
المركز القومى للترجمة
ماريوس كامل ديب
السياسة الحزبية فى مصر
الوفد وخصومه
1919 - 1939
مع فصل خاص عن الوفد الجديد
ومستقبل النظام السياسى التعددى فى مصر
ميراث الترجمة
ترجمة: عبد السلام رضوان
تقديم: أحمد زكريا الشلق
1416
المشروع القومى للترجمة



يدرس ماريوس ديب فى هذا الكتاب الشامل ظهور وتطور وأدوار الأحزاب السياسية المصرية، ويحلل مقوماتها الداخلية وعلاقاتها المتبادلة. وتغطى دراسته الفترة بين انتفاضة 1919 والحرب العالمية الثانية، وهى الفترة التى شهدت ذروة النشاط السياسى الحزبى فى مصر.

يركز المؤلف الضوء على حزب الوفد فيبحث فى طبيعة تنظيمه، وأيديولوجيته، وقواعده الاجتماعية، وكيفية تطورها فى المراحل الحاسمة المختلفة، كما يصور تفاصيل معارك الوفد المركبة مع البريطانيين والقصر الملكى ومع العدد المتزايد من الأحزاب والقوى المحلية المنافسة فى إطار الصراع على حكم مصر.

تشمل المصادر التى اعتمد عليها المؤلف مادة غنية من المحفوظات البريطانية والمصرية ومن مقابلات ونصوص لم تنشر بعد.

وقد أضاف المؤلف إلى الطبعة العربية فصلاً خاصاً يلقى فيه نظرة مقارنة على الوفد الجديد وعلى الخارطة الحزبية فى مصر اليوم.

يقوم هذا الكتاب فى الأساس على الأطروحة التى أعدها المؤلف لنيل درجة الدكتوراه فى جامعة أكسفورد تحت إشراف الدكتور ألبرت حورانى، وهو يعمل حالياً أستاذاً فى مركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج تاون - واشنطن.

يقول الدكتور ألبرت حورانى فى تقديمه هذا الكتاب:

"...إن تاريخ مصر السياسى فى الفترة الممتدة ما بين التصريح البريطانى باستقلالها عام 1922 وحتى الثورة العسكرية فى عام 1952، كان يحكّمه الصراع على السلطة بين البريطانيين والملك والوفد. وقد قام العديد من الكتّاب بوصف وتحليل التغيرات الدقيقة والمعقدة، التى شهدتها العلاقة بين هذه الأطراف الثلاثة، إلا أنه لم تتوفر بعد محاولات كافية لفهم مغزى العملية والآن يقدم لنا ماريوس ديب.. تحليلاً دقيقاً لجانب من جوانب هذه الحركة يتمثل فى العلاقة بين النشاط السياسى وبين التغير الاجتماعى..."

"... إن مؤيدى الوفد ومعارضيه يجمعون على أن الوفد احتل تلك الفترة (1919 - 1939)، بل وبعدها أيضاً موقع الصدارة فى الحياة المصرية. وليس هناك يقين قاطع حتى الآن بأن حياة هذا الحزب قد انتهت أو أن تأثيره قد تلاشى..."

ألبرت حورانى

السياسة الحزبية فى مصر

الوفد وخصومه

(١٩١٩-١٩٣٩)

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

سلسلة ميراث الترجمة

المشرف على السلسلة: طلعت الشايب

- العدد: 1416
- السياسة الحزبية فى مصر: الوفد وخصومه (١٩١٩_١٩٣٩)
- ماريوس كامل ديب
- عبد السلام رضوان
- أحمد زكريا الشلق
- 2009

هذه ترجمة كتاب :

Party Politics in Egypt
The wafd and its Rivals 1919-1939
By Marius Deeb

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٧٣٥٨٠٨٤

EL Gabalaya st. Opera House، El Gezira، Cairo

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

السياسة الحزبية في مصر

الوفد وخصومه

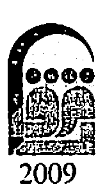
(١٩١٩- ١٩٣٩)

مع فصل خاص عن الوفد الجديد ومستقبل النظام السياسى التعددى فى مصر

تـألـيـف : ماريوس كامل ديب

تـرجـمـة : عبد السلام رضوان

تـقـديـم : أحمد زكريا الشلق



2009

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

ديب، ماريوس كامل.

السياسة الحزبية فى مصر: الوفد وخصومه (١٩١٩-١٩٣٩)

تأليف: ماريوس كامل ديب، ترجمة: عبد السلام رضوان،

تقديم: أحمد زكريا الشلق

القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ٢٠٠٩

٣٢٤ ص ، ٢٤ سم
١ - مصر - الأحزاب السياسية
٢- مصر - حزب الوفد الجديد

(أ) رضوان، عبد السلام (مترجم)
(ب) الشلق؛ أحمد زكريا (مقدم)
(جـ) العنوان
(د) السلسلة ٣٢٤,٢٦٢

رقم الإيداع ٢٢٦٣٩ / ٢٠٠٩

الترقيم الدولى: I.S.B.N - 978- 977- 479-740-4

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تقـــــديـــم

حظى الوفد، حزب الأغلبية الشعبية، عبر تاريخه منذ نشأته عام ١٩١٨ وحتى حله بقرار من قيادة ثورة يوليو ١٩٥٢، الذى أجهز على أحزاب التجربة الليبرالية جميعًا فى يناير عام ١٩٥٣، حظى بدراسات عديدة، ليس فقط من جانب المؤرخين، بل من جانب المتخصصين فى علوم السياسة والتنظيمات السياسية . فضلاً عن مؤلفات الوفديين أنفسهم، سواء بشأن الحزب أو بشأن بعض زعمائه، وعلى رأسهم سعد زغلول ومصطفى النحاس، أو مذكرات وذكريات العديد من هؤلاء الزعماء، مثل سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى، ومصطفى النحاس، وإبراهيم فرج وعبدالفتاح حسن وغيرهم ...

والحق أن الحزب الكبير كان جديرًا بالدراسة والاهتمام، منذ نشأته كتجمع وطنى بقيادة سعد زغلول فى نوفمبر عام ١٩١٨ - قبل أن يتحول إلى حزب سياسى منذ عام ١٩٢٣ - بعدما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وبعد أن عانى المصريون من جرائها ما عانوه، وتحملوا كل صنوف البلاء على أمل أن يتحقق النصر لبريطانيا وحلفائها وأن تتحقق مطالبهم العادلة فى الاستقلال والحرية. ونقطة البداية فى تأليف الوفد ترجع إلى نشاط رجال السياسة والفكر المصريين الذين راحوا يتشاورون فى الاستعداد للمطالبة بالاستقلال، وكان تأليف "الوفد المصرى" الذى سيتولى قيادة الأمة فى تحقيق مطالبها، ثمرة لتفكيرهم ونشاطهم جميعا، على اختلاف اتجاهاتهم ومشاربهم : مستوزرون وأمراء وسياسيون حزبيون، ونوابًا فى الجمعية التشريعية ... ليصبح هذا الوفد هو العمود الفقرى للحياة السياسية المصرية (فالأحزاب المنافسة له خرجت من صلبه وهى الأحرار الدستوريون والهيئة السعدية والكتلة الوفدية) لما يزيد عن عقود ثلاثة (١٩١٨ - ١٩٥٣) قائدًا لثورة، ومفاوضًا، ومتربعًا على سدّة الحكم، أو ممسكًا بزمام المعارضة ...

لقد التفت الجماهير المصرية حول الوفد، وجعلتــه وكــيلاً عنهــا ومنحتــه تأييدها، ليعبر عن مطالبها الوطنية بأسلوب "سلمى مــشروع" فرضــته الظــروف المحلية والدولية فى البداية، غير أن ظروفًا جديدة جعلته يتولى قيادة الثورة الوطنية عام ١٩١٩ معبرًا عن مطالب الجماهير ومنظما لحركتها ونشاطها الثورى، ثم راح يمارس جهاده من أجل الديمقراطية فى إطار دستور ١٩٢٣، المهم أنه لــم يــدخر وسعًا فى استثمار الإمكانيات والضغوط المحلية والدولية ليصل إلى إجلاء المحتــل عن طريق المفاوضة باعتبارها الأسلوب السلمى الوحيد .. وينبغى الإشارة إلى أن الوفد كان يرى نفسه ممثلاً للأمة المصرية كلها، فلم يكن خلال السنوات الأولى من وجوده يسمى نفسه حزبًا، حيث كان يصدر بياناته ومنشوراته ممهورة باسم "الوفــد المصرى" لكنه بعد عام ١٩٢٣ اتخذ شكل وأسلوب الحزب السياسى فــى منافــسة الأحزاب الأخرى صراعها على السلطة لاستخدامها فى حكم مصر.

وعبر تاريخه الحافل لعب الوفد الدور الأكبر فى الحركة السياسية معتمــدًا على جهازه التنظيمى الكبير، وعلى تأييد الجماهير له، وعلى قيادته وزعاماته التى حظيت بشعبية طاغية، بل وعلى القوى الاجتماعية التى اندرجت فــى إطــاره ... فخاض الحزب جولات مفاوضات مع الإنجليز، أخفق فى بعضها، وحقق قدرًا مــن المطالب الوطنية فى بعضها الآخر، ودافع عن الدستور والحياة النيابية، وتــصدى للإنجليز تارة ولدكتاتورية القصر تارة أخرى، وتورط فى الصراع علــى الــسلطة والارتباط بمصادرها تارة، والانفكاك منها ومقاومتها تارة أخرى، حسبما اقتــضت تصاريف السياسة وتحالفاتها....

لكن مصر، فى النهاية، لم تتحقق مطالبها فى جلاء المحتل والاستقلال التام، كما لم تحظ بتطور ونمو حياة ديمقراطية أرسى دستور ١٩٢٣ أسسها، حتــى بــدأ النظام السياسى الليبرالى، الذى كان الوفد عموده الفقرى، ينهــار تــدريجيًا خــلال سنوات الحرب العالمية الثانية، وفى أعقابها، خاصة مع اســتفحال أزمــة مــصر الاجتماعية، مما مهد لقيام ثورة يوليو التى أطاحت بالنظام الحزبى برمته وبسهولة.

وإذا كان من واجبنا أن نشير إلى أهم الدراسات العلمية التى عالجت تـاريخ الوفد وسياسته، فمن المهم أن نشير إلى أنها كثيـرة ومتـشبعة بدرجـة يـصعب حصرها فى هذا التقديم، فالكثير منها جاء متضمنًا فى دراسات عن الحركة الوطنية المصرية، أو عن الأحزاب السياسية، أو عن الزعامات السياسية بل وعن التطـور السياسى لمصر المعاصرة بشكل عام، لذلك سوف نشير إلى الدراسات الأكاديميـة التى تخصصت وتركزت حول الوفد وكان الوفد محورها وعنوانهـا، لنحـاول أن نتبين أهميتها وموقع هذا الكتاب منها .

- وأول هذه الدراسات العلمية التى تناولت حزب الوفد هى رسـالة لويس كنتورى التى أعدها عام ١٩٦٦ بجامعة شيكاغو للحـصول علـى درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية :

- Cantori, L. J., The Organizational Basis of an Elite Palitical Party : The Egyptian Wafd.

وعلى الرغم من أنها تحتوى فصلاً عن البناء الاجتمـاعي للوفـد كحـزب صفوة عند نشأته فإنها لم تتابع دراسة تغير وتطور هذا البناء .

- وفى يناير عام ١٩٦٧ وضع زهير قريشى رسالته عن الوفد بقسم العلوم السياسية فى جامعة دلهى ونشرت فى نفس العام بالإنجليزية، بتقديم للدكتور بطرس غالى، الذى أشار إلى أنها ثمرة للتعـاون العلمـى بـين جامعات الهند ومصر وهى :

- Quraishi, Z.M., Liberal Nationalism in Egypt, Rise and Fall Egyptian Wafd Party.

وفيها يربط المؤلف بين الوفد المصرى وحزب المؤتمر الهندى كحركتـى تحرر وطنى فى ظل الوجود الاستعمارى البريطانى وضده، ولذلك فقد اهتم بتاريخ الوفد ونضاله الوطنى منذ نشأته حتى سقوطه ولم يكتب شيئًا مهمًا عن بنية الحزب التنظيمية أو الاجتماعية .

وهكذا من الواضح أن أحدًا من المصريين قبل عام ١٩٧٠ لم يقدم دراسة في مصر عن أكبر أحزابها السياسية، أى خلال الفترة الناصرية لثورة يوليو التى ألغت الأحزاب وطمست ذكرها وأدرك المؤرخون والباحثون حقيقة موقفها من أحزاب التجربة الليبرالية، حتى كان عام ١٩٧٠ عندما نوقشت فى جامعة عين شمس رسالتان للماجستير تتناولان تاريخ حزب الوفد، فدرس عبدالله عزباوى المرحلة الأولى من تاريخه أى منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦، ولم يقدر لها أن تنشر، بينما درس المرحلة التالية محمد فريد حشيش فتناول الفترة من ١٩٣٦ حتى ١٩٥٢ من تاريخ الحزب، ولم يقدر له أن ينشرها إلا فى عام ١٩٩٩ فى جزأين بسلسلة تاريخ المصريين عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، دون هوامش وإن كانت بقائمة من المصادر والمراجع، بعد أن قدم لها الدكتور وحيد رأفت . وقد ركزت الدراستان على الجانب السياسى والوطنى من تاريخ الحزب ولم يعطيا عناية كبيرة لبنائه الاجتماعى وتطور هذا البناء عبر تاريخه .

وفى عام ١٩٧٩ أصدر ماريوس ديب فى لندن دراسته التى أعدها بجامعة أكسفورد فى العلوم السياسية عن السياسة الحزبية فى مصر متخذًا من الوفد محورًا لها، معالجًا البناء التنظيمى والبناء الاجتماعى للحزب ولخصومه باهتمام كبير .. ومن ثم كان هذا الكتاب المترجم الذى بين أيدينا، والذى سنلقى عليه مزيدًا من الضوء بعد قليل .

وبعد أن كان الوفد يحظى بدراسات شامله لتاريخه وسياسته، بدأ يلقى دراسات أكثر تخصصًا فى بعض نواحيه ونشاطاته، مع تطور المعرفة التاريخية، فكانت رسالة محمد السعيد إدريس للماجستير التى قدمها فى العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة تحت عنوان "حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية ١٩٢٤ – ١٩٥٢" التى نشرتها دار الثقافة الجديدة عام ١٩٨٩ بتقديم لعلى الدين هلال، وفيها قدم إدريس فى بداية دراسته فصلاً مهمًا عن البناء التنظيمى والتكوين الاجتماعى لحزب الوفد عبر تاريخه . وفى مجال الدراسات الأكثر

تخصصًا أيضًا قدمت عزة وهبى دراستها عن "تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر" التى حصلت بها على درجة الماجستير فى العلوم السياسية أيضًا ونشرت عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عام ١٩٨٥، بتقديم بطرس غالى، ولأن هذه الدراسة تتناول برلمان (١٩٥٠ – ١٩٥٢) الذى كان برلمانًا وفديًا بالدرجة الأولى، فقد تعرضت لتحليل البنية الاجتماعية لهذا البرلمان والأصول الاجتماعية لأعضائه .

وفى هذا المجال الأكثر تخصصًا نشر وحيد عبد المجيد أطروحته عن "الأحزاب المصرية من الداخل" عن دار المحروسة عام ١٩٩٣، التى احتل فيها الوفد مساحة كبيرة بطبيعة الحال، حيث قدم تحليلاً للتطور الداخلى للأحزاب المصرية عالج فيها بشكل أساسى قضية الديمقراطية داخل الأحزاب وأنماط توزيع السلطة والنخبة وعملية صنع القرار، فضلاً عن الاهتمام الخاص ببنياتها التنظيمية.

وكان آخر المواليد عن حزب الوفد دراسة تميم البرغوثى التى نال بها درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة بوسطن عام ٢٠٠٤ ثم ترجمها تحت عنوان "الوطنية الأليفة : الوفد وبناء الدولة الوطنية فى ظل الاستعمار" لتنشر بسلسلة مصر النهضة دار الكتب والوثائق القومية عام ٢٠٠٧، وقدم فيها المؤلف اجتهادًا ليثبت أن الوفد الذى نشأ كحركة تحرر وطنى فى ظل الاحتلال وشكل حكوماته بالاتفاق مع المستعمر، رغم تمتعه بشعبية طاغية، باءت محاولته للتوفيق، بين كونه حركة تحرر وطنى وحكومة تحت الاحتلال، بالفشل الذريع .

ومن المهم الإشارة إلى أن الأحزاب السياسية المصرية بشكل عام لقيت اهتمامًا واسعًا فى كتابات يونان لبيب رزق الذى أصدر أكثر من كتاب عن تاريخها ودورها السياسى، فضلاً عن الدراسات التى احتل فيها الوفد مكانة كبيرة من الاهتمام فى مؤلفات عبد الخالق لاشين وطارق البشرى ورءوف عباس وعبد العظيم رمضان ورفعت السعيد وعلى الدين هلال وأحمد زكريا الشلق وغيرهم

وذلك ضمن مؤلفاتهم التى تناولت تاريخ الحركة الوطنية وتطور مصر السياسى والاجتماعى خلال ما عرفه بالمرحلة الليبرالية .

* * *

ومؤلف هذا الكتاب هو الدكتور ماريوس كامل ديب الذى يعمل أستاذًا ومحاضرًا فى العلوم السياسية بقسم دراسات الشرق الأوسط بمدرسة الدراسات الدولية المتقدمة **SAIS** بجامعة جون هوبكنز بالولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن كونه متخصصًا فى الدراسات السياسية والإسلامية المتعلقة بالشرق الأوسط، وهو لبنانى الأصل، بدأ دراساته فى بيروت حيث نال درجتى البكالوريوس والماجستير من الجامعة الأمريكية ببيروت، ثم حصل على درجة الدكتوراه بكتابه هذا عن الوفد برعاية مركز دراسات الشرق الأوسط بكلية سانت أنتونى، فى جامعة أكسفورد تحت إشراف الأستاذ ألبرت حورانى (١٩١٠ - ١٩٩٣) المؤرخ المشهور لتاريخ العالم العربى المعاصر، لبنانى الأصل، الذى كان أستاذًا لتاريخ الشرق الأوسط والأدب الإنجليزى بالجامعة الأمريكية ببيروت قبل أن ينتقل إلى بريطانيا ويستقر بها حتى أصبح مديرًا لمركز دراسات الشرق الأوسط بسانت أنتونى، وهناك درَّب أجيالاً من الطلاب فى تاريخ الشرق الأوسط، انتشروا للتدريس فى أنحاء أوربا والولايات المتحدة والشرق الأوسط .

وقد سجل ماريوس ديب هذه الدراسة تحت إشراف حورانى بالعنوان الذى صدرت به بالإنجليزية عام ١٩٧٩ وهو :

Party Politics in Egypt : The Wafd and its Rivals 1919 - 1939. (London, Ithoca Press 1979)

وعلى الرغم من أن له مؤلفات معروفة عن الحرب الأهلية اللبنانية :

The Lebanese Civil war (New York 1980)

وعما أسماه حرب سوريا الإرهابية على لبنان وعمليات السلام :

Syrians terrorist War on Lebanon and Peace Precess (New York 2002)

فضلاً عن كونه صار خبيرًا فى شئون حزب الله بجامعة جون هوبكنز، فقد أصدر عددًا من الدراسات فى تاريخ مصر المعاصر، ربما كان أهمها ما يلى :

- بنك مصر وظهور البرجوازية المحلية فى مصر، مجلة دراسات الشرق الأوسط

(M.E.S., Oct. 1976) .

- الدور الاجتماعى والاقتصادى للأقليات الأجنبية فى مصر الحديثة ١٨٠٥ - ١٩٦١

(International Journal of Middle East Studies, Jan. 1978) .

- العمال والسياسة فى مصر ١٩١٩ - ١٩٣٩

(International Journal of Middle East Studies, May 1979).

- تحليل اجتماعى وثقافى لرواية زقاق المدق لنجيب محفوظ

(British Socity of Middle Eastern Studies 1983).

* * *

وإذا كان الوفد وأحزاب التجربة الليبرالية لقد لقوا هذا الاهتمام من المؤرخين والباحثين فى العلوم السياسية فما الذى يقدمه هذا الكتاب الذى نقدمه مترجمًا فى طبعته الجديدة هذه ؟

فى تقديرى أن أهمية هذا العمل تكمن فى أن مؤلفه قدم دراسة مهمة للبنى الاجتماعية للأحزاب، فيما أسماه "الخلفية الاقتصادية والاجتماعية" عندما عكف

على إجراء تشريح بنيوى للأحزاب، منطلقًا من أصولها الاجتماعية ومتابعًا اتجاهات تطورها ومداه عبر المراحل التاريخية التى قسمها داخل الإطار الزمنى للدراسة (١٩١٩ - ١٩٣٩)، حيث لم تحفل الدراسات السابقة عليه عن الوفد والأحزاب الأخرى بمثل هذا التحليل، حين ركزت على نشأة الأحزاب وبرامجها ودورها السياسى والوطنى. فضلاً عن تميز هذا العمل بمتابعة تطور "تنظيمات" هذه الأحزاب وهيئاتها وقواعدها ولجانها وطبيعتها المؤسسية، وصلة ذلك كله بتطور الأيديولوجيا والبرامج التى طرحتها الأحزاب من مرحلة إلى أخرى، وربط ذلك بتطور مصر السياسى والاجتماعى .

فبعد مقدمة نظرية مهمة أوضح المؤلف أنه مقتنع بأننا لا يمكن أن نصنف جماعة من الأفراد بأنهم حزب سياسى ما لم تمتلك حدًا أدنى من محددات رئيسية ثلاثة، بمعنى أن الحزب السياسى يمثل مزيجًا من ثلاثة عناصر هى : القاعدة الاجتماعية، والأسس النظرية (الأيديولوجيا والبرامج)، ثم التنظيم، وأنها قد تختلف أولوياتها من حيث درجة الأهمية عند هذا الحزب أو ذاك ...

وبناء على ما سبق راح "ديب" يدرس النظام الحزبى والسياسة الحزبية فى مصر فى ضوء الخلفية الاقتصادية التى أفرزت هذه الأحزاب، فجعل هذه الخلفية مدخلاً لدراسة النشأة والقاعدة الاجتماعية، بل وما صدر عن هذه الأحزاب من برامج وما عبرت عنه من أيديولوجيات . ومن هنا أولى اهتمامًا خاصًا لكبار ومتوسطى الملاك، وللفلاحين، ولرجال الصناعة والتجار والعمال ونقاباتهم، وأرباب المهن وموظفى الحكومة وأفنديات المدن ... كما أولى اهتمامًا خاصًا كذلك لدراسة التنظيمات والهياكل الحزبية أو "البنى التنظيمية" ومدى تطورها وتعبيرها عن تطور "البنى الاجتماعية"، وانعكاسات ذلك كله على الحركة السياسية للأحزاب. ونجح المؤلف فى الكشف عن المصادرالأساسية لقوة الوفد والأحزاب المعاصرة له، سواء تلك التى خرجت من صلبه أو التى نشأت إلى جانبه وعاصرته .

ومن الواضح أن هذه الدراسة تثير مسألة تتعلق بمقدرة الأحزاب السياسية المصرية على تطوير فكرها وممارستها وأساليبها فى العمل بما يتفق، أو يختلف، مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، أو بمعنى آخر تكشف عن مدى استجابة الأحزاب للظروف والمتغيرات، والتوازنات التى يمر بها المجتمع .

على الرغم من أن تقسيم المؤلف لخطة دراسته بدا منطقيا، من زاوية أنه جعل الوفد محور دراسته، فبدأ بدراسة نشأته ودوره فى ثورة ١٩١٩ (التى سماها انتفاضة جريًا على عادة كتابات الإنجليز) وفى أعقابها حتى دستور ١٩٢٣، واتخاذه من الوفد أيضًا محورًا لدراسة المرحلة، فإنه لم يغفل الأحزاب التى عاصرته خلال هذه المرحلة، كذلك تابع دراسة الصراع السياسى والحزبى فى ظل هذا الدستور حتى تم إلغاؤه عام ١٩٣٠، وقيام دكتاتورية صدقى والقصر (١٩٣٠ – ١٩٣٥) فقد جعل الوفد والهجوم عليه أساسًا لدراسة المرحلة، التى انتهت لتبدأ بعد عام ١٩٣٥ مرحلة رآها بداية أفول الوفد مع خروج الجماعة التى ألفت الحزب السعدى ثم ظهور جماعات سياسية جديدة كمصر الفتاة والإخوان (التى سماها أحزابًا) .

وثمة ملاحظات قد تختلف مع وجهات نظر المؤلف يمكن الإشارة إليها منها: أنه كان من الأجدى للمؤلف أن يتوقف بالفترة الزمنية عند إلغاء الأحزاب فى يناير ١٩٥٣ باعتبار ذلك نهاية طبيعية للتجربة الحزبية .

ومنها كذلك أنه إذا كان الكتاب يركز على السياسة الحزبية من منطق البنى التنظيمية والاجتماعية للأحزاب فإنه لم يركز على فكرة الخصومة والصراع الحزبى كما أورد المؤلف فى العنوان، وربما كان العنوان الأدق هو الوفد ومعاصروه، وليس "الوفد وخصومه" ..

وأخيرًا إذا كان المؤلف قد فصل بين التطورات السياسية للأحداث أو ما أسماه "الرواية السياسية" وبين معالجة التطورات الاجتماعية التى مرت بها

الأحزاب، فقد اضطر إلى تكرار الحديث عن التطورات السياسية، (وهذا ما يبدو واضحًا عند معالجته للفترة ١٩٣٠ – ١٩٣٥) وربما كان أجدى لو ضافر بين التطورين فى سياق واحد، مع التركيز على هذا الجانب او ذاك، حسبما اقتضت ضرورة إبراز أهمية تأثير التطور، سياسيًا كان أو اقتصاديًا ...

على الرغم من ذلك فسيظل لهذا الكتاب تميزه وتفرده فى معالجة الموضوع من زوايا جديدة فى زمن صدوره (منذ نحو ثلاثة عقود)، ولما انطوى عليه من تحليلات ونتائج، لا تفيد فقط فى إعادة قراءة التجربة الحزبية فى مصر المعاصرة، بل فى الوعى بطبيعة القوى السياسية الشعبية ودورها السياسى .

والله المستعان ،

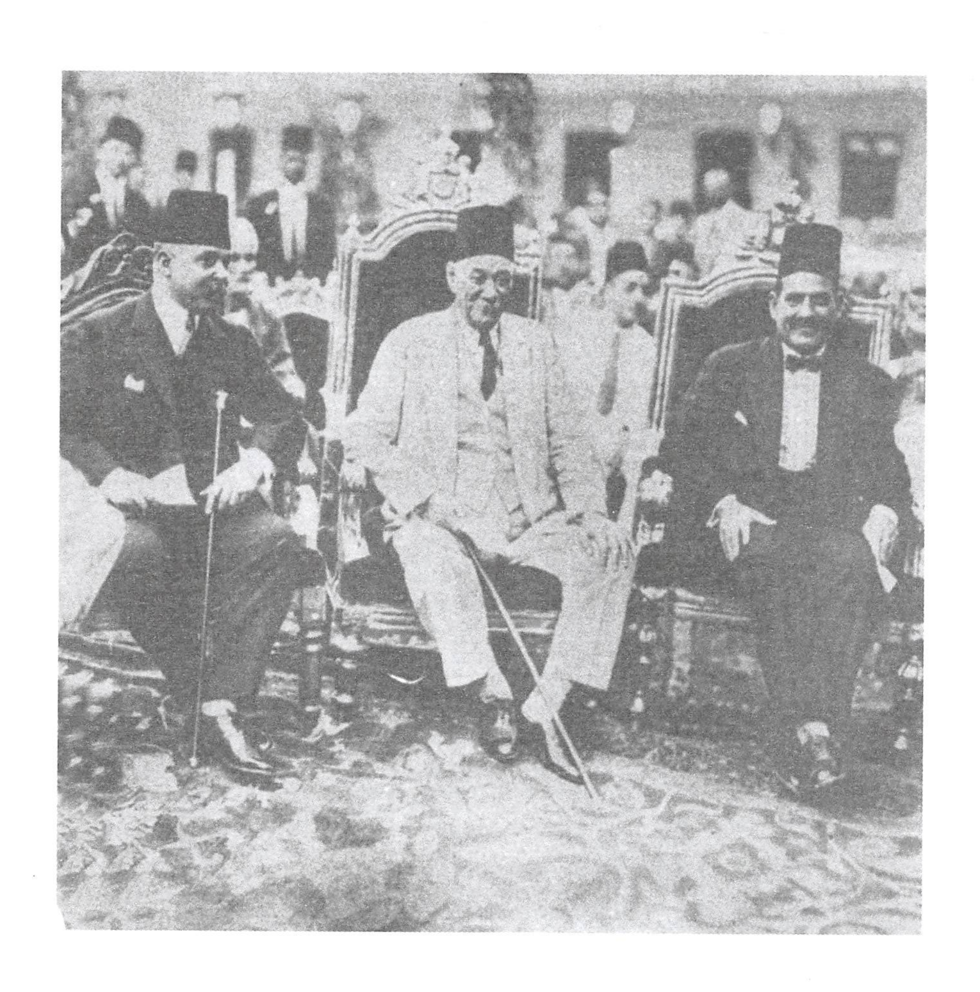
أحمد زكريا الشلّق

القاهرة ـ أغسطس ٢٠٠٩

السياسة الحزبية في مصر :

الوفد وخصومه

١٩١٩ - ١٩٣٦



١٩٢٧ : سعد زغلول (في الوسط)، زعيم الوفد ورئيس مجلس النواب، ومصطفى النحاس (إلى اليسار)، ومحمد نجيب الغرابلي، وزير الأوقاف بالنيابة.

المحتويات

تقديم

بقلم ألبرت حوراني

من المتعارف عليه أن التاريخ السياسي لمصر في الفترة الممتدة ما بين التصريح البريطاني باستقلالها عام ١٩٢٢ وحتى الثورة العسكرية في عام ١٩٥٢، كان يحكمه الصراع على السلطة بين البريطانيين والملك والوفد. وقد قام العديد من الكتاب بوصف وتحليل التغيرات الدقيقة والمعقدة التي شهدتها العلاقة بين هذه الأطراف الثلاثة، إلا أنه لم تتوفر بعد محاولات كافية لفهم مغزى العملية. فمن ناحية أولى لم يجر تفسير التصورات المختلفة لمستقبل مصر وموقعها في العالم، وهي الأساس الذي قامت عليه أفعال وسياسات كل من الأطراف الثلاثة، ومن ناحية ثانية، لم يتم الكشف عن المصادر الأساسية لقوة هذه الأطراف، الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن مصادر قوتها السياسية. والواقع أن دراسات شارل عيساوي الثلاث المتتالية عن الاقتصاد المصري، وضعت بعض الأسس الجوهرية، كذلك رسم جاك بيرك، منذ نحو عشر سنوات صورة حية لحركة المجتمع المصري في مجمله، في فقدانه معالم هويته المستقلة واستعادتها. والآن، يقدم لنا ماريوس ديب، في هذا الكتاب، تحليلاً دقيقاً لجانب من جوانب هذه الحركة، يتمثل في العلاقة بين النشاط السياسي وبين التغير الاجتماعي.

والعنوان الفرعي لهذا الكتاب هو «الوفد وخصومه» (١٩١٩ - ١٩٣٩)، وهو عنوان مناسب تماماً، إذا أخذنا في الاعتبار أن مؤيدي الوفد ومعارضيه على السواء، سيجمعون الرأي على أن الوفد احتل خلال تلك الفترة، بل وبعدها أيضاً، موقع الصدارة في الحياة المصرية. وليس هناك يقين قاطع حتى الآن بأن حياة هذا الحزب قد انتهت أو أن تأثيره قد تلاشى. والدراسة التي قام بها د. ديب عن الوفد، يقدمها لنا في إطار نظري استخلصه من أعمال كتّاب مثل استروجورسكي ومايكلز ودوفيرجر. وهو يحاول أن يحلل طبيعة الوفد، في كل مرحلة من مراحل حياته، من منطلق عوامل ثلاثة: أيديولوجيته، وتنظيمه، وقاعدته الاجتماعية. ويوضح لنا د. ديب أن الوفد خلال تاريخه كله، كان ذو طبيعة ثنائية. فهو يرى نفسه ممثلاً للحركة الوطنية، أو في الواقع

للامة المصرية بأكملها وقد نُظّمت بهدف تحقيق الاستقلال، سواء من خلال المفاوضات أو من خلال النضال. وهو في الوقت ذاته حزب سياسي ينافس الأحزاب الأخرى من أجل الحصول على السلطة واستخدامها في حكم مصر. ولم يكن لينتج عن طبيعته الثنائية أيّة توتّرات، طالما ظلت الفئتان اللتان كانتا المصدر الذي خرجت منه قياداته والجماعات المؤيدة له ـ وهما فئة «أفندية» المدن وفئة الملاك المتوسطين ـ قويتان بما يكفي للسيطرة على أو لـ «تحييد» القوى الاجتماعية الأخرى ـ أي كبار الملاك وطبقتا العمال والفلاحين المفتقرتان للتنظيم ـ على أن التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، خلال الثلاثينات، أدى إلى ظهور فئات اجتماعية جديدة لها، أو هي تزعم أن لها. نصيبها في السلطة السياسية. وهذه الفئات هي: البرجوازية المحلية الجديدة، وطبقة ضخمة من المتعلمين تعاني البطالة، والبروليتاريا المدينية التي تضخمت نتيجة لتزايد سكان الريف وهجرتهم إلى المدينة. وبينما ظل الوفد يستمد التأييد من الفئات ذاتها التي أيدته باستمرار، فقد حاول التوجه للفئات الأخرى من خلال طرح برنامج للاصلاح الاجتماعي. على أن الوفد بدأ يضعف مع نهاية الثلاثينات، بسبب انفصال بعض زعمائه، وعدم تمكنه من كسب ولاء الجيل الجديد، أو الصمود أمام تحدي الحركات الجديدة التي رفضت «القومية العلمانية»(*)، وهي العقيدة التي دعا إليها الوفد دائماً.

---

* القومية (Nationalism) : من الشائع في مصر استخدام تعبير «قومي» بمعنى «وطني» أو بمعنى «على صعيد وطني»، و«القومية» للتعبير عن «الروح الوطنية» أو الرسمية، كأن يقال «الصحف القومية» (الحكومية) مقابل «الأهلية»، أو غير الحكومية، أو الشعبية. كما يشيع استخدام تعبير «الأمة» من دون أن يعني ذلك دائماً خياراً فكرياً أو التزاماً «بالأمة المصرية» و«القومية المصرية» مقابل «الأمة العربية» و«القومية العربية» (المحرر).

شكر وعرفان

إنني مدين إلى أقصى حد، لاستاذي ومرشدي الدكتور ألبرت حوراني، لارشاده وتشجيعه لي مذ شرعت بكتابة هذه الدراسة حتى إنهائي لها. كذلك أود أن أوجه الشكر لكل من د. روجر أوين ود. ديريك هوبوود، في مركز سانت انطوني للشرق الأوسط، اللذين قدما لي الكثير من العون في مختلف مراحل هذه الدراسة. أما الاستاذ ويلفريد ناب، الأستاذ بكلية سانت كاثرين، فقد منحني، خلال دراستي بأكسفورد، تأييداً ونصحاً معنوياً يستحقان عميق الامتنان.

ورغم أنه يصعب علي، في هذا البيان الموجز، أن أذكر بالتقدير والشكر أسماء كل الذين ساعدوا على تسهيل بحثي داخل مصر، إلا أنه يتعين علي أن أذكر أولئك الذين أدين لهم بالقدر الأكبر من المساعدة القيمة والآراء النافذة: أولاً، المرحوم المستشار تادرس م. تادرس الذي كانت معرفته بالعائلات القيادية في الفترة التي تتناولها الدراسة عظيمة الفائدة بالنسبة لي، والذي عرض تقديمي للعديد ممن شاركوا في العمل السياسي في تلك الفترة. كما أنني مدين بامتنان خاص للدكتور محمد صلاح الدين والأستاذ ابراهيم فرج اللذين قدما لي رؤية من داخل الوفد للأحداث التاريخية والشخصيات المؤثرة في تلك الفترة. كذلك أود أن أشكر الدكتور محمد أنيس الأستاذ في جامعة القاهرة على اقتراحاته المفيدة حول البحث، والمبنية على معرفته العميقة بتاريخ مصر الحديث. كما أشكر الأستاذ راغب اسكندر لتفضله بالسماح لي بالاطلاع على أوراقه الخاصة، والأستاذ سعد عبد النور لسماحه لي بقراءة مذكرات والده، وأخيراً أشكر الدكتور رؤوف عباس الذي أطلعني على مذكرات المناضل العمالي البارز حسن عمارة.

م. د.



١٩٢٦ : سعد زغلول (الصف الأول إلى اليسار) ومصطفى النحاس في مجلس النواب

الفصل الأول

مقدمة

(١)

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في ظهور وتطور الأحزاب السياسية خلال الفترة الممتدة من انتفاضة ١٩١٩ الشعبية حتى نشوب الحرب العالمية الثانية . وقد تم تحليل الأحزاب السياسية داخليا من خلال محدداتها الرئيسية ، وخارجيا من خلال العلاقات المتبادلة بينها وأدوارها المختلفة والمتغيرة في العملية التاريخية ، والتي تتكشف خلال مجرى تلك السنوات في مصر .

وإذا عُينتْ الفترة الواقعة بين عامي ١٩١٩ و١٩٣٩ من زاوية تاريخية ، أمكن اعتبارها ذروة النشاط السياسي الحزبي في مصر . فقد ظهر أول حزب سياسي في المرحلة السابقة لأعوام ما بين الحربين العالميتين ، وهو الحزب الوطني الذي تشكل عام ١٨٧٩ . على أن الاحتلال البريطاني ، الذي أعقب هزيمة الحركة العرابية ، كان سببا في انقطاع تطور الأحزاب السياسية . وظل الأمر على هذا النحو حتى بدأت موجة جديدة من النشاط السياسي في منتصف تسعينات القرن الماضي ، مع ظهور حركة وطنية جديدة ، تبلورت في ما بعد في الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل وحزب الأمة بقيادة مجموعة «الجريدة» .

وإذا تساءلنا عن سبب خلو الفترة بين عامي ١٩٠٧ و١٩١٤ من النشاط السياسي الحزبي المكثف ، يتوجب علينا أن نحصر العوامل التي لم تكن متوفرة حينئذ ، وتوفرت في فترة ما بين الحربين العالميتين ، فجعلت ذلك الوضع ممكناً .

أول هذه العوامل طبيعة الأحزاب والحركات السياسية وإلى أي مدى حظي كل منها بتأييد قطاعات الشعب المختلفة . فالأحزاب السياسية لا تكتسب تأثيرها وشعبيتها من القدرات الشخصية لزعمائها فحسب ، أو من نموها في مناخ سياسي ملائم ، بل يعتمد هذا التأثير وتلك الشعبية ، أيضاً ، على القوى الاجتماعية والطبقات الاجتماعية التي تتيح امكانية ظهورها ، فضلا عن إمكانية تطورها بأساليب محددة . إننا نتعامل هنا مع قضية أساسية هي على وجه التحديد

طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية وبين البنية الاجتماعية للمجتمعات التي تظهر وتمارس نشاطها فيها. أما العامل الثاني فيتمثل في مدى قدرة هذه الحركات السياسية على فرض نفسها في مواجهة القوى الاستعمارية، أو على الأقل في تحقيق جانب من أهدافها. ومن الواضح أن هذا العامل يتصل بالطبيعة الخاصة للأحزاب والحركات السياسية، أي أنه يرتبط بأساسها الاجتماعي، وبالتأييد الاجتماعي لها، وبقدرتها على تنظيم الفئات الاجتماعية المختلفة. وأخيراً، يتمثل العامل الثالث في الموقف الذي تتخذه السلطة المستعمرة نفسها في مواجهة تلك الأحزاب.

وبعد هزيمة عرابي لم تكن هناك مقاومة سياسية للبريطانيين في مصر لفترة امتدت إلى عقد من السنوات على الأقل. ورغم ظهور المعارضة السياسية عند نهاية القرن، إلاّ أن كرومر ظل يصر على أن الوطنيين لا وزن لهم ولا يمثلون شيئاً، كما كان باستطاعته أن يزعم أنهم من خلق الخديوي. كذلك كان في مقدور جورست أن يتجاهل الوطنيين، وأن يقصُر تعامله على الخديوي، كما استطاع كتشنر أن ينفي زعماء الحزب الوطني إلى خارج مصر، وبالتالي وبسبب ضعف هذه الحركات السياسية، استطاع الانجليز أن يتخذوا هذا الموقف المتعالي، بل والعدائي في بعض الأحيان، وأن يقطعوا الطريق على تحقيق الوطنيين أهدافهم في الاستقلال السياسي والدستور والبرلمان (بغض النظر عن الجمعية التشريعية بين عامي ١٩١٣ - ١٩١٤).

لقد حملت الحركة الوطنية الجديدة، التي ظهرت عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، عناصر تواصل مع الحركات السابقة. والواقع أنه يمكن النظر إلى الوفد بوصفه مركّباً هيجيلياً (أي بالمعنى الهيجيلي) من الحزب الوطني وحزب الأمة: فقد استعار من الأول مناهجه، وحظي بتأييد أنصاره في المدن، بينما استعار من الثاني أيديولوجيته، وحظي بتأييد أنصاره في الريف. ومع ذلك، اختلف الوفد نوعياً عن الحزب الوطني وحزب الأمة، لأن ثورة ١٩١٩ كانت الأساس الذي انطلق منه. ففي غمرة تلك الانتفاضة، تشكّل تحالف بين طبقة الأفندية في المدن، وطبقة ملاك الأرض ذوي الملكية المتوسطة المقيمين في الأرياف، وهما الطبقتان اللتان زودتا الثورة بقياداتها على المستوى المحلي، سواء في الوجه البحري أو في الصعيد. ومكّن هذا التأييد المديني - الريفي الوفد من أن يمارس دوره كقوة سياسية هائلة لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر الحديثة.

في المقابل، كان على البريطانيين أن يدخلوا في مواجهة جدية مع القوة الجديدة. إذ لم يكن باستطاعتهم أن يسقطوا الوطنيين من حسابهم كشيء لا وزن له. وفي محاولة لاسترضاء الحركة الوطنية، أصدر البريطانيون تصريحاً من جانب واحد عام ١٩٢٢، منحوا فيه مصر استقلالاً شكلياً. كذلك سمحوا بصياغة دستور عام ١٩٢٣، وبنشر قانون انتخاب البرلمان. وهذه الاجراءات، رغم اختلافها عن المثل التي كان يطمح إليها الوفد من حيث المحتوى وأسلوب التنفيذ، يصح أن تعد بمثابة تنازلات للرأي العام المصري.

وحيث أنه يمكن النظر إلى فترة ما بين الحربين على أنها فترة النشاط السياسي الحزبي في أرقى صوره في مصر، يتوجب علينا من ثم أن نوضح المعايير التي بها نصنف ونحدد هذه الأحزاب السياسية.

إن واحدة من أقدم وأوضح صيغ مفهوم الحزب السياسي، كما تطور في الغرب، يمكن نسبُها إلى ادموند بيرك، الذي عرّف الحزب بأنه «جماعة من الناس اتحدوا من أجل رفع شأن الصالح الوطني، من خلال جهدهم المشترك، وعلى أساس مبدأ معين اتفقوا عليه جميعاً»[١]. هذا المفهوم الذي يقدمه بيرك للحزب السياسي يمكن اعتباره نقطة انطلاق بالنسبة لدراستنا للمحدِّدات الرئيسية للحزب السياسي. وقد أكد بيرك على «المبادىء العامة» التي تميز حزباً سياسياً عن الأحزاب الأخرى[٢]. وبعبارة أخرى، يمكن للمرء أن يقول بدون تحيز، أنه وفقاً لرأي بيرك، فان مبرر وجود أي حزب سياسي، يتمثل في مبادئه العامة المتعلقة بشؤون الحكم. وهكذا فان الأفكار أو البرامج التي تتفق عليها جماعة من الناس، تشكل المحدِّد الأول للحزب السياسي.

ويتسم تعريف بيرك، وقابليته للتطبيق بالنسبة للأحزاب السياسية الغربية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بالقصور، وذلك لأن فكرته تنتمي إلى عصر كانت الأحزاب السياسية فيه حكراً على مجموعة من الأرستقراطيين والأعيان، وحقاً خاصاً يقتصر على أعضاء البرلمان. ومع توسيع حق الانتخاب، ودخول الجماهير ساحة النشاط السياسي، صار من الضروري وجود نوع من «التنظيم» يختلف تماماً عن عملية التجميع غير الرسمي للأعيان[٣]. ويؤدي بنا هذا إلى المحدِّد الثاني للحزب السياسي، الذي لفت انتباه العلماء الاجتماعيين مع بداية هذا القرن. ولقد تناولت الأعمال الرائدة لـ م. استروجورسكي[٤] وروبرت مايكلز[٥]، هذا الملمح الهام للأحزاب السياسية، أي «التنظيم». وتشير دراسة استروجورسكي التجريبية حول تطور تنظيم الأحزاب السياسية في بريطانيا والولايات المتحدة، إلى الادراك المتزايد لأهمية التنظيم بالنسبة للحزب السياسي. وقد اتجه مايكلز إلى أبعد من ذلك، فعلى الرغم من أن الحزب السياسي يمكن أن يظهر إلى حيز الوجود لأسباب أيديولوجية، إلا أنه في الواقع ينطوي على تنظيم معين، وهذا التنظيم يطور «روحه المميزة مستقلاً عن البرامج والقواعد التي يملكها. . .»[٦] فالتنظيم نفسه يولد حكم القلة «الأوليجاركية». وبالتالي، فإن هذه النزعة «الأوليجاركية» في الأحزاب السياسية تصبح أكثر أهمية من ايديولوجيتها المعلنة، سواء كانت اشتراكية أو ليبرالية. ولنظرية مايكلز جذور في الآراء التي طرحها كل من فيلفريدو باريتو وجينانو موسكا حول حكم النخبة. فكما توجد في المجتمع دائماً أقلية حاكمة، كذلك نجد في الحزب إدارته (بيروقراطيته) التي تنمّي مصالحها الخاصة، وهذه المصالح لا تتطابق بالضرورة مع مصالح أعضاء الحزب ومؤيديه.

وقد أكد موريس دوفيرجي الذي تابع السير في الاتجاه الذي سار فيه مايكلز ـ في كتابه

«الأحزاب السياسية : تنظيماتها وأنشطتها في الدولة الحديثة» - إن التنظيم هو أهم السمات المميزة للأحزاب السياسية في أوروبا في القرن العشرين[٧]. ولم يكن التنظيم يعد أكثر المحدِّدات أهمية، بل اعتبر أهم السمات المميزة للأحزاب السياسية الحديثة، أو، على حد قول دوفيرجي: «الحزب هو جماعة لها بنيتها الخاصة»[٨]. وقد توصل دوفيرجي، من خلال دراسته المقارنة والشاملة للأحزاب السياسية الغربية، إلى تصنيف الأحزاب السياسية المختلفة انطلاقاً من أصلها (برلمانية أم خارج نطاق البرلمان)، ووحداتها الأساسية (المؤتمر الحزبي، الفرع، الخلية، الميليشيا)، والترابط العام (ترابط ضعيف أو قوي، روابط أفقية أم رأسية، مركزية أم لا مركزية)، علاوة على منطلق التصنيف الثنائي الهام للأحزاب إلى أحزاب «الكادر» وأحزاب «الجمهور»[٩]. والواقع أن القيمة الاستنباطية لهذه التصنيفات التحليلية، محدودة الأثر بالنسبة لدراستنا للأحزاب السياسية المصرية في فترة ما بين الحربين.

وهناك محدِّد ثالث للأحزاب السياسية نجده في التراث المأخوذ عن ماركس وإنجلز. فالأحزاب السياسية، طبقاً لهذا التراث، ليست سوى التعبير السياسي لطبقات اجتماعية، أو قطاعات داخل هذه الطبقات[١٠]. وتمتد جذور هذا الرأي في التقسيم الماركسي لمجتمع معين إلى البنية الفوقية والبنية التحتية. ورغم وجود تفاعل بين البنيتين، إلا أن البنية التحتية، طبقاً لهذه النظرية، هي التي تحدد البنية الفوقية. وبعد كل التغييرات الضرورية، فإن القاعدة الاجتماعية للحزب السياسي هي التي تحدد في النهاية أيديولوجيته وتنظيمه. ولقد أشار ماكس فيبر أيضاً إلى حقيقة أن بعض الأحزاب السياسية تعمل فعلاً لحساب مصالح طبقات اجتماعية محددة أو هي تمثلها. إلا أن هذه الأحزاب تمثل نوعاً واحداً فقط من أنواع الحزب السياسي، إذ أن هناك نوعاً آخر يمكن أن يمثل «فئات المنازل الرفيعة»، أو بعض المبادىء العامة، أو المجردة، والتي يمكن أن ندرجها كلها تحت ما أسماه فيبر «الأحزاب الأيديولوجية»[١١]. بل إن دوفيرجي، الذي ركز أساساً على دراسة التنظيم في الأحزاب السياسية، كان يدرك تماماً أهمية القاعدة الاجتماعية للأحزاب السياسية[١٢].

وعلى ذلك فإننا نرى أن المحدِّدات الرئيسية للحزب السياسي تتمثل في الأسس النظرية، أو المبادىء، وفي التنظيم والقاعدة الاجتماعية. وربما كان مفهومنا عن الحزب السياسي أضيق من مفهوم ماكس فيبر أو روبرت مايكلز، اللذين ذهبا إلى أن المبرر الأساسي لوجود الأحزاب السياسية هو النضال من أجل الحصول على السلطة السياسية[١٣]. ولا ريب أننا لا نستطيع أن نصنف أية مجموعة من الأفراد على أنها حزب سياسي، إذا لم يكن هدفها الحصول على السلطة السياسية[١٤]. ورغم أن السعي إلى السلطة يعدُّ أمراً ضرورياً، إلا أنه ليس كافياً لنعت جماعة من الأفراد بأنها حزب سياسي. كذلك، لا يكفي محدِّد واحد من محددات الحزب السياسي، مثل الأسس النظرية، أو التنظيم، كأساس للدراسة العلمية للأحزاب السياسية. وفي دراسة حديثة للأحزاب السياسية في البلدان النامية، عُرِّف الحزب السياسي انطلاقاً من البعد التنظيمي وحده.

وفي هذا التعريف يتعين أن يكون للحزب تنظيم دائم ووجود متواصل (أي أن يكون أطول عمراً من حياة مؤسِّسيه) وأن يسعى إلى كل من السلطة ونوع من التأييد الشعبي»[١٥]. إلا أن مثل هذا التعريف للحزب السياسي يهوِّن من شأن الأهمية الخاصة للأسس النظرية والقاعدة الاجتماعية للحزب.

والخلاصة، نحن مقتنعون بأنه لا يمكن تصنيف أية جماعة من الأفراد حزباً سياسياً، ما لم تمتلك حداً أدنى من كل من هذه المحددات الرئيسية الثلاثة. أو بعبارة أخرى، إن الحزب السياسي يمثل مزيجاً من ثلاثة عناصر (القاعدة الاجتماعية، الأسس النظرية، والتنظيم) تختلف من حيث درجة أهميتها في كل حزب معني على حدة.

(٢)

تنطوي دراسة الأحزاب السياسية، كما رأينا، على تفحص قواعدها الاجتماعية، أي التكوين الاجتماعي لقياداتها، وأعضائها ومؤيديها. وهكذا، فإن القيام بفحص موجز للبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية لمجتمع معين، تمارس فيه الأحزاب السياسية دورها يعتبر أمراً ضرورياً بصورة مطلقة من أجل فهم الأحزاب نفسها ودراستها بعمق. وفضلاً عن ذلك، فإن نشوء الأحزاب السياسية يمكن أن يرتبط، جزئياً على الأقل، بمصالح وتطلعات طبقات أو فئات اجتماعية معينة في المجتمع المعني.

إن البنية الاجتماعية الاقتصادية لمجتمع ما ليست، في معظم الحالات، كلاً غير متمايز وغير منقسم إلى طبقات، رغم ما يزعمه البعض من أن بعض مجتمعات «العالم الثالث» يمكن وصفها بأنها لاطبقية[١٦]. وعلى أية حال فإن البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع المصري، والتي أرسيت أسسها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت تنطوي بالفعل على انقسامات طبقية واضحة عشية انتفاضة عام ١٩١٩ الشعبية.

ومع نهاية القرن التاسع عشر، كان الاقتصاد المصري قد ارتبط بصورة نهائية بالسوق العالمية مع انتاج المحاصيل النقدية، وخاصة القطن، لعقود عديدة. وتحولت العلاقات «قبل الرأسمالية»، التي ميزت القرية المصرية، بصورة تدريجية، إلى علاقات نقدية نتيجة لنفاذ العملة النقدية إلى الريف عن طريق بنوك التسليف والمرابين. وأدت حرية التجارة، المعتمدة على اقتصاد السوق، إلى مزيد من التمايز بين سكان الريف[١٧].

لقد حدد جاك بيرك التمايزات الطبقية الاجتماعية التي نتجت عن إقامة اقتصاد استعماري في مصر[١٨] ومع بعض التعديلات القليلة الهامة، يصلح مخطط بيرك، للتطبيق، أيضاً، على فترة ما بين الحربين. ففي قاع التسلسل التراتبي نجد الفلاح المصري، وعند مستوى أعلى نجد أعيان الريف، أي أصحاب الملكيات المتوسطة. ويمكن القول أن البرجوازية الصغيرة،

والنسبة الأكبر من الطبقة المتوسطة في المدن، أي الأفندية، هي الطبقة الموازية لمتوسطي الملاك في الريف، إذ ينتمي جانب كبير منهم، في الواقع، إلى عائلات هذه الطبقة الأخيرة. ثم يأتي في أعلى التسلسل التراتبي الاجتماعي طبقة كبار الملاك، إلا أنهم يظلون في مرتبة أدنى من أصحاب بنوك التسليف والرهن العقاري ومصدِّري القطن، الذين يمولون محاصيل هؤلاء الملاك، أو، بعبارة أوضح يقرضونهم المال. ويرتبط بهذه المصالح المالية أوثق الارتباط تجار الاستيراد من اليهود والمشرقيين، وقلّة من المصريين الذين كانوا أعضاء (أو على صلة قوية) بالغرف التجارية الانجليزية والفرنسية واليونانية والايطالية، والذين عملوا وسطاء في عمليات بيع المنتجات الأوروبية المصنّعة للسكان المحليين.

ويمكن اعتبار صعود البرجوازية المحلية في مصر، في فترة ما بين الحربين، بمثابة محاولة لتغيير هذه البنية الاستعمارية للاقتصاد، وقد أعطى تطور الصناعة المحلية قوة دافعة لتطور تجارة داخلية، أدارها مصريون بشكل أساسي، وبتعارض مباشر ومنافسة صريحة مع التجار المرتبطين بعملية الاستيراد. كذلك، ولزاماً لما سبق، أدى تطور هذه الصناعة المحلية، إلى نمو حجم وأهمية الطبقة العاملة، التي كان أفرادها يحتلون الدرجة السفلى في السلم الاجتماعي في المراكز الحضرية.

وعند قاعدة البنية الاجتماعية الريفية، كانت هناك طبقة الفلاحين، التي يمكن تصنيفها أنها تلك الجماعة من الملاّك التي تقل ملكية أفرادها عن عشرة أفدنة، بالاضافة إلى الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين. وهذه الطبقة تضم النسبة الأكبر من السكان[١٩]، إلا أنها الطبقة الأقل ترابطاً بين الطبقات الاجتماعية في مصر[٢٠].

لقد قسَّم شارل عيساوي المجتمع القروي المصري إلى طبقتين هما بالتحديد كبار الملاك والفلاحين[٢١]، إلا أنه لم يذكر في تحليله تلك الطبقة الاجتماعية الهامة التي ميزناها عن الطبقتين السابقتين، أي طبقة الملاك المتوسطين. ونحن نعرّف هذه الطبقة الأخيرة بأنها فئة الملاك الذين يحوزون ما بين ١٠ و٢٠٠ فدان. وأفراد هذه الطبقة ليسوا من المتواجدين خارج الريف، بل هم أعيان القرية المقيمون فيها، والذين يتم اختيار العمدة من بينهم[٢٢]. ويتناول «باير»، في كتابه عن تاريخ ملكية الأراضي في مصر، الملكيات المتوسطة إلا أنه لا يشير إلى وجود طبقة اجتماعية من الملاك المتوسطين كما ميّزناها، أي بعبارة أخرى، وعلى نحو احصائي، كانت هناك فئة يمكن وصف أعضائها بأنهم أصحاب ملكية متوسطة، إلا أنهم يظلون في حدود ذلك المستوى، دون أن يوصفوا بأنهم يشكلون كياناً اجتماعياً واقعياً[٢٣]. أما ابراهيم عامر، الكاتب اليساري المصري، فقد حاول تقسيم البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية الريفية لمصر إلى طبقات اجتماعية وإلى قطاعات متفرعة منها. وعرّف طبقة الملاك المتوسطين، بوجه خاص، بأنها الطبقة التي يملك أفرادها أرضاً يمكن أن يعتمدوا في زراعتها على جهودهم الخاصة، أو يستخدموا عدداً محدوداً من العمال الزراعيين لمساعدتهم. أي أنه يمكن تحديد

تقديره للملكية المتوسطة ما بين خمسة فدادين إلى عشرين فداناً . وكان عامر مدركاً ، إلى حد ما ، الدور السياسي الذي تلعبه هذه الطبقة ، إلا أن تصنيفه لحجم هذه الملكية كان ضيقاً للغاية ، من حيث أنه لا يشمل ملاك الأراضي الذين تصل ملكيتهم إلى حد مئتي فدان[٢٤] . أما طبقة كبار الملاك ، والتي عرفناها بأنها أولئك الذين يملكون ما يزيد على مئتي فدان ، والذين يقيمون بعيداً عن الريف غالباً ، في القاهرة أو الاسكندرية ، فهي بارزة جداً بحيث يصعب تجاهلها من قبل الدراسات المتعلقة بالبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية المصرية . على أننا لا نجد في هذه الدراسات أي إدراك لوجود «النقابة الزراعية العامة» ، التي تأسست عام ١٩٢١ ، والتي مارست بدور التنظيم الذي لمّ شمل كبار الملاك خلال فترة ما بين الحربين . إن مصالح وتطلعات هؤلاء الملاك الكبار ، يمكن أن تُرى بوضوح في أنشطة وتقارير النقابة الزراعية العامة . على أن كبار الملاك كانوا يشاركون أيضاً ، إبّان االعشرينات ، في المشروعات الصناعية والتجارية ، مثل مشروعات بنك مصر . وبالتالي ، فإن معيارنا في تحديد ما إذا كان هؤلاء الأفراد هم أساساً ملاك كبار أم أنهم أصبحوا أفراداً ينتمون للطبقة البرجوازية المحلية ، يتوقف على ما إذا كان المصدر الأساسي لدخلهم المالي وأنشطتهم مندرجاً تحت نشاط كبار الملاك ، أم نشاط الصناعيين والممولين والتجار . ولقد أخذ باير بهذا التفسير لملكية الأراضي والصناعة والنشاط المالي والتجارة ، إلا أنه لم يوضح لنا كيف نحدد من بين هؤلاء من كان في الأصل من كبار الملاك ، ومن لم يكن كذلك[٢٥] . ويرجع ذلك ، جزئياً ، إلى منهاج باير غير التاريخي ، وهو ما يتجلى واضحاً في اعتباره العقود الخمسة الأولى من القرن العشرين فترة واحدة ، متجاوزاً الاختلافات التي ميزت كل عقد منها . فخلال العشرينات ، على سبيل المثال ، حارب كبار الملاك والبرجوازية المصرية الناشئة معاً المصالح التجارية الأجنبية . وعلاوة على ذلك ، فقد اعتمد بنك مصر أساساً على كبار ملاك الأراضي . أما خلال الثلاثينات ، فقد واجه كبار الملاك مشكلة ديون الرهن ، وهو ما وضعهم في تعارض مع بنوك التسليف والرهن العقاري ، التي ارتبطت مصالحها ارتباطاً وثيقاً بمصالح الصناعيين المحليين ، ومصالح المجموعات المالية والتجارية ، مثل البنك الوطني نفسه . ومن بين مجموعة الصناعيين المحليين السالفة الذكر ، بنك مصر الذي حرر نفسه من اعتماده على كبار الملاك ، من خلال اعتماده بصورة متزايدة على رأس المال الأجنبي . أما خلال الأربعينات ، فقد تزايدت التداخلات المتبادلة بين ملكية الأراضي والصناعة والمال والتجارة ، إلا أن الفارق المميز بين كبار الملاك وبين أفراد طبقة البرجوازية المحلية كان ما يزال ممكناً وذا مغزى .

إن إحدى السمات المميزة لفترة ما بين الحربين ، من الوجهة الاجتماعية ـ الاقتصادية ، تتمثل في ظهور برجوازية محلية ناشئة . وقد وصفناها بأنها ناشئة لأنها لم تصبح طبقة متميزة إلا مع نهاية الثلاثينات . ولما كانت طبقة يسيطر عليها الأجانب ، فقد وصفناها بأنها محلية ، وهو وصف اكثر ملاءمة من القول إنها مصرية . وفضلاً عن ذلك ، فإن علينا الا نساوي بين تعبير

«البرجوازية» هنا وبين الطبقة المقابلة لها في مجتمع أوروبي متقدم. فمن ناحية، كان هناك الطابع الاستعماري للاقتصاد، بوجه عام، ومن ناحية أخرى فإن أفراد هذه الطبقة شكلوا الشرائح العليا، من حيث الدخل والملكية، داخل اطار المشروعات الصناعية والمالية والتجارية القائمة في مصر. وغني عن القول أن البرجوازية المحلية في مصر، إذا ما قورنت بالبرجوازية البريطانية المعاصرة لها، فسنجد أنها ستشكل في الواقع قسما صغيرا جدا من هذه الأخيرة. ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن البرجوازية المحلية كانت تمارس نشاطها في سياق كولونيالي (استعماري)، وأنها ربما استطاعت، نتيجة للروابط القوية التي قامت بينها وبين رأس المال الأجنبي مع نهاية الثلاثينات، أن تكتسب بعض الصلات النيوكولونيالية (نسبة للاستعمار الجديد) مع عدد من البرجوازيات الأوروبية.

وعلى خلاف الملاك المتوسطين لم تشر الدراسات العديدة حول مصر، سوى بصورة عرضية، إلى الطبقة المتوسطة في المدن. فصفران يتحدث عن «طبقة المهنيين ذوي الياقات البيضاء»، إلا أنه لا ينسب إليهم أي دور اجتماعي مستقل ذي دلالة، رغم أنهم لعبوا بالفعل «دورا قياديا في النضال الوطني»[٢٦]. وطبقا لما ذهب إليه عيساوي فليس هناك كيان منفصل بذاته يدعى الطبقة المتوسطة في المدن، فالشرائح العليا من المهنيين أُدمجت مع كبار الملاك، بينما أُدرجت الشرائح الباقية في البرجوازية الصغيرة[٢٧].

والواقع أن مفهوم «الطبقة المتوسطة المدينية»، كما نستخدمه في دراستنا هذه، بحاجة للتوضيح أنها طبقة متوسطة بمعنى أنها نقيض لـ «الطبقة العليا» المكونة من الأبناء المقيمين في المدن (ابناء كبار ملاك الأراضي) أو من المصريين ـ الأتراك الذين احتلوا المناصب العليا في الادارات الحكومية والمهن، كما أنها نقيض للبرجوازية المحلية الناشئة. وهذه «الطبقة العليا» لا تشكل طبقة بمعنى أنها قوة اجتماعية متميزة عن طبقة كبار الملاك أو البرجوازية المحلية. ومن ناحية أخرى فقد تشكلت الطبقة المتوسطة المدينية من كتلة الموظفين والمهنيين. والفارق المميز بين هاتين الفئتين الأخيرتين له أهميته، فمن الناحية النظرية يعمل المهنيون لأنفسهم، بينما يعمل الموظفون في خدمة غيرهم. إلا أنه في الواقع كان هناك نوع من التداخل بين الفئتين لأن عدداً من المهنيين كانوا يعملون في خدمة الحكومة.

ولا ريب أنه كانت هناك مثل هذه الطبقة المتوسطة المدينية التي يمكن المقابلة بينها وبين «الطبقة العليا» والبرجوازية المحلية، ولكن هل كانت مختلفة جذريا عن التجار الصغار وأصحاب الصناعات الصغيرة الذين يشكلون البرجوازية الصغيرة؟ إن التعريف الذي أورده عيساوي لهذه الطبقة الأخيرة، والقائل بأنها «تتكون من الموظفين والمستخدمين والتجار والمهنيين الذين لم يحققوا نجاحا كبيرا في أعمالهم والشريحة العليا من الحرفيين» له دلالته الهامة، فرغم أن التجار والصناعيين الصغار يعملون لحساب أنفسهم، ولا يتمتعون بمقام عالٍ كالمهنيين وموظفي الادارة الحكومية، إلا أنهم شاركوهم تاريخاً واحداً، إذ دخلت هذه الفئات

معاً في منافسة مع الأجانب المقيمين في مصر متبنية أيديولوجية «الاستقلال الاقتصادي»، كما عانت معاً، أيضاً، أزمة مشتركة في منتصف الثلاثينات. وبالتالي فقد نتجت عن هذه العوامل صعوبة التمييز بين هذه الفئات من حيث المصالح الطبقية، التي كانت متسقة في الأساس. كذلك تقاسمت هذه الفئات وعياً مشتركاً، هو الوعي الذي نسب بجدارة إلى «طبقة الأفندية»[٢٨]. وتتألف هذه الطبقة الأخيرة من النسبة الأكبر من كل من الطبقة المتوسطة والبرجوازية الصغيرة. ومعنى تعبير «الأفندي» في هذا السياق، القبول بمجموعة مترابطة من الأفكار وأنماط السلوك التي تميز الفرد المنتمي إلى هذه الطبقة[٢٩]، في حين يعني تعبير «الباشوية»، طبقاً لأيديولوجية طبقة الأفندية، ليس مجرد اللقب، بل قبول أو «اعتناق»[٣٠] أفكار ومبادىء مختلفة تماماً عن أفكار ومبادىء الطبقة السابقة. وفي بداية الثلاثينات كان يقال أن الأفندية هم الطبقة «. . . **التي تكوّن الرأي العام، وهي التي تقود الأمة في الأزمات، وهي التي ترسم لنا المثل العليا وهي التي تطبع الأمة بذوقها الخاص. . .**»[٣١].

أما العمال المصريون في المدن، فلم يشكلوا قطاعاً سكانياً له أهمية البروليتاريا في البلدان الأوروبية المتقدمة. ففي فترة ما بين الحربين، كان حجم الطبقة العاملة ضئيلاً: الاحصاء الصناعي لعام ١٩٢٧ يقدر عدد العاملين في الصناعة بـ ٢١٥ ألف عامل، بينما ارتفع الرقم عام ١٩٣٧ ليصل إلى ٢٧٣ ألفاً، أي بزيادة قدرها ٥٨ ألف عامل وبنسبة ٢٧٪. وقد تركزت الطبقة العاملة جغرافياً في القاهرة والاسكندرية:

ففي عام ١٩٢٧ كان ٤٩٪ من العمال يعملون في هاتين المدينتين الرئيسيتين، وقد بلغت هذه النسبة ٤٧٪ عام ١٩٣٧[٣٢]. ونتيجة لهذا التمركز في المدينتين الكبيرتين، كان يمكن للطبقة العاملة أن تكون أكثر قوة مما كانت تبدو عليه من الوجهة العددية البحتة.

(٣)

ينطوي الوضع الاستعماري أو الكولونيالي في بلد معين على بنية «اجتماعية - اقتصادية» كولونيالية معينة (والتي تتسم بخصائص مشتركة تنسحب مع بنى بلدان مستعمرة أخرى، كما أنها تتميز بالضرورة بخصائص نوعية تنفرد بها)، من جهة أولى، وكذلك على الوجود الفعلي لسلطة المستعمِر السياسية المسيطرة في البلد المستعمَر، من جهة ثانية. وعلى ذلك فإن ظهور أحزاب سياسية في مثل هذا الوضع يرتبط لا محالة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بحركة النضال من أجل الاستقلال السياسي. أو بعبارة أخرى، فإن هذه الأحزاب السياسية تختلف، من حيث طابعها وسماتها العامة، عن الأحزاب السياسية في البلدان المستقلة سياسياً والمتقدمة اقتصادياً.

ومن المعروف سلفاً، بطبيعة الحال، أن الأحزاب السياسية في البلدان المستعمرة يمكن تحليلها في ضوء أيديولوجيتها وتنظيمها وقاعدتها الاجتماعية، إلا أن علاقتها بالحركة الوطنية من أجل الاستقلال تضيف إلى الصورة بعداً جديداً. ولقد لوحظ أن التنظيمات السياسية في البلدان

الخاضعة للحكم الاستعماري، تمر بتطور ذي مراحل ثلاث: بدءاً بكونها جماعات ضغط، ثم حركات وطنية، وأخيراً كأحزاب سياسية[٣٣]. على أن «الخط الفاصل بين هذه الفئات المختلفة ليس حاداً، والواقع أن بعض التنظيمات يمكن أن يندرج، تبعاً للظروف القائمة ومرحلة التطور، تحت أي من هذه الفئات الثلاث أو تحتها كلها»[٣٤]. وسوف نبحث في دراستنا هذه إلى أي حد يمكن اعتبار هذا التطور، بمراحله الثلاث، صالحاً للتطبيق بالنسبة للأحزاب السياسية المصرية. إن المرحلة الأولى، أي جماعة الضغط، تنتمي إلى الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى، حيث لم تكن أهداف العديد من التنظيمات السياسية تشمل الاستقلال وتولي زمام السلطة السياسية كهدف أساسي. وفي هذا الصدد ستكون الفئة الأكثر أهمية، بالنسبة لهدف هذه الدراسة، هي الخاصة بالحركة الوطنية.

ما هي السمات المميزة للحركة الوطنية؟ إن الحركة الوطنية، في صميم طبيعتها، تطلب تغييراً في الوضع القائم، وبالتالي فهي تستخدم أساليب شبه ثورية من حيث طابعها، مثل المظاهرات والاضرابات العامة والمقاطعة، للوصول إلى غاياتها. وتتميز الحركة الوطنية، أو «المؤتمر» بتعبير توماس هودكن T. Hodgkin[٣٥]، بسمات أساسية معينة على نقيض الأحزاب السياسية كما هي معروفة. فمن الوجهة الأيديولوجية، يذهب «المؤتمر إلى أنه يمثل كل أفراد الأمة، وإلى أنه المُجسِّد لإرادة الأمة والمعبِّر عنها. وفضلاً عن ذلك فإن التعبير في حد ذاته «ينطوي ضمنياً على فكرة الشمولية (الكلية)»[٣٦]. أما من الوجهة التنظيمية، فإن للمؤتمر عادة، بنية فضفاضة تشمل تنظيمات مختلفة، لكنها تفتقر إلى وجود علاقات محددة بوضوح بين هذه التنظيمات، التي تتجمع كلها حول نخبة قيادية أو إشرافية. ويسعى المؤتمر إلى كسب تأييد كل قطاعات السكان، بما أنه يحاول أن يمثل الأمة كلها. وينظر المؤتمر عادة بعين الشك لأي تنظيم آخر في البلاد، ويبذل كل جهد من أجل ممارسة السيطرة عليه. وبإيجاز نقول إن الحركة الوطنية، أو المؤتمر، تتميز بسمة «الكلية» (الشمولية) في ما يتعلق بالأيديولوجية والبنية والقاعدة الاجتماعية، إلا أن مدى نجاحها في تنظيم الشعب، في بلد معين، يتوقف على الشروط الاجتماعية - الاقتصادية والظروف السياسية الخاصة بذلك البلد. إن التمييز الذي وضعه دوفيرجي بين أحزاب «الكادر» وأحزاب «الجماهير» يعتبر تصنيفاً مقيداً لنا في دراستنا، إذ أنه يمكن استخدام هذا التمييز بالنسبة للمحدِّدات الرئيسية الثلاثة للحزب السياسي التي ذكرناها. فمن الوجهة الأيديولوجية، يعتبر الحزب «الجماهيري» أكثر اتصافاً بالعاميّة والديموقراطية، من حيث أنه يتوجه إلى الجماهير وإلى الرجل العادي، في حين ينزع حزب «الكادر» إلى أن يكون أكثر محافظة، كما يعمل على تأكيد ودعم «المصالح القائمة وحكومة النخبة»[٣٧]. ومن الوجهة التنظيمية نجد أن للحزب الجماهيري فروعاً عديدة، هي بمثابة وحداته الأساسية، بينما يقوم حزب «الكادر» على اللجان أو المؤتمرات الحزبية. وفي أغلب الأحوال، يملك الأخير مفهوماً مبهماً للعضوية، ويعتمد غالباً على التبرعات والهبات بصفة أساسية من أجل تمويله، بدلاً من

الاعتماد على نظام اشتراكات العضوية. وتتميز الفروع المحلية للحزب الجماهيري بأنها ذات حضور دائم، في حين تدخل الفروع المحلية لحزب «الكادر» في «بيات شتوي» في الفترات الواقعة بين الانتخابات، أو في الفترات الأخرى التي تشهد نشاطاً سياسياً(٢٨). وإذا كان نشوء الأحزاب الجماهيرية في الغرب جاء نتيجة لظهور الأحزاب الاشتراكية(٢٩)، فإن الأحزاب الجماهيرية في البلدان المستعمرة تدين بنشأتها إلى ارتباطها بالحركة الوطنية في تلك البلدان.

(٤)

في ضوء ما ذكرناه في ما سبق، سيصبح ترتيب هذه الدراسة واضحاً للغاية. فبمساعدة هذه المفاهيم التحليلية، سوف نصنّف الأحزاب السياسية المختلفة إلى نمط «المؤتمر» أو الحزب السياسي المحض، سواء كان حزب «كادر» أو حزباً جماهيرياً. وسوف يقوم هذا التحليل على المحددات الرئيسية الثلاثة للحزب السياسي، وأعني بها الأيديولوجية والتنظيم والقاعدة الاجتماعية. ولن نقتصر، في ما يختص بالأيديولوجية، على دراسة المبادىء العامة للغاية فحسب، بل سنبحث أيضاً في البرامج النوعية لكل حزب، كما عبر عنها زعماؤه وأعضاؤه البارزون، أو كما تُستنبط من سياسات هذه الأحزاب. وسوف يشمل التنظيم إنشاء الفروع والتنظيمات المساعدة على المستوى القومي والمستوى المحلي، مثل تنظيمات العمال والطلبة والشباب والنساء. كذلك سوف نحلل عملية توزيع السلطة بين فروع الحزب ودرجة مركزية الحزب، ودرجة ترابطه، من حيث الضعف أو القوة، وأيضاً الطابع المميز لزعامة الحزب. وسوف يشمل تحليل القاعدة الاجتماعية للأحزاب السياسية دراسة التكوين الاجتماعي للأعضاء البارزين في الحزب موضع البحث، وستمتد الدراسة كلما أمكن ذلك إلى زعماء الحزب على المستوى المحلي أيضاً. وعلاوة على ذلك، سوف نحاول أن نحدد أي الفئات أو الطبقات الاجتماعية هي التي يتوجه إليها الحزب، وأي الفئات الاجتماعية أيدت بالفعل ذلك الحزب. وفي المقابل سنحاول أن نحدد الفئات أو الطبقات الاجتماعية التي وجدت في الحزب السياسي المعني تلبية لمصالحها وتحقيقاً لطموحاتها.

وأخيراً، سوف نتتبع التطور التاريخي لكل حزب على مستويين: من الداخل، من خلال محدداته الرئيسية الثلاثة، ومن الخارج في علاقته بالأحزاب الأخرى. وسوف نخصص لكل فترة تاريخية، نعالجها هنا، قسماً لسرد الأحداث السياسية الخاصة بها، لتوضيح الدور الذي لعبته الأحزاب الرئيسية في المنهج التاريخي نفسه وستساعدنا الخلفية الاجتماعية ـ الاقتصادية على الفهم الواضح للقاعدة الاجتماعية للأحزاب السياسية، كما ستتضح لنا بصورة مطردة الأسباب الرئيسية لظهور أحزاب سياسية جديدة، وربما فسّرت هذه الخلفية أيضاً، إلى حد معين، عمليات التنافس بينها.

هوامش الفصل الأول

(١) Edmund Burke, The Works of the Right Honourable Edmund Burke, Vol. II (London, 1906), p. 82.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٤ـ ٨٥. ونجد المفهوم ذاته تقريباً عند بنجامين دي كونستانت: «جماعة من الناس تؤمن وتجاهر بمبدأ أو معتقد سياسي واحد». أنظر:

Bengamin de Constant, De la Doctrine Politique, qui peut Reunir Parties en France, (Paris, 1816), p. 5.

(٣) Max Weber, «Politics asa Vocation», in H.H. Gerth and C.W. Mills, eds., From Max weber: Essays in Sociolog (London, 1964), pp. 100, 102.

ويعرف فيبر «الأحزاب» من منطلق السلطة. فالحزب يمكن أن يوجد في تنظيم لا يتوخى هدفاً سياسياً كالنوادي الاجتماعية. على أنه من المشكوك فيه ما إذا كان الحزب السياسي، في حدود لغة فيبر الاصطلاحية الخاصة، يعني مفهوماً واسعاً يشمل سلسلة أوسع من المصالح والأنشطة مما هو متعلق بالدولة. أنظر:

Max Weber, Economy and Society, Vol. II (New York, 1968), pp. 938-939; idem, Economy and Society, Vol. 1 (New York, 1968), pp. 284-285.

(٤) M. Ostrogorski, Democracy and the Organization of Political Parties, 2 vols. (London, 1902).

(٥) وخاصة كتابه الأول، المنشور عام ١٩١١ في ألمانيا:

Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies in Moderns Democracy (New York, 1966).

(٦) Roberto Michels, First Lecturs in Political Sociology (New York, 1965), p. 141.

(٧) Maurice Duverger, Political Parties their Organization and Activity in Modern State (London, 1967), p. XV.

(٨) المصدر السابق.

(٩) أنظر: المصدر السابق.

(١٠) Karl Marx and Frederick Engels, Selected Works, Vol. 1 (London, 1950), p. 110.

(١١) Weber, Economy and Society, Vol. 1, p. 285.

(١٢) Duverger, p. XV.

(١٣) Max Weber, Economy and Society, Vol. III (New York, 1968), p. 1409, Michels, First Lectures in Political Sociology, p. 146.

(١٤) من مؤشرات ذلك، على سبيل المثال، الفوز في انتخابات المجالس البلدية، إذا كانت القضايا على درجة كافية من العمومية، وإذا كانت تتعلق، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر، بحكومة البلد ككل، وإلا كان علينا أن نعتبرها مجرد جماعة ضغط.

(١٥) J. La Palombara, M. Weiner (eds.), Political Parties and Political Development (Princeton, New Jersey, 1966) P. 6.

(١٦) Peter Worsley, The Third World (London, 1967), p. 165.

(١٧) أنظر حول هذه التغيرات التدريجية ـ والأساسية، مع ذلك ـ في الريف:

Gabriel Baer, "The Dissolution of the Egyptin Village Community", Die Welt Des Islams, Vol. VI, Nos. 1 - 2, 1959 pp. 64 - 69? E. R.J. Owen, Cotton and the Egyptian Economy 1820 - 1914 (Oxford, 1969), pp. 243 - 244? Gabriel Baer, A History of Land ownership in Modern Egypt, 1800 - 1950 (London, 1962), pp. 53 - 54.

(١٨) Jacques Berque, L'Egypte Imperialisme Revolution (Paris, 1967), pp. 192-193.

(١٩) في عام ١٩٣٩ كان عدد ملاك الأراضي ٢,٤٨١,٢٥٠ يندرج ٩٧,٢٪ منهم تحت فئة الفلاحين، أي أولئك الذين تقل ملكياتهم عن ١٠ أفدنة. بينما كان حوالي ٢,٨٨٪ من هؤلاء يملكون ما بين ١٠ إلى ٢٠٠ فدان، وأخيراً، كان أقل من ٠,١٪ (بالتحديد ٢٣٢٤ مالكاً) يملك كل منهم أكثر من ٢٠٠ فدان. وكانت المساحة الاجمالية المملوكة من قبل كل فئة على التوالي هي: ٤٢,٢٪، ٣٦,١٪، و ٢١,٧٪، من المساحة الاجمالية المزروعة، والتي تبلغ ٥,٨٣٦,٧٤٦ فداناً.

Egypt, Annuaire Statistique 939 -1940, Cairo, 1941, pp. 330-331.

(٢٠) أنظر ما يلي، ص: ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٢١) Charles Issawi, Egypt: an Economic and Social Analysis, (Cairo, 1947), pp. 148-150, 154-159.

(٢٢) أنظر ما يلي : بين الهامشين ٢٦ - ٢٧ .

(٢٣) على أنه توجد حالات كان يشار فيها للملاك المتوسطين بما هم كذلك أنظر: Baer A History etc., pp. 55, 115.

(٢٤) كانت تقسيمات عامر الفرعية لهذه الطبقة عبارة عن ثلاثة قطاعات : الأول، ملاك الأراضي ذوو الدخول الفائضة عن حاجتهم، الثاني: الملاك الذين يوازنون بالكاد بين دخولهم وبين متطلبات حياتهم، الثالث، مالك الأرض الذي أخذ دخله بالانخفاض . ونسب عامر لكل من هذه الفئات الثلاث نوعاً معيناً من الوعي الاجتماعي والسياسي يتراوح بين الوعي «الرجعي» و «التقدمي» . وفضلاً عن التناقضات الكامنة في مثل هذا التقسيم، فإن تطبيق النزعة الماركسية الفجة التي تربط الطبقة بصورة آلية بالأفكار السياسية يبدو واضحاً للغاية : أنظر: ابراهيم عامر، الأرض والفلاح (القاهرة، ١٩٥٨)، ص ١٢١، ص ١٢٢ .

(٢٥) Bear, A History etc., pp. 138-142.

(٢٦) Nadaf Safran, Egypt in Search of Political Community (Cambridge, Massachusetts, 1961), pp. 194-195.

(٢٧) Issawi, Egypt : an Economic and Social Analysis, pp. 150-151.

(٢٨) المصري، رقم ٦، ٩ أكتوبر ١٩٣٠، ص ١٥ . وأنظر أيضاً:
Z.M.Quaraishi, Liberal Nationalism in Egypt : Rise and Fall of the Wafd Party (Delhi, 1967), pp. 36-37.

(٢٩) المصري، رقم ٦، ٩ أكتوبر ١٩٣٠، ص ١٥ .

(٣٠) المرجع نفسه .

(٣١) المرجع نفسه .

(٣٢) Egypt, Industrial and Commercial Census, 1927 (Cairo, 1931), Table V, p. 194 ; Egypt Industrial and Commercial Census, 1937 (Cairo, 1942), Table. V, p. 336

(٣٣) James S. Coleman, «The Emergence of African Political Parties» in C. Grove Haines, ed., Africa Today (Baltimore, 1955), pp. 226-227.

(٣٤) المصدر السابق p. 227

(٣٥) Thomas Hodgkin, African Political Parties An Introductory Guide (Hamondsworth, Middlesex, 1961), p. 51.

(٣٦) Thomas Hodgkin, Nationalism in Colonial Africa, (London, 1956), p. 146.

(٣٧) Hodgkin, Political Parties, p. 73.

(٣٨) Duverger, pp. 17-27, 62-71.

(٣٩) المصدر السابق pp. 66-67.

الفصل الثاني

انتفاضة ١٩١٩ الشعبية وظهور حركة وطنية جديدة (١٩١٩ ـ ١٩٢٣)

يتناول هذا الفصل ظهور أحزاب سياسية جديدة في مصر، بدءاً من نشوء الوفد في نوفمبر ١٩١٨ وانفجار انتفاضة ١٩١٩ الشعبية، حتى صدور دستور عام ١٩٢٣. ولا ريب أن ظهور هذه الأحزاب السياسية الجديدة، وهي بالتحديد الوفد، والأحرار الدستوريون، والأحزاب الاشتراكية، لم يحدث في فراغ، وإنما تم وسط احتدام نشاط القوى الاجتماعية في مصر. وذلك يقتضي منا إلقاء الضوء على الطبقات والفئات الاجتماعية، بدرجات وعيها الاجتماعي وفاعليتها السياسية المختلفة، كإجراء ضروري لفهم الأساس الاجتماعي لهذه الأحزاب، والتكوين الاجتماعي لزعمائها، بل ـ وإلى حد معين ـ لفهم أيديولوجيتها وتنظيمها.

وفضلاً عن ذلك فإن هذه الأحزاب، أي الوفد والأحزاب السياسية الأخرى، لم تنشأ أحزاباً كاملة النضج، وإنما ظهرت إلى حيز الوجود بصورة تدريجية، في مسار العملية التاريخية ذاتها. ولا يمكننا الفصل بين الطريقة التي اكتسب بها الوفد سمات مميزة معينة، سواء من الوجهة البنيوية أو الأيديولوجية أو الاجتماعية، وبين «نضاله» السياسي، وخاصة في سنوات التكوين هذه. ومن هنا تصبح دراسة الأحزاب السياسية في علاقتها بتفاعل القوى السياسية الرئيسية خلال الفترة (١٩١٩ ـ ١٩٢٣)، أمراً لا غنى عنه، حيث أنها تلقي ضوءاً على تطور الأحزاب، بل وربما أيضاً على سماتها المميزة الخاصة.

لهذه الأسباب كلها سنقسم هذا الفصل إلى أربعة أجزاء. سيرسم الجزء الأول الخلفية الاجتماعية ـ الاقتصادية للطبقات والفئات الاجتماعية الرئيسية في مصر خلال السنوات (١٩١٩ ـ ١٩٢٣). وسيتناول الجزء الثاني إنشاء الوفد، وأسباب الانتفاضة الشعبية لعام ١٩١٩، والتطور التاريخي للوفد ودوره في العملية السياسية. وفي الجزء الثالث سنتناول بالتحليل تنظيمات الوفد وأيديولوجيته وقاعدته الاجتماعية، على ضوء التطور السياسي

والتاريخي، علاوة على القوى الاجتماعية ـ الاقتصادية المؤثرة على هذا التطور. وأخيراً، سنتناول في الجزء الرابع الأحزاب السياسية الأخرى، مثل حزب الأحرار الدستوريين، الذي أسسه مجموعة منشقة عن الحزب الأم أي حزب الوفد، والحزب الوطني الآخذ في الأفول (والذي أسسه مصطفى كامل)، والحزب الاشتراكي الذي تلازم ظهوره مع انتشار الوعي النقابي، والذي ميّز السنوات التالية للحرب العالمية الأولى.

«الخلفية الاقتصادية ـ الاجتماعية»

(١) كبار الملاك:

نشأت طبقة كبار ملاك الأراضي في غمرة الثورة الزراعية في النصف الأخير من القرن التاسع عشر. ومع تأسيس الجمعية الزراعية الخديوية عام ١٨٩٨ و«اتحاد الزراعيين» عام ١٩١١، كانت هذه الطبقة قد اكتسبت بالفعل درجة من الوعي الطبقي. على أن كبار الملاك لم يبرزوا بوصفهم طبقة كاملة النضج، إلا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. وتمتلك هذه الطبقة درجة عالية من التغيب عن مواقع ملكياتها[١]. ولأن نظام الايجار النقدي جعل إقامة مالك الأرض على أملاكه أمراً غير ضروري، فقد شرع المالك في إدارة أملاكه من خلال وسيط هو الناظر أوالوكيل. وعلاوة على ذلك أدى الطابع التجاري للمحاصيل الزراعية، وخاصة القطن، إلى ظهور الحاجة إلى التعرف على الأسعار السارية في بورصة الاسكندرية، وبيع محصوله إلى المصدرين.

وتعود التظلمات الاقتصادية لكبار الملاك إلى فترة الحرب العالمية الأولى، التي اتبعت خلالها الحكومة المصرية سياسة قطنية تعرضت لانتقاد واسع النطاق، بوصفها سياسة غير عادلة بالنسبة لملاكي الأراضي المصريين: فالحكومة والمصدِّرون كانوا يجنون الأرباح على حساب زارعي القطن[٢]. على أن أزمة القطن (١٩٢٠ ـ ١٩٢١) كانت العامل الرئيسي الذي أدى إلى احتشاد كبار الملاك في يناير عام ١٩٢١، وتشكيل «نقابة للدفاع وحماية مصالح المزارعين» (سُمِّيت في ما بعد النقابة الزراعية العامة) وهو ما يدل على اكتساب قدر كبير من الوعي الطبقي.

وتمثلت الأهداف الرئيسية للنقابة، كما صاغها برنامجها، في أربع نقاط[٣]. أولاً، التخلص من، أو على الأقل تخفيض عدد الوسطاء بين منتجي القطن وبين أصحاب مصانع الغزل. ثانياً: تسهيل عملية تسويق المحاصيل الزراعية، مثل القطن، والحبوب، الخ، وحماية أسواقها في أوقات الأزمة. ثالثاً: تقديم القروض لزارعي هذه المحاصيل. وأخيراً: أن تصبح النقابة هي النقابة المركزية لكل الجمعيات التعاونية الزراعية القائمة، أو التي سيتم إنشاؤها.

ولو أن الهدف الأول تحقق، لألحق ضرراً بالغاً بمصدِّري القطن، لأنه كان محاولة لتخطيهم والتوصل إلى اتفاقات مباشرة مع مصنِّعي القطن. وقامت النقابة بمحاولة غير ناجحة

للاتفاق مع أصحاب مصانع الغزل في بريطانيا، في المؤتمر الدولي للقطن في مدينتي ليفربول ومانشستر في يونيو عام ١٩٢١، من أجل إقامة علاقات مباشرة بين منتجي القطن وأصحاب مصانع الغزل والنسيج، عن طريق توضيح أن مصالح كل منهما تنسجم معاً في النهاية، رغم أنها تبدو مختلفة في الظاهر. وكذلك بذلت محاولات مشابهة مع مصنّعي الغزل والنسيج ومع الغرف التجارية في المانيا وفرنسا، إلا أنها لم تسفر عن أي نجاح ملموس. وفي الفترة نفسها أي في بداية العشرينات، بحثت النقابة فكرة تأسيس شركة مساهمة تشتري القطن من الزراع وتمارس نشاط التصدير، بحيث يستطيع الزارع المصري تصدير قطنه بنفسه، بدلاً من الوقوع ضحية لمصدرّي القطن، وبالتالي يُسدل الستار على دور هؤلاء الوسطاء نهائياً[٤].

وكانت هناك صلات قوية دائمة بين اصحاب صناعات الغزل والنسيج في بريطانيا وبين شركات تصدير القطن في الاسكندرية، وكانت عوامل استمرار هذه الروابط مكفولة، إذ كان العديد من هذه الشركات يتم تمويله من الشركات البريطانية.

وفضلاً عن ذلك، فإن الخبرة اللازمة للتعرف على تصنيفات القطن، والشهرة التي اكتسبها العديد من مصدري القطن، جعلت من المخططات التي أقترحتها النقابة في هذا الصدد أمراً يصعب تحقيقه[٥].

وبينما استهدفت النقابة إقامة صلات مباشرة مع مصنعي القطن، قامت في الوقت نفسه بتأييد سياسة يمكن أن تحد من نفوذ مصدّري القطن على المستوى المحلي. فقد طالبت في المقام الأول بتعديل الأوضاع في بورصة مينا البصل (سوق «البيع الفوري») والبورصة الملكية (سوق «البيع بالأجل»). وذهبت النقابة إلى أن مصدّري القطن يتحكمون، من خلال الاتحاد العام للمحاصيل بالاسكندرية، بأسواق «البيع الفوري» و«البيع المؤجل». ولمعالجة هذا الموقف، طالبت النقابة الحكومة بانشاء لجنة تقوم بالاشراف والتفتيش على البورصتين، على أن يكون نصف أعضاء هذه اللجنة من أعضاء النقابة الزراعية العامة[٦].

وكانت عملية بيع القطن تحت القطع (عند الطلب) من جانب كبار الملاك، سلاحاً هاماً في أيدي مصدِّري القطن، مما دعا النقابة لمطالبة زرّاع القطن بالاحجام عن البيع تحت القطع لأنه يفيد المصدِّرين على حساب المنتجين[٧]. وهناك سلاح آخر كان في أيدي المصدرين، هو وفرة محصول القطن، الذي زعمت النقابة أنه السبب في خفض أسعار القطن[٨]. ونتيجة لذلك كان تثبيت أسعار القُطن موضع عناية خاصة لدى النقابة. وقد تطلب تحقيق هذا الهدف ضرورة تدخل الحكومة في سوق القطن، وتقييد المساحة المحددة لزراعة القطن. وخلال العشرينات تم اللجوء أكثر من مرة إلى هذه الاجراءات. فالأعوام ١٩٢١، ١٩٢٢، و١٩٢٣ شهدت تدخل الحكومة في سوق «البيع الفوري» للقطن استجابة لضغط النقابة[٩]. وواكب ذلك صدور قانون في أعقاب أزمة القطن (١٩٢٠ - ١٩٢١) يقيِّد المساحة المزروعة قطناً. في حدود ثلث

الحيازة. وظل هذا القانون ساري المفعول خلال العامين ١٩٢٢ - ١٩٢٣[١٠].

أما الهدف الثالث الذي سعت النقابة لتحقيقه، أي التسليف الزراعي، فلم يكن منفصلاً عن الهدفين الأولين، فعمليات التسليف الزراعي المنظمة من جانب الحكومة، تخلّص الزّارع، في رأي النقابة، من الاعتماد على وسائل التسليف الأخرى، مثل عملية بيع القطن تحت القطع، وعندما يقترن بها حجز القطن من جانب الزّراع أنفسهم، وبيعه على دفعات موزعة على العام كله، فسوف يؤدي ذلك إلى الحيلولة دون انخفاض أسعار القطن[١١].

وتمثّل الهدف الرابع الذي طرحته النقابة، في انشاء تعاونيات زراعية، وأن تكون النقابة بمثابة الأداة المركزية لها. واقترحت النقابة أن يخصص عائد ضريبة القطن لانشاء تعاونيات زراعية. وعندما يتم انشاء هذه التعاونيات فسوف تعمل النقابة على حماية مصالح الزّراع، وبالتالي، ستؤدي الدور الذي تؤديه الحكومة[١٢]. وفي عام ١٩٢٣ أصدرت الحكومة، نتيجة لضغوط النقابة، القانون رقم ٢٧ الخاص بالتعاونيات الزراعية، ثم صدر مرسوم وزاري في ١٣ أغسطس عام ١٩٢٣ بإنشاء جهاز إداري خاص بوزارة الزراعة، مهمته تسجيل الجمعيات التعاونية الزراعية والتفتيش عليها[١٣]

ولم تكن لطبقة كبار الملاك أية مصلحة في تخفيض ايجار الأرض الزراعية، لأنهم هم الذين يؤجرون أراضيهم للفلاحين، من أجل زراعتها. ومن هنا كانت مصالح الفلاحين في تعارض مع مصالح كبار الملاك. وقد نجح القانون رقم ١٤ لعام ١٩٢١، الذي تم بموجبه انشاء لجان الايجارات الزراعية في المديريات بتخفيض الايجارات، حيث أن المالك الذي يؤجر أرضه لم يكن بمقدوره الحصول على أكثر من نسبة معينة من ريع الأرض من مستأجريها. وبعبارة أخرى، قنّن قانون الايجارات أو كرّس واقعاً اقتصادياً قائماً[١٤].

(٢) الملاك المتوسطون

يمكن تعريف طبقة الملاك المتوسطين بأنها تلك الفئة من الملاك الذين تتراوح ملكياتهم بين عشرة ومئتي فدان. وبالتالي، فهم في موقع وسط من حيث الملكية بين صغار الملاك الذين تقل ملكيتهم عن عشرة أفدنة، وكبار الملاك الذين تتعدى ملكياتهم المئتي فدان. ولم تفلح نقابة كبار الملاك، منذ نشوئها وطوال الفترة التي تتناولها هذه الدراسة، في حشد الملاكين المتوسطين بأية صورة ملحوظة[١٥]. أي أن النقابة استمرت عضويتها محصورة في فئة كبار الملاك بصفة أساسية. وفضلاً عن ذلك، فإن الملاك المتوسطين كانوا، وعلى النقيض من كبار الملاك، مقيمين في الريف. فأغلب أعيان القرى كانوا، في الفترة التي تغطيها الدراسة، ينتمون لطبقة الملاك المتوسطين. وقد لوحظ أن العُمَدْ في تلك الفترة، لم يعودوا يصنّفون على أنهم ملاك كبار، وذلك لأنهم كانوا يُختارون من بين أفراد طبقة الملاك المتوسطين[١٦]. بل إننا نستطيع أن نذهب إلى أبعد من ذلك، لنقول إن ظهور الملاك المتوسطين كاعيان للقرى، كان عملية متلازمة

مع تزايد معدل تغيب كبار الملاك عن قراهم[١٧]. فمع تحرك هؤلاء التدريجي نحو المراكز الحضرية، حل الملاك المتوسطون بالتدريج محلهم القيادي في مجتمعاتهم القروية.

ولأن الملاك المتوسطين، الذين تتشكل منهم طبقة أعيان الريف، مبعثرون في انحاء الريف المصري، لم يكن باستطاعتهم أن ينظموا أنفسهم (في نقابة على سبيل المثال كما فعل كبار الملاك)، في حين لم يجد الملاك الكبار، المتغيبون عن أملاكهم، والمتركزون في القاهرة والاسكندرية، أية صعوبة في تجميع أنفسهم. وعلى ذلك فإن ما ميّز الملاك المتوسطين في هذا الصدد، هو الافتقار إلى الكيان أو التنظيم المركزي، الذي يعمل على توحيدهم، ويمثل الأداة المعبرة عن مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية. ولهذا فإن الفرص المتاحة أمام تطور الحركة التعاونية الزراعية بمثل هذا التنظيم، تكاد تكون منعدمة. فالتعاونيات كانت تخضع لاشراف وتوجيه الحكومة[١٨] التي أعاقت فيما يبدو إنشاء هيئة مركزية للتعاونيات، كانت ستعزز الحركة التعاونية وتشكل الدعامة التي تستند إليها[١٩].

وكانت الطبقات الزراعية كلها في حاجة للتسليف الزراعي، وذلك لأن كل سكان الريف كانوا ينفقون مداخيلهم مقدماً[٢٠]. وعلى ذلك، فإن حاجة الملاك المتوسطين للتسليف الزراعي كانت حقيقية، لكنهم، ونتيجة لافتقارهم إلى التنظيم، كانوا عاجزين عن التعبير عن مطالبهم. وكما سبق أن رأينا، فإن أحد الأهداف الرئيسية التي سعى إليها كبار الملاك، كان يتمثل في توفير التسليف الزراعي عن طريق الحكومة. ولم يكن ذلك في صالحهم وحدهم، بل أيضاً من أجل أن يتسع نظام التسليف الزراعي، على حد قولهم، ليشمل أعيان وعُمَد الريف، أي الملاك المتوسطين. فهذا النظام يمثل الأداة، أو الوسيلة، لتنظيم المعروض من المحاصيل، وخاصة القطن، من أجل الحيلولة دون هبوط الأسعار، أو المضاربة المفرطة في البورصة. ومن هنا كانت مصالح كبار الملاك تتطابق، في ما يتعلق بقضية التسليف الزراعي، مع مصالح الملاك المتوسطين. وفضلاً عن ذلك، كانت الطبقة الأولى تنظر إلى التسليف الزراعي كجزء متمم لمخططها الكبير الموجه ضد مصدِّري القطن. ومن الواضح أيضاً أن كبار الملاك كانوا يهدفون إلى السيطرة على نظام التسليف الزراعي، كما يتضح من مقترحات النقابة لتأسيس بنوك إدخار في القرى، تمثل فروعاً لبنك التسليف الزراعي المقترح انشاؤه، والذي يمكن أن يشكل نوعاً من الاتحاد (لهذه البنوك القروية) «تشير عليه» النقابة بالرأي في ما يتعلق بقضايا عدة، مثل الأسعار وأنواع القطن المطلوب زراعتها، وتحديد المساحة المزروعة، وبالتالي تحل محل الحكومة في هذا الصدد[٢١].

وكانت أولى خطوات انشاء تعاونيات زراعية قد تمت في أعقاب الأزمة المالية عام ١٩٠٧، بمبادرة من كبار الملاك، عندما أرست لجنة شكلتها الجمعية الخديوية الزراعية أساس هذه الحركة[٢٢]. لكن الحركة التعاونية سرعان ما ركدت مرة أخرى، لتنتعش من جديد بعد الأزمة الاقتصادية خلال عامي ١٩٢٠/ ١٩٢١. وجاء القانون رقم ١٤ لعام ١٩٢٣، والذي كان السبب

الرئيسي لإصداره الضغط الذي مارسته النقابة الزراعية العامة، ليعزز عملية أحياء الحركة التعاونية الزراعية. ورغم أن الحركة نشأت على أيدي كبار الملاك، إلا أن القادة الفعليين للتعاونيات الزراعية في الأقاليم كانوا ينتمون لطبقة الملاك المتوسطين[٢٣]. ويوضح ذلك أن مصالح كبار الملاك كانت تتفق مع مصالح الملاك المتوسطين. وعلاوة على ذلك، كان الملاك المتوسطون متحفظين، شأنهم في ذلك شأن كبار الملاك، في ما يتعلق بقضية الايجارات الزراعية.. إذ كان واضحاً أن خفض الايجارات يتعارض أيضاً مع مصالحهم.

على أن العديد من أهداف كبار الملاك لم يكن يعني شيئاً بالنسبة لمصالح الملاك المتوسطين المقيمين في الريف، فالقليل جداً من الملاك المتوسطين، على سبيل المثال، كانوا من المتعاملين مع نظام بيع القطن تحت القطع[٢٤]. كما أن تعديل نظام البورصتين لم يكن يمثل شيئاً ذا مغزى او أهمية بالنسبة للملاك المتوسطين، الذين كانوا يبيعون محاصيلهم للوكلاء المحليين لمصدِّري القطن، أو للبنوك أو لتجار القطن. وفضلاً عن ذلك، فإن إلغاء ضريبة القطن كان أساساً محل اهتمام كبار الملاك والتجار الكبار[٢٥]، أما الملاك المتوسطون فكانوا يبيعون أقطانهم غالباً قبل حلجها[٢٦].

والواقع أننا نرى أن الطبقتين لم تكن بينهما مصالح متضاربة بصورة أساسية. بل كانت لكل منها نظرتها الخاصة والمختلفة فحسب. فالنظرة «المحدودة» للملاك المتوسطين تمثل نقيضاً للنظرة «القومية» لكبار الملاك. ولقد حاولت الطبقة الأولى بالفعل تكوين سيادة لها في الأقاليم، حيث كانت سلطتها السياسية قد شرعت في النمو منذ ثورة ١٩١٩، ووجدت أخيراً التعبير السياسي لها في حزب الوفد. أما طبقة كبار الملاك فلم تكن ترغب في ممارسة دور منتجي المحاصيل فحسب، بل دور التجار أيضاً[٢٧]، وكانت على وعي تام بمصالحها، وبكونها مصالح متعارضة مع المصالح التجارية الأجنبية بوجه عام، ومع مصالح مصدري القطن بوجه خاص.

(٣) الفلاحون

يمكن تعريف طبقة الفلاحين على أنها تتألف أساساً من فئتين من الناس: صغار الملاك الذي يمتلكون عشرة أفدنة فأقل، والعمال الزراعيون (سواء الدائمين أو المؤقتين). ومثل طبقة كبار الملاك، تمتد الجذور التاريخية لهذه الطبقة إلى التغيرات الكيفية التي حدثت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كما أن المشكلات الأساسية التي واجهت هذه الطبقة، تسبق زمنياً الفترة التي تتناولها الدراسة: كمشكلة الديون التي أدت إلى مصادرة أراضي الفلاحين الذين عجزوا عن التسديد أو الذين تراكمت ديونهم.

وقد أرهقت أزمة ١٩٢٠/ ١٩٢١ بشدة الفلاح أو المالك الصغير، وخاصة المستأجر الذي يتعين عليه أن يستأجر قطعة صغيرة من الأرض، حتى يكسب ما يكفي من متطلبات حياته. ولقد وصفت تقارير واردة من الأقاليم الفلاحين بأنهم «الطبقة ذات الوضع الأكثر حرجاً»[٢٨]. إذ صار

على الفلاح أن يخرج «ما تحت البلاطة» (أي مدخرات عمره) لكي يفي بالتزاماته المالية. وكذلك مثلت زيادة عدد الماشية المذبوحة عرضاً آخر من أعراض المحنة[٢٩].

وفي الوجه البحري، لم يكن الملاك الكبار أو المتوسطون، الذين يؤجرون أراضيهم سواء عن طريق وسطاء أو مباشرة للفلاحين، يتشددون في تحصيل ايجاراتهم. على أن القسم المتأخر من الايجار لم يكن يستبعد، بل كان يتحول ببساطة إلى دين، وبالتالي أصبح الفلاحون أكثر فأكثر تحت رحمة صاحب الأرض، وأحياناً تحت رحمة مقرض النقود أيضاً. اما في الصعيد فكان الوضع أكثر سوءاً: فأصحاب الأراضي المؤجرة كانوا أكثر صرامة في تحصيل ايجاراتهم، وبالتالي فقد كان الفلاحون أكثر عجزاً. وفضلاً عن ذلك، فقد شاعت عملية استيلاء ملاك الأرض على محاصيل الفلاحين، مقابل الايجار المتأخر. ولم يكن عدد هذه «الحجوزات» لينذر بالخطر بالنسبة للوجه البحري إذ كان يتركز في الاستيلاء على محصول القطن، بينما اتسع نطاق هذه العملية في الوجه القبلي، حيث صادر الملاك في أسيوط، على سبيل المثال، كل ما يمكن مصادرته: الحبوب والماشية، بل وصادروا أيضاً أراضي الفلاحين[٣٠].

وقد تمثل السبب الرئيسي في المحنة التي عاناها الفلاحون خلال الأزمة الاقتصادية، عامي ١٩٢٠/ ١٩٢١، في تلك الزيادة الصارخة التي طرأت على قيمة الايجارات الزراعية خلال فترة الازدهار، التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، والتي وصلت إلى ما لا يقل عن ١٠٠٪، بل في بعض الأحيان إلى ٢٠٠٪[٣١]. لكن القانون رقم ١٤ لعام ١٩٢١، الذي أنشأ لجاناً خاصة لخفض قيمة الايجارات الزراعية، نجح في تخفيض تلك القيمة بنسبة تراوحت بين ٤٠ و ٦٠٪. على أن هذا التشريع لم يحسن بصورة ملموسة ظروف المستأجرين من الفلاحين، وذلك لأن الايجارات ظلت رغم تخفيضها أعلى من أن تسمح لهم بتلبية جميع احتياجاتهم الأساسية[٣٢].

(٤) الصناعيون والممولون والتجار

(آ) اتحاد الصناعات: شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ظهور برجوازية محلية ناشئة. وتألفت أساسا من ثلاث فئات، أولها فئة الصناعيين من الأجانب المقيمين في مصر، والذين مارسوا نشاطهم قبل الحرب العالمية الأولى، وأنشأوا اتحاد الصناعات بمصر عام ١٩٢٢. وقد صاغ أفكار هذه الفئة صناعيون من أمثال س. سورناجا، صاحب مصنع مواد البناء الأولية، وهـ. ناوس رئيس مصنع «تكرير السكر» الوحيد في مصر، والعضو السابق في لجنة التجارة والصناعة لعام ١٩١٦[٣٣].

وكانت هناك ثلاثة عوامل رئيسية وراء انشاء هذه الرابطة للصناعيين، أو اتحاد الصناعات، وهو الأسم الذي عرفت به بدءاً من عام ١٩٣٠. تمثل العامل الأول منها في محاولة تجاوز اجراءات الحماية الشكلية التي تمتعت بها الصناعة المحلية خلال الحرب العالمية الأولى. أو نستطيع أن نقول، بعبارة أخرى، أن المنافسة الأجنبية كان قد اشتد أوارها مما نمى

الشعور لدى الصناعيين المحليين بالحاجة لحماية الصناعة المحلية، عن طريق التمتع بمعاملة مميزة خاصة، في ما يتعلق بمسائل مثل المناقصات الحكومية، وتعريفة الشحن، وضريبة الاستيراد بالنسبة للمواد الأولية والسلع شبه المصنّعة المستخدمة في الصناعات المحلية.

أما العامل الثاني فربما تمثل في سلسلة الاضرابات العمالية، التي وقعت فور انتهاء الحرب العالمية الأولى، والتي تركت أثرها على الصناعات الرئيسية[٢٤]. وتمثل العامل الأخير في موجة الحماس الشعبي، من أجل إنشاء وتعزيز المشروعات الصناعية، والتي شهدتها عملية تأسيس بنك مصر، عام ١٩٢٠. وكان الهدف الرئيسي لاتحاد الصناعات، كما يفيد البند الثاني من لائحته، هو «أن تُضم الصناعات الهامة في القطر المصري ليتمكن أهل هذه الصناعات من النظر في صالحهم العام ودراسة الوسائل المؤدية لانهاضها وترقيتها... وكذلك حماية الصناعات عند الاقتضاء..»[٢٥].

ومنذ الأيام الأولى لإنشائه، كان اتحاد الصناعات هو ممثل الصناعة الكبيرة. فسبعة على الأقل، من بين أعضاء أول مجلس إدارة للاتحاد (المكون من أحد عشر عضواً) كانوا يمثلون المشروعات الصناعية الكبيرة للسكر والاسمنت والملح والملابس والقطن وصناعات التعدين[٢٦]. وفضلاً عن ذلك، فقد غلب على الاتحاد الطابع الأجنبي، فثمانية من بين الأعضاء الأحد عشر في مجلس الادارة القائم عام ١٩٢٥، كانوا من غير المصريين.

(ب) بنك مصر: كانت مجموعة بنك مصر، المشكّلة من رجال المال المصريين، هي الفئة الثانية التي مثلت عنصراً هاماً من عناصر هذه البرجوازية المحلية الناشئة. وقد تم انشاء بنك مصر في شهر مايو عام ١٩٢٠، وكان بمثابة العلامة الأولى على بزوغ مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي للبلاد. وتمثل مفهوم محمد طلعت حرب، مؤسس بنك مصر، لهذا المشروع الكبير، في أنه متطلب أساسي من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي. فهذا الاستقلال الاقتصادي يعني أن تكون لدى مصر سياسة اقتصادية مستقلة يدعمها بنك مصري صرف. ولم يكن البنك الأهلي بمصر بنكاً وطنياً، وذلك لأنه كان أجنبياً من حيث رأس المال ومن حيث الادارة. ولذلك كان يتعين إنشاء بنك مصر لتلبية هذه الحاجة إلى بنك وطني. ولما كان بنك مصر يقوم أساساً على «مصرية» الطابع، لذا فقد انحصرت عملية شراء أسهمه في المصريين وحدهم، وإلا لما اختلف في شيء عن أي بنك أجنبي يمارس نشاطه في مصر[٢٧]. ولكي يحقق بنك مصر هدف الاستقلال الاقتصادي كان عليه أن «.. يشجع المشروعات الاقتصادية المختلفة.. ويساعد على ايجاد الشركات المالية والتجارية والصناعية والزراعية، شركات النقل بالبر والبحر، وشركات التأمين بأنواعها». كذلك سوف «يعمل على أن يكون لمصر صوت في شؤونها المالية ويدافع عن مصالحها كما تدافع البنوك عن مصالح بلادها»[٢٨].

لقد تم تأسيس بنك مصر في فترة الازدهار الاقتصادي التي أعقبت الحرب العالمية الأولى

مباشرة، وكان الفائض المالي الذي تراكم لدى الطبقتين اللتين أفادهما الازدهار الاقتصادي، أي كبار الملاك والتجار المصريين الكبار، هو صاحب الفضل الأول والأخير في تحول المشروع إلى حقيقة واقعة. وقد روى طلعت حرب كيف صاغ قائمة بأسماء هؤلاء الذين لن يتقاعسوا عن المشاركة في المشروع[٣٩]. وكانوا في أغلبهم من كبار الملاك الذين اشتروا النسبة الأكبر من أسهم البنك، والتي وصلت قيمتها الاجمالية إلى ما يساوي ٨٠,٠٠٠ جنيه استرليني[٤٠].

هذا الاعتماد على كبار الملاك انعكس في مجلس ادارة البنك. فمن بين الأعضاء العشرة لمجلس الادارة، كان هناك ستة إما من كبار الملاك، مثل أحمد مدحت يكن وعباس بسيوني الخطيب وفؤاد سلطان وعبدالعظيم المصري، أو مرتبطين بشركات الأراضي مثل يوسف قطاوي، أحد أصحاب الشركة العقارية المصرية، وطلعت حرب الذي كان يعمل في الشركة الأخيرة، والذي كُلّف خلال الحرب العالمية الأولى، بإدارة «متلكات كبار الملاك الذين استطاع أن يكسب ثقتهم[٤١]. وكان في المجلس عضوان من كبار التجار: عبد الحميد السويفي[٤٢]. وجوزيف شيكوريل. أما العضوان الباقيان فكانا من كبار المسؤولين في الحكومة: علي ماهر واسكندر مسيحه[٤٣]. ويمكن ملاحظة هذا الاعتماد على كبار الملاك من خلال التقرير السنوي لبنك مصر خلال العشرينات، والذي كان يتناول باستفاضة القضايا المتعلقة بالزراعة، وخاصة أنشطة ومطالب النقابة الزراعية العامة[٤٤].

(جـ) الغرف التجارية المصرية: والفئة الثالثة هي التجار المصريون، الذين جمّعوا أنفسهم في السنوات الأولى التالية للحرب العالمية الأولى، وأنشأوا الغرف التجارية. ففي عام ١٩١٩ أنشئت غرفة الدقهلية التجارية بالمنصورة وغرفة الغربية بطنطا، وفي عام ١٩٢٠ أعيد تنظيم غرفة القاهرة (وكان قد تم انشاؤها عام ١٩١٣). وفي عام ١٩٢٢ انشئت غرفة الاسكندرية وغرفة ميت غمر وغرفة زفتى. على أن هذه الحركة بين التجار المصريين التي ازدهرت خلال موجة الحماس الوطني التي ولدتها ثورة ١٩١٩، انتهت إلى الركود، وبالتالي أسفرت عن خمول، بل وانحلال غالبية هذه الغرف التجارية الحديثة النشأة، مع الاستثناء الجدير بالذكر للغرفة التجارية بالاسكندرية[٤٥].

ومن الملامح المميزة لهذه الغرف التجارية المصرية ضعفها الواضح، الذي تبدى على سبيل المثال في ضآلة عدد التجار المشتركين فيها. وتكمن الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة في الطبيعة الخاصة لبنية التجارة المصرية ذاتها: أي الأكثرية العددية لصغار التجار الذين وصفهم أحد الاقتصاديين المصريين في ذلك الوقت بأنهم لا يؤدون أية وظيفة اقتصادية ايجابية في المجتمع[٤٦]. وغني عن البيان أن ما افسد أعمال صغار التجار ارتباطهم بالوسطاء، بالاضافة إلى أساليبهم الفجة والعتيقة في إمساك الدفاتر مما جعل منهم فريسة سهلة لهؤلاء الوسطاء. على أن كبار التجار أيضاً لم يكونوا بمنأى تماماً عن أنشطة هؤلاء الوسطاء. وربما كان أهم ما يميز التجارة، أن التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير) كانت بأكملها تقريباً في أيدي تجار غير

مصريين[٤٧]. ومن ثم فإن أنشطة التجار المصريين اقتصرت بصورة أساسية على التجارة الداخلية. وحتى في هذا القطاع من التجارة، كانت هناك منافسة قوية من جانب اليونانيين والامريكيين والايطاليين المقيمين في مصر.

ولقد اتبعت سياسة الدعم الكامل للصناعة المحلية نتيجة لهذا الاستبعاد شبه الكامل للتجار المصريين من حقل تجارة التصدير والاستيراد، وأدى تطور الصناعات المحلية إلى اتساع مجال أنشطتهم وتعزيز موقعهم في مواجهة تجار الاستيراد. وبالتالي، فقد تمثل أحد أهم أهداف الغرفة التجارية بالاسكندرية، على سبيل المثال، في تعزيز الروابط بين التجار وبين رجال الصناعة، والعمل على تقدم كل من القطاعين ومن أجل حماية مصالح الفريقين[٤٨].

(٥) نقابات العمال

شهدت الفترة (١٩١٩ - ١٩٢٣) حركة نقابية لم يسبق لها مثيل بين العمال. ورغم أن أسباب هذه الحركة لم تكن إقتصادية بحتة إلا أنها دلت على الأهمية المتزايدة للطبقة العاملة بوصفها قوة اجتماعية. فبحلول عام ١٩٢٢ كان هناك ٩٨ نقابة عمالية: ٢٨ في القاهرة، ٣٤ في الاسكندرية، ١٨ في منطقة القناة و٦ في المحافظات الأخرى. وقد شهدت الفترة نفسها موجة من الاضرابات هزت معظم الصناعات الرئيسية. فخلال السنوات (١٩١٩ - ١٩٢١) وقع ٨٦ اضراباً (٦٧ اضراباً عاماً، و١٤ اضراباً جزئياً)[٤٩]. ونتيجة للزيادة الملحوظة للنزاعات العمالية، تم انشاء لجنة التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال في أغسطس من عام ١٩١٩[٥٠]. وكان الازدهار الاقتصادي والارتفاع الصارخ في تكاليف المعيشة، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، عاملين هامين ساهما بالتأكيد في هذا النهوض للحركة النقابية. فإثر قيام الحرب العالمية الأولى قفزت تكاليف المعيشة تقفزات سريعة متلاحقة[٥١]. وفضلاً عن ذلك فقد شعر الصناعيون المحليون، بعد زوال الحماية الشكلية التي تمتعوا بها خلال الحرب، بالأثر الكامل للمنافسة الأجنبية مع بداية العشرينات. وحل محل الأرباح العالية التي حققوها في أثناء الحرب وعقب انتهائها، خسائر ملموسة نتيجة لحدة المنافسة الأجنبية. واقترنت بهذه الخسائر أيضاً أزمة القطن التي أدت إلى انخفاض ملموس في الاستهلاك المحلي. وعلاوة على ما تقدم، فقد ساعدت المنافسة الأجنبية على فصل العمال وإحلال الآلات محلهم. وكانت أكثر الحالات درامية هي صناعة السجائر. فخلال ثمانية عشر شهراً (من أول يناير ١٩٢٠ وحتى نهاية يونيو ١٩٢١) خفض اثنا عشر مصنع سجائر عدد العمال اليدويين المستخدمين في لف السجائر من ١,٥١٩ عاملاً إلى ٣١٨[٥٢]. وقد استهدفت الشركات من وراء هذا الاجراء تخفيض تكلفة انتاج السجائر، حتى تتمكن من منافسة صناعة السجائر في البلدان التي تصدر لها انتاجها[٥٣].

(٦) المهنيون وموظفو الحكومة

يرجع تاريخ التعليم الحديث في مصر إلى عصر محمد علي. على أنه حتى بالنسبة للتعليم

التخصصي (أي الدراسة المتعلقة بالمهن الحرة) فقد كان يعني، حتى عصر إسماعيل، العمل في الحكومة، وبوجه خاص في الجيش. وفي ظل الاحتلال البريطاني كانت الأموال المخصصة للانفاق على التعليم ضئيلة، وبالتالي تراجع نمو المهن الحرة بوجه خاص. وفضلاً عن ذلك كان خريجو المعاهد المتخصصة يسعون إلى الالتحاق بالوظائف الحكومية، بدلاً من ممارسة مهنهم، باستثناء خريجي مدرستي الحقوق (المصرية والفرنسية)(٥٤). والمرجع الأساسي لذلك تمثل في افتقار القطاعات الخاصة للاقتصاد إلى فرص العمل واتساع أبواب العمل المفتوحة أمام الخريجين في الادارة الحكومية الآخذة في التضخم. وعلاوة على ما تقدم، كانت البعثات التعليمية الحكومية إلى أوروبا قد توقفت فعلياً، ولم تستأنف مرة أخرى إلابعد أن أصبح سعد زغلول وزيراً للمعارف عام ١٩٠٦.

ولكن ما هي الظروف المحيطة بالمعاهد التعليمية العالية التخصص عشية الفترة التي تغطيها هذه الدراسة؟

كانت مدرسة الطب، مع حلول عام ١٩٢٠، عاجزة عن قبول ما يزيد على خمسين طالباً، رغم أن ثلاثة أضعاف هذا الرقم قدموا طلبات للالتحاق بالمدرسة. وفي مدرسة الصيدلة كان الموقف أكثر سوءا حيث لم يُقبل سوى ربع عدد المتقدمين للالتحاق بالمدرسة. ولم يكن الوضع أفضل حالاً في مدرسة الهندسة: فخلال الفترة (١٩١٤ - ١٩٢٠) كان متوسط عدد الخريجين لا يتعدى أثني عشر خريجاً(٥٥). وفي عام ١٩١٦ أعيد تنظيم المدرسة، ونمت بسرعة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وازداد عدد خريجيها إلى ٥٥ خريجاً عام ١٩٢٠. وفضلاً عن ذلك، ارتفع عدد الملتحقين بالمدرسة من ١٩٨ عام ١٩١٦ / ١٩١٧ إلى ٤٨٧ عام ١٩٢٠ / ١٩٢١، أي بزيادة قدرها ١٤٥٪. أما بالنسبة لمدرسة التجارة العليا، فلم يكن لها أية مساهمة ملحوظة في تدريب المصريين، في ما يتعلق بالمسائل التجارية، وخاصة المحاسبة، وذلك لضآلة عدد الملتحقين بها. فمتوسط عدد الدارسين فيها في الفترة (١٩١٦ - ١٩٢٠) بلغ ٧٠ طالباً، وكان العدد الاجمالي لخريجيها منذ إنشائها عام ١٩١٤ هو ١١٢ خريجاً. وفضلاً عن ذلك فإن أغلبية خريجيها التحقوا بوظائف حكومية، بدلاً من ممارسة الأعمال الخاصة(٥٦). وكان لكلية التدريب السلطانية منذ إنشائها عام ١٨٨٠ تاريخ متقلب الأطوار، فخلال الفترة (١٩١٥ - ١٩١٨) كان عدد طلابها في تزايد مستمر بلغ ٢٨٠ طالباً عام ١٩١٧/ ١٩١٨.. ولكن في الوقت نفسه، تم الغاء المنح الدراسية وفرضت رسوم على التعليم، بالاضافة إلى خفض مرتبات الخريجين بمقدار الثلث، مما سبب هبوطاً حاداً في عدد طالبي الالتحاق بالكلية. ولم يبدأ عدد الطلاب في الازدياد مرة أخرى إلا عام ١٩٢٠، بعد أن أعيدت المنح في الكلية جنباً إلى جنب مع تقديم أماكن مجانية ليصل إلى ١١٤ طالباً في العام الدراسي ١٩٢٠/ ١٩٢١(٥٧). وكانت مدرسة الحقوق هي الاستثناء الواضح مقارنة بمعاهد الدراسات العليا الأخرى، إذ تخرج منها عدد كبير من المحامين بلغ ١٠٠٧ عام ١٩٢٠. وفي هذه السنة نفسها بلغ عدد طلاب الحقوق في مدرسة الحقوق المصرية

وحدها ٤٨٨ طالباً في القسم الداخلي، و٦٦٠ في القسم الخارجي. وفضلاً عن هؤلاء كان في مدرسة الحقوق الفرنسية ما يتراوح بين ٤٠٠ و٥٠٠ طالب[٥٨]. وكانت محصلة ذلك ازدحام كبير في مهنة المحاماة، بشقيها الوطني والمختلط، مع بداية العشرينات. وقد هيأ هذا التطور غير المتكافىء للمهن الحرة، المناخ للدور البارز الذي لعبه المحامون في الحركة الوطنية خلال ثورة ١٩١٩ وما بعدها.

ولما كانت السياسة التعليمية، في ظل الاحتلال البريطاني لمصر، تستهدف تخريج موظفي حكومة، فقد كان من المتوقع أن تزيد نسبة المصريين العاملين في الجهاز الحكومي، وأن يقل في المقابل عدد المستخدمين الأجانب في الادارة الحكومية. على أن ذلك لم يكن واقع الحال. ففي العقد ١٨٩٦/ ١٩٠٦ ازداد عدد موظفي الحكومة من ٩١٣٤ إلى ١٣,٢٧٩، أي بنسبة قدرها ٤٥٪، وارتفع عدد المصريين العاملين في الحكومة من ٨٤٤٤ إلى ١٢,٠٢٧، أي بزيادة قدرها ٤٢٪، في حين ازداد عدد الأجانب من ٦٩٠ إلى ١٢٥٢ أي بزيادة قدرها ٨١٪[٥٩] وفضلاً عن ذلك، فإن غالبية هؤلاء الأجانب كانوا ينتمون إلى فئة المناصب العليا في الادارة الحكومية. ففي عام ١٨٩٨ كان ٣٠٦ من أصل ٥٤٦ مستخدماً (من ذوي المرتبات الشهرية البالغة ٣٠ جنيهاً استرلينياً فأكثر) من الأجانب، أي أنهم شكلوا نسبة مئوية قدرها ٥٤٪ من تلك الفئة، بينما كانت نسبة الموظفين المصريين (الـ ٢٥٨) ٤٥٪. أما في الوظائف ذات الرواتب التي تزيد على ٧٠ جنيهاً استرلينياً، فكانت نسبة المصريين ٣٠٪ فقط[٦٠].

وقد تمثل المبرر الرئيسي، الذي ذكره كرومر عام ١٩٠٦، لسياسة الاستمرار في توظيف غير المصريين في الادارة الحكومية، في أن العرض من المصريين المؤهلين يقل كثيراً عن الطلب في المصالح الحكومية[٦١]. ولكن من الواضح أن غير المصريين، وخاصة البريطانيين، كانوا يحتكرون المناصب العليا، وبالتالي فقد حالوا دون أن يترقى المصريون المؤهلون إلى هذه المواقع[٦٢]. ويمكن القول أن الفترة الواقعة ما بين ١٩٠٥ و١٩٢٠ شهدت، نسبياً، تقدماً في التعليم الثانوي والعالي عن أية فترة أخرى في ظل الاحتلال البريطاني، بينما انخفضت في الوقت نفسه نسبة المصريين في المراتب العليا من الدوائر الحكومية، من ٢٧,٧٪ عام ١٩٠٥، إلى ٢٣,١٪ عام ١٩٢٠. وهكذا ازدادت نسبة العناصر غير المصرية، وخاصة من البريطانيين، الذين ارتفعت نسبتهم من ٤٢,٢٪ إلى ٥٩,٣٪ من إجمالي عدد الوظائف العليا[٦٣].

ومن الواضح أن السياسات البريطانية التي اتبعت في التعليم وتعيين الموظفين، أعاقت التطور الحر للطبقة المتوسطة المدينية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الطبقة الأخيرة نمت من حيث الحجم، وخاصة في العقد الذي سبق ثورة ١٩١٩. ولم يكن مستغرباً أن تدعم الحركة الوطنية بإخلاص، إذ أن مصالحها وتطلعاتها الطبقية، كانت ممثلة بصورة ملموسة تحت راية هذه الحركة. ونتيجة لذلك، كان من بين الشكاوى الرئيسية للحركة الوطنية المصرية، عشية الفترة

المعنية، وجود عدد كبير من الأجانب، والبريطانيين بوجه خاص، في إدارات الجهاز الحكومي[٦٤].

انشاء الوفد وانتفاضة ١٩١٩

أوضح ظهور حركة وطنية جديدة، عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، مدى تأثر التطور السياسي لمصر بالتغيرات السياسية التي حدثت خلال الحرب. فقد أدى اعلان الحماية البريطانية على مصر، وفك ارتباطها بالامبراطورية العثمانية، ثم الخديوي عباس حلمي في ديسمبر ١٩١٤، إلى تزايد استياء المصريين، بل وإلى امتعاض فئات كانت استفادت من البريطانيين وتعاونت معهم حتى ذلك الوقت.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى ولدت روح وطنية جديدة في أوساط المصريين الواعين سياسياً، اتضحت في الاستقبال العدائي لمشروع سير وليم برونيت (المستشار القانوني) حول الاصلاح الدستوري، والذي اقترح انشاء مجلس شيوخ يتألف من أغلبية أجنبية، ويتمتع بسلطات تفوق سلطات مجلس النواب المؤلف من المصريين[٦٥]. وفضلاً عن ذلك فإن الأفكار التي طرحها ويلسون حول حق الأمم في تقرير مصيرها، تركت أثراً قوياً في نفوس المصريين، يُعتبر من العوامل الهامة التي أدت إلى تعزيز الروح الوطنية الجديدة[٦٦].

وفي سبتمبر ١٩١٨، بدأت الخطوات الأولى من أجل تأليف وفد يعبر عن مطالب مصر أمام مؤتمر الصلح. وقد ولدت فكرة تشكيل الوفد في صفوف الأعضاء البارزين من حزب الأمة القديم، وأعني بهم أحمد لطفي السيد وسعد زغلول ومحمد محمود وعلي شعراوي وعبدالعزيز فهمي[٦٧]. وكانت هذه المجموعة من السياسيين قد لقيت بعض التشجيع من رئيس الوزراء حسين رشدي، ووزير المعارف عدلي يكن، ومن السلطان فؤاد. ويبدو أن هؤلاء كانوا يسعون إلى اكتساب بعض الشعبية، أو على الأقل إلى تحسين صورتهم أمام المصريين، بعد أن تم ربطهم باعلان الحماية على مصر وخلع عباس حلمي[٦٨].

وكان هناك عامل جديد ساهم في زيادة التعاون بين فؤاد ورشدي وعدلي من جانب، ومجموعة سعد زغلول من جانب آخر، تمثّل في محاولة الأمير عمر طوسون تكوين وفد بالتعاون مع محمد سعيد واسماعيل صدقي وبعض الأعضاء البارزين في الحزب الوطني، في نوفمبر ١٩١٨[٦٩]، مما اضطر السلطان فؤاد إلى بذل دعم بدرجة أكبر مما كان يرغب لوفد سعد زغلول، تخوفاً من انخراط الأمير عمر طوسون في العمل السياسي[٧٠].

وفي الثالث عشر من نوفمبر ١٩١٨ (وقد أصبح هذا اليوم فيما بعد مناسبة وطنية يحتفل بها كل عام بوصفها «عيد الجهاد») التقى وينجت سعد زغلول وعبدالعزيز فهمي وعلي شعراوي، وطالب الثلاثة بالاستقلال التام على أن تحتفظ بريطانيا بحق الاشراف على قناة السويس والذين

العام. كذلك طلبوا السماح لهم بالسفر إلى لندن حتى يتمكنوا من طرح قضيتهم أمام الحكومة البريطانية، إذ أنهم اعتبروا ان الموضوع يتعلق بالطرفين، وأنه يتعين تسويته بين كل من مصر وبريطانيا.

وفي اليوم ذاته تم تأليف الوفد المصري برئاسة سعد زغلول. أما الأعضاء المؤسسون إلى جانب رئيس الوفد فكانوا: علي شعراوي، عبدالعزيز فهمي، محمد محمود، أحمد لطفي السيد، عبداللطيف المكباتي، ومحمد علي علوبه. وباستثناء العضوين الأخيرين المتعاطفين مع الحزب الوطني، كان الباقون أعضاء، أو على صلة قوية بحزب الأمة المجمد النشاط[٧١].

وأدى رفض البريطانيين الاعتراف بأن الزعماء المصريين الثلاثة، الذين قابلوا وينجت، يمثلون الأمة كلها، إلى قيام الوفد بحملة توكيلات، تفوض سعد زغلول ورفاقه في الوفد التحدث كنواب أو ممثلين للأمة، حيث جمعت تواقيع أعضاء الجمعية التشريعية والمجالس القروية والبلدية والأعيان والمهنيين وآخرين، فشملت الحملة كل الطبقات الاجتماعية[٧٢].

ورفض البريطانيون رفضاً قاطعاً السماح للوفد بالذهاب إلى لندن[٧٣]، بينما دعوا، على مضض، رئيس الوزراء حسين رشدي ووزير المعارف عدلي يكن، لمناقشة المسائل المتعلقة بمصر. وتقاعس كل من رشدي ويكن عن قبول الدعوة، بسبب تعاونهما مع الوفد من ناحية[٧٤]، وخشيتهما أن يسوء وضعهما في حالة عدم السماح للوفد بمغادرة مصر من ناحية أخرى، لكنهما «لم يشددا على أنه يتوجب استقبال الزعماء الوطنيين (الوفد) بصفة رسمية (من جانب البريطانيين)... بل على العكس، كانا يتمنيان أن يعودوا إلى مصر جميعاً فارغي الأيدي، ليثبت عجزهم عن الوفاء بوعودهم»[٧٥]. ومن الواضح أنه كانت هناك خلافات بين كل من رشدي وعدلي يكن، بدعم من السلطان من ناحية، والوفد من ناحية أخرى. فالفريق الأول قبل إعلان الحماية، لكنه رغب في معرفة «لون هذه الحماية»[٧٦]، بينما سعى الآخر إلى إلغاء الحماية وتحقيق الاستقلال التام[٧٧].

وفي الثاني من مارس، قبل السلطان استقالة رشدي، وحاول، بالتعاون مع المندوب السامي، تشكيل وزارة جديدة[٧٨]. وقد اعتبر قبول السلطان استقالة رشدي بمثابة تخل عن دعمه للوفد. ووجه سعد زغلول «كتاباً» للسلطان يحذر فيه من تشكيل وزارة جديدة، لأن ذلك «مضاد لمشيئة الشعب»[٧٩]. ولجأ السلطان، بالتالي إلى المندوب السامي ليحميه من «مزيد من الاهانات»[٨٠]. وأسفر ذلك في الحال عن اعتقال سعد زغلول وثلاثة أعضاء آخرين في الوفد، هم حمد الباسل واسماعيل صدقي ومحمد محمود، ونفيهم إلى مالطه، كما أدى، في المقابل، إلى اندلاع شرارة الانتفاضة الشعبية خلال مارس وابريل عام ١٩١٩[٨١].

والواقع أن الأسباب الرئيسية لثورة ١٩١٩ ترجع إلى فترة الحرب العالمية الأولى، والتي عانى فيها المصريون بقطاعاتهم المختلفة أعباء ومصاعب جمّة. بل إننا نستطيع أن نذهب إلى

أبعد من ذلك، بالقول أن التغيرات الجذرية التي حدثت، خاصة في ظل الاحتلال البريطاني، أدت إلى تبني الفئات الاجتماعية ـ الاقتصادية المختلفة لطموحات وأهداف الوطنيين. لقد عبر هؤلاء عن الآراء ذاتها، قبل الحرب العالمية الأولى، ولكن في صيغ معتدلة، في حين أدت ظروف الحرب إلى تجذير أفكارهم. وربما كان أوضح مثال على ذلك هو حالة كبار ملاك الأرض المتغيبين عن أملاكهم، الذين كانوا المنتفعين الأساسيين، قبل الحرب، من كل التطورات التي حدثت في مجالات الري والنقل والضرائب، الخ، والذين كانوا قد طالبوا، خلال الحرب، بالحكم الذاتي أو «الاستقلال»[٨٢].

وفي يناير ١٩١٩، أعلن يوسف نحاس، الذي أصبح في ما بعد سكرتيراً للنقابة الزراعية العامة، أن السلطات البريطانية قد اشترت كل محصول العام ١٩١٧ من القطن، بسعر أرخص من سعر السوق، محققة ارباحاً، بالاشتراك مع الحكومة المصرية، بلغت ٢ مليون جنيه استرليني. كذلك أعلن نحاس أن الأرباح التي حققتها شركات تصدير القطن، بلغت عشرة أضعاف أرباح الحكومتين. وهاجم النحاس هذه السياسة القطنية لأنها تلحق أضراراً بالغة باحتياجات البلد، وأشار إلى الحاجة الملحّة لـ «... إقامة حكومة مسؤولة أمام الأمة»، في ما يتعلق بهذه المسائل[٨٣]. وبذلك فهم كبار الملاك المقيمين في المدن، دور الحكومة ومطلب الاستقلال، على أنهما يدعمان مصالحهم الطبقية.

وعلى نحو مشابه، لم يكن الملاك المتوسطون المقيمون في الريف في وضع أفضل. فمصادرة الجيش البريطاني لأعلاف الماشية، بشرائها بسعر يقل كثيراً عن أسعار السوق، لم تترك للفلاح المصري علفاً كافياً لماشيته. وتفاقمت مشاعر السخط إثر حملة التجنيد الاجباري لأبناء الفلاحين، وبدرجة أقل أبناء الأعيان، القرويين، للخدمة في فرقة «العمال والجمّالة» في القوة العسكرية المصرية، التي ضمّها البريطانيون إلى حملاتهم العسكرية خارج مصر. وقد تم تجنيد ما لا يقل عن ٥٠٠ ألف شخص لهذا الغرض[٨٤]. وهكذا كانت مشاعر الغضب والاحساس بالقهر عند الفلاحين وأعيان القرى، سبباً مباشراً لمشاركتهم الفعّالة في انتفاضة مارس/ أبريل ١٩١٩.

وإذا درسنا مصالح وتطلعات الطبقات الأخرى، كالطبقة المتوسطة المدينية، والبرجوازية الصغيرة، والعمال، فسوف نجد أن تحقيق الاستقلال التام كان يخدمها أيضاً. فمصر المستقلة ستوفر للمصريين فرصاً أوسع، سواء في الأعمال الحكومية أو في المهن الحرة، كما أن البرجوازية الصغيرة ستنمو وتزدهر، مع تطبيق المثل الوطنية في الحقل الاقتصادي، حيث عانت الطبقة الأخيرة سيطرة الأجانب المقيمين في مصر على تجارة الاستيراد والتصدير. وكانت فئة الأفندية بوجه خاص تعاني وضعاً اقتصاديا خانقاً مع الارتفاع الكبير في الأسعار، خاصة خلال فترة الانتعاش الاقتصادي التي ميزت السنوات الأخيرة من الحرب والفترة التي تلتها. وأخيراً، كان العمال يعانون ارتفاع الأسعار الباهظ من ناحية، والبطالة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى من ناحية أخرى.

وهكذا كان الاحساس بالاضطهاد الاقتصادي منتشراً بين مختلف الفئات الإجتماعية - الاقتصادية، فتبنت كافة الطبقات شعار الاستقلال التام، بوصفه علاجاً لأوضاعها المتردية من ناحية، وبوصفه أيديولوجية من أجل التحقيق الكامل لتطلعاتها من ناحية أخرى، إذ اعتبرت هذه الطبقات أن السيطرة البريطانية هي السبب المباشر لمحنتها الاقتصادية.

وربما بدا، للوهلة الأولى، أن طبقة كبار ملاك الأراضي المقيمين في المدن، أي أعضاء حزب الأمة المنحل وأعضاء الجمعية التشريعية، هم المرشحون لزعامة الحركة الوطنية (نظراً لأنه لا توجد طبقة برجوازية وطنية - باستثناء قلة من التجار المصريين الكبار ورجال المال والصناعيين). فالوفد الذي تم تشكيله في نوفمبر عام ١٩١٨، على سبيل المثال، تنتمي أغلبيته إلى هذه الطبقة. فمن بين أعضائه الأربعة عشر لم يكن هناك سوى أربعة من غير كبار الملاك، هم على وجه التحديد محمد علي علوبه[٨٥] ومصطفى النحاس[٨٦] وحافظ عفيفي[٨٧] ويمكن أن يطبق ذلك على سعد زغلول أيضا[٨٨]. ولكن هذا لا يعني أبدا ان انتفاضة ١٩١٩ الشعبية قد تزعمتها، بوعي، ناهيك عن التحريض، طبقة كبار الملاك.

وليس هناك ما يؤكد وجود أي تنظيم على المستوى القومي، خطط ونظّم الانتفاضة الشعبية عام ١٩١٩. ولكن لا ينبغي أن نغفل الأهمية الخاصة للشهور الأربعة السابقة على هذه الانتفاضة، حيث تم فيها توزيع عدد ضخم من التوكيلات، عبر أرجاء البلاد، ليوقعها المصريون من كل الطبقات. وربما كان لذلك الاجراء تأثيره الهائل في رفع مستوى الوعي السياسي في صفوف الجماهير، وحشدها حول مطلب الاستقلال الوطني. وقد كانت حركة التوكيلات، التي لعب الأفندية فيها دورا بارزا في الأقاليم، والتي لاقت ترحيبا شعبيا وحماسا لا مثيل له من مئات الألوف من الموقعين على «التوكيل»، بمثابة «بروفة» صامتة، وبدون أي قصد سابق، لانتفاضة ١٩١٩ الشعبية.

ولقد أدهش حجم الانتفاضة معظم، إن لم يكن كل أعضاء الوفد[٨٩]. واتضح ذلك في التخوف من أن يفقد الزعماء أنفسهم زمام السيطرة على الانتفاضة، وهو ما كشفه البيان الذي أصدره الأعيان والزعماء الدينيون وأعضاء الوفد العشرة الباقون. فقد نبّه البيان الأمة إلى أن « . . قطع طرق المواصلات يضر أهل البلاد ضررا واضحا (. . .) ويوقف حركة نقل المحاصيل والارزاق، ويعطل المعاملات والأخذ والعطاء. . »[٩٠].

إن هذا لا يوضح المصالح الاقتصادية للزعماء فحسب، وبخاصة مصالح الوفد[٩١]، بل أيضا اندهاشهم الكامل وعجزهم عن التنبؤ بمسار الأحداث، ناهيك عن تنظيمها[٩٢].

إن طبيعة الصلة بين المدينة والريف هي أحد العوامل الرئيسية البالغة الأهمية لفهم انتفاضة ١٩١٩ الشعبية وما تلاها. فقد كانت القابلية الاجتماعية للانتقال بين طبقة أعيان الريف وبين الأفندية كبيرة جدا. ومن سماتها المميزة الأخرى سهولة عودة الأفندية إلى قراهم في أي وقت،

وممارسة حياتهم فيها بالألفة نفسها التي يمارسونها بها في المدينة. ومن هنا فإن الروابط التي قامت بين هاتين الفئتين ـ واللتين جمع بينهما انتماء أفراد كثيرين إليهما معاً، كأبناء أعيان القرى الذين التحقوا بمدارس الأقاليم وأصبحوا أفندية ـ لم تكن مجرد عامل هام هيأ امكانية حدوث انتفاضة ١٩١٩ الشعبية، بل شكلت أيضاً القاعدة الأساسية لزعامتها على المستوى المحلي. ولا يعني القول أن الانتفاضة، حتى على مستوى الأقاليم، لم تكن مخططة أو متعمدة (أي أنها كانت عفوية) إنها افتقرت إلى الزعامة. فالدلائل تشير إلى أن الدور القيادي قام به، في حالات كثيرة، الأفندية وأعيان القرى. وقد شملت اللجان الوطنية المحلية التي شُكِّلت في مدن الأقاليم وفي القرى العديد من أفراد هاتين الفئتين. وأوضحت التقارير القادمة من المديريات، أن التعاون بين الفئتين كان السمة المميزة لهذه اللجان المحلية. وهكذا كان الحال في مديريتي الشرقية والغربية على سبيل المثال[٩٣].

ومن بني سويف روى شاهد عيان كيف لعب الأفندية وطلاب الأزهر دوراً بارزاً، كزعماء للحركة، بينما شكل الفلاحون جمهرة الأتباع[٩٤]. وفي زفتى بمديرية الغربية، تألف المجلس الثوري، الذي تزعمه يوسف الجندي، من «أعيان وأفندية متعلمين وتجار»، وقد أعلن المجلس استقلال المدينة[٩٥]. وتشكل «المجلس القومي» الذي أنشىء في أسوان، من أعيان الأقليم والأفندية والتجار، كما روى رئيس لجنته التنفيذية العليا في مذكراته[٩٦]. ورغم الافتقار إلى وجود تنظيم، سواء على المستوى الوطني أو حتى على مستوى المديريات، إلا أن الأفندية في مدن الأقاليم قادوا، بالتعاون مع الأعيان، الفلاحين الممتلئين سخطاً وإحساساً بالقهر، لبدء الانتفاض. وبعبارة أخرى يمكن القول أن القادة المحليين كانوا، في أغلب الحالات، نتاجاً للانتفاضات المحلية أكثر من كونهم محرضين عليها. وربما كان هناك بعض الحقيقة في الرأي القائل أن المبعوثين من مناطق أخرى، وخاصة القاهرة، إلى اللجان المحلية، قد ساعدوا ـ رغم عدم وجود أهداف مخططة سلفاً ـ هذه اللجان (كما في حالة أسيوط على سبيل المثال) على «انتشار روح الثورة في البلاد» فضلاً عن تنظيم الجماهير[٩٧].

وخلاصة القول أننا نرى أن انتفاضة ١٩١٩ الشعبية لم تكن حركة منظمة ومتعمدة، خطط لها ووجهها الوفد أو اية مجموعة أخرى. على أنها كانت منظمة ولها قياداتها على المستوى المحلي في أثناء عملية الانفجار أو الاشتعال ذاتها. ومع ذلك، فقد كان للانتفاضة إطار توافق مع معدّل انتشار الأخبار عن القلاقل العنيفة، التي وقعت في القاهرة وفي مدن الوجه البحري، وطنطا بوجه خاص، أو بعبارة أخرى، فقد بدا كما لو أن الانتفاضة انتشرت بسرعة الاشعاع من القاهرة شمالاً إلى أرجاء الدلتا، بينما انتشرت بالتدريج إلى الجنوب، لتصل إلى ذروتها مع القلاقل العنيفة التي حدثت في أسيوط. ولقد أفسح العناء الاقتصادي، الذي كانت تمر به الطبقات الريفية والحضرية معاً، المجال أمام قبول مُثُل الحركة الوطنية، والتي تم شرحها لها من خلال عملية «التوكيلات» وجمع التواقيع للوفد. ويوضح الأسلوب المشابه لانتشار الانتفاضة،

الذي تم اتباعه في مواقع مختلفة، أن ألوان المعاناة التي قاسى منها وعبر عنها الناس، لم تكن حالات خاصة على المستوى المحلي، بل كانت تمثل مصالح طبقية منسجمة وأصيلة. كذلك، لم تكن محاولة كبح جماح الانتفاض الجماهيري، والتي بدت للعيان في معظم أنحاء البلاد، تشير إلى نوع من التنظيم، بل كانت تعكس، بالأحرى، الطابع المميز لطبقة لها اهتماماتها الخاصة بالنظام الاجتماعي أي طبقة كان يعنيها حماية الملكية الخاصة وتحاشي الأنشطة المتطرفة التي قد تقوض دعائم هذا النظام[٩٨].

■ الرواية السياسية للأحداث: ابريل ١٩١٩ - يونيو ١٩٢٣

في الحادي عشر من ابريل تم تشكيل اللجنة المركزية للوفد، وتمثلت مهمتها، طبقاً للمادة ٢٦ من قانون الوفد، في جمع التبرعات للوفد، والمواظبة على الاتصال الدائم به[٩٩]. وكان عبد الرحمن فهمي، سكرتير اللجنة يراسل الوفد من باريس باستخدام شيفرة سرية، بحيث يظل سعد زغلول مواكباً لتفاصيل الموقف السياسي في مصر، كي تتمكن اللجنة من ممارسة عملها طبقاً للتوجيهات الواردة من سعد زغلول[١٠٠].

وكان على اللجنة المركزية، بصفة عامة، أن تحصل على تصديق الوفد في ما يتعلق بسياساتها، بينما كان على عبد الرحمن فهمي أن يحصل فقط على موافقة سعد زغلول. ولذلك، فقد عنى سعد زغلول، حتى قبل أن تظهر الخلافات بينه وبين بعض زملائه في الوفد، بانشاء جهاز خاص، من خلال فهمي، يكون مسؤولاً أمامه هو فقط في التحليل الأخير.

وتركزت ثقة سعد زغلول بصفة أساسية في أعضاء الحزب الوطني السابقين، والأعضاء الجدد في الوفد، أو في لجنته المركزية، ومنهم على سبيل المثال، علي ماهر (ابن شقيقة عبد الرحمن فهمي)، ومصطفى النحاس، وحافظ عفيفي، وويصا واصف، وأمين الرافعي[١٠١].

وشرع عبد الرحمن فهمي، مع تكليفه بسكرتارية اللجنة المركزية، في العمل من أجل بقاء الأمة موحدة وراء الوفد. وكان أول خطر هدَّد بانشقاق الحركة الوطنية قد تمثل في وصول لجنة ملنر، في ديسمبر ١٩١٩، لدراسة الموقف المصري، واقتراح التغييرات المتاحة في إطار نظام الحماية. وكانت مقاطعة اللجنة هي الاختبار الحقيقي لوحدة صفوف الأمة خلف الوفد. وفي صيف ١٩١٩، وقبل وصول لجنة ملنر إلى مصر بوقت طويل، وزعت النشرات والكتيبات التي تحث المصريين على: «(أ).. مقاطعة لجنة ملنر. (ب) اما الامتناع عن الاجابة على الأسئلة الموضوعة لها أو بالرد عليها بأن الوفد المصري هو الهيئة الوحيدة التي ينبغي توجيه هذه الأسئلة لها»[١٠٢].

ولقد تمت صياغة الدعاية الوطنية بحيث توجه إلى كل الطبقات. واستغلت هذه الدعاية المعاناة الحقيقية التي تقاسيها بعض الطبقات لتحريضها ضد الانجليز. وفي إحدى المنشورات تم الربط بين اعلان الحماية على مصر وبين المتاعب الاقتصادية التي عانى منها المصريون

خلال الحرب العالمية الأولى: «فلتضمر الكراهية للحماية لأنها استولت على قطنك بسعر بخس. . . » بينما الاستقلال «سيمكنك من بيع قطنك بسعر عادل، ومن زراعة التبغ وتعيين ابنائك في أفضل الوظائف الحكومية»[١٠٣].

وفور وصول اللجنة، في السابع من ديسمبر ١٩١٩، وقعت سلسلة من الاضرابات شملت، إلى جانب الطلاب والمحامين والمهن الأخرى، القطاعات العمالية المختلفة الذين تم تحريضهم سياسياً، كسائقي السيارات وعمال الترام وعمال مصانع السجائر[١٠٤]. كذلك أوردت التقارير أن التجار أيضاً أغلقوا محلاتهم في القاهرة وفي بعض مدن الأقاليم احتجاجاً على وصول اللجنة[١٠٥]. وكانت المقاطعة من القوة والصرامة بحيث أظهرت إلى أي مدى نجحت جهود عبدالرحمن فهمي في حشد الرأي العام والتأييد الشعبي الجارف حول الوفد. ولم يكن في استطاعة أي انسان أن يذكر علناً أنه قابل عضواً باللجنة. واتضح تضامن الوفد من خلال رفض أعيان الريف التحدث مع أعضاء اللجنة الذين كانوا يقومون بجولة في مدن الريف[١٠٦]. وخلف اللجنة أرسل عبدالرحمن فهمي رسلاً لتتبع أفرادها كظلهم في جولتهم بالمديريات، فإذا ما ظهر أن أحد أعيان الريف قد التقى بالبعثة «تتم زيارته واستجوابه ثم ينشر وصف للمقابلة في الصحافة»، وبالتالي، فإن إجاباته عن اسئلة اللجنة كانت تتأثر بحقيقة أنه سيتم نشرها على الناس[١٠٧].

وقد شغلت قضية التفاوض مع لجنة ملنر اهتمام الوفد لفترة من الوقت. وكان رأي سعد زغلول أن المسألة المصرية اما أن يتم حلها من خلال هيئة أو لجنة دولية، تعينها عصبة الأمم، أو من خلال التفاوض بين مصر وبريطانيا. وعلى ذلك، فلو أن لجنة ملنر، بوصفها ممثلاً لبريطانيا، لا مجرد بعثة استطلاعية، دعت الوفد لاجراء مفاوضات، فلن يرفض الوفد هذه الدعوة، لأنه في حال فشل المفاوضات في تحقيق الاستقلال التام، فسوف يتم وقفها من دون أن نكون «أضعنا حقاً أو فائدة»[١٠٨].

ورغم أن موقف سعد زغلول تجاه المفاوضات كان يأخذ الرأي العام في الاعتبار، إلا أنه اعتبره في الوقت ذاته طيِّعا يقبل التشكيل. أو بعبارة أخرى، أن الوفد كان يمضي في طريقه في اتساق مع أحكام ورغبات الرأي العام، لكنه طلب الثقة فيه أو الايمان به في المقابل، وذلك لأنه طالما أن الوفد لن يقبل بما هو أقل من الاستقلال التام، فإن من حقه أن يُخوَّل حرية اختيار الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك. وفي النهاية فان الأمة لن تلزمها في شيء محصلة المفاوضات حتى يتم انتخاب جمعية وطنية للتصديق عليها أو رفضها[١٠٩].

والتزم عبدالرحمن فهمي بتوجيهات سعد زغلول في ما يتعلق بالمفاوضات، ومن ثم حشد تنظيمه الخاص ونفوذه من أجل محاربة الرأي المتطرف[١١٠] الذي انتقد الموقف المعتدل للوفد في ما يتعلق بالشروط التي ينبغي توافرها لإجراء المفاوضات. وعلى سبيل المثال استطاع

عبدالرحمن فهمي أن يمنع أية هتافات ضد عدلي يكن عندما سافر إلى أوروبا[111] ليقوم بدور الوسيط بين الوفد والانجليز لبدء المحادثات. وعندما بدأ عدلي الاتصال بلورد ملنر، كتب كامل سالم ـ سكرتير سعد زغلول ـ إلى عبد الرحمن فهمي ليطمئن «كل شيء دون الاستقلال التام لا يمكن قبوله من ناحيتنا»[112]. على أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر ثلاثة شروط: الوحدة الوطنية، الثقة الكاملة في الوفد، وأخيراً إعطاءه المرونة السياسية[113].

وكانت المحادثات التي جرت بين الوفد وبين لجنة ملنر، والتي بدأت في يونيو ١٩٢٠، ثم توقفت فجأة في نوفمبر ١٩٢٠، بالغة الدلالة في ما يتعلق بتطور الحركة الوطنية. فقد اتخذت الخلافات التي ازدادت حدتها بين أعضاء الوفد أنفسهم شكلاً أوضح[114]. ومن الواضح أن سعد زغلول أدرك أن الانجليز يتعمدون إطالة أمد المحادثات، لكي تهتز وحدة الأمة. لذلك أوضح لزملائه أن عليهم وقف المحادثات قبل أن ينجح الانجليز في شق هذه الوحدة[115].

ولم يكن حياد سعد زغلول العلني في ما يتعلق بمقترحات ملنر سوى محاولة منه للحفاظ على هذه الوحدة، إلا أنه أخبر أصدقاءه من أعضاء الوفد، في الوقت ذاته، برأيه الخاص. فقد وصف عدلي يكن في مجلسه الخاص بأنه «كارثة على الوفد»[116]، كما حذر السكرتير المساعد للجنة المركزية من الرأي القائل بالذهاب للمفاوضات دون أخذ تحفظات الأمة في الاعتبار[117]. أما عدلي يكن وعدد آخر من أعضاء الوفد فكانوا أكثر إذعاناً للانجليز، إذ أنهم كانوا مستعدين للقبول بالمشروع دون تحفظات، وكان رأي سعد زغلول أن الانجليز أظهروا، وقد أدركوا الاختلافات القائمة بينه وبين عدلي يكن، مزيداً من التصلب تجاه الوفد، وبخاصة في ما يتعلق بالتحفظات، وذلك لأن بعض الأعضاء قبلوا المشروع بالفعل دون إبداء هذه التحفظات[118].

وكان سعد زغلول على علم كامل بالرأي العام المصري، كما كان على يقين، من خلال الجهاز الذي يرأسه مصطفى النحاس السكرتير الجديد للجنة المركزية المحلية، من مساندته له. وقد وصفت برقيته إلى حافظ عفيفي وويصا واصف ومصطفى النحاس المقترحات بأنها «مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها». ومع ذلك طلب منهم أن يقدموا المشروع للأمة كما هو دون تحيز أو رأي مسبق[119]. وقدم أعضاء الوفد الذين قاموا بدور المندوبين المقترحات إلى مختلف قطاعات السكان «بطريقة بعيدة عن الانفعال ودون أي تنميق في الألفاظ»[120] ورغم أن المقترحات طرحت بوصفها أساساً مبدئياً للمفاوضات، إلا أن المطالبة بتعديلها، أو «التحفظات» بشأنها، كانت على نطاق واسع[121]، وفي ما بعد دُعي الوفد لزيارة لندن، ولكن رفض ملنر إجراء أية تعديلات على مشروعه أدى إلى توقف المحادثات.

ومن الصعوبة بمكان التوصل إلى إجابة شافية عما إذا كان سعد زغلول مخلصاً بالفعل في رفضه المشروع، أم أنه كان يستهدف في الواقع الحفاظ على زعامته للحركة الوطنية. وعلى الرغم من هذا فقد اعتمد سعد زغلول، وعلى عكس مؤيدي عدلي يكن في الوفد، على التأييد

الشعبي. وكان مدركاً الحاجة إلى اتخاذ موقف ينسجم مع «الارادة الشعبية» أو الرأي العام. ولا ينبغي أن نبالغ في حجم العنصر الشخصي في النزاع، نظراً لأن المعارضين كانوا يصدرون مواقفهم عن قناعة بتقاليد حزب الأمة[١٢٢]. وفي السادس والعشرين من فبراير عام ١٩٢١، أصدرت الحكومة البريطانية تصريحاً قررت فيه اعتبار الحماية التي أعلنتها على مصر، علاقة غير مرضية[١٢٣]، في محاولة منها لتسهيل عملية تشكيل وفد مفاوض يعينه السلطان، ولتوسيع شقة الخلاف بين عدلي يكن ومؤيديه من أعضاء الوفد، من جهة، وسعد زغلول من جهة أخرى.

واتخذ سعد زغلول موقفاً متصلباً، وأخطر اتباعه بأن عليهم أن يتخذوا موقف «عدم الدخول في المفاوضات الرسمية قبل إدخال التحفظات على مشروع ملنر»[١٢٤]. وفضلاً عن ذلك فقد أبلغ مؤيديه بخبر مغادرة ستة من أعضاء الوفد إلى باريس دون استشارته، وهم: أحمد لطفي السيد، محمد محمود، محمد علي علوبه، عبد العزيز فهمي، عبد اللطيف المكباتي، وحمد الباسل، وأنهم «ذهبوا بقصد التعاون مع عدلي»[١٢٥]. على أن مصطفى النحاس، التابع المخلص لسعد زغلول، مارس ضغوطه على الأعضاء العائدين من الوفد، بارسال مجموعة من الطلاب «هددوهم» و«استجوبوهم» حول آرائهم السياسية[١٢٦]. وأسفر ذلك عن صدور بيان ٢٨ يناير ١٩٢١، الموقع من قبل خمسة من الأعضاء العائدين، يعلنون فيه تأييدهم لموقف سعد زغلول.

وعلاوة على ذلك، واصل سعد زغلول إرسال توجيهاته لمؤيديه، يحثهم فيها - بعد أن نشر تقرير ملنر - على نشر مقترحات ملنر الأصلية، والمقترحات المضادة التي قدمها الوفد، وعمليات التعديل المتبادلة التي جرت بعد ذلك. وأصر سعد زغلول على نشر مقترحات الوفد لأنها «أفضل رد على تقرير ملنر»[١٢٧].

ومن ناحية أخرى، أبلغ المؤيدون سعد زغلول أن تقرير ملنر لاقى «استقبالاً سيئاً» في مصر، من حيث أنه يعد خطوة إلى الخلف مقارنة مع تفسير المقترحات التي قدمها المبعوثون - النواب الأربعة في سبتمبر ١٩٢٠. فالتقرير جعل التمثيل الدبلوماسي المصري أمراً شكلياً، كما اعتبر مصر كلها شيئاً يدخل في نطاق «شبكة مواصلات الامبريالية» وعلى ذلك فقد ساند الرأي العام بأجمعه موقف سعد زغلول[١٢٨].

واقترح الانجليز تشكيل وفد رسمي لا يستبعد منه الوفد نهائياً إنما تكون الرئاسة وأغلبية الأعضاء فيه من «أعيان الأقاليم وكبار المزارعين»[١٢٩]، بحيث يضمن هذا الوفد الرسمي أن يتم التصديق على التسوية التي ستتوصل إليها المفاوضات من جانب مجلس النواب الذي سيتم تشكيله مستقبلاً. على أن هناك ثلاثة تكليفات كان يتعين التوفيق بينها، الأول: تكليف السلطان بمهمة تشكيل الوفد الرسمي، الثاني: تكليف توفيق نسيم، رئيس الوزراء في ذلك الوقت، والثالث: تكليف عدلي الذي نجح قبل ذلك في ترتيب المحادثات غير الرسمية بين سعد زغلول ولورد ملنر[١٣٠]. واختار السلطان أحمد مظلوم لرئاسة الوفد الرسمي. وبعد خلاف نشب بين

السلطان ومظلوم وسري ووهبه من جانب، وعدلي ورشدي من جانب آخر، حول ما إذا كان من الأفضل ضم محمد سعيد إلى الوفد الرسمي أم بقاءه في مصر ليمارس مهام الوزارة، طلب من عدلي تشكيل الوزارة، بمساندة كاملة من أللنبي، خلافاً لرغبة السلطان[١٣١].

وقد تمثل برنامج عدلي، عندما تولى رئاسة الوزارة، في توصل وزارته إلى اتفاق مع بريطانيا «مسترشدة بما رسمته إرادة الأمة وستدعو الوفد المصري الذي يرأسه سعد زغلول باشا إلى الاشتراك في العمل لتحقيق هذا الغرض»[١٣٢].

ومن الواضح أنه حدث تبادل للآراء بين الوفد ووزارة عدلي، قبل قرار سعد زغلول وبقية أعضاء الوفد، في باريس، العودة إلى القاهرة. على أن الشروط التي وضعها الوفد الرسمي عن طريق اللجنة المركزية لم يتم إعلانها[١٣٣]. فقد منع عدلي نشرها لاقتناعه باستحالة الموافقة على هذه الشروط، وفضل الانتظار لحين عودة سعد، ليحاول إقناعه ودفعه في اتجاه معتدل. وفي جلساتهم الخاصة، عبر عدلي ومؤيدوه عن تخوفهم من لحظة وصول سعد إلى مصر، التي قد تجر البلاد، وهذا ما يخيفهم، إلى موقف متطرف. وقد فشلت محاولاتهم لمنع سعد من العودة[١٣٤].

وكانت عودة سعد إلى مصر، في الرابع من مارس عام ١٩٢١، بمثابة علامة على بدء مرحلة جديدة من مراحل تطور الحركة الوطنية، إذ كان الترحيب الذي استقبل به حدثاً لم يسبق له مثيل[١٣٥]. وهذا ما دلّ على أن الغالبية العظمى من المصريين تمنحه تأييدها الكامل. وشرح سعد بوضوح رأيه في قضية التعاون مع وزارة عدلي، من أجل بدء المفاوضات الرسمية. ففي خطابه الذي ألقاه في الثاني والعشرين من أبريل ١٩٢١، أعلن سعد شروطه التي يتعين على الوزارة أن تلتزم بها، وأولها ان الهدف من المفاوضات هو إلغاء الحماية ليس فقط في ما يتعلق بعلاقة مصر ببريطانيا، بل بكل الدول الأخرى أيضاً. وثانياً، الحصول على اعتراف باستقلال مصر الكامل، داخلياً وخارجياً، طبقاً للتحفظات التي أبدتها الأمة. ثالثاً، إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف. رابعاً، أن يتم اختيار الرئاسة وأغلبية المشاركين في الوفد المفاوض من بين أعضاء الوفد[١٣٦].

ومن خلال خطبه التي ألقاها، وبإرساله مبعوثين إلى الأقاليم، شن سعد حملة دعائية مناهضة لعدلي. وواصل سعد سعيه لتحقيق هدفه من خلال أفراد فئة «الأفندية» الذين يملكون قدرة التأثير في الأوساط الريفية والاقليمية، بحكم أصولهم الاجتماعية وروابطهم القوية بتلك المناطق. وفي أبريل ١٩٢١، أوردت التقارير أن «رسل سعد يتواجدون في كل قرية»[١٣٧]. وقد شكلت انتفاضة ١٩١٩ الشعبية وحدة بين أفندية المدن والملاك المتوسطين أو أعيان الريف على أساس متين. وهذا ما يعني أن الجماهير الغفيرة لم تكن خارج حظيرة التحريض السياسي، إذ أن أغلبية الفلاحين كان «لهم أقارب أو معارف في الأزهر، أو في المصالح الحكومية، أو في أي من الفئات الأخرى النشيطة سياسياً». وعلى ذلك فإن توصيل

الأفكار والآراء السياسية للفلاحين لم يكن يواجه صعوبة تذكر «من خلال ميكانيزم الصحف والوعظ في المساجد، والمراسلات وتبادل الحديث»[١٣٨].

وفي اجتماع ٢٨ أبريل ١٩٢١ طرحت مسألة ما إذا كان الوفد سيمنح الثقة لوزارة عدلي. وأصر سعد زغلول على إصدار بيان بعدم الثقة في الوزارة، وهو ما لاقى الرفض من كل من محمد محمود وحمد الباسل وعبد اللطيف المكباتي وأحمد لطفي السيد ومحمد علي علوبه، فقدموا استقالاتهم من الوفد[١٣٩]. كذلك اختلف كل من جورج خياط وعبد الخالق مدكور وحافظ عفيفي مع سعد، وقدم كل منهم استقالته، أو أعفي من عضويته في الوفد. وتوقف علي ماهر أيضاً عن حضور اجتماعات الوفد، ورغم أن سعد زغلول حاول بنفسه إقناعه بالبقاء في الوفد، إلا أن محاولته انتهت إلى غير نتيجة[١٤٠]. وهكذا بقي مع سعد زغلول من أعضاء الوفد أربعة مساندين فقط هم: مصطفى النحاس وسينوت حنا وويصا واصف وواصف غالي.

وتركزت جهود الوفد في إلحاق هزيمة بالوفد الرسمي من خلال التدليل على أن الأخير لا يتمتع بأي تأييد داخل البلاد. وقد تحقق ذلك من خلال إرسال مئات البرقيات إلى انجلترا تحتج ضد الوفد الرسمي، وتوزيع مطبوعات في كل أنحاء مصر، وعقد الاجتماعات العامة برئاسة الأمير عزيز حسن، الذي تم إبعاده عن البلاد بعد فترة قصيرة بسبب نشاطه السياسي[١٤١].

وكان المنفّذ الرئيسي لحملة الوفد الدعائية هو «لجنة الدفاع عن الحرية السياسية في مصر»، التي ترأسها فتح الله بركات، بعد نفي الأمير عزيز حسن. وذكرت التقارير أن حجم العضوية في اللجنة كان كبيراً، وأنه شمل ممثلين عن المديريات المختلفة مثل الفيوم والشرقية وأسيوط. كذلك ربما شمل نشاط اللجنة أيضاً الاعداد لانتخابات الجمعية الوطنية المقبلة[١٤٢].

وكان هناك هدفان رئيسيان وراء دعوة بعض أعضاء حزب العمال (النواب في مجلس العموم)، الذين زاروا مصر في الفترة بين أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر عام ١٩٢١: أولهما، أن سعد زغلول سيتمكن من توضيح مدى الشعبية التي يتمتع بها مما سيضعف مركز الوزارة. وثانيهما، ستكون زيارة وفد حزب العمال فرصة لقيامه بجولة في مديريات الأقاليم، وفي حال رفض الوزارة السماح له بالقيام بهذه الجولة، كما حدث في حالة مديرية طنطا، فسوف يكون في مقدوره استغلال الحادث في الهجوم على الوزارة وسياسة المندوب السامي. وكانت نتيجة الزيارة صدور بيان عن أعضاء بعثة حزب العمال البريطاني وآخرين، ذهبوا فيه إلى أن الوزارة لا تمثل الشعب المصري، وأن الطريق الوحيد للتوصل إلى معاهدة يقبلها المصريون هو اجراء انتخابات بعد إلغاء الأحكام العرفية، ثم تنتخب الجمعية الوطنية المنتخبة بدورها الوفد المفاوض[١٤٣].

وكانت زيارة سعد للوجه القبلي محاولة أخرى من جانبه لحشد القوى الشعبية ضد الوزارة، إلا أن الوزارة، كما يبدو، استخدمت اجراءات تعسفية، ونظمت حوادث شغب لمنعه

من زيارة مختلف المدن بالوجه القبلي. فخلال الزيارة أرسل سعد احتجاجاً للسلطان فؤاد ضد الوزارة، مؤيداً من عشرة من المحامين وأعضاء المجالس البلدية بأسيوط، اتهمها فيه بالاخلال بالنظام العام، من خلال عملائها، بغرض منعه من النزول إلى الأماكن التي يزمع زيارتها(١٤٤).

وبعد استقالة عدلي، في الحادي عشر من ديسمبر ١٩٢١، كلف السلطان ثروت بتشكيل الوزارة. على أن ثروت لم يكن في مقدوره تنفيذ هذا التكليف، رغم جهود اللنبي في إقناع أنصار عدلي بتأييده، نتيجة لمعارضة سعد زغلول وأنصاره. وفي أعقاب ذلك أدى حظر أللنبي للاجتماع الذي كان مقرراً عقده في الثالث والعشرين من ديسمبر، إلى احتجاج سعد على قرار الحظر، ووصفه بأنه يمثل سياسة قمعية جديدة يطبقها الانجليز(١٤٥). وفي ما بعد أنذر أللنبي سعد زغلول وثمانية من أعضاء الوفد محذراً إياهم من القاء الخطب أو عقد الاجتماعات العامة أو الكتابة في الصحف، كما أمرهم بمغادرة القاهرة والبقاء في قراهم وعزبهم(١٤٦). ورد سعد زغلول على ذلك بالقول أنه مفوض من قبل الأمة للسعي من أجل استقلالها، وأنه لا توجد سلطة أخرى، غير سلطة الأمة، تستطيع أن تمنعه من القيام «بواجبه المقدس»(١٤٧). وفي برقيته إلى كيرزون، شرح اللنبي الأحداث التي أدت في النهاية إلى نفي سعد زغلول وزملائه. فأولاً: لاقى مشروع كيرزون، ثم تصريحه الموجه للسلطان، في ٣ ديسمبر ١٩٢١(١٤٨)، استقبالاً سيئاً. ثانياً، فاز أنصار سعد زغلول فوزاً ساحقاً في انتخابات نقابة المحامين التي ألغت بيانها السابق المؤيد لوزارة عدلي، وقام المحامون بإضراب استمر خمسة أيام. ثالثاً، في العشرين من ديسمبر عاد وليم مكرم عبيد من انجلترا، واستقبل استقبالاً حماسياً، كما خرجت المظاهرات تأييداً للوفد. وفضلاً عن ذلك، تم اطلاق الرصاص على جنديين بريطانيين في الثاني والعشرين من نوفمبر ١٩٢٢(١٤٩). وقد أشار لويد إلى أن اعتقال سعد زغلول ونفيه كان بهدف تعزيز موقف «العناصر المعتدلة»(١٥٠).

وعقب إبعاد سعد، قامت المظاهرات ووقعت مصادمات عنيفة مع البوليس، وأعلن الطلبة وموظفو الحكومة الاضراب، الخ. . ولم تتأثر بهذه الأحداث مدن القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس وحدها، بل ومدن المديريات أيضاً مثل طنطا وزفتى والزقازيق وجرجا، الخ(١٥١). وفضلاً عن ذلك فقد تضامن مع الوفد المنشقون، أي المعتدلون الذين حاولت بريطانيا بسياستها هذه دعم موقفهم. ونتيجة لذلك صدرت البيانات موقعة من قبل المنشقين السبعة السابقين وهم: محمد محمود، عبد العزيز فهمي، حمد الباسل، أحمد لطفي السيد، حافظ عفيفي، جورج خياط، عبد اللطيف المكباتي، ومحمد علي علوبه، ومعهم العضوان الباقيان في الوفد وهما: واصف غالي وويصا واصف. وقد أكدوا في هذه البيانات أهمية الوحدة، وحذروا المصريين من مغبة الموافقة على المشاركة في تشكيل الوزارة، طالما ظلت السياسة البريطانية قائمة على مشروع كيرزون وعلى الأحكام العرفية(١٥٢). وهكذا لم تسفر سياسة اللنبي، على الأقل في المدى القصير، عن التأثير المطلوب.

على أن خلافاً نشب، في بداية يناير ١٩٢٢، بين واصف غالي والمنشقين السابقين، يتعلق «بفكرة أن يرفض الوفد المشاركة في الوزارة إلا إذا عاد سعد باشا»[١٥٣] وفي وقت لاحق أيد المنشقون السابقون هذا الرأي، إلا أنهم اقترحوا، كإجراء بديل، عقد مؤتمر قومي. لكن الوفديين هاجموا هذا الاقتراح في الصحف، ولمّح البعض إلى أن الهدف الحقيقي للمنشقين السابقين هو أن يكونوا هم بدلاً من سعد زغلول موضع «ثقة الشعب»[١٥٤].

ولأن أعضاء الوفد القدامى، وهم واصف غالي وويصا واصف، وجدوا أنفسهم أقلية، أرادوا انتخاب أعضاء جدد ينضمون للوفد. وبناء على ذلك طلبوا من علوي الجزار ومراد الشريعي ومرقص حنا الانضمام للوفد[١٥٥]، وفي الحادي عشر من يناير، استقال عبد العزيز فهمي من الوفد، وصرح بعض المنشقين السابقين بصورة غير علنية بأنهم وجدوا صعوبة كبيرة في العمل مع الوفديين، وأنهم يرون رأياً آخر في ما يتعلق بوزارة ثروت، وبالتالي فقد توقفوا عن حضور اجتماعات الوفد، وبذلك أصبحوا أعضاء بصورة شكلية فقط[١٥٦].

وفي الثامن والعشرين من فبراير، أصدرت الحكومة البريطانية، بفضل جهود أللنبي، تصريحاً من جانب واحد، نص على أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، ولكن مع تحفظات أربعة، هي على وجه التحديد: شبكة مواصلات الامبراطورية، الدفاع عن مصر، حماية المصالح الأجنبية والأقليات، وأخيراً تسوية مشكلة السودان بصورة ودية عن طريق المفاوضات. وبناء على ذلك أصبح في مقدور ثروت أن يشكل الوزارة في أول مارس ١٩٢٢.

وقبل وقوع هذه التطورات، كان الوفد قد اتبع سياسة ودية مع السلطان، مستخدماً لهذا الغرض محمد سعيد كوسيط بين الطرفين. وساعد على تعزيز هذه السياسة قرار إبعاد سعد زغلول وزملائه إلى جزر سيشل، الذي اتخذ في العشرين من فبراير. لذلك قرر الوفد الموافقة على تأييد توفيق نسيم إذا ما كُلف بتشكيل الوزارة[١٥٧].

ومع إعلان الاستقلال، في الخامس عشر من مارس ١٩٢٢، وتغيير لقب فؤاد من «السلطان» إلى «الملك»، ظل موقف الوفد، على المستوى الشعبي، معادياً. ففي القاهرة، في الثامن عشر من مارس، وبعد عودة الملك فؤاد من استعراض عسكري بالعباسية، احاطت التظاهرات يقودها الطلبة بالقصر وهي تردد هتافات: «يسقط السلطان»، و«يحيا سعد». وفي الاسكندرية، شهد مسجد أبو العباس، في يوم الجمعة ١٧ مارس، إنزال جمهور المصلين لإمام المسجد من فوق المنبر، عندما بدأ قراءة الإعلان، وهتافهم بسقوط الملك فؤاد والوزارة، وبحياة سعد. وفي الوقت نفسه احتج بعض الطلاب ضد إعلان يوم ١٩ مارس إجازة رسمية، وحاول عدد منهم تحطيم الزينة والأنوار المقامة في الشوارع احتفالاً بهذا اليوم[١٥٨].

ومنذ تشكيل وزارة ثروت، تعرض الوفد لاجراءات قمعية عنيفة من أجل محاصرة نشاطه السياسي. وأخضعت للرقابة الأخبار المتعلقة بظروف سعد زغلول الصحية، وأخبار الوفود

القادمة من المديريات للتعبير عن تأييدها للوفد، والخطب السياسية[١٥٩]. وأصبح من الصعب عقد أي اجتماع سياسي، واضطر الوفد إلى استخدام النوادي، التي لم تكن ذات صفة سياسية، لممارسة النشاط السياسي وعقد الاجتماعات. كذلك استغل أعضاء الوفد المناسبات والأعياد الدينية لإلقاء الخطب التي يهاجمون فيها الوزارة ولجنة الدستور، ويطالبون بعودة سعد من المنفى[١٦٠].

وفي الثامن عشر من يوليو أصدر الوفد بياناً يهاجم فيه كلاً من الوزارة والحكومة البريطانية، لحكمهما البلاد «بالحديد والنار»، ولمنعهما عودة سعد من المنفى، بالرغم من سوء حالته الصحية. ونتيجة لذلك، تم اعتقال أعضاء الوفد الذين وقعوا البيان ومحاكمتهم[١٦١].

وفور القبض على زعماء الوفد، تم تشكيل وفد جديد ضم: المصري السعدي، حسين القصبي، مصطفى القلياتي، سلامه ميخائيل، فخري عبد النور، محمد نجيب الغرابلي. وأصدر هؤلاء بياناً آخر أدى إلى اعتقال ستة من الوفديين البارزين، كان ثلاثة منهم من أعضاء القيادة العليا للوفد[١٦٢].

وظل الوفد يواصل نضاله في ظل اجراءات الوزارة التعسفية، من أجل تحقيق أهدافه الرئيسية، المتمثلة في إسقاط وزارة ثروت وعودة سعد زغلول. ففي بريطانيا كان حامد محمود وعلي الشمسي يقومان بالدعاية للوفد[١٦٣]. بينما شن الوفد، على المستوى المحلي حملة دعائية ضد الحزب الجديد الذي كان في طور التشكيل تحت رئاسة عدلي والمنشقين عن الوفد، والذي لاقى الدعم الكامل من جانب الوزارة وأجهزة الحكومة[١٦٤].

وكانت «الأزمة» التي أخذت تحتدم وتتسع شقتها بين الملك فؤاد وثروت من العوامل الأخرى التي ساعدت الوفد في نضاله ضد الوزارة. وقد نشأ الخلاف بينهما بسبب ميول الملك فؤاد للحكم المطلق مما جعله يشكو من أن لجنة الدستور كانت تختار مواد ليبرالية لا تصلح للتطبيق في مصر، في حين ذهب ثروت إلى أن الملك كان يتعامل سراً، من خلال بعض رجال القصر، مع الوفديين بالاضافة إلى استهانته بسلطات الوزارة[١٦٥]. في هذا الجو من الارتياب والاستياء، كان الملك عرضة لمفاتحات من جانب الوفديين، وقد استغل الملك تلك الفرصة.

وبلغ الصراع بين الملك فؤاد وثروت ذروته في خريف ١٩٢٢. فقد أراد فؤاد «أن يتجنب بأية وسيلة ممكنة إدراج المسؤولية الوزارية في الدستور»[١٦٦]. ولكي يحقق هدفه، تعامل مع الوفد سراً، وسعى إلى تشكيل حزب محافظ يكون بمثابة حزب ملكي. وطرح الملك الرأي القائل أن مصر لم تتهيأ بعد للدستور أو البرلمان وأن «الحاجة ما تزال قائمة لسنة أو سنتين من الأوتوقراطية الراسخة»[١٦٧]. وقد أدت مكائد الملك المستمرة، والافتقار إلى التأييد، حتى من جانب حزب الأحرار الدستوريين، إلى استقالة ثروت في التاسع والعشرين من نوفمبر[١٦٨].

وكان مجيء توفيق نسيم للوزارة خلفاً لثروت متوقعاً، حيث كان حائزاً على ثقة الملك،

كما أن «تعاطفه» مع الوفد كان يضفي على الملك أيضاً مسحة من الشعبية(١٦٩). واستطاع الملك، من خلال وزارة نسيم أن يسيطر على الموقف، وأن يوجه أنظار الناس إلى المواد المتعلقة بالسودان في الدستور، لكي يتمكن من تغيير مسودة الدستور المقترح بجعل مجلس الشيوخ يتمتع بسلطة أقوى، كي يستحوذ من خلاله على قدرة أكبر في التأثير على البرلمان.

وفي منفاه بجبل طارق، علّق سعد زغلول آمالاً كبيرة على وزارة توفيق نسيم، إذ أنه أرسل ابن شقيقه، سعيد زغلول، إلى نسيم بمطالب مثل: إعلان دستور يتفق مع مصالح الأمة، إصدار قانون الانتخاب دون شروط مقيدة للحريات، إجراء انتخابات بعيدة عن تدخل الحكومة، التحقيق في الأعمال التي قامت بها وزارة ثروت ومحاكمة كل المسؤولين عن هذه الأعمال، سواء كانوا وزراء أو أشخاصاً آخرين، وأن يبذل (نسيم) أقصى جهد ممكن للافراج عن المعتقلين السياسيين قبل الافراج عن المبعدين في المنفى(١٧٠).

كذلك أصدر الوفد مجموعة من البيانات، يحث فيها الوزارة على تحقيق مطالب الأمة، والمتمثلة في: أولاً، التمثيل الشعبي في مؤتمر لوزان، ثانياً، إلغاء الأحكام العرفية، ثالثاً، لا تبديل ولا تغيير في مبدأ سيادة الأمة، رابعاً، الافراج عن المنفيين وعن المعتقلين السياسيين، خامساً، خلو قانون «التعويضات» من أية مواد تؤثر على حقوق البلاد أو حرية الأفراد، سادساً، إجراء انتخابات حرة في أقرب وقت ممكن(١٧١).

وبعد استقالة وزارة نسيم، في التاسع من فبراير، دُعي عدلي لتشكيل الوزارة، إلا أن الوفد أصدر بياناً، في العشرين من فبراير، يهاجم فيه التدخل البريطاني، ويذكر المصريين بكل ما فعله عدلي وأنصاره ضد الوفد. واعتذر عدلي، في وقت لاحق، عن قبول الدعوة لتشكيل الوزارة وذلك لاعتقاده بأن الظرف غير مؤات لذلك(١٧٢).

واعتبر البريطانيون بيان الوفد نوعاً من التحريض على العنف ضد البريطانيين، وذلك بعد أن وقعت عدة حوادث اغتيال لضباط وجنود بريطانيين منذ إبعاد سعد زغلول. ونتيجة لذلك، تم اعتقال زعماء الوفد في الخامس من مارس ١٩٢٣. ولم يمض وقت طويل حتى تكوّن وفد جديد من سبعة أعضاء برئاسة حسن حسيب(١٧٣).

وفي الوقت ذاته شكلت الوزارة الجديدة برئاسة يحيى ابراهيم، في الخامس عشر من مارس ١٩٢٣. ورغم أن اللجنة الدستورية كانت قد أنمت عملها في اكتوبر ١٩٢٢، إلا أن وزارة يحيى هي التي أعلنت الدستور في التاسع عشر من أبريل ١٩٢٣، بعد أن نجح الملك في إدخال بعض التعديلات على مسودة الدستور. وأعلن حزب الأحرار الدستوريين ترحيبه بالدستور المعلن، بالرغم من هذه التعديلات، لكن مع بعض التحفظات. أما الوفد، فقد هاجم الأساس نفسه الذي قام عليه الدستور. فقد ذهب سعد زغلول إلى أنه رغم تعهد الدستور بأن «الأمة مصدر كل سلطة»، إلا أن هذا المبدأ لم يوضع موضع التطبيق في صياغة مواد الدستور

نفسه، وبالتالي «فلا أمل من تطبيقه في المستقبل». كما أعلن سعد أيضاً أن الدستور يمنح الملك سلطات يمكن أن يستخدمها البريطانيون «ضد مصالح الوطن»[١٧٤].

وعلى الرغم من هذا كله، فقد مثّل إعلان الدستور، ثم إصدار قانون الانتخابات بعد ذلك، في ابريل ١٩٢٣، بداية مرحلة جديدة في التطور السياسي لمصر. وقد أفسح إصدار قانون التعويضات وإلغاء الأحكام العرفية، في يوليو ١٩٢٣، المجال أمام إجراء الانتخابات البرلمانية التي ميزت بداية فترة جديدة، سنتناولها بالدراسة في الفصل الثالث.

الوفد

(١) التنظيم:

عند إنشاء الوفد في نوفمبر ١٩١٨، كان مجرد وفد «وطني» يدعي تمثيل مصر كأمة. وخلال الفترة (١٩١٨ ـ ١٩٢٣)، وفي مجرى تطوره ونضاله، شكل الوفد «تنظيمات» عدة مرتبطة به سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال لجنته المركزية، أو من خلال السكرتير العام لهذه اللجنة المركزية. وليس هناك ما يقطع بما إذا كانت هذه «التنظيمات» المختلفة ترتبط بصورة رسمية وصريحة بالوفد، إلا أن دراسة هذه «المجموعات المنظّمة» ـ كالجهاز السري، والطلبة والعمال، والسيدات ـ تنطوي على أهمية بالغة تتعلق بالكشف عن طبيعة الوفد بوصفه تنظيماً سياسياً من نمط «المؤتمر»، ناهيك عن إلقاء الضوء على سماته المتميزة التي تمتد جذورها في الطابع الخاص للمجتمع المصري نفسه.

أولاً: الوفد

في الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩١٨، صدّق أعضاء الوفد على القانون الداخلي للوفد[١٧٥] المؤلف من ٢٦ مادة. وكما سبق أن رأينا، وكما يتضح من قانون الوفد، فقد تم تشكيل الوفد من أجل هدف واحد أساسي، هو «السعي بالطرق السلمية المشروعة (. . .) في استقلال مصر استقلالاً تاماً»[١٧٦]. وطالما ظل هذا الهدف بعيداً عن التحقق، فقد كان على الوفد أن يبقى. ولكن الوفد سوف ينحل عندما يتم تحقيق ذلك الهدف[١٧٧]. وطبقاً للمادة الثامنة، يحق للوفد ضم أعضاء جدد إذا كان قبولهم في صالح الوفد[١٧٨].

ويحق للوفد أن يعين رئيساً وسكرتيراً وأميناً للصندوق، وأن يشكل لجاناً، وأن يعين أعضاء هذه اللجان ويحدد لهم وظائفهم[١٧٩]. ويحق للوفد أيضاً، طبقاً لقانونه، فصل أي من أعضائه بقرار يوافق عليه ثلاثة أرباع الأعضاء[١٨٠]. ويمثل الرئيس الوفد ويشرف على أعمال موظفيه ولجانه[١٨١]. ولا يحق لأي عضو أن يتحدث باسم الوفد إلا بعد عرض مضمون الخطاب أو الحديث على الرئيس للحصول على موافقته[١٨٢]. وبالتالي فإن المادتين الثالثة عشرة والعشرين منحتا الرئيس صلاحيات واسعة.

والوفد، في التحليل الأخير، مسؤول أمام الأمة. وقد صاغت المادة الثالثة هذا المبدأ

الديموقراطي القائل بأن الوفد هو الناطق بلسان الأمة على النحو التالي: «يستمد الوفد المصري قوته من رغبة أهالي مصر التي يعبرون عنها رأساً أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية»[١٨٣]. وفضلاً عن ذلك لم يكن من حق الوفد ككل، أو أي من أعضائه، أن يتعدى حدود تمثيله أو «وكالته» (والمتعلقة أساساً «بالاستقلال التام لمصر»)[١٨٤] والتي يستمد منها صلاحياته.

وعلى ذلك فقد كان الوفد هيئة لها نظام داخلي، يستهدف تحقيق هدف واحد. كما كان لها طابع اللجنة المحددة الغرض. وقد استمر وجوده لعدة عقود من السنين لأن المشكلة التي فُوّض من أجل تسويتها بقيت دون حل. على أنه اكتسب، مع مرور الزمن، سمات مميزة جديدة سوف نعرض لها في موضع تال من هذه الدراسة.

ثانياً: اللجنة المركزية

مثلت اللجنة المركزية للوفد، والمشكّلة في أبريل ١٩١٩، التنظيم الرئيسي للوفد في البلاد. وفي السادس والعشرين من أغسطس ١٩١٩ قررت اللجنة المركزية[١٨٥] إنشاء لجان فرعية في المديريات[١٨٦]. وقد تألفت هذه اللجان، في الأغلب الأعم، من أعضاء من الأقاليم يقومون بتمثيل اللجنة المركزية في مواقعهم الاقليمية المختلفة[١٨٧]. وكان الهدف من إنشاء هذه اللجان جمع الموارد المالية للوفد. وقد كتب عبد الرحمن فهمي إلى سعد زغلول حول الصعوبات التي واجهتها اللجنة المركزية في جمع هذه الموارد المالية، إذ أن الحكومة كانت تناهض هذه الأنشطة بشدة[١٨٨].

ويلقي النشاط الذي مارسته اللجنة المركزية الضوء على التطورات اللاحقة في حزب الوفد نفسه. فبما أن اللجنة المركزية كانت معنية أساساً بجمع التبرعات من أجل الوفد، لذا تم توسيع عضويتها عمداً لكي تشمل أعيان الأقاليم الذين يستطيعون أن يوفروا لها المزيد من التبرعات[١٨٩]. ومع ذلك فإن الهدف من هذه الزيادة لم يتحقق، ومن ثم تم تشكيل لجنة متنقلة لجمع المال من مدن الأقاليم[١٩٠]. وبما أن اللجنة المركزية كانت تعقد اجتماعات في القاهرة، فقد عطّل ذلك حضور باقي الأعضاء من المديريات، والذين لا يعيشون أو لا يعملون في القاهرة[١٩١]. وقد تعزز الطابع «القاهري» للجنة مع إقرار قانون الوفد، إذ عقدت النية على اعتبار اللجنة في حالة انعقاد مستمر، بعد قرارها بالاجتماع يومياً لمناقشة الموقف السياسي العام[١٩٢].

ثالثاً: الطلبة

سعى الوفد إلى تنظيم الطلبة واستخدامهم في النضال الوطني. وكان عبد الرحمن فهمي، سكرتير اللجنة المركزية للوفد، هو المشرف على هذه العملية، وقد اعتمد عليهم بصفة أساسية من أجل تنفيذ توجيهاته. فقد أوردت التقارير، في اكتوبر ١٩١٩، أن «قدراً كبيراً من أعمال التحريض (في القاهرة) قد عهدت به اللجنة المركزية إلى الطلبة»[١٩٣]. ويروي يوسف نحاس في يومياته

أن الطلبة قاموا بنشاط ملموس في عملية التحريض السياسي، وفي توزيع الكتيبات والنشرات(١٩٤) الصادرة تحت إشراف عبد الرحمن فهمي شخصياً. كذلك أوردت التقارير أن الطلبة كانوا قادرين على الانتشار، وعلى تنفيذ تعليمات عبد الرحمن فهمي خلال ٢٤ ساعة. وفي النشرة رقم ٧٥، بعنوان «مجموعة لورد ملنر والطلاب»، والتي وزعت قبيل وصول لجنة ملنر، طولب الطلاب بمقاطعة اللجنة: «فعليكم أنتم (الطلبة) تعتمد امتكم والوفد»(١٩٥). وفي أول يوليو ١٩٢٠ تم اعتقال عبد الرحمن فهمي، ووجهت إليه، ومعه ثلاثة وعشرون آخرون من المصريين، تهمة الانتماء لما سمي «جمعية الانتقام»، والعمل على الاطاحة بالسلطان أحمد فؤاد. وكان من بين التسعة عشر شخصاً الذين توفرت معلومات عن أعمالهم، أحد عشر طالباً(١٩٦).

كذلك اعتمد مصطفى النحاس، السكرتير الجديد للجنة المركزية للوفد (والذي عين بعد اعتقال عبد الرحمن فهمي) كثيراً على الطلبة، الذين كانوا «مجمعين على تأييد سعد»، في الحملة الدعائية ضد الأعضاء «المعتدلين» في الوفد، الذين أيدوا عدلي قبل خروج الخلاف بين الأخير وسعد زغلول إلى العلن(١٩٧). وفي وقت لاحق، في مايو ١٩٢١، وزعت نشرات عديدة مناهضة لعدلي من قبل الطلبة(١٩٨). وأوردت التقارير القادمة من الوجه القبلي أن «رسل سعد من الطلبة والأزهريين... يتواجدون في كل قرية»(١٩٩). كذلك لعب الطلبة دوراً بارزاً في مقاطعة (يناير-مارس ١٩٢٢) التي أعقبت نفي سعد زغلول وعدد آخر من الوفديين البارزين في ديسمبر ١٩٢١(٢٠٠).

ورغم الدور الهام الذي لعبه الطلبة، إلا أنه ليس هناك ما يؤكد وجود تنظيم طلابي خاص بهم(٢٠١). أو بمعنى آخر، فإن الوفد لم يحدد بصفة رسمية علاقته بالقطاع الطلابي. وربما كان مرجع ذلك الطابع «المؤتمري» الذي ميز الوفد، والذي حافظ على تأثيره ونفوذه بين الأهالي بدون تنظيمات محددة المعالم، يتم تشكيلها بين مختلف الفئات والطبقات. ولم يطرأ تغير على هذا الوضع، حتى بداية الحملة الانتخابية، في يونيو ١٩٢٣، عندما تم تشكيل «لجنة الوفد الطلابية للانتخابات»، والتي تألفت من أثنين وخمسين طالباً يمثلون مختلف الكليات والمدارس الثانوية(٢٠٢). ثم انتخبت هذه اللجنة عشرة من الطلاب شكلوا اللجنة التنفيذية للطلبة. وتلا ذلك إنشاء شبكة، من اللجان الطلابية في المديريات وعلى مستوى الدوائر الانتخابية، بهدف «نشر دعوة الوفد» والعمل على فوز مرشحيه في الانتخابات(٢٠٣). وقد دل ذلك على تحول الوفد إلى حزب سياسي برلماني، وهو ما سنتناوله بالتفصيل في الفصل الثالث(٢٠٤).

رابعاً: الجهاز السري

الواقع أن العلاقة بين عبد الرحمن فهمي وبين ما سمي في ما بعد بالجهاز السري للوفد ليست واضحة، إذ أن الشواهد المتوفرة لا تلقي أي ضوء على هذه المسألة. فليس هناك ما يوضح، لا في مذكرات عبد الرحمن فهمي، ولا في اعترافات شفيق منصور(٢٠٥)، أية صلة مباشرة

بين أنشطة عبد الرحمن فهمي (عندما كان سكرتير اللجنة المركزية بل وفي فترة وجوده بالسجن)[٢٠٦] وأنشطة الجماعات «الارهابية» المناهضة لأعداء الوفد.

وليس هناك ما يؤكد أن ما سمي بالجهاز السري كان بمثابة تنظيم تمركز نشاطه تحت إشراف سكرتير اللجنة المركزية للوفد. وقد ذهب شفيق منصور إلى أن «الجمعية»، التي كان هو أحد أعضائها البارزين، كانت منظمة بطريقة معينة بحيث أن اية «خلية» أو «فرع» معين كان يرأسه أحد أعضاء اللجنة العاملين، والتي لم تكن معروفة للأعضاء العاملين الآخرين[٢٠٧]. وفي الأصل، كانت للجمعية لجنة من خمسة أعضاء عاملين، وظلت عضويتها في حدود هذا العدد نفسه وإن كان بعض هؤلاء الأعضاء قد تركوا الجمعية وحل آخرون محلهم[٢٠٨]. ورغم أنه قد عرف عن عبدالرحمن فهمي أنه كان رئيس الجهاز السري[٢٠٩]، إلا أن اعترافات شفيق منصور تترك هذه المسألة دون أي توضيح. وبعد أن قطعت عناصر الحزب الوطني صلتها بنشاط الجمعية عام ١٩٢٠، أصبح أحمد ماهر ومحمود النقراشي وشفيق منصور الزعماء البارزين للتنظيم[٢١٠]. وكان فرع التنظيم الذي يرأسه شفيق منصور هو الذي خطط لعملية اغتيال السردار لي ستاك[٢١١]. كذلك ازدهر عدد آخر من الجمعيات السرية في الفترة التالية لانتفاضة ١٩١٩، ولم يكن بعضها بعيد الصلة عن الجماعات السرية المرتبطة بالحزب الوطني في الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى[٢١٢]، وقدر البعض عددها في تلك الفترة بتسع جمعيات[٢١٣]. وقد استخدم الوفد، من خلال عبدالرحمن فهمي، وربما مصطفى النحاس أيضاً، هذه الجمعيات في التحريض السياسي، وموّل بعضها[٢١٤].

خامساً: النقابات العمالية

يرجع اهتمام الوفد بتنظيم النقابات العمالية، بوصفها تنظيمات مساعدة في مجال نضاله السياسي، إلى الفترة التي أعقبت انتفاضة ١٩١٩ مباشرة. ففي اكتوبر ١٩١٩ كتب عبد الرحمن فهمي إلى سعد زغلول عن دور لجنة الوفد المركزية في نشر النقابات العمالية في جميع أنحاء البلاد. وزعم أنه قد «تشكلت لكل حرفة نقابة»[٢١٥]. ثم أضاف أن هذه النقابات العمالية كانت سلاحاً هاماً في يد الحركة الوطنية[٢١٦]، والواقع أن عام ١٩١٩ شهد إنشاء عدد كبير نسبياً من النقابات العمالية. ففي القاهرة أصبح عددها ٢١ نقابة عام ١٩٢١، من بينها ثماني نقابات أوردت التقارير أنها أنشئت خلال عام ١٩١٩[٢١٧]. والنقابات التي تم انشاؤها كانت تمثل المشروعات الهامة، ومنها، على سبيل المثال: شركة ترام القاهرة، سكك حديد القاهرة، شركة واحات هليوبوليس وعدد من مشروعات السجائر والتبغ الهامة. وكان مستشارو أو ممثلو هذه النقابات من مؤيدي الوفد، مثل محسن كامل حسين، وعزيز ميرهم، وحسن نافع، ومحجوب ثابت. على أن المرء لا يستطيع أن يحدد على وجه الدقة طبيعة العلاقة بين عبدالرحمن فهمي وهذه الحركة النقابية. فعملية إنشاء هذه النقابات العمالية قيل عنها أنها تمت نتيجة لأسباب وطنية ونقابية في آن معاً[٢١٨]. كما أن الصلة بين الوفد والنقابات العمالية خلال الفترة (١٩١٩ - ١٩٢٣) كانت قائمة، في الأغلب، من خلال مستشاري، أو ممثلي النقابات الوفديين، وليس من خلال أي تنظيم رسمي آخر.

وقد لعب بعض الزعماء العماليين دوراً بارزاً في الجهاز السري للوفد. ففي حادثة اغتيال السردار لي ستاك، كان اثنان على الأقل من المتهمين من القيادات العمالية[٢١٩]. وفضلاً عن ذلك فقد كان شفيق منصور نفسه ممثلاً للنقابات العمالية وأحد المتحدثين باسمها في مجلس النواب[٢٢٠].

سادساً: لجنة الوفد المركزية للسيدات

مثلت مشاركة المرأة المصرية في الأنشطة السياسية إحدى السمات المميزة للحركة الوطنية المصرية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وكانت الخطوة الأولى في هذه المشاركة مظاهرة ١٦ مارس ١٩١٩، وتوجيه الرسائل إلى كل الجهات الدبلوماسية الأجنبية في مصر احتجاجاً على «أعمال الوحشية» البريطانية، مثل إطلاق الرصاص على المظاهرات السلمية، ومنع المصريين من السفر إلى مؤتمر السلام لعرض القضية المصرية. وقد أوردت التقارير أن حوالي ٣٠٠ امرأة شاركن في هذه المظاهرة[٢٢١].

وفي الثاني عشر من ديسمبر ١٩١٩، انضمت مائتا امرأة إلى الجماعات الأخرى في مصر، احتجاجاً على وصول لجنة ملنر مطالبات بالاستقلال التام[٢٢٢]. وفي بداية يناير ١٩٢٠ نظمت المرأة المصرية نفسها في ما سمي «لجنة الوفد المركزية للسيدات». وعقد اجتماع في كنيسة سان مرقص بالقاهرة، حضره ما يزيد على ألف امرأة انتخبن بالاقتراع السري لجنتهن المركزية برئاسة هدى شعراوي (زوجة علي شعراوي) والمكونة من ١٥ عضواً[٢٢٣]. وطبقاً لما ذكره سكرتير سعد زغلول ـ محمد إبراهيم الجزيري ـ كان سعد زغلول نفسه هو الذي اقترح انشاء هذه اللجنة الوفدية المركزية للسيدات[٢٢٤].

وقد لعبت اللجنة المركزية للسيدات في الوفد دوراً بارزاً في حملة المقاطعة، في بداية عام ١٩٢٢. ففي بيان أصدرته بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٢٢، حثت اللجنة المصريين على مقاطعة السلع البريطانية والأشخاص البريطانيين أيضاً، كالتجار والموظفين والأطباء، الخ. ووصفت هدى شعراوي المقاطعة بأنها أفضل سلاح من أجل النضال ضد الانجليز. ويتعين أن يواكب ذلك إقامة، وإرساء أسس الاستقلال الاقتصادي، عن طريق مساعدة المشروعات الوطنية في التجارة والصناعة. واعتبرت شعراوي الوسيلتين أداة «عملية» لتحقيق الاستقلال التام[٢٢٥]. وقد امتدح سعد زغلول نفسه، في حينه، الدور الهام الذي لعبته المرأة في حملة المقاطعة[٢٢٦].

(٢) القاعدة الاجتماعية

إلى الحد الذي أصبح الوفد فيه وريثاً شرعياً للانتفاضة الشعبية عام ١٩١٩، فقد وفرت اللجان التي شُكلت على المستوى المحلي خلال الانتفاضة، القسمْ الأعظم من عضوية اللجان الوفدية المحلية، التي ظهرت إلى حيز الوجود خلال الحملة الانتخابية للوفد في الانتخابات البرلمانية ١٩٢٣/ ١٩٢٤[٢٢٧].

وقد سبق أن لاحظنا أن انتفاضة ١٩١٩ صاغت نوعاً من التحالف بين الأفندية وبين الملاك المتوسطين، وهو ما دلت عليه شواهد عديدة[٢٢٨]. وعلى نحو مشابه، يمكن للمرء أن يذهب، بناء على الدلائل التي امكننا جمعها، إلى أن الزعامة المحلية للوفد على مستوى الدائرة الانتخابية، انتمت في أغلب الأحيان إلى هذه الطبقات الاجتماعية ذاتها. فاللجنة المركزية النمطية في دائرة انتخابية في الوجه البحري غالباً ما تألفت من محام يقوم بمهام سكرتير اللجنة، وتاجر، وثلاثة يمكن تصنيفهم بأنهم من الأعيان، ويكون الخمسة الباقون من أعضاء التنظيمات المحلية، مثل لجنة الشياخة، المجالس الحسبية، مجالس القرى، لجنة الكفر، الخ[٢٢٩]. كذلك يمكن أن نجد في دائرة مقابلة بالقاهرة، كدائرة السيدة زينب على سبيل المثال، عشرة أعضاء على الأقل، يمكن تصنيفهم على أنهم من فئة الأعيان، وثلاثة أطباء، ومحامٍ واحد، وتاجر، وكاتب، وأزهري، ثم أغلبية الستة الباقين من فئة الأفندية[٢٣٠]. وفضلاً عن ذلك فإننا نجد أن دائرة انتخابية بالوجه القبلي، مثل بني مزار بمديرية المنيا، لا يوجد في اللجنة المركزية للوفد فيها سوى اثنين من بين تسعة وعشرين عضواً، ينتميان لعائلتين من كبار الملاك. أما الأعضاء الآخرون، فنجد بينهم محامياً وطبيباً، بينما يندرج الباقون أما في فئة الأعيان أو فئة الأفندية[٢٣١].

على أن القيادة الوفدية على مستوى المديرية، لم تكن تمثل تلك الطبقات التي أسهمت بصورة رئيسية في مناصرة الوفد، إذ كانت هناك نسبة أكبر من الأعضاء المنتمين لعائلات كبار الملاك. فلجنة الوفد العامة بمديرية المنيا، والتي تتكون من ممثلي مختلف لجان الوفد المحلية على مستوى الدوائر الانتخابية بالمديرية، كانت نسبة كبار الملاك فيها أكبر من أية لجنة من تلك اللجان الفرعية. فتسعة على الأقل من بين أعضائها الأربعة عشر، ينتمون لعائلات ملاك كبار مثل عائلات عبد الرازق، الشريعي، المصري، السعدي، حنا، وموسى[٢٣٢]. وعلاوة على ذلك نجد أن القيادات الوفدية على المستوى الوطني، أي على مستوى الهيئة العليا للوفد، تضم نسبة أكبر من كبار الملاك، مقارنة مع القاعدة الاجتماعية للوفد، من منطلق الطبقات الاجتماعية التي يمثلها ويتوجه إليها[٢٣٣]. فعشية انتخابات ١٩٢٣/ ١٩٢٤ كانت الهيئة العليا للوفد تتألف من سبعة وعشرين عضواً، من بينهم أحد عشر عضواً ينتمون لطبقة كبار الملاك. وهذه الطبقة الأخيرة يمكن أن تنقسم بدورها إلى قسمين، الأول العمدة وشيوخ البلد الذين زادت ملكيتهم من الأراضي في أواخر القرن التاسع عشر، والثاني سكان المدن الذين امتلكوا في ما بعد مساحات من الأراضي. ومن المنتمين للفئة الأولى، على سبيل المثال: حمد الباسل[٢٣٤]، المصري السعدي[٢٣٥]، حسين هلال[٢٣٦]، محمد علوي الجزار[٢٣٧]، ومراد الشريعي[٢٣٨]، ومن المنتمين للفئة الثانية: سينوت حنا[٢٣٩]، جورج خياط[٢٤٠]، واصف غالي[٢٤١]، ابراهيم راتب[٢٤٢]، عطا عفيفي[٢٤٣] وفخري عبد النور[٢٤٤]. أما بقية أعضاء الوفد فكانوا إما من الملاك المتوسطين، أو من أفراد الطبقة المتوسطة في المدن. ورغم صعوبة التمييز بين الطبقتين، إلا أن بعض

الحالات كانت نموذجية في انتمائها إلى فئة الملاك المتوسطين، ومنها على سبيل المثال: محمد فتح الله بركات[٢٤٥]، مصطفى بكير[٢٤٦] والسيد حسين القصبي[٢٤٧]. بينما نجد أن الحالات الأخرى تمثل رمزاً للوحدة بين الأفندية والملاك المتوسطين، فهم من ناحية من أفراد الفئة الأولى، بينما ترجع أصولهم إلى فئة الملاك المتوسطين، ومنهم على سبيل المثال: سعد زغلول[٢٤٨]، وليم مكرم عبيد[٢٤٩]، محمد عاطف بركات[٢٥٠]، سلامه ميخائيل[٢٥١]، علي الشمسي[٢٥٢]، مصطفى القلياتي[٢٥٣] وراغب اسكندر[٢٥٤]. أما الأعضاء الستة الباقون فينتمون للطبقة المتوسطة المدينية مئة في المئة، فهم إما قدموا أصلاً من الريف ولكنهم لا يملكون مساحة لها أهمية من الأرض، أو كانوا من أصول حضرية. وهذه الفئة تشمل مصطفى النحاس[٢٥٥]، ويصا واصف[٢٥٦]، مرقص حنا[٢٥٧]، محمد نجيب الغرابلي[٢٥٨]، عبد الحليم البيلي[٢٥٩] وحسن حسيب[٢٦٠]. وهكذا نجد، طبقاً لتحليلنا، أن حوالي ثلاثة أخماس (٥٩,٢٪) قيادة الوفد عام ١٩٢٣، كانت تنتمي إلى فئة الأفندية وطبقة الملاك المتوسطين.

(٣) الأيديولوجية

تمتد جذور أيديولوجية الوفد خلال سنوات التكوين (١٩١٩ ـ ١٩٢٣)، إلى النزعة الوطنية الليبرالية لفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى. فقد شكّل الوفد وتولى زعامته، الأعضاء السابقون في حزب الأمة القديم، الذين تصوروا أن مصر تشكل أمة مستقلة وغير مرتبطة بأي كيان سياسي أكبر من مصر[٢٦١]. وقد عزز هذا التصور الأحداث التي وقعت خلال الحرب، وهي على وجه التحديد قطع الروابط القائمة بين مصر وبين الامبراطورية العثمانية، وجعل مصر محمية بريطانية. وبالتالي، فلم يكن من المستغرب أن تكون الأيديولوجية الوطنية السائدة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، هي النزعة الوطنية الليبرالية والعلمانية. وهذه النزعة الأخيرة تصورت أن مصر هي «التي يتوحد فيها المسلمون والأقباط في الرباط المقدس للولاء للوطن، والتي تقوم فيها حكومة دستورية، وتصان فيها حقوق الفرد، وتتحرر المرأة، ويصبح التعليم الوطني فيها عاماً، وترفع صناعتها الوطنية مستوى المعيشة»[٢٦٢].

لكن البعض ذهب إلى أن الحركة الوطنية المصرية، التي مثلها الوفد، كان لها أيديولوجية وطنية ليبرالية بقدر ما عكست الأفكار التي اعتنقها زعماؤها، أكثر من كونها «تعبيراً عن الاجماع الشعبي في صالح (هذه) الأيديولوجية»[٢٦٣]. ورغم أننا نستهدف دراسة أيديولوجية الوفد في سنواته الأولى، إلا أن علينا أن نوضح إلى أي حد يتصف بالقصور مثل هذا الوصف، الذي نجده في محاولة صفران إسقاط بداية الأربعينات على فترة انتفاضة ١٩١٩ الشعبية والفترة التالية لها[٢٦٤]. إن دراسة الأفكار التي عبر عنها الوفد في سنوات التكوين الأولى، والاستقبال الذي لاقته من مختلف قطاعات الشعب، هي وحدها التي يمكن أن توضح ما إذا كان يمكن الدفاع عن نظرة صفران أم لا. فاستنباط طابع الظرف السياسي والايديولوجي في مصر في بداية العشرينات من دراسة للأربعينات، لينطوي على إغفال تام للتغيرات الأساسية التي حدثت، سواء في

المجال السياسي أو في المجال الاجتماعي ـ الاقتصادي، منذ منتصف الثلاثينات فصاعداً.

لقد انطوى قانون الوفد المصري، الذي وضع عام ١٩١٨، على العنصرين الأساسيين للأيديولوجية الوفدية. أولاً، السعي من أجل الاستقلال التام لمصر، وذلك يعني الاقرار بأن مصر تمثل كياناً سياسياً مستقلاً تماماً، خالياً من أي أثر للنزعة الاسلامية الشمولية. وطبقاً لقول سعد زغلول «الأمة ليست إلا قسماً من الإنسانية ذا تاريخ واحد. ذا تقاليد واحدة، وذا عوائد واحدة يتكلم بلغة واحدة» وتجمعه المشاعر والتطلعات نفسها، وبالتالي فإن تطلعات الأمة المصرية هي الاستقلال التام[٢٦٥].

أما الفكرة الأساسية الثانية في أيديولوجية الوفد، فتتمثل في إيمانه بالأسس الشعبية والديموقراطية لسلطته. فالمادة الثالثة من قانونه تنص على أنه: «يستمد الوفد المصري قوته من رغبة أهالي مصر التي يعبرون عنها رأساً أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية»[٢٦٦]. لقد اعتبر الوفد نفسه ممثل الأمة أو المتحدث بلسانها، وطالب بالتالي بتأييد كل طبقات وفئات المجتمع المصري. وهذه الأيديولوجية «الجامعة» عبر عنها الوفد بأقصى درجات الوضوح، لمواجهة حملات الهجوم التي شنها الانجليز بأن الوفد لا يمثل الشعب. وقبل انتفاضة ١٩١٩، كانت حملة «التوكيلات» هي الرد على حملة الهجوم هذه، كما كانت في الوقت ذاته تجسيداً لهذه الأيديولوجية الجامعة. وقد صرح سعد زغلول بأن كل التهم الموجهة لشمولية الحركة الوطنية، إنما هي محض إفتراء، فهذه الحركة، أو «النهضة»، تعرضت للهجوم على أساس أنها دينية في طابعها، لكن «الوحدة بين الهلال والصليب تكذب هذا الاتهام وتثبت أن هذه النهضة وطنية»[٢٦٧]. وفضلاً عن ذلك، مثلت مشاركة بعض عناصر الأمة، التي كان يفترض حتى ذلك الحين أنها خارج نطاق الوطنية ـ مثل البدو والفلاحين ومستخدمي الحكومة والعلماء بل والأمراء أيضاً ـ في الحركة الوطنية، دليلاً آخر على شمولية هذه الحركة[٢٦٨].

وقد واصل الوفد، بعد سفور الخلاف بين سعد زغلول وعدلي في أبريل ١٩٢١، وبعد انقسام صفوف قيادة الحركة الوطنية، اتباع الأيديولوجية العمومية أو الجامعة، من النمط المؤتمري من أنماط الحزب السياسي[٢٦٩].

ويوضح الصراع بين سعد وعدلي حول الرئاسة، وأغلبية العضوية في الوفد الذي يقوم بالتفاوض مع الحكومة الانجليزية، تمسك الوفد ـ ايديولوجياً ـ بالمثل الديموقراطية. فقد طالب سعد بانتخاب جمعية وطنية تقوم بدورها بانتخاب الوفد الذي يمثل مصر في المفاوضات. أو أنه اعترض، بعبارة أخرى، على الأسس التي تقوم عليها سلطة عدلي، من حيث أنها لا تمثل الأمة المصرية. فوزارة عدلي، في رأي سعد، معينة من قبل السلطان فؤاد، بل ومن قبل المندوب السامي، وبالتالي لا يمكن أن تكون «وزارة دستورية» تمثل الأمة[٢٧٠]. وكان الحل الأمثل لتسوية الخلاف بين الوفد وعدلي، في رأي سعد، هو انتخاب جمعية وطنية (من خلال الاقتراع

العام بين الذكور) وهي عملية تحتاج لشهر أو شهرين حتى تتم[٢٧١].

كذلك طالب الوفد، عندما شكلت وزارة ثروت لجنة دستورية لاعداد الدستور، بأن يتم وضع صيغة الدستور عن طريق جمعية وطنية ينتخبها الشعب[٢٧٢]. إلا أن ثروت برر تشكيله للجنة الدستور، بأنه لا يتم وضع الدستور عن طريق جمعية وطنية إلا في حالة الانتفاض الثوري، وفي ما عدا ذلك، يكون من حق السلطان تعيين اللجنة التي تقوم بوضع الدستور[٢٧٣]. وكان رأي الوفد أن الأمة هي صاحبة الحق في وضع الدستور، بناء على سابقة الجمعية الوطنية العامة عام ١٨٨٢، التي طلب منها صياغة مسودة الدستور من ناحية، ومن أجل مواكبة روح العصر بتطبيق المبادىء الديموقراطية الحديثة من ناحية أخرى[٢٧٤].

وكرر الوفد مطالبته بـ «دستور حُرّ وليد إرادتها (الأمة) القومية»[٢٧٥] طوال فترة حكم نسيم، بل وحتى إصدار وزارة يحيى ابراهيم دستور التاسع عشر من أبريل ١٩٢٣. وقد انتقد الوفد الدستور الذي صدر، حيث أنه جاء محرفاً، لأنه لم يصدر عن جمعية وطنية، وبالتالي فهو لا يحترم حقوق الأمة[٢٧٦].

وهكذا مارس الوفد، في فترة (١٩١٩ - ١٩٢٣) المبادىء الديموقراطية في أقصى درجاتها. ويمكن للمرء أن يلاحظ استمرارية الموقف الديموقراطي للوفد، بدءاً من قانونه الذي وضع في نوفمبر ١٩١٨، مروراً بحركة التوكيلات واستشارة الأمة في ما يتعلق بمقترحات ملنر[٢٧٧]، ثم اللجوء إلى الأمة في صراع سعد زغلول مع عدلي، وأخيراً في عملية وضع النظام الدستوري المصري. وبلغ ايمان الوفد بالديموقراطية درجة من الرسوخ، أدت بمكرم عبيد إلى أن يعلن في سبتمبر ١٩٢٣، أن الرأي العام بلغ حداً من القوة استطاع معه أن يوجه الحركة الوطنية، «وحتى أصبح لنا برلمان من جمهور الشعب قبل أن يكون لنا برلمان نظامي»[٢٧٨]. وقال موضحاً لصحفي أوروبي إن «مصر منذ خمسة أعوام يحكمها في الواقع الرأي العام المصري» الذي يجبر الوزارات على الاستقالة، ويدفع بأخرى لتتشكل[٢٧٩]. وفي خطاب مكرم عبيد عشية انتخابات ١٩٢٣/ ١٩٢٤، أعلن أن «البرلمان الشعبي» ينبغي أن يواصل سيطرته على البرلمان المزمع انتخابه، طبقاً للنظام الدستوري لعام ١٩٢٣[٢٨٠].

وبما أن الوفد اتخذ موقف الديموقراطية في أقصى درجاته، في ما يتعلق بكل القضايا السياسية الرئيسية، فلن يكون من المستغرب أن يلتمس سعد التأييد من الجماهير، وخاصة الأفندية والفلاحين والعمال. وقد مثل ذلك نوعاً من «الشعبية» التي ترفض وجود أي انقسام حقيقي في المجتمع المعني، والتي تدعو إلى التوافق بين الطبقات الاجتماعية داخل ذلك المجتمع[٢٨١]. والواقع أن سعد زغلول أنكر علناً وجود فوارق طبقية في مصر، وقد اتخذ هذا الموقف لمواجهة المزاعم القائلة بأن طبقة الباشوات كانت وراء الحركة الوطنية، وأنها كانت تستهدف حكم الفلاحين حكماً استبدادياً[٢٨٢]. وغني عن القول أن أيديولوجية الوفد «الجامعة»

كانت تشمل المجتمع كله، وبالتالي فإن كل الطبقات أسهمت في هذه الفكرة المتعلقة بالانسجام الاجتماعي التي دافع عنهاالوفد. فكل حركة وطنية تميل بطبيعتها إلى تعزيز وحدة وتجانس الأمة.

ومن ناحية أخرى فإن ما يتميز به الوفد، وربما كل حزب سياسي من نمط «المؤتمر»، هو نزعته «الشعبية» بالمعنى الأخر، أي الاعتماد على[٢٨٣] التأييد الشعبي المستمر والتوجه إليه وكان ذلك صحيحاً من الوجهة العملية بالنسبة للوفد خلال سنوات تكوينه، حيث لم يكن النظام البرلماني قد تأسس بعد، فضلاً عن أن الوفد لم يكن قد اكتسب بعد بعض السمات المميزة للحزب السياسي، والتي أثرت في المدى الطويل على أيديولوجيته.

ونتيجة لذلك فقد توجه سعد زغلول إلى الفلاحين، على سبيل المثال، من خلال اعتبار نفسه واحداً منهم، وقوله انه لا فرق ولا تمييز بين طبقة الباشوات وطبقة الفلاحين، وأن العائلة الواحدة يمكن أن تضم أحياناً الباشا جنباً إلى جنب مع الفلاح. كذلك، كان سعد يتحدث عن نفسه باعتباره فلاحاً ومن أسرة فلاحين، كما كان يعرب عن فخره بكونه «وكيلاً» عن الفلاحين[٢٨٤]. ولقد دعم خصومه بشكل غير مباشر هذه الدعوى «الشعبية» من خلال هجومهم عليه باعتباره ممثل «الرعاع»، أي ممثل الفلاحين.

الأحزاب السياسية الأخرى

(١) حزب الأحرار الدستوريين

ترجع نشأة حزب الأحرار الدستوريين، كما سبق أن رأينا، إلى الانشقاق الذي حدث داخل حزب الوفد خلال المحادثات بين سعد وملنر[٢٨٦]. ففي يونيو عام ١٩٢٠، كان الانجليز قد بدأوا يستشعرون الظهور الوشيك لمجموعة سياسية جديدة من المعتدلين، تعادل تقريباً حزب الأمة القديم[٢٨٧]. ومع اشتداد النزاع بين سعد وعدلي كان متوقعاً أن يتبلور هذا النزاع في مجموعتين سياسيتين محددتين. ومع ذلك فإن مثل هذا التطور لم يحدث إلا مع حلول صيف ١٩٢١، حينما انشأ الخارجون على الوفد، وعدد آخر من مؤيدي عدلي، تنظيماً سياسياً أطلق عليه اسم «جمعية مصر المستقلة». وقد تم إنشاء هذا التنظيم بهدف أساسي، هو مساندة الوفد الرسمي الذي يرأسه عدلي في محادثاته مع كيرزون[٢٨٩]. ويتبين ذلك في برقية بعث بها حافظ عفيفي باسم الجمعية إلى عدلي جاء فيها: «تعبيراً عن اعجابنا بـ . . . موقف (أي موقف عدلي) الحزم والكرامة والافتخار والثقة بالوفد الرسمي»[٢٩٠]. والتمست الجمعية من الاجانب المقيمين في مصر، دعم الحقوق الوطنية لمصر، ومناهضة موقف الانجليز المقيمين في مصر، الداعي إلى الاحتفاظ بقوات عسكرية بريطانية في القاهرة والاسكندرية. وبعد وقف محادثات عدلي - كيرزون، واصلت جمعية مصر المستقلة تقديم دعمها اللامحدود لعدلي، فحثت المصريين على الاتحاد ضد الانجليز، وحذرت من إجراء أية مفاوضات جديدة، فيجب أن لا يكون هناك أي مجال لمفاوضات جديدة، إلا بـ «اعترافهم أولاً بحقوقنا كاملة وجلاء جنودهم

عن الديار»[٢٩١]. وقامت الجمعية بنشاط كبير من أجل تحذير المصريين من قبول الوزارة بعد استقالة عدلي، كما احتجت ضد الاجراءات القمعية للانجليز، إلا أنها وافقت على الشروط التي حددها ثروت من أجل القبول بعضوية الجمعية، وأرسلت وفداً إلى ثروت يعرب عن تأييد الجمعية[٢٩٢].

وفي ديسمبر ١٩٢١، زعم أنصار عدلي البارزون أن باستطاعتهم الاعتماد، بالرغم من مناصرة الجماهير لسعد زغلول، على تأييد «٩٠٪ من الهيئات المنتخبة في البلاد»، أي أعضاء الجمعية التشريعية لعام ١٩١٣، وأعضاء المجالس البلدية والقروية، لتحويل جمعية مصر المستقلة إلى حزب سياسي مكتمل النمو[٢٩٣]. على أن فكرة إنشاء حزب سياسي جديد لم تتبلور عملياً إلا مع بداية صيف عام ١٩٢٢. فقد حصل حافظ عفيفي على امتياز إصدار «السياسة» لسان حال الحزب[٢٩٤]. ومارست الحكومة (وزارة ثروت) نفوذها من أجل دعم الحزب الجديد حتى يستكمل مقومات انشائه، ووصل الأمر إلى حد استخدام نفوذها الاداري من أجل بيع أسهم جريدة «السياسة» للجمهور[٢٩٥].

وتم التأسيس الفعلي للحزب في الثلاثين من اكتوبر عام ١٩٢٢. وذكرت التقارير أن سبعمائة شخص تمت دعوتهم لحضور الاجتماع، بوصفهم الجمعية العمومية الأولى للحزب. ويبدو أن عدد الحاضرين كان في حدود ثلاثمائة عضو فقط[٢٩٦]، وانتخب هؤلاء مجلس إدارة من ثلاثين عضواً[٢٩٧]. ومن بين هؤلاء كان هناك أحد عشر من أعضاء لجنة الدستور[٢٩٨]، وستة على الأقل كانوا أعضاء في مجلس إدارة جمعية مصر المستقلة[٢٩٩]. وفي العاشر من نوفمبر، انتخب مجلس الادارة مدحت يكن ومحمد محمود وكيلين، ومحمد علي سكرتيراً للحزب، ودسوقي أباظة سكرتيراً مساعداً، وعبد اللطيف المكباتي أميناً للصندوق[٣٠٠].

والمعلومات التي تمكنا من الحصول عليها، عن أعمال والطبقات الاجتماعية التي ينتمي إليها أعضاء مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين الثلاثون، تدل على أن سبعة عشر عضواً (من بين أعضائه التسعة والعشرين) كانوا من كبار الملاك. ويمكن تقسيم هذه المجموعة إلى فئتين: الأولى تشمل أغلبية كبار الملاك، الذين ينتمون لعائلات العمد أو شيوخ القبائل، والذين اصبحوا ملاكاً للأرض في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومنهم: محمد محمود[٣٠١] - حسن عبد الرازق[٣٠٢] - عبد اللطيف المكباتي[٣٠٣] - ابراهيم دسوقي أباظة[٣٠٤] - أحمد عبد الغفار[٣٠٥] - سيد خشبة[٣٠٦] - محمد البدراوي[٣٠٧] - صالح لملوم[٣٠٨] - ومحمد محفوظ[٣٠٩] - أما الفئة الثانية فتضم كبار الملاك الذين كانوا مقيمين في المدن ولم يكونوا من أعيان القرى. ومنهم على سبيل المثال: عدلي يكن[٣١٠]، محمد مدحت يكن[٣١١]، محمد محب[٣١٢]، يوسف أصلان قطاوي[٣١٣]، السيد عبد الحميد البكري[٣١٤]، السيد الرفاعي[٣١٥]، وأمين خياط[٣١٦]. وهناك عشرة من بين أعضاء مجلس إدارة الحزب يمكن تصنيفهم على أنهم ينتمون إلى الطبقة المتوسطة الحضرية (مهنيون وموظفون): حافظ عفيفي[٣١٧]، محمد علي علوبه[٣١٨]، توفيق

دوس[٢١٩]، ابـراهيم الهلبـاوي[٢٢٠]، صليب سامـي[٢٢١]، اسمـاعيل زهـدي[٢٢٢]، علـي ابراهيم[٢٢٣]، الياس عوض[٢٢٤]، أحمد حشمت[٢٢٥]، وحامد فهمي[٢٢٦]. كذلك ضم المجلس اثنين من البرجوازية التجارية المحلية هما: عبد العزيز رضوان، وعبد المنعم رسلان، وكلاهما تاجر أقطان معروف[٢٢٧]. كذلك كان الشيخ محمد نجيب، شيخ الأزهر السابق وأحد أبناء مديرية أسيوط، عضواً في مجلس الادارة بالحزب[٢٢٨].

وعلى ذلك فإن غالبية قيادة حزب الأحرار الدستوريين (٥٦,٦٪) كانـوا من طبقـة كبـار الملاك، بينما كان ٣٠,٣٪ من أعضائها من أفراد الطبقة المتوسطة المدينية.

كذلك كانت غالبية من حضروا الجمعية العمومية للحزب «من أعيان الريف والمزارعين الكبار»[٢٢٩]. وكان التأييد الذي حظي به الحزب، شأنه في ذلك شأن وزارة عدلي عام ١٩٢١، مصدره بعض كبار الملاك والشخصيات المعروفة على المستوى المحلـي[٢٣٠]. فعندمـا كانـت وزارة عدلي تحاول اكتساب الشعبية عام ١٩٢١، قدمت بعض التعهدات للنقابة الزراعية العامة في ما يتعلق بشراء القطن في سوق مينا البصل[٢٣١]. ورغم أن هذا القرار لم يكن سهل التنفيذ، نظراً لاعتراض البريطانيين، إلا أن علي المنزلاوي، أحد الأعضـاء المؤسسين البـارزين في النقابة، بذل جهداً كبيراً، نتيجة لهذه الوعود، للحصول على تأييد أعضاء الجمعية التشـريعية لوزارة عدلي، في وقت عودة سعد زغلول من المنفى. وقد ذهب عدلي وأعضاء وزارته، من ناحية أخرى، إلى أن النقابة يمكن اعتبارها بمثابة حزب زراعي[٢٣٢]. ولذلك اعتُبر كبار الملاك الدعامة الرئيسية لأنصار عدلي عام ١٩٢١، مثلما أصبحـوا الدعامـة الـرئيسية لحـزب الأحـرار الدستوريين منذ إنشائه أواخر عام ١٩٢٢.

ولم يكن لتنظيم الحزب وجود على المستوى المحلي، وبالتالي مثلت قيادته القومية، أي مجلس إدارتـه، تنظيمـه «الدائـم» الـوحيد. ويوضـح هذا إلـى أي حد كان حزب الأحـــرار الدستوريين حزباً لكبار الملاك، الذين اعتمدوا على عصبياتهم العائلية أكثر مما اعتمدوا على تنظيم أعيان القرى والأفندية في لجان محلية، كما فعل الوفد. وبمعنى آخر، تتضح من الطبيعة الخاصة لتنظيم حزب الأحرار الدستوريين، طبيعة الطبقة الاجتماعية التي يتوجه اليها أو يمثلها. وباختصار، نقول إن تنظيم الحزب تألف، حتى الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٢٣ / ١٩٢٤، من مجلس إدارته (الذي صاغ سياسة الحزب) ولسان حاله، جريدة السياسة[٢٣٣].

ومن بين العناصر المكونة لأيديولوجية الحزب، نجد أن عنصرين رئيسيين، وهما: النظرة إلى مصر بوصفها كياناً وطنياً خالياً من أي أثر للنزعة الشمولية ـ الاسلامية، وتأييد حقوق الأمة في مواجهة الحكم الفردي المطلق، تمتد جذورهما في أيديولوجية حزب الأمة القديم، الذي مارس نشاطه قبل الحرب العالمية الأولى. وقد أصبح العنصر الأول عنصراً سائداً في الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى، بل والتزم به الحزب الوطني أيضاً، ربما على مضض، التزاماً تاماً.

أما العنصر الثاني: فقد تطورت المطالبة به من المطالبة بالزيادة التدريجية للمؤسسات التمثيلية للحكم الذاتي[٢٣٤]، إلى المطالبة بالدستور المكتمل مع قيام برلمان منتخب.

فالنظام الدستوري، في رأي الأحرار الدستوريين هو الطريق الوحيد للأمة المتحضرة كي تحكم ذاتها، وهو المرحلة التمهيدية الضرورية من أجل إيجاد تسوية نهائية للعلاقات المصرية - الانجليزية. والمبرر الأساسي لوجود الأحزاب السياسية، وحزب الأحرار الدستوريين بوجه خاص، هو أنه لا غنى عنها في النظام البرلماني الذي كانت مصر تسعى لاقراره[٢٣٥].

وقد اشتمل برنامج حزب الأحرار الدستوريين، الذي تُلي في الجمعية العمومية الأولى للحزب، على ثماني عشرة مادة. ويلاحظ أن أفكار أحمد لطفي السيد كانت وراء كل من خطاب عدلي الافتتاحي وبرنامج الحزب[٢٣٦]. ويمكن تقسيم هذا البرنامج إلى قسمين: فالمواد الست الأولى تتناول القضايا الخارجية لمصر، والتي انتهج فيها حزب الأحرار الدستوريين نهج التدرجية الذي تبناه حزب الأمة، فالاستقلال السياسي يتحقق على مراحل: «لنواصل السعي من أجل إكمال الاستقلال الحقيقي لمصر»[٢٣٧]. لذلك، كان التصريح البريطاني الذي صدر من جانب واحد، في فبراير ١٩٢٢، من وجهة نظر الحزب، بمثابة خطوة نحو الاستقلال التام. كذلك أيد الحزب مبدأ سيادة الأمة، من ناحية، وحقوق وحرية الأفراد، من ناحية أخرى. فهدف الحياة الدستورية، عندما يتم تشكيلها، هو «تحرير المجموع من طغيان الفرد وتحرير الفرد من عبودية المجموع»[٢٣٨].

أما البرنامج الاجتماعي والاقتصادي للحزب، والذي تناولته المواد الاثنتا عشرة الباقية، فلم يكن يتصف بالنوعية أو بالتحدد، باستثناء مادة واحدة فقط تتعلق بالتعليم. وفضلا عن ذلك، فقد عولجت القضايا التي تتصل بمصالح الطبقات المالكة للأراضي الزراعية بتحيز، مما دلّ على أن حزب الأحرار الدستوريين هو حزب كبار ملاك الأراضي. فقد طالب الحزب بـ «توزيع أكثر عدلاً للضرائب»... وتلك شكوى واسعة النطاق من شكاوى الطبقات المالكة للأراضي، ضد المقيمين في المدن، وبوجه خاص ضد أصحاب المشاريع والمؤسسات التجارية والصناعية[٢٣٩]. كما طالب الحزب ببيع أراضي الدولة عن طريق الحكومة إلى ملاك الأراضي وبنشر التعاونيات. كذلك شكلت قضايا حماية الصناعة المصرية وتطورها، وتشجيع الشركات المساهمة المصرية، عناصر هامة في برنامج الحزب[٢٤٠]. وعلى ذلك، فإن الدراسة الموجزة للقاعدة الاجتماعية والتنظيم والايديولوجية في حزب الأحرار الدستوريين، توضح بجلاء تام أنه كان أولاً وأخيراً حزباً لكبار الملاك.

(٢) الحزب الوطني

لا يدخل في مجال هذه الدراسة الحديث عن نشأة وتطور الحزب الوطني (الذي تأسس عام ١٩٠٧) بزعامة مصطفى كامل، قبل عام ١٩١٩[٢٤١]، حيث أن هدفنا هو دراسة الحزب

الوطني في الفترة التالية للحرب العالمية الأولى، سواء بوصفه حزباً سياسياً، أو في علاقته بحزب الوفد. لذلك، سوف نكتفي بعرض موجز للغاية لقاعدة هذا الحزب الاجتماعية وتنظيمه وأيديولوجيته في السنوات السابقة على الفترة التي تتناولها الدراسة.

قبل الحرب العالمية الأولى، كان العنصر المديني هو العنصر السائد في قيادة الحزب وجمهور أنصاره[٣٤٢]. فباستثناء عدد محدود من أعيان الريف، كانت الأغلبية العظمى من اللجنة الادارية تنتمي للطبقة المتوسطة المدينية أو «الأفندية»[٣٤٣]. ويمكن أن نعد الحزب الوطني، من هذه الناحية، نقيضاً لحزب الأمة الذي كان حزباً لكبار الملاك من الناحية الأساسية، والذي كان تواجده قوياً في الريف.

ومن الناحية النظرية، كان برنامج الحزب متأثراً بالنموذج الأوروبي للأحزاب السياسية. فالحزب يعقد، على سبيل المثال، اجتماعاً سنوياً للجمعية العمومية، التي تتشكل من جميع أعضاء الحزب. وتنتخب هذه الجمعية لجنة إدارية من ثلاثين عضواً لمدة ثلاث سنوات. كذلك تقر الجمعية العمومية ميزانية الحزب وسياساته، ويمكنها مناقشة جميع القضايا الحيوية التي تواجه مصر. وتنتخب اللجنة الادارية بدورها لجنة تنفيذية من ثمانية أعضاء، من بينهم نائبان للرئيس، وسكرتيراً، وأميناً للصندوق[٣٤٤].

وقد قُدِّرت العضوية الفعلية للحزب بعد إنشائه مباشرة (أي عدد الذين حضروا الجمعية العمومية الأولى فضلاً عن الأعضاء الذين تعذر حضورهم) بما لا يقل عن ألفي عضو[٣٤٥]. وخلال عام ١٩٠٨، ازداد أعضاء الحزب، وتأسست فروع جديدة في القاهرة، وفي مدن ومديريات أخرى[٣٤٦]. والحال فإن تنظيم الحزب الوطني لم يكن يختلف كثيراً عن الأحزاب الجماهيرية في أوروبا[٣٤٧]، كان يملك إطاراً واضحاً لنظام العضوية، يقوم على الجمع المنتظم لاشتراكات الأعضاء، التي اختلفت قيمتها تبعاً لمستوى الدخل المالي لطالب العضوية[٣٤٨].

وقد تجسدت أيديولوجية الحزب الوطني في المبادىء العشرة الشهيرة، التي تمت صياغتها عام ١٩٠٧، وظل الحزب ينادي بها في الفترة التالية للحرب العالمية الأولى[٣٤٩]. وتمثلت أهم المبادىء السياسية في الاستقلال التام لمصر، وإقامة حكومة دستورية مبنية على «سيادة الأمة». أما البرنامج الاجتماعي والاقتصادي فقد تميز بالعمومية وبكونه غير محدد بدقة، خاصة في ما يتعلق بشؤون الصحة العامة والظروف الاجتماعية والزراعة والصناعة والتجارة. وطالب المبدأ السادس بنشر التعليم على المستوى القومي و«فتح مدارس ليلية للحرفيين والعمال»[٣٥٠].

وغني عن البيان أن الحزب الوطني قد كف عن أن يكون قوة سياسة رئيسية في مصر منذ بداية العشرينات. والواقع أن أسباب أفول الحزب عديدة ومتنوعة. منها، على سبيل المثال، أن الظروف التي مارس الحزب نشاطه في ظلها خلال الحرب العالمية الأولى، وربما منذ غادر محمد فريد مصر في ربيع عام ١٩١٢، لم تكن ملائمة لتطوره الطبيعي، أو، بعبارة أخرى، فان

الحزب عانى الكثير في ظل إجراءات الحكومة القمعية[٣٥١]. والسبب الثاني أن محمد فريد وعدداً من أعضاء الحزب البارزين، كانوا في أوروبا عند انتهاء الحرب العالمية الأولى وبدء ظهور حركة إنشاء الوفد. ورغم غياب القادة، إلا أن بعض أعضاء الحزب الوطني اشتركوا في محاولة الأمير عمر طوسون الفاشلة لتكوين وفد منافس «للوفد»[٣٥٢]، ثم انتخب الوفد في وقت لاحق اثنين من أعضاء الحزب الوطني للانضمام إليه، هما مصطفى النحاس وحافظ عفيفي، لكنهما لم يكونا مرشحين من قبل الحزب الوطني[٣٥٣]. أو بعبارة أخرى، لم يعد الحزب قوياً بما يكفي ليجعل الوفد يقبل ممثليه، ناهيك عن إعطائه دور قيادة الحركة الساعية إلى إنشاء وفد وطني. ويتمثل السبب الثالث في أن الأيديولوجية المعلنة للحزب الوطني، رغم كونها تطالب بالاستقلال التام لمصر، كانت ما تزال تنطوي على مسحة من النزعة الاسلامية الشمولية[٣٥٤]. وفضلاً عن ذلك، فإن تعاطف قياداته مع الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى، جعلهم في موقف لا يصلحون معه لزعامة وفد وطني، هدفه الأساسي التوجه إلى الحلفاء في مؤتمر السلام[٣٥٥]. والسبب الرابع في إضعاف الحزب الوطني في الفترة التالية للحرب العالمية الأولى، تفوق الوفد واتساع نفوذه في صفوف الطبقات الاجتماعية المؤثرة، كالطبقة المتوسطة المدينية والأفندية الذين شكلوا في ما سبق الدعامة الأساسية للحزب الوطني. وبعبارة أخرى، يمكن القول أن انتفاضة ١٩١٩ الشعبية، واعتماد الوفد في ما تلاها على الطلبة والأفندية في المدن، حصر نفوذ الحزب الوطني في أضيق نطاق، وحوّل الأخير إلى قوة سياسية هامشية في البلاد.

وخير مثال على حلول الوفد، سياسياً، محل الحزب الوطني، هو تاريخ الجهاز السري للوفد. فقد اتضح من اعترافات شفيق منصور أن بعض الأعضاء في الحزب الوطني، مثل عبد الرحمن الرافعي وعبد اللطيف الصوفاني، كانوا من بين مؤسسي التنظيم الذي تطور في ما بعد ليصبح جهازاً سرياً وفدياً خالصاً. وقد اشترك شفيق منصور نفسه في جمعيات الحزب الوطني السرية التي قامت بعمليات اغتيال سياسي[٣٥٦]. كذلك يمكن القول أن الفترة التي نشط فيها الصوفاني والرافعي في التنظيم السري، تزامنت مع تعاون هذا التنظيم مع الوفد من خلال السكرتير العام للجنة الوفد المركزية عبد الرحمن فهمي[٣٥٧]. وعلى ذلك، فقد انتقل تقليد النزعة الراديكالية والنشاط السري من خلال أعضاء الحزب الوطني إلى حزب الوفد[٣٥٨]. وقد مر موقف الحزب الوطني إزاء الوفد، خلال فترة (١٩١٩ - ١٩٢٣) بعدة مراحل. ففي أعقاب انتفاضة ١٩١٩ الشعبية، كان الحزب الوطني منقسماً في ما يتعلق بالتعاون مع الوفد. فقطاع من الحزب ساند بقوة اللجنة المركزية للوفد، ونسق معها نشاطه اليومي، كأمين وعبد الرحمن الرافعي، وكلاهما كان عضواً في اللجنة المركزية للوفد[٣٥٩]. كما تعاون عبداللطيف الصوفاني، وهو عضو بارز آخر في الحزب الوطني، مع الوفديين في التنظيم الذي أصبح يعرف بعد ذلك بالتنظيم السري للوفد[٣٦٠]. وقد أعرب محمد فريد، رئيس الحزب الوطني، عن «استحسانه» للوفد، إلا

أنه كانت لديه شكوك في قدرة الوفد على تحقيق الاستقلال التام لمصر[٣٦١].

ومن ناحية أخرى أراد بعض المحامين الأعضاء في الحزب الوطني، وعلى رأسهم أحمد لطفي، أن يرسلوا وفداً من الحزب الوطني إلى أوروبا، في أبريل ١٩١٩، إلا أنهم واجهوا معارضة قوية داخل الحزب نفسه. ووصل الأمر إلى إنكار أمين الرافعي أن يكون هؤلاء الذين أرادوا تشكيل وفد من الحزب الوطني أعضاء في الحزب الوطني، إذ أن أحمد لطفي نفسه كان قد قدم استقالته من الحزب[٣٦٢].

وبعد فترة من التعاون[٣٦٣]، بدأ الصراع المكشوف بين الوفد والحزب الوطني مع بداية ١٩٢٠. وكان منشأ الخلاف هو ما إذا كان على الوفد أن يتفاوض مع لجنة ملنر أم لا، وكانت الاتصالات السرية التي أجراها عدلي ورشدي وثروت مع ملنر، قد أدت إلى درجة من الترقب الحذر من جانب الحزب الوطني بزعامة علي فهمي كامل وكيل الحزب. وأعلن الحزب رفضه القاطع لأي شكل من أشكال التفاوض إلا إذا سبقه اعتراف الانجليز باستقلال مصر التام وجلاء القوات البريطانية عن التراب المصري[٣٦٤]. وأدى ذلك إلى تهجم الوفد على الحزب الوطني بوسائل مختلفة، منها المقالات الصحفية اللاذعة والمظاهرات وخطب المساجد[٣٦٥]. ومن جهة أخرى حاول أعضاء الحزب الوطني ـ وقد نجحوا في ذلك ـ انتزاع السيطرة على لجنة الأزهر من الوفد[٣٦٦]. ونما حجم هذا الصراع بين الطرفين، واستمر حتى توقف المفاوضات بين سعد زغلول وملنر ورفض الوفد لمقترحات ملنر.

وفي عام ١٩٢٢ تمت عملية إعادة تنظيم الحزب الوطني، وتعديل بعض مواد قانون الحزب. فعدد أعضاء اللجنة الادارية، على سبيل المثال، انخفض من ثلاثين إلى خمسة وعشرين عضواً. وأُلغي منصب الوكيل وصنفت العضوية إلى نوعين: عضو عامل، وعضو منتسب، والأول فقط ـ الذي يسدد اشتراكاً سنوياً قدره ثلاثة جنيهات ـ من حقه المشاركة في أعمال الجمعية العمومية السنوية للحزب[٣٦٧].

وفي الثامن من مايو ١٩٢٣ تم انتخاب محمد حافظ رمضان رئيساً للحزب، طبقاً للمادة التاسعة من القانون الجديد لعام ١٩٢٢[٣٦٨]. ولكن من الواضح أن اللجنة الادارية للحزب، التي انتخبت الرئيس الجديد، لم تكن هي نفسها منتخبة طبقاً للمادة السابعة من قانون الحزب، من قبل الجمعية العمومية التي لم تنعقد منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى[٣٦٩]. وأسفر انتخاب الرئيس الجديد عن خلاف بين مجموعة حافظ رمضان ومجموعة علي فهمي كامل، شقيق مصطفى كامل وكيل الحزب السابق. وانشغل الحزب بهذا الخلاف لسنوات عديدة تالية[٣٧٠]. ونضلاً عن ذلك، فقد أوضحت الطريقة التي تم بها انتخاب الرئيس الجديد، تخلي الحزب، على مستوى الممارسة، عن المبدأ الديموقراطي المتعلق بانتخاب اللجنة الادارية عن طريق الجمعية العمومية للحزب لمدة ثلاث سنوات. وعلى ذلك، فإن القدر اليسير من الديموقراطية الذي وُجد

وعبر عن ذاته في مناسبات عدة، خلال السنوات الصعبة في الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى، تلاشى مع عملية إعادة تنظيم الحزب في الفترة التي تتناولها الدراسة.

وافتقد الحزب تماماً أية سمة من سمات الحزب الجماهيري، بعد أن تحول إلى حزب كادر، يقوم على ما تبقى له من أنصار، استمر اهتمامهم بالحزب قائماً امّا لأنه وريث حزب مصطفى كامل، أو لأنه الحزب السياسي الوحيد الذي تمتد رؤيته إلى أبعد من حدود مصر، أي إلى البلدان الاسلامية في الشرق الأدنى[٢٧١].

(٣) الحزب الاشتراكي

هناك مجموعتان شاركتا في إنشاء الحزب الاشتراكي في أواخر عام ١٩٢٠[٢٧٢]. وشكل جوزيف روزنتال ومجموعته العنصر الأكثر أهمية، حيث أن روزنتال كان معروفاً بوصفه منظماً للنقابات العمالية[٢٧٣]. أو بعبارة أخرى، كان نشاط روزنتال النقابي سابقاً على تأسيس الحزب[٢٧٤]. أما المجموعة الثانية، فتكونت من عدد من المثقفين المصريين، الذين تأثروا بالاشتراكية الفابية. ونجد في مقدمة هؤلاء المثقفين سلامة موسى، الذي كان قد صدر له عام ١٩١٢ كتيب عن الاشتراكية[٢٧٥]. وكان هناك ثلاثة مؤسسين آخرين، وقعوا البيان الأول الذي أصدره الحزب الاشتراكي في أغسطس ١٩٢١، وهم: علي العناني، محمد عبدالله عنان، ومحمد حسني العرابي[٢٧٦]. وكان المقر الرئيسي للحزب في القاهرة، وقد شغل المحامي محمد عنان منصب السكرتير العام للحزب[٢٧٧]. ومن الواضح أن روزنتال اختار أن يبقى خلف الستار، كي يظل للحزب طابعه المصري[٢٧٨]، مع أنه كان في الواقع زعيمه الحقيقي[٢٧٩].

وقد انضم إلى الحزب مصريون وأجانب مقيمون في مصر، وأُنشئت له فروع في الاسكندرية وفي بعض مدن الأقاليم[٢٨٠]. وفي بداية عام ١٩٢٣ قُدِّر عدد أعضاء الحزب الاشتراكي في الاسكندرية بحوالي ٤٠٠ عضو، بينما قدر العدد الاجمالي لعضوية الحزب بما يقارب ١٥٠٠ عضو[٢٨١].

وكان الاهتمام الرئيسي للحزب، منذ تأسيسه الاتحاد العام للعمال في فبراير ١٩٢١، هو النشاط العمالي. وقد انضم إلى هذا الاتحاد حوالي ثلاثة آلاف عضو، وكان مقره في القاهرة[٢٨٢]. وظهر نشاط الحزب في الحقل العمالي خلال خريف ١٩٢١. فقد شارك روزنتال، على سبيل المثال، مشاركة فعالة في اجتماع عقده ٦٠٠ عامل يدوي يمثلون ٢٢ نقابة، حيث طالبوا الحكومة بحمايتهم من الصناعيين، وبالاعتراف بنقاباتهم العمالية[٢٨٤].

ومع حلول منتصف عام ١٩٢٢، أصبح واضحاً أن فرع الحزب في الاسكندرية، هو الأكثر نشاطاً. ومن ثم، انتقل مركز القوة في الحزب بالتدريج إلى الاسكندرية[٢٨٥]. والواقع أن هناك سببين رئيسيين لهذا الانتقال، أولهما محاولة روزنتال والعرابي التخلص من قيادات الحزب المعتدلة في القاهرة[٢٨٦]، إذ أن روزنتال كان ينوي تحويل الحزب إلى حزب شيوعي، والثاني هو

أن اعتماد الحزب على النقابات العمالية، وعلى بعض الأجانب المقيمين في مصر - كأنصار له - جعل من الاسكندرية الموقع الأكثر ملاءمة لاستخدامه مركزاً للدعوة للاشتراكية. فقد عقد في الاسكندرية، على سبيل المثال، اجتماع برئاسة روزنتال، في العاشر من أبريل، لمناقشة بعض المقترحات الخاصة بالاحتفال بعيد العمال[٣٨٧]. وقام هو والعرابي بتحريض عمال شركات الدخان والسجاير العاطلين عن العمل، على التظاهر ومطالبة الحكومة بالاعتراف بحقوقهم[٣٨٨]. وفضلاً عن ذلك، فقد تقرر عقد اجتماع في أول يونيو ١٩٢٢، لمناقشة الدستور المقترح. ودعيت كل الفروع لارسال مندوبين، حيث تم عقد الاجتماع في مقر فرع الاسكندرية[٣٨٩].

وفي أوائل يوليو ١٩٢٢، أغلقت الحكومة المصرية مقر الحزب الاشتراكي المصري في القاهرة، وحظرت صدور لسان حال الحزب «الشبيبة»، التي كان الحزب قد بدأ بإصدارها قبل فترة وجيزة[٣٩٠]. ومن الواضح أن هذا الاجراء ساعد على ازدياد بروز فرع الاسكندرية. وفي الثلاثين من يوليو ١٩٢٢ قرر مؤتمر الحزب، الذي عقد في الاسكندرية، وحضره ممثلون عن كل فروع الحزب، نقل المقر الرئيسي للحزب إلى الاسكندرية[٣٩١]. وقد اتخذ هذا القرار بالاجماع، على حد زعم فؤاد الشمالي، كما قرر المؤتمر تبني الشيوعية كأيديولوجية للحزب، تؤيدها الأغلبية العظمى من أعضائه[٣٩٢]. وبناء عليه أعلن الحزب الاشتراكي عن عزمه الانضمام إلى الأممية الثالثة[٣٩٣]. وقام المؤتمر بانتخاب لجنة مركزية جديدة، اختار فيها محمود حسني العرابي سكرتيراً عاماً، وأنطون مارون[٣٩٤] سكرتيراً مساعداً، وجوزيف روزنتال أميناً للصندوق[٣٩٥].

وقد مثل العرابي الحزب الاشتراكي المصري في المؤتمر الرابع للأممية الثالثة في موسكو[٣٩٦]. وطبقاً لما ذكره روزنتال، فإن اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، وضعت شروطاً ثلاثة لقبول الحزب عضواً في الأممية الثالثة. الشرط الأول هو تغيير اسم الحزب إلى «الحزب الشيوعي»، والثاني وضع برنامج خاص بشؤون الفلاحين[٣٩٧]، وأخيراً طرد جوزيف روزنتال من الحزب. ودعا الحزب، الذي كان يقوده العرابي هذه المرة، إلى مؤتمر عام في السادس والسابع من يناير ١٩٢٣، لوضع برنامج جديد، وللتصديق على السياسة الجديدة للحزب، بعد تحوله إلى حزب شيوعي[٣٩٨]. ورغم أن الحكومة المصرية حظرت هذا المؤتمر، إلا أن عدداً من الأعضاء استطاعوا أن يعقدوا اجتماعاً صدقوا فيه على قرارات اللجنة المركزية[٣٩٩].

وفي أوائل عام ١٩٢٣، انشغل الحزب بالقضايا العمالية، فقام بتنظيم اضرابات ومظاهرات عمالية ضد لجنة التوفيق العمالية، مما أدى إلى اعتقال عدد من قادته وعدد من قادة اتحاد العمال[٤٠٠]. ففي شهر مارس ١٩٢٣ تم اعتقال العرابي وانطون مارون، كما أغلق المقر الرئيسي لاتحاد العمال[٤٠١]. واحتج الشيخ صفوان أبو الفتح، السكرتير التنفيذي للحزب، على اعتقال الزعماء الشيوعيين، الذين لم يطلق سراحهم إلا بعد إلغاء الأحكام العرفية في يوليو

١٩٢٣[٤٠٢]. وفي صيف ١٩٢٣ عاود الحزب نشاطه، وركز اهتمامه على مشكلة عمال شركات الدخان والسجاير العاطلين عن العمل في الاسكندرية، وقام الحزب بتنظيم اجتماعات لهؤلاء العمال تحدث فيها العرابي، السكرتير العام للحزب[٤٠٣].

ولم تكن قيادة الحزب الشيوعي من الأجانب. فمن بين الأعضاء القياديين كان هناك اثنان اجنبيان فقط، هما: روزنتال اليهودي الايطالي الذي يحمل الجنسية المصرية، ومارون، وهو سوري مسيحي. ومن ناحية أخرى، كان الأعضاء المصريون هم: العرابي، سلامه موسى، محمد عنان، وصفوان ابو الفتح[٤٠٤]. ومن بين أعضاء الاتحاد العام للعمال الأربعة الذين اعتقلوا في مارس ١٩٢٣، كان هناك أجنبي واحد[٤٠٥]. كذلك كان أغلب أعضاء الحزب العاديين من المصريين، خلال الفترة الأولى من تاريخ الحزب، أي خلال الأعوام (١٩٢٠ - ١٩٢٤). فقد ذكرت التقارير أن اجتماع الحزب الذي عقد في العاشر من أبريل عام ١٩٢٠، حضره ستون مصرياً وعشرة من اليونانيين واليهود[٤٠٦]. وفي الاجتماعين العاديين المنعقدين في أغسطس ١٩٢٢، كان عدد الحاضرين حوالي ستين من الأعضاء في الاجتماع الأول، وثمانين في الاجتماع الثاني، وكانوا في أغلبيتهم من العمال المصريين[٤٠٧].

وتنتمي قيادة الحزب إلى الطبقة المتوسطة المدينية، وإلى البرجوازية الصغيرة. فاثنان من أبرز أعضاء الحزب، وهما العرابي وانطون مارون، ينتميان للطبقة الأولى، في حين ينتمي ابو الفتح للطبقة الثانية. وهناك ستة آخرون من أعضاء الحزب البارزين، ينتمون أيضاً للبرجوازية الصغيرة، اثنان منهما من الكتاب ذوي الدخل المتواضع، وآخران يعملان في التدريس باحدى مدن الأقاليم، والخامس ميكانيكي، بينما يعمل السادس مساعد صيدلي[٤٠٩]. وبالرغم من عدم وجود معلومات كافية موثوق بها عن التكوين الاجتماعي لجمهور الأعضاء في الحزب الشيوعي، إلا أن هناك ما يبرر القول أن أغلبية الأعضاء كانوا ينتمون للطبقة العاملة. كذلك جذب الحزب عدداً من أفراد البرجوازية الصغيرة، وهو ما سبق أن أوضحناه في تحليلنا لقيادة الحزب.

وليس هناك ما يشير إلى أن الحزب الشيوعي قد اعتمد على نظام الخلايا بوصفها الوحدة التنظيمية الأساسية. فقد تحدث الشيوعيون المصريون عن «الشُعب» أو «الفروع» كوحدات للتنظيم[٤١٠]. وفضلاً عن ذلك، فإن الحزب لم يكن لديه تصور واضح في العضوية، إذ كانت العضوية تتم بمجرد كتابة طلب انضمام لسكرتير الحزب، دون دفع أية اشتراكات أو رسوم، أو بمجرد حضور عدد محدد من اجتمعات الحزب[٤١١]. كما كان هناك نوع من التداخل بين عضوية الحزب الشيوعي وعضوية الاتحاد العام للعمال[٤١٢]. وهذا التداخل، الذي يرجع على الأرجح إلى قلة عدد كوادر الحزب، أخضع النقابات العمالية المنضمّة إلى اتحاد العمال لقيادة الحزب. ومع ذلك فقد تحول الحزب، نتيجة لتركز جهوده في التحريض النقابي، إلى منظمة نقابية.

وتمثل موقف الحزب الاشتراكي (الشيوعي في ما بعد) من الحركة الوطنية، والوفد بوجه

خاص، في التأييد المحدود في بعض الأحيان، إلا أنه لم يصل إلى درجة التعاون. فعندما اتصل سعد زغلول بروزنتال، في سبتمبر ١٩٢١، من أجل التعاون في استقبال مجموعة أعضاء مجلس العموم البريطاني من حزب العمال، لم يجد طلبه استجابة، حسب ما أوردته التقارير. ونتيجة لذلك، أحجمت لجنة الاستقبال الوفدية عن دعوة الاتحاد العام للعمال إلى حضور حفل الاستقبال(١١٣). ومن ناحية أخرى، أقام الحزب الاشتراكي، مستقلاً، حفل شاي لاثنين من أعضاء مجموعة نواب مجلس العموم من حزب العمال البريطاني، دون أي تنسيق أو تعاون مع الوفد(١١٤).

هوامش الفصل الثاني

(١) في عام ١٩٢٦، على سبيل المثال، قُدر معدل تغيب هذه الطبقة عن ملكياتها بـ ٧٠٪.
FO 371/3304/410/16. Lloyd to Chamberlain, 3 December 1926.

(٢) يوسف نحاس، «جهود النقابة الزراعية المصرية العامة في ثلاثين عاماً» (القاهرة، ١٩٥٢)، ص ١٣.

(٣) المرجع السابق، ص ١٤.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٦، ص ٤٠، ٦٠، ١٠٦، ١٣٠.

(٥) أنظر: FO 371/2780/11/16. Mulock to Department of Overseas Trade. Confidential. 10 February 1921.

(٦) نحاس، جهود، الخ، ص ٧٨ ـ ص ٨٠.

(٧) المرجع السابق، ص ١٠٩، ص ١١٠، ص ١١٦.

(٨) هذا الزعم من جانب النقابة لم يكن يستند إلى أساس. فأسعار القطن المصري كانت تتحدد من خلال السعر العالمي للقطن. وهذا الأخير كان يحدده بدرجة كبيرة محصول القطن الأمريكي. لذلك فإن مصر، وباستثناء تغييرات طفيفة، «لم يكن في مقدورها ممارسة أي تأثير ملموس في ما يتعلق بالسعر العالمي للقطن».
A.E. Crouchley. The Economic Development of Modern Egypt (London 1938), pp.247/248.

(٩) Department of Overseas Trade, Economic Conditions in Egypt (London, 1931) p. 29.

(١٠) نحاس، جهود. الخ، ص ٤٣.

(١١) المرجع نفسه، ص ١١٦.

(١٢) المرجع نفسه، ص ٧٦، ص ١١١.

(١٣) الوقائع المصرية، ٢٧ أغسطس ١٩٢٣، رقم ٨٥، ص ٢.

(١٤) FO 371/3304/410/16.

(١٥) نحّاس، جهود. الخ، ص ١٠٨، ١٥٢، ص ١٦١ ـ ١٦٢.

(١٦) Baer. A History etc., p. 55.

(١٧) ويرجع هذا التغيب المتزايد إلى تلك الفئة من كبار الملاك ذات الجنسية المصرية (في مقابل المصريين ـ الأتراك والأجانب المقيمين) وذات الأصل الريفي في الوقت ذاته (في مقابل أغنياء المدن الذين امتلكوا حيازات زراعية). وهذا القطاع ومن كبار ملاك الأراضي المصريين كان الأنشط سياسياً في الفترة التي تناولها الدراسة.

(١٨) jamal Eddine Heyworth-Dunne. Egypt the Cooperative Movement (Cairo, 1952), p. 9.

(١٩) FO 141/545/143/11/33. 9 March 1933.

(٢٠) "Economic Conditions in Egypt" (1931), p. 7.

(٢١) نحاس، جهود، الخ، ص ٢٠١ ـ ص ٢٠٣.

(٢٢) ابراهيم رشاد، كتاب التعاون الزراعي، مجلد ٢، (القاهرة، ١٩٣٥)، ص ١، ص ٣ - ٤.
(٢٣) أنظر المرجع السابق، ص ٨١، ص ٨٥، ص ٨٦.
(٢٤) نحاس، جهود، الخ، ص ١٧٩.
(٢٥) مضابط مجلس النواب، جلسة رقم ٢٦ في أبريل ١٩٢٨.
(٢٦) مضابط مجلس الشيوخ، جلسة رقم ١٧ في مارس ١٩٣٠.
(٢٧) كان بعض أعضاء مجلس إدارة النقابة من تجار القطن، منهم على سبيل المثال: هوجو لندمان، عبد العزيز رضوان، وعبد المنعم رسلان. أنظر: نحاس، جهود، ص ٥١٣.
(٢٨) FO 371/4303/431/16. Allenby to Curzon, 3 April 1921.
(٢٩) FO 371/3234/431/16, 26 February, 1921. FO371/3246/431/16, 5 March 1921.
(٣٠) FO 371/4303/431/16.
(٣١) FO 371/5140/431/16, Allenby to Curzon.
(٣٢) FO 371/3045/3045/16.
وثيقة مرفقة من المدير العام لمصلحة الضرائب المباشرة إلى وكيل وزارة المالية، ١٦ يناير ١٩٢٢.
(٣٣) تقرير لجنة التجارة والصناعة (القاهرة، ١٩٢٥) ص ٢، ص ١٩٤ - ص ١٩٥. وحول أفكار س. سورناجا عن الصناعة أنظر (Owen, pp. 349-350). وقد لعب كل من سورناجا وناوس دوراً هاماً في إنشاء اتحاد الصناعات. أنظر: مصر الصناعية، المجلد الأول، رقم ١ (١٩٢٥)، ص ١٩.
(٣٤) أنظر المرجع السابق ص ٣٤ - ٣٥. وهذا العامل كان يمثل في رأي الغرفة التجارية المصرية بالاسكندرية السبب الوحيد. أنظر: تقرير الغرفة التجارية المصرية لمدينة الاسكندرية، لسنة ١٩٢٢ / ١٩٢٣، ص ١٧.
(٣٥) مصر الصناعية، المجلد الأول، رقم ١ (١٩٢٥)، ص ١٥.
(٣٦) المرجع السابق، ص ١٦.
(٣٧) محمد طلعت حرب، مجموعة خطب، المجلد الأول، (القاهرة، ١٩٢٧)، ص ٤٩ - ٥١.
(٣٨) المرجع السابق، ص ٥٧.
(٣٩) روز اليوسف، العدد ٥٩٣، ٢٢ يوليو ١٩٣٩، ص ٢٧. وقد واجه صعوبات عديدة في محاولته إقناع بعضهم أن الاستثمار عن طريق البنوك ليس شكلاً من أشكال الربا الذي يتعارض مع معتقداتهم. أنظر المرجع السابق، ص ٢٨.
(٤٠) أ. عبده وأ. عبد العظيم، تذكار محمد طلعت حرب (القاهرة، ١٩٤٥)، ص ٥١.
(٤١) المصور، العدد ٧٩٣، ٢٢ ديسمبر ١٩٣٩، ص ٤.
(٤٢) المقطم، ٢٧ أبريل ١٩٣٣، النص.
(٤٣) زكي فهمي، صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر (القاهرة، ١٩٢٦)، ص ٤٠٩.
(٤٤) أنظر: Marius Deeb, "Bank Misr and the emergence of the Local Bourgeoisie in Egypt", Middle Eastern Studies 12, iii (1976), pp. 69-86.
(٤٥) صحيفة التجارة والصناعة، المجلد الأول، العدد ٣، أبريل ١٩٢٥، ص ٣٥.
(٤٦) البلاغ الأسبوعية، العدد ٣٩، ١٩ أغسطس ١٩٢٧، ص ٢٣.
(٤٧) تقرير الغرفة التجارية المصرية بالاسكندرية؛ لسنة ١٩٢٤/ ١٩٢٥ (الاسكندرية، بدون تاريخ)، ص ١٣. البلاغ الأسبوعية، العدد ٣٩، ١٩أغسطس ١٩٢٧، ص ٢٢. صحيفة التجارة والصناعة، المجلد ٥، العدد الأول، أكتوبر ١٩٢٨، ص ٨٢ - ص ٨٤. وفي عام ١٩٢٤ لم يكن بالغرفة التجارية بالاسكندرية سوى عشرة أعضاء من بين مائة عضو، أي ١٠٪، يعملون بشكل من أشكال تجارة التصدير والاستيراد، ومن بين هؤلاء العشرة كان هناك ثلاثة من الأجانب. أنظر: تقرير الغرفة التجارية المصرية بالاسكندرية، لسنة ١٩٢٣/ ١٩٢٤ (الاسكندرية، بدون تاريخ).
(٤٨) تقرير الغرفة التجارية، الخ (الاسكندرية)، لسنة ١٩٢٢/ ١٩٢٣، ص ١٦.
(٤٩) FO 141/779/9321/106. Commission de Conciliation du Travail. VII Rapport (July 1921-March 1922). Annex 11.
وليس هناك أية أرقام فيما يتعلق بعضوية هذه النقابات العمالية. على أن هناك أرقاماً متوفرة في ما يتعلق ببعض

النقابات التي شاركت في الاضرابات خلال الفترة (١٩١٩ ـ ١٩٢١). فثمان وعشرون من بين هذه النقابات وصل عدد أعضائها إلى ٢٦,٧١٤ عاملاً، أي بمتوسط يقارب ٩٥٣ عاملاً لكلّ نقابة.

(٥٠) الحكومة المصرية، فهرست مجموعة القوانين والمراسيم المتعلقة بالشؤون العامة سنة ١٩١٩ (القاهرة ١٩٢١) ص ٦١.

(٥١) فالرقم القياسي لأسعار التجزئة للطعام والوقود والصابون، الخ، على سبيل المثال، بالنسبة للحرفيين والعمال بالقاهرة، خلال معظم عام ١٩٢٠، لا تقل عن ٢٨٢ (على أساس أن أسعار ١٩١٣/ ١٩١٤ تؤخذ على أنها المقياس المساوي ١٠٠ هنا).

Egypt, Ministry of Finance, Statistical Department, Monthly Agricultural Statistics, Ninth year (Second Series), No. 3, 30 November 1920 (Cairo, 1920), p. 10.

(٥٢) FO 141/583/9321/106.

(٥٣) J. Heyworth-Dunne, An Introduction to the History of Education in Modern Egypt (London, 1938), pp. 371, 381-382.

(٥٤) من أصل ألف خريج من مدرسة الحقوق المصرية، خلال الفترة (١٨٩٢ ـ ١٩١٩)، التحق ٢٣٠ فقط بالمصالح الحكومية بينما مارس ٧٤٠ مهنة المحاماة. أنظر:

Reports by His Majesty's High Commissioner on the Finances, Administration, and Condition of Egypt and the Sudan for the Period 1914-1919 (London, 1920).

(٥٥) Egypt, Ministry of Education, Final Report of the University Commission (Cairo, 1921). p. 49.

(٥٦) المرجع السابق، ص ٤٩، ٥٠.

(٥٧) المرجع السابق، ص ٦٧، ٧١. ويجدر بنا أن نذكر هنا أن كلية دار العلوم (التي تأسست عام ١٨٧٢) كان فيها ٣٦٠ طالباً في العام الدراسي ١٩٢٠/ ١٩٢١، وأن مدرسة القضاة (التي تأسست عام ١٩٠٧) كان فيها في العام الدراسي نفسه ٢٥٠ طالباً. أنظر المرجع السابق، ص ٧٢، ٧٤.

(٥٨) المرجع السابق، ص ٤١، ص ٤٥.

(٥٩) Great Britain, Reports by His Majesty's Agent and Consul-General on the Finances, Administration and Condition of Egypt and the Sudan in 1906 (London, 1907), p. 36.

(٦٠) Reports... on the Finances, Administration and Condition of Egypt and the Sudan in 1898, p. 47.

(٦١) Reports... on the Finances, Administration and Condition of Egypt and the Sudan in 1906, p. 33.

(٦٢) Great Britain, Report of the Special Mission to Egypt (London, 1921) p. 9.

(٦٣) المرجع السابق، p. 30n.

(٦٤) المرجع السابق، p. 9.

(٦٥) FO 407/184, No. 152, Memorandum by Sir R. Graham on the unrest in Egypt, 9 April 1919.

وفي وقت لاحق (١٩ فبراير ١٩١٩) انتقد حسين رشدي، رئيس الوزراء، هذا المشروع. أنظر: أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، تمهيد، مجلد ١، (القاهرة، ١٩٢٦)، ص ٢٢٧ ـ ص ٢٣٦.

(٦٦) عبد الرحمن الرافعي، ثورة سنة ١٩١٩، المجلد الأول (القاهرة، ١٩٤٦)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٦٧) عبد العزيز فهمي، ص ٧٢ ـ ٧٣. شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، المجلد الأول، ص ١٤٦.

(٦٨) لا يبرر تشجيع السلطان فؤاد لسعد زغلول ومجموعته النتيجة المبالغ فيها التي توصل إليها قدوري، والقائلة أن فؤاد كان «المحرض الخفي» للقلاقل، أي للحركة الوطنية من أجل استقلال مصر. أنظر:

Elie Kedourie, "The Genesis of the Egyptian Constitution of 1923", in P.M. Holt, Political and Social Change in Modern Egypt (London, 1969), p. 348.

(٦٩) زعم عمر طوسون أنه هو الذي طرح فكرة تشكيل وفد يذهب إلى مؤتمر الصلح للمطالبة بالحقوق الوطنية لمصر، وليس سعد زغلول ومجموعته من أعضاء حزب الأمة الذي توقف نشاطه. عمر طوسون، مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية المصرية (الاسكندرية، ١٩٤٢) ص ١٩، ٢٠، ٢٧. لكن سعد زغلول ذكر ضمناً في مذكراته أن تأليف الوفد المصري لم يكن واحداً من بنات أفكار عمر طوسون كما زعم الأخير وعدد آخر من السياسيين المصريين البارزين. مذكرات سعد زغلول، الكرّاس السابع عشر، ١٢ أكتوبر ١٩١٨.

(٧٠) كما أن سعد زغلول وجماعته كانوا ضد تدخل عمر طوسون في هذه المسألة، لأن هذا سيوحي بأن «الحركة تستند إلى العائلة المالكة وليس إلى الشعب». أنظر المرجع السابق، ١٥ نوفمبر ١٩١٨، ص ١٨٤٦.

(٧١) لكن الوفد ضم إليه بعد ذلك مصطفى النحاس وعزيز فهمي، وكانا من الحزب الوطني، مما يوضح الحرص على أن يعبر الوفد عن كل التيارات السياسية: الرافعي، ثورة سنة ١٩١٩، المجلد ١، ص ٩٤، عباس محمود العقاد، سعد زغلول سيرة وتحية (القاهرة، ١٩٣٦)، ص ٢٥٧.

(٧٢) الرافعي، ثورة سنة ١٩١٩، الجزء الأول، ص ٧٦. محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، مجلد ١ (القاهرة، ١٩٥١)، ص ٨٦.

(٧٣) كان الوفد في رأي البريطانيين «باستثناء واحد أو اثنين، مكوناً من رجال لا مكانة لهم ولا يعرف لهم طابع أو نسب».

FO 407/184. No. 152. Memorandum by Sir R. Graham.

(٧٤) الرافعي، ثورة سنة ١٩١٩، المجلد الأول، ص ٧٤ - ٧٥. شفيق، حوليات، الخ. تمهيد، المجلد الأول، ص ١٧٧.

(٧٥) FO 407/184. No. 152. Memorandum by Sir R. Graham.

(٧٦) FO 407/184. Enclosure in No. 31. Notes on Conversation on January 14 and 15, 1919.

(٧٧) على أن ذلك لم يكن يصدق على كل أعضاء الوفد. فقد ذهب لطفي السيد، المفكر الأيديولوجي لحزب الأمة القديم، إلى أن خطة الوفد كانت «عرض القضية المصرية أمام مؤتمر السلام مطالبين بحق تقرير المصير الوطني لكل من مصر والسودان». أما إذا لم ينجح الوفد في ذلك، فإن بإمكان رشدي وعدلي يكن أن يتفاوضا مع الحكومة الانجليزية «في إطار الحماية». أنظر: هيكل، مذكرات، المجلد الأول، ص ٨٢.

(٧٨) FO 407/184. No. 63. Cheetham to Curzon. 5 March 1919.

(٧٩) شفيق، حوليات، الخ. تمهيد، المجلد الأول، ص ٢٣٩ - ص ٢٤٠.

(٨٠) FO 407/184. No. 64. Cheetham to Curzon. 6 March 1919.

(٨١) أعتقد أن تعبير «الانتفاضة الشعبية» أكثر ملاءمة من كلمة «ثورة»، خاصة إذا استخدمت الكلمة الأخيرة بمعنى التغيرات الجذرية في البنيان السياسي والبنية الاجتماعية والاقتصادية. أنظر في ذلك:

Marius Deeb, "The 1919 Popular Uprising: A Genesis of Egyptian Nationalism", The Canadian Review of Studies in Nationalism, Vol. 1, No. 1, Fall 1973, pp. 106-119.

(٨٢) كتابات أحمد لطفي السيد، المفكر الأيديولوجي لحزب الأمة. أنظر: Albert Hourani, Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939 (London, 1962), pp. 175-181, Jamal Mohammed Ahmed, The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, (London, 1960), pp. 108-111.

(٨٣) نحاس، جهود، الخ، ص ١٣.

(٨٤) FO 407/184, No. 152. Memorandum by Sir R. Graham.

(٨٥) كان والده من العاملين في التجارة والصناعة، إلا أن نشاطه الأخير كان أكثر أهمية، إذ كان يملك مطحناً للغلال ومصنعاً للثلج في أسيوط. أنظر: محمد علي علوبة، ذكريات اجتماعية وسياسية (مخطوط)، الأرشيف القومي، القاهرة، ص ٤٨.

(٨٦) ابن أحد التجار الأميين في بلدة سمنود بالغربية. وقد عمل، قبل انضمامه للوفد، وكأحد أنصار الحزب الوطني، قاضياً في المحكمة الأهلية الابتدائية بطنطا. أنظر: المقطم، ١٢ يونيو ١٩٣٤.

(٨٧) ولد في القاهرة، وبعد تخرجه من مدرسة الطب فيها، عمل لفترة قصيرة كطبيب ممارس في ايرلندا وباريس. وأصبح في ما بعد مديراً لمستشفى الأطفال في القاهرة، ثم انضم للوفد كأحد أنصار الحزب الوطني:

FO 371/20916/1939/815/16. Lampson to Eden, 16 April 1937.

(٨٨) أنظر ما يلي: ص ١٠٩، رقم ٢٤٨.

(٨٩) حتى زعماء الحزب الوطني أنفسهم أذهلتهم المفاجأة. أنظر: عبد الرحمن الرافعي، مذكراتي ١٨٨٩ - ١٩٥١ (القاهرة، ١٩٥٧)، ص ٣٣.

(٩٠) الرافعي، ثورة سنة ١٩١٩، المجلد الأول، ص ١٨٣ - ص ١٨٤.

(٩١) شهدي عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية المصرية (القاهرة، ١٩٥٧)، ص ٤١.

(٩٢) طبقاً لما أورده نداف صفران شاركت الجماهير، أي الفلاحون في الأرياف والبرجوازية الصغيرة والعمال في المدن، في انتفاضة ١٩١٩ الشعبية، نتيجة «لقوى لم تكن قد نضجت قبل ذلك الحين»، ويعني بها «كراهية السلطة الأجنبية من الوجهة الدينية، القائمة على نظرة الإسلام للعالم، والمعاناة الاقتصادية الشديدة».

وبعبارة أخرى فإن الأيديولوجية الوطنية الليبرالية لم تكن مفهومة لدى الجماهير، فضلاً عن أنها لم تحرك هذه الجماهير. كذلك، يعتبر هذا الرأي انتفاضة ١٩١٩، بمثابة ظاهرة معزولة وفريدة في ما يتعلق بمشاركة الجماهير في الحقل السياسي، في حين مثّل الوفد نفسه - الذي كسب، على الأقل خلال العشرينات وبداية الثلاثينات، تأييد الجماهير المصرية الكامل - الامتداد الشرعي لانتفاضة ١٩١٩ الشعبية. والواقع أن العوامل التي يقدمها صفران على أنها المحرك الرئيسي لمشاركة الجماهير، تمثل، في وقت معاً، تبسيطاً مخلاً وتحريفاً، كما تنطوي على إسقاط تاريخي للأربعينات على انتفاضة ١٩١٩ والأحداث التالية لها. وعلاوة على ذلك، لو أن الدوافع التي حركت الجماهير كانت دينية، لكان لها حتماً تداعياتها على العلاقة بين المسلمين والأقباط، في حين أن شعار «الوحدة المقدسة» بين المسلمين والأقباط تمت ممارسته عملياً خلال أحداث الانتفاضة. بل ان الوفد نفسه كان اثنان من أعضائه من المسيحيين (سينوت حنا وجورج خياط). أنظر: Safran, p. 107 .

(٩٣) FO 407/174. Enclosure in No. 373 . والتعبيرات الواردة هنا، حول الظروف السياسية في الأقاليم، مستقاة أساساً من تقارير ضباط القسم السياسي الانكليزي.

(٩٤) Tawwaf, Egypt, 1919, Being a Narrative of Certain Incidents of the Rising in Upper Egypt. (Alexandria, 1925) pp. 13-14. حيث يذكر تاريخ ١٦ مارس ١٩١٩.

(٩٥) أحمد بهاء الدين، أيام لها تاريخ (القاهرة، ١٩٦٧)، ص ١٢٧.

(٩٦) محمد مظهر سعيد، سجين ثورة ١٩١٩ (القاهرة ١٩٦٩)، ص ٦٩، ص ٨٤، ص ٨٩ - ٩٠.

(٩٧) المرجع السابق، ص ٤١. أنظر أيضاً FO/407/184. No 184, Allenby to Curzon, 30 March 1919.

(٩٨) Issawi, Egypt: an Economic and Social Analysis, p. 49.

(٩٩) محمد أنيس، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩، المجلد الأول (القاهرة، ١٩٦٣)، ص ١١. شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، المجلد الأول، ص ١٥٦.

(١٠٠) أنيس، ص ٢٠٧.

(١٠١) على سبيل المثال، عرف علي ماهر بنشاط خاله السري، وكان سكرتيراً للوفد في باريس. وأصبح مصطفى النحاس القائم بأعمال سكرتارية اللجنة المركزية، بعد اعتقال فهمي في أول يوليو ١٩٢٠، ثم عمل في باريس بعد ذلك سكرتيراً للوفد، وكان على اتصال بأمين الرافعي من خلال شيفرة سرية.

(١٠٢) FO 407/185. Enclosure 4 in No. 237, dated 3 October 1919, and signed "The Society of the Sons of the Pharaoh" أي «جمعية أبناء فرعون».

(١٠٣) FO 407/185. Enclosure in No. 254.

(١٠٤) من فهمي إلى سعد زغلول، ١٨ أكتوبر ١٩١٩. أنيس، ص ١٦٩.

(١٠٥) FO 407/186. Enclosure 4 in No. 4. Diary of Events: December 7 to 17 inclusive.

(١٠٦) من عبد الرحمن فهمي إلى سعد زغلول، ١٤ يناير ١٩٢٠. أنيس، ص ١٧٧ - ص ١٧٨.

(١٠٧) FO 407/186. No. 58. Allenby to Curzon, 17 January 1920.

(١٠٨) من زغلول إلى عبد الرحمن فهمي، ٥ فبراير ١٩٢٠. أنيس، ص ٩٢.

(١٠٩) من زغلول إلى فهمي، ١٨ أبريل ١٩٢٠. المرجع نفسه، ص ١٠٩.

(١١٠) كتب فهمي إلى سعد زغلول يقول انه «سيبذل كل جهده لاقناع (كل) القطاعات الباقية (من السكان) بضرورة أن يتركوا للوفد حرية اختيار كافة الوسائل والأساليب لتحقيق أهدافه». خطاب مؤرخ في مايو ١٩٢٠، المرجع السابق، ص ٢٢٥.

(١١١) من فهمي إلى زغلول، ٢٨ أبريل ١٩٢٠. المرجع نفسه، ص ٢١٨.

(١١٢) من كامل سالم إلى فهمي، ٩ مايو ١٩٢٠، المرجع نفسه، ص ٢٧٩.

(١١٣) المرجع نفسه، ص ٢٨٠.

(١١٤) المرجع نفسه، ص ٢٤٨ - ٢٤٩، ص ٢٦٠.

(١١٥) مذكرات سعد زغلول، الكراس ٣٦، ص ٢٢٥٥ - ٦، بتاريخ ١٦ يوليو (؟) ١٩٢٠.

(١١٦) عبد العزيز فهمي، ص ١٠٨.

(١١٧) المرجع نفسه، ص ١٣٥.

(١١٨) رسالة من سعد زغلول إلى طاهر اللوزي. ٣١ يناير ١٩٢١، من: عبدالقادر حمزة، اذكروا سعداً وصحبه المعتقلين (القاهرة، بدون تاريخ) ص ٣٦ - ص ٣٧.

(١١٩) شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، المجلد الأول، ص ٧٤٦، ص ٧٤٨.

(١٢٠) FO 407/187. Enclosure 2 in No. 259. Report on General Situation in Egypt, during the period September 14 to 21 1920.

(١٢١) FO 407/187. Enclosure in No. 280. Report on General Situation in Egypt, for the period from September 22 to 28 1920.

(١٢٢) حمزة، ص ٢٣٨.

(١٢٣) أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، تمهيد، المجلد الثاني (القاهرة، ١٩٢٧)، ص ٢٠ - ٢٢.

(١٢٤) عبر سعد عن رأيه هذا في برقية لجعفر فخري، المرجع السابق، ص ٨. وأيضاً: FO 407/188. Enclosure in No. 89. Report on General Situation in Egypt for the Period from 20 to 26 January 1921.

(١٢٥) أيضاً رسالة أخرى من سعد إلى اللوزي. ٣١ يناير ١٩٢١، حمزة، ص ٣٧.

(١٢٦) FO 407/188. Enclosure in No. 107. Report on General Situation in Egypt For the Period From January 27 to February 2, 1921.

(١٢٧) FO 407/188. Enclosure in No. 185. Report on General Situation in Egypt, for the Period 24 February to 2 March 1921.

(١٢٨) FO 407/188. Enclosure in No. 206. Report in... the Period from March 3-9 (1921).

(١٢٩) FO 407/188. No. 211. Curzon to Alleby. 24 March 1921.

(١٣٠) FO 407/188. No. 222. Allenby to Curzon. 18 March 1921.

(١٣١) المرجع نفسه.

(١٣٢) شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، المجلد الثاني، ص ٢٨.

(١٣٣) FO 407/189. Enclosure in No. 8. Report on General Situation in Egypt during the Period 17 to 23 March 1921.

وأنظر تاريخ ٢٢ مارس ١٩٢١ من أجل ملخص برقية النحاس لسعد زغلول.

(١٣٤) FO 407/188. No. 209. Allenby to Curzon. 21 March 1921

(١٣٥) أنظر: شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، المجلد الثاني، ص ٣٨ - ص ٤٨.

(١٣٦) سعد زغلول، مجموعة خطب وأحاديث (القاهرة، بدون تاريخ)، ص ٤٠.

(١٣٧) FO 407/189. Enclosure in No. 77. Report on the General Situation in Egypt, for the period 14 to 20 April 1921.

(١٣٨) FO 407/189. Enclosure in No. 62. Memorandum by Mr. Amos.

(١٣٩) عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، المجلد الأول (القاهرة، ١٩٥٩) ص ١١.

(١٤٠) FO 407/190. Enclosure in No. 16. Report on General Situation in Egypt, for the Period 23 to 29 June 1921.

(١٤١) FO 407/190. Enclosure in No. 6. Report on General Situation in Egypt, for the Period from 16 to 22 June 1921.

(١٤٢) FO 407/190. Enclosure in No. 55. Report on General Situation in Egypt, for the Period 4 to 10 August 1921.

(١٤٣) سعد زغلول، مجموعة خطب، الخ، ص ١٤٧ - ١٤٨. والنص ورد في خطبة زغلول بمناسبة عيد النيروز.

(١٤٤) شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، المجلد الثاني، ص ٣٩٨ - ٤٠٠. وأنظر أيضاً:
FO 407/191. Enclosure in No. 28. Report on the General Situation in Egypt, for the Period 20 to 26 October 1921.

(١٤٥) FO 407/191. No. 48. Allenby to Curzon, 21 December 1921.

(١٤٦) شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، المجلد الثاني، ص ٥٤٧ - ص ٥٤٨.

(١٤٧) المرجع نفسه، ص ٥٤٨ - ٥٤٩.

(١٤٨) هذا التصريح «لم يحاول تغطية القبضة الحديدية لانتقام متحضر بقفاز من حرير»، على حد تعبير لويد، أنظر: Lloyd, Vol. 11, pp. 52-53.

(١٤٩) FO 407/191. No. 54. Allenby to Curzon, 24 December 1921.

(١٥٠) Lloyd, Vol. 11, p. 56.

(١٥١) FO 407/191. Nos. 55, 56 and 57. Allenby to Curzon, 24, 25, 26 Dec. 1921.

(١٥٢) شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، المجلد الثاني، ص ٥٩٧ - ٦١٧.

(١٥٣) FO 407/192. Enclosure in No. 43. Report on General Situation in Egypt for the Period from 12 to 18 January 1922.

(١٥٤) المرجع السابق.

(١٥٥) شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، المجلد الثاني، ص ٦٢٦. وقد اعترض المنشقون السابقون على انضمام مرقص حنا نظراً لأنه تورط في هجوم عنيف في الصحف على واحد منهم. وليس هناك دليل على ما يرويه شفيق حول اختيار خمسة، للانضمام كأعضاء جدد للوفد، من بين قائمة بثلاثين اسماً. أنظر المرجع السابق.

(١٥٦) المرجع السابق، ص ٦٢٣، ٦٢٥ - ٦٢٦. وأيضاً: Enclosure in No. 56. Report on General Situation in Egypt for the Period from 19 to 25 January 1922.

(١٥٧) FO 407/192. Enclosure in No. 103. Report on General Situation in Egypt, for the Period from 16 to 22 February 1922.

(١٥٨) FO 407/193. Enclosure in No. 4. Report on General Situation in Egypt, for the Period from 16 to 22 March 1922.

(١٥٩) FO 407/193. Enclosure in No. 45. Report on General Situation in Egypt, for the Period from 27 April to 3 May 1922.

(١٦٠) FO 407/193. Enclosure in No. 32. Report on General Situation in Egypt, for the Period from 13 to 19 April 1922; FO 407/193. Enclosure in No. 62. Report on General Situation in Egypt, for the Period from 18 to 24 May 1922.

(١٦١) هؤلاء الأعضاء هم: حمد الباسل، ويصا واصف، جورج خياط، علوي الجزار، مراد الشريعي، مرقص حنا، واصف غالي. وقد حكم عليهم بالإعدام أولاً، ثم خفف الحكم في وقت لاحق إلى سبع سنوات أشغال شاقة وغرامة خمسة آلاف جنيه. أنظر: أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، تمهيد، المجلد الثالث، (القاهرة، ١٩٢٨)، ص ٢٥٥.

(١٦٢) حلّ كل من محمد حلمي اسماعيل وعبد الحليم البيلي وراغب اسكندر محل مصطفى القلياتي وفخري عبد النور - ومحمد نجيب الغرابلي. أنظر: شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، المجلد الثالث، ص ٢٥٦، ص ٣٠٢.

(١٦٣) من مسودة رسالة غير منشورة من راغب اسكندر إلى علي الشمسي، مؤرخة في ٢١ سبتمبر ١٩٢٢.

(١٦٤) المرجع السابق، وقد كتب اسكندر إلى علي الشمسي يخبره أن الحكومة نفسها شجعت عملية بيع أسهم «السياسة» للجمهور.

(١٦٥) FO 407/194. No. 52. Allenby to Curzon. 8 August 1922.

(١٦٦) FO 407/195. Enclosure in No. 30. Allenby to Curzon. 15 October 1922.

(١٦٧) المرجع نفسه.

(١٦٨) FO 407/196. No. 162. Allenby to Curzon. 5 May 1923.

(١٦٩) FO 407/196. No. 163. Allenby to Curzon. 5 May 1923.

(١٧٠) مذكرات سعد زغلول، الكراس ٤١، ٢٥ ديسمبر ١٩٢٢، ص ٢٥٠٣، ولا يتفق ذلك مع ما صرح به سعد، في خطبته في الثالث عشر من نوفمبر ١٩٢٣، من أنه لم يجر أي اتصال بنسيم حتى استقالته. أنظر: محمود فؤاد، مجموعة خطب سعد زغلول الحديثة (القاهرة، ١٩٢٤)، ص ٧٦ - ٧٧.

(١٧١) شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، المجلد الثالث، ص ٣٩٢ - ٣٩٤. وتاريخ البيانات هو ٢٠، ٣١ يناير ١٩٢٣. نفس المرجع، ص ٣٩٤ - ٣٩٦.

(١٧٢) المرجع السابق، ص ٤٢٩ - ٤٣٠.

(١٧٣) بقية الأعضاء هم: سلامة ميخائيل، حسين هلال، مصطفى بكر، ابراهيم راتب، عطا عفيفي وعبد الحليم البيلي. المرجع السابق نفسه، ص ٤٤٢.

(١٧٤) شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، المجلد الثالث، ص ٥٨٨ - ٥٨٩.

(١٧٥) الرافعي، ثورة سنة ١٩١٩، مجلد ١، ص ٧٥.

(١٧٦) شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، مجلد ١، ص ١٥٤.

(١٧٧) المرجع السابق، البند الرابع.

(١٧٨) المرجع السابق، ص ١٥٥.

(١٧٩) المرجع السابق، البند ١٢.

(١٨٠) المرجع السابق، البند السابع، ص ١٥٤.

(١٨١) المرجع السابق، البند الثالث عشر، ص ١٥٥.

(١٨٢) المرجع السابق، البند العشرين، ص ١٥٦.
(١٨٣) المرجع السابق، البند الثالث، ص ١٥٤.
(١٨٤) المرجع السابق، البند الخامس.
(١٨٥) أنظر، في ما يتعلق بأعضاء اللجنة المركزية، أنيس، ص ١١، ص ١٢.
(١٨٦) محاضر جلسة اللجنة المركزية في السادس والعشرين من أغسطس ١٩١٩. أنظر: أنيس، ص ٣٠٧.
(١٨٧) من فهمي إلى سعد زغلول، ٢ مارس ١٩٢٠. المرجع نفسه، ص ١٩٧. من فهمي إلى سعد زغلول. ١٤ أبريل ١٩٢٠. المرجع نفسه، ص ٢١٣.
(١٨٨) من فهمي إلى سعد زغلول. رسائل بتاريخ ١٥ أغسطس، ١٠ سبتمبر، وأخرى بدون تاريخ وربما رجع تاريخها إلى أواخر نوفمبر ١٩١٩. المرجع السابق، ص ١٤٦، ص ١٥٦.
(١٨٩) من فهمي إلى سعد زغلول، ٢ أبريل ١٩٢٠. أنيس، ص ٢٠٥ - ص ٢٠٦.
(١٩٠) المرجع السابق، ص ٢٠٦. وكان بين أعضاء هذه اللجنة المتنقلة: فتح الله بركات - سينوت حنا - مصطفى النحاس. وفي ما بعد، وبعد المؤامرة التي استهدفت حل اللجنة، أصبح ابراهيم سعيد رئيساً للجنة، وعلي المنزلاوي وزكي عبد الرازق وعبد الستار الباسل أعضاء.
(١٩١) طبقاً لما ذكره عبد الرحمن فهمي، لم يتعد عدد أعضاء اللجنة المركزية خمسين عضواً. أنظر: أنيس، ص ١١ - ص ١٢. على أن عدد أعضاء اللجنة وفروعها وممثليها في المديريات ربما كان ثلاثة أضعاف هذا الرقم. أنظر: شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، المجلد الأول، ص ٧٥٥.
(١٩٢) من عبد الرحمن فهمي إلى سعد زغلول، أبريل ١٩٢٠. أنيس، ص ٢٠٧. وهذه الاجتماعات كانت ضرورية، في رأي عبد الرحمن فهمي، بعد حظر اللنبي لاجتماعات الهيئات المنتخبة مثل الجمعية التشريعية.
(١٩٣) FO 407/185. No. 217. Cheetham to Curzon. 2 October 1919.
(١٩٤) يوسف نحاس، ذكريات سعد، وعبد العزيز، وماهر ورفاقه في ثورة سنة ١٩١٩ (القاهرة، ١٩٥٢) ص ٧٥، ص ٩١.
(١٩٥) FO 407/185. Enclosure in No. 206.
(١٩٦) الرافعي، ثورة سنة ١٩١٩، المجلد ٢، ص ٦٨ - ص ٦٩.
(١٩٧) FO 407/188. Enclosure in No. 107. Report on the General Situation in Egypt for the Period from January 22 to February 2, 1921.
(١٩٨) FO 407/189. Enclosure in No. 161. Report on the General Situation in Egypt for the Period May 12 to 18, 1921, inclusive.
(١٩٩) FO 407/189. No. 72. Allenby to Curzon. 30 April 1921.
(٢٠٠) FO 407/192. Enclosure in Nos. 61, 83, 116, and 145.
وانظر أيضاً: عبد الفتاح عنايت، قصة كفاح، (القاهرة، بدون تاريخ)، ص ٢٠٤.
(٢٠١) ومع ذلك فقد تشكلت لجنة للشباب، ربما في بداية عام ١٩٢٢، أطلق عليها اسم «اللجنة التنفيذية للشباب المصري لنشر الدعوة للمقاومة السلبية، ولقرارات الوفد المصري». بيان الوفد المصري، كتيب بدون تاريخ (ربما صدر في ٢٥ يوليو ١٩٢٣) من: الأوراق الخاصة لراغب اسكندر. والأرجح أن هذه اللجنة قد سميت خطأ من جانب فخري عبد النور «اللجنة التنفيذية للطلبة» والتي لم تكن قد تشكلت بعد انظر: مذكرات فخري عبد النور، (مخطوط)، ص ٤٢. وإنني لمدين لسعد عبد النور الذي سمح لي بالاطلاع على هذه المذكرات.
(٢٠٢) البلاغ، ٢٨ يونيو ١٩٢٣.
(٢٠٣) المرجع نفسه.
(٢٠٤) أنظر في ما يلي، الفصل الثالث، الصفحات التي تقع بين الهامش ٢٣٧ حتى الهامش ٢٩٠.
(٢٠٥) أدلى شفيق منصور بهذه الاعترافات، في يونيو ١٩٢٥، عند محاكمته في قضية السردار لي ستاك. انظر: FO/371/10899/2008/90/16. Henderson to Chamberlain. 6 July 1925.
(٢٠٦) أنظر: أنيس، ص ٣٢١ - ص ٣٢٢.
(٢٠٧) كل عضو عامل له مرؤوس من الأعضاء الآخرين، وهذا الأخير يتصل به عضوان آخران، يتصل كل منهما بدوره بعضوين آخرين وهكذا.

(٢٠٨) عندما انضم شفيق منصور للجمعية في ديسمبر ١٩١٩، كان الأعضاء العاملون باللجنة هم: عبد اللطيف الصوفاني، مصطفى حمدي، محمود النقراشي، محمد شرارة، وعبد الرحمن الرافعي. وقد توفي مصطفى حمدي في حادث بينما ترك بقية الأعضاء الجمعية في منتصف عام ١٩٢٠ باستثناء النقراشي. والمرجح أن أعضاء اللجنة عشية اغتيال لي ستاك كانوا: النقراشي، أحمد ماهر، شفيق منصور، حسن الشيشيني وعبد الحليم البيلي.

(٢٠٩) عبد العزيز الرفاعي، ثورة مصر سنة ١٩١٩ (القاهرة، ١٩٦٦)، ص ١٤٥.

(٢١٠) روى شفيق منصور أن أحمد ماهر أخذ بعض المال من خاله عبد الرحمن فهمي لاستخدامه في نشاط الجمعية: FO 371/10899/2008/90/16.

(٢١١) عنايت، ص ٩٨.

(٢١٢) الرفاعي، ص ١٤٥ ـ ١٤٧. وقد شارك شفيق منصور نفسه في نشاط تلك الجمعيات المرتبطة بالحزب الوطني وسجن في مالطة خلال الحرب.

(٢١٣) الرفاعي، ص ١٤٤ ـ ١٤٧. وقد لمح أحد أعضاء جمعية اليد السوداء إلى وجود صلة بين جماعته وبين أنشطة الوفد السياسية بوصفه لنفسه بأنه أحد عملاء الثورة السريين. أنظر: محمد شكري الكرداوي، مذكرات خمسة وخمسين شهراً من مخبيء (١٩٣٦)، ص ١٣، ١٤ في المقدمة.

(٢١٤) FO 371/10899/2008/90/16

(٢١٥) من عبد الرحمن فهمي إلى سعد زغلول. ١٨ أكتوبر ١٩١٩. أنيس، ص ١٥٤.

(٢١٦) المرجع نفسه.

(٢١٧) FO 141/779/9321/106. Commission de Conciliation du Travail, VIIeme Rapport. Annexe II.

(٢١٨) ذهب زهير صبري إلى أن النقابات العمالية بدأت بوصفها نقابات وطنية، ثم تحولت بالتدريج إلى نقابات عمالية مئة في المئة. روح العصر، العدد ٣، ٢٨ فبراير ١٩٣٠.

(٢١٩) FO 141/583/9321/143 . وأنظر: عنايت، ص ٩٠ ـ ص ٩٢.

(٢٢٠) مضابط مجلس النواب، جلسة ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤.

(٢٢١) الرافعي، ثورة سنة ١٩١٩، المجلد الأول، ص ١٣٧ ـ ص ١٤٠.

(٢٢٢) من عبد الرحمن فهمي إلى سعد زغلول. ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩. أنيس، ص ١٦٤.

(٢٢٣) من عبد الرحمن فهمي إلى سعد زغلول. ١٤ يناير ١٩٢٠. المرجع نفسه، ص ١٨٠. ومن بين العضوات البارزات زوجات كل من: محمد رياض، عمر سلطان، حبيب خياط، ويصا واصف، وفهمي ويصا.

(٢٢٤) كان سكرتيراً لسعد زغلول من بداية عام ١٩٢٤ وحتى وفاة الأخير في أغسطس عام ١٩٢٧. محمد إبراهيم الجزيري، سعد زغلول، ذكريات تاريخية طريفة (القاهرة، بدون تاريخ)، ص ٥، ص ٧، ص ٢٠٧ ـ ص ٢٠٨.

(٢٢٥) شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، المجلد الثالث، ص ٦٦٨. مجموعة الخطب التي ألقيت في اجتماع السيدات المصريات (القاهرة، ١٩٢٢). خطبة هدى شعراوي وخطبة إحسان أحمد، ص ٧ ـ ١٠، ص ١٩ ـ ٢١.

(٢٢٦) المقطم، ٩ أكتوبر ١٩٢٣.

(٢٢٧) فاثنان، على سبيل المثال، من أبرز أعضاء اللجنة الوفدية المحلية بالمنيا ـ وهما محمد عبد الرازق ورياض الجمل ـ كانا من بين قيادات لجنة المينا القومية التي شكلت خلال انتفاضة ١٩١٩، وقد اتهمتهما السلطات العسكرية بالعصيان المسلح، وحكم عليهما بالسجن ثلاث سنوات، وعشر سنوات، على التوالي. البلاغ، ١٨ يونيو ١٩٢٣. الرافعي، ثورة سنة ١٩١٩، المجلد الثاني، ص ٦١. كذلك فإن زعيم اللجنة الثورية في زفتى، خلال انتفاضة ١٩١٩، أصبح نائباً وفدياً بارزاً عن زفتى. أنظر في ما سبق الموضع الذي يرد فيه الهامش ٩٥. وانظر أيضاً: محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية في مصر، المجلد الرابع (القاهرة، ١٩٣٩) ص ٩٦.

(٢٢٨) أنظر في ما سبق الجزء التالي للملاحظة (الهامش) ٩٥.

(٢٢٩) اللجنة المقصودة هنا هي اللجنة المركزية لمركز قويسنا بمديرية المنوفية. البلاغ، ٢٧ فبراير ١٩٢٣.

(٢٣٠) نظام لجان الوفد الانتخابية لقسم السيدة زينب بالقاهرة (القاهرة، بدون تاريخ).

(٢٣١) البلاغ، ١٨ يونيو ١٩٢٣.
(٢٣٢) المرجع نفسه.
(٢٣٣) أنظر في ما يتعلق بالتأييد الشعبي للوفد الفصل الثالث، القسم المعنون بـ «القاعدة الاجتماعية» حتى الموضع الذي يرد فيه الهامش ١٥٨.
(٢٣٤) من البدو الذين استوطنوا الفيوم، وينتمي لأحد فروع قبيلة الفوائيد. وكان يملك هو وأخوه عبد الستار الباسل ٣٧٠٠ فدان في الفيوم:
FO 371/20916/1989/815/16.
(٢٣٥) بدوي من قبيلة الفوائيد. أمّي ويملك ستمائة فدان بمديرية المنيا:
FO 371/1964/15252. Graham to Kitchner. Note on the Elections of the Egyptian Legislative Assembly. 29 December 1913.
(٢٣٦) من عائلة هلال بالدقهلية، وكان يملك ٣٨٧ فداناً. المرجع نفسه.
(٢٣٧) أحد كبار الملاك بمديرية المنوفية، وكان يملك ٣٠٠ فدان. المرجع نفسه.
(٢٣٨) أحد أفراد عائلة الشريعي، التي امتلكت مساحات كبيرة من الأراضي بسمالوط (مديرية المنيا). أنظر: Baer, A History etc., p. 51.
(٢٣٩) رغم أنه كان يعد من رجال البنوك (بدخل قدره ٣٠٠٠ جنيه استرليني في السنة) ـ FO 371/1964/15252 ـ فقد كان يعمل في التجارة والزراعة أيضاً، فهو ابن تاجر من أسيوط يملك أراضي في مديريتي المنيا وأسيوط. أنظر: زكي فهمي، ص ٤٥١، ٤٥٣، ٤٥٦.
(٢٤٠) أحد أبناء عائلة «خياط» من كبار الملاك بأسيوط. المرجع نفسه، ص ٤٥١، ٤٥٣، ٤٥٦.
(٢٤١) ابن بطرس غالي وأحد كبار ملاك مديرية بني سويف. أمين عبد الهادي، الصحيفة الطاهرة (القاهرة، ١٩٢٣)، ص ١٢.
(٢٤٢) ابن محمد راتب، وهو مالك كبير من أصل تركي، كان وقفه يدر دخلاً سنوياً يقدر بحوالي ٦٠,٠٠٠ جنيه. المصور، العدد ٨٦٥، ٩ مايو ١٩٤١، ص ١٥.
(٢٤٣) ابن أحمد عفيفي الذي كان من كبار الموظفين، وقد بلغت ملكيته ألف فدان. (حديث مع راغب اسكندر، يونيو ١٩٦٨). وكان يوصف بأنه فلاح، لكنه كان من كبار الملاك. صبحي، ص ١٢٦.
(٢٤٤) ذكرت التقارير أنه ورث ستمائة فدان (FO 407/206. Enclosure 2 in No. 61 Notes on a visit to Sohag. 11 February to 14, 1928). وأنظر أيضاً: رمزي تادرس، الأقباط في القرن العشرين، مجلد ٣ (القاهرة، ١٩١١)، ص ٨٣ ـ ٨٥. ومذكرات فخري عبد النور، ص ٦.
(٢٤٥) ابن أخت سعد زغلول، لم يكمل تعليمه الثانوي. زكي محمود مجاهد، الأعلام الشرقية المجلد الأول (القاهرة، ١٩٤٩)، ص ١٠٩. وكان يملك حوالي ٢٠٠ فدان (FO 371/1964/15252).
(٢٤٦) «لم يكمل تعليمه»، وكان يملك مائة فدان. المرجع نفسه. ينتمي لعائلة من القليوبية. صبحي، ص ٨٤.
(٢٤٧) اعتبر من الأعيان. كان يعيش في طنطا ويرتدي «الجلابية». الياس زخاري، مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال في مصر (القاهرة، ١٨٩٧)، ص ٤٨٦. زكي فهمي، ص ٥٢٢.
(٢٤٨) درس في الأزهر ثم درس القانون بعد ذلك وعمل محامياً. كان يملك ١٠٠ فدان وينتمي للطبقة المتوسطة الحضرية إلا أنه لم يقطع صلته بالريف نهائياً. وفي عام ١٩١٣ رشح نفسه في انتخابات الجمعية التشريعية عن دائرتين بالقاهرة. FO 371/1964/15252.
(٢٤٩) نزح إلى القاهرة من مديرية قنا، وقد ورث عن أبيه ١٥٠ فداناً. المصور، العدد ٨٣٩، ٨ نوفمبر ١٩٤٠، ص ١٤. درس القانون ثم درّسه في مدرسة الحقوق قبل انضمامه للوفد.
(٢٥٠) شقيق فتح الله بركات. درس في الأزهر ثم في انجلترا (ضمن بعثة تعليمية). ثم عمل موظفاً في الحكومة وأصبح مديراً لمدرسة القضاة. زكي محمود مجاهد، الأعلام الشرقية، المجلد الرابع، (القاهرة، ١٩٦٣)، ص ٢٤٥.
(٢٥١) محام ممارس للمهنة. وينتمي، على الأرجح، إلى أسرة متوسطة الملكية في مديرية القليوبية. صبحي، ص ٩٢، ص ١٢٤، ١٤٣، ٢٤٧.
(٢٥٢) من عائلة الشمس بمديرية الشرقية، كان ابنا لتاجر أقطان. عبد العزيز البشري، في المرآة (القاهرة، ١٩٤٧)

ص ٨٨ ـ ص ٩١. وكان يملك عشرين فداناً، كما كان يحمل شهادة دكتوراه في القانون: FO 371/1964/15252.

(٢٥٣) نشأ في احدى قرى مديرية المنيا. وكان ابنا لشيخ أزهري، ودرس في الأزهر. زكي فهمي، ص ٥٢٥ ـ ص ٥٢٨.

(٢٥٤) ابن موظف حكومي كبير (شارك في تأسيس بنك مصر). محام ممارس للمهنة. نشأ في مديرية المنوفية. زكي فهمي، ص ٤٠٩، ص ٤٦٨ ـ ٤٧١.

(٢٥٥) ابن لتاجر أمي من سمنود، غربية. المقطم، ١٢ يونيو، ١٩٣٤. لا يملك أرضاً زراعية. مضابط مجلس النواب، جلسة ١١ يناير ١٩٢٧.

(٢٥٦) وصف بأنه عصامي. لم يرث شيئاً عن أسرته، واضطر للعمل بعد وفاة والده. المصري، العدد ١١، ١٣ نوفمبر ١٩٣٠، ص ١٠.

(٢٥٧) ولد في القاهرة، لا ينبغي أن نخلط بينه وبين عائلة حنا في أسيوط. كان جده موظفاً في الحكومة بينما كان والده قسيساً. مارس مهنة المحاماة. زكي فهمي، ص ٢١٢ ـ ٢١٥، ص ٢١٨.

(٢٥٨) نشأ في البحيرة وكان والده شيخاً. الأهرام، ٩ يناير ١٩٢٤. ينتمي لأسرة من الطبقة المتوسطة. كان يعمل في المحاماة يدرسها في الوقت ذاته، وقد مارس المهنة بعد ذلك في طنطا قبل انضمامه للوفد. المصري، العدد ٥، ٣ أكتوبر ١٩٣٠.

(٢٥٩) ابن أحد الموظفين الحكوميين، وكانت أسرته تمتلك مساحة صغيرة من الأراضي الزراعية. مارس مهنة المحاماة. حلمي عيسى، مجموعة مقالات (القاهرة، بدون تاريخ)، ص ٦٢ ـ ص ٦٣.

(٢٦٠) ضابط كبير من أصل تركي. تخرج من مدرسة البوليس، وعمل في ما بعد مديراً لمديرية أسوان، ثم المنيا، وأخيراً سوهاج: FO 371/17020/177/177/16. مجاهد، المجلد الأول، ص ٧٣.

(٢٦١) أنظر في ما يتعلق بأيديولوجية النزعة الوطنية في الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى: Hourani, Arabic Thought, pp.174-178, 206-208.

وأنظر أيضاً: أحمد، ص ١٠٥ ـ ص ١١١.

(٢٦٢) Hourani, Arabic thought p. 325.

(٢٦٣) Safran, p. 107.

(٢٦٤) أنظر في ما سبق الملاحظة (أو الهامش) رقم ٩٢.

(٢٦٥) سعد زغلول، مجموعة خطب وأحاديث، ص ١٦.

(٢٦٦) شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، المجلد الأول، ص ١٥٤.

(٢٦٧) سعد زغلول، مجموعة خطب وأحاديث، ص ٦٩. وقد أصدر الوفد بياناً يعارض تمثيل الأقليات في البرلمان المقترح، عندما طُرح الموضوع من جانب توفيق دوس في لجنة الدستور. فالوفد كان يرى أنه «لا وجود لأقلية أو أكثرية لأن الكل مصريون. ولقد تأكدت صحة هذه الحقيقة التاريخية من خلال الأحداث الأخيرة، التي توضح أن الأقباط والمسلمين لهم عقيدة واحدة هي عقيدة الحرية والاستقلال». شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، المجلد الثاني، ص ٢٠٩.

(٢٦٨) سعد زغلول، مجموعة خطب وأحاديث، ص ٦٩.

(٢٦٩) أنظر: Thomas Hodgkin, Nationalism in Colonial Africa, pp. 144, 146.

(٢٧٠) سعد زغلول، مجموعة خطب وأحاديث، ص ٤٦٠.

(٢٧١) المرجع السابق، ص ١٥٢ ـ ص ١٥٣، في حديث لـ «ايجبشان جازيت»، ٨ مايو ١٩٢١.

(٢٧٢) شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، المجلد الثالث، ص ١٧٤ ـ ص ١٧٦.

(٢٧٣) المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٢٧٤) المرجع السابق، ص ١٧٥.

(٢٧٥) المرجع السابق، ص ٣٥٥.

(٢٧٦) المرجع السابق، ص ٣٩٢، ٣٩٥، ص ٤٨٩ ـ ٤٩٠.

(٢٧٧) أنظر في ما سبق الموضع المحصور بين الهامش ٧١ و ٧٨، وما بعد الهامش ٨٤ حتى الهامش ٨٩، ثم

الموضع بين الهامش ١١٤ والهامش ١٣٦ .

(٢٧٨) أحمد قاسم جوده، المكرميات (القاهرة، بدون تاريخ) ص ٤٥ .

(٢٧٩) المرجع نفسه .

(٢٨٠) المرجع السابق، ص ٤٦ .

(٢٨١) استخدم بيتر وارسلي التعبير المشار إليه بهذا المعنى، ولكن ليس بمثل هذا التحديد. أنظر:
Peter Worsley, The Third World p. 165.

(٢٨٢) سعد زغلول، مجموعة خطب وأحاديث، ص ١٦ .

(٢٨٣) أنظر في ما سبق الفقرات الواقعة بين الملاحظة رقم (١٣٢) و (١٤١)، وبين ٢٦٦ و ٢٧٧ .

(٢٨٤) سعد زغلول، مجموعة خطب وأحاديث، ص ١٦ .

(٢٨٦) أنظر في ما سبق الفقرات الواقعة بين الملاحظة (١٠٨) و (١٣١).

(٢٨٧) FO 407/186. Enclosure in No. 327. Note on Egyptian Press. No. 31 for the Period from June 6 to 13, 1920.

(٢٨٨) FO 407/189. Enclosure in No. 62. Memorandum by Mr. Amos.

(٢٨٩) FO 407/190. Enclosure in No. 61. Report on General Situation in Egypt for the period from 11 to 24 August, 1921, inclusive.

وأنظر أيضاً: هيكل، مذكرات، المجلد الأول، ص ١٤٤ . كذلك اهتمت الجمعية بتخفيف حدة التوتر بين الايطاليين والمصريين، والذي نتج عن أحداث مايو بالاسكندرية، أي أنها حاولت أن تساعد، بصورة غير مباشرة، الوفد الرسمي في لندن. أنظر مذكرة الجمعية إلى "The Italian Charge d'Affairs in cairo" . شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، مجلد ٢، ص ٢٦١ - ٢٧٤ .

(٢٩٠) FO 307/190. Enclosure in No. 61.

(٢٩١) شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، الجزء ٢، ص ٤١٩ - ٤٢٢، ص ٤٣٩ .

(٢٩٢) المرجع السابق، ص ٥٣٠ - ٥٣٣، ص ٦٨٠، ص ٧١٤ - ٧١٥.

(٢٩٣) FO 407/191 Enclosure in No 64. Report on General Situation in Egypt for the period December 1 to 7, 1921, inclusive.

وفي نوفمبر ١٩٢١، وطبقاً لما ذكره يوسف نحاس، فاتح ثروت والمنشقون عن الوفد عدلي ليترأس الحزب السياسي الذي يزمعون إنشاءه. واتسم موقف عدلي بالتردد وعدم التحديد، نتيجة لحاجته إلى الراحة بعد محادثاته مع كيرزون، ولتخوفه من استمرار النزاع بين مجموعته وأنصار سعد زغلول. يوسف نحاس، صفحات من تاريخ مصر السياسي الحديث، مفاوضات عدلي - كيرزون (القاهرة، ١٩٥١)، ص ١١٥ .

(٢٩٤) FO 407/191. Enclosure in No. 73. Report on General Situation in Egypt for the period August 1 to 31, 1922.

(٢٩٥) رسالة غير منشورة من راغب اسكندر إلى علي الشمسي بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٢٢، حيث زعم أن قيمة الأسهم المباعة بلغت ٨٠٠٠ جنيه .

(٢٩٦) شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، المجلد ٣، ص ٣٢٦ - ٣٢٨.

(٢٩٧) هم : مدحت يكن - الشيخ محمد بخيت - السيد عبد الحميد البكري - محمد محب - محمد حشمت - حسن عبد الرازق - محمد محمود - يوسف أصلان قطاوي - إبراهيم الهلباوي - حافظ عفيفي - عبد اللطيف المكباتي - محمد علي - علي إبراهيم - توفيق دوس - عبد المنعم رسلان - اسماعيل زهدي - صليب سامي - دسوقي أباظة - السيد علي الرفاعي - الياس عوض - رشيد عبدالله - حسين خياط - أحمد عبد الغفار - سيد خشبه - حامد فهمي - محمد البدراوي - صالح لملوم - عبد العزيز رضوان - محمد محفوظ - محسن صالح. السياسة، أول نوفمبر ١٩٢٢ .

(٢٩٨) هم : بخيت - البكري - حشمت - عبد الرازق - قطاوي - المكباتي - محمد علي - دوس - عوض - لملوم - شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، الجزء ٣، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

(٢٩٩) هم : عبد الرازق - عفيفي - علي إبراهيم - زهدي - صليب سامي - محمد صالح . المرجع السابق، مجلد ٢، ص ٥٣٣ . وكان بعض الأعضاء الشبان الذين انضموا إلى حزب الأحرار الدستوريين، أعضاء سابقين في «الحزب الديموقراطي» ومنهم : محمد حسين هيكل، محمود عزمي، ومصطفى عبد الرازق. وقد أنشيء الحزب الديموقراطي في أواخر ظاظ، وتألف أساساً من أعضاء شبان من النخبة. واشتمل برنامجه الرئيسي على الاستقلال التام لمصر، انتخاب البرلمان، توحيد التشريع بالنسبة لكل سكان مصر، حرية التعبير

والاجتماع والصحافة، الخ، وتحسين ظروف الطبقة العاملة. تقرير الحزب الديموقراطي المصري (القاهرة، بدون تاريخ)، ص ٦٣ ـ ص ٦٤، ص ٦٩.
(٣٠٠) السياسة، ١٢ نوفمبر ١٩٢٢.
(٣٠١) ورث عن أبيه، سليمان محمود، ١٦٠٠ فدان. المصور، العدد ٨٥٢، ٧ فبراير ١٩٤١، ص ١٢.
(٣٠٢) ينتمي لعائلة عبد الرازق بالمنيا، وقد بلغت ملكية العائلة ـ حسب التقديرات المتاحة ـ سبعة آلاف فدان. المصور، العدد ٨١١، ٢٦ أبريل ١٩٤٠، ص ٢٠.
(٣٠٣) عمل بالمحاماة وهو ابن أحد كبار الملاك بالدقهلية: FO 371/1964/15252
(٣٠٤) أحد أفراد عائلة أباظة من كبار الملاك بالشرقية: فرج سليمان فؤاد، الكنز الثمين لعظماء المصريين، مجلد ١ (القاهرة، ١٩١٩) وأنظر أيضاً: Baer, A History of, etc., p. 58
(٣٠٥) من كبار الملاك بالمنوفية. كان عضوا بالنقابة الزراعية العامة. نحاس، جهود، الخ، ص ٥١٢.
FO 407/208. Enclosure 2 in No. 27. Notes on a Visit to Tantah, February 4 to 7, 1927.
(٣٠٦) أحد كبار الملاك بأسيوط وعضو سابق بمجلسها البلدي، وعمدة أسيوط. فرج سليمان فؤاد، ص ٢٨٩ ـ ٢٩١.
(٣٠٧) من كبار الملاك بمديرية الغربية. وكان يملك ١٣,٠٠٠ فدان: FO 141/747/9853..Sit. econ. et Agric. Actuelle (Avril 1919).
(٣٠٨) أحد شيوخ البدو من قبيلة الفوائيد وأحد كبار الملاك بمديرية المنيا (G.W. Murray, Sons of Ishmael (London, 1935), p. 290). كما كان عضواً في النقابة الزراعية العامة. نحاس، جهود، الخ، ص ٥١٣، ٥١٤.
(٣٠٩) من كبار الملاك بمديرية أسيوط. وكان يملك حوالي ٣٥٠ فداناً: FO 371/1964/15252 . فرج سليمان فؤاد، ص ٢٨٤ ـ ص ٢٨٦.
(٣١٠) مصري من أصل تركي من سلالة شقيقة محمد علي، أحد كبار المسؤولين في الحكومة ومالك كبير يحوز ١٠٠٠ فدان. مجاهد، المجلد الأول، ص ١٥١. FO 371/1964/15252.
(٣١١) ابن عم عدلي يكن. أحد كبار الملاك ورئيس مجلس إدارة بنك مصر: FO 371/20916/1989/815/16. مجاهد، المجلد الأول، ص ٥٨.
(٣١٢) مصري من أصل تركي، عمل في الحكومة، وهو على الأرجح من كبار الملاك، وكان عضواً في النقابة الزراعية. المرجع نفسه. وأيضاً: نحاس، جهود، الخ، ص ٥١١.
(٣١٣) يهودي مصري. من رجال المال، وأحد كبار الملاك. عضو الغرفة التجارية المصرية، وعضو مجلس إدارة بنك مصر: FO 371/20916/1989/815/16.
(٣١٤) زعيم الفرق الصوفية في مصر. زكي محمود مجاهد، الأعلام الشرقية، المجلد ٣. (القاهرة، ١٩٥٥)، ص ١٠٧. أحد كبار الملاك. نحاس، جهود، الخ، ص ٥١١.
(٣١٥) عضو النقابة الزراعية العامة، وهو على الأرجح من كبار الملاك. المرجع السابق.
(٣١٦) ينتمي لعائلة خياط من كبار الملاك بأسيوط. وقد بلغت ملكية عائلته ٢٠٠٠ فدان على الأقل. فرج سليمان فؤاد، ص ١٨٤ ـ ص ١٨٥. رمزي تادرس، الأقباط في القرن العشرين، المجلد الأول (القاهرة، ١٩١٠)، ص ١٧٣.
(٣١٧) أنظر في ما سبق الملاحظة ٨٧.
(٣١٨) أنظر في ما سبق الملاحظة ٨٥.
(٣١٩) ابن بائع لنسخ الانجيل بأسيوط. عمل محامياً FO 371!20916!1989!815!16.
(٣٢٠) جاء من مديرية البحيرة ليدرس في الأزهر. عمل موظفاً في الحكومة ثم مارس المحاماة في وقت لاحق. مجاهد، المجلد ٣، ص ١ ـ ص ٢.
(٣٢١) نشأ في مديرية البحيرة، ابن لموظف حكومي ومحام. عزيز الخانكي وجميل الخانكي، ص ٤٢. صليب سامي، ذكريات، ١٨٩١ ـ ١٩٥٢ (القاهرة، ١٩٥٣)، ص ١٣.
(٣٢٢) محام معروف وعضو نقابة المحامين. عزيز الخانكي وجميل الخانكي، المحاماة قديماً وحديثاً (القاهرة، ١٩٤٠)، ص ٤٣.

(٣٢٣) من مواليد القاهرة، درس الطب ثم قام بتدريسه في مدرسة الطب. والمرجح أنه ينتمي لعائلة من الطبقة المتوسطة المدينية. عبد العزيز البشري، ص ٣٤، ٣٧ - ٣٨. FO 371/20916/1989/815/16 .

(٣٢٤) من مواليد الدقهلية. درس القانون وعمل في الحكومة ثم مارس المحاماة بعد ذلك. رمزي تادرس، الأقباط في القرن العشرين، المجلد الرابع (القاهرة، بدون تاريخ) ص ٦٤ - ٦٥.

(٣٢٥) من مواليد مديرية المنوفية، من عائلة متوسطة الملكية. درس القانون، وشغل منصباً قانونياً وقضائياً بالإدارة الحكومية. إلياس زخاري، المجلد الأول، ص ٢٦٥ - ٢٧٠.

(٣٢٦) من مواليد الشرقية، وقد اشتغل في المحاماة. عزيز الخانكي وجميل الخانكي، ص ٤٢.

(٣٢٧) صبحي، ص ٢٢٢. السياسة، ٦ يناير ١٩٢٤.

(٣٢٨) زكي فهمي، ص ٥٠١، ص ٥٠٣.

(٣٢٩) المقطم، ٣١ أكتوبر ١٩٢٢.

(٣٣٠) FO 407/189. Enclosure in No. 62, and Enclosure in No. 77; FO 371/20916/1989/815/16

(٣٣١) FO 407/189. Enl 1 in No. 10. Dawsan to High Commissioner. 22 March 1921.

(٣٣٢) FO 371/5140/431/16. Allenby to Curson. 25 April 1921.

(٣٣٣) أنظر في ما يتعلق باجتماعات وقرارات مجلس الإدارة: السياسة، ٢٥ فبراير، ٢١ مارس، ٢٣ أبريل ١٩٢٣.

(٣٣٤) وهو مطلب حزب الأمة. أحمد، ص ٦٩ - ص ٧٠.

(٣٣٥) السياسة، ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢.

(٣٣٦) هيكل، مذكرات، المجلد الأول، ص ١٤٥.

(٣٣٧) السياسة، ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢.

(٣٣٨) المرجع السابق، ٣٠ أبريل ١٩٢٣.

(٣٣٩) لما كانت الضرائب لا تسري على الأجانب، نتيجة لنظام الامتيازات الأجنبية، فإن أية ضرائب ستفرض على المشروعات التجارية والصناعية، ستمثل نوعاً من التمييز ضد المصريين العاملين في هذه المجالات.

(٣٤٠) السياسة، ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢.

(٣٤١) أنظر، من أجل دراسة عن الحزب الوطني حتى عام ١٩١٩:
Arthur Goldschmidt, Jr. "The Egyptian Nationalist Party 1892-1919" in P.M. Holt (ed) Political and Social Change in Modern Egypt (London, 1968), pp. 308-333.

(٣٤٢) المرجع السابق، ص ٣٣٣.

(٣٤٣) فاللجنة الإدارية الأولى والمكونة من ثلاثين عضواً، لم يكن فيها، على سبيل المثال، سوى ثلاثة أعضاء يمكن تصنيفهم على أنهم أعيان ريفيون وهم: عمر سلطان، أحد ملاك الأراضي بمديرية المنيا (زكي فهمي، ص ٣٢٥) - محمد رشوان، وينتمي لاحدى عائلات مديرية الجيزة، وكان يملك ألفي فدان (FO 391/1964/15252) - وعبد الحميد عمار، أحد أعيان الريف. عبدالرحمن الرافعي، محمد فريد (القاهرة، ١٩٤٨)، ص ٢١٠. وفي اللجنة الادارية التي تم انتخابها عام ١٩١١ كانت هناك نسبة أكبر من أعيان الريف، لكنها لم تتعد ستة أعضاء هم: عبداللطيف الصوفاني، عبدالحميد عمار، محمد أحمد شريف، علي المنزلاوي، لملوم السعدي وحافظ المنشاوي. أنظر المرجع السابق، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٣٤٤) عبدالرحمن الرافعي، مصطفى كامل، باعث الحركة الوطنية (القاهرة، ١٩٣٨)، ص ٢٦٩ - ص ٢٧٠.

(٣٤٥) المرجع السابق، ص ٢٦٨. وفي الجمعية العمومية المنعقدة في يناير ١٩١١، كان هناك حوالي ألفي عضو. الرافعي، محمد فريد، ص ٢١٧.

(٣٤٦) المرجع السابق، ص ٨٥ - Goldschmidt, Jr., p. 324

(٣٤٧) أنظر: Duverger, pp. 63-64 . على أن الحزب الوطني لم يكن حزباً جماهيرياً كالأحزاب الاشتراكية الاوروبية، أولاً لأنه توجه من الناحية الأساسية إلى أعيان المدن وأفراد الطبقة المتوسطة المدينية، وثانياً لأنه لم يعتمد مالياً على اشتراكات الأعضاء، وعلى ذلك كان الحزب الوطني حزباً جماهيرياً، إلا أنه تميز ببعض سمات «حزب الكادر».

(٣٤٨) يونان لبيب رزق، الحياة السياسية في مصر، ص ٢١٠.

(٣٤٩) الرافعي، محمد فريد، ص ٢١٠.

(٣٥٠) مبادىء وقانون الحزب الوطني (١٩٢٢)، ص ٢.
(٣٥١) أنظر على سبيل المثال: الرافعي، محمد فريد، ص ٢٨٦ - ٢٨٩، ص ٣٥١.
(٣٥٢) أنظر في ما سبق الموضع ما بين الهامش رقم ٦٦، ٧١.
(٣٥٣) الرافعي، ثورة سنة ١٩١٩، المجلد الأول، ص ٩٤. محمود أبو الفتح، المسألة المصرية والوفد (القاهرة بدون تاريخ) ص ٤٨.
(٣٥٤) Goldschmidt, pp. 331-332.
(٣٥٥) أنظر على سبيل المثال المبرر الذي قدمه سعد زغلول لامتناعه عن دعوة محسن فريد للإنضمام إلى الوفد نفسه: من سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمي، ٧ نوفمبر ١٩١٩. أنيس، ص ٢٣٨.
(٣٥٦) FO 371/10899/2008/90/16. Henderson to Chamberlain. 6 July 1925.
(٣٥٧) أنيس، ص ٢١٨.
(٣٥٨) أنظر: عنايت، ص ٩ - ١١، ص ٢٤، ص ٤٤. محمد شكري الكرداوي، ص خ - ر، ش.
(٣٥٩) أنيس، ص ١١. كان أمين الرافعي السكرتير المساعد للجنة المركزية.
(٣٦٠) أنظر في ما سبق الهامش ٢٠٨.
(٣٦١) الرافعي، محمد فريد، ٣٦٥.
(٣٦٢) نحاس، ذكريات، ص ٧٣. كما ذهب الرافعي أيضاً إلى أن سنوات عديدة مرت دون إجراء أية انتخابات داخل الحزب الوطني (رغم أن قانون الحزب الداخلي ينص على انتخاب لجنة إدارية كل ثلاث سنوات)، وبالتالي فقد انقضت مدة عضوية هؤلاء.
(٣٦٣) في التاسع من أبريل ١٩١٩، أصدر الحزب الوطني بياناً أعرب فيه عن رغبته في التعاون مع أي حزب أو مجموعة (والمقصود الوفد) من أجل تحقيق الاستقلال التام. الرافعي، ثورة سنة ١٩١٩، المجلد الثاني، ص ١٦٧.
(٣٦٤) المرجع السابق، ص ٩٦ - ٩٧.
(٣٦٥) أنيس، ص ١٨٥، ص ١٨٨، ١٩٣، ٢١٧، ص ٢٢٤. وطبقاً لما ذكره عبدالرحمن فهمي، كان الحزب الوطني مدعوماً من جانب محمد سعيد والأمير عمر طوسون.
(٣٦٦) FO 407/186. Enclosure in No. 166. Report on General Situation in Egypt for the period March 7 to 16 inclusive.
(٣٦٧) مبادىء وقانون الحزب الوطني، المواد ١، ٤، ص ٣، ص ٤.
(٣٦٨) السياسة، ١٠ مايو ١٩٢٣. الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الأول، ص ١٢٣.
(٣٦٩) السياسة الأسبوعية، العدد ٢٩، ٢ أكتوبر ١٩٢٦، ص ٩. وأنظر:
FO 407/196. Enclosure in No. 186. Report on General Situation in Egypt for the period May 25 to June 7, 1923.
(٣٧٠) حتى وفاة علي فهمي كامل في ديسمبر ١٩٢٦.
(٣٧١) وأفضل مثال للمجموعة الأولى هو عبد الرحمن الرافعي. أنظر: الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الأول، ص ١٣٢. والمثال النموذجي للمجموعة الثانية هو عبدالحميد سعيد، أحد مؤسسي «جمعية الشبان المسلمين» وكان مهتماً بالشؤون العربية والاسلامية: FO 371/20916/1989/815/16.
(٣٧٢) سلامة موسى، تربية سلامة موسى (القاهرة، ١٩٥٨)، ص ١٦٥: وأنظر أيضاً:
Walter Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, (London, 1961), p. 31.
(٣٧٣) كان ممثلاً لـ «اتحاد المستأجرين بالاسكندرية»، وهو نقابة تأسست عام ١٩١٩، أنظر: FO 151/779/9321/106.Annex II. وكان عمله الأساسي «جواهرجي»: البلاغ، ١٩ فبراير ١٩٢٤.
(٣٧٤) الأهرام، ٧ مارس ١٩٤٢.
(٣٧٥) كان عنوان كراسة سلامة موسى «الاشتراكية».
(٣٧٦) علي العناني طبيب، والعرابي كان تاجراً، أما محمد عنان فكان محامياً: سلامه موسى، تربية سلامه موسى، ص ١٦٥. الأهرام، ٢٩ مايو ١٩٢٤.
(٣٧٧) الطليعة، المجلد الأول، العدد ٢، فبراير ١٩٦٥، ص ١٥٦.
(٣٧٨) الأهرام، ٧ مارس ١٩٢٤.
(٣٧٩) المرجع نفسه، ٥ مارس ١٩٢٤.

(٣٨٠) المرجع السابق، ٧ مارس ١٩٢٤.
(٣٨١) المرجع السابق، ٤ يناير ١٩٢٣. وقد ذكرت التقارير أن عضوية الحزب في القاهرة والاسكندرية بلغت، في أغسطس ١٩٢٢، حوالي ١٠٠٠ عضو، أنظر:
FO 407/194. Report on the General Situation in Egypt for the period August 16 to 21, 1922.
(٣٨٢) Department of Overseas Trade, Report on the Economic and Financial Situation of Egypt (1921) pp. 28-29.
(٣٨٣) الأهرام، ٥ مارس ١٩٢٤.
(٣٨٤) FO 407/191. Enclosure in No.28. Report on the General Situation of Egypt for the period from October 20 to 26, 1921.
(٣٨٥) الأهرام، ٤ يناير ١٩٢٣. المرجع السابق، ٩ يناير ١٩٢٣.
(٣٨٦) المرجع السابق، ٤ يناير ١٩٢٣ سلامه موسى، تربية سلامه موسى، ص ١٦٥.
(٣٨٧) FO 407/193. Enclosure in No. 26. Report on the General Situation of Egypt for the period from April 6 to 12, 1922.
(٣٨٨) بفرض ضريبة على الآلات المستخدمة في شركات السجاير، والتي حلت محل العمال البدويين:
FO 407/193. Enclosure in No. 62. Report on the General Situation of Egypt for the period from May 18 to 24, 1922.
(٣٨٩) اللواء المصري، ٢٧ مايو ١٩٢٢.
(٣٩٠) FO 407/194. Enclosure in No. 36. Report on the General Situation of Egypt during the period from July 11 to 20, 1922.
وانظر أيضاً: اللواء المصري، ١٣ يوليو ١٩٢٢.
(٣٩١) الأهرام، ٤ يناير ١٩٢٣.
(٣٩٢) المرجع نفسه، ٩ يناير ١٩٢٣.
(٣٩٣) المرجع نفسه، ٣ أغسطس ١٩٢٢.
(٣٩٤) وهو محام في المحكمة المختلطة بالاسكندرية. المرجع السابق، ٢٩ مايو ١٩٢٤.
(٣٩٥) المرجع السابق، ٣ أغسطس ١٩٢٢. المرجع السابق نفسه، ٢٠ مارس ١٩٢٣. وقد أدى تحول الحزب الاشتراكي إلى حزب يتبنى الايديولوجية الشيوعية إلى طرد بعض أعضائه البارزين الأوائل، وكانوا في أغلبهم من المصريين: فعلى سبيل المثال. تم فصل سلامه موسى في العاشر من أغسطس ١٩٢٢. FO 407/194. Enclosure in No.73. Report on the General Situation of Egypt during the period from August 16 to 31, 1922
واستقال أعضاء آخرون نتيجة لإختلافهم مع الأيديولوجية الجديدة للحزب، ومن بين هؤلاء على سبيل المثال، محمد عبدالله عنان السكرتير السابق للحزب، وآخرون. الأهرام، ٤ يناير ١٩٢٣.
(٣٩٦) Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, p. 33. الأهرام، ٧ مارس ١٩٢٤.
(٣٩٧) المرجع السابق. كان الشرط الأول تطبيقاً للنقطة السابعة عشرة التي تبناها المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية المنعقد في موسكو في يوليو - أغسطس ١٩٢٠. أنظر: Julius Braunthal, History of the International, Vol. II. 1914-1943 (New York, 1967), p. 542.
(٣٩٨) الأهرام، ٤ يناير ١٩٢٣.
(٣٩٩) المرجع نفسه، ٧ مارس ١٩٢٤.
(٤٠٠) المرجع السابق، ٢٠ مارس ١٩٢٣.
(٤٠١) المرجع السابق نفسه.
(٤٠٢) المرجع السابق، ٢٦ أبريل ١٩٢٣. وأنظر: Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, p. 36.
(٤٠٣) FO 402/197. Enclosure in No. 17. Report on the General Situation of Egypt during the period from August 22 to September 4, 1923.
(٤٠٤) الأهرام، ٢٩ مايو ١٩٢٤.
(٤٠٥) المرجع نفسه، ٢٠ مارس ١٩٢٣.
(٤٠٦) FO 407/193. Enclosure in No. 26. Report on the General Situation of Egypt for the period from April, to 12, 1922.
(٤٠٧) FO 407/194. Enclosure in No. 73. Report on the General Situation of Egypt during the period from August 16 to 31, 1922.
(٤٠٨) الأهرام، ٢٩ مايو ١٩٢٤.

(٤٠٩) المرجع نفسه.

(٤١٠) الأهرام، ٤ يناير ١٩٢٣. اللواء المصري، ٢٧ مايو ١٩٢٢.

(٤١١) الطليعة، المجلد الأول، العدد ٢، فبراير ١٩٦٥، ص ١٥٩. وأنظر أيضاً:

Laqueur, Communism and Nationalism in Middle East, p. 34.

(٤١٢) FO 141/583/9321/123

(٤١٣) FO 407/191. Enclosure in No. 10. Report on the General Situation of Egypt for the period from September 15 to 21, 1921, inclusive.

(٤١٤) FO 407/191. Enclosure in No. 20.

الفصل الثالث

تقلبات السلطة السياسية: الأحزاب السياسية في ظل دستور ١٩٢٣ (١٩٢٣ ـ ١٩٣٠)

طبيعة العملية السياسية

لاحظ معظم الباحثين أن نمط القوى السياسية في مصر، في الفترة التي تتناولها الدراسة، هو نمط ثلاثي أساساً، ويتألف من الانجليز والملك والوفد[١]. ولكن يمكن القول أنه لم يكن هناك سوى قوتين رئيسيتين في السنوات الأولى التي تلت انتفاضة ١٩١٩ الشعبية، هما: الانجليز، والوفد بوصفه تجسيداً للحركة الوطنية الجديدة، فلم يكن السلطان (الذي لُقب بالملك فيما بعد) قد أصبح قوة سياسية لها أهميتها. ومن الضروري أن نشير هنا إلى الموقف الضعيف للسلطان فؤاد، في الفترة (١٩١٩ ـ ١٩٢١). فلا الوفد ولا الحزب الوطني أظهرا أي موقف ودي تجاهه، إذ لم يكن للوفد أي ارتباط أو شعور خاص بالولاء تجاه السلطان، بل إنه كان يضمر أفكاراً جمهورية[٢]. أما الحزب الوطني، فإن صلاته بالسلطان الأسبق عباس حلمي، وبالأمير عمر طوسون، قد تنم عن مشاعر العداء التي يكنها للسلطان فؤاد.

وكان الانجليز وحدهم يساندون السلطان فؤاد، لاعتقادهم أنه الوحيد من بين أفراد سلالة محمد علي الذي لا يكن عداء لهم. ففي السادس عشر من ابريل عام ١٩٢٠، أبلغ الانجليز السلطان فؤاد اعترافهم بابنه فاروق ولياً للعهد[٣]، كذلك شجعوا فؤاد على زيارة المديريات (وهو ما فعله في يناير ـ فبراير ١٩٢١) حتى يكتسب بعض الشعبية. فضلاً عن ذلك، صدر تصريح ٢٦ فبراير، الذي قررت فيه الحكومة البريطانية اعتبار الحماية على مصر علاقة غير مرضية، وذلك في شكل «تبليغ» موجّه إلى السلطان فؤاد، بحيث يستطيع أن يعزز موقفه في البلاد. وأخيراً، كلف الانجليز فؤاد بتشكيل الوفد المصري الرسمي، نظراً لأنه «أبدى تعاوناً.. مخلصاً وصادقاً في فترة صعبة من تاريخ مصر»[٤].

وبينما حاول الانجليز دعم وتعزيز هيبة ومكانة السلطان فؤاد، كان الأخير يحاول تحرير

نفسه من الاعتماد الكامل عليهم. فقد حاول على سبيل المثال ـ وفشلت محاولته ـ أن يضع العراقيل أمام تكليف عدلي تشكيل الوزارة في مارس ١٩٢١، لكن موقفه ازداد قوة مع التصريح البريطاني من جانب واحد، الخاص بالاستقلال، والذي صدر في ٢٨ فبراير ١٩٢٢. ومع تغير لقبه إلى «الملك فؤاد»، في الخامس عشر من مارس ١٩٢٢، صار أقوى سياسياً، وبدأ يُظهر نزعة أوتوقراطية، مثلما حدث في صراعه مع وزارة ثروت، في مارس ـ أبريل ١٩٢٢. وبناء على ذلك، يمكن القول أن وقوف الانجليز إلى جانب قيام نظام دستوري، جزئياً على الأقل، كان لقطع الطريق على محاولة فؤاد إقامة حكومة مسؤولة أمام الملك (وربما كان السبب الأكثر أهمية هو محاولة استرضاء الرأي العام). وعلى أية حال، فقد أوضح الخلاف بين فؤاد والانجليز، ومحاولة الأول الاحتفاظ بلقب ملك مصر والسودان (بإدراجه في الدستور المقترح) الاستقلال المتزايد للملك فؤاد كقوة سياسية. ورغم تقييد سلطاته في الدستور، إلا أن الملك استفاد من الدور الهام الذي كان لا يزال في مقدوره أن يلعبه، بفضل بعض مواد الدستور سيئة الصياغة[٥]. وفضلاً عن ذلك فقد أعرب كل من الأحزاب السياسية الثلاثة ـ الوفد والأحرار الدستوريون بل والحزب الوطني أيضاً ـ مع بداية انتخابات ١٩٢٣/ ١٩٢٤، بصورة علنية، عن ولائه وإخلاصه للعرش. ومع نهاية عام ١٩٢٣، كان الملك يسيطر تماماً على وزارة يحيى ابراهيم، كما أنه شرع في اتباع سياسة تستهدف دعم مكانته، من خلال التأثير على الانتخابات البرلمانية، حتى يضمن انتخاب رجاله الذين سيشكلون، في حال انتخابهم، نواة الحزب المحافظ التابع للقصر في البرلمان.

ومن الواضح أن أساس سلطة كل من القوى السياسية الرئيسية الثلاث في البلاد كان مختلفاً عن الآخر. فسلطة الانجليز كانت تعتمد على نفوذ وسلطات المسؤولين الانجليز في الجهاز الحكومي والبوليسي، وفي الجيش أيضاً. وفي التحليل الأخير، كانت سلطة الانجليز مبنية على جيش الاحتلال البريطاني نفسه. أما سلطة الوفد فكانت مبنية على قدرته على حشد قطاعات الشعب المختلفة من خلال تنظيمه، ثم أصبحت تقوم، منذ انتخابات ١٩٢٣/ ١٩٢٤، على امتلاكه أغلبية الأصوات داخل البرلمان. واعتمدت سلطة الملك على حقوقه التي يكفلها له دستور ١٩٢٣ من ناحية، وعلى استمرارية موقعه في الحكم أيضاً. وبالتالي، أصبح الملك بعد صدور الدستور، يملك سلطة إقالة الوزارة، وتعطيل أو حل البرلمان. وبفضل ديمومة منصبه، (طالما لم يفعل شيئاً في اتجاه مناهضة الوجود البريطاني في مصر) أصبح الملك قوة هامة في بنية السلطة السياسية في مصر، وكان يملك قدراً كبيراً من حرية التصرف، وإن كانت سلطته تتوقف في النهاية على دعم الانجليز له. والواقع أن اعتماد الملك على الانجليز كان كبيراً، نتيجة لافتقاره أية قاعدة أو أساس شعبي للسلطة، ونتيجة أيضاً لتحقق التعارض الأساسي في المصالح، منذ خريف ١٩٢٤، بينه وبين الوفد. كذلك كان على الانجليز أن يعتمدوا على الملك، من أجل تنفيذ الاجراءات المتخذة أو السياسات المقررة ضد القوة الهائلة للوفد.

لقد مثل الوفد الأمة المصرية لأنه كان حزب الوطن، كما أن طموحاته الوطنية كانت تتناقض بصورة أساسية مع النفوذ البريطاني القوي والمستمر في مصر. وكان الانجليز يفضلون التعامل مع وزارة غير وفدية، إذ أن التعامل معها أسهل بكثير من التعامل مع وزارة يشكلها الوفد. ولم يكن السماح للوفد بالحكم مفضلاً إلا في حالة طرح مشروع اتفاق أو معاهدة، من أجل تسوية العلاقات الانجليزية ـ المصرية. كما أن الوفد كان مؤمناً بمبدأ سيادة الأمة، وكان يستهدف إقامة ملكية دستورية، وهو ما يتعارض مع الطموحات الأوتوقراطية للملك فؤاد.

ومن السمات المميزة لهذا المثلث، عدم تساوي الأطراف السياسية الرئيسية الثلاثة من حيث القوة. فسلطة الانجليز مسيطرة، وفي حالة تعرض مصالحهم للخطر، تتغلب سلطتهم على سلطتي الوفد والملك. وكان موقف الملك أكثر قوة من موقف الوفد، لسبب واضح، هو أن من الصعب كبح جماح سلطته، على عكس الوفد الذي يمكن إقالته من السلطة بسهولة.

وعلينا ألا نغفل، نتيجة لوجود هذه المواقع الرئيسية الثلاثة للسلطة، الدور الذي لعبته القوى الأصغر، وخاصة حزب الأحرار الدستوريين. أما في ما يتعلق بالحزب الوطني، فقد لعب دوراً هامشياً. فالاعتدال الذي دعا إليه ومارسه حزب الأحرار الدستوريين، جعله الوسيط الأكثر ملاءمة بين الانجليز وبين الوفد، وبين الانجليز وبين القصر. لكن أوتوقراطية الملك فؤاد، الذي اتجه إلى ممارستها في النهاية من خلال رجاله هو، كأعضاء حزب الاتحاد على سبيل المثال، جعلت حزب الأحرار الدستوريين أقل حماساً في التنسيق مع القصر. وهذا ينطبق بوجه خاص على الفترة ١٩٢٣ ـ ١٩٣٠. فخلال ست سنوات ونصف امتدت من وزارة سعد زغلول عام ١٩٢٤ وحتى وزارة النحاس عام ١٩٣٠، كان هناك عامان ونصف العام (من نوفمبر ١٩٢٥ إلى ابريل ١٩٢٨) اتسما بطابع التعاون، بل والتحالف، بين الوفد وبين حزب الأحرار الدستوريين، في حين أن الأخير لم يتعاون مع القصر سوى في فترتين قصيرتين، بلغتا معاً عاماً ونصف العام (ديسمبر ١٩٢٤ ـ أغسطس ١٩٢٥، ومايو ١٩٢٨ ـ يناير ١٩٢٩).

ولكن ما هي السمات الرئيسية المميزة للعملية السياسية في الفترة بين عامي ١٩٢٣ و١٩٣٠؟ وهل يمكننا أن نتبيّن نمطاً محدداً في تفاعل القوى السياسية؟

ربما أمدتنا الأهداف التي سعت إلى تحقيقها القوى السياسية الرئيسية المعنية بمفتاح أو مدخل إلى الأداء الفعلي للعملية السياسية. لقد كان هدف الانجليز من انخراطهم في السياسة الداخلية لمصر هو حماية مصالحهم. ومع تحجيم مجال الفعل المباشر من جانب الانجليز، نتيجة للاستقلال الاسمي لمصر عام ١٩٢٢، اتخذ الانجليز في تنفيذ سياساتهم المنحى غير المباشر، أي الفعل من خلال وسطاء. ومع ذلك، فقد استدعت الأمور التصرف المباشر في الأعوام ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، عندما تصور الانجليز أنه إذا لم يتدخلوا، فإن مصالحهم الحيوية ستتعرض للخطر. وربما ساعد تحليل الانجليز أنه إذا لم يتدخلوا، فإن

مصالحهم الحيوية ستتعرض للخطر. وربما ساعد تحليل الأسباب النوعية التي دفعت الانجليز إلى التدخل في تلك الحالات، على القاء الضوء على ما اعتبره الانجليز بمثابة مصالح حيوية لهم، وعلى الوسائل التي اعتقدوا أنها ضرورية لحماية هذه المصالح. إن أربعاً من عمليات التدخل الخمس السالفة الذكر، كانت موجهة إما ضد الوفد أو ضد وزارة يدعمها الوفد. فالانذار الذي وجهه الانجليز إلى الوفد، في نوفمبر ١٩٢٤، كان يرجع ظاهرياً إلى حادث اغتيال لي ستاك، إلا أن الشواهد أوضحت أن الانجليز أرسلوا مذكرة لسعد زغلول، قبل هذا الحادث، يتهمون فيها وزارته بانتهاك الوضع القائم قبل تصريح ١٩٢٢، والاضرار بالمصالح البريطانية والأجنبية. ولقد استغل البريطانيون حادث اغتيال لي ستاك لتحقيق مطالبهم، بالرغم من معارضة الوزارة الوفدية. والأسباب ذاتها أدت بهم إلى إجبار سعد زغلول على رفض رئاسة الوزارة في مايو - يونيو ١٩٢٦. وكانت أزمة الجيش عام ١٩٢٧ (مايو - يونيو) هي في الأساس صراعاً بين وزارة ثروت التي يدعمها الوفد وبين الانجليز حول دور الضباط الانجليز في الجيش المصري، وعلاقتهم بوزارة الحربية المصرية، إذ أن استمرار سيطرة الانجليز على الجيش، كان يعد أمراً بالغ الحيوية، من أجل الحفاظ على وضعهم المسيطر في مصر. وكان التدخل المباشر الرابع من جانب الانجليز، في أبريل - مايو ١٩٢٨. موجهاً ضد وزارة النحاس ذات الأغلبية الوفدية. ومن الواضح أن السبب الرئيسي لهذا التدخل، هو رفض الوفد مشروع معاهدة ثروت - شمبرلين، إذ أن لويد اقتنع بعد ذلك «بعدم تلاؤم» النظام البرلماني مع المجتمع المصري. أما السبب المباشر فتمثل في «مشروع قانون الاجتماعات» المعروض على البرلمان، والذي زعم الانجليز أنه سيضعف سلطات الادارة المركزية.

أما التدخل الوحيد من جانب الانجليز ضد الملك، في الفترة (١٩٢٣ - ١٩٣٠)، فقد تم في ديسمبر ١٩٢٥، واستهدف عزل حسن نشأت، وكيل الديوان الملكي، وذلك لأن كل الاتجاهات السياسية - كالوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطني - اتفقت في الرأي ضد وزارة زيوار المدعومة من القصر. ولتخوف الانجليز من نشوب أزمة داخلية عنيفة قد تؤثر على وضعهم في مصر.

ولم تكن مصالح الملك تتعارض مع تأمين وضع الانجليز ومصالحهم في مصر، بل على العكس، فقد اعتمدت سلطته إلى حد كبير على دعم الانجليز. وفضلاً عن ذلك، فقد عارض كل من الملك والانجليز قيام نظام مبني على إدارة لامركزية ومجالس بلدية، ومحلية منتخبة واختيار العمد بالانتخاب. فبالنسبة للملك كان أي نظام ديموقراطي يمثل اعتداء على امتيازاته، وبالتالي يهدد حكمه الأوتوقراطي. وكان معنى مثل هذا النظام، بالنسبة للانجليز، أن يصل الوفد، في أية انتخابات حرة، إلى السلطة، ليهدد بالتالي أوضاعهم وسيطرتهم على البلاد.

وكان قبول الانجليز وصول الوفد إلى السلطة مرتبطاً دائماً بأملهم في عقد معاهدة لتسوية العلاقات الانجليزية - المصرية. فوصول سعد زغلول إلى كرسي الوزارة عام ١٩٢٤، كان

يرجع جزئياً، على سبيل المثال، للامكانية التي توفرت للتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة، وخاصة مع وجود حكومة عمالية في انجلترا في تلك الفترة برئاسة رامزي ماكدونالد. كذلك سُمح للوفد بالوصول إلى السلطة عام ١٩٣٠ (يناير) لسبب وحيد، هو إقرار مشروع المعاهدة التي نوقشت بالفعل قبل ذلك التاريخ، في محادثات هندرسون ـ محمود. وكانت الانتخابات الحرة والبرلمان هما الطريقة الوحيدة التي تجعل الوفد يتفاوض مع الانجليز.

وخلاصة القول أن مثلث القوى السياسية في مصر، كان غير مستقر في طبيعته الأساسية، حيث أن القوى السياسية الثلاث لم تكن متعادلة، كما كان لسلطة كل منها قاعدتها المختلفة. وقد شهدت الفترة (١٩٢٣ ـ ١٩٣٠) بشكل عام تزايد سلطة القصر، وإلى حد أقل سلطة الأحرار الدستوريين، بمساندة صريحة أو مستترة من الانجليز، وكل ذلك كان على حساب سلطة الوفد.

■ الرواية السياسية للأحداث

كان صدور الدستور في التاسع عشر من أبريل، علامة فترة جديدة من التطور السياسي لمصر. فالدستور كان مطلباً شعبياً، وكان يلقى تأييد الغالبية العظمى من الجماهير المصرية. ومن هنا نستطيع القول أن تأييد الانجليز للنظام الدستوري في مصر، استهدف في المقام الأول استرضاء الرأي العام، وأيضاً تطويق محاولة الملك فؤاد إقامة حكومة تابعة للقصر. وهذا ما ظهر خلال معركة فؤاد مع ثروت، ثم مع الانجليز بعد ذلك، بخصوص لقبه كملك لمصر والسودان.

ويذهب كيدوري إلى أن الانتخابات التي تلت صدور الدستور، شهدت تحالفاً بين الوفد والملك فؤاد، من خلال وزارة يحيى ابراهيم. بل وإلى أن الملك قد مارس ضغوطه دعماً للوفد. لكن الهجوم العنيف الذي شنه الوفد وسعد زغلول نفسه ضد الوزارة، وضد حيادها المزعوم في الانتخابات، يوضح أن هذا الرأي لا أساس له من الصحة[٦]. وفضلاً عن ذلك، مارس فؤاد ضغوطه من خلال ما سمي «حكومة الشبان الثلاثة»[٧]، خلال الانتخابات، لإنجاح بعض الأعضاء المستقلين، الذين يمكن للملك أن يعتمد عليهم في البرلمان، من خلال تشكيلهم لحزب محافظ، يمارس نشاطه كحزب معارض داخل البرلمان[٨].

ومع فوز الوفد في هذه الانتخابات بأغلبية المقاعد، كان في حكم المؤكد أن يُكلف سعد بتشكيل الوزارة، وبالتالي أن تستقيل وزارة يحيى. لكن الملك فؤاد كان يرغب في الابقاء على يحيى في كرسي الوزارة، تمشياً مع سياسته القائمة على تدعيم نفوذه في أجهزة الحكومة، كذلك كان يأمل في أن يعين خمسي أعضاء مجلس الشيوخ من بين أتباعه، في محاولة لاعادة التوازن أمام أغلبية الوفد الكاسحة في مجلسي النواب والشيوخ[٩]. لكن جهود الملك الابقاء على وزارة يحيى لاقت الفشل، نظراً لأن المندوب السامي لم يعر المسألة اهتماماً. وقد تم ابلاغ هذا الموقف الأخير لكل من الملك فؤاد وسعد زغلول[١٠].

وفي السابع والعشرين من يناير دعا الملك، مرغماً، سعد زغلول لتشكيل الوزارة[١١].

ومع ذلك فقد تحسنت العلاقات بين الملك وسعد منذ اكتوبر ١٩٢٢، وبالتالي، لم يكن الملك بحاجة لاجراء تغيير تام في موقفه، من أجل خلق جو من التعاون والتنسيق بينه وبين سعد، خاصة مع «حاسته التمثيلية المتميزة»[١٢].

والواقع أن الأهداف التي سعى فؤاد إلى تحقيقها من خلال التنسيق والتعاون مع الوفد عديدة ومتباينة. وأول هذه الأهداف هو تلك الشعبية التي يمكن أن يكتسبها بين المصريين، بالتعامل مع الحركة الوطنية الشعبية. وثانياً، لم يكن الوقت مؤاتياً لمناهضة الوفد الذي حصل على مثل هذا الفوز الساحق في الانتخابات، كما لم يكن الوقت يسمح بعد بترسيخ مكانته في البلاد من خلال «حكومة الثلاثة»[١٣]. وثالثاً، كان الملك ينظر بعين الريبة إلى حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني، إذ كان يرى في الحزب الوطني «عملاء مستترين للخديوي الأسبق»[١٤]، كما كان يرى في قادة حزب الأحرار الدستوريين دعاة دستور متصلبين، كعبد العزيز فهمي وأحمد لطفي السيد. وارتبط بما سبق نفوره الشخصي من عبد الخالق ثروت وصدقي، ومحمد محمود بوجه خاص، الذي «نسب إليه الرغبة في خلعه عن العرش»[١٥].

وقد وفر وصول الوفد إلى السلطة «متنفساً كبيراً للتعبير عن الانفعال الشعبي». وزعم بعض الموظفين الانجليز أن السلطات المدنية فقدت سيطرتها على الأمور، وأن مديري المديريات فقدوا سلطاتهم التي انتزعها منهم النواب[١٧]. واتهمت حكومة الوفد بعدم الانتفاع بخدمات الموظفين البريطانيين، أو بمعنى أوضح برفضها تصريف الأعمال وفقاً لمشورتهم. وأعرب البريطانيون عن قلقهم إزاء ما أسموه موقف «العداء تجاه الموظفين الأجانب والذي أظهرته مصالح معينة وأفراد محددون في الحكومة المصرية»[١٨]. فقد منع مرقص حنا، وزير الأشغال العامة، وكيله المستر توتنهام، من القيام بجولة في المديريات، في الوقت الذي قام فيه هو نفسه بزيارة المديريات، وأشار في أحاديثه إلى نجاح سياسته في إحلال موظفين مصريين محل الموظفين الانجليز[١٩]. وعلى ذلك فإن الحكومة المصرية، بتقييدها لسلطات الأجانب، وخاصة الموظفين الانجليز، بل وإحلال موظفين مصريين محلهم، كانت تعمل في خدمة مصالح الطبقة المتوسطة المدينية، كما كانت تعتبر ذلك جزءاً لا يتجزأ من الاستقلال الحقيقي والأصيل.

وقد تمثل السبب الوحيد في السماح للوزارة الوفدية بأن تتشكل، في إدراك الانجليز لجدوى التسوية أو الاتفاقية التي تعقد مع الوفد، نظراً لأن ما يوافق عليه الوفد سيجد قبولاً على الأرجح عند المصريين[٢٠]. وكانت فرصة إجراء مفاوضات بين سعد زغلول وماكدونالد قد تعززت إلى حد كبير، طبقاً لما ذكره سعد، مع مجيء وزارة عمالية إلى السلطة في بريطانيا، والتي اعتقد سعد أن موقفها سيختلف عن موقف «الامبرياليين»[٢١]. ورغم بعض العقبات ـ مثل أحداث السودان في صيف ١٩٢٤، ورفض البرلمان المصري تقديم اعانة مالية للجيش ـ بدأت المفاوضات في الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٢٤، ودامت لثلاثة اجتماعات، ثم توقفت في الثالث من اكتوبر ١٩٢٤. ودارت المحادثات حول موضوعين رئيسيين: السودان وحماية قناة

السويس. وقد رفض سعد زغلول أية مسؤولية عن أحداث العنف التي وقعت في السودان في يونيو ١٩٢٤، كما اعترض في ما يتعلق بقناة السويس، على وجود معسكرات بريطانية «على ضفتي القناة أو على أي موقع داخل الحدود المصرية»، واقترح أن يقوم الانجليز بحماية القناة من خلال احتلالهم لفلسطين، وعن طريق سلاحهم البحري[٢٢]. ومع ذلك، ورغم أن باستطاعة الجيش المصري حماية القناة، إلا أنه سوف يطلب مساعدة بريطانيا، عندما يطرأ ما يبرر هذه المساعدة. ورد ماكدونالد بأن مثل هذا الاقتراح سوف يؤدي عملياً إلى عمليات تفتيش فعلية، يقوم بها الانجليز على الجيش المصري، للتأكد من أنه سيظل يعمل بكفاءة، مما سيؤدي إلى «تدخل في الشؤون الداخلية لمصر، وهو آخر شيء يفكر فيه»[٢٣]. ولم يكن مستغرباً بالتالي أن تتوقف المحادثات دون التوصل إلى نتائج.

وفي تلك الفترة نفسها، كانت الحكومة البريطانية قد أعدت «بلاغاً» يوجه للحكومة المصرية، أدرجت فيه سلسلة من الأحداث التي وقعت في الفترة الأخيرة من جانب واحد عام ١٩٢٢، وألحقت الضرر بالمصالح الأجنبية والبريطانية، وأولها، رفض الحكومة المصرية المساهمة في تكاليف القوات البريطانية في مصر، طالما أنه لا توجد أية تعهدات سابقة يتعين على الحكومة أن تلتزم بها، وثانيها، رفضها دفع قروض الجزية، وثالثها، محاولة الحكومة المصرية الحد من سلطات وصلاحيات المستشارين الماليين والقانونيين، رابعها، موقف الحكومة تجاه الموظفين الأجانب والانجليز بصفة خاصة[٢٤]. ويضاف إلى ذلك كله رفض الحكومة المصرية تجديد عقد المستشار القانوني موريس آموس، في الثامن عشر من نوفمبر[٢٥]. وعلى ذلك فقد أشار تطور الأحداث، وقبل اغتيال لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم السودان، إلى صدام وشيك وحتمي بين الوزارة الوفدية والحكومة البريطانية. وفي معرض الحديث بين كلارك كير القائم بأعمال المندوب السامي وبين الملك فؤاد، أعرب الأول عن رأي مؤداه أن سعد زغلول قد استنفد، بفشله في التوصل إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية، كل فائدة مرجوة منه[٢٦].

وقد تجلت السيطرة الحازمة لسعد زغلول على السلطات الادارية في البلاد، في تعيينه المقربين منه في مناصب وزارية هامة، مثل علي ماهر ومحمد فتح الله بركات ومحمود فهمي النقراشي[٢٧]. وربما جاءت هذه التعيينات نتيجة لضغوط الفئات الراديكالية داخل الوفد. فالدعوة لمقاطعة الانجليز كان بعض الأعضاء قد بدأ يطرحها بالفعل، ومنهم مكرم عبيد على سبيل المثال[٢٨]. ولا ريب أن فشل محادثات سعد - ماكدونالد جعلت آراء العناصر الراديكالية داخل الوفد أكثر قبولاً عند بقية الأعضاء، وهيأت بالتالي المناخ لصدام محتوم مع الحكومة البريطانية.

ومنذ التاسع والعشرين من يناير ١٩٢٤ وحتى صيف ذلك العام، تصرف الملك فؤاد بطريقة دستورية منضبطة «ناظراً لكل الأشياء بعيون وزرائه دون أي خلاف معهم»[٢٩]. وفي الخامس عشر من نوفمبر قدم سعد زغلول استقالته (التي لم تقبل) وكان سببها، كما صرح، المؤامرات

المدبرة ضده[٢٠]. وتمثلت شكاوى سعد العديدة من الملك فؤاد في ما يلي: أولاً، إثارة إضرابات الأزهر ضد سعد. ثانياً، بذل مساعيه لدى المؤسسات الدينية في مصر حتى يؤمن لنفسه لقب الخليفة. ثالثاً، قيام الملك باتصالات مباشرة مع الممثلين الدبلوماسيين لمصر في الخارج، بغرض الدعاية لنفسه وضد الوزارة الوفدية. رابعاً، التجسس على سعد خلال فترة إقامته بأوروبا، وخاصة عن طريق شقيق حسن نشأت الذي لاحق تحركات سعد في باريس. خامساً، تعيين الملك لحسن نشأت وكيلاً للديوان الملكي وإنعامه عليه بأعلى وسام في مصر، دون الحصول على اعتماد مجلس الوزراء[٢١]. وخلال اجتماع الملك بسعد، في السادس عشر من نوفمبر، كانت المظاهرات الوفدية التي ملأت شوارع القاهرة، بقيادة النائب حسن ياسين، تذكر الملك بأن الجماهير كلها تقف إلى جانب سعد، وأن من الصعب التلاعب بالمطالب الشعبية، وهو ما أوضحته هتافات الجماهير تحت نوافذ القصر: «سعد أو الثورة»[٢٢]، «لا مليك إلا سعد»[٢٣]. واستطاع سعد أن ينتزع من الملك فؤاد تعهداً بأن تعرض كل التعيينات في القصر الملكي وكل الأوسمة التي تمنح على مجلس الوزراء، لاقرارها والتصديق عليها[٢٤]. وقبل هذا الحدث بأسابيع قليلة، كان الملك فؤاد ما زال يردد، وهو ما لم يكن صادقاً فيه تماماً، أنه يؤيد سعد زغلول بكل جوارحه، وأنه سوف يستمر في القيام بدوره كملك دستوري.. على الرغم من أنه لوحظ أنه أظهر «إيماناً متجدداً بقدرته على التأثير على مسار الأحداث»، وعزمه على ممارسة هذه القدرة[٢٥]. على أن صورة سعد، بعد السادس عشر من نوفمبر، كـ «بعبع أسود كبير مرسوم على كل حائط»، ارتسمت من جديد في ذهن الملك فؤاد[٢٦].

ومع حلول منتصف نوفمبر، أصبح بقاء سعد في السلطة أمراً مشكوكاً فيه، لأن كلا من الانجليز والملك فؤاد، بدأ ينزعج من وجوده في السلطة. وقد وفر لهما حادث اغتيال لي ستاك، في التاسع عشر من نوفمبر، ذريعة ممتازة لاتمام هذا الانقلاب دون عناء كبير. وتضمن الانذار الذي وجهه أللنبي لسعد زغلول، في ما تضمن، انسحاب كل الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري من السودان، والابقاء على وظائف المستشارين الماليين والقانونيين والقسم الأوروبي في وزارة الداخلية[٢٧].

وقبل استقالة سعد، في الرابع والعشرين من نوفمبر، كان الملك فؤاد قد التمس بالفعل دعم المندوب السامي، عند تشكيل وزارة جديدة، فوعده «بالدعم المعنوي الودي»[٢٨]. ومنذ أواخر عام ١٩٢٤ فصاعداً، أيقن الملك فؤاد أن قدرته على التأثير على مسار الأحداث لها وظيفتها المفيدة وموقعها الملائم في الصراع السياسي الذي كانت تشهده مصر. وأسدل الستار على دور فؤاد بوصفه ملكاً دستورياً. فلم تكن ميوله الطبيعية، ولا طبيعة الأوضاع السياسية في مصر، في ذلك الحين، تقتضي إعادة تمثيل ذلك الدور.

وهكذا لم تتمكن وزارة الوفد من الاستمرار في تولي زمام السلطة، بعد حكم دام أقل من عشرة شهور، رغم أنها ظلت تتمتع بتأييد الأغلبية العظمى من أعضاء البرلمان. وقد مثلت

معارضة الوفد للمصالح البريطانية، وفشله في التوصل إلى معاهدة مع الحكومة البريطانية، وكذلك محاولته الاستمرار في تقييد امتيازات الملك فؤاد، عوامل حاسمة أدت إلى سقوطه في النهاية.

وبالرغم من حقيقة أن الوفد كان يميل إلى اعتبار كل خصومه السياسيين «منشقين» يعملون ضد مصالح وتطلعات الأمة[٣٩]، إلا أنه مع ذلك كان يسلك مسلكاً ديموقراطياً مع أحزاب المعارضة في البرلمان. فقد انتقدت أحزاب المعارضة الصغيرة - الحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين - على سبيل المثال، سعداً في مجلس النواب بشأن المفاوضات مع بريطانيا وقضية السودان، وأشار سعد إلى الموقف غير الواقعي الذي اتخذه الحزب الوطني على وجه التحديد، والذي يتلخص في شعار «لا مفاوضات إلا بعد الجلاء»، وطالب باقتراح أي منهج عملي لتحقيق المطالب السياسية المصرية. وفضلاً عن ذلك، لم تكن رغبات سعد زغلول تلقى استجابة في بعض الأحيان، حتى من جانب أعضاء البرلمان الوفديين. فعلى سبيل المثال، تم تعديل بعض مواد القانون ١٤ لسنة ١٩٢٣، المتعلقة بالاجتماعات العامة والمظاهرات، عن طريق مجلس الشيوخ، بالرغم من معارضة سعد زغلول[٤٠]. والخلاصة أننا نستطيع أن نقول، دون أن نجانب الصواب، أن ديموقراطية الوفد القائمة على الأغلبية، عام ١٩٢٤، كانت تنسجم مع تطور نظام دستوري وبرلماني سليم في مصر[٤١].

لقد أتاحت تأثيرات التدخل البريطاني في نوفمبر ١٩٢٤، كما أوضح أللنبي، الفرصة أمام المصريين «المتعقلين» لاثبات وجودهم[٤٢]. وفي الرابع والعشرين من نوفمبر، شكل أحمد زيور الوزارة الجديدة[٤٣]. وكان استسلام زيور لمطالب أللنبي، بشأن ما احتواه انذار الثاني والعشرين من نوفمبر، يلبي أيضاً رغبات الملك فؤاد. ولأن زيور كان يتصرف كأداة طيعة للملك فؤاد، فقد أجل انعقاد البرلمان في الخامس والعشرين من نوفمبر، وسعى للتحالف مع حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني، حيث قام الملك باستقبال زعماء الحزبين في القصر. وقد فرض هذا التقارب بين الملك والأحرار الدستوريين تخوفهما المشترك من سعد ومن الوفد. وتمثلت محصلة هذا التصالح في إشراك صدقي في الوزارة، في التاسع من ديسمبر، كوزير للداخلية. إلا أن الملك لم يكن مستعداً لقبول أي عضو آخر من الأحرار الدستوريين في الوزارة، لأنه لم يكن من «الحكمة»، في رأيه، إضفاء طابع الحزبية الواضح على الحكومة[٤٤].

وفي الرابع والعشرين من ديسمبر تم حل البرلمان، لتبدأ على الفور الحملة الانتخابية. واعترض الوفد على الوسائل التي اتبعتها الحكومة في الحملة الانتخابية[٤٥]. ومع ذلك فقد كان صحيحاً تماماً ما قيل عن أن صدقي، لو أراد أن يهزم الوفد في الانتخابات، فسيكون من المستحيل بالنسبة له أن يمارس عمله ملتزماً الحياد. وكان أللنبي، الذي اتخذ موقف «عدم الاكتراث»، يود أن ينجح صدقي في صراعه مع الوفد[٤٦]. إلا أن الوفد فاز بأكثر من نصف المقاعد، وانتخب سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب بعد حصوله على ١٢٣ صوتاً مقابل ٨٥ صوتاً

لعبد الخالق ثروت[٤٧]. ولما وجد الملك فؤاد نفسه مواجهاً ببرلمان وفدي، أصدر مرسوماً بحل المجلس في يوم انعقاده بالذات[٤٨].

واشترك الأحرار الدستوريون مع حزب الاتحاد في وزارة واحدة، بعد أن وافق الملك على اقتراح صدقي باشراك الأحرار الدستوريين في وزارة ائتلافية، على أن عداء الملك فؤاد للأحرار الدستوريين، سواء لأسباب شخصية أو أيديولوجية، وتخوف هؤلاء من ميول الملك الأوتوقراطية، جعلت العلاقة بين الطرفين قلقة وغير مستقرة. ورغم ذلك، أفلح الانتهازيون في إقناع الملك فؤاد بقبول الأحرار الدستوريين وصدقي، على أساس أنه لا غنى عنهما لانجاح «تخطيطه للأمور». أما إذا كفوا عن أن يكونوا كذلك، فإن في استطاعة الملك أن يجبرهم على الاستقالة[٤٩]. ومن ناحية أخرى، كان الأحرار الدستوريون منقسمين حول مسألة التعاون مع الاتحاديين. فقد استاء قطاع من الحزب من حملة الاتحاديين الانتخابية في المديريات ومحاولتهم إغراء بعض أعضاء الحزب بالانضمام إلى حزب الاتحاد[٥٠].

وحانت الفرصة أمام الملك فؤاد لسيادة الساحة، من خلال إجبار وزراء حزب الأحرار، ومعهم صدقي على الاستقالة، مع الأزمة التي أثارها كتاب علي عبد الرازق «الاسلام وأصول الحكم»[٥١]، الذي عارض وجود خلافة في الاسلام، وهو المنصب الذي كان يطمح إليه الملك فؤاد. وشكل عبد العزيز فهمي، المسؤول بوصفه وزير الحقانية عن التوقيع على قرار فصل علي عبد الرازق من هيئة العلماء، لجنة تقصي حقائق، بدلاً من الموافقة على القرار الذي اتخذه مجلس الأزهر[٥٢]، مما أدى إلى عزله بقرار من يحيى إبراهيم، القائم بأعمال رئيس الوزراء، ثم إلى خروج حزب الأحرار الدستوريين من الوزارة.

وبالتدريج، خفت حدة العداء السابق بين حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين، وتوقفت «السياسة»، لسان حال حزب الأحرار الدستوريين عن الاشتباك مع لسان حال الوفد في كتابات جدالية عنيفة متبادلة، وبدأت هجوماً مكثفاً ضد الحكم الأوتوقراطي لحزب الاتحاد[٥٣]. وحاول الوفد أن يجري اتصالات بالأعضاء البارزين في حزب الأحرار، من أجل التعاون معاً في القتال ضد عدوهما المشترك، أي حزب الاتحاد[٥٤]. وهكذا أدرك الأحرار أنه رغم كل ألوان القصور في الدستور، ورغم تخوفهم الدائم من الأغلبية الوفدية، إلا أن ذلك كله أهون شراً بكثير من طغيان الملك.

وجاء وصول السير جورج لويد، المندوب السامي الجديد، في الحادي والعشرين من اكتوبر ١٩٢٥، متزامناً مع ازدياد تفاقم الموقف. وأدى الحكم الأوتوقراطي للملك، من خلال حسن نشأت وكيل الديوان الملكي، في النهاية، وبعد فترة وجيزة من وصول لويد، إلى تقارب الأحزاب الثلاثة الرئيسية[٥٥]. وخوفاً من حدوث أزمة داخلية خطيرة، رأى لويد أن الأمر يتطلب تدخل الانجليز لاعادة التوازن، فلم تكن هناك أية امكانية حقيقية للتوصل إلى تسوية مع مصر،

طالما ظلت سياسات الملك وحزب الاتحاد التابع للقصر مستمرة دون أن يوضع لها حد(٥٦).
وكان هناك عداء على نطاق واسع للوزارة ولحسن نشأت «الذي كان موضعاً لبغض المصريين في كل أنحاء البلاد وبصورة تفوق كراهيتهم لأي مصري آخر فيما يذكره الأحياء»(٥٧). وهذا ما دفع لويد إلى اتخاذ اجراء حاسم مع نشأت، مما أثار استياء الملك(٥٨).

وفي الرابع عشر من يناير ١٩٢٦، شُكِّلت لجنة تنفيذية تمثل الأحزاب الثلاثة (الوفد والأحرار والوطني). ودعت اللجنة إلى عقد مؤتمر وطني لازالة الخلافات بين الأحزاب، حول موقفها من وزارة زيور. وكان الحزب الوطني مع دعوة البرلمان الذي انعقد في مارس ١٩٢٥ إلى الانعقاد مجدداً، بينما أيد الوفد والأحرار المشاركة في الانتخابات بدلاً من مقاطعتها كما طالب الحزب الوطني. وفي اجتماع أعضاء مجلس الشيوخ، في الثامن من فبراير، أُرسيت أسس السياسة التي سيتبعها المؤتمر الوطني، والتي تتلخص في أنه إذا لم يدع برلمان ١٩٢٥ إلى الانعقاد، فسيتعين إجراء انتخابات جديدة طبقاً لقانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤، أي الانتخاب على مرحلة واحدة(٥٩). وقبيل اجتماع المؤتمر الوطني، أصدرت وزارة زيور، بناء على اقتراح من لويد، مرسوماً بإلغاء قانون الانتخاب المعدل الصادر في ٨ ديسمبر ١٩٢٥، وبإجراء الانتخابات طبقاً للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤(٦٠). وكان المقصود بهذا التحرك إثارة الخلافات بين الوفد والأحرار الدستوريين، وتخفيف حدة التوتر مع انعقاد المؤتمر الوطني(٦١).
ولا ريب أن حركة لويد التكتيكية قد أفحمت المعارضة، فحث المؤتمر الشعب على المشاركة في الانتخابات، وعلى العمل لتشكيل وزارة تحوز ثقة الشعب(٦٢).

وتوزعت مقاعد البرلمان بين أحزاب الائتلاف، فنال الأحرار الدستوريون ٥٤ مقعداً، والحزب الوطني تسعة مقاعد، والوفد مائة وستين مقعداً(٦٣) وكانت النتيجة، كما كان متوقعاً، فوزاً ساحقاً للوفد(٦٤).

وكان سبب تأخير انعقاد البرلمان الجديد، وتقديم وزارة عدلي استقالتها(٦٥)، «الأزمة» التي نشأت عن تراجع سعد عما أعلنه سابقاً عن تركه مهمة تشكيل الوزارة الائتلافية لعدلي.
وترجع بعض أسباب هذا التحول المفاجيء في موقف سعد، إلى إعلان براءة النقراشي وماهر وآخرين، من تهمة المشاركة في التآمر والاغتيال السياسي(٦٦)، في الوقت نفسه الذي ظهرت فيه النتائج النهائية للانتخابات، فضلاً عن التلميحات التي أوردتها صحيفتا القصر «الاتحاد» و«الحرية»، ومؤداها أن الخوف من الانجليز هو سبب إحجام سعد عن رئاسة الوزارة.. وهو ما يُعد تعريضاً بسعد(٦٧). وقد أبلغ لويد نفسه سعد زغلول، بصفة شخصية، بالفيتو الانجليزي ضد توليه رئاسة الوزارة، مذكراً إياه بأن أحداث نوفمبر ١٩٢٤ ما تزال ماثلة في ذاكرة البريطانيين.
وكان انطباع لويد بعد هذه المقابلة أن رأي سعد لن يتغير عن طريق الاقناع، وبالتالي، أعد «استعراضاً للقوة»(٦٨). إلا أن سعد رضخ، قبل أن يبدأ استعراض القوة من جانب الانجليز(٦٩)،

بتخليه عن رئاسة الوزارة لأسباب صحية.

وشكل عدلي الوزارة في السابع من يونيو ١٩٢٦، وقد ضمت أربعة من أعضاء الهيئة العليا للوفد[٧٠]، فضلاً عن ثلاثة آخرين من الوفديين[٧١]، بينما مثّل حزب الأحرار الدستوريين فيها محمد محمود وعدلي وثروت (ورغم أن الأخيرين ليسا من أعضاء الحزب، إلا أنهما عرفا بتعاطفهما معه). وافتتح البرلمان في العاشر من يونيو ١٩٢٦. وتم انتخاب سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب، حيث استطاع أن يسيطر على أعمال المجلس، وأن يجعل الوزارة مسؤولة أمام البرلمان، وبالتالي حدّ من الوظيفة التنفيذية للوزارة. وبُذلت محاولة هامة من جانب البرلمان للتدخل في شؤون الادارة الحكومية، تمثلت في مشروع قانون انتخاب العمد بدلاً من تعيينهم عن طريق وزارة الداخلية. واستاء الانجليز من هذا الاجراء حيث أنه يهدد بالاخلال بالنظام والقانون في الريف[٧٢]. ثم تم التوصل إلى حل وسط، تمثل في اختبار مبدأ الانتخاب في حالة مناصب العمد الشاغرة، وعددها ثمانية وخمسون، والذين تم فصلهم لأسباب سياسية خلال تولي زيور للوزارة، مع احتفاظ وزارة الداخلية بسلطة قبول أو رفض العمد المنتخبين[٧٣]. وكشفت هذه الصراعات بين عدلي وبين مجلس النواب عن الاختلاف بين مجلس نواب وفدي ووزارة يترأسها مستقل (رغم أن أغلبية أعضائها من الوفديين). وقد مارس عدلي دوراً تمثل في التأثير الاعتدالي على زملائه في الوزارة وأعضاء المجلس. وفي الدور الذي لعبه، كان عدلي عرضة لتأثير دار المندوب السامي، الذي اعتمد عليه عدلي في المرحلة الأخيرة[٧٤]. فقد حماه المندوب السامي من مجلس النواب الوفدي ومن مؤامرات الملك فؤاد.

وكان طبيعياً بالنسبة لبرلمان قاسى معظم أعضائه من تصرفات حكومة أوتوقراطية، أن يطالب بأن تكون اجراءات حل المجلس وتعطيل النظام الدستوري أكثر صعوبة. ومن هنا دعا البرلمان، وكذلك الصحافة الوفدية إلى التصديق على تشريع بموجب المادة ٦٨ من الدستور، إلى محاكمة الوزراء الذين تثبت إدانتهم «بمخالفات لا تندرج تحت قانون العقوبات القائم». لكن هذه المحاولة تم «تحاشيها»، وصار الانجليز أكثر تخوفاً من مثل هذه الاجراءات، التي ستعني، في أوقات الأزمة، مقاطعة تشكيل الوزارة[٧٥].

وتوترت العلاقة بين الملك والبرلمان. ومن الأمثلة على ذلك انتقاد ميزانية الملك، واقتراح بعض أعضاء البرلمان تخفيض مرتبة المنصب الدبلوماسي في مدريد الذي كان يشغله حسن نشأت[٧٦]. ومع ذلك فقد كانت هناك محاولة مدروسة لتجنب الصدام مع الملك، الذي قد يؤدي إلى حل البرلمان[٧٧].

كذلك تحاشى سعد زغلول، عن عمد، مناقشة المسائل الخلافية، التي قد تؤدي إلى حدوث «أزمة». ومن ثم فقد صوت البرلمان، دون مناقشة، على معونة قدرها ٧٥٠,٠٠٠ جنيه،

لتغطية نفقات قوة الدفاع عن السودان، والاعتمادات الخاصة بمكاتب المستشارين الماليين والقانونيين. ولم يبد البرلمان أي إصرار على طلب عضوية عصبة الأمم. وقد اعترف لويد بأن المسائل البريطانية البحتة كانت تعالج من قبل سعد زغلول بطريقة أوضحت «صدق رغبته في علاقات أفضل»[٧٨]. ومن الواضح أن سعد أيد الائتلاف الوزاري بإخلاص[٧٩]، إذ كان يعتقد أنه يحمي النظام الدستوري. لكن حزب الوفد نفسه لم يكن مرتاحاً لما يجري، فلم يكن كل أعضائه البارزين يؤيدون السياسة الحذرة والمعتدلة التي تتبعها الوزارة[٨٠]. وفضلاً عن ذلك، أخذت العلاقة بين الوفد وعدلي بالتدهور، إذ أيد الوفديون الراديكاليون قضايا مثل زيادة حجم وقوة الجيش، وتقييد بعض سلطات الجنرال سبنكس. وقد عارض عدلي مثل هذه الاقتراحات (من منطلق أن الانجليز سيستخدمون الفيتو ضدها) ولجأ إلى سعد زغلول، ولكن دون جدوى[٨١]. وهكذا اضطرت وزارة عدلي، مع تفاقم هذه المشكلات وازدياد حدتها، وبعد تعرضها للهجوم غير المباشر من البرلمان، إلى تقديم استقالتها.

ورغم وجود بعض الشواهد، بعد استقالة عدلي، على أن سعد فكر مرة أخرى في تولي منصب رئيس الوزراء[٨٢]، إلا أنه رشح ثروت لتشكيل الوزارة تحاشياً للفيتو البريطاني[٨٣]. وشكل ثروت الوزارة من بين أعضاء وزارة عدلي نفسها، في ٢٥ أبريل ١٩٢٧. ولم يكن موقف الملك من الوزارة الجديدة ودياً: فبغضّ النظر عن كراهيته الشخصية لثروت، فقد رفض أيضاً السماح لحافظ عفيفي بدخول الوزارة، ونتيجة لذلك عين جعفر والي وزيراً للحربية والبحرية بدلاً من عفيفي[٨٤].

وبعد فترة وجيزة من تولي ثروت رئاسة الوزارة، فاتحه لويد والملك فؤاد في موضوع الجيش المصري. لكن ثروت أكد أن الحكومة المصرية تعتبر التدخل البريطاني في شؤون الجيش المصري عملاً غير مشروع[٨٥]. ورداً على موقف ثروت قام لويد بتسليمه مذكرة رسمية، في التاسع والعشرين من مايو، تتضمن مطالب محددة تتعلق بمهام واختصاصات مفتش عام الجيش المصري، والعلاقة بين وزير الحربية ولجنة الضباط، وإدارة الحدود، الخ[٨٦]. واستمرت «أزمة الجيش»، كما سميت، قائمة حتى الثاني عشر من يونيو، عندما سلم ثروت، بموافقة سعد زغلول، بمطالب المندوب السامي[٨٧]. ولو أن الحكومة المصرية رفضت الخضوع للمطالب البريطانية، لسار الانجليز في اتجاه حل البرلمان، من خلال إجبار الملك على القيام بذلك. لكن الملك وضع، خوفاً من «الانتحار السياسي»، بعض الشروط لكي يقبل الاقتراح البريطاني: أولاً، أن يعرف الجميع أنه فعل ذلك «لسبب خارج عن إرادته». أو ثانياً، أن يحصل على ضمانات من الانجليز بمساندته تحت أية ظروف. أو ثالثاً، أن يسمح له بإلغاء الدستور[٨٨].

وفي زيارة الملك فؤاد الرسمية لبريطانيا، اصطحب معه ثروت، الذي بدأ مفاوضاته مع وزير الخارجية (دون علم أو موافقة لويد)[٨٩]. ومن الواضح أن ثروت كان على اتصال بسعد

زغلول وصدقي في مصر، في أثناء المفاوضات[٩٠]. ومع وفاة سعد زغلول، في أغسطس ١٩٢٧، وانتخاب مصطفى النحاس رئيساً للوفد، أصبح ثروت متحفظاً في ما يتعلق بطرح حصيلة مفاوضاته مع الانجليز، لأنه لم يكن واثقاً من موقف النحاس. واستشعر الوفديون القلق من موقف ثروت، مما عرض ائتلاف الوفد ـ الأحرار للخطر. لكن ثروت عرض أخيراً، في أواخر فبراير ١٩٢٨، شروط المعاهدة المقترحة مع بريطانيا على زملائه في الوزارة وعلى النحاس. ورفض الوفد المقترحات لأنها لا تحقق المطالب الوطنية لمصر[٩١]. واعتمدت الهيئة البرلمانية للوفد هذا القرار، واضطر ثروت، بعد أن اختلف مع زملائه الوزراء ومع الوفد، إلى تقديم استقالته في الرابع من مارس ١٩٢٨[٩٢].

وقد اتضح للويد، بعد رفض معاهدة ثروت ـ شامبرلين، «عدم صلاحية» النظام البرلماني. وأصبح حل البرلمان وتعديل قانون الانتخاب أمراً أكثر إلحاحاً. ولكن «لم يكن من الحكمة» أن يجري تنفيذ هذه الاجراءات بتوصية من المندوب السامي، وعشية رفض المعاهدة[٩٣]. وفضل لويد أن ينصب شركاً للوفد، بالقول أن تشجيع الوفد على تولي الوزارة، حتى لو كانت وزارة وفدية خالصة، هو «عين الحكمة»: «إذ سيصبحون عندئذ مسؤولين مباشرة عن أية مصائب تحل ببلادهم نتيجة لسوء إدارتهم ولقصور حكمهم، أو لتجاهلهم المصالح البريطانية»[٩٤].

وفي الثاني عشر من مارس، طلب الملك فؤاد من النحاس أن يرشح له من يعينه رئيساً للوزراء[٩٥]. وأراد النحاس تشكيل وزارة وفدية، إلا أنه كان يرغب في الحفاظ على الائتلاف مع الأحرار الذين كانوا منقسمين على أنفسهم. واستطاع محمد محمود، المؤيد للائتلاف، أن يحصل على أغلبية ضئيلة في صالح مشاركة الأحرار في الوزارة (١٧ إلى ١٤)[٩٦]. وشُكلت الوزارة الجديدة برئاسة النحاس، وضمت سبعة وفديين واثنين من الأحرار ووزيراً واحداً من المستقلين.

وكان على الوزارة الجديدة أن تواجه المذكرة البريطانية التي كانت لم تزل مطروحة، والتي أرسلت في الرابع من مارس (قبل تشكيل الوزارة) عندما رُفضت معاهدة «ثروت ـ شامبرلين»، وأشار فيها الانجليز إلى أن الاجراءات التشريعية (قانون الاجتماعات) ستضعف سلطة الادارة[٩٧]. وردت الوزارة على هذه المذكرة، وصاغ الرد النحاس نفسه ومعه مكرم عبيد، بتاريخ ٣٠ مارس، حيث شجبت الوزارة التدخل البريطاني المستمر في الشؤون الداخلية للبلاد[٩٨]، مما حدا بالانجليز إلى تكرار الحديث عن العلاقات بين مصر وبريطانيا، كما حددها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢. وقد مثل رفض مشروع المعاهدة المقترح نوعاً من الرجوع إلى الوضع الذي كان قائماً في نوفمبر ١٩٢٤[٩٩]. وكانت النتيجة أن فاتح لويد الملك بأن لا يوقع قانون الاجتماعات، إذا ما وافق عليه البرلمان[١٠٠]. وهكذا أصبح حل البرلمان، في رأس لويد، هو الاجراء الوحيد الفعال (وبالذات إذا فعل الملك ذلك بمبادرة منه) لمواجهة إصرار الحكومة على الموافقة على القانون[١٠١]. وبلغت الأزمة ذروتها مع الانذار البريطاني في التاسع

والعشرين من أبريل، والذي استهدف الحيلولة دون الموافقة على مشروع قانون الاجتماعات[١٠٢]. وتمثل رد فعل النحاس في تأجيل مناقشة القانون إلى الجلسة التالية لمجلس الشيوخ[١٠٣]، وبالتالي إرضاء الحكومة البريطانية وليس لويد[١٠٤].

وفكر الملك بأن الفرصة مؤاتية لعزل وزارة النحاس. وقبل عزل النحاس بشهر كامل، أي في مايو، كان الملك فؤاد قد وعد بالفعل محمد محمود بأن يكلفه بتأليف الوزارة[١٠٥]. وكانت مبررات الملك المعلنة هي أنه لو ظل النحاس في الوزارة حتى نوفمبر ١٩٢٨، فسوف تنشب أزمة، **أولاً**، بين النحاس والانجليز بسبب قانون الاجتماعات، وثانياً، ان وضع الوفد سيتعزز، وذلك يشكل أمراً خطيراً، إذ قد يؤدي إلى الثورة[١٠٦]. وقد أوضح لويد، في معرض اشارته للتطورات منذ أزمة قانون الاجتماعات، موقف النحاس الممعن في العداء للانجليز، في عدد من المسائل التي تؤثر على المصالح البريطانية. وأوصى باتباع سياسة لا تؤدي إلى «منع جلالته [فؤاد] من اتخاذ أية خطوات يراها ضرورية لوقف الوفد عند حده، قبل أن يصبح في موقف يملي معه شروطه على الملك، ومن ثم يحشد لنا في ظرف كهذا معارضة لن نستطيع التغلب عليها إلا باستخدام قوة عسكرية ضخمة»[١٠٧].

ومن المرجح أن تقديم محمد محمود، ومعه ثلاثة وزراء استقالتهم، في الأسبوع السابق على إقالة النحاس، في الخامس والعشرين من يونيو، كان مخططاً من جانب الملك، ليتواقت مع نشر الوثائق المتعلقة بتورط مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخري في قضية سيف الدين[١٠٨].

وقد أوضحت الفترة من يناير ١٩٢٦ حتى يونيو ١٩٢٨، استعداد الوفد للوصول إلى حل وسط، وقبول الأحزاب الأخرى، وخاصة «الأحرار الدستوريين» شركاء في تولي السلطة. وكف الوفد عن اتخاذ موقف الهجوم كما كان الحال في العشرينات، لتبدأ عملية تحوله التدريجي إلى حزب سياسي برلماني يتبنى موقفاً دفاعياً، في مواجهة حملات الهجوم التي يشنها الانجليز والقصر ضد النظام البرلماني. والواقع أن حل مجلس النواب وتعديل قانون الانتخاب، في أعقاب أحداث نوفمبر ١٩٢٤، جعل الوفد يدرك مدى أهمية وجود النظام البرلماني نفسه، وأدى بسعد إلى أن يعتبر أن حماية النظام البرلماني هي الهدف الأساسي للوفد. لكن انتقادات بعض الوفديين الراديكاليين، ووجود لورد لويد، المفسّر المتصلب للتصريح البريطاني الصادر عام ١٩٢٢، صعّب مهمة سعد زغلول، في شق طريقه بين التيارات المختلفة، الانجليز والأحرار الدستوريين والبرلمان.

وكان هناك عاملان رئيسيان وراء تصدع الائتلاف (١٩٢٦ ـ ١٩٢٨)، أولهما، إن وفاة سعد زغلول ـ الذي كان لمكانته وشخصيته أثر كبير في إنجاح الائتلاف ـ أدت إلى إضعاف التحالف بين الوفد والأحرار، كما أن انتخاب مصطفى النحاس، الذي يمثل العناصر الراديكالية في الهيئة العليا للوفد، وسّع الفجوة بين الحزبين السياسيين الرئيسيين.

ثانياً، إن رفض مشروع معاهدة «ثروت - شامبرلين» ساهم في وضع نهاية للتحالف بين الوفد والأحرار. كما أن هذا الرفض أقنع لويد بعدم صلاحية النظام البرلماني لمصر، وبالتالي، شجع لويد سراً انقلاب ١٩٢٨. فهدف السياسة البريطانية الأساسي، كما يؤكد لويد، هو تحقيق إدارة سليمة(١٠٩). وهكذا أغلقت الأبواب أمام سير الديموقراطية البرلمانية الناشئة، كما عرفتها مصر، في مجراها الطبيعي.

وفي اليوم نفسه الذي أقيل فيه النحاس، دعي محمد محمود لتشكيل الوزارة، وهو ما قام به في السابع والعشرين من يونيو ١٩٢٨. واتخذت الوزارة الجديدة خطوة جريئة، بحل البرلمان (مجلسي النواب والشيوخ معاً)، وتعطيل النظام البرلماني لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، في التاسع عشر من يوليو ١٩٢٨.

وانبنى برنامج الوزارة الجديدة، التي تشكلت من ائتلاف الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد، على الرأي القائل بأن النظام البرلماني الحالي لا يصلح للبلاد. فأحد أهداف الوزارة الرئيسية «أن تكون الحياة النيابية صورة صحيحة لحاجات البلاد»(١١٠). أما بخصوص العلاقات مع بريطانيا، فقد أبلغ رئيس الوزراء المندوب السامي، من خلال الاتصال الشخصي ان البلاد بحاجة إلى تغيير جذري في النظام الدستوري، وأعرب عن أمله في أن يحافظ الانجليز على «حيادهم الكريم»(١١١). كذلك اتضح أن الوزارة الجديدة ستركز جهودها في المسائل الداخلية، مثل مشروعات الري، وبيع الأراضي التي تملكها الدولة، و«الاصلاح» العام لظروف الريف(١١٢).

وتعرض الائتلاف بين حزبي الاتحاد والأحرار الدستوريين للتأزم، بسبب الخلافات والنزاعات، حول مسائل عديدة مثل التعيينات في الوزارات الشاغرة(١١٣). كما أن التحالف بين الملك فؤاد ومحمد محمود شابه التوتر بالتدريج. واشترك الملك في مخطط للاطاحة بوزارة محمد محمود، من خلال محاولة علي ماهر التنسيق مع شقيقه أحمد ماهر من أجل إزالة الخلافات بين الوفد وحزب الاتحاد، وهو ما رفضه الوفد رفضاً قاطعاً(١١٤). ومع حلول فبراير ١٩٢٩، كانت وزارة محمد محمود لا تزال في الحكم، بفضل الدعم البريطاني فحسب، على حد قول لويد(١١٥). لكن الملك كان ينتظر بقلق، أن يضع الانجليز «موضع التنفيذ رغبته الحقيقية» بإقالة محمد محمود وإحلال أحد رجاله محله(١١٦).

ومع نهاية عام ١٩٢٨، بلغ نضال الوفد ضد وزارة محمد محمود ذروته. فقد التقى أعضاء البرلمان المنحل في السابع عشر من نوفمبر ١٩٢٨، وصوتوا على حجب الثقة عن الوزارة القائمة. كذلك أعرب البرلمان عن معارضته لمشروع جبل الأولياء(١١٧). وفي أواخر ديسمبر جرت الاستعدادات لعقد مؤتمر قومي للوفد يشمل اللجان الوفدية في كل أنحاء البلاد(١١٨). وتم توزيع العرائض للتوقيع من أجل تقديمها إلى الملك، للمطالبة بعودة الحياة البرلمانية(١١٩).

وعزز مكانة الوفد الحكم ببراءة مصطفى النحاس وواصف وفخري، بعد محاكمتهم أمام المجلس التأديبي للمحامين، في السابع عشر من فبراير ١٩٢٩، مما ساهم في دعم موقف الوفد في نضاله ضد الوزارة[١٢٠]. ومع نهاية أبريل، اكتسب نضال الوفد بعداً جديداً، من خلال حث المصريين على مقاطعة نشاط الحكومة، وخاصة القوانين الجديدة، إذ انها «تتعارض مع كل مبادىء العدل والمساواة»[١٢١]، وكذلك حث المصريين على مقاطعة البضائع البريطانية لمدة عام على الأقل، وعلى الامتناع عن التعامل مع الانجليز. ونتيجة لذلك تم انشاء لجنة مهمتها تنظيم حملة مقاطعة البضائع البريطانية. لكن اللجنة، ومنذ أول اجتماع لها، أرجأت اتخاذ أي قرار انتظاراً لرأي بعثة الوفد في لندن، حول اختلاف موقف حكومة رامزي ماكدونالد الجديدة إزاء الظروف القائمة في مصر[١٢٢].

والواقع أن الوزارة البريطانية الجديدة كانت لها سياسة مختلفة، وبناء على ذلك، طُلب من لورد لويد أن يقدم استقالته، وحل محله سير بيرسي لورين. وبدأت، في الفترة نفسها، المحادثات بين هندرسون ومحمد محمود. ومن المؤكد أن شروط المقترحات التي قدمتها الحكومة البريطانية كانت أفضل من المقترحات التي توصلت إليها محادثات شامبرلين ـ ثروت. ولكن كان من المفترض أن يصدق البرلمان المصري على مشروع المعاهدة المقترحة، وأن تدرسه كل الأحزاب، مما يعني إجراء انتخابات مبكرة، ويتطلب ضمناً وجود حكومة تقوم على ائتلاف يتسع لكل الأحزاب.

وسعى الانجليز إلى تشكيل وزارة ائتلافية، إلا أن الوفد رفض التعاون في هذا الصدد. وكان للوفد أربعة مطالب هي: تشكيل وزارة تصريف أعمال، إجراء الانتخابات على أساس حق الانتخاب لجميع الذكور[١٢٣]، تشكيل وزارة وفدية برئاسة النحاس، و«العودة إلى المفاوضات حول بنود المشروع المقترح للمعاهدة»[١٢٤]. واقترح الانجليز، قُبيل تنحية الوزارة الائتلافية، بديلاً ثانياً أفضل من اقتراحهم الأول، تمثل في الدعوة إلى مؤتمر وطني للقوى السياسية، لكنه لم ينجح[١٢٥]. وأخيراً، لم يعد هناك مفر من تشكيل وزارة وفدية، عشية الانتخابات، بوصفها البديل الوحيد من أجل تحاشي ارجاء مشروع المعاهدة أو وضعها على الرف[١٢٦]. وأعرب الانجليز للنحاس عن رغبتهم في الحصول على بعض الضمانات، بشأن مشروع المعاهدة، من خلال حثهم للوفد على أن يجعل هذا المشروع مسألة انتخابية، وبالتالي يحصل على تفويض من الشعب خلال عملية انتخاب البرلمان الجديد، لكن الوفد لم يستجب لذلك. وقد أكد النحاس للسير بيرسي لورين، أن الوفد يرغب «بحماس» في التوصل إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية الحالية «داخل حدود ما هو ممكن»، وأنه يدرك تماماً أن أهدافه القصوى غير قابلة للتحقيق، وأنه يتعين، بالتالي، أن يقدم بعض التنازلات من جانبه[١٢٧].

وفي الرابع من اكتوبر ١٩٢٩ تم تشكيل الوزارة برئاسة عدلي، وكانت مجرد وزارة مؤقتة مهمتها إجراء الانتخابات بحياد تام. وبطبيعة الحال، نجح الوفد في الانتخابات بأغلبية كاسحة،

إذ فاز بـ ١٩٨ مقعداً من ٢٣٥. وفاز كل من الحزب الوطني وحزب الاتحاد بثلاثة مقاعد، بينما فاز المستقلون ببقية المقاعد. أما حزب الأحرار فقد قاطع الانتخابات، خوفاً من هزيمة ساحقة، مبرراً هذه المقاطعة بأن المشروع المقترح للمعاهدة ليس قضية انتخابية[١٢٨].

وفي أول يناير ١٩٣٠ حلت وزارة وفدية محل وزارة عدلي. وأوضح استبعاد علي الشمسي وفتح الله بركات من التشكيل الوزاري سيطرة النحاس ومكرم عبيد ومحمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر على الهيئة العليا للوفد[١٢٩]. واتضح هنا أيضاً من خلال إصرار النحاس على إشراك أحمد ماهر والنقراشي في الوزارة، وبعد الضغوط التي مارسها المندوب السامي، تم التوصل إلى حل وسط بإشراك النقراشي فقط[١٣٠].

وأكد الوفد وجوده في الجهاز الحكومي من خلال إحالته لثمانية من مديري المديريات، بما في ذلك كل مديري مديريات الوجه البحري، على المعاش، وبإجراء تغييرات أخرى في المناصب الادارية[١٣١]. وقد استهدف القانون الجديد للهيئة البرلمانية الوفدية تعزيز سيطرة القيادة على النواب وأعضاء مجلس الشيوخ الوفديين. ومع ذلك، أعرب الانجليز عن اعتقادهم بأن هناك «مناخاً مؤاتياً» للتوصل إلى اتفاق وإلى تسوية العلاقات الانجليزية - المصرية على أساس مشروع المعاهدة[١٣٢].

وبدأت المحادثات بين النحاس وزملائه الوفديين، من جانب، والحكومة البريطانية من جانب آخر، في الحادي والثلاثين من مارس ١٩٣٠. ثم توقفت في الثامن من مايو. وكان سبب النزاع هو موضوع السودان. وهنا حان الوقت ليلعب الملك دوره: إذ نشأ خلافٌ بين الملك والنحاس بشأن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ ومشروع قانون حماية الدستور، من خلال محاكمة الوزراء الذين يشاركون في أعمال غير دستورية[١٣٣]. وذكرت التقارير أن الملك كان قد «غازل بالفعل اسماعيل صدقي - المرشح البديل لانقلاب ١٩٢٨»[١٣٤]، في التاسع من مايو ١٩٣٠. وفور تقديم النحاس لاستقالته، في السابع عشر من يونيو، دعا الملك فؤاد صدقي لتشكيل وزارة جديدة دشنت مرحلة جديدة في التطور السياسي لمصر، إذ لم يقم صدقي بانقلاب فحسب، بل غيّر النظام الدستوري في مصر، وهو ما سنوضحه في الفصل التالي.

الوفد

١ - القاعدة الاجتماعية

كانت الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٢٣ / ١٩٢٤ بالغة الأهمية، ليس فقط بوصفها أول انتخابات تجري في ظل دستور ١٩٢٣، بل لأنها ساعدت أيضاً على أن تُظهر الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة بعض السمات الخاصة، التي سيترتب عليها تحديد الطابع المميز لكل منها، على الأقل خلال فترة العشرينات. ويمكن للمرء أن يلاحظ خلال سنوات التكوين الأولى من حياة هذه

الأحزاب الثلاثة، وبالتحديد خلال فترة (١٩١٩ ـ ١٩٢٣)، كيف نشأ التمايز بين الوفد والحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين، في ما يتعلق بالقاعدة الاجتماعية، والتنظيم، وفي الأيديولوجية بصورة أقل. فضلاً عن ذلك، فرغم إجراء أربعة انتخابات عامة في العشرينات، إلا أن أول هذه الانتخابات، والتي جرت عام ١٩٢٣ / ١٩٢٤، هي التي يمكن اعتبارها الأصدق تمثيلاً للواقع السياسي. فانتخابات عام ١٩٢٥ شابها تدخل الحكومة، بينما لم تعكس انتخابات عام ١٩٢٦، رغم أنها جرت على أساس حق الانتخاب العام للذكور، التأييد الحقيقي الذي تمتعت به الأحزاب المختلفة، وذلك لأن الائتلاف أدى إلى تقسيم المقاعد بين الأحزاب المؤتلفة. أما انتخابات ١٩٢٩، والتي جرت تحت اشراف وزارة عدلي المؤقتة، فربما كانت الأكثر حرية، من بين الانتخابات التي جرت في مصر خلال العشرينات. لكن مقاطعة هذه الانتخابات من جانب حزب الأحرار الدستوريين حالت دون أن تصبح نموذجية. ولذلك سوف نركز على هذه الانتخابات الأولى في تحليلنا للأحزاب السياسية خلال الفترة (١٩٢٣ ـ ١٩٣٠).

سبق أن تناولنا القاعدة الاجتماعية للوفد عشية انتخابات ١٩٢٣/ ١٩٢٤، من خلال تحليل اللجان المحلية الممثلة للوفد والهيئة العليا للوفد. وقد رأينا، في ما يتعلق بالمستوى المحلي، أن أغلبية قيادات الوفد انتمت لفئتي الأفندية والملاك المتوسطين. ويلقي الدور الذي لعبته اللجان الطلابية (التي أُنشئت تحت رعاية اللجنة التنفيذية للطلبة، وغطت الغالبية العظمى من الدوائر الانتخابية) في انتخابات ١٩٢٣/ ١٩٢٤ بوجه خاص، الضوء على القاعدة الاجتماعية للوفد. ويمكن تفسير ولاء الطلبة للوفد، إلى حد ما، من منطلق الأصول الاجتماعية للطلاب، الذين تنتمي غالبيتهم إلى فئة الأفندية وعائلات الملاك المتوسطين.

وقد أدى «الاتحاد» السياسي الذي قام بين الأفندية وبين الملاك المتوسطين إبان انتفاضة ١٩١٩ الشعبية وفي أعقابها، والذي شكل، في رأينا، العامل الأساسي في السيادة السياسية للوفد، إلى سحب البساط من تحت أقدام كبار الملاك الذين اعتبروا أنفسهم، حتى ذلك الحين، القادة السياسيين الشرعيين للأمة. وهو ما اتضح تماماً في انتخابات ١٩٢٣ / ١٩٢٤. فبعد انتخابات «مندوبي الناخبين»[١٣٥]، في السابع والعشرين من سبتمبر ١٩٢٣، كمرحلة أولى للانتخابات البرلمانية، لوحظ أن أغلب هؤلاء المندوبين «من طبقات لا تملك في البلاد أرضاً ولا عقاراً»[١٣٦]. أما الذين يملكون نصيباً من ثروات البلاد، أي القطاع الغني من الأمة، فقد هُزموا في تلك الانتخابات[١٣٧]. وتقدم مجموعة الأسلحة التي استخدمت في الحملة الانتخابية، الدليل على تدهور القوة السياسية لكبار الملاك. فقد اتهم سعد زغلول بمحاربة «الشخصيات المؤهلة حقاً»، إذ لم يتمكن سيد خشبة (أحد كبار ملاك مديرية أسيوط) على سبيل المثال، من إقرار ترشيحه لمجلس النواب عن مدينة أسيوط[١٣٨]. كذلك أكد توفيق دوس، العضو البارز في حزب الأحرار الدستوريين، أن مندوبي الناخبين في العديد من الدوائر الانتخابية، نتيجة للحملة الدعائية للوفد، لم يكونوا من الذين يحتلون مواقع هامة، أو من ذوي المكانة، وبالتالي، فسوف يتولى

حكم البلاد الذين ليست لهم أية مصالح، والذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا، بل وينتمون إلى «الرعاع»[١٣٩]. كما عين الوفد عدداً من القاهريين كمرشحين عن الوجه القبلي، وهو ما انتقده خصوم الوفد على أساس أن هذا الاجراء لا يتصف بالديموقراطية، كما أنه لا ينطوي على تمثيل صادق لمديريات الوجه القبلي[١٤٠].

لقد توجه سعد زغلول، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في الحملة الانتخابية عام ١٩٢٣ / ١٩٢٤، إلى طبقة الملاك المتوسطين وإلى الفلاحين. فهو يتوجه إليهم بصورة غير مباشرة، على سبيل المثال، من خلال الهجوم على «الانتخاب على مرحلتين» لمجلس النواب، وانتخاب «المراحل الثلاث» لمجلس الشيوخ، بوصفه نظاماً يتنافى مع الديموقراطية[١٤١]. فهدف هذا النظام، في رأي سعد، هو انتخاب مجموعة معينة من الأفراد. وفضلاً عن ذلك، فإن أساس هذا النظام الانتخابي نفسه «غير طبيعي»، إذ أن عملية تقسيم الدائرة الانتخابية إلى مجموعات تتكون كل منها من ثلاثين ناخباً، تقوم بها السلطة الحكومية نفسها. كذلك حمل سعد على المؤهلات المالية للترشيح لمجلس الشيوخ، وتعيين ثلثي أعضاء المجلس، بوصفها «مبادىء رجعية»[١٤٢]. ويتضح التوجه المباشر لسعد إلى «الطبقات الدنيا»، كطبقة الملاك المتوسطين والفلاحين، في نقده لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ من «طبقات معينة»، كما تم تعريفها في المادة ٧٨ من الدستور. فليس هناك مرشح واحد في العديد من الدوائر الانتخابية، برأي سعد، يملك مؤهلات انتخابه بينما لا يوجد في دوائر أخرى سوى فرد واحد على الأكثر، وهذا الفرد لا يملك لا المؤهلات المطلوبة ولا الحماس الشخصي لتسجيله كمرشح وفدي[١٤٣]. وبالتالي، فقد توصل سعد إلى نتيجة مؤداها أن انتخابات مجلس الشيوخ لا يمكن اعتبارها، بسبب هذه الشروط، انتخابات حرة[١٤٤]. وتوضح الصعوبة البالغة، التي عبر عنها سعد، في العثور على مرشحين للوفد لمجلس الشيوخ، على نحو غير مباشر، اعتماد الوفد، في الريف على سبيل المثال، على طبقتي الأفندية وملاك الأراضي المتوسطين. وفضلاً عن ذلك، فقد كان سعد يفتخر بأنه «فلاح ابن فلاح»[١٤٥]، كما أنه تحدث في مناسبة أخرى عن «تولي الفلاحين للحكم»[١٤٦]. وبذلك يتضح لنا أنه كان يستخدم تعبير «الفلاح» بمعنيين: أولاً في مقابل المصريين ذوي الأصل التركي، ثانياً: في مقابل ملاك الأرض الأغنياء والأفضل تعليماً. وبالتالي، فإن التعبير في معناه الثاني الأضيق يشير إلى ملاك الأراضي المتوسطين والفلاحين. ومن هنا ألقت الحملة الانتخابية والانتخابات عام ١٩٢٣ / ١٩٢٤ الضوء على القاعدة الاجتماعية للوفد، من حيث أن الأخير جنّد مؤيديه في الريف من بين ملاك الأراضي المتوسطين المقيمين والفلاحين. وفي الوقت نفسه الذي توجه فيه الوفد إلى هذه الطبقات، فقد ناضل ضد قطاع كبير من كبار ملاك الأراضي المتكتلين حول حزب الأحرار الدستوريين. وقد دافع حزب الأمة قبل الحرب العالمية الأولى، وحزب الأحرار الدستوريين بعدها، عن المطالب المتعلقة بتشجيع وتنمية التنظيمات التمثيلية المحلية، كالمجالس البلدية والقروية، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من برنامجهما[١٤٧]. وتضمن دستور ١٩٢٣ المبادىء الأساسية لانتخاب هذه المجالس المحلية[١٤٨]. لكن هذه المجالس، وخلافاً لفترة ما

قبل الحرب العالمية الأولى، أصبحت، خلال الفترة التي تتناولها الدراسة تحت سيطرة الملاك المتوسطين، أو على وجه الاجمال، تحت سيطرة أعيان أقل غنى في القرى والمديريات.

ولم تكن المطالب التي طرحها الوفد في مناسبات عدة، والمتعلقة بانتخاب العمد، ولامركزية الادارة، وإعادة النظر في تنظيم المجالس المحلية والقروية والبلديات، مجرد محاولات من جانب الوفد لتقوية سيطرته على الادارة، بل ربما مثلت أيضاً التطلعات السياسية لطبقة الملاك المتوسطين، وقد تجسدت من خلال حزب الوفد نفسه. فقد ذهب عبد اللطيف سعودي، على سبيل المثال (والذي قدم مشروع قانون انتخاب العمد إلى مجلس النواب) إلى أن مشروع القانون يستهدف إقامة مؤسسات تمثيلية أفضل، وهو يقول ان «انتخاب العمد سوف يعلم الأقاليم فن الحكم الذاتي، والاحساس بالمسؤولية (و) سوف يخلصهم من استبداد المديرين...»[١٤٩].

وتنطوي كل هذه الاجراءات على وجهين لا ينفصلان: الوجه الديموقراطي والوجه اللامركزي. وكلا الوجهين تم التعبير عنه في اختيار العمد عن طريق الانتخاب، وتوسيع سلطات المجالس القروية والبلديات التي اعتبرت مؤسسات تمثيلية يتعين منحها إمكانيات «الحكومة المحلية»، بدلاً من كونها جزءاً لا يتجزأ من الادارة المركزية كما هو الحال بالنسبة للعمد، أو حصر سلطاتها في الجانب الاستشاري كما هو الحال في المجالس القروية. وكل من هذين الوجهين ساعد على زيادة السلطة السياسية للأعيان في القرى والأقاليم.

وبالرغم من شعبية الوفد الهائلة في الريف، بفضل ولاء الملاك المتوسطين والفلاحين، إلا أن قوته وتفوقه السياسي كان أكبر بكثير في المدن. وهذا ما نلاحظه في التأييد الذي تمتع به بين الطلبة والمحامين والفئات المهنية الأخرى، فضلاً عن التجار والعمال. ومن أمثلة ذلك، الدور الهام الذي لعبته اللجنة التنفيذية للطلبة، التي أرسلت المبعوثين وشكلت اللجان في انتخابات ١٩٢٣ / ١٩٢٤[١٥٠]. وقد امتدح سعد جهودهم في توضيح التباسات قانون الانتخاب وإرشاد المصريين، وخاصة في الأقاليم، إلى كيفية ممارسة حقهم في التصويت[١٥١]. والواقع أن مشاركة الطلبة في التحريض السياسي للوفد، مثلت مشكلة دائمة للحكومات المناهضة للوفد. فوزارة زيور، على سبيل المثال، كانت شديدة التوجس من المشاركة السياسية للطلبة[١٥٢]. كذلك اتخذت وزارة محمد محمود عدة اجراءات لكبح جماح الأنشطة السياسية للطلبة[١٥٣]. وباستثناء الانقسام الذي حدث في صفوف الطلبة عام ١٩٢٧، والذي دار حول شخصية رئيس اللجنة التنفيذية محمد شعراوي[١٥٤]، فقد أيد الطلبة الوفد باخلاص تام. ومع ذلك فقد دانت المجموعتان المتنافستان، إثر هذا الانقسام، بالولاء للوفد ولزعيمه مصطفى النحاس، رغم أن المجموعة التي تزعمها سعيد حبيب كانت الأكثر قرباً من الهيئة العليا للوفد.

وقد تجلى تأييد المحامين للوفد في انتخاب محامين وفديين لعضوية نقابة المحامين. وكان

الوفد قادراً دائماً، كلما واجه تحدياً، على الفوز، رغم الظروف المعاكسة، بأغلبية المقاعد في مجلس النقابة[١٥٥]. وكانت شكوى خصوم الوفد في ما يتعلق بالنظام البرلماني، تتمثل في «عدد المحامين البالغ الضخامة»[١٥٦]. وخلال توليه الوزارة، في الفترة (١٩٢٨ ـ ١٩٢٩)، كان محمد محمود يرى أنه لن يسمح للمحامين في الأنظمة البرلمانية المقبلة بممارسة المهنة، إذا ما تم انتخابهم أعضاء في البرلمان.

ولم تكن فئات المهنيين، كالمحامين والأطباء، هي وحدها الوفدية قلباً وقالباً على وجه الإجمال، بل إن البرجوازية الصغيرة، أي أصحاب الدكاكين وتجار القطن، في مدن الأقاليم النموذجية، مثل دمنهور وطنطا، كانت وفدية بالدرجة نفسها. والواقع أن النفوذ الطاغي للوفد في المراكز المدينية، كان أمراً معترفاً به حتى من جانب منافسيه، وأقصى ما زعمه هؤلاء في هذا الصدد هو أن «الوفدية لا توجد خارج المدن»[١٥٧].

ولم يقتصر تأييد الوفد على الطبقة المتوسطة المدينية والبرجوازية الصغيرة، إذ ناصره أيضاً الصناعيون المصريون والقطاع التجاري من البرجوازية المحلية الناشئة. وأظهرت حركة المقاطعة في بداية عام ١٩٢٢، المصالح المتبادلة بين الحركة الوطنية، ممثلة بالوفد، وبين هذا القطاع المصري من البرجوازية المحلية. فقد طرح محمد طلعت حرب، مؤسس بنك مصر، الفكرة القائلة بأن الاستقلال السياسي هو مطلب التجار، ليس لأسباب أيديولوجية فحسب، بل أيضاً لأنه جزء لا يتجزء من مصالحهم. فالتطور الاجتماعي والاقتصادي، في رأيه، غير قابلين للتحقق حتى يملك المصريون مصير بلادهم. أي أن الاستقلال السياسي، بعبارة أخرى، كان وسيلة بالنسبة للتجار المصريين، يتمكنون من خلالها من توفير ظروف اقتصادية أفضل، حيث تصبح التجارة والبنوك في أيديهم هم وليس في أيدي الأجانب، الذين لا تهمهم بقليل أو كثير مصالح مصر. وبالتالي، يمكن معالجة ذلك الموقف حيث «ليس للتاجر رأي أو كلمة في المعاهدات والتعريفة الجمركية التي تعقدها حكومته»[١٥٨]. وبناء على ذلك، كان يُنظر إلى الاستقلال السياسي بوصفه أمراً لا بديل عنه، من أجل تحقيق المطالب والتطلعات الاقتصادية للقطاع المصري من البرجوازية الناشئة.

كذلك عبر عبد الغني سالم عبده ـ النائب عن القاهرة والعضو البارز في غرفة القاهرة التجارية ـ عن أفكار مشابهة، في ما يتعلق بالعلاقة بين الحركة الوطنية والبرجوازية الناشئة. فقد أكد أن الاستقلال التام، إذا ما تحقق، سوف يزيل كل العقبات من طريق التطور اللاحق للتجارة. لذلك كان من مصلحة التجار أن يؤيدوا الوفد الذي يطالب باستقلال البلاد[١٥٩]، باخلاص تام، فالاستقلال السياسي يسير جنباً إلى جنب مع الاستقلال الاقتصادي.

كذلك يمكن ملاحظة التأييد الذي تمتع به الوفد بين التجار والصناعيين، من خلال المواقع الهامة التي أحتلها هؤلاء في القيادات الوفدية المحلية في المراكز المدينية. فعبد المجيد

الرمالي، النائب الوفدي، وعضو لجنة الوفد العامة للقاهرة كان، على سبيل المثال، عضواً بارزاً في الغرفة التجارية المصرية بالقاهرة(١٦٠). كذلك كان رئيس لجنة الوفد العامة بالاسكندرية، السيد مرسي، تاجر أقطان وعضواً بغرفة الاسكندرية التجارية(١٦١). ومن بين التجار الآخرين الذين كانوا وفديين بارزين في مدن الأقاليم: علي علي لهيطة من بور سعيد(١٦٢)، وعبد الفتاح اللوزي من دمياط(١٦٣)، ومحمد يلبع من دمنهور(١٦٤).

ويرجع اهتمام الوفد بالعمال إلى الفترة التالية مباشرة لانتفاضة ١٩١٩ الشعبية، وقد حظي الوفد بتأييد الأغلبية العظمى من العمال خلال معظم العشرينات. وخلال الفترة بين نوفمبر ١٩٢٣ ومارس ١٩٢٤، واجه التفوق الوفدي تحدياً كبيراً نتيجة لمشاركة الحزب الشيوعي في الاضرابات العمالية، التي بلغت ذروتها مع احتلال عدد من المصانع في بداية عام ١٩٢٤. لكن التحدي الشيوعي الذي واجه الوفد بين العمال، لم يكن ضخماً، نظراً لأنه انحصر في الاسكندرية، وفي بعض المشروعات الصناعية، الصغيرة والهامة في آن معاً(١٦٥). وكرد فعل على هذه الأحداث، شرع الوفد في تنظيم وتجميع النقابات العمالية في اطار «الاتحاد العام لنقابات العمال بوادي النيل» التابع للوفد، والذي تشكل في يوليو ١٩٢٤(١٦٦).

وقد أبدى سعد زغلول اهتماماً شديداً بالحركة العمالية. فخلال الحملة الانتخابية، في سبتمبر ١٩٢٣، وصف سعد العمال بأنهم العنصر الأكثر أهمية في المجتمع(١٦٧). كذلك اختار سعد، عام ١٩٢٤، عبد الرحمن فهمي، السكرتير العام السابق للجنة الوفد المركزية، لتولي مسؤولية الاشراف على الحركة العمالية(١٦٨). ولقد اعتبر سعد «طبقة الرعاع»(١٦٩) طبقة شديدة الوطنية(١٧٠)، وكان يفخر بتسميته «زعيم الرعاع»(١٧١).

وبعد استقالة عبد الرحمن فهمي من الاتحاد العام للعمال التابع للوفد، في يناير ١٩٢٥ (بسبب الخلافات التي حدثت بينه وبين سعد زغلول) انتُخب شفيق منصور رئيساً للاتحاد العام، وأصبح ابراهيم موسى عضواً في مجلس الاتحاد(١٧٢). وقد تم اعتقال الاثنين في فبراير ١٩٢٥ بعد حادث اغتيال لي ستاك حيث تم إعدامهما في النهاية. وبرر تورط قادة عماليين بارزين في حادث الاغتيال، الذي نفذه الجهاز السري للوفد، لوزارة زيور، الاجراءات التي اتخذتها ضد الوفد نفسه كحزب، وهو ما أدى ظاهرياً إلى إضعاف التأييد العمالي للوفد.

ومع إنشاء حزب القصر أي حزب «الاتحاد»، جرت محاولات من جانب الاتحاديين للسيطرة على النقابات العمالية. واحتوى برنامج الحزب من بين أهدافه تحسين المستوى المعيشي للعمال(١٧٣). وفي مارس ١٩٢٥، قدم الملك فؤاد للعمال منحة مقدارها ٣٠٠٠ جنيه استرليني، بشرط انتخاب الاتحاديين كرؤساء للنقابات الهامة(١٧٤). لكن النجاح الذي حالف أعضاء حزب الاتحاد لم يعمّر طويلاً، ولم يكن ليتاح لهم أصلاً لولا الاجراءات القمعية التي اتخذت ضد القادة العماليين الوفديين من جانب وزارة زيور. وخلال سبتمبر ١٩٢٦ حلت شخصيات وفدية، أو مؤيدة للوفد، محل القادة النقابيين الاتحاديين. كذلك كان المتحدثون

باسم النقابات العمالية في مجلس النواب من النوعية ذاتها: حسن نافع، زهير صبري، أحمد حافظ عوض ومحجوب ثابت[١٧٥].

لقد كان للوفد سيطرة كبيرة على الحركة العمالية، خلال العشرينات، من خلال الوفديين الذين عملوا رؤساء، أو مستشارين، للنقابات العمالية الرئيسية. فالنقابة العامة للصناع (٣٥٠٠ عضو) كان مستشارها هو أحمد محمد آغا، الوفدي. ونقابة عمال ترام القاهرة (٢٤٩٩ عضواً) كان مستشارها هو زهير صبري. كذلك كان حسن نافع رئيساً لنقابة سائقي الأوتوبيس (٧٠٠ عضو)[١٧٦]. ورغم غياب اتحاد عام مركزي، إلا أن النقابات المختلفة تعاونت في ما بينها، بفضل الروابط الوفدية التي جمعت بين قياداتها، التي شغلت في بعض الحالات أكثر من موقع في وقت واحد وفي أكثر من نقابة، مثل أحمد آغا الذي كان شخصية قيادية في سبع نقابات رئيسية، يبلغ إجمالي أعضائها ١٧٠٠٠ عامل[١٧٧]، وعزيز ميرهم عضو مجلس الشيوخ الوفدي، الذي كان رئيساً أو مستشاراً لأربع نقابات عمالية[١٧٨].

ورغم التواجد القوي للوفد في الريف، إلا أنه كان حزباً سياسياً مدينياً من حيث الأساس، ومن حيث التفوق العددي. وإذا ما تأملنا المرشحين الناجحين من غير الوفديين في انتخابات ١٩٢٣ / ١٩٢٤، فسوف نلاحظ نموذجاً معيناً[١٧٩]. فمن بين الأربعين المنتمين لهذه الفئة، نجد أن واحداً منهم نجح من بين ٢٣ (٣و٤٪) في المحافظات، بينما نجح ١٣ من بين ١٠٣ (١٢,٦٪) في مديريات الوجه البحري، و٤ من بين ٢٦ (١٥,٣٪) انتخبوا في مديريات مصر الوسطى (الجيزة وبني سويف والفيوم) ثم ٢٢ من بين ٦٢ (٣٥,٤٪) انتخبوا في مديريات الوجه القبلي[١٨٠]. ويتضح من ذلك تضاؤل قوة الوفد نسبياً، كلما اتجهنا من المدن إلى مديريات الوجه البحري، ومصر الوسطى، والوجه القبلي.

ويزعم ل. ج. كانتوري، في تحليله الانتخابات ذاتها، أن «إقبال الناخبين وتأييدهم للوفد في الأقاليم، وعلى خلاف المدن، يدل على أن قوة الوفد السياسية النهائية تكمن في الريف»[١٨١]. لكن هذا الرأي لا يقوم على أساس. فالاقبال الشديد من الناخبين على التصويت في الأقاليم، على خلاف المدن، أي القاهرة والاسكندرية تحديداً، إنما يعكس في الواقع ثقة الوفد الكاملة في فوزه في انتخابات هاتين المدينتين. فمقاعد الوفد التي لا ينافسه فيها أحد في القاهرة والاسكندرية، كانت أكثر، نسبياً، من المقاعد المماثلة في الأقاليم. ففي المدينتين كان هناك تسعة مقاعد وفدية بدون منافس، من إجمالي عدد المقاعد البالغ ١٧ مقعداً (٥٢,٩٪). بينما بلغ عدد هذه المقاعد في الأقاليم ثلاثين مقعداً، من بين إجمالي قدره ١٩١ مقعداً (١٥,٧٪). وفضلاً عن ذلك، فسوف نجد، عند دراسة المراكز المدينية الأخرى غير القاهرة والاسكندرية، كمدن القناة، أو مدن الاقاليم الكبيرة مثل طنطا ودمنهور والزقازيق والمنصورة وأسيوط، الخ، أن هناك خمسة مقاعد بدون منافس للوفد، من بين اثني عشر مقعداً (٤١,٦٪)[١٨٢]. ويوضح ذلك كله الهيمنة الساحقة للوفد في المراكز الحضرية.

ويمكن ملاحظة نموذج الهيمنة الوفدية ذاته في انتخابات ١٩٣٠، الخاصة بالمجالس القروية. فقد فاز الوفد بـ ١٩٧ مقعداً من بين ٢١٧ (٩٠,٧٪) في الوجه البحري، وبـ ٩٠ مقعداً من بين ١٣٠ (٦٩,٢٪) في الوجه القبلي[١٨٣]. فالسلطة المنتخبة للوفد تصبح أكبر نسبياً كلما اتجهنا من الوجه القبلي شمالاً إلى الدلتا.

كذلك يمكن ملاحظة الطابع المديني للوفد، عند النظر إلى النواب الوفديين وغير الوفديين من منطلق المقابلة بين المهن المدينية والمهن الريفية. وعلى وجه الاجمال، فإن المهن المدرجة في القائمة مثل «الأعيان» و«العمد» و«الزراع»، تعد أساساً مهناً ريفية. ومن ناحية أخرى تصنف مهن المحامين والقضاة والمعلمين والأطباء والعلماء والتجار والصناعيين وموظفي الحكومة، بوجه عام، كمهن مدينية. ويتضمن الجدول التالي تحليلاً لانتخابات ١٩٢٤ و١٩٢٥ و١٩٢٩ في مجلس النواب. وبالرغم من أن انتخابات ١٩٢٥ كانت بعيدة تماماً عن أن تكون حرة، إلا أننا أدرجناها بهدف توضيح تكوين مجلس النواب الخالي من الأغلبية الوفدية الكاسحة، بالمقارنة مع مجالس ١٩٢٤ و١٩٢٩. ويبين الجدول بوضوح كيف أن النسبة الأعظم من الأعضاء الوفديين ينتمون للمهن المدينية، على خلاف العضوية الاجمالية للمجلس نفسه، وعلى خلاف هذه النسبة في حالة الأعضاء غير الوفديين. ففي مجلسي ١٩٢٤ و١٩٢٥، شكلت نسبة الأعضاء الوفديين الذين يمارسون مهناً مدينية أقل من نصف أجمالي أعضاء الوفد، بينما بلغت نسبتهم في مجلس ١٩٢٩، ٥١٪ من إجمالي عددهم في المجلس.

انظر (الجدول ١).

مجلس النواب	العدد	المهن المدينية	المهن الريفية
١٩٢٤:			
الاجمالي	٢١٤ (١٠٠٪)	٩٠ (٤٢٪)	١٢٤ (٥٨٪)
أعضاء الوفد	١٧٤ (١٠٠٪)	٨١ (٤٦,٥٪)	٩٣ (٥٣,٤٪)
الأعضاء غير الوفديين	٤٠ (١٠٠٪)	٩ (٢٢,٥٪)	٣١ (٧٧,٥٪)
١٩٢٥:			
الاجمالي	٢١١ (١٠٠٪)	٨١ (٣٨,٣٪)	١٣٠ (٦١,٦٪)
أعضاء الوفد	١٢١ (١٠٠٪)	٥١ (٤٢,١٪)	٧٠ (٥٧,٩٪)
الأعضاء غير الوفديين	٩٠ (١٠٠٪)	٣٠ (٣٣,٣٪)	٦٠ (٦٦,٦٪)
١٩٢٩:			
الاجمالي	٢٣٥ (١٠٠٪)	١٠٩ (٤٦,٣٪)	١٢٦ (٥٣,٦٪)
أعضاء الوفد	٢٠٥ (١٠٠٪)	١٠٤ (٥٠,٧٪)	١٠١ (٤٩,٢٪)
الأعضاء غير الوفديين	٣٠ (١٠٠٪)	٥ (١٦,٦٪)	٢٥ (٨٢,٣٪)

وفضلاً عن ذلك، وحيث أن الوفد أكثر اتصافاً، نسبياً، بالطابع المدينـي، فإن مجلس النواب ذا الأغلبية الوفدية الكاسحة، يضم نسبة أكبر من الأعضاء ذوي المهن المدينية، فمجلس النواب لعام ١٩٢٩، ذو النسبة الأكبر من الأعضاء الوفديين، (٨٧,٢٪) يعطي نسبة أكبر أيضاً بالنسبة للمهن الحرة (٤٦,٣٪). وفي المجلس الذي عكس تمثيلاً غير صحيح، عام ١٩٢٥، نجد أن نسبة العضوية الوفدية قد انخفضت إلى ٥٧,٣٪، في حين انخفضت نسبة المهن المدينية إلى ٣٨,٣٪ فقط.

لقد رأينا في الفصل السابق أن أغلبية الهيئة العليا للوفد، عشية انتخابات ١٩٢٣/ ١٩٢٤، انتمت إلى الأفندية وطبقة ملاك الأراضي المتوسطين[١٨٤]. وفي ضوء التقسيم المديني ـ الريفي للمهن، نجد أن ثلثي أعضاء الهيئة العليا للوفد (١٨ من ٢٧)، في بداية عام ١٩٢٤، يمكن تصنيفهم على أنهم يعملون في مهن مدينية. وخلال العشرينات، استمر التكوين الاجتماعي للقيادة القومية للوفد كما هو بصفة أساسية. وقد انخفض عدد أعضاء قيادة الوفد إلى ٢٢ عضواً بعد وفاة خمسة أعضاء[١٨٥] واستقالة عضو واحدوفصل عضو آخر[١٨٦]. ثم انضم عضوان جديدان فقط هما محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر، وكلاهما أنضم للهيئة العليا للوفد عام ١٩٢٧، اثر انتخاب مصطفى النحاس رئيساً للحزب ومكرم عبيد سكرتيراً عاماً. وينتمي النقراشي إلى فئة الأفندية، فهو ابن عائلة من «الطبقة المتوسطة» الدنيا بالاسكندرية[١٨٧]. أما أحمد ماهر فهو ابن محمود ماهر وكيل وزارة الحربية سابقاً. وقد حصل على الدكتوراه في القانون والاقتصاد، وعمل في التدريس بمدرسة التجارة، كما كان زميلاً للنقراشي[١٨٨]، وكلاهما كان عضواً بارزاً في الجهاز السري للوفد[١٨٩]. ويوضح تحليل عضوية الهيئة العليا للوفد، عند نهاية العشرينات، أن ١٣ من بين ٢٢ عضواً، أي نسبة ٥٩٪، انتموا إلى فئة الأفندية وطبقة الملاك المتوسطين. كذلك يمكن تصنيف ثلثي أعضاء القيادة القومية للوفد عند نهاية العشرينات (١٥ من بين ٢٢) على أنهم يعملون في مهن مدينية.

لقد رأينا أن الوفد حظي بتأييد طبقة الأفندية، أي المهنيين والموظفين والبرجوازية الصغيرة والتجار والصناعيين والعمال في المدن. وفي الريف أيد الوفد الملاك المتوسطون والفلاحون وبعض كبار الملاك. ولكن إلى أي حد كانت القيادة القومية للوفد، على سبيل المثال، ممثلة لأنصارها ومؤيديها؟ غني عن القول أن الهيئة العليا للوفد تكونت من أفراد ينتمون لطبقات ثلاث هي: الأفندية والملاك المتوسطون وكبار الملاك. كذلك انتمى الأعضاء الوفديون في مجلس النواب إلى هذه الطبقات ذاتها، والقليل منهم، من أفراد القطاع التجاري والصناعي المصري، كان من البرجوازية الناشئة. أي أن العمال في المدن والفلاحين في الريف لم يكونوا ممثلين في كل من القيادة القومية والقيادة البرلمانية للوفد. ويتطلب الأمر دراسة تفصيلية وتحليلاً شاملاً للجان الوفد الفرعية[١٩٠]، حتى يتضح ما إذا كان العمال في المدن والفلاحون في الريف ممثلين في هذه اللجان أم لا. ويتبين من النظرة العابرة إلى هذه اللجان، أن تمثيل هاتين الطبقتين كان

متواضعاً. وفضلاً عن ذلك، فإن تاريخ الجهاز السري للوفد يوضح أن القادة العماليين من أبناء الطبقة العاملة، لعبوا دوراً بارزاً في هذا التنظيم الوفدي الخاص[١٩١].

ويرجع عدم تمثيل العمال والفلاحين في القيادة الوفدية، إلى حد ما، إلى حقيقة أن وعي العمال لأنفسهم بوصفهم طبقة لم يكن قد تبلور بعد[١٩٢]. أو بعبارة أخرى كان العمال يتبنون الأيديولوجية الاجتماعية والسياسية لطبقة الأفندية، وهي الفئة التي انتمى إليها عدد كبير من مستشاري نقاباتهم[١٩٣]. كذلك لم يكن لدى الفلاحين وعي طبقي خاص بهم كطبقة متميزة. بل إن تعبير «الفلاح» نفسه عانى، كما سبق أن أوضحنا، نوعاً من الابهام، يشير على الأرجح إلى عدم وضوح التمايز من حيث الوعي بين الطبقات الاجتماعية الثلاث الرئيسية في الريف[١٩٤]. فكلمة «فلاح» قد تعني مزارعاً فقيراً أو مالكاً صغيراً، أو مالكاً متوسطاً بل وتشير أيضاً إلى المالك الكبير، في مقابل الملاك الكبار من المصريين ذوي الأصل التركي. ورغم بعض المزاعم القائلة برأي مخالف، إلا أن القرية كانت تشكل جماعة أو مجتمعاً صغيراً، وبالتالي فإن الفلاحين لم يعرفوا التجزؤ الفردي، وفضلاً عن ذلك فإن الوطنية والقومية لم تكن غريبة عليهم. ويملك الفلاحون درجة معينة من الوعي السياسي ترجع جزئياً إلى «القدر الكبير من التأثير» لأعيان الريف عليهم[١٩٦]. وبالتالي فقد «استعار» الفلاحون الوعي السياسي لأعيان قراهم، أي أنهم أصبحوا وفديين متحمسين. حتى إن بعض الفلاحين البسطاء رووا أنهم رأوا اسم سعد زغلول مكتوباً على أوراق بعض المحاصيل[١٩٧]. وعلاوة على ذلك فإننا نجد أحد التقارير الانجليزية، المتعلقة بالموقف في الأقاليم، في اكتوبر ١٩٢٦، يطرح التساؤل التالي: «أما يزال الفلاحون مولعين بشخص سعد كما كان حالهم دائماً؟»[١٩٨].

وخلاصة القول أن القاعدة الاجتماعية للوفد غطت المدن والأرياف معاً. على أن قوته كانت أكبر في المدن عنها في الأقاليم، وفي الدلتا عنها في مصر الوسطى والوجه القبلي. وفي المستوى الأدنى من التنظيم، يميل الوفد إلى أن يكون أكثر عامية. ونجد بين قياداته على مستوى الأقسام المتفرعة من اللجان، نسبة واضحة من الفلاحين والعمال. وعلى مستوى الدوائر الانتخابية، تشكلت قيادة الوفد من فئتي الأفندية وملاك الأراضي المتوسطين المقيمين في الريف. وفي المجالس النيابية وجدنا عضوية الوفد ممثلة للطابع المديني السائد في الحزب. لكن هذا الطابع يتأكد على مستوى قمة التنظيم الوفدي، أي قيادته على المستوى القومي، دون أن ينطوي ذلك على أية دلالة ذات مغزى، بالنسبة للتفاوت بين قيادته وبين طابعه العام، بوصفه حزب الأفندية المتحالفين مع ملاك الأراضي المتوسطين.

(٢) التنظيم

مثلت لجان الوفد على مستوى الدوائر الانتخابية الوحدة الأساسية للحزب. وقد ظهرت اللجان الوفدية في فترة الاعداد لانتخابات ١٩٢٣/ ١٩٢٤. فبعض هذه اللجان أنشىء في بداية فبراير

١٩٢٣[١٩٩]. على أن غالبية هذه اللجان تم انشاؤها في الشهور القليلة التي سبقت المرحلة الأولى للانتخابات، والخاصة بمندوبي الناخبين، في السابع والعشرين من سبتمبر ١٩٢٣. وتتبع هذه اللجان التقسيمات الادارية للبلاد. ولما كانت الأقسام في الأرياف تسمى «مراكز»، لذا سميت اللجان الوفدية «اللجان المركزية» أو «اللجان الرئيسية»[٢٠٠]، أما في المدن فكانت تسمى «أقسام». وكانت اللجان الوفدية فيها تسمى، عام ١٩٢٣، «اللجان العامة»، مثل لجنة قسم اللبان في الاسكندرية، أو تسمى اللجان المركزية مثل لجنة قسم الوايلي بالقاهرة[٢٠١]. وفي يونيو عام ١٩٢٣ انشئت اللجان الوفدية الممثلة للمديرية ككل في كافة الأقاليم، وكانت تسمى، على سبيل المثال: اللجنة العامة للانتخابات في مديرية الشرقية[٢٠٢]. ومن ثم فقد سميت لجان الدوائر الانتخابية «لجان فرعية». وقد انطوى ذلك على نوع من الخلط، إذ أن هناك نوعاً ثالثاً من اللجان الوفدية، وهي اللجان التي انشئت داخل الدائرة نفسها، لتمثل كل منها قسماً من أقسام المركز، وكانت لجان القسم هذه تسمى أيضاً «لجان فرعية». على أن هذه الأخيرة كانت، على وجه الاجمال، تُشكَّل من خلال لجان الدوائر نفسها. ويمكن اعتبار النظام الأساسي للجان الوفد بدائرة السيدة زينب، نموذجاً صالحاً لفهم تنظيم لجان الوفد. فهذه اللجنة الخاصة تضم ٢٣ عضواً، وقد أُنشئت، شأنها في ذلك شأن معظم لجان الوفد، بمبادرة محلية من أفراد الدائرة أنفسهم. وهدف هذه اللجنة هو العمل على إنجاح مندوبي الناخبين، ثم مرشحي البرلمان الوفديين[٢٠٣]. ويتم اعتماد قرارات اللجنة بطريقة ديموقراطية، حسب نص المادة ١٢ من النظام الأساسي. وفضلاً عن ذلك فإن من حق كل عضو من أعضاء اللجنة أن يفحص سجلات محاضر اجتماعاتها[٢٠٤]. على أن اللجان الفرعية التي تم انشاؤها في أقسام الدائرة كانت في أغلب الأحوال تحت السيطرة الكاملة للجنة الدائرة. فعلى سبيل المثال، كان على أعضاء اللجان الفرعية أن يحصلوا على تصديق لجنة الدائرة عند ضم أو فصل أي عضو، ناهيك عن المسائل المتعلقة بسياسة العمل. وعلاوة على ذلك، فقد كان استمرار وجود أو حل هذه اللجان أمراً تقرره لجنة الدائرة[٢٠٥].

وربما كان تركز السلطة في أيدي لجنة الدائرة أمراً غير مستغرب، حيث أن لجانها الفرعية كانت ذات طابع مؤقت. فقد تم حل أغلب هذه اللجان مع نهاية انتخابات ١٩٢٣/ ١٩٢٤.

والواقع أن نشوء اللجان الوفدية عشية انتخابات ١٩٢٣ / ١٩٢٤ لم يكن ينطوي على طابع متسق أو متماثل. ذلك أن تشكيل هذه اللجان اختلف من موقع إلى آخر. ففي الاسكندرية، على سبيل المثال، كانت هناك لجنة وفدية مركزية منذ ١٩٢١، وبالتالي سبقت اللجنة التي تمثل المدينة ككل اللجان المشكلة على مستوى الدوائر الانتخابية. إذ تشكلت اللجان الأخيرة كفروع للجنة المركزية، وترأسها في أغلب الأحيان أعضاء اللجنة المركزية[٢٠٦]. أما اللجان القاهرية فقد اختلف تاريخها، إذ تم انشاء لجان الدوائر في تاريخ سابق على إنشاء لجنة الوفد على مستوى المحافظة[٢٠٧]. فقد أُنشئت اللجنة الأخيرة، التي سُميت «اللجنة التنفيذية للجان الوفد

بالقاهرة»، في أوائل أغسطس عام ١٩٢٣[٢٠٨]. وشهدت الأقاليم إنشاء بعض اللجان الوفدية على مستوى الدائرة، ثم تلا ذلك إنشاء لجان وفدية على مستوى المديرية، في أواخر يونيو ١٩٢٣، لكن هذه اللجان سبق انشاؤها في مديريات أخرى، بل وشاركت أيضاً في إنشاء لجان الوفد على مستوى الدائرة[٢٠٩].

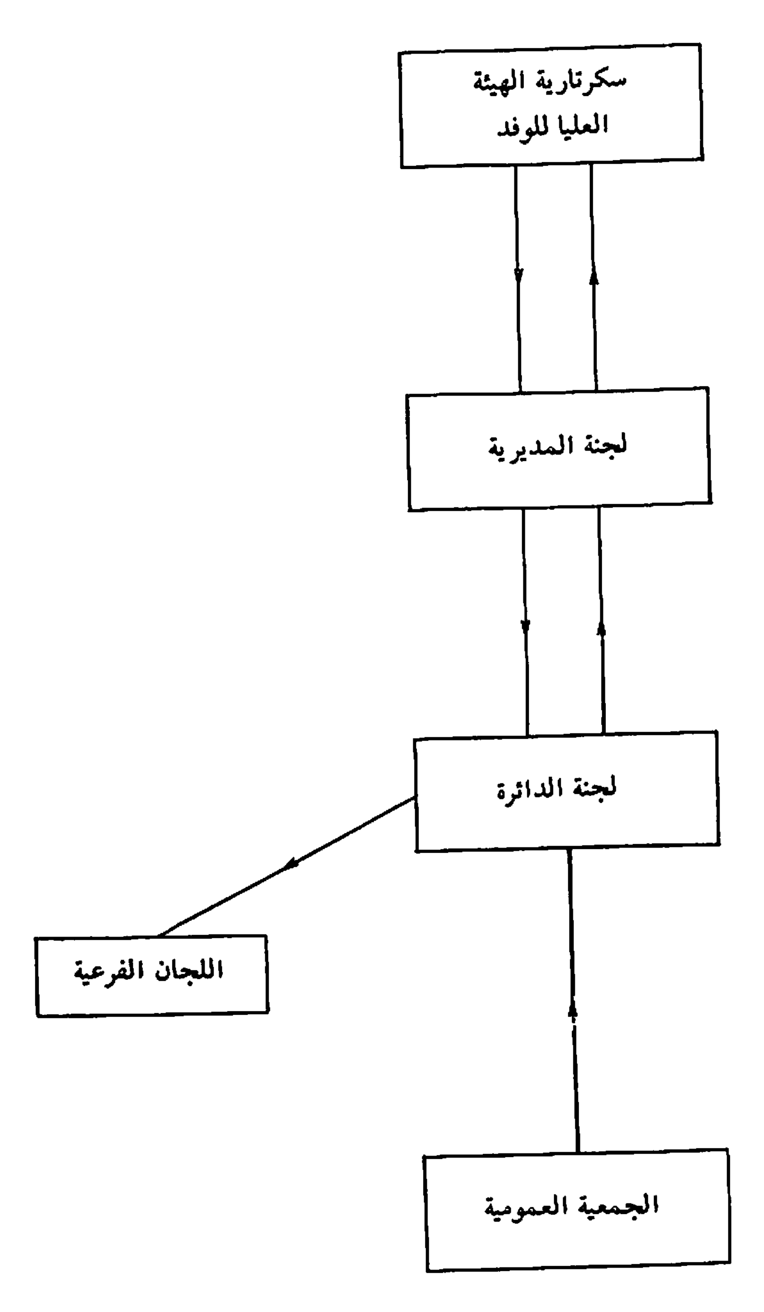
وعلى وجه الاجمال، كانت اللجنة الوفدية الرئيسية على مستوى المديرية تتشكل من مندوبين عن، أو أعضاء مختارين من، لجان الدوائر الانتخابية. وعلى ذلك فقد اتبع الهيكل التنظيمي لحزب الوفد التقسيمات الادارية للبلاد. لكن الهيكل التنظيمي للجان الأساسية في الدوائر الانتخابية لم يكن يتم بناء على شروط صارمة، بل حسب ما تقضي به الممارسة. فإذا كانت لجنة الدائرة قد أنشئت في تاريخ سابق على إنشاء لجنة المديرية، أو على الأقل بناء على مبادرة محلية، أي تم انتخابها عن طريق جمعية عمومية محلية، فانها تختار ممثليها في لجنة المديرية[٢١١]. وفضلاً عن ذلك، فإن تكوين هذه اللجنة الأخيرة نفسه، من ممثلين عن لجان الدوائر، لا يجعل هذه اللجان خاضعة لها تماماً. لكن ذلك لم يمنع حقيقة أن هناك تسلسلاً مراتبياً تستقر في أسفله لجان الدوائر، ثم في موقع أعلى لجنة المديرية التي تقوم بالتصديق على القرارات التي تتخذها لجان الدوائر، مثل انتخاب من يديرون العمل فيها، الخ[٢١٢]. كذلك تُشكل لجنة المديرية حلقة الوصل بين لجنة الدائرة وبين سكرتارية الهيئة العليا للوفد، التي تمثل قمة هذا التسلسل المراتبي[٢١٣]. ويوضح الرسم البياني التالي[٢١٤] الهيكل التنظيمي وتوزيع السلطة في حزب الوفد، عند إنشاء اللجان الوفدية في صيف عام ١٩٢٣. على أن هذا الرسم البياني لا ينطبق بوجه خاص على لجان الوفد في القاهرة والاسكندرية. وفضلاً عن ذلك، وكما سبق أن لاحظنا، لم تكن كل لجان الدائرة الانتخابية قائمة على الجمعية العمومية المكونة، على سبيل المثال، من الأفندية والأعيان. كما أن الجمعية العمومية تتوقف عن العمل بعد انتخاب لجنة الدائرة التي تنتقل إليها كل السلطة.

ورغم أن قرارات ومقترحات لجان الدوائر ولجان المديريات يتعين أن تصدق عليها سكرتارية الحزب، إلا أنه كان هناك مجال للضغط والتأثير تمارسه هذه اللجان على قيادة الوفد. فهذه القيادة لا تستطيع أن تتجاهل الرغبات التي تعبر عنها لجان الدوائر. وينطبق ذلك بالذات على انتخابات ١٩٢٣/ ١٩٢٤. فاختيار المرشحين لمختلف الدوائر لم يكن يفرض ببساطة من جانب سكرتارية الوفد على لجان الدوائر الانتخابية المحلية[٢١٥]. وقد تركزت السلطة إلى حد كبير في أيدي الهيئة العليا للوفد، إلا أن هذا التركز كان، بوجه عام، ديموقراطياً في طابعه[٢١٦]. ويمكن أن نميز سببين رئيسيين لهذا التركز الديموقراطي لحزب الوفد. فمن الوجهة الأيديولوجية، اعتبر الحزب نفسه ممثل أو «وكيل» الأمة، ومن ثم فإن التوجه المباشر للجماهير، والاهتمام بالحفاظ على التواصل مع مؤيدي الوفد، لا بد أن يجعلا تركز السلطة داخل الحزب أكثر ديموقراطية. وعلاوة على ذلك، فإن حزب الوفد لم يكن مستقلاً من الوجهة المالية، إذ كان

يعتمد إلى حد كبير على الموارد المالية التي تُجمع من الأعيان المحليين، أو ما يقدمونه من تبرعات مما وفر لهؤلاء الأعيان موقعاً أفضل بكثير من الموقع الذي كانوا سيحتلونه، لو أن الوفد اعتمد أساساً على تجميع اشتراكات العضوية(٢١٧).

ولكن هل تعرضت البنية التنظيمية للوفد لأي تغير خلال الفترة (١٩٢٣ - ١٩٣٠)؟ لقد توارت لجنة الدائرة قليلاً كوحدة أساسية لتنظيم الوفد أمام الهيئة البرلمانية للوفد. ولا يختلف الأمر كثيراً عما أسماه دوفيرجي «النمط المؤتمري» للبنية الحزبية، فقد كف نشاط لجان الدائرة بعد الانتخابات، وخلدت هذه اللجان إلى «فترة من السبات»(٢١٨). ومع ذلك، فإن الطابع الخاص والمتقلب للنظام البرلماني، وحاجة الوفد المستمرة للتوجه إلى الجماهير، كانا عاملين نتج عنهما ظاهرياً استمرار نشاط لجان الوفد في الدوائر الانتخابية بعد فترة الانتخابات. فقد أدت محاولة عقد مؤتمر عام للوفد، على سبيل المثال، في بداية عام ١٩٢٩، إلى أن تعيد قيادة الحزب تنشيط لجان الوفد في الدوائر الانتخابية، بل انها أنشأت لجاناً جديدة في بعض الدوائر التي توقفت فيها اللجان عن العمل نهائياً(٢١٩). ذلك أن التوجه إلى الجماهير، على الأقل بين الحين والآخر، كان جزءاً من نضال الوفد ضد نظم الحكم غير الدستورية والأتوقراطية، حيث تطلب الأمر أكثر من مجرد الاقتصار على نشاط الأعضاء الوفديين في البرلمان. لكن الظروف غير المؤاتية التي كان على الوفد أن يعمل في ظلها، خلال فترات الحكم المناهضة للوفد، أدت من ناحية أخرى إلى تعطيل تطور منظمات الوفد على مستوى الدوائر. وربما تمثلت أهم عوامل الأفول النسبي لنشاط اللجان الوفدية على مستوى الدوائر، في إنشاء الهيئة البرلمانية الوفدية عام ١٩٢٤، وهو ما سنوضحه بعد قليل(٢٢٠). ونستطيع أن نقول، دون أن نجافي الحقيقة، أن البنية التنظيمية للوفد ظلت كما هي حتى نهاية العشرينات، من لجنة الدائرة الانتخابية فصاعداً. وينطبق ذلك على تنظيم الحزب في محافظتي القاهرة والاسكندرية وفي المديريات. أما في ما يتعلق بتوزيع السلطة، فقد أظهرت الهيئة العليا للوفد، في انتخابات ١٩٢٩ على سبيل المثال، تركيزاً أكبر للسلطة على حساب لجان الدائرة، وبدرجة أقل، لجان المديرية(٢٢١). فقد اعتمد الحزب نفسه، على سبيل المثال، عدة قرارات تتعلق بعضوية بعض لجان الدوائر في المنوفية، ولجنتي المديرية في كل من الشرقية والغربية خلال الحملة الانتخابية عام ١٩٢٩(٢٢٢).

وعشية انتخابات ١٩٢٣ / ١٩٢٤، تم إنشاء لجان للطلبة في موازاة اللجان الرئيسية للحزب. وبدأت الحركة بإنشاء لجنة الطلبة بالقاهرة، للعمل على إنجاح المرشحين الوفديين. وانتخبت اللجنة، المكونة من اثنين وخمسين عضواً، لجنة تنفيذية من عشرة أعضاء. وهذه اللجنة الأخيرة، أي «لجنة الطلبة التنفيذية»، هي التي نظمت وأشرفت على لجان الطلبة التي أنشئت في كل أنحاء البلاد(٢٢٣). وكانت هناك لجان تم انشاؤها على مستوى المديرية، وسُميت «اللجنة الرئيسية». وهذه اللجان، في المقابل، هي التي انشأت، في أغلب الحالات، لجان الطلبة على مستوى الدائرة، والتي سميت «اللجان المركزية». وقد مارست اللجان الرئيسية دور



رسم بياني رقم ١ : الهيكل التنظيمي وتوزيع السلطة في حزب الوفد

حلقة الوصل بين لجان الدائرة ولجنة الطلبة التنفيذية في القاهرة[٢٢٤].

وبعد انتخابات ١٩٢٣/ ١٩٢٤، ظل طلبة المدارس العليا والثانوية ينتخبون كل سنة اللجنة التنفيذية للطلبة[٢٢٥]. ومع حلول عام ١٩٢٨، بُذلت محاولة لاحياء «نادي المدارس العليا» المنحل، ربما من أجل توسيع قاعدة التنظيم الطلابي، من خلال إدراج خريجي المدارس العليا[٢٢٦]. وفي ما عدا ذلك، فإن تنظيم لجان الطلبة كان مماثلاً تماماً للجان الدعاية الانتخابية لعام ١٩٢٣ومع ذلك فقد تم تقسيم الطلبة طبقاً للمديريات، بحيث انعقدت في كل منها جمعية عمومية، انتخبت في المقابل لجنة تنفيذية للطلبة في مدينتها[٢٢٧]. إلا أن لجنة القاهرة التنفيذية ظلت تمثل مركز السلطة في الحركة الطلابية.

وخلال ابريل ـ مايو ١٩٢٤، وبمبادرة من سعد زغلول، انشئت الهيئة البرلمانية للوفد، وتألفت من أعضاء البرلمان الوفديين، الذين قاموا بانتخاب لجنة تنفيذية تمثلت فيها المحافظات والمديريات. فبالنسبة لمجلس النواب، كان لكل من القاهرة والاسكندرية وبقية المحافظات عضو في اللجنة التنفيذية. أما المديريات، فقد تمثلت كل مديرية فيها أكثر من ١٤ دائرة انتخابية، بعضوين في اللجنة، في حين تمثلت بقية المديريات بعضو واحد فقط[٢٢٨]. وباتباع طريقة مشابهة إلى حد كبير بالنسبة لتمثيل مجلس الشيوخ، أصبح العدد الاجمالي لعضوية اللجنة التنفيذية ٦٧ عضواً: ٤٠ يمثلون مجلس النواب ومجلس الشيوخ، فضلاً عن سبعة وعشرين آخرين هم أعضاء قيادة الحزب. وفي عام ١٩٣٠ وُضع قانون أو نظام أساسي جديد للهيئة البرلمانية للوفد، إلا أنه لم يختلف عن سابقه، باستثناء انخفاض عدد الأعضاء إلى ٦٠ عضواً: ٣٨ يمثلون أعضاء البرلمان الوفديين، و٢٢ هم أعضاء الهيئة العليا للوفد، بالرغم من زيادة العدد الاجمالي لأعضاء البرلمان الوفديين من ١٧٤ عام ١٩٢٤ إلى ٢٠٥ عام ١٩٢٩[٢٢٩]. وهكذا شهدت نهاية العشرينات ميلاً متزايداً نحو تركز السلطة.

ومن المؤكد أن إنشاء الهيئة البرلمانية للوفد، كان خطوة نحو تركز السلطة في الحزب. وكان سعد يرى، عام ١٩٢٤، أن إقامة هيئة تتألف من أعضاء البرلمان الوفديين، تمثل إجراءً ضرورياً للغاية بالنسبة لسياسات الوفد، حيث تجد الوزارة الوفدية تأييداً قوياً، يمكن الاعتماد عليه داخل البرلمان[٢٣٠]. فقد نص نظام الهيئة الوفدية البرلمانية على ضرورة أن يخضع أعضاء البرلمان لقرارات اللجنة التنفيذية، التي تبلغ عادة إليهم، ويتم الزامهم بها من جانب المراقبين[٢٣١]. ولا يملك أي من أعضاء الهيئة الوفدية الحق في تقديم أي مشروع قانون أو استجواب إلا بعد مراجعته من جانب اللجنة التنفيذية، بالرغم من أن لكل عضو الحق في معارضة قرارات اللجنة التنفيذية، عند مناقشتها في اجتماع الهيئة البرلمانية للوفد[٢٣٢].

ومنذ لحظة انتخاب اللجنة التنفيذية للهيئة، فإنها تصبح، نظرياً، مسؤولة أمام القاعدة. ويتم انتخاب طاقم العمل في الهيئة، وهم: نائبا الرئيس وأمين الصندوق وأربعة للسكرتارية،

بالاقتراع السري بين الأعضاء أنفسهم. وفضلاً عن ذلك، فإن فصل أي عضو من الهيئة يتطلب موافقة أغلبية ثلثي الأعضاء، كما يتعين اتخاذ كل القرارات بأغلبية الأصوات(٢٢٣). وإجمالاً، يمكن القول أن نظام الهيئة الوفدية البرلمانية كان على مستوى الديموقراطية والانضباط نفسه، المعروف في الأحزاب البرلمانية الغربية، إلا أنه كان أقل تسامحاً مع الآراء المخالفة، التي يعبر عنها أعضاء وفديون داخل البرلمان(٢٢٤).

وقد لعبت الهيئة الوفدية البرلمانية، منذ إنشائها، دوراً هاماً وأصبحت تشكل أحد العناصر المكونة الأساسية في التسلسل المراتبي التنظيمي لحزب الوفد. والواقع أن الهيئة الوفدية البرلمانية احتفظت بدورها الهام في حياة الحزب، حتى في الفترات التي لم ينعقد فيها البرلمان أو تلك التي تم حله فيها. فمن الواضح أن قيادة الوفد كانت تبلغ تعليماتها، في نهاية العشرينات، من خلال اللجنة التنفيذية، إلى أعضاء الهيئة البرلمانية. وهذه الأخيرة كانت تقوم في المقابل بدور الوسيط بين لجان الوفد المحلية والهيئة العليا(٢٢٥). وخلاصة القول أن الهيئة الوفدية البرلمانية، التي كان الهدف الأساسي منها هو السيطرة على النزاعات البرلمانية، وإلزام الأعضاء البرلمانيين الوفديين بخط الحزب داخل إطار الديموقراطية البرلمانية، ساعدت حتماً على زيادة تركز السلطة في أيدي الهيئة العليا للوفد.

لقد مثل مفهوم حزب الوفد للعضوية، إذا شئنا الدقة في التعبير، الفكرة السائدة عن العضو في ما يسميه دوفيرجي أحزاب الكادر: «فلو أننا عرَّفنا العضو بأنه من يوقع تعهداً للحزب، ويقوم منذ ذلك الوقت فصاعداً بدفع اشتراكه بانتظام، فلن يكون في أحزاب الكادر أي أعضاء»(٢٢٦). والواقع أن الوفديين الأصليين لم يكونوا مسجلين من جانب الحزب. ومع ذلك يظل صحيحاً أن أعضاء لجان الدائرة (التي بلغ متوسط حجم عضويتها ثلاثين عضواً) كان يتم تسجيلهم عن طريق سكرتير الوفد، ويحفظ سجل الأسماء في ملفات سكرتارية الوفد. كذلك يمكن تصنيف أعضاء لجان المديريات، واللجنة المركزية بالاسكندرية، واللجنة التنفيذية للجان الوفد بالقاهرة، بوصفهم أعضاء (ومعظمهم كان عضواً بالفعل في لجان الدائرة الانتخابية) في حزب الوفد. وقد ظل تمويل حزب الوفد في الفترة التي تتناولها الدراسة، كما كان عند انشائه عام ١٩١٨، أي عندما كان مجرد وفد موكل عن الأمة. فقد شكلت التبرعات المقدمة من عدد كبير من الأفراد، كانوا في أغلبهم من أعيان المدن والريف، المورد المالي الرئيسي للحزب. ولم يعتمد الحزب طوال تلك الفترة نظام اشتراكات العضوية. ولذلك فإن الوفد يُعدُّ مزيجاً من حزب الجمهور وحزب الكادر. فهو من ناحية يتوجه إلى الجماهير ويحظى بتأييدها، وهو من ناحية أخرى لا يملك سجلات رسمية للعضوية ولا نظام اشتراكات منتظمة من أجل توفير موارده المالية.

٣ ـ الهيئة العليا للوفد

تشكلت الهيئة العليا للوفد، في سنوات النضال الأولى، من زعماء الوفد المصري. وكان

هؤلاء الزعماء ما بين معتقل ومنفي، أي أنهم كانوا شهداء سنوات «البطولة» التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. ونتيجة لطبيعة النشاط السياسي في تلك الفترة، فإن الهيئة العليا تم اختيارها خلال مسار النضال نفسه، ولم تكن منتخبة بشكل ديموقراطي. وقد أدى ارتباط الهيئة العليا للوفد، كما ظهرت أواخر عام ١٩٢٣، بأيام «البطولة» في بداية العشرينات، إلى صعوبة غرس أية دماء جديدة في القيادة الوفدية.

وكانت سلطة اتخاذ القرار في الوفد وفقاً على «كاميريلا»، أو مجموعة داخلية موجهة داخل قيادة الوفد. وخلال فترات رئاسة سعد للوفد كان سعد نفسه هو صاحب السلطة الفعلية، ومعه تلك المجموعة المقربة منه، مثل مصطفى النحاس ومرقص حنا وفتح الله بركات وعلي الشمسي وربما أحمد ماهر أيضاً[٢٣٧]. ثم أدت وفاة سعد زغلول إلى احتدام الصراع داخل الحزب، حول من يخلفه في زعامة الوفد. وترشح للرئاسة اثنان فقط هما مصطفى النحاس وفتح الله بركات. وكانت مؤهلات الأول من حيث التعليم وطابع الشخصية هي المرجحة، فضلاً عن أنه كان يشغل منصباً هاماً هو سكرتير عام الوفد. أما بركات، فكان، من ناحية أخرى، «محنكاً في التنظيم والتآمر»، إلا أنه لم يكن مرغوباً به من قبل الوفديين المتعلمين[٢٣٨]. فبركات كانت له نشأة أخرى مختلفة عن النحاس، فهو مالك متوسط وعمدة سابق لمنية المرشد بالغربية، ولم يستطع أن يكمل تعليمه الثانوي، كما كان عضواً بارزاً في حزب الأمة القديم. وقد مثل بركات أعيان الريف الأثرياء، أو طبقة الملاك المتوسطين التي شكلت الدعامة الأساسية للوفد في الأرياف. أما النحاس فكان رمزاً واكثر تمثيلاً للوفد. فهو ينتمي إلى فئة الأفندية، ولكن مع نشأة ريفية[٢٣٩]. وقد عمل محامياً، ثم قاضياً، كما كان أيضاً من أنصار الحزب الوطني. وهناك عاملان اضافيان ساعدا على حسم الصراع لصالح النحاس. فمن الواضح أن سعد زغلول نفسه قد ألمح إلى أن النحاس هو الذي يصلح للزعامة من بعده. . وربما يفسر ذلك مساندة صفية زغلول له[٢٤٠]. أما العامل الآخر، فقد تمثل في الدور الذي لعبته العناصر الراديكالية أو المتطرفة في الوفد، من أجل انتخاب النحاس. فأحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي كانا شخصيتان هامتين في الوفد، في بداية العشرينات، إذ كانا مسؤولين عن «اختيار الصف الثاني والثالث في الوفد في وقت كان فيه بيت الأمة بمثابة مقر انتظار التعليمات من جزر سيشل أو من المالطه»[٢٤١]. وقد أكد كل من ماهر والنقراشي في وقت لاحق أنهما لعبا هذا الدور[٢٤٢]. ويروي فخري عبدالنور أن اسم النقراشي اقترح، في الاجتماع نفسه الذي تم فيه انتخاب النحاس رئيساً للوفد، في الثامن عشر من سبتمبر ١٩٢٧، من جانب مكرم عبيد. وبناء على ذلك استدعي النقراشي من أجل ضمه رسمياً إلى الهيئة العليا للوفد[٢٤٣]. وبالتالي، فقد تكونت المجموعة الداخلية الجديدة في الحزب من مصطفى النحاس نفسه ومكرم عبيد - السكرتير العام الجديد للحزب والخطيب المفوه والمحامي الموهوب[٢٤٤] - والنقراشي وأحمد ماهر. وقد تولى النقراشي وماهر مناصب هامة في التسلسل المراتبي للحزب، في أواخر العشرينات. فالنقراشي أصبح القائم بأعمال السكرتير العام للوفد في صيف ١٩٢٩، خلال فترة تغيب مكرم عبيد في انجلترا في

مهمة سياسية[٢٤٥]. بينما تولى أحمد ماهر منصباً آخر هو سكرتير الهيئة البرلمانية الوفدية في مجلس النواب[٢٤٦].

وعلى الرغم من أن السلطة الفعلية كانت في أيدي النحاس ومكرم عبيد والنقراشي وأحمد ماهر، إلا أن القرارات كان يتعين التصديق عليها من جانب القاعدة في الهيئة البرلمانية الوفدية، بعد اعتمادها من لجنتها التنفيذية[٢٤٧]. ولم تكن الهيئة العليا للوفد دكتاتورية في ممارساتها. وبالتالي، فإن قيادة الوفد لم تكن بعيدة عن المساءلة من جانب القاعدة، أو جمهور الأعضاء في الهيئة البرلمانية الوفدية، وبصورة أقل أمام لجان الوفد.

٤ ـ الأيديولوجية والبرنامج

غني عن البيان أن المطالب السياسية، في فترة من الانتفاض السياسي، مثل تلك التي أعقبت انتفاضة ١٩١٩ الشعبية، تحتل حتماً موقع الصدارة، وتطغى على كل القضايا الأخرى. وقد تمثلت أهداف كل الأحزاب السياسية المصرية في تحقيق الاستقلال التام، وتسوية العلاقات الانجليزية ـ المصرية. لكن الوفد، خلافاً لحزب الأحرار الدستوريين، لم يقبل الضمانات المتعلقة بالاستقلال السياسي التدريجي، الذي يأخذ مجراه خلال فترة من الزمن، لأنه كان يرى أن الاستقلال السياسي لا بد من تحقيقه «الآن»، وأن مصر ناضجة تماماً لذلك. وخلال الحملة الانتخابية عام ١٩٢٣/ ١٩٢٤، أكد الوفد أولوية السياسة الخارجية على قضاياه الأهلية الداخلية. فالسبب الجوهري لوجود الوفد، في رأي سعد، هو كونه «وكيل» الأمة، وأمامه هدف واحد هو تحقيق «وكالتها»، أي استقلالها السياسي[٢٤٨]. وقد طرحت هذه الحجة رداً على الرأي القائل بأن التحسينات التدريجية وعمليات التطوير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ستؤدي في النهاية إلى الاستقلال السياسي[٢٤٩]. أي أن سعد كان متخوفاً من أن يؤدي التأكيد على المجال الداخلي، إلى صرف انتباه الشعب عن المطالبة بالاستقلال التام لمصر[٢٥٠]. وفي خطبة أخرى خلال الحملة الانتخابية ذاتها، طور سعد هذه الفكرة إلى مدى أبعد، فأكد أن الاستقلال الاقتصادي لا يمكن تحقيقه بدون تحقيق الاستقلال السياسي، وذلك لأن وجود الأجانب عرقل وسيظل يعرقل تطور التجارة والصناعة المحلية[٢٥١]. وذلك هو السبب في ضرورة أن يركز الوفد جهده من أجل تحقيق الاستقلال السياسي.

وقد أوضح العديد من الباحثين أن الوفد افتقر إلى برنامج اجتماعي ـ اقتصادي، نظراً لأنه ركز اهتمامه على القضايا السياسية[٢٥٢]. على أن المرء سوف يلاحظ، إذا ما ألقى نظرة فاحصة على برامج الوفد (كما عبرت عنها خُطبةُ للعرش كلما تولى تشكيل الوزارة أو من خلال المقترحات المقدمة من أعضاء البرلمان الوفديين في فترات انعقاد البرلمان) اهتمام الوفد الثابت بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية.

فبعد فشل محادثات «ماكدونالد ـ سعد» في أكتوبر ١٩٢٤، أصبح من الممكن ملاحظة تأكيد سعد في خطبه على المشكلات الداخلية، والحاجة الملحة للإصلاح في الإدارة وفي بعض قطاعات

الاقتصاد[٢٥٣]. كذلك برز التأكيد على المشكلات الداخلية، في خطاب العرش الذي ألقاه في الثاني عشر من نوفمبر ١٩٢٤، مثل الزراعة والادارة والصحة العامة والتعليم، حيث تم تناولها بتفصيل أكبر، بالمقارنة مع خطاب العرش الذي ألقي في الخامس عشر من مارس ١٩٢٤[٢٥٤].

ويمكن القول أن تشجيع الصناعة المحلية وبنك مصر كان أحد المطالب الرئيسية التي تقدم بها الأعضاء الوفديون في البرلمان. وكان من بين ما طالب به الوفديون في مجلس النواب، منح الأفضلية في التعامل للمنتجات المحلية في المناقصات الحكومية، وتخفيض معدلات اسعار الشحن بالسكك الحديدية، بالنسبة للمنتجات المحلية، وأن تشجع الحكومة إقامة صناعات جديدة[٢٥٥]. وقد اعتمد المجلس، في يوليو ١٩٢٦، قراراً بإعادة إيداع أموال المجالس البلدية والقروية في بنك مصر[٢٥٦]. واقترح أعضاء الوفد أيضاً تشكيل لجنتين إحداهما للضرائب والتعريفة الجمركية، والأخرى لاعداد مشروع قانون للتعليم الالزامي في المرحلة الابتدائية[٢٥٧]. وفي عام ١٩٢٧، اقترح العضو الوفدي البارز ويصا واصف مشروعاً لتنظيم الغرف التجارية المصرية[٢٥٨].

وفضلاً عن ذلك، فقد تولى الوفد السلطة في يناير ١٩٣٠، وفي جعبته برنامج شامل في تناوله للقضايا الأهلية مثل التسليف الزراعي، ومشروع إنشاء بنك للتسليف الزراعي، وبيع الأراضي المستصلحة لصغار الزراع، ونشر الحركة التعاونية، وتشجيع الصناعة المحلية، وتنظيم التسليف الصناعي، ومشروع قانون المجالس القروية، وسن التشريعات العمالية، الخ[٢٥٩].

وهناك شاهدان بارزان على اهتمام الوفد بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية، خلال العشرينات، هما سن قانون التعاونيات الزراعية، وتقديم مشروع القانون المتعلق بالشؤون العمالية. وقد شارك سعد زغلول مشاركة فعالة في صياغة واستصدار قانون التعاونيات الزراعية لعام ١٩٢٧. وأعطى النسبة الأكبر من مقاعد المجلس الأعلى للتعاونيات لممثلي الجمعيات التعاونية نفسها وللبرلمان في مقابل النسبة الأقل لموظفي الحكومة. ذلك أن سعداً أراد، كما يروي ابراهيم رشاد، أن يحوْل القانون دون تدخل الحكومة في إنشاء، وعمل، وحل التعاونيات. وكان سعد يخشى من خضوع التعاونيات للحكومة والقضاء على المبادرة المحلية[٢٦٠].

وأيد الوفد، خلال العشرينات، مطالب العمال، بل إن الوفد لم يتوقف عن تأييد هذه المطالب عندما احتل العمال المصانع في الاسكندرية، إبان الأزمة العمالية في بداية عام ١٩٢٤، بالرغم من إدانته استخدامهم القوة لتحقيق مطالبهم[٢٦١]. وكما سبق أن أوضحنا، فقد انشأ الوفد الاتحاد العام لعمال وادي النيل عام ١٩٢٤. وكان مفهوم عبد الرحمن فهمي، رئيس الاتحاد العام، للنقابة، هو أنها أداة وسيطة بين العمال وأصحاب العمل. فليس من مهام النقابة

أن تناهض الرأسماليين، بل على العكس، ذلك أن أحد واجباتها الأساسية هو أن تطالب بحقوق العمال المشروعة فحسب. فهي تتخذ موقفاً في النزاعات العمالية بحيث لا تغلب مصلحة طرف على الطرف الآخر[٢٦٢]. وعلى وجه الاجمال فإن واجب النقابة هو أن تمارس تأثيراً معتدلاً على العمال. وقد ذكّر فهمي العمال بهذا التوازن بقوله أنه سيدافع عن حقوق الرأسماليين كما يدافع عن حقوق العمال[٢٦٣]. فالعامل عليه أن «يعمل في تشييد استقلال بلاده الاقتصادي»[٢٦٤]. على أن العامل إذا طالب بما هو أكثر من حقه، أو حاول أن يحصل على ما يخص الرأسمالي، فإنه يصبح متطفلاً يسعى لخراب البلاد[٢٦٥].

وقد أدراك فهمي والزعماء الوفديون النشطون في الحركة العمالية، أن لجان التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال (التي أسست في كل مديرية في فبراير ١٩٢٤ لتحل محل لجنة التوفيق التي انشئت في أغسطس ١٩١٩) تفتقر إلى القدرة على فرض الاتفاقات التي يتم التوصل اليها بين الطرفين المعنيين، نتيجة لعدم وجود تشريع عمالي[٢٦٦]. ففي غياب مثل هذا التشريع كان العمال يواجهون الرأسماليين عُزَّلاً من أي سلاح، في حين يملك الرأسماليون سلاح الامتيازات والتشريعات التي تحمي وتؤمن الملكية الخاصة[٢٦٧]. وهذه الأسباب ذاتها حفّزت النواب الوفديين إلى اقتراح تشكيل لجنة عمالية في مجلس النواب كخطوة أولى من أجل استصدار تشريع عمالي[٢٦٨].

وفي يونيو ١٩٢٦ تم انشاء لجنة للشؤون العمالية بمجلس النواب[٢٦٩]. واقترح حسن نافع إنشاء لجنة حكومية لدراسة ظروف العمال، ولصياغة التشريع العمالي، وبناء على ذلك تم انشاء لجنة «رضا»* في يوليو ١٩٢٧. كما اقترح (إلى حين إصدار القانون العمالي) إنشاء مكتب عمالي له صفة استشارية، ليحل محل لجان التوفيق العمالية، ويقوم بدراسة الشكاوى المقدمة من كلا الطرفين (العمال وأصحاب العمل)، ويتولى الاشراف على تنفيذ الاتفاقات التي يتوصل إليها الطرفان[٢٧٠].

لقد استمر الوفد على إيمانه بالديموقراطية في صورتها القصوى، وبالنزعة الشعبية، وهو ما سلف أن عرضنا له خلال سنوات التكوين الأولى للوفد (١٩١٩ ـ ١٩٢٣). ومع صدور دستور ١٩٢٣ وإقامة النظام البرلماني، دخل الوفد انتخابات ١٩٢٣/ ١٩٢٤. ومثّل ذلك الظهور الأول للوفد كحزب سياسي برلماني. وحل محل المطالبة السابقة بانتخاب مؤتمر وطني لصياغة الدستور وتسوية الخلافات السياسية، المطالبة، بعد عام ١٩٢٣/ ١٩٢٤، بانتخابات برلمانية حرة، من حيث أنها المعبر عن سيادة الأمة، فضلاً عن أنها «الوسيلة لإظهار إرادتها»[٢٧١]. وكان قبول الوفد بدستور ١٩٢٣ مبنياً، من الوجهة النظرية على الأقل، على أساس أنه يكفل تحقيق مبادىء المسؤولية الوزارية، كما أن صدور الدستور سيعقبه إجراء الانتخابات، التي ستعبر، إلى حد ما، رغم أنها تتم على مرحلتين، عن إرادة الأمة. ومع إجراءات وزارة زيور غير الدستورية عام ١٩٢٤ / ١٩٢٥، بل ومع زعم مؤيدي القصر بأن الدستور هو منحة من الملك وليس عقداً بين

الشعب والملك[٢٧٢]، لم يعد لدى الوفد سوى الانتخابات البرلمانية الحرة كسلاح دستوري في مواجهة خصومه، أو بعبارة أخرى، أن موقف الوفد الملتزم بأقصى درجات الديموقراطية اتخذ مظهراً دستورياً. وأصبحت حماية النظام البرلماني هي الاهتمام الأساسي للوفد، حتى لو طغى ذلك على مبرر وجوده الأساسي، وهو تحقيق الاستقلال السياسي[٢٧٣]. وبعد حل البرلمان وقيام نظام حكم محمد محمود الأوتوقراطي، في الفترة ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩، اعتبر الوفد وجود البرلمان، المنتخب على أساس حق التصويت العام للذكور، والذي يشرّع ويضبط أنشطة الوزارة (من خلال سلطة الاقتراع ضد قراراتها) معادلاً لحكم الأمة لذاتها، أي نوعاً من «الاستقلال الداخلي»[٢٧٤]. وهكذا أصبح هدف النضال المصري منذ انتفاضة ١٩١٩ الشعبية يتمثل في جانبين: يشمل أحدهما الاستقلال الخارجي والثاني الاستقلال الداخلي. وهكذا فإن مدى تقييم الوفد للحياة البرلمانية، توضحه حقيقة أنه قد وضعها في موضع مساو تماماً لهدف الوفد الأصلي وهو تحقيق الاستقلال السياسي التام.

واستمر الوفد في التوجه إلى الشعب على نحو مباشر، رغم اكتسابه بعض السمات المميزة للحزب السياسي البرلماني[٢٧٥]. فقد عزز التعطيل الفعلي للحياة البرلمانية عنصر الشعبية في أيديولوجية الوفد. وبالرغم من أن طابع هذه النزعة الشعبية ظل يصدر عن توجه عام لكل الطبقات، إلا أنه انطوى في كثير من الأحيان على نوع من التحيز ضد الطبقات العليا لصالح الجماهير. فقد أكد سعد زغلول في حديثه إلى العمال في يوليو ١٩٢٤، على سبيل المثال، أن الحركة الوطنية لو كانت قد اقتصرت على «الطبقة العليا» لما أدت إلى انتشار «الفكرة الوطنية» بين «طبقات الرعاع»، التي تشكل الأغلبية العظمى من الأمة والتي لم تتحرك بدافع من مصلحتها الطبقية[٢٧٦]. وذهب سعد من ناحية أخرى إلى أن أي فرد من أفراد الطبقة العليا ـ كأحد الرأسماليين على سبيل المثال ـ عندما يهتف «تحيا الأمة» فانما يقصد في الواقع «يحيا عملي أو تحيا مصلحتي»[٢٧٧]. ومن الأمثلة الأخرى قول سعد (رداً على الرأي الذي قال به الأحرار الدستوريون، عشية انتخابات عام ١٩٢٥، في ما يتعلق بوجوب تعديل قانون الانتخاب بحيث لا يشارك في التصويت سوى الأشخاص ذوي الحيثية في البلاد) إن «المصالح الحقيقية التي تعد أساساً لحق الانتخاب هي في جانب الزارع والعامل...»[٢٧٨]. والهدف الحقيقي لهذه التعديلات، في رأي سعد، هو أن يقتصر حق التصويت «للغني والمتعلم الذين يكون لهم حق إدارة بقية الشعب»[٢٧٩].

وقد سميت الوزارة الوفدية الأولى «وزارة الشعب»، وهو ما يمثل تجسيداً آخر لنزعة الوفد الشعبية. وفي عام ١٩٢٤ عين سعد محمد نجيب الغرابلي وزيراً للعدل، وفي كلمته إلى موظفي الوزارة قال الغرابلي إن «تعيين أحد الأفندية في منصب الوزير هو شرف لكل الأفندية في الوزارة، وهو دليل واضح على الديموقراطية الحقة للوزارة السعدية، وزارة الشعب»[٢٨٠].

وتمثل الوجه الآخر لنزعة الوفد الشعبية في التوجه إلى كل الطبقات وكل الفئات

الاجتماعية . فقد اعتبر سعد، على سبيل المثال، أن المشاركة في النضال السياسي هو واجب كل قطاعات المجتمع . فهو يحث المرأة، مثلاً، على الاستمرار في المشاركة في الحركة الوطنية، كما أنه كان يرى أنه بدون تحرير المرأة «لن نستطيع أن نبلغ هدفنا»[٢٨١] . ولا ريب أن الدور السياسي للطلبة منذ انتفاضة ١٩١٩ الشعبية كان ملموساً، وأن سعد كان يحثهم على مواصلة هذا الدور[٢٨٢] . كذلك حث سعد منظمات مثل النقابة الزراعية المصرية العامة، والغرفة التجارية المصرية بالقاهرة على القيام بدور سياسي من أجل تحقيق الاستقلال التام، وكذلك من أجل خدمة مصالحهم الخاصة[٢٨٣] .

ويمكن تتبع هذا الوجه «الجامع» لأيديولوجية الوفد، في دعوى الوفد بأنه يمثل كل الأمة . ويجدر بنا أن نلاحظ أن بعض النواب اقترحوا، عند إنشاء الهيئة البرلمانية الوفدية عام ١٩٢٤، تسمية هذه الهيئة «حزب الوفد»، إلا أن مكرم عبيد اعترض على هذا التغيير لأن «الوفديين اعتبروا أنفسهم دائماً ممثلين للأمة. في حين لا يتعدى غير الوفديين قلة من الأفراد»[٢٨٤] . وبالتالي كانت عبارة «الهيئة الوفدية»، في رأي مكرم عبيد، أكثر ملاءمة بالنسبة للوفد من تعبير «حزب»[٢٨٥] . وفضلاً عن ذلك فقد اعتبر سعد نفسه ممثلاً عن الأمة أكثر منه رئيساً لحزب[٢٨٦] . وقد ذهب سعد إلى أبعد من ذلك، خلال المراحل الأولى من تحالف الوفديين والأحرار في الفترة (١٩٢٥ - ١٩٢٨)، بإعلانه أن «الحزبية» هي سبب شقاء مصر في عهد زيور[٢٨٧] . وكان المعنى المتضمن في عبارة سعد هو أن مصالح مؤيدي القصر - أي الاتحاديين - يتم خدمتها على حساب مصالح الأمة .

وبعد وفاة سعد، كان تصور النحاس، الرئيس الجديد للوفد، لا يختلف في شيء عن تصور سعد . فالوفديون، في تصوره، هم الأمة بكاملها . وليس لدى الوفديين مبادىء أو سياسات تختلف عن مبادىء وسياسات الأمة . «فالوفد هو صدى الأمة» وليس العكس[٢٨٨] . وقد دعم الوفد وأكد أيديولوجيته «الجامعة»، واتهم عهد محمد محمود بتقسيم الأمة إلى نثتين من الناس، هؤلاء الذين «لهم مكانتهم في البلاد»، والطبقات الأكثر فقراً[٢٨٩] . كذلك ناضل الوفد ضد بث الأحرار الدستوريين. لفكرة أن الوفد أصبح، عام ١٩٢٩، تحت سيطرة القبطي مكرم عبيد . وزعم الوفديون أن ذلك يتم من أجل بذر بذور الفتنة بين الأقباط والمسلمين[٢٩٠]، وبالتالي يتم القضاء على «الوحدة المقدسة» التي كانت السمة المميزة للحركة الوطنية، منذ انتفاضة ١٩١٩ الشعبية .

وعلى ذلك فلا بد أن سعداً ومن بعده النحاس، قد صنفا الجماعات الأخرى غير المنتمية للوفد، انطلاقاً من أن الوفد هو المتحدث بلسان الأمة أو أنه وكيلها، على أنهم خارج حظيرة الحركة الوطنية . ومع ذلك، فإن هذا المفهوم «المؤتمري» للوفد، والنابع من طبيعة تكوينه الخاص، لم يؤد إلى بنية حزبية جامدة، أو خط مميز صارم بين الوفديين وغير الوفديين . وهو ما يرتبط بالأحزاب السياسية المكتملة النضج بالمعنى الحديث للكلمة .

الأحزاب السياسية الأخرى

١ ـ حزب الأحرار الدستوريين

لم يطرأ تغير يذكر على القاعدة الاجتماعية لحزب الأحرار الدستوريين، أو على تنظيمه خلال الفترة الممتدة من الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٢٣/ ١٩٢٤ وحتى نهاية العشرينات. وإذا ما القينا نظرة على مجلس إدارة الحزب عام ١٩٢٦، فسوف نجد أن عضويته انخفضت إلى ٢٦ عضواً[٢٩١]. وكان هناك عشرة أعضاء جدد، تسعة منهم من كبار ملاك الأراضي، شغلوا منصب العمدة أو كانوا أبناء عمد ممن ملكوا الأراضي في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر أو في بدايات القرن العشرين، وهؤلاء التسعة هم: عبد العزيز فهمي[٢٩٢]، علي المنزلاوي[٢٩٣]، عباس أبو حسين[٢٩٤]، عبد الجليل ابو سمرة[٢٩٥]، نعمان الأعسر[٢٩٦]، محمد حسين هيكل[٢٩٧]، عيسوي زايد[٢٩٨]، حسين عبد الرازق[٢٩٩]، كامل بطرس[٣٠٠]، كذلك كان العضو العاشر، علي اسلام[٣٠١] من كبار الملاك، إلا أنه انتمى لفئة كبار الملاك المقيمين بالمدن وليس لأعيان الريف. وبانضمام كبار الملاك العشرة، فضلاً عن كبار الملاك السبعة الباقين بعضوية مجلس إدارة الحزب، ازدادت نسبة كبار الملاك إلى ٦٥,٣٪ (١٧ من ٢٦). ومن ناحية أخرى انخفض عدد الأعضاء المنتمين للطبقة المتوسطة المدينية إلى ٦ من ٢٦ أي بنسبة ٢٣٪ من الاجمالي[٣٠٢]. ومع نهاية العشرينات، ظلت الغلبة لكبار الملاك في قيادة حزب الأحرار الدستوريين. فقد ضم مجلس الادارة الجديد، المنتخب في فبراير ١٩٢٩، ٣٠ عضواً، من بينهم عشرة أعضاء جدد[٣٠٣]. وهؤلاء الأعضاء هم: أحمد لطفي السيد[٣٠٤]، جعفر والي[٣٠٥]، اسماعيل صدقي[٣٠٦]، محمد عبد الرازق[٣٠٧]، عبد الفتاح يحيى[٣٠٨]، سلطان بهنس[٣٠٩]، عبد المجيد ابراهيم[٣١٠]، ابراهيم الطاهري[٣١١]، علي محمود[٣١٢]، عبد الحليم العلايلي[٣١٣]، ومن بين هؤلاء هناك ستة أعضاء يمكن تصنيفهم على أنهم من كبار الملاك أو من أبناء كبار الملاك. وهناك اثنان أو ثلاثة يمكن اعتبارهم منتمين للبرجوازية المحلية الناشئة، بينما يُعتبر الأخير من أبناء الطبقة المتوسطة المدينية مئة في المئة. وبلغت نسبة كبار الملاك، مع حلول عام ١٩٣٠، ٦٦,٦٢٪ (٢٠ من ٣٠)، بينما انخفضت نسبة الطبقة المتوسطة المدينية إلى حوالي ١٧٪ (٥ من ٣٠). وهكذا توضح نشأة زعماء حزب الأحرار الدستوريين أنه تألف أساساً من كبار ملاك الأراضي خلال فترة العشرينات.

كذلك أوضحت الحملات الانتخابية في الأعوام ١٩٢٣/ ١٩٢٤ و١٩٢٥، أن حزب الأحرار الدستوريين هو حزب كبار الملاك أساساً[٣١٤]. فالغالبية العظمى من المرشحين الذين قدمهم وأيدهم حزب الأحرار الدستوريين، كانوا ينتمون إلى «هؤلاء الذين لهم حيثية في البلاد» وخاصة عائلات كبار ملاك الأراضي[٣١٥]. عائلات مثل: خشبة ومحمود ومحفوظ بأسيوط، وعبد الرازق وجلال والشريعي ولملوم بالمنيا، وأبو حسين وعبد الغفار بالمنوفية، والمنزلاوي وأبو

جازيه والأعسر بالغربية، وعاصم بالقليوبية، وأباظة وصالح بالشرقية[٢١٦]. ومن بين القضايا الرئيسية التي أثارها الأحرار الدستوريون في تلك الانتخابات، «أن تُحكم البلاد بقاداتها لا بغوغائها»[٢١٧]. وعلى ذلك فقد ألقت هذه الانتخابات بعض الضوء على القاعدة الاجتماعية لحزب الأحرار الدستوريين، بالمقارنة مع حزب الوفد بوجه خاص. فقد وصف أحد الأعضاء البارزين بحزب الأحرار الدستوريين (أحمد عبد الغفار) عهد محمد محمود (في الفترة ١٩٢٨ - ١٩٢٩) بأنه «حكومة الأعيان». ذلك أن عبد الغفار كان متفقاً تماماً مع الرأي القائل بأن الوقت لم يحن بعد ليكون للجماهير رأي في الحكم. أما الأعيان، فهم الجديرون بأن يظلوا الحكام الطبيعيين للبلاد[٢١٨]. وسعياً وراء الهدف ذاته، أي استمرار حكم الأعيان، حاول أحمد لطفي السيد وزير المعارف ورشوان محفوظ وكيل وزارة الداخلية تعديل قانون الانتخاب، بحيث يقتصر حق الترشيح وحق الانتخاب على من يمتلكون مؤهلات مثل التعليم والملكية[٢١٩].

وقد ظلت بنية حزب الأحرار الدستوريين كما هي منذ إنشائه. وظل مجلس الإدارة هو التنظيم الدائم الوحيد في الحزب. فمنذ اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية عام ١٩٢٢، لا نجد ما يدل على أن الجمعية العمومية اجتمعت في أي وقت لانتخاب مجلس الادارة. وكان الأعضاء الجدد في الحزب يتم ضمهم في أغلب الحالات عن طريق الأعضاء القدامى في مجلس الإدارة نفسه. وفي عام ١٩٢٢ تم انتخاب عدلي يكن رئيساً للحزب، ثم استقال عام ١٩٢٤ ليتم انتخاب عبد العزيز فهمي رئيساً للحزب في الفترة (١٩٢٥ - ١٩٢٦). وبعد استقالة عبد العزيز فهمي ظل منصب الرئيس شاغراً حتى فبراير ١٩٢٩[٢٢٠]. حيث شكلت لجنة تنفيذية لمجلس الادارة: تألفت من أربعة من إداريي الحزب وواحد من أعضاء مجلس الادارة، وتم انتخاب محمد محمود رئيساً للحزب[٢٢١].

وفي أواخر عام ١٩٢٤، انشأ الحزب لجاناً انتخابية فرعية على مستوى المديريات، استعداداً لانتخابات عام ١٩٢٥[٢٢٢]. وتلك كانت خطوة جديدة على الحزب، إذ أن حملته الانتخابية عام ١٩٢٣ / ١٩٢٤، تمثلت في عقد الاجتماعات في مقر الحزب بالقاهرة، وفي بعض الدوائر الانتخابية المرشح فيها أعضاء بارزون في الحزب[٢٢٣]. لكن تجربة اللجان الانتخابية الفرعية لم تعمر طويلاً[٢٢٤]. ولم يكن للحزب عضوية رسمية، كما أنه لم يعتمد نظاماً ثابتاً للاشتراكات العضوية[٢٢٥]، وذلك لأنه اعتمد أساساً على تبرعات أعضائه البارزين. وبإيجاز نقول إن حزب الأحرار الدستوريين كان حزب «كادر»، انبنى أساساً على طبقة كبار ملاك الأراضي.

وقد بيَّنت هزيمة حزب الأحرار الدستوريين في انتخابات ١٩٢٣ / ١٩٢٤ تغيراً هاماً في أفكار ومعتقدات أعضائه القياديين. فحزب الأحرار كان ميالاً، بحكم العادة أو التقاليد، شأنه شأن حزب الأمة القديم، إلى تقييد الامتيازات الأوتوقراطية للملك. لكن الحزب واجه معضلة صعبة الحل، إزاء القوة المهيمنة لحزب الوفد، المبنية على تأييد الجماهير، وهو ما أدى في

الوقت ذاته إلى تدهور نفوذ معظم كبار الملاك في الأقاليم. وكان الاختيار بين القصر والوفد، في نظر زعماء الحزب، هو اختيار بين شرين. وعندما تعاون الأحرار الدستوريون مع الوفد ضد القصر، كما في الفترة من اكتوبر ١٩٢٥ وحتى يونيو ١٩٢٨، كانوا يعبرون عن إخلاص لمثل الديموقراطية والدستورية التي نادوا بها فترة طويلة. وعندما شاركوا، من ناحية أخرى، في، أو أيدوا، العهود الأوتوقراطية (وهما فترتان على وجه التحديد: ١٩٢٤ - ١٩٢٥ و١٩٢٨ - ١٩٢٩) كان عليهم أن يبرروا هذا التصرف، وبالتالي كان طبيعياً أن تتغير تبعاً لذلك مفاهيمهم عن الديموقراطية والدستورية.

لقد أصبحت الانتخابات الحرة، القائمة على حق التصويت الشامل للذكور، بمثابة لعنة بالنسبة للأحرار الدستوريين، وذلك لأنها أتت بالوفد إلى السلطة. فحكم الوفد، في رأي الأحرار الدستوريين، مساو تماماً لطغيان وديماغوجية رجل واحد أو حزب واحد. وقد وصف عبد العزيز فهمي الدستور، وهو أحد أبرز أعضاء لجنة إعداده بأن «ثوبه فضفاض»[٢٢٦]. وفي عام ١٩٢٨، اتخذ محمد محمود خطوة أكثر إمعاناً في الجرأة، بحله للبرلمان، في حين أن وزارة زيور لم تذهب أبعد من تضييق نطاق قانون الانتخاب في حدود ذوي الحيثية في البلاد. وقد بررت المذكرة المرفوعة للملك، في التاسع عشر من يوليو ١٩٢٩، هذه الاجراءات بأنها لا غنى عنها لمعالجة الموقف السياسي، وإنقاذ البلاد من «التأثيرات المصطنعة» التي تعوق التعبير الحر عن إرادة الأمة. كذلك زعم محمد محمود أن الهدف من هذا الحل للحياة البرلمانية، هو إرساء النظم البرلمانية المستقبلة على أسس من «حاجات الأمة الحقيقية»[٢٢٧].

ويمكن القول أن زعماء حزب الأحرار الدستوريين كانوا يبررون، في الواقع، انتهازيتهم السياسية. إلا أننا نستطيع القول أيضاً أن كبار ملاك الأراضي تخلوا عن معتقداتهم في الديموقراطية والدستورية، عندما لم تعد هذه الديموقراطية والدستورية تخدم مصالحهم وتلبي تطلعاتهم إلى السيطرة السياسية على مقدرات البلاد.

٢ - حزب الاتحاد

انتمى حزب الاتحاد إلى نوع عتيق من الأحزاب السياسية، والمتمثل في تحلّق مجموعة من الأفراد حول رجل واحد. وفي حالتنا الخاصة هذه كان الملك فؤاد هو البؤرة بالنسبة لحزب الاتحاد. ولم يكن هذا الأخير شيئاً آخر سوى التعبير المباشر عن ظهور القصر في الساحة كقوة سياسية لها وزنها، بعد سقوط حكومة الوفد في خريف عام ١٩٢٤. وكان مؤسس الحزب هو حسن نشأت، وكيل الديوان الملكي والقائم بأعمال رئيس الديوان، وكان مكتبه في القصر هو المقر غير الرسمي للحزب[٢٢٨].

ويوضح تحليل التكوين الاجتماعي لمجلس إدارة الحزب، عند إنشائه في يناير ١٩٢٥، وجود عدد كبير من كبار ملاك الأراضي، ومنهم على سبيل المثال: محمد بدراوي عاشور[٢٢٩]،

بولس حنا[٣٣٠]، حسين الحبشي[٣٣١]، أمين غالي[٣٣٢]، مصطفى ابو رحاب[٣٣٣]، عبد المجيد رضوان[٣٣٤]، السيد فتح الله محمود[٣٣٥]. وكما سبق أن لاحظنا، فقد استطاع حسن نشأت أن يضم إلى الحزب بعض الوفديين السابقين[٣٣٦]، إلا أنه اعتمد أساساً على «ملاك الأراضي الأغنياء»[٣٣٧]. كذلك توضح دراسة قائمة مرشحي حزب الاتحاد، في انتخابات ١٩٢٩، أن أغلبية الحزب كانت من بين أعيان الأقاليم وكبار العائلات المالكة للأراضي الزراعية[٣٣٨]. وقد تشكل الحزب، من حيث البنية، من مجلس إدارته ولجنته التنفيذية. وترأس الحزب يحيى ابراهيم، بعد اعتذار كل من توفيق نسيم وأحمد زيور وعزيز عزت عن قبول العرض. وكان علي ماهر وكيل الحزب ومحمود ابو النصر سكرتيره العام[٣٣٩]. وفي الفترة التحضيرية لانتخابات ١٩٢٥، حاول الحزب إنشاء لجان فرعية في الأقاليم على مستوى المديريات[٣٤٠]. لكن جهوده من أجل إنشاء الفروع لم يتوفر لها القدر الكافي من الجدية، وبالتالي ظل مجلس إدارة الحزب هو التنظيم الوحيد الدائم الوجود.

وكان برنامج الحزب، في جانب كبير منه، مقتبساً من برنامج حزب الأحرار الدستوريين، وهو ما أكده محمود أبو النصر سكرتير الحزب[٣٤١]. ولأنه حزب القصر، لذا لم يكن لبرنامجه أي تأثير فعلي في سلوكه السياسي. ومع ذلك فقد أوضح كل من برنامجه المعلن وتكوينه الاجتماعي الفعلي النزاع المحتوم بين حزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين. أو بعبارة أخرى، إن أية محاولة من جانب حزب الاتحاد لتجنيد أعضاء جدد، من بين كبار الملاك، كانت تأتي حتماً على حساب حزب الأحرار الدستوريين، الذي تمثلت الدعامة الأساسية لرصيده من التأييد السياسي في طبقة كبار الملاك نفسها[٣٤٢].

وهكذا فإن حزب الاتحاد كان في الواقع زمرة لا حزباً. لقد كان حزب الملك فؤاد، ومن ثم لم يكن تجمعاً سياسياً تلقائياً للأعيان، كما هو الحال بالنسبة لحزب الأحرار الدستوريين، وإلا لأصبح كل منهما شبيهاً بالآخر إلى حد بعيد، في ما يتعلق بالقاعدة الاجتماعية و«البنية»، والأيديولوجية المعلنة.

٣ ـ الحزب الوطني

تمتد جذور القاعدة الاجتماعية للحزب الوطني في المراكز المدينية. وهو ما اتضح بوجه خاص في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٢٣ / ١٩٢٤. فأغلب لجان الحزب الوطني الهامة التي أنشئت من أجل الحملة الانتخابية، كانت تقع في المراكز المدينية، وخاصة في الاسكندرية والقاهرة ودمنهور[٣٤٣]. وقد غلب على لجنة الحزب الادارية الطابع المديني ففي عام ١٩٢٣ كان ٤ فقط من بين أعضائها، البالغ عددهم ٢١ عضواً، من أعيان الريف أو من أبنائهم[٣٤٤]. كذلك كان ثلاثة فقط من أصل ١٤ عضواً، في عام ١٩٢٦، ينتمون إلى هذه الفئة[٣٤٥]. ولكن نظراً للنفوذ

المهيمن للوفد في المراكز المدينية، فإن أعضاء الحزب الوطني من كبار الملاك هم وحدهم الذين فازوا في انتخابات ١٩٢٣ / ١٩٢٤، ومنهم على سبيل المثال: عبد اللطيف وعبد العزيز الصوفاني[٣٤٦]، وعبد الحميد سعيد[٣٤٧]، بينما نجح عبد الرحمن الرافعي[٣٤٨] نتيجة لتأييد اللجنة الوفدية للطلبة بالدقهلية[٣٤٩]. ورغم استمرار سيطرة القطاع المديني على الحزب، إلا أن أعيان الريف، الذين كانوا المرشحين الوحيدين الناجحين من الحزب في الانتخابات، التي قامت على التنافس الحر بين الأحزاب، أصبحت لهم كلمة مسموعة في سياسة الحزب[٣٥٠].

وقد ظلت بنية الحزب كما كانت قبل الحرب العالمية الأولى، إلا أنها أصبحت في الممارسة العملية بنية حزب كادر[٣٥١]. فالسيادة للجنة الادارية، والجمعية العمومية لم تعقد منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى[٣٥٢]. وفي الحملة الانتخابية لعام ١٩٢٣/ ١٩٢٤، تم إنشاء لجان الحزب الوطني على مستوى الدوائر الانتخابية، إلا أنها تركزت في الاسكندرية والقاهرة. بل إن بعض هذه اللجان قام على أساس جمعية عمومية محلية من أعضاء الحزب، كما حدث على سبيل المثال في لجان الجمرك والمنشية في الاسكندرية[٣٥٣]. على أن الحماس الذي صاحب الانتخابات البرلمانية الأولى، خمد في نهاية العشرينات، وانتهى الأمر إلى أن أصبح الحزب الوطني مرادفاً للجنته الادارية.

والواقع أن جمود معتقدات الحزب الوطني أدى إلى إفراغها تدريجياً من أي محتوى ذي دلالة. واستمر الحزب في شكل تجمع من فئتين متمايزتين، الأولى أولئك الذين ظلوا على إخلاصهم لتعاليم وذكرى مصطفى كامل، والذين كانوا من الرعيل الأول في الحزب الوطني، مثل عبد الرحمن الرافعي ومحمد زكي علي وعبد اللطيف الصوفاني، والفئة الثانية هي ذات النزوع الشمولي الاسلامي، ومن بين أفرادها محمد حافظ رمضان نفسه وعبد الحميد سعيد وأحمد لطفي ومصطفى الشوربجي. ولم يكن الخط الفاصل بين المجموعتين واضحاً دائماً، إذ أن بعض الأعضاء كانوا أطرافاً مشاركة في كل منهما. وبعبارة أخرى، يمكن القول أن المبرر الأساسي لاستمرار وجود الحزب الوطني كان يكمن في راديكاليته المعلنة، والتي رفضت أي تفاوض مع البريطانيين، طالما ظلوا يحتلون مصر[٣٥٤]، كما كان يكمن في حقيقة أنه تجمع من أجل أفكار شمولية إسلامية مبهمة يتبناها عدد من أعضائه.

٤ ـ الحزب الشيوعي

تعرض الحزب الشيوعي لأزمتين رئيسيتين عامي ١٩٢٤ و١٩٢٥، لم يستطع أن يبلى منهما طوال الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين. ففي عام ١٩٢٤، وبعد احتلال العمال للمصانع في الاسكندرية[٣٥٥]، تقوضت الصلات القليلة، والهامة مع ذلك، التي كانت للحزب الشيوعي مع النقابات العمالية. فقد شرع الوفد (والذي كانت صلته ما تزال حتى ذلك الحين غير وثيقة بالحركة العمالية) وبهمة فائقة في تعزيز وتوطيد سيطرته على الطبقة العاملة[٣٥٦]. واسترعى

الحزب الشيوعي الانتباه بممارساته النشطة، ومن ثم فقد عانى متاعب هائلة، وخاصة في ما يتعلق بتأييد العمال. وفي مارس ١٩٢٤ ألقي القبض على أهم أعضاء الحزب الشيوعي، وتمت محاكمتهم في سبتمبر ١٩٢٤[٣٥٧]. ووجهت إليهم تهم نشر المبادىء الثورية والدعوة إلى تغيير النظام الاجتماعي باستخدام العنف وإغراء «الصناع ببعض الشركات باللجوء إلى التهديدات والعنف والاجراءات غير المشروعة، منتهكين حقوق أصحاب العمل بالاحتلال الجبري لمصانعهم»[٣٥٨]. وحكم على بعض زعماء الحزب بالسجن ثلاث سنوات، بينما حكم على عدد آخر بالسجن لمدد أقل[٣٥٩].

وفي اكتوبر ١٩٢٤ تم تشكيل لجنة مركزية جديدة، برئاسة عميل روسي وخبير في الشؤون المصرية اسمه افيجدور[٣٦٠]. وأصبح يغلب على قيادة الحزب الطابع الاجنبي خلافاً لما كان عليه الحال أوائل عام ١٩٢٤. فخمسة أو ستة فقط من خمسة عشر عضواً بارزاً في الحزب كانوا من المصريين[٣٦١]. وكانت الأصول الاجتماعية للأعضاء المصريين هي البرجوازية الصغيرة، كشعبان حافظ وشاكر عبد الحليم والهامي أمين، على سبيل المثال[٣٦٢].

ونشط الحزب سياسياً بعد إعادة تنظيمه، من اكتوبر ١٩٢٤ حتى مايو ١٩٢٥. فأنشئت لجنة الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين، كنواة للحزب الذي أعيد تنظيمه. وتوجهت اللجنة إلى الطبقة العاملة، التي تم تعريفها بأنها تشمل كلاً من العمال المدنيِّين والريفيين[٣٦٣]. وتشكل الطبقة العاملة، في تصور اللجنة، طليعة الحزب، بينما يتعين على الطبقات الأخرى مثل «الانتلليجنسيا الشابة» و«الفلاحين الفقراء» والفلاحين المتوسطين والحرفيين، أن تتحالف مع الطبقة العاملة تحت راية حزب الطبقة العاملة[٣٦٤].

وقد أصدرت لجنة الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين، برنامجاً من اثنين وعشرين مطلباً، طرح كبرنامج سياسي لمرشحي العمال في انتخابات عام ١٩٢٥[٣٦٥]. لكن مصادرة هذا «البيان»، والتحقيق مع عدد من أعضاء اللجنة، حالا دون مشاركة الحزب بفعالية في الحملة الانتخابية.

وخلافاً لقيادة ١٩٢٤، حاول الحزب الشيوعي إقامة روابط بين عمال المدن والفلاحين[٣٦٦]. ويوضح برنامجه في ما يتعلق بالفلاحين، فهماً أفضل لظروف الريف المصري، بالمقارنة مع برنامج القيادة السابقة للحزب، الذي اقتصر في أغلبه على عمال المدن والبرجوازية الصغيرة. وتضمنت بعض المطالب الخاصة بالفلاحين توزيع أراضي الدولة غير المزروعة، وتوفير سلفيات زراعية لصغار الفلاحين، فضلاً عن تخفيض ضريبة الأرض بالنسبة للملكيات الصغيرة، وزيادتها بالنسبة للملكيات الكبيرة[٣٦٧].

وقد تمثل المبرر الأساسي لوجود الحزب الشيوعي، طبقاً لما ذكره أحد أعضائه البارزين، في الاعتقاد بأن كل الأحزاب السياسية القائمة، بما في ذلك حزب الوفد، لا يمكنها أن تحقق

مطالب الطبقة العاملة[٣٦٨]. وفضلاً عن ذلك فإن الحركة الوطنية المصرية عانت، على حد قوله، من الهزيمة عندما كفت عن أن تكون في «يد الطبقة العاملة من فلاحين وعمال وتسلمتها الطبقة الخاصة والباشوات وأرباب الأموال والأراضي»[٣٦٩].

وأدت إجراءات عهد زيور القمعية ضد الحزب الشيوعي في النهاية إلى اختفائه من الساحة[٣٧٠]. والواقع أن هناك أربعة أسباب لفشل الحزب الشيوعي المصري. أول هذه الأسباب إخفاق الحزب خلال الفترة (١٩٢٠ ـ ١٩٢٤) في إنشاء تنظيم سري، نظراً لأنه واصل العمل على النسق التقليدي للأحزاب الاشتراكية، من خلال نظام الفروع، والعضوية الثابتة، والاشتراكات، الخ[٣٧١]. ورغم أن قيادة (١٩٢٤ ـ ١٩٢٥) حاولت إقامة مثل هذا التنظيم، إلا أن محاولتها قضي عليها في المهد[٣٧٢]. ويتمثل السبب الثاني في تبني الحزب لسياسات وخيمة العاقبة، مثل تأييده لاحتلال العمال للمصانع في عهد سعد زغلول، وتبنيه لموقف بعيد تماماً عن التعاطف مع قيادة الحركة الوطنية، بناء على مفهوم خاطىء لطابع هذه الحركة[٣٧٣]. ثالثاً، افتقر الحزب إلى المنظرين أو المحللين الذين يملكون القدرة على فهم البنية الطبقية الخاصة جداً لمجتمع مثل المجتمع المصري. وأخيراً، غلبة العناصر الأجنبية داخل الحزب، وخاصة بعد عام ١٩٢٤، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعوامل الثلاثة سالفة الذكر.

هوامش الفصل الثالث

(١) Marcel Colombe. L'Evolution de L'Egypte 1924-1950 (Paris, 1951), pp. 9-12. Safran, pp. 190-193

(٢) هناك من الدلائل ما يشير إلى أن سعد زغلول قد راودته فكرة قيام الجمهورية، والتخلص بالتالي نهائياً من سلالة محمد علي الحاكمة. وأول هذه الدلائل إتهام محمد علي علوبة لسعد زغلول، في يوليو ١٩٢٠، وخلال إقامة الوفد القصيرة بانجلترا، بأنه تآمر خلال تلك الفترة ضد العرش المصري وضد فؤاد بوجه خاص. أنظر: أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، الحولية الأولى سنة ١٩٢٤ (القاهرة، ١٩٢٨)، ص ٧ ـ ص ٨. وثاني هذه الدلائل ان سعد زغلول كتب في مذكراته يقول، أنه لم يكن ليعترض لو أن المعاهدة المقترحة مع بريطانيا نصت على أن «مصر دولة ملكية أو جمهورية حرة، مستقلة، دستورية» (التشديد من المؤلف). مذكرات سعد زغلول، الكراس ٣٦، ٩ يونيو ١٩٢٠، ص ٢٠٢٣. والثالث أن حامد محمود كتب إلى سعد زغلول حول اتصاله ببلنت يقول «لقد شعر (أي بلنت) بالأسف مما قلته له في ما يتعلق برفض الانجليز المطلق خلع السلطان... ومع ذلك فقد اضاف أن السلطان لن يستمر في الحكم إلى الأبد. وأجبته بقولي أنه وحتى يتم القضاء على حكم السلطان لمصر، فسوف يسبب لها الكثير من الضرر...» المرجع السابق. الكراس ٣٨، بدون تاريخ، ص ٢١٩٥ ـ ٢١٩٦. وبالتالي يتضح أن اتهام علوبة لسعد لم يكن من دون أساس.

(٣) الرافعي، ثورة سنة ١٩١٩، المجلد الثاني، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٤) FO 407/188. No. 222. Allenby to Curzon. 18 March 1921.

(٥) وخاصة المواد ٣٤، ٣٨، ٣٩، ٤٤، ٤٨، ٤٩. أنظر الرافعي، في أعقاب، الـخ، المجلد الأول، ص ٣١٤ ـ ٣١٥.

(٦) أنظر محمود فؤاد، ص ٣١، ص ٨٤ ـ ٨٥. وفي ما يتعلق بكيدوري أنظر:
"The Genesis of the Egyptian Constitution of 1923", p. 361.

(٧) تكونت هذه الحكومة الثلاثية من حسن نشأت الوثيق الصلة بالملك، وحسن أنيس، سكرتير عام رئاسة مجلس الوزراء، وصالح عنان وكيل وزارة المالية المساعد: FO 407/199. No. 39. Kerr to Macdonald. 24 October 1924.

(٨) المرجع السابق.

(٩) FO 407/198 No. 54. Kerr to Macdonald. 3 February 1924.

(١٠) ومع ذلك، وإزاء إصرار يحيى على معرفة رأي كير الخاص، فقد وصف الأخير استقالة يحيى بأنها «الاجراء المناسب»، وأنه مع ما فعله في السابع عشر من يناير، وتم قبول الاستقالة في السابع والعشرين منه. المرجع السابق.

(١١) المرجع السابق. والوزراء المختارون في الوزارة هم: محمد سعيد ـ محمد توفيق نسيم ـ أحمد مظلوم ـ حسن حسيب ـ محمد فتح الله بركات ـ مرقص حنا ـ مصطفى النحاس ـ واصف غالي ـ محمد نجيب الغرابلي. وخلافاً لسابقاتها، ضمت الوزارة اثنين من الأقباط.

(١٢) في الفترة التي كان فؤاد ما يزال أميراً يلعب البوكر، كان على علاقة طيبة بسعد زغلول، وكان يعرف أن الأخير «سريع التأثر بالكلمات الرقيقة والمجاملات الصغيرة... لذا كان طبيعياً أن يعانقه صاحب الجلالة، عندما استقبله لتعيينه رئيساً للوزراء. وكان طبيعياً أيضاً بنفس الدرجة، وبعد انصراف الحضور واستعداد سعد باشا لمغادرة المكان، أن يجد رئيس الوزراء نفسه وجهاً لوجه أمام الأمير فاروق، البالغ من العمر أربع سنوات، والذي اقتحم الغرفة دون سابق إنذار، حاملاً علماً مصرياً صغيراً في يده، مرحباً برئيس الوزراء بالهتاف الملائم: «يحيا سعد»: FO 407/199. No. 39. Kerr to Macdonald. 24 October 1924.

(١٣) FO 407/199. No. 39.

(١٤) المرجع السابق نفسه.

(١٥) المرجع السابق نفسه.

(١٦) FO 407/198. No. 113. Allenby to Macdonald. 31 March 1924.

(١٧) FO 407/198. No. 139. Allenby to Macdonald. 12 April 1924.

(١٨) FO 407/199. No. 224. Record of Third Conference held on 3 October 1924. From Memorandum read by Macdonald to Zaghlul.

(١٩) FO 407/199. No. 31. Kerr to Macdonald. 5 October 1924.

(٢٠) FO 407/198. No. 198. Macdonald to Allenby. 27 May 1924.

(٢١) FO 407/198. No. 247. Allenby to Macdonald. 29 June 1924.
محمد إبراهيم الجزيري، آثار الزعيم سعد زغلول، عهد وزارة الشعب، المجلد الأول (القاهرة، ١٩٢٢)، ص ٤٤.

(٢٢) FO 407/199. No. 224.

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) FO 407/199. No. 34.

(٢٥) Lloyd. Vol. II, p. 93.

(٢٦) «... إن تسهيلنا الأمور أمام سعد في الماضي انطوى على غضنا النظر عن هذا وذاك وعن إرجاء مناقشة القضايا ذات الأهمية القصوى بالنسبة لنا، وأكرر أنه إذا كان هناك فيما سبق ما يبرر ذلك فقد انتهى مثل هذا المبرر تماماً الآن». أنظر:
FO 407/199. No. 38. Kerr to Macdonald. 24 October 1924.

(٢٧) صبحي، ص ٣٩١.

(٢٨) روى عبد الرحمن فهمي في مذكراته أن سعد زغلول كان له رأي مختلف، في ما يتعلق بمقاطعة الانجليز، عن رأي مكرم عبيد. عبدالرحمن فهمي، ص ٢٦٢٧ ـ ٢٦٢٨.

(٢٩) FO 407/199. No. 39. Kerr to Macdonald. 24 October 1924.

(٣٠) الجزيري، آثار، ص ٣٨٦.

(٣١) FO 407/199. No. 53. Allenby to Chamberlain. 7 December 1924.
وأنظر: الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الأول، ص ١٨٢.

(٣٢) المرجع نفسه.
(٣٣) FO 407/199. No. 468. Allenby to Chamberlain. 7 December 1924.
(٣٤) FO 407/199. No. 53. Allenby to Chamberlain. 7 December 1924.
(٣٥) FO 407/199. No. 38. Kerr to Macdonald. 24 October 1924.
(٣٦) FO 407/190. No. 39. Kerr to Macdonald. 24 October 1924.
(٣٧) Lloyd, Vol. II, pp. 96-97.
(٣٨) FO 407!199. No. 279. Allenby to Chamberlain. 23 November 1924.
(٣٩) فقد تعرضت صحف المعارضة، على سبيل المثال، لإرهاب المتظاهرين الوفديين، مثل («السياسة» و «الكشكول»). واتهم رئيس تحرير السياسة (محمد حسين هيكل) بالافتراء على البرلمان والتشهير به، إلا أنه أفرج عنه في النهاية عن طريق محكمة الاستئناف المصرية. هيكل، مذكرات، المجلد الأول، ص ١٩٦، ٢٠٦.
(٤٠) مضابط مجلس الشيوخ، جلسة ٨ يوليو ١٩٢٤.
(٤١) ليس هناك أي دليل يؤيد القول بأن «المفهوم الوفدي للسلطة والحكومة كان يتعارض أساساً مع التطور السليم للحياة والحكم البرلمانيين». فاتيكيوتيس، ص ٢٧٥.
(٤٢) FO 407/200. No. 56. Allenby to chamberlain - 11 June 1925.
(٤٣) تشكلت الوزارة من كل من: أحمد محمد خشبه - عثمان محرم - محمد السيد أبو علي - محمد صدقي، يوسف قطاوي - نخله جورج المطعي - محمد صديق يحيى - أحمد موسى. «هم مجموعة من الأشخاص الهيابين - وباستثناء واحد أو اثنين فقط - فهم عاديون وليس لهم نفوذ أو تأثير. أو هم شيوخ ضعفاء العقل، كما يحب أن يسميهم [زيور]... جمعهم الملك فؤاد ونشأت باشا على عجل نتيجة للظروف»: FO 407/200. No. 48. Allenby to Chamberlain. 26 April 1925
(٤٤) المرجع السابق.
(٤٥) أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية، سنة ١٩٢٥ (القاهرة، ١٩٢٨) ص ٢٦٥ - ٢٦٦.
(٤٦) FO 407/200. No. 48. Allenby to Chamberlain. 26. April 1925.
(٤٧) الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الأول، ص ٢١٨.
(٤٨) صبحي، ص ١٠٧.
(٤٩)(٤٩) FO 407/201. No. 11. Henderson to Chamberlain. 12 July 1926.
(٥٠) شفيق، حوليات، الخ، ١٩٢٥، ص ٥٧٣.
(٥١) كانت عائلة علي عبد الرازق من الأنصار البارزين لحزب الأحرار. وقد صدر كتاب «الإسلام وأصول الحكم» عام ١٩٢٥، إبان الحملة الدعائية من أجل خليفة مصري. أنظر: Elie Kedourie, "Egypt and the Caliphate 1915-1948", Journal of the Royal Asiatic Society, parts 3 and 4, October 1963, pp. 223-226.
(٥٢) من الواضح أن العلاقات الشخصية بين يحيى وفهمي توترت قبل هذه الأزمة بعدة شهور. وطبقاً لما ذكره علوبة، فقد طلب يحيى من فهمي أن يقدم استقالته لكنه رفض، فهدد يحيى بفصله. محمد علي علوبة، ص ٤٥٥ - ٤٥٦.
(٥٣) هيكل، مذكرات، المجلد الأول، ص ٢٤٨.
(٥٤) ذكر هيكل أن حفني محمود (شقيق محمد محمود) الوفدي، قام بدور الوسيط. المرجع السابق، ص ٢٤٣، ٢٥١.
(٥٥) الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الأول، ص ٢٣٧ - ص ٢٣٩.
(٥٦) Lloyd, Vol. II, p. 149.
(٥٧) FO 407/201. No. 59. Lloyd to Chamberlain. 13 December 1925.
(٥٨) أذعن الملك، على مضض، لطلب لويد. ثم حاول بعد فترة وجيزة إجراء اتصالات مع الوفد من خلال أحمد حسنين، إلا أن سعداً رفض وأثنى على حفني محمود (الذي اتصل به حسنين) لرده بأن الملك هو سبب هذا التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية لمصر، وبالتالي فقد رفض رفضاً قاطعاً أي تقارب مع الملك فؤاد. مذكرات سعد زغلول، الكراس ٥٢، ديسمبر ١٩٢٥، ص ٢٩٥٤.
(٥٩) أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، الحولية الثالثة سنة ١٩٢٦ (القاهرة، ١٩٢٧) ص ٢٥ - ٢٧، ٥٤ - ٥٦، ٦٠ - ٦١.

(٦٠) المرجع السابق، ص ٦٧ - ٦٨.

(٦١) لم يكن لويد يعتقد بأن هذا القانون يصلح لمصر، حيث أنه يوسع نطاق حق الانتخاب، إلا أن النتيجة النهائية (أي الفوز الساحق للوفد) جعلت الأمر لا يختلف كثيراً بالنسبة للانجليز، أنظر:
FO 407/202. No. 10. Lloyd to Chamberlain. 16 February.

(٦٢) شفيق، حوليات، الخ، ١٩٢٦، ص ٦٩ - ص ٨٨. لكن لويد أصر على الابقاء على زيور في منصبه حتى تنتهي محاكمة محاولة الاغتيال السياسي، خوفاً من أن يتأثر قرار المحكمة بوجود حكومة ائتلافية من الأحزاب الثلاثة في السلطة:
FO 407/202. No. 10. Lloyd to Chamberlain. 16 February 1926.

(٦٣) الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الأول، ص ٢٥٩ - ٢٦٠. على أن عملية توزيع المقاعد كانت مثاراً للخلاف بين حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني وبين الحزبين وحزب الوفد. وقد صوتت الهيئة العليا للأحرار الدستوريين منذ الامتناع عن دخول الانتخابات بـ ١١ صوتاً مقابل ١٠ أصوات. كذلك اشتبك الحزب الوطني مع الوفد في مشادة صحافية حول تخصيص حصص المقاعد لكل حزب، والتي كان سببها رفض الوفد ترك دائرة مركز المنصورة لمرشح الحزب الوطني، عبدالرحمن الرافعي.

(٦٤) فاز الوفد بـ ١٦٥ مقعداً. وفاز الأحرار بتسعة وعشرين مقعداً، بينما فاز الحزب الوطني بخمسة مقاعد، وأخيراً حصل حزب الاتحاد على خمسة مقاعد. الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الأول، ص ٢٦٠.

(٦٥) يذهب فاتيكيوتيس إلى أنه بعد سقوط وزارة زيور، قام «توفيق نسيم»، الرئيس الثاني لمجلس الشيوخ، بتشكيل حكومة جديدة. (ص ٢٧٧ - ٢٧٨). والواقع أن مثل هذه الوزارة لم يكن لها أي وجود.

(٦٦) FO 407/202. No. 71. Lloyd to Chamberlain. 10 June 1926.

(٦٧) FO 407/202. No. 40. Lloyd to Chamberlain. 28 May 1926. وربما كان من المفيد أن نضيف أن لويد اعتقد أن بعض صفات سعد المميزة، أي «تقلبه» و «غروره»، كانت عوامل هامة: FO 407/202. No. 71

(٦٨) صدرت الأوامر للبارجة «ريزوليوشن» بالتوجه إلى الاسكندرية:
FO 407/202. No. 71. Lloyd to Chamberlain. 10 June 1926.

(٦٩) أدت استقالة القاضي كيرشو، في الثاني من يونيو، بسبب اعتراضه على الحكم ببراءة ماهر والشيشني وآخرين، إلى إضعاف موقف الوفد، وربما ساعدت على أن يتخذ سعد قراره: Lloyd, Vol. II. p. 166.

(٧٠) هم: محمد فتح الله بركات، مرقص حنا، محمد نجيب الغرابلي، وعلي الشمسي.

(٧١) ربما باستثناء عثمان محرم وأحمد زكي أبو السعود ومحمد خشبه، الذين لم تكن صلتهم قوية بالحزب. أنظر: العقاد، سعد زغلول، ص ٤٨٨.

(٧٢) FO 407/203. No. 44. Henderson to Chamberlain. 25 September 1926.

(٧٣) FO 407/203. Enclosure in No. 37. Keown-Boyd to the Oriental Secretary. 10 August 1926.

(٧٤) FO 407/203. No. 17. Henderson to Chamberlain. 6 August 1926.

(٧٥) عبر أوستن شامبرلين عن الموقف البريطاني في هذا الصدد على النحو التالي: «بقدر ما هو مرغوب، من الوجهة النظرية، أن تسعى حكومة جلالته إلى تأمين التطبيق الصارم للدستور، إلا أن الأكثر أهمية، من الناحية العملية، هو تأمين وضع البريطانيين، الذي يمكن أن يواجه تهديدات خطيرة إذا لم ترغب أية وزارة مصرية في ظروف الطوارىء في أداء مهامها وسيف الاتهام بالتقصير أو الخيانة مسلط عليها». أنظر:
Chamberlain to Henderson. FO 371/2205/25/16. 17 August 1926.

(٧٦) FO 407/203. No. 27. Henderson to Chamberlain. 22 August 1926.

(٧٧) FO 407/203. No. 44. Henderson to Chamberlain. 25 September 1926.

(٧٨) المرجع السابق.

(٧٩) هيكل، مذكرات، المجلد الأول، ص ٢٩٣.

(٨٠) العقاد، سعد زغلول، ص ٤٩٥ - ٤٩٧.

(٨١) FO 407/204. No. 19. Lloyd to Chamberlain. 21 April 1927.
وقد وصف عدلي سعد زغلول بأنه «لا يُعتمد عليه بتاتاً» كما وصف البرلمان بأنه «لا يحتمل»:
FO 407/204. No. 20. Lloyd to Chamberlain. 21 April 1927.

(٨٢) FO 407/204. No. 21. Lloyd to Chamberlain. 22 April 1927.

(٨٣) لم يكن سراً أن ثروت قبل تولي رئاسة الوزارة بشروط محددة، منها أن يكف النواب عن توجيه الأسئلة

الاستفزازية حول العلاقات الانجليزية ـ المصرية، وأن تؤجل دراسة قانوني العمد والجيش:
FO 407/204. No. 24. Lloyd to Chamberlain. 25 April 1927.

(٨٤) تمثلت عداوة الملك لحافظ عفيفي في ما يلي: أولاً، أنه لعب دوراً ملموساً في الملابسات التي أدت، عام ١٩٢٣، إلى إجبار الملك على التوقيع على الدستور. ثانياً، أن جريدة «السياسة»، لسان حال حزب الأحرار الدستوريين، والتي يشرف عليها حافظ عفيفي بنفسه، ناهضت دائماً «الميول الرجعية» لفؤاد:
FO 407/204. No. 41. Lloyd to Chamberlain. 6 May 1927.

(٨٥) FO 407/204. No. 174. Memorandum Reviewing the Egyptian Army Crisis. Dated 29 June 1927 [في مذكرة تراجع محنة الجيش المصري مؤرخة بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٢٧].

(٨٦) Lloyd, Vol. II, pp. 401-402

(٨٧) FO 407/204. No. 174

(٨٨) المرجع السابق.

(٨٩) Lloyd, Vo. II. pp. 227-228

(٩٠) اسماعيل صدقي، مذكراتي (القاهرة، ١٩٥٠)، ص ٣٣.

(٩١) أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، الحولية الخامسة سنة ١٩٢٨ (القاهرة، ١٩٣٠)، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٩٢) المرجع السابق. صبحي، ص ٣٩٥.

(٩٣) FO 407/206. No. 36. Lloyd to Chamberlain. 9 March 1928.

(٩٤) المرجع السابق.

(٩٥) FO 407/206. No. 42. Lloyd to Chamberlain. 13 March 1928.

(٩٦) FO 407/206. No. 62. Lloyd to Chamberlain. 23 March 1928. ونذكر من أعضاء المعارضة الذين شاركوا في وزارة النحاس: اسماعيل صدقي، محمود عبد الرازق، عبدالفتاح يحيى، محمد حسين هيكل، وحافظ عفيفي. المرجع السابق.

(٩٧) Lloyd, Vol. II, pp. 266-267.

(٩٨) شفيق، حوليات، الخ، ١٩٢٨، ص ٣٤٥.

(٩٩) أي بعد وقف المفاوضات بين سعد وماكدونالد. والتعديل الوحيد، والمتضمن في اقتراح لويد، كان يتعلق بالملاحظات المتبادلة عقب اغتيال لي ستاك: FO 407/206 Chamberlain to Lloyd. 3 April 1928, and No. 65 Lloyd to Chamberlain 4 April 1928.

(١٠٠) FO 407/206. No. 71. Lloyd to Chamberlain. 9 April 1928.

(١٠١) FO 407/206. No. 72. Lloyd to Chamberlain.14 April 1928.

(١٠٢) Lloyd, Vol. II. p. 272.

(١٠٣) شفيق، حوليات، الخ، ١٩٢٨، ٤٠٤ ـ ٤٠٦.

(١٠٤) Lloyd, Vol. II, p. 273

(١٠٥) FO 407/206. No. 110. Lloyd to Chamberlain. 26 May 1928.

(١٠٦) FO 407/206. No. 123. Lloyd to Chamberlain. 18 June 1928.

(١٠٧) FO 407/206. No. 137. Lloyd to Chamberlain. 22 June 1928.

(١٠٨) تتعلق هذه القضية بأملاك الأمير أحمد سيف الدين الذي حاول الاعتداء على حياة الملك فؤاد، عندما تزوج هذا الأخير شقيقته الأميرة شويكار. وقد ثبت أن الأمير سيف الدين كان مختل العقل، وخضعت أملاكه بعد هذا الحادث لاشراف الملك فؤاد. وفي السابع عشر من يونيو قدم محمد محمود استقالته، وتبعه جعفر والي في التاسع عشر من يونيو، ثم أحمد خشبه في الحادي والعشرين من الشهر نفسه. وفي الثالث والعشرين من يونيو نشرت الوثائق الخاصة بالاتفاق الذي تم بين النحاس وويصا واصف وفخري من ناحية، وممثلي والدة الأمير أحمد سيف الدين، وتمثل في أن يستأنف الطرف الأول في المحاكم لاستعادة أملاك الأمير التي كانت تحت إشراف الملك، في مقابل مبلغ اجمالي قدره ١٣٣,٥٠٠ جنيه استرليني. ومن بين الاتهامات التي وجهتها جريدة «الاتحاد» الموالية للقصر، المبالغ الكبيرة التي حصل عليها المحامون، واستغلال النحاس وزميليه الوفديين نفوذهما السياسي لخدمة أغراضهما الخاصة. ويبدو أن هذه الوثائق قد سرقت من منزل جعفر فخري، بتحريض من أمين علي منصور، أحد أعضاء حزب الاتحاد ومدير دائرة الأمير سيف الدين، الذي سلمها للملك. واحتفظ بها الأخير بعض الوقت، ثم دفع بها للنشر في محاولة لإجبار النحاس على

الاستقالة، أو لتبرير إقالته. أنظر:
FO 407/207. No. 8. Lloyd to Chamberlain. 29 June 1928.
(١٠٩) «فماذا نقدم إذن للأجناس الخاضعة لنا أو المتمتعة بحمايتنا، إذا لم نوفر لهم فوائد الإدارة السليمة؟». Lloyd. Vol. II. p. 358
(١١٠) محمد محمود، اليد القوية، خطب وأحاديث (الاسكندرية، بدون تاريخ)، ص ١٦.
(١١١) FO 407/207. No. 6. Lloyd to Chamberlain. 8 July 1928.
(١١٢) محمد محمود، ص ٢٦، ص ٢٧، ص ٣٤.
(١١٣) FO 407/207. No. 74. Lloyd to Chamberlain. 22 December 1928.
(١١٤) FO 407/208. No. 8. Lloyd to Chamberlain. 19 January 1929.
(١١٥) FO 407/208. No. 20. Lloyd to Chamberlain. 23 February 1929.
(١١٦) المرجع السابق.
(١١٧) شفيق، حوليات، الخ، ١٩٢٨، ص ١٣٨٤. وكان عبارة عن بناء سد خزان على النيل الأبيض في السودان. ولم يتم تنفيذ المشروع إلا عام ١٩٣٧.
(١١٨) في الثالث والعشرين من ديسمبر، ١٩٢٨ كتب أحمد ماهر رسائل إلى كل أعضاء الهيئة البرلمانية للوفد، باستدعاء أعضاء اللجان الوفدية في كل دائرة انتخابية خاصة بمجلس النواب أو بمجلس الشيوخ، استعداداً لعقد مؤتمر قومي. أوراق راغب اسكندر الخاصة.
(١١٩) هناك نسخة من العريضة غير مؤرخة، أنظر المرجع السابق.
(١٢٠) FO 407/208. No. 29. Lloyd to Chamberlain 8 March 1929.
(١٢١) FO 407/208. Enclosure in No. 59. Appeal by the General Executive Committees of the Wafd.
(١٢٢) FO 407/208. No. 79. Lloyd to Henderson. 15 June 1929.
(١٢٣) بذل بعض الأعضاء البارزين في حزب الأحرار الدستوريين جهداً كبيراً من أجل تغيير قانون الانتخاب لعام ١٩٢٤ إلى نظام الانتخاب على مرحلتين، ومن أجل اشتراط الملكية والتعليم الأولي بالنسبة للناخبين في انتخابات البرلمان، وبالتالي تُحرم الغالبية العظمى من جمهور الناخبين من حق الانتخاب لأنها لا تملك قدراً معيناً من الملكية أو لأنها أمية. ومن ناحية أخرى كان إصرار الوفد على حق الانتخاب العام لكل الذكور عملاً مضاداً لهذه المحاولات. وترجع موافقة الانجليز على مطلب الوفد بحق الانتخاب العام إلى خشيتهم من معاداة «أكبر الأحزاب السياسية عدداً في مصر» ومن فقدان الموافقة المأمولة للشعب المصري على مشروع المعاهدة.
(١٢٤) FO 407/209. No. 114. Loraine to Henderson. 12 September 1929.
(١٢٥) FO 407/209. No. 125. Loraine to Lindsay. 15 September 1929 No. 34. to Henderson 17 Septemper 1929.
(١٢٦) FO 407/209. No. 149. Henderson to Loraine. 25 September 1929.
(١٢٧) FO 407/209. No. 41. Loraine to Henderson. 29 September 1929.
(١٢٨) FO 407/210. No. 22. Loraine to Henderson. 19 January 1930.
(١٢٩) اشترك في الوزارة كل من: مصطفى النحاس، حسن حسيب، واصف غالي، محمد نجيب الغرابلي، عثمان محرم، محمد صفوت، مكرم عبيد، محمود فهمي النقراشي، محمد بهاء الدين بركات، ومحمود بسيوني. صبحي، ص ٢٩٨:
FO 371/14605/148/4/16. Hoare to Henderson. 4 January 1930
(١٣٠) FO 407/210. No. 22. Loraine to Henderson. 19 January 1923.
(١٣١) FO 371/14605/308/4/16. Loraine to Henderson. 17 January 1930.
(١٣٢) FO 407/210. No. 26. Loraine to Henderson. 25 January 1930.
(١٣٣) FO 407/210. No. 72. Loraine to Henderson. 12 June 1930.
(١٣٤) FO 371/14613/1567/4/16.
(١٣٥) قُسمت كل دائرة انتخابية إلى مجموعات، تتكون كل منها من ثلاثين ناخباً، ينتخبون مندوباً عنهم، وتتشكل من هؤلاء المندوبين الهيئة الانتخابية التي تقوم بانتخاب النائب.
(١٣٦) من خطبة علي فهمي كامل في محلة روح، غربية، الأخبار، ١٠ يناير ١٩٢٤.
(١٣٧) المرجع نفسه.
(١٣٨) من خطاب إبراهيم الهلباوي في مقر حزب الأحرار الدستوريين بالقاهرة. السياسة، ٢٢ ديسمبر ١٩٢٢.

وخطاب عباس أبو حسين في كفر ربيع، منوفية. المرجع نفسه، ٤ يناير. وخطاب وهيب دوس في الغريب، غزبية. المرجع السابق، ١١ يناير ١٩٢٤.

(١٣٩) خطب توفيق دوس في أسيوط. المرجع السابق، ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣.

(١٤٠) المرجع السابق.

(١٤١) محمود فؤاد، ص ٣٦.

(١٤٢) المرجع السابق، ص ٣٩.

(١٤٣) المرجع السابق، ص ٥٩. تقصر المادة ٧٨ من الدستور الترشيح لمجلس الشيوخ على كبار المسؤولين، وأصحاب المقام الرفيع، وكبار الضباط المتقاعدين، وكبار ملاك الأراضي الذين يدفعون ضريبة سنوية لا تقل عن ١٥٠ جنيهاً استرلينياً، ورجال الأعمال الذين لا يقل مدخولهم السنوي عن ١٥٠٠ جنيه استرليني. الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الأول، ص ٣١٨.

(١٤٤) محمود فؤاد، ص ٥٩.

(١٤٥) المرجع نفسه، ص ١٤.

(١٤٦) قدري قلعجي، سعد زغلول (بيروت، ١٩٣٨)، ص ٩٦.

(١٤٧) شفيق، حوليات، الخ، تمهيد، المجلد الثالث، ص ٣٣٦. هيكل، مذكرات، المجلد الأول، ص ٢٦٧ - ٢٦٩.

(١٤٨) المادة ١٣٣. الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الأول، ص ٣٢٣ - ٣٢٤.

(١٤٩) FO 407/204. No. 45. Lloyd to Chamberlain. 9 May 1927.

(١٥٠) FO 407/197. Enclosure in No. 97. Report on the General Situation in Egypt for the period September 19 to October 2, 1923, inclusiv.

(١٥١) محمود فؤاد، ص ٩٦ - ٩٧. ومن الواضح أيضاً أن رأي الطلبة، قد أخذ في الاعتبار عند اختيار المرشحين لمجلس النواب، فقد أرسل طلبة بني سويف بالقاهرة، على سبيل المثال، عريضة إلى لجنة الوفد ببني سويف لترشيح واصف غالي. أمين عبدالهادي، ص ١٣. كذلك امتدح سعد وطنية الطلبة ومشاركتهم الفعالة في الحركة الوطنية. الجزيري، آثار، ص ٧٣.

(١٥٢) FO 407/201/3631/29/16. Lloyd to Chamberlain. 23 November 1925; FO 407/202/25/25/16. Lloyd to Chamberlain. 21 December 1925.

(١٥٣) أصدر أحمد لطفي السيد، وزير المعارف، نشرة إلى أولياء الأمور والمدرسين والطلبة، يحيطهم فيها علماً بالعقوبات التي ستوقع بالطلبة الذين يشاركون في اللجان السياسية، أو في المظاهرات السياسية، مما يؤثر على الطلبة وعلى المدرسين على السواء:
FO 407/207. No. 106. Hoare to Cushenden. 19 August 1928.

(١٥٤) طالب في الحقوق ونجل علي شعراوي أحد كبار ملاك الأراضي بالمنيا. وعند وفاة الأخير ترك ٧٥٠٠ فدان و ٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني. المصور، العدد ٨٠٨، ١٩ أبريل ١٩٤٠، ص ٢٠.

(١٥٥) كالانتخابات التي جرت في السادس عشر من ديسمبر ١٩٢١، على سبيل المثال، فقد سحب مجلس النقابة تأييده لعدلي وأعلن الاضراب: FO 407/191.No. 54. Allenby to Curzon. 24 December 1921. كذلك كانت نتائج انتخابات الرابع عشر من ديسمبر ١٩٢٨ (خلال حكم محمد محمود) دليلاً آخر على أن نقابة المحامين كانت معقلاً للوفد: FO 407/208 Enclosure in No. 1. Memorandum on the Egyptian Press. 12-21 December 1928.

أنظر فيما يتعلق بقائمة أسماء أعضاء مجلس النقابة خلال العشرينات: أ. و ج. الخانكي، ص ٣٦ - ص ٣٨.

(١٥٦) FO 407/207. No. 24. Hoare to Chamberlain. 5 August 1928.

(١٥٧) FO 407/206. Enclosure in No. 29. Notes on a visit to Damanhur. 608. February 1928; FO 407/208. Enclosure 2 in No. 27. Notes on a visit to Tanta 407 February. 1929; and Enclosure 3 in No. 27. Notes on a visit to Damanhur, 7-10 Feb. 1929.

(١٥٨) محمد طلعت حرب، المجلد الأول، ص ٦٦.

(١٥٩) خطابه في استقبال التجار لسعد زغلول في السابع من أكتوبر ١٩٢٣. المقطم، ٩ أكتوبر ١٩٢٣.

(١٦٠) صبحي، ص ١٢٢، ١٤١، الأهرام، ٢٣ نوفمبر ١٩٣٢. صحيفة التجارة والصناعة، المجلد السادس، العدد ٢، أبريل ١٩٣٠، ص ٨. كما كان عضواً في اتحاد الصناعات. مصر الصناعية، المجلد الأول، العدد الأول (١٩٢٥)، ص ٣. ومن بين تجار القاهرة الآخرين المنتمين للوفد حامد الموردي الذي كان نائباً عن دائرة بولاق. صبحي، ص ٩٠، ١٠٧، ١٢١، ١٤١. كذلك كان محمد محمود المرجوشي نائباً عام ١٩٢٩. المرجع السابق، ص ١٤٢.

(١٦١) المرجع السابق، ص ٩٠، ١٠٨، ١٢٣، ١٤٢. تقرير الغرفة، الخ (الاسكندرية) للسنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤، قائمة الأعضاء. وفي عام ١٩٢٩ كان رمضان يوسف، التاجر، نائباً عن دائرة العطارين. المرجع السابق، صبحي، ص ١٤٢.

(١٦٢) نائب بور سعيد خلال العشرينات. صبحي، ص ٩١، ١٠٨، ١٢٣، ١٤٢.

(١٦٣) عضو مجلس الشيوخ عن دمياط في العشرينات وعضو اتحاد الصناعات. المرجع نفسه، ص ٢٢٢.

(١٦٤) نائب دمنهور خلال العشرينيات. المرجع السابق، ص ٩٩، ١١٣، ١٣١، ١٥٠.

(١٦٥) أنظر في ما يلي ص ١٨٩.

(١٦٦) اتحاد العمال، العدد ٩، ٩ نوفمبر ١٩٢٤.

(١٦٧) محمود فؤاد، ص ٥١.

(١٦٨) اتحاد العمال، العدد ٩، ٩ نوفمبر ١٩٢٤.

(١٦٩) تعبير استخدمه بشكل خاص خصوم سعد، وليس المقصود به العمال فحسب بل جماهير الوفد عموماً.

(١٧٠) الجزيري، آثار، ص ٢٤١ - ص ٢٤٢.

(١٧١) مصطفى أمين، عمالقة وأقزام، (القاهرة، بدون تاريخ)، ص ٨.

(١٧٢) FO 414/583/9321/143. Report on Labour Situation. January 1925 to September 1926.

(١٧٣) شفيق، حوليات، الخ، ١٩٢٥، ص ١٦.

(١٧٤) FO 141/583/9321/143

(١٧٥) أنظر المرجع السابق. وانظر أيضاً: مضابط مجلس النواب، جلسات ٢٢، ٢٥، ٣١ اغسطس عام ١٩٢٦ و ١٠، ٢٣ يناير عام ١٩٢٧.

(١٧٦) FO 141/583/9321/143. List of Syncidates in Cairo. 14 October 1926.

(١٧٧) روح العصر، العدد ٦، ٢١ مارس ١٩٣٠، ص ٨.

(١٧٨) FO 141/583/9321/161 : عزيز ميرهم عضو مجلس الشيوخ.

(١٧٩) وربما أيد بعض هؤلاء النواب غير الوفديين، في وقت لاحق، الأغلبية الوفدية. وقائمة النواب الأربعين غير الوفديين مبنية على الأسماء المذكورة في البلاغ، ١٤ يناير ١٩٢٤. لكن أنظر أيضاً: صبحي، ص ٩٠ - ص ١٠٦.

(١٨٠) هذه الأرقام والنسب الحسابية مبنية على قائمة أسماء النواب التي أوردها صبحي، المرجع السابق.

(١٨١) L.J. Cantori. The Organizational Basis of an Elite Political Party: the Egyptian Wafd; published Ph. D. thesis, University of Chicago, September 1966, p. 409.

(١٨٢) النسب والأرقام المذكورة مبنية على القائمة التي أوردها صبحي بأسماء الأعضاء. صبحي، ص ١٤١ - ١٥٨.

(١٨٣) هذه النسب والأرقام بنية على نتائج انتخابات المجالس القروية الواردة في:
FO 371/14614/180/4/16. Enclosure.

(١٨٤) أنظر في ما سبق ص ٦٩ - ٧٠.

(١٨٥) محمد عاطف بركات والمصري السعدي عام ١٩٢٤. وسعد زغلول والسيد حسين القصبي ومصطفى القاياتي عام ١٩٢٧. مجاهد، المجلد الرابع، ص ٢٤٥. صبحي، ص ٢٣١، ١٢٢، ٢٧٧، ١٣٥.

(١٨٦) استقال عبد الحليم البيلي في ديسمبر ١٩٢٤ وأصبح عضواً مؤسساً في حزب الاتحاد. أنظر في ما يلي ص ٢١٧. وتم فصل إبراهيم راتب من الوفد عام ١٩٢٨. المصور، العدد ٤٢١، ٤ نوفمبر ١٩٣٢، ص ٤.

(١٨٧) FO 371/20916/1989/815/16

(١٨٨) المرجع نفسه.

(١٨٩) انظر في ما سبق ص ٦٥ ـ ٦٦.
(١٩٠) أنظر: البلاغ، مايو ـ يونيو ١٩٢٣.
(١٩١) عنايت، ص ٣١، ص ٩٠ ـ ٩١.
(١٩٢) أنظر الدور المبالغ فيه الذي نسب إلى الطبقة العاملة في: إبراهيم عامر، ثورة مصر القومية (القاهرة، ١٩٥٧)، ص ٦٣ ـ ص ٦٥.
(١٩٣) روح العصر، العدد ٣، ٢٨ فبراير ١٩٣٠، ص ٨.
(١٩٤) أنظر في ما سبق ص ١٥٢ ـ ١٥٣.
(١٩٥) أنظر: H.H. Ayrout, Moeurs et Coutumes des Fellahs (Paris 1938) p. 132. حيث يقول ص ١٣٢: «لا تشكل القرية المصرية جماعة بالمعنى المدني للكلمة، كما لا تشكل كياناً عضوياً، وإنما تشكل جمهوراً». المرجع السابق.
(١٩٦) FO 141/711/628/27/32
(١٩٧) Jacques Berque, Histoire d'un Village Egyptien au XXeme Siecle (Paris, 1957) p. 66.
(١٩٨) FO 141/620/5649/20 .
(١٩٩) البلاغ، ٢ فبراير ١٩٢٣.
(٢٠٠) من الواضح أن الصفة «المركزية» كانت تشير إما إلى التقسيم الإداري أو على الأقل إلى حقيقة أن هذه اللجان تعد مركزية داخل إطار الدائرة نفسها. المرجع السابق، ٣ يوليو ١٩٢٣.
(٢٠١) المقطم، ١٠ أغسطس ١٩٢٣؛ المرجع السابق، ١٤ أغسطس ١٩٢٣.
(٢٠٢) المرجع السابق، ١ سبتمبر ١٩٢٣؛ البلاغ، ١٨ يونيو ١٩٢٣.
(٢٠٣) نظام لجان الوفد الانتخابية لقسم السيدة زينب بالقاهرة، ص ٤ ـ ص ٥.
(٢٠٤) المرجع نفسه، ص ٨، ص ٩.
(٢٠٥) المرجع السابق، المواد ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٨، ص ١٢، ص ١٣، ١٥.
(٢٠٦) المقطم، ٢٧ مايو ١٩٢٣. المرجع نفسه، ٥ يونيو ١٩٢٣.
(٢٠٧) على سبيل المثال: اللجان الوفدية بالغربية، وباب الشعرية، وعابدين، والسيدة زينب. المرجع السابق، ٢٠ مايو ١٩٢٣. البلاغ، ٢٠ يونيو، ١٢ يوليو ١٩٢٣.
(٢٠٨) المقطم، ١٤ أغسطس ١٩٢٣.
(٢٠٩) مثل مديريات القليوبية والبحيرة والجيزة والمنيا. المرجع السابق، ١٣ مايو، ١، ٢ يونيو ١٩٢٣. البلاغ، ١٨ يونيو ١٩٢٣.
(٢١٠) Duverger, pp. 41-47 .
(٢١١) البلاغ، ٢٥ يونيو ١٩٢٣.
(٢١٢) المرجع السابق، ٢١ يوليو ١٩٢٣.
(٢١٣) المرجع السابق، ٣ يوليو ١٩٢٣.
(٢١٤) أنظر الرسم البياني رقم (١).
(٢١٥) أنظر على سبيل المثال، خطب سعد زغلول في: محمود فؤاد، ص ٤٩، ٥٣، ٥٤، ٥٩، ٦٤.
(٢١٦) أنظر: Duverger, p. 56.
(٢١٧) أنظر حول مفهوم الوفد «للعضوية» ص ١٧٢.
(٢١٨) Duverger, p. 24.
(٢١٩) نشرة دورية بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٢٨، أرسلها أحمد ماهر إلى كل أعضاء الهيئة البرلمانية للوفد. أوراق راغب اسكندر الخاصة.
(٢٢٠) أنظر ص ١٧٠ ـ ١٧٢.
(٢٢١) رسائل من مرشحي وأعضاء بعض لجان الدوائر الوفدية، ومنهم على سبيل المثال: الزعيم العمالي أحمد محمد آغا والنائب السابق محمد الشميلي الفار، إلى راغب اسكندر، بتاريخ ٩ أكتوبر و ٢١ نوفمبر ١٩٢٩ على الترتيب. أوراق راغب اسكندر الخاصة.
(٢٢٢) المقطم، ٢٤ نوفمبر، ٥ ديسمبر ١٩٢٩.

(٢٢٣) البلاغ، ٢٨ يونيو ١٩٢٣ .
(٢٢٤) المرجع نفسه، ٢٩ يونيو، ٢، ٦ يوليو ١٩٢٣ .
(٢٢٥) الجزيري، آثار، ص ٣٧٨.
(٢٢٦) المقطم، ٢٢ يونيو ١٩٢٨ .
(٢٢٧) المرجع نفسه، ٢٧ يونيو ١٩٢٨ .
(٢٢٨) البلاغ، ٢٨ أبريل ١٩٢٤.
(٢٢٩) نظام الهيئة الوفدية البرلمانية (منسوخة بالاستنسل، بدون تاريخ). المادة ١١. أوراق راغب اسكندر الخاصة . FO 371/14608/960/16. Enclosure in No. 1. Summary of The Statute of the Parliamentary Wafdist Group . وأنظر أيضاً في ما سبق الجدول رقم ١ ص ١٦٠.
(٢٣٠) الجزيري، آثار، ص ١٣٠.
(٢٣١) لا تختلف وظيفة «المراقبين» عن وظيفة المسؤول البرلماني Whip في الأحزاب السياسية البريطانية. فمهمتهم هي مراقبة الانضباط الدقيق لأعضاء البرلمان. أنظر المادتين ١٢ و ١٥ من نظام الهيئة الوفدية السالف الذكر. أوراق راغب اسكندر الخاصة.
(٢٣٢) المرجع نفسه، المادة ١٣.
(٢٣٣) من حق رئيس الهيئة الوفدية (وهو نفسه رئيس الوفد) أو أي من نائبيه، أو عشرين من أعضائها الدعوة لعقد اجتماع أو جلسة للهيئة. المرجع السابق، المواد ٣، ٤، ٥، ١٠، ١١.
(٢٣٤) المرجع السابق، المواد من ١٣ إلى ١٥.
(٢٣٥) نشرة أرسلها راغب اسكندر، موقعة من النقراشي بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٢٩. وهناك نشرة أخرى أرسلها مكتب أحمد ماهر، سكرتير الهيئة الوفدية البرلمانية، بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩. المرجع السابق.
(٢٣٦) Duverger, p. 64.
(٢٣٧) اختير النحاس سكرتيراً للوفد بعد استقالة محمد علي علوبة عام ١٩٢٠، كما أصبح سكرتيراً للجنة الوفد المركزية المنحلة بعد سجن عبدالرحمن فهمي. (أنظر في ما سبق ص ٤٩٠) وفي الوزارة الوفدية التي شكلت عام ١٩٢٤، كان النحاس وزيراً للمواصلات، كما اعترض الانجليز على تعيينه في منصب وزاري في وزارة عدلي الائتلافية عام ١٩٢٦. أنظر: Lloyd, Vol. II, pp. 168-169 وكان مرقص حنا موضع ثقة سعد زغلول، على الأقل خلال تولي سعد للسلطة عام ١٩٢٤. أما فتح الله بركات، فكان أميناً للصندوق في الحزب، وهو ابن شقيقة سعد زغلول، وكان يتمتع بقدرة تنظيمية كبيرة، وهو الذي أشرف على الحملتين الانتخابيتين للوفد عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٦. وقد تولى عدة مناصب وزارية هامة سواء في وزارة ١٩٢٤ أو في الوزارة الائتلافية عام ١٩٢٦/ ١٩٢٧. أنظر: الجزيري، سعد زغلول، ص ٩٨. (وأنظر أيضاً: FO 407/205. No. 14. Henderson to Chamberlain, 27 August 1927). كذلك كان علي الشمسي من المقربين لسعد زغلول، كما كان يعتبر من أبرز قادة الهيئة العليا للوفد. وقد وصف علي الشمسي وبركات بأنهما عماد التحالف الذي تم بين الأحزاب الثلاثة في الفترة «١٩٢٦ - ١٩٢٨». (الجزيري، سعد زغلول، ص ٩٦ - ٩٧). أما أحمد ماهر فهو أحد القادة البارزين للجهاز السري للوفد، وقد عين وزيراً للتعليم في وزارة سعد في نوفمبر ١٩٢٤، وكان مقرباً من سعد. (محمد إبراهيم أبو رواع، الشهيد أحمد ماهر، المجلد الأول (القاهرة، ١٩٤٦)، ص ٧ - ص ٩. ويزعم فخري عبد النور أن أحمد ماهر عُين عضواً بالهيئة العليا للوفد في نوفمبر ١٩٢٤. (فخري عبدالنور، «الوفد المصري»، الأهرام، ١٨ سبتمبر ١٩٣٧.
(٢٣٨) FO 407 205 No 14
(٢٣٩) أنظر في ما يتعلق بنشأته الريفية: م. جورجي وي. عبده، سر عظمة حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا (القاهرة، بدون تاريخ) ص ٥، ٧، ٨ - ١١.
(٢٤٠) عباس حافظ، مصطفى النحاس أو الزعامة والزعيم (القاهرة، ١٩٣٦) ص ٢٤٧ - ٢٤٨) وفي مقابلة مع د. محمد صلاح الدين باشا - وزير الخارجية في آخر وزارة وفدية قبل ثورية ١٩٥٢ - تمت في يونيو ١٩٦٨، عبر عن الرأي نفسه القائل بأن سعداً كان يفكر في النحاس كخليفة له.
(٢٤١) FO 407/205. No. 21. Henderson to Chamberlain, 2 September 1927.

(٢٤٢) الأهرام، ١٠ يناير ١٩٣٨ .
(٢٤٣) فخري عبد النور، «ذكريات عن الوفد والزعامة»، المصري، ١٩ سبتمبر ١٩٣٧ . وكان على العضو الجديد أن يؤدي القسم بأن يظل مخلصاً لمبادىء الوفد.
(٢٤٤) أنظر حول نشأته: م. جورجي، سر نجاح المجاهد الكبير الأستاذ مكرم عبيد (القاهرة، بدون تاريخ)، ص ٧، ٨، ٢٩ .
(٢٤٥) أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، الحولية السادسة سنة ١٩٢٩ (القاهرة، ١٩٣٠)، ص ٥٩٥. (نشرة أرسلها النقراشي إلى راغب اسكندر بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٢٩ . أوراق راغب اسكندر الخاصة) .
(٢٤٦) نشرتان بتوقيع أحمد ماهر بتاريخ ١٢ أغسطس، ٢٣ ديسمبر ١٩٢٨. المرجع السابق.
(٢٤٧) المصرى، ١٩ سبتمبر ١٩٣٧ . (FO 407/205. No. 21)
(٢٤٨) محمود فؤاد، ص ٢٧ ـ ص ٢٨ .
(٢٤٩) CF. Hourani, Arabic Thought, p. 217.
(٢٥٠) البلاغ، ٨ أكتوبر ١٩٢٣. السياسة، ٩ أكتوبر ١٩٢٣ .
(٢٥١) البلاغ، ٨ أكتوبر ١٩٢٣ .
(٢٥٢) CF. Saffran, pp. 193-194. & Hourani, Arabic Thought, pp. 217, 221.
(٢٥٣) الجزيري، آثار، ص ٣٧٢.
(٢٥٤) المرجع السابق، ص ٣٨١ ـ ٣٨٣. وقد رددت الصحافة الوفدية هذه المطالب المتعلقة بضرورة الاصلاح الداخلي (FO 407/199. No. 47. Allenby to Chamberlain, 9 November 1924) بل إن «البلاغ» لسان حال الوفد، نشرت مقالاً لعزيز فهمي المصري، خلال الحملة الانتخابية لعام ١٩٢٣/ ١٩٢٤، اقترح فيه برنامجاً لكل نائب يتألف من مطالب سياسية واقتصادية مختلفة. واشتملت المطالب الاقتصادية على: نشر التعاونيات، إصدار قانون الشركات المساهمة، سن قوانين لتنظيم بورصة الاسكندرية، تحسين التجارة وتشجيع الصناعات المصرية وحمايتها من المنافسة الأجنبية، الخ. «البلاغ»، ٤ يوليو ١٩٢٣ .
(٢٥٥) مضابط مجلس النواب، جلسة ١٥ يونيو ١٩٢٤ . المرجع نفسه، جلسة ٢٨ أبريل ١٩٢٧ .
(٢٥٦) المرجع نفسه، جلستا ١٠ و ١١ يونيو ١٩٢٦ .
(٢٥٧) المرجع نفسه، جلسة ٢٤ مايو ١٩٢٤ .
(٢٥٨) المرجع نفسه، جلسة ٣٠ مارس ١٩٢٧ .
(٢٥٩) أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، الحولية السابعة سنة ١٩٣٠ (القاهرة، ١٩٣١)، ص ١١٠ ـ ص ١١٣ . وقد مثل هذا البرنامج، من جانب، رد فعل على نظام حكم محمد محمود، الذي دعا إلى الإصلاح الداخلي، ومن جانب آخر كان نتيجة لفترة الكساد الكبير.
(٢٦٠) إبراهيم رشاد، سعد زغلول التعاوني (القاهرة، ١٩٣٧) ص ٩، ص ١٢ ـ ١٣ .
(٢٦١) البلاغ، ٢٥ و ٢٧ فبراير ١٩٢٤ .
(٢٦٢) عبد الرحمن فهمي، مذكرات (مخطوط)، الأرشيف القومي، القاهرة، ص ٢٨٢٢ ـ ٢٨٢٣ .
(٢٦٣) المرجع السابق، ص ٢٨٧٠ .
(٢٦٤) المرجع السابق، ص ٢٨٥٥ .
(٢٦٥) المرجع السابق. اتحاد العمال، العدد ١٠، ١٦ نوفمبر ١٩٢٤ .
(٢٦٦) العمال (الاسكندرية)، العدد ٨، ١٢ أغسطس ١٩٢٤ .
(٢٦٧) اتحاد العمال، العدد ١١، ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ .
(٢٦٨) مضابط مجلس النواب، جلسة ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ .
(٢٦٩) المرجع السابق، جلسة ١٣ يونيو ١٩٢٦ .
* نسبة لرئيس اللجنة عبد الرحمن رضا باشا (م) .
(٢٧٠) المرجع السابق، جلسة ٢٥ يناير ١٩٢٧ .
(٢٧١) شفيق، حوليات، الخ، ١٩٢٥، ص ١٦٢ .
(٢٧٢) المرجع نفسه، ص ٨٥٩ ـ ٨٦١.

(٢٧٣) الجزيري، سعد زغلول، ص ١٦٩ .
(٢٧٤) شفيق، حوليات، الخ، ١٩٢٨، ص ٩٠٩ - ٩١٠ .
(٢٧٥) أنظر في ما سبق، ص ١٧٠ - ١٧٢ .
(٢٧٦) الجزيري، آثار، ص ٢٤١ - ٢٤٢ .
(٢٧٧) المرجع السابق، ص ٢٤٢ .
(٢٧٨) شفيق، حوليات، الخ، ١٩٢٥، ص ٢٦٧ .
(٢٧٩) المرجع السابق، ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .
(٢٨٠) الجزيري، آثار، ص ٦٨ .
(٢٨١) الجزيري، آثار، ص ٧٢ - ٧٣ .
(٢٨٢) المرجع نفسه، ص ٧٣ .
(٢٨٣) المرجع نفسه، ص ٦٦ . المقطم، ٩ أكتوبر ١٩٢٣ .
(٢٨٤) الجزيري، آثار، ١٢٩ .
(٢٨٥) المرجع السابق .
(٢٨٦) المرجع السابق، ص ٢١١ .
(٢٨٧) مضابط مجلس النواب، جلسة ٢٠ سبتمبر ١٩٢٦ .
(٢٨٨) شفيق، حوليات، الخ، ١٩٢٨، ص ٩١٧ .
(٢٨٩) المرجع السابق .
(٢٩٠) شفيق، حوليات، الخ، ١٩٢٩، ص ١٢٥٣ - ١٢٥٤ .
(٢٩١) أورد الرافعي قائمة الأعضاء في «في أعقاب»، الخ، المجلد الأول، ص ٢٥٤ .
(٢٩٢) ابن أحد العمد بالمنوفية . وعبد العزيز فهمي، ص ٣٠ - ٣١ . وامتلك ٣٠٠ فدان . المصور، العدد ٥٨٣، ١٤ فبراير ١٩٤١، ص ١٢ .
(٢٩٣) أحد كبار ملاك الغربية، وكان يملك ٥٠٠ فدان : FO 371/1964/15252 .
(٢٩٤) أحد كبار الملاك ورأس عائلة أبو الحسين، الشهيرة، بالمنوفية . المصور، العدد ٨٥٩، ٢٨ مارس ١٩٤١، ص ١٤ .
(٢٩٥) من كبار الملاك بالدقهلية ومشتغل بالمحاماة. FO 407/208.: Enclosure 1 in No. 27. Notes on a visit to Mansurah. 1-4 Feb. 1929 . المصور، العدد ٨٤١، ٢٢ نوفمبر ١٩٤٠، ص ٦ .
(٢٩٦) من كبار الملاك بالمحلة الكبرى (غربية) . روز اليوسف، العدد ١٠٤، ٣ نوفمبر ١٩٢٧، ص ٥ .
(٢٩٧) نشأ بمديرية الدقهلية . وصف والده بأنه «مزارع كبير» . المرجع السابق، العدد ١٣٤، ١٠ يوليو ١٩٢٨ ص ٦ . السياسة، ٢٥ فبراير ١٩٢٣ .
(٢٩٨) ابن حسن زايد، «أغنى أغنياء» المنوفية . وكان يملك ٢٠٠٠ فدان. (FO 141/770/358/5/31 Election 1931. Notes on success Ful Candidates) وكان عضواً في النقابة الزراعية العامة، نحاس، جهود، الخ، ص ٥١٢، ٥١٣، ص ٥١٤ .
(٢٩٩) أحد أفراد عائلة عبد الرازق بالمنيا . وقد قدرت ملكية العائلة بحوالي ٧٠٠٠ فدان . المصور، العدد ٨١١، ٢٦ أبريل ١٩٤٠، ص ٥ .
(٣٠٠) أحد أفراد عائلة قبطية من كبار الملاك بجرجا . وكان عمدة «الشيخ مرزوق» . تادرس، المجلد ٣، ص ٨٢ .
(٣٠١) تركي متمصر، وكان يملك مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية بمديرية بني سويف . الأهرام، ١٥ أبريل، ١٩٣٧ . كما كان عضواً بالنقابة الزراعية العامة . نحاس، جهود، الخ، ص ٥١٣، ٥١٤، ص ٥١٦ .
(٣٠٢) الأعضاء الستة الباقون هم : حافظ عفيفي، محمد علي علوبة، توفيق دوس، إبراهيم الهلباوي، صليب سامي، حامد فهمي .
(٣٠٣) أنظر في ما يتعلق بمجلس الإدارة الجديد وموظفيه لإدارة شؤون الحزب (FO 407/208. No. 24. Lloyd to Chamberlain. 28 Feb. 1929) .
(٣٠٤) ابن أحد كبار ملاك الدقهلية ومشتغل بالمحاماة . كان مفكر حزب الأمة القديم وأحد مؤسسي حزب الأحرار

الدستوريين رغم عدم انضمامه رسمياً للحزب حتى فبراير ١٩٢٩. أحمد لطفي السيد، قصة حياتي (القاهرة، ١٩٦٢)، ص ١٨، ص ٤٢ (هامش).

(٣٠٥) ولد بالقاهرة من أصل جركسي. درس القانون وتولى مناصب هامة في الإدارة الحكومية: FO 371/20916/1989/815/16.

(٣٠٦) ابن أحد كبار الموظفين، خريج الحقوق. والمرجح أنه ورث ملكية زراعية كبيرة، لكنه شارك، في أواخر العشرينات، في بعض المشروعات المالية والصناعية. ومنذ ذلك الحين فصاعداً، أصبح عضواً بارزاً في البرجوازية المحلية. اسماعيل صدقي، ص ٥ - ٦، (FO 371/20916/1989/815/16).

(٣٠٧) شقيق حسين عبد الرازق، وكان رأس العائلة. درس القانون وعمل بالحكومة في وقت لاحق. أنظر في ما سبق ص ١١٣ هامش (٣٠٢).

(٣٠٨) ابن أحمد يحيى، «رجل عصامي من الاسكندرية»، أصبح من كبار تجار القطن. درس القانون وعمل بالحكومة في وقت لاحق. (FO 371/20916/1989/815/16).

(٣٠٩) ابن مهندس تولى منصباً حكومياً كبيراً رغم تعليمه القليل، من كبار الملاك بالفيوم. نخاري، ص ٥٢٠. كان عضواً بالنقابة الزراعية العامة. نحاس، جهود، الخ، ص ٥١٣.

(٣١٠) محامي ممارس للمهنة ومن كبار الملاك بأسيوط. زكي فهمي، ص ٤٩٥ - ٤٩٦. وكان عضواً بالنقابة الزراعية العامة. نحاس، جهود، الخ، ص ٥١١.

(٣١١) من كبار الملاك بالدقهلية. صبحي، ص ٢٢٤، ٢٤٨. وكان عضواً بالنقابة الزراعية العامة. نحاس، جهود الخ، ص ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤.

(٣١٢) ابن سليمان محمود، أحد كبار الملاك بأسيوط. أنظر في ما سبق ص ١١٣ الهامش ٣٠١.

(٣١٣) من عائلة العلايلي بالدقهلية ودمياط. وكانت توصف بأنها قوية النفوذ في المنطقة. روز اليوسف، العدد ١٧، ٦ مايو ١٩٣٠، ص ٤. وكانت في الأصل «عائلة من التجار المعروفين من دمياط» (FO 371/1964/15252).

(٣١٤) أما انتخابات عامي ١٩٢٦، ١٩٢٩، فلم تشهد حملات انتخابية حقيقية بالنسبة لحزب الأحرار الدستوريين. فالانتخابات الأولى دخلها الحزب على أساس ائتلافي، بينما قاطع الانتخابات الثانية.

(٣١٥) خطب لأعضاء بارزين بالحزب توجهوا فيها إلى كبار الملاك وأشادوا بهم. أنظر: السياسة، ٢٧ أكتوبر، ٢، ٢٩ نوفمبر ١٩٢٣. والمرجع نفسه، ٤، ٦، ١١ يناير ١٩٢٤.

(٣١٦) اعتماداً على تحليل اللجان الانتخابية بالمديريات. السياسة، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣١ ديسمبر ١٩٢٤.

(٣١٧) شفيق، حوليات، الخ، ١٩٢٥، ص ٢٥٨.

(٣١٨) شفيق، حوليات، ١٩٢٨، ص ١٢٨٥.

(٣١٩) أنظر في ما سبق ص ٢٠٢ الهامش ١٢٣.

(٣٢٠) يزعم فاتيكيوتيس أن «محمد محمود... قد خلف عدلي يكن في زعامة حزب الأحرار عام ١٩٢٨»، وهو زعم خاطىء بطبيعة الحال. أنظر: Vatikiotis, p. 475, N. 9.

(٣٢١) كان محمد محمود وكيلاً للحزب ثم رئيساً بالنيابة خلال الفترة (١٩٢٦ - ١٩٢٩)، وكان بالتأكيد الرجل القوي داخل الحزب. وفي مجلس الإدارة الذي شكل عام ١٩٢٩ وكان حافظ عفيفي ومحمود عبدالرازق وكيلين ومحمد علي علوية سكرتيراً عاماً، وأحمد الغفار سكرتيراً مساعداً، وعلي اسلام أمين صندوق: FO 407/208. No. 24.

(٣٢٢) السياسة، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣١ ديسمبر ١٩٢٤. وكان الحزب ينشىء من حين لآخر تنظيمات مساعدة مثل: «أنصار حرية الرأي»، و «لجنة الطلبة» وكلاهما أنشىء عام ١٩٢٣. وفي صيف ١٩٢٩ أنشئت «جماعة شباب الأحرار» لدعم مشروع المعاهدة. السياسة، ٢٣ يوليو، و ٢١، ٢٨ أكتوبر ١٩٢٣. شفيق، حوليات، ١٩٢٩، ص ٦٧١ - ٦٧٢. وخلال عهد محمد محمود تم تكوين إتحاد عام للعمال، وترأسه عضو بحزب الأحرار الدستوريين. روح العصر، العدد ١٨، ١٣ يونيو ١٩٣٠.

(٣٢٣) السياسة، أول يوليو و ٢٩ أكتوبر و ٢، ١١، ٢٥، ٢٩، ٣٠ نوفمبر و ٩، ١٥، ٢٣، ٢٤، ٣٠ ديسمبر ١٩٢٣. والمرجع نفسه ٤، ٦، ١٠ و ١١ يناير ١٩٢٤.

(٣٢٤) حاول الحزب تنظيم لجان في يوليو ١٩٢٨ . وصاغ محمد علي علوبة نظاماً أساسياً جديداً للجان الحزب . وحث أعضاء الحزب على إنشاء لجان عامة في المحافظات وفي عواصم المديريات ، ولجان مركزية في كل حي أو «مركز» داخل كل محافظة أو مديرية ، وأخيراً أن يقوموا بإنشاء لجان فرعية على مستوى القرية . السياسة، ٢٢ يوليو ١٩٢٨ . لكن هذه المحاولة أجهضت ، إذ تم حل البرلمان بعد أيام قليلة من نشر مسودة النظام الأساسي في السياسة، كما تم تأجيل الانتخابات لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . أنظر: صبحي، ص ١٢٠ .

(٣٢٥) إلا إذا اعتبرنا الاشتراكات المدفوعة لجريدة «السياسة»، لسان حال الحزب ، اشتراكات عضوية .

(٣٢٦) شفيق ، حوليات، ١٩٢٥، ص ٣٢٨ .

(٣٢٧) محمد محمود، ص ٣٧ - ص ٣٨ .

(٣٢٨) FO 407/200. No.48. Allenby to Chamberlain. 26 April 1925 . ونشأت هو ابن أحد ضباط الجيش ومحام ممارس للمهنة . وقد التحق بالعمل الحكومي وكان أحد منظمي اضراب مستخدمي الحكومة عام ١٩١٩ . وفي وقت سابق على تعيينه في وظيفته بالقصر كان يعمل بوزارة الأوقاف . وقام بدور الوساطة في تلك الفترة بين سعد والملك فؤاد : FO 371/20916/815/16 .

(٣٢٩) قائمة الأعضاء في : الاتحاد، ١١ يناير ١٩٢٥ .

(٣٣٠) من كبار الملاك بجرجا وعضو النقابة الزراعية العامة ، صبحي ، ص ٢٣٢ . نحاس ، جهود، الخ ، ص ٥١٣ .

(٣٣١) من كبار الملاك بالبحيرة وعضو النقابة الزراعية العامة . المرجع السابق، وانظر أيضاً:
FO 407/206. Enclosure in No. 29. Notes on a visit to Damanhur, 6 to 8 Feb. 1928.

(٣٣٢) من عائلة غالي القبطية . قاهري النشأة إلا أنه من كبار ملاك الشرقية ، زكي فهمي ، ص ٥٩٦ - ٥٩٧ .

(٣٣٣) من كبار الملاك بجرجا . فرج سليمان فؤاد، ص ٤٢٦ .

(٣٣٤) من كبار الملاك بالجيزة وعضو النقابة الزراعية العامة . صبحي ، ص ٢٠٠ ، ١١٤ ، ١٥٢ . نحاس ، جهود، الخ، ص ٥١٣ ، ٥١٥ .

(٣٣٥) من عائلة محمود من كبار الملاك بالرحمانية بمديرية البحيرة . أنظر:
FO 407/206. Enclosure in No. 29.

(٣٣٦) أهم هؤلاء الأعضاء هو عبدالحليم البيلي ، العضو السابق بالهيئة العليا للوفد، والذي يرجح أنه كان عضواً أيضاً بجهاز الوفد السري . ومن الأعضاء البارزين الآخرين في الوفد (سابقاً) موسى فؤاد، وهو ضابط متقاعد، وعضو معين بمجلس الشيوخ . مذكرات سعد زغلول، الكراس ٥١ ، ١٧ يناير ١٩٢٥ .

(٣٣٧) FO 407/200. No. 48.

(٣٣٨) ١٨ مرشحاً من بين ٣١ (أي بنسبة ٥٨٪) صنفوا على أنهم «أعيان». المقطم، ٨ و ١٠ نوفمبر ١٩٢٩ . الاتحاد، ٢ ديسمبر ١٩٢٩ .

(٣٣٩) شفيق ، حوليات، الخ، ١٩٢٥، ص ٣٣ . شفيق ، حوليات، الخ، ١٩٢٩، ص ٨٠٦ - ٨٠٧ . ومحمود أبو النصر كان عضواً سابقاً بالحزب الوطني حتى الحرب العالمية الأولى، ثم انضم إلى الوفد الأول في وقت لاحق . وكان يعمل بالمحاماة إلا أنه كان أيضاً من كبار الملاك كما كان عضواً بالنقابة الزراعية العامة . زكي محمود مجاهد، المجلد الثالث ، ص ٧٨ - ٧٩ . نحاس ، جهود، الخ، ص ٥٠٣ .

(٣٤٠) الاتحاد، ٢٢ يناير ١٩٢٥ .

(٣٤١) FO 407/200.No. 48. Allenby to Chamberlain. 26 April 1925 . وقد أشار عبد العزيز فهمي إلى وجود تشابه كبير بين برنامجي الحزبين . حزب الأحرار الدستوريين ، خطب الرئيس الأستاذ عبد العزيز فهمي (القاهرة، بدون تاريخ)، ص ٣ .

(٣٤٢) وهو ما حدث بالفعل عام ١٩٢٦ . أنظر:
FO 407/200. No. 56. Allenby to Chamberlain. 11 June 1925.

(٣٤٣) المقطم، ١٦ مايو و ٧، ٨، ١٠، ١٢، ١٧ ، ٢٦ يونيو و ١٢ ، ١٦ أغسطس و ٢، ١٣ ، ١٥ سبتمبر ١٩٢٣ . الأخبار، ٣، ٩، ١٠ يناير ١٩٢٤ .

(٣٤٤) وهؤلاء الأربعة هم: عبد اللطيف الصوفاني (أنظر في ما يلي، ص ٣٤٦) محمد فؤاد المنشاوي المنتمي لعائلة من الملاك المتوسطين (الأخبار، ١٠ يناير ١٩٢٤) - محمد أحمد الشريف، من كبار الملاك بكفر الزيات (غربية) (اللواء المصري، ١٥ سبتمبر ١٩٢١) - محمود نصير، وهو مالك متوسط من الدقهلية. أنظر:
FO 407/208. Enclosure in No. 27. Notes on a visit to Mansourah, 1-4 Feb., 1929.

(٣٤٥) والثلاثة هم: عبدالحميد سعيد (أنظر في ما يلي ص ٣٤٧ محمود فؤاد المنشاوي - وفكري أباظة، من عائلة أباظة احدى العائلات ذات الملكية الكبيرة بالشرقية والمشتغل بالمحاماة في تلك الفترة - عبد العزيز البشري، ص ٥٣. وانظر أيضاً: فكري أباظة، الضاحك الباكي (القاهرة، ١٩٣٣)، ص ٢٢ - ٢٣. ومن أجل قائمة بأسماء زعماء الحزب الوطني أنظر: الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الأول، ص ١٢٣، ص ٢٥٤.

(٣٤٦) تلقى عبداللطيف تعليمه بالأزهر. والمرجح أنه من كبار ملاك البحيرة. وفي عام ١٩١٣ كان يملك ٣٠٠ فدان (مثقلة بديون الرهن العقاري) هو وشقيقه (FO 371/1964/15252). وعبدالعزيز ابن عبداللطيف الصوفاني.

(٣٤٧) ابن إبراهيم سعيد، أحد كبار ملاك الغربية، وكان يملك ٧٠٠ فدان. حصل على الدكتوراه في القانون من باريس، المرجع السابق، (FO 371/20916/1984/815/16).

(٣٤٨) ابن شيخ أزهري وحفيد موظف بالحكومة، عمل بالمحاماة. الرافعي، مذكراتي، ص ٥ - ص ٦.

(٣٤٩) المرجع السابق، ص ٤٥.

(٣٥٠) من أمثلة ذلك تأييد الحزب الوطني (نتيجة لنفوذ بعض أعضائه البارزين من كبار الملاك) لعهد محمد محمود (١٩٢٨ - ١٩٢٩). شفيق، حوليات، الخ، ١٩٣٠، ص ٢٣٨ - ٢٤٠.

(٣٥١) أنظر في ما سبق ص ٨٤ - ٨٥.

(٣٥٢) وذلك ما شكا منه علي فهمي كامل، السياسة الأسبوعية، ٢ أكتوبر ١٩٢٦، ص ٩.

(٣٥٣) المقطم، ١٢، ١٧ يونيو ١٩٢٣.

(٣٥٤) أنظر على سبيل المثال: مصطفى الشوربجي، الوطن في خطر (مكان الاصدار غير محدد، ١٩٣٠)، مواضع متفرقة وعلى وجه الخصوص الصفحات ٢، ٢٠ - ٢٥، ٢٩.

(٣٥٥) احتلال مصنعي الغزل وصناعات الزيوت المصرية، بالاسكندرية في الثاني والعشرين من فبراير ١٩٢٤. وكان انطون مارون، الزعيم الشيوعي، هو المتحدث بلسان عمال المصنع الثاني. ومن الواضح أن العمال كانوا يعانون مصاعب اقتصادية جمة كما يظهر من مطالبهم. أنظر: FO 141/583/9321/123 Labour Unrest. Extracts from Major Capper's Situation Reports Covering the period 28th January to 24 June 1924. وفي الثالث من مارس احتل عمال مصنع أبو شنب للزيوت مصنعهم أيضاً. ومن الواضح أن موقف العمال اليائس، وليس التحريض الشيوعي، هو السبب المباشر لاستخدام العمال لهذا الأسلوب، إذ أن الشيء ذاته حدث في مصنع الاسمنت بالمعصرة، حيث لم يكن ممثل العمال في لجنة التوفيق العمالية من بين الشيوعيين بل كان زعيماً عمالياً وفدياً هو عبدالرحمن فهمي نفسه.

(٣٥٦) على سبيل المثال تحدث وفديون بارزون إلى نقابات العمال بالاسكندرية عن «آفة» الشيوعية. أنظر:
FO 407/198. Enclosure in No. 108. Report on the General Situation of Egypt during the period from March 5 to 18, 1944.

(٣٥٧) الأهرام، ١٣ مارس و ٧ أكتوبر ١٩٢٤.

(٣٥٨) المرجع السابق، ٢٩ أبريل ١٩٢٤.

(٣٥٩) حكم على حسني العرابي وأنطون مارون وصفوان أبو الفتح والشحات إبراهيم، فضلاً عن اثنين من الروس، بالسجن ثلاث سنوات. المرجع السابق، ٧ أكتوبر، ١٩٢٤.

(٣٦٠) الأخبار، ٢٧ أغسطس ١٩٢٥. أنظر في ما يتعلق بأفيدجور:
Walter Laqueur, The Soviet Union and the Middle East (London, 1959), pp. 82-93.

(٣٦١) الأخبار، ٢٧ أغسطس ١٩٢٥.

(٣٦٢) الأهرام، ٢٠ يناير ١٩٢٦.

(٣٦٣) الحساب، العدد ١٨، ١٨ مايو ١٩٢٥، ص ١ - ص ٣. و «الحساب» هي لسان حال الحزب وقد صدرت من نوفمبر ١٩٢٤ حتى اعتقال قيادة الحزب في مايو ١٩٢٥.

(٣٦٤) المرجع السابق.

(٣٦٥) الحساب، العدد ١٧، ٨ مايو ١٩٢٥، ص ١٥.

(٣٦٦) FO 141/779/9065/169. Theses on the Work of Communist Parties in the Near East. Article XV.

وأنظر أيضاً: الحساب، العدد ١٠، ١٨ مايو ١٩٢٥، ص ١ - ص ٣.

(٣٦٧) المرجع نفسه، العدد ١٧، ٨ مايو ١٩٢٥، ص ١٥.

(٣٦٨) مقال كتبه الصحفي السوري رفيق جبور: «تأسيس حزب للطبقة العاملة من عمال وفلاحين»، المرجع السابق، ص ٢ - ٣.

(٣٦٩) المرجع السابق.

(٣٧٠) بذلت محاولات، في الفترة «١٩٢٧ - ١٩٢٨»، لإعادة تنظيم الحزب الشيوعي، وتم اعتقال قياداته في مايو ١٩٢٨، وكانت مؤلفة من أجانب مقيمين في مصر (يونانيون وايطاليون). البلاغ، ٨ مايو ١٩٢٨. وأنظر: Colombe, p. 195.

(٣٧١) ذكرت التقارير أنه وجدت فروع للحزب في مدن الأقاليم مثل طنطا وبورسعيد والزقازيق، الخ. الأهرام، ٧ يوليو ١٩٢٤. وانظر أيضاً: Laqueur, The Soviet Union etc., p. 98.

(٣٧٢) وصف بأنه «تنظيم شبه سري». أنظر:
FO 407/201. No. 8. Henderson to Chamberlain. 4 July 1925.

(٣٧٣) الحساب، العدد ١٧، ٨ مايو، ١٩٢، ص ١٥.

الفصل الرابع

دكتاتورية «القصر ـ صدقي»: تصعيد الهجوم ضد الوفد: ١٩٣٠ ـ ١٩٣٥

اكتسبت السنوات «١٩٣٠ ـ ١٩٣٥» أهمية بالغة في تاريخ مصر، في الفترة موضوع الدراسة. فقد بلغ الهجوم على الوفد ذروته، سياسيا، من جانب القصر، بإقامة نظام دستوري جديد عام ١٩٣٠. ورغم أن تجربة «صدقي ـ القصر» لم يكتب لها الاستمرار، إلا أنه كان لها، مع ذلك، تداعيات بعيدة الأثر في الحياة السياسة في مصر. لذلك سوف نتناول السرد السياسي التاريخي للأحداث بشيء من التفصيل.

والواقع أن الكساد الاقتصادي الكبير، في الفترة «١٩٢٩ ـ ١٩٣٢»، كان بمثابة علامة مميزة فصلت، من الوجهة الاجتماعية ـ الاقتصادية بين الجزء الأول والجزء الأخير من فترة ما بين الحربين. وسوف نتناول في هذا الفصل الكيفية التي تأثرت بها الطبقات والفئات المختلفة بهذا الكساد، مع التركيز على الجوانب التي تساعدنا على فهم القاعدة الاجتماعية والتكوين الاجتماعي للأعضاء البارزين في الأحزاب السياسية، فضلا عن سياسات وبرامج هذه التنظيمات السياسية ومسلكها العام. وعلاوة على ذلك سوف نلاحظ أن بعض المشكلات التي نتجت عن ـ أو فاقمها ـ الكساد الاقتصادي في تلك الفترة، تحولت بدورها إلى عوامل تسبب عنها ظهور وعي اجتماعي جديد، بل وحركات سياسية جديدة في فترات لاحقة.

■ الخلفية الاجتماعية الاقتصادية

١ ـ كبار ملاك الأراضي

كانت لطبقة كبار الملاك، خلال العشرينات، كما سبق أن أوضحنا، أهداف رئيسية محددة، منها على سبيل المثال: إقامة صلات مباشرة مع صناعيي القطن، تسويق المحاصيل، الحصول على تسليفات زراعية وتشجيع التعاونيات. ورغم توفر عوامل استمرار تلك الأهداف،

في الفترة (١٩٣٠ ـ ١٩٣٥)، إلا أن مشكلة جديدة ظهرت، نتيجة للكساد، هي الديون العقارية. فقد أدى الكساد بكبار الملاك الذين اقترضوا الأموال خلال العشرينات، لتحسين أو استصلاح أو شراء أراض جديدة، إلى رهن أملاكهم، بل وإلى مواجهة الاستيلاء عليها بأمر القضاء[1]. وتقدر بعض المصادر أن حوالي ٣٠٪ من الملكيات الزراعية الكبيرة كانت مثقلة بالدين العقاري في تلك الفترة[2].

وحتى ديسمبر ١٩٣٢، شاركت النقابة الزراعية العامة في حملة ضد وزارة صدقي، بسبب تجاهله لمطالب ومصالح طبقة كبار ملاك الأراضي. ودعت إلى خفض مرتبات موظفي الحكومة، الذين لم يعانوا كما عانت الطبقات المالكة للأراضي من آثار الكساد[3]. إلا أن الحكومة استجابت في أواخر ديسمبر ١٩٣٢ بالاتفاق مع البنوك العقارية الرئيسية الثلاثة، وهي البنك العقاري وبنك ا اضي بمصر وشركة الرهن العقاري، لمد أجل سداد الديون إلى فترة تتراوح بين ثلاثين وخمسة وثلاثين عاماً، بفائدة قدرها من ٦,٥٪ إلى ٧٪[4] وهو ما أدى مؤقتاً على الأقل إلى تهدئة كبار الملاك[5].

لكن النقابة طالبت، وقبل أن يمر عام واحد، بمراجعة القانون رقم (٧) لعام ١٩٣٣، نظراً لأنه لم يطرأ أي تحسن، في رأي النقابة، على الظروف الاقتصادية العامة[6]. وفي الثامن والعشرين والثلاثين من ديسمبر ١٩٣٣، عقدت النقابة إجتماعاً حضره عدد كبير من كبار الملاك، واعتمدت قرارات تحث الحكومة على تعديل هذا الاتفاق، بالضغط على البنوك لخصم ٢٥٪ من الديون الأصلية، وتخفيض الفائدة إلى ٤٪، ومد مهلة السداد إلى حد أقصى قدره ستين عاماً[7]. وانتقد بعض كبار الملاك القانون رقم (٧) لعام ١٩٣٣ في ما يختص بالديون العقارية، لأنه يخدم مصالح البنوك العقارية والدوائر المالية[8]. وذهب عبدالحميد سعيد إلى أن البنوك حصلت على حصة الأسد من الاتفاق المتعلق بالديون العقارية[9]. لكن الدوائر المالية وصفت الاتفاق الخاص بالديون العقارية لعام ١٩٣٣، بأنه اتفاق تم التوصل إليه على أساس الاقرار بأن هناك طرفين معنيين بالمسألة. وكان رأي هذه الدوائر هو أن إضعاف مركز المدينين لن يكون، على المدى البعيد، في صالح الدائنين أنفسهم[10].

وخلال أوائل الثلاثينات، واصلت النقابة دعواها بأن تحديد المساحة المزروعة قطناً، هو إجراء مفيد من أجل زيادة سعر القطن أو تثبيته على الأقل[11]. وبفضل جهود النقابة، أصدرت الحكومة في عام ١٩٣١ قانوناً ظل ساري المفعول حتى عام ١٩٣٣، حددت فيه المساحة المزروعة قطناً بربع الحيازة الزراعية[12]. وأدى ذلك إلى سياسة تنويع المحاصيل الزراعية، التي اتبعتها النقابة بالتزام كامل خلال الفترة الأولى من الثلاثينات، حيث اقترحت زراعة قصب السكر والأرز والبصل والكتان، بدلاً من المساحات المزروعة قطناً في السابق[13].

وهكذا مرت السنوات الخمس الأولى من الثلاثينات دون أن تبرأ طبقة كبار الملاك من آثار

الأزمة الاقتصادية العالمية . وإذا كانت قد اتخذت موقف الهجوم خلال العشرينات، رغم أنها لم تحقق العديد من أهدافها، فمن المؤكد أنها اتخذت موقف الدفاع في مواجهة المصالح المالية في البلاد خلال النصف الأول من الثلاثينات . وقد اتضح إلى أي مدى تأثرت طبقة كبار الملاك بالأزمة، من خلال دعاواهم بأن حماية الأراضي المرهونة من خطر الاستيلاء عليها هي حماية للثروة الزراعية لمصر[١٤].

٢ ـ ملاك الأراضي المتوسطون

وضعت الأزمة الاقتصادية الطاحنة، عامي ١٩٣١ ـ ١٩٣٢، الملاك المتوسطين في موقف أسوأ من أي موقف آخر مروا به خلال العشرينات . وقد وصف تقرير الوكيل القنصلي البريطاني في البحيرة الملاك المتوسطين بأنهم «يعانون ضائقة شديدة حتى انهم يعجزون عن تدبير أمور معاشهم اليومي»[١٥] . كذلك أكد تقرير الوكيل القنصلي في الغربية هذه المحنة التي يمر بها الملاك المتوسطون، واقترح أيضاً، للتخفيف عنهم، إعفاءهم من دفع الضرائب الحكومية، وإعادة جدولة المستحق عليهم من تسليفات لشركات الأراضي والبنوك، فبدون هذا الاجراء سيتحول أغلب أفراد هذه الطبقة إلى فقراء معدمين[١٦].

وجاء صدور القانون رقم (٧) لسنة ١٩٣٣ ورقم (٤٨) لسنة ١٩٣٦، في صالح كبار الملاك الذين شكلوا أغلبية المدينين المتعاملين مع البنك العقاري المصري وبنك الأراضي بمصر والشركة المصرية للرهن العقاري[١٧] . ولم يكن أي من القانونين ينطبق على المدينين الفرديين[١٨] . أي أن هؤلاء المدينين الصغار، والذين انتموا في أغلبهم لطبقتي صغار الملاك والملاك المتوسطين، وضعوا، تحت رحمة الدائنين، مثل تجار القطن، ومُقرضي النقود، بل وكبار الملاك أيضاً . ومن الحقائق المعروفة أن الأراضي التي انتزعت ملكيتها بسبب الديون عن طريق الأفراد، كانت أكثر مما استولت عليه البنوك أو الدولة خلال الثلاثينات[١٩] . وتمثلت المساعدة الوحيدة التي قدمتها الحكومة للملاك المتوسطين والصغار، في إنشائها شركة الرهن العقاري، ووضعت تحت تصرفها ثلاثة ملايين جنيه، حيث قدمت قروضاً لملاك الأراضي الذين يدفعون ضريبة سنوية زراعية لا تزيد عن خمسين جنيهاً . وتراوحت قيمة القروض بين خمسين جنيها و ١٢٠٠ جنيه، ثم ارتفع الحد الأقصى إلى ٢٤٠٠ جنيه في المناطق التي لا توجد فيها فروع لبنوك التسليف العقاري[٢٠] .

وخلال الفترة «١٩٢٨ ـ ١٩٣١» ازداد عدد التعاونيات من ١٦٢ إلى ٥٣٩ (بنسبة ٢٢٨٪)، وازداد إجمالي عضويتها من ١٤,١٧٦ إلى ٥٣,٤٤١ (نسبة ٢٧٦٪)[٢١] . ويرجع السبب في ازدهار الحركة التعاونية (وخاصة خلال عام ١٩٣٠، حيث تم إنشاء ٢٩٧ تعاونية)، من جانب، إلى تشجيع الحكومة، لكن السبب الأهم هو «حماس الموظفين الحكوميين في المديريات»[٢٢] وبالذات مديرية البحيرة[٢٣] . لكن الأمر الأكثر دلالة في هذا الصدد، هو حاجة المزارعين

للتسليف، وهو ما توفر لهم من خلال بنك مصر، ثم من خلال بنك التسليف الزراعي، عندما تم إنشاؤه عام ١٩٣١[٢٤].

والواقع أن الحركة التعاونية أصبحت أقل تمثيلاً للملاك المتوسطين، بعد أن خضعت لرقابة أكثر دقة من جانب الحكومة بعد عام ١٩٢٩. فقد عدّل محمد محمود القانون رقم (٢٣) لعام ١٩٢٧، الخاص بالمجلس الأعلى للتعاونيات، بأن قلل حجم عضويته وعدد اجتماعاته الدورية، وبالتالي، ازداد اعتماد الحركة التعاونية على الحكومة، وهو ما لم يكن الهدف الذي توخاه واضعو قانون التعاونيات لعام ١٩٢٧. وأخذ موظفو وزارة الزراعة (الذين حلوا محل قطاع التعاونيات في الوزارة ووظيفته إشرافية وتفتيشية) يتدخلون في شؤون التعاونيات. وهذا التدخل من جانب موظفي الإدارة في المديريات كان، على حد قول إبراهيم رشاد مدير قطاع التعاونيات، مناقضاً للروح التعاونية[٢٥]. بل إن بنك التسليف الزراعي تعامل بتعنت مع الأعضاء الأخرين في التعاونيات، كما تدخل أحياناً في أعمال هذه التعاونيات[٢٦]. وفضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من عدم توفر احصائيات حول فئات ملاك الأراضي المنضمين للتعاونيات، إلا أن من الواضح أن الملاك المتوسطين لم يعودوا يشكلون، مع بداية الثلاثينات، الدعامة الأساسية للحركة التعاونية، في الوقت الذي بدأ كبار الملاك يشاركون في التعاونيات ويسيطرون عليها من الداخل[٢٧].

٣ ـ الفلاحون

تدهورت أحوال الفلاحين في أثناء الأزمة الاقتصادية «١٩٣٠ ـ ١٩٣٢»، إلى مستوى أسوأ مما كان عليه خلال الأزمات الاقتصادية في العشرينات. وبلغ مدى تأثر الفلاحين بالأزمة أنهم باعوا مدخراتهم. وأخذت البنوك تستقبل، على سبيل المثال، عملات من مختلف الأنواع[٢٨]. وكتب الوكيل القنصلي في شبين الكوم يقول إن الأزمة الاقتصادية «ناءت بثقلها على الفلاحين. فالبطالة تفاقمت (مع تضاؤل المساحات المزروعة قطناً) وانخفضت أجور العمال الزراعيين[٢٩]. وأوضح تقرير مشابه من طنطا تزايد المعروض في سوق الماشية، والذي يعود إلى اضطرار الفلاحين لبيع ماشيتهم[٣٠]. بل إن الموقف في الوجه القبلي كان أكثر سوءاً حيث ازدادت حدةُ البؤس والبطالة في أغلب المديريات[٣١].

وكانت الايجارات الزراعية مرتفعة، مقارنةً بالأسعار المنخفضة للقطن والمحاصيل الأخرى. وتم تقديم عريضة باسم ألوف المستأجرين من الوجه القبلي والوجه البحري، الذين عقدوا اجتماعاً في القاهرة، لرئيس الوزراء، يطالبون فيها بتخفيض الايجارات من خلال التشريع بمعدل مواز لانخفاض الأسعار[٣٢]. لكن القيمة الايجارية جرى تخفيضها لأن ملاك الأراضي، كما قيل في ذلك الوقت، كانوا في حاجة إلى المستأجرين (أي إلى عملهم) وإلا لحق بهم الخراب[٣٣]. فقد ذكر الوكيل القنصلي البريطاني في المحلة الكبرى، أن ملاك الأراضي

أبدوا تساهلاً كبيراً بخفضهم الايجارات، بمعدل مساو لانخفاض أسعار القطن، بل وقبلوا في بعض الحالات أن تسدد قيمة الايجار عيناً[٣٤]. وأشار تقرير مشابه من المنصورة إلى أن الايجارات جرى تخفيضها، وإلى أن أسلوب تسليم حصة من المحصول كإيجار قد انتشر[٣٥].

والواقع أن التشريعات المتعلقة بالايجارات الزراعية، إبان الأزمة الاقتصادية بين عامي ١٩٣٠ - ١٩٣٢، لم يكن لها أي أثر ملموس على الوضع الاقتصادي للفلاحين. فالقوانين[٣٦] التي صدرت من أجل مد أجل السداد وتخفيض الايجارات الزراعية لم تكن معادلة لهبوط أسعار القطن. فقد تم خفض الايجارات بنسبة ٢٠٪ للعام ١٩٢٩ - ١٩٣٠، و ٣٠٪ للعام ١٩٣٠ - ١٩٣١[٣٧]، بينما انخفض متوسط سعر القطن من ٢٦ دولاراً عام ١٩٢٨ إلى ١٠ دولارات عام ١٩٣١[٣٨]، أي بنسبة ٦٠٪. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه القوانين استهدفت في الأساس تخفيف أعباء كبار المستأجرين، لا صغارهم، أي الفلاحين، وهو ما اتضح من مناقشة هذه القوانين في البرلمان. فقد ذهب وهيب دوس، عضو مجلس النواب، إلى أن الفلاح لا يملك سوى ما يسد رمقه، سواء في أوقات الرخاء أو في أوقات الأزمة. بينما شبه عضو آخر الفلاح بالفأر الذي يكتفي بذلك القدر الضئيل من الذرة، الذي يلتقطه من الأرض التي يزرعها[٣٩].

وقد تأسس بنك التسليف الزراعي عام ١٩٣١، وأنشئت شركة الرهن العقاري عام ١٩٣٢. وكلاهما تم تأسيسه بغرض مساعدة صغار المزارعين. ولكن حتى لو كان صحيحاً أن عملاء هذين البنكين كانوا في معظمهم من صغار ملاك الأراضي، أي من الفلاحين، فإن ذلك لم يكن يكفل حماية أراضي الفلاحين. فكل من القانونين (٣١) لسنة ١٩١٢ و (٤) لسنة ١٩١٣ لم يكن ينطبق على التسليفات المقدمة من البنكين. ذلك أن هدفهما انحصر في تقديم تسليفات زراعية وعقارية للفلاحين الذين لا يمكنهم زراعة أراضيهم بدون هذه التسليفات، وهو ما أوضحه اسماعيل صدقي رئيس الوزراء بقوله أن الفلاحين يحتاجون للتسليف مثلهم مثل أية طبقة ريفية أخرى[٤٠]. وهكذا لم تنجح شركة الرهن العقاري وبنك التسليف الزراعي في تحسين ظروف الفلاحين، ناهيك عن حماية ملكياتهم من الاستيلاء عليها[٤١].

٤ ـ البرجوازية المحلية

تميزت الفترة (١٩٣٠ - ١٩٣٥) بالتعاون المتنامي بين العناصر المصرية والأجنبية في البرجوازية الناشئة. لكن هذا التعاون اتخذ، مع نهاية النصف الأول من الثلاثينات، شكل الاتحاد بين مجموعة بنك مصر والغرف التجارية المصرية، من جانب، واتحاد الصناعات من جانب آخر، حتى أنه لم يعد هناك دلالة، أي دلالة، عند نهاية الثلاثينات، للتمييز بين الجانبين. إلا أن بنك مصر، ومشروعاته، كان قد انضم، منذ عام ١٩٢٥، إلى اتحاد الصناعات، وأصبح طلعت حرب عضوا في مجلس إدارته[٤٢]. ومثل ذلك بداية فترة من التعاون بين الصناعيين المحليين المصريين والصناعيين المحليين الأجانب. فقد جمعت بين الطرفين مصالح مشتركة، تمثلت في محاولة التأثير على السلطة التشريعية، من أجل إصدار القوانين الكفيلة بإعطاء

الأولوية للمنتجات المحلية، وتخفيض أجرة الشحن بالسكك الحديدية للمواد الأولية المستخدمة في الصناعات المحلية، وكفالة إعفائها من الرسوم الجمركية. ومنذ عام ١٩٣٥ فصاعداً أصبحت نزعة حماية الإنتاج الوطني عنصراً أساسياً في مطالب الصناعيين المحليين.

وقد هيأت أسباب هذا التعاون بين بنك مصر وبين اتحاد الصناعات الحصة الكبيرة للأموال الأوروبية في رأس المال المستثمر في الصناعة المحلية، ورغبة رجال المال الأوروبيين في التعاون مع بنك مصر ضد المصالح التجارية البريطانية[٤٣].

ويُعدُّ تقرير بنك مصر لعام ١٩٢٩، حول إقامة صناعات جديدة وبنك صناعي مصري لتمويل هذه الصناعات، علامة هامة في تاريخ بنك مصر. وقد مثل هذا الأخير، منذ إنشائه عام ١٩٢٠، نواة «لبرجوازية وطنية» أرادت تطوير القطاع الصناعي من الاقتصاد: «ومصر بالزراعة وحدها تبقى ناقصة في تكوينها الاقتصادي»[٤٤]. فالصناعة وحدها هي التي تستطيع أن تستوعب العدد المتزايد من المصريين المتعلمين، والمهاجرين من الأرياف إلى المدن، ناهيك عن الزيادة في عدد السكان نفسها، وهي التي تؤدي إلى تطور التجارة، وتفتح بالتالي مجالات جديدة للعمل[٤٥].

وطالب تقرير ١٩٢٩ بوضع خطة للتصنيع مدتها عشر سنوات، وبإنشاء منظمة دائمة يمثل فيها الصناعيون والحكومة ورجال المال وخلافهم، لدراسة المشروعات الصناعية. ومن المفترض أن تلبي الصناعات الجديدة، حسب ما أورده التقرير، الحاجات الحقيقية للبلاد، وأن تخصص أساساً للاستهلاك المحلي. ويتم تصنيع هذه السلع بحيث لا تزيد تكلفتها عن السلع المماثلة المنتجة في البلدان الأخرى، وبحيث لا يزيد عدد المصانع للمنتوج الصناعي الواحد عن المعدل الذي تحتاجه البلاد[٤٦]. وفضلاً عن ذلك، أوصى التقرير بإنشاء شركات مساهمة بوصفها أنسب أشكال المشروعات، سواء بالنسبة للتمصير أو لتوسعات المستقبل[٤٧].

والواقع أن المطالبة بإنشاء بنك صناعي مصري كان نوعاً من الاعتراف بحقيقة أن بنك مصر لم يكن قادراً، ولن يصبح قادراً في المستقبل، على أن يتحمل وحده عبء التصنيع، ذلك أن بنك مصر كان يواجه خيارات ثلاثة في تلك الظروف، في ما يتعلق بسياسته الصناعية. أولها حث المصريين على المزيد من الاستثمار في الصناعة والتجارة. لكن تجربة العشرينات لم تكن تبشر بنجاح هذا الخيار[٤٨]. ثانياً، قبول غير المصريين كمساهمين (مع الاحتفاظ بنسبة أغلبية الأسهم في أيدي المصريين). ثالثاً، السعي لإشراك الحكومة في إنشاء بنك صناعي مصري. ورأى التقرير في البديل الثالث الحل الوحيد الممكن تحقيقه من أجل تطوير القطاع الصناعي على أساس «قومي»[٤٩]. فمشاركة الحكومة في إنشاء بنك صناعي قومي يمكن أن تشجع، في رأي التقرير، المزيد من المصريين الممتنعين عن استثمار أموالهم في مثل تلك المجازفات[٥٠]. لكن إخفاق الحكومة في الاستجابة لتلك المقترحات، دفع بنك مصر، منذ بداية الثلاثينات، إلى

أن يسلك هذا الطريق الجديد، أي طريق التعاون مع رأس المال الأجنبي، حيث لم يكن هناك بديل آخر لتوفير ما يكفي من رأس المال من أجل تحقيق برنامجه الاقتصادي.

وهكذا أصبح التعاون بين بنك مصر ورأس المال الأجنبي هو السمة المميزة لمشروعاته المنشأة حديثاً، خلال الثلاثينات. فشركة مصر للطيران، المنشأة عام ١٩٣٢، بلغ رأسمالها الابتدائي ٢٠,٠٠٠ جنيه استرليني، منها ٤٠٪ في شكل أسهم امتلكها شركاء بريطانيون[٥١]. كذلك أنشئت شركة مصر للتأمين، عام ١٩٣٤، بناء على اتفاق مع شركة بورنج البريطانية وشركة (Assicurazioni Generale di Triesta). وامتلك المصريون نسبة الأغلبية في أسهمها[٥٢]. وفي عام ١٩٣٤ أيضاً تم إنشاء شركة مصر للملاحة، بالتعاون مع شركة (كوكس اند كينج)[٥٣]. كذلك أنشئت في العام نفسه شركة مصر للسياحة برأسمال قدره ٧٠٠٠ جنيه استرليني، مقسمة على ١٤٠٠ سهم امتلك المصريون منها ٧٧٠ سهماً[٥٤].

وكان طبيعياً أن يكون للتغير الكيفي، الذي بدأ في أوائل الثلاثينات. بمشاركة رأس المال الأجنبي في تمويل المشروعات حتى لو كانت مصرية بحتة، تداعياته بالنسبة للغرف التجارية المصرية. فالالحاح السابق على المصريين للمشاركة في المشروعات الصناعية والتجارية[٥٥]، واستنكار سيطرة الأجانب على التجارة الخارجية[٥٦]، حل محلها موقف جديد إزاء دور رأس المال الأجنبي، إيذاناً بمرحلة جديدة في تطور الصناعة والتجارة، تميزت بها فترة الثلاثينات[٥٧].

ومع أواصر التعاون بين الصناعيين المصريين وبين اتحاد الصناعات، حذت الغرف التجارية المصرية حذوها. والواقع أنه مع تطور الصناعة المحلية في الثلاثينات، حدث توسع في التجارة الأهلية المصرية، وبالتالي أصبحت الروابط بين التجار المصريين وبين الصناعيين المحليين أكثر قوة. وأصبح ممكناً أن نلاحظ الترابط المتبادل بين مصالحهم من خلال وجود ممثلين للغرف التجارية المصرية في مجلس إدارة اتحاد الصناعات منذ عام ١٩٣٥ فصاعداً[٥٨].

وقد تعارضت، بوجه عام، مصالح الصناعيين المحليين مع المصالح التجارية البريطانية، ممثلة بالغرفة التجارية البريطانية في مصر. فنمو الصناعة المحلية إنما يتم على حساب المصالح التجارية الأجنبية. وقد حاربت هذه الأخيرة دائماً ما أسمته «التهام حقوق المتمتعين بالامتيازات الأجنبية». فعلى سبيل المثال، احتجت الغرفة التجارية البريطانية على منح الحكومة تخفيضات في الآلات وفي أجرة الشحن بالسكك الحديدية للشركات التابعة لبنك مصر[٦٠]. كذلك قدمت الغرفة البريطانية مذكرة إلى الحكومة المصرية، حول التعريفات الجمركية الجديدة، تصف فيها مصر بأنها تفتقر إلى المواد الأولية اللازمة للصناعة، واقترحت المذكرة أن «يتم تعديل السمات «الحمائية» للتعريفات الجمركية الجديدة»[٦١].

وفي عام ١٩٣١، أوصت البعثة التجارية البريطانية بإنشاء مؤسسة مالية لاستغلال فرص

الاستثمار المالي في مصر. وهكذا أنشئت المؤسسة الانجليزية ـ المصرية للمال في أكتوبر ١٩٣١، وتم اختيار محمد أحمد عبود، أحد الأعضاء المؤسسين بالكونسورتيوم، ممثلاً لمصالحها في مصر[٦٢]. ومثل إنشاء هذه الهيئة بداية نظرة جديدة للصناعة المحلية. وفي عام ١٩٣٥ أوضحت الغرفة البريطانية للتجارة العلاقة الجديدة التي يُمكن أن تتطور بين البريطانيين وبين الصناعة المحلية: فرغم أن منتجات هذه الأخيرة ستحل محل بعض السلع المستوردة من بريطانيا، إلا أن الصناعات المنشأة حديثاً تتطلب كل أنواع الآلات والسلع شبه المصنعة، وهو ما يمكن أن يوفره البريطانيون[٦٣]. لكن الأمر الأكثر أهمية في هذا الصدد هو الاهتمام المتزايد لرأس المال البريطاني بالمشاركة في المشروعات الصناعية المحلية[٦٤]. وهذا الاتجاه الأخير اقترح بوصفه «العلاج الوحيد الممكن» نظراً للركود الذي أصاب تجارة المنسوجات القطنية[٦٥].

لكن هذا التغير في الموقف البريطاني إزاء نمو الصناعة الوطنية، ابتعد عن تبني التصنيع على نطاق واسع، بل ولم يتجاوز حدود إنشاء ما سمي بالصناعات الثانوية أو الهامشية. فتطور الصناعة المحلية ينبغي أن يظل محدوداً في نطاق المواد الأولية المنتجة داخل البلاد. في حين أن تصدير سلع زراعية معينة مثل القطن، كان يلقى التأييد الكامل حيث أنه «لا يوجد أساس أكثر سلامة أو ديمومة للاستقرار في بلد ما من ذلك الأساس المرتبط بالزراعة والمعتمد على سكان يرتبطون للأبد بأرضها»[٦٦].

وخلال السنوات الأولى التالية للحرب العالمية الأولى، أي السنوات «١٩٢٠ ـ ١٩٢٣»، كانت السلع المصدرة من بريطانيا إلى مصر تمثل ثلث إجمالي ما تستورده مصر (٣٣,٦٪). لكن هذه النسبة انخفضت عام ١٩٢٤ إلى ٢٧٪، نتيجة المنافسة من جانب بلجيكا وفرنسا وايطاليا وألمانيا والولايات المتحدة[٦٧]. وهذه المنافسة بين المصالح التجارية البريطانية والمصالح التجارية الأجنبية الأخرى (وخاصة في القارة الأوروبية واليابان) تزايدت حدتها خلال الثلاثينات[٦٨]. لكنها اتخذت شكلاً آخر، إذْ أصبح الصراع بين المتنافسين يتم من خلال مصريين. وعندما أنشأ البريطانيون المؤسسة الانجليزية المصرية للمال، كان في أذهانهم نظراؤهم البلجيكيون والألمان، الذين كانوا قد أنشأوا بالفعل شركات عديدة مع صناعيين محليين. فهنري ناوس، على سبيل المثال، كان يمثل المصالح البلجيكية، بينما كان يوسف قطاوي ومحمد شفيق يمثلان المصالح الألمانية. وقد اختير عبود ممثلاً للمؤسسة في مصر لأنه كان مسؤولاً عن منشأة بريطانية هامة هي " Tilbury Contracting and Dredging Co. Ltd. "[٦٩].

وخلال أوائل الثلاثينات، كانت إدارة التجارة والصناعة بوزارة المالية تقدم التسهيلات لكل من الصناعة المحلية والمصالح الأوروبية. والواقع أن الروابط بين الصناعيين والمصالح الأوروبية كانت متينة للغاية: فقد ارتبط كل من هنري ناوس رئيس اتحاد الصناعات واسماعيل صدقي نائب الرئيس بصلات وثيقة بالمصالح الأوروبية[٧٠]. كذلك كان بنك مصر راغباً في التعاون مع المصالح الأوروبية، بدلاً من التعامل مع المصالح البريطانية[٧١]. لذلك لم يكن

مستغرباً أن تتخذ كل من وزارة المالية (ووكيلها هو أحمد عبد الوهاب الذي تربطه صلات وثيقة ببنك مصر)[٧٢] وإدارة التجارة والصناعة (وقد أصبح مديرها العام مصطفى صادق، عضو في مجلس إدارة اتحاد الصناعات عام ١٩٣٢)[٧٣] موقفاً عدائياً من المصالح التجارية البريطانية. وقد أدى هذا التعاون بين الصناعيين المحليين والمصالح الأوروبية، كما اتضح من موقف إدارة التجارة والصناعة، إلى أن يوجه السير بيرسي لورين مذكرة لرئيس الوزراء، في نوفمبر ١٩٣٣، يحتج فيها على هذه السياسة القائمة على التعصب ضد المصالح التجارية البريطانية، خاصة في المناقصات الحكومية[٧٤].

كذلك كانت المنافسة اليابانية في السوق المصرية لا يستهان بها، شأنها في ذلك شأن منافسة دول القارة الأوروبية. فقد زاد نصيب اليابان مما تستورده مصر من ٥٪ عام ١٩٣١ إلى ٨٪ عام ١٩٣٢، نتيجة للزيادة في تجارة المنسوجات على حساب البضاعة البريطانية[٧٥]. ونتيجة لذلك فرضت الحكومة المصرية رسماً إضافياً قدره ٤٠٪ على المنسوجات القطنية ومنسوجات الحرير الصناعي المستوردة من اليابان والصين، بغرض حماية صناعات النسيج المصرية، إلا أنها ساعدت إلى حد كبير أيضاً على تغلب المصانع الأوروبية على المنافسة اليابانية في مصر[٧٦].

وقد تزايد اهتمام البريطانيين بطلب الدعم من الحكومة المصرية، مع تزايد قوة المنافسة من جانب مصالح دول القارة الأوروبية واليابان. وساعد إنشاء وزارة التجارة والصناعة، في ديسمبر عام ١٩٣٤، على إزالة العديد من العقبات التي كان يضعها أحمد عبد الوهاب، حيث أن هذه الوزارة أنشئت بمباركة من البريطانيين[٧٧]. وفضلاً عن ذلك، فقد كانت الغرفة التجارية البريطانية تستضيف رئيس الوزراء مرة كل عام، منذ عام ١٩٣٤ فصاعداً، حيث كان يتم تبادل الأحاديث وتأكيد المصالح المتبادلة التي تجمع بين بريطانيا ومصر. فالتجارة الانجليزية - المصرية كانت، في النهاية، أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمصالح البريطانية: «إن الامبراطورية تعتبر تجارتها التصديرية أحد أهم سمات وجودها القومي...»[٧٨].

٥ - الحركة العمالية

تميز عام ١٩٣٠ ببداية مرحلة جديدة في تطور الحركة العمالية. وقد مثلت الآثار التي تركتها الأزمة الاقتصادية العالمية على الظروف الاقتصادية في مصر، العامل الأكثر أهمية في نمو الوعي النقابي بين أفراد الطبقة العاملة. ذلك أن الأزمة الاقتصادية أدت بالصناعيين إلى تخفيض حجم العمالة والأجور، وهو ما تزامن في بعض الأحيان مع تركيب آلات جديدة، والذي أتاحته التعريفات الجديدة. مما أدى إلى تفاقم الموقف كله. وتذكر بعض التقارير أن عدداً من الشركات «التي تطبق نظام عقود العمل تتعامل مع العمال حسب هواها رغم الشروط المنصوص عليها في عقود العمل»[٧٩]. وعلى وجه الاجمال، بلغت نسبة تخفيض الأجور ما يزيد على ٤٠٪ مقارنة بعام ١٩٢٣، وزاد الوضع سوءاً تفشي البطالة.

واعتبر تقرير بتلر حول ظروف العمل في مصر، والذي نشر عام ١٩٣٢، التقدير الرسمي لعدد العمال العاطلين عن العمل (٢٤,٠٠٠) أقل من الرقم الحقيقي، إذ لاحظ التقرير أنه لو أضيفت البطالة الموسمية إلى البطالة الدائمة، لفاق عدد العاطلين عن العمل بكثير الرقم المعلن[٨٠]. وكان معدل الهجرة من الريف إلى المدن ثابتاً ومطرداً، رغم تفشي البطالة فيها، نظراً لأن دخول العمال كانت تفوق أجور العمال الزراعيين[٨١]. واضطرت الحكومة، في مواجهة هذه البطالة الكبيرة وموجة الهجرة إلى المدن، إلى إصدار قانون مكافحة التشرد للتحكم بالموقف[٨٢]. وفضلاً عن ذلك، فقد وجد الصناعيون، في أوائل الثلاثينات، في تشغيل المزيد من الصبية أسلوبا أكثر اقتصاداً، وكما لاحظ تقرير بتلر، فقد أصبح هذا الأسلوب أكثر انتشاراً حتى في الصناعات الحديثة الضخمة نسبياً[٨٣].

لقد كانت فترة تضاءل فيها نشاط الحركة النقابية بسبب البطالة والأجور المنخفضة، وهما سمتان سادتا طوال أعوام «١٩٣٠ - ١٩٣٥»، عندما واجهت الحركة النقابية أيضاً إجراءات وقيود وزارة صدقي، التي كانت تخدم مصالح البرجوازية المحلية الناشئة على حساب العمال. وفضلاً عن ذلك، فقد استغرق العمل السياسي خلال أعوام «١٩٣٠ - ١٩٣٥» تاريخ الحركة النقابية، وخاصة النضال السياسي للوفد[٨٤].

وتطور الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بصورة تدريجية، وخلال الفترة ذاتها، بعد أن انتزع عباس حليم قيادته من داود راتب، حتى أصبح اتحاداً قوياً. ففي ديسمبر ١٩٣٠ كان عدد أعضاء الاتحاد حوالي ٦٠٠ عضو[٨٥]، ثم ١٠٠٠ عضو في مارس ١٩٣١[٨٦]. لكن هذا العدد ارتفع خلال صيف ١٩٣١ إلى عدة آلاف[٨٧]. وسعى الاتحاد العام إلى تحقيق العديد من الأهداف: مثل إصدار تشريعات عمالية في ما يتعلق بالحوادث والمعاشات والمرض وتحديد ساعات العمل، والمساواة بين العمال المصريين والأجانب في الأجور والامتيازات.

وحاول عباس حليم إقامة حركة عمالية مستقلة عن الوفد رغم تحالفها معه. ولم يكن يسمح للوفديين أن «يتسللوا» إلى اتحاده العام[٨٨]، وبالتالي حاول الاعتماد على النقابيين المستقلين. فقد اختار أغلب مساعديه من بين العمال بدلاً من المحامين المعتادين الذين كانوا يعملون كمستشارين للنقابات. ومما هيأ أسباب ذلك، الشعور الذي تأصل عند العمال بتحررهم من وهم الأحزاب، التي ظلت وعودها بدون تحقيق[٨٩]. ومن علامات استقلال حليم عن الوفد، تأسيسه لحزب العمل في مايو - يونيو ١٩٣١. وقد تميز الحزب بالضعف، ولم تتعد عضويته عند نهاية يونيو ١٩٣١ ٤٠٠٠ عضو[٩٠]، لأن النقابات العمالية أحجمت عن الانضمام للحزب (وخاصة نقابات الاسكندرية)[٩١] تخوفاً من نتائج معاداة حزب الوفد، الذي كان ما يزال يحظى بتأييد أغلبية الجماهير العمالية. واستاء الوفد من الخطوة التي اتخذها حليم، فمارس ضغوطه عليه حتى يحل الحزب (وهو ما قام به في يوليو ١٩٣١)[٩٢]، ولكي يحصر نشاطه في الحركة النقابية. والواقع أن موقف حليم المستقل كان متماشياً مع أهدافه وطموحاته البعيدة، إذ كان

«يقول بصراحة أنه ينوي أن يكون الملك القادم لمصر»[٩٣].

وخلال الفترة من بداية مارس ١٩٣١ وحتى بداية عام ١٩٣٤، لم يشارك الاتحاد العام التابع لحليم، إلا نادراً، في النضال النقابي، وبالتالي أحيلت المسائل الاقتصادية إلى هامش نشاطه. وأدى حرمان العمال من حقوقهم السياسية، إلى مشاركتهم الفعالة في مقاطعة انتخابات يونيو ١٩٣١ في القاهرة والاسكندرية والمديريات[٩٤]. والأكثر دلالة في هذا الصدد هو الصراع من أجل البقاء، أي الحق في الوجود، والذي غطى على النزاعات الاقتصادية البحتة. ومن هذه الزاوية علينا أن ننظر إلى مشاركة الاتحاد العام في المؤتمر الدولي للنقابات، الذي انعقد في مدريد في يوليو ١٩٣١. فقد كانت هناك حاجة ملحة للتأييد الدولي، من أجل ممارسة الضغوط على وزارة صدقي لكي تخفف القيود التي فرضتها على حرية العمل النقابي[٩٥]. وبناء على ذلك أوفد السكرتير العام للاتحاد العالمي للنقابات (و. شيفينلز) لزيارة مصر في أكتوبر ١٩٣١، حيث تمكن من مقابلة ممثلين للنقابات العمالية، وعدد من أعضاء الاتحاد العام التابع لحليم، رغم جهود صدقي لمنع تلك اللقاءات[٩٦]. وعلى الرغم من ذلك فإن كل هذه الجهود التي بذلها الاتحاد العام لم تثمر شيئاً، وتميز عاما ١٩٣٢ و ١٩٣٣ بجمود النشاط النقابي، واقتصر نشاط الاتحاد العام التابع لحليم على إصدار بعض البيانات من حين لآخر، احتجاجاً على اضطهاد النقابات العمالية[٩٧]. وبرهنت أحداث يونيو ١٩٣٤ - أي المصادمات العنيفة التي وقعت بين البوليس والعمال - على عجز القيادات العمالية في مواجهة سياسة الحكومة المناهضة للنقابات. وقد وقع تطوران أديا إلى أحداث يونيو ١٩٣٤، أولهما إحياء الأنشطة النقابية وتشكيل نقابات للقطاعات غير المنظمة من العمال، وتشجيع النقابات. مثل نقابة عمال الترام ونقابة عمال الأتوبيس - على الانضمام إلى الاتحاد العام[٩٨]. وثانياً العدد المتزايد من النزاعات العمالية التي حدثت من شهر مارس حتى شهر يونيو ١٩٣٤[٩٩]. ونتيجة لهذه المصادمات تم اعتقال عباس حليم، ثم أفرج عنه بعد ثلاثة أسابيع دون أن توجه إليه أية تهم. لكن حليم لم يستطع معاودة نشاطه النقابي إلا بعد سقوط حكومة يحيى، في نوفمبر عام ١٩٣٤[١٠٠].

لقد استهدف صدقي، ومن بعده يحيى، من اضطهاد النقابات العمالية، تحقيق أمور ثلاثة: أولاً، تحجيم سيطرة الوفد على الحركة العمالية كخطوة لا بد منها لإضعاف حزب الوفد. ثانياً، القضاء على نفوذ عباس حليم في الحركة العمالية إرضاء للملك فؤاد الذي كان يشك في نواياه. ثالثاً، إضعاف موقف النقابات العمالية في مواجهة الصناعيين المحليين. ويجدر بنا أن نذكر هنا أن صدقي، الذي أصبح وكيلاً لاتحاد الصناعات عام ١٩٢٩[١٠١]، كان وثيق الصلة بالبرجوازية المحلية. ولقد لقي إنشاء مكتب للعمل يتبع مصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية، في نوفمبر ١٩٣٠، وقبل صدور أية قوانين متعلقة بالعمال، قبولاً تاماً من جانب اتحاد الصناعات[١٠٢]. كذلك تم إنشاء مجلس أعلى للعمل، تنفيذاً للتوصيات الواردة في تقرير بتلر، في ديسمبر ١٩٣٢، إلا أنه لم يضم أي ممثلين للعمال[١٠٣]. ويمكن القول، على وجه الاجمال،

أن تقرير بتلر لم يثر استياء الصناعيين المحليين بنفس القدر الذي حدث مع تقرير «لجنة رضا» عام ١٩٢٩ (والذي تم تجاهله تماماً) وذلك لأن الأول أكد بصورة أوضح على «التدريجية» في التشريعات العمالية[١٠٤]. فالقانون رقم (٤٨) والقانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٣٣ بشأن الصبية والفتيات العاملين في الصناعة، واللذان انبنيا على تقرير بتلر، استجابا لرغبات البرجوازية المحلية. واتفق كل من القانونين مع النقد الذي وجهه اتحاد الصناعات للقسم الخاص بالصبية والفتيات في تقرير رضا[١٠٥]. وقد امتدحت البرجوازية المحلية عهد صدقي، نظراً لأنه حافظ على استتباب النظام، وخاصة في المسائل المتعلقة بالأمن العام، وهو ما يمثل الحاجة الأساسية لأي مشروع مثمر[١٠٦]. وفي عام ١٩٣٥، وبعد خروج صدقي من الوزارة، أرسل خطاباً مفتوحا إلى رئيس الوزراء يحثه فيه على كبح جماح التأثير السياسي في الحركة العمالية، لأن ذلك سيلحق الضرر بمصالح الصناعة المصرية «الناشئة»[١٠٧].

وهكذا ظلت الحركة العمالية تراوح مكانها دون تقدم يذكر مع حلول نهاية عام ١٩٣٤، إذ أن المطالب التي عبر عنها عباس حليم كانت ما تزال تركز على الأشياء الأساسية، مثل الاعتراف الرسمي بالنقابات العمالية، وإصدار القوانين العمالية بالتشاور مع زعماء العمال أنفسهم[١٠٨]. ومع بداية عام ١٩٣٥، وكما سنلاحظ في ما بعد، بدأت مرحلة أخرى في تطور الحركة العمالية، إذ بدأت الأحزاب السياسية تُظهر اهتماماً إيجابياً بقضايا الطبقة العاملة.

السمات الأساسية للعملية السياسية

لم يتعرض النمط الثلاثي للقوى السياسية في مصر، والذي تمثلت أطرافه بالانجليز والملك والوفد، لأي تغير أساسي خلال الفترة «١٩٣٠ ـ ١٩٣٥». ومع ذلك فقد طرأ تغير جزئي تمثل في التطور الجديد الذي حدث في صيف عام ١٩٣٠، وهو الموقف «الحيادي» المعلن، الذي اتخذه الانجليز إزاء الصراع بين الملك فؤاد واسماعيل صدقي من ناحية، والوفد من ناحية أخرى[١٠٩]. فحتى ذلك الحين كان الانجليز يناصرون هذا الطرف أو ذاك. وفي النزاعين الشهيرين، خلال العشرينات، أي في نوفمبر ١٩٢٤ ويونيو ١٩٢٨، أيد الانجليز الملك فؤاد ضد الوفد، في حين ساعد الانجليز على وصول الوفد إلى السلطة بتدخلهم ضد حكومة محمد محمود عام ١٩٢٩.

وعلى الرغم من الجهر بموقف «الحياد»، إلا أن الأمر لم يخل من تحيز «طبيعي» لصالح الملك. وقد يجدر بنا أن نلاحظ أن موقف الحياد إزاء نزاع سينتهي حتماً برجحان كفة الملك، لا يعد حياداً بالمعنى الدقيق للكلمة. وعلى ذلك فلو أن الانجليز تدخلوا في الموقف السياسي، «(فستكون) النتيجة شل إرادة الملك، الذي هو عنصر لا غنى عنه في الدستور مثله مثل البرلمان، وربما انتهى الأمر إلى تنازله عن العرش، ويقضي بالتالي على العنصر الأكثر اتزاناً في الحياة المصرية العامة . . . وتتأكد هيمنة الوفد»[١١٠]. ورغم أن الملك فؤاد كان في نظر الانجليز

«لا يعتمد عليه» و «غير موثوق به»، ورغم أنه كان بمثابة «عائق بدلاً من أن يكون مصدر نفع أو قوة» بالنسبة للانجليز، إلا أنه تميز عن الوفد بسمة إيجابية هي «أن مخططاته . . . لا تنطوي على محاولة (التخلص من) بل بالأحرى الابقاء على النفوذ البريطاني»(١١١). وفي الوقت ذاته نجد لورين يؤكد، في برقية لهندرسون، أن «الفجاجة السياسية للوفد، وافتقاره إلى الكفاءة الإدارية، وقلة خبرته فيما يتعلق بإدارة شؤون الدولة» واضحة وضوحاً لا لبس فيه(١١٢).

وقد زعم لورين أن الحياد هو السياسة المثلى من منطلق مصالح مصر نفسها، وخاصة في ما يتعلق «بعملية التطور الدستوري المصري»(١١٣). ومن الواضح أن الانجليز لم يظهروا أي استياء، بعد انتخابات مايو/ يونيو ١٩٣١، تجاه العهد الجديد. فقد كتب المندوب السامي في احدى برقياته يقول «ان السلطة السياسية» للوفد و «المكانة الشخصية» لزعمائه أخذت في التدهور منذ ذلك الحين فصاعداً. وأوصى بالاستمرار في سياسة «عدم التدخل» من حيث أن «الطريقة السليمة بالنسبة للمعارضة لإسقاط صدقي . . . هي صندوق الاقتراع»، لذلك فإن رفض التدخل كان بمثابة نوع من الضغط على الوفد والأحرار الدستوريين ، حتى يتصرفوا بطريقة ديموقراطية ودستورية(١١٤).

وكان للإنجليز هدفان رئيسيان من إتباع هذه السياسة القائمة على «عدم التدخل». أولهما، أن الانجليز لم يتوقعوا النجاح للتغييرات التي أدخلها صدقي على الدستور، رغم اعتقادهم أنها ملائمة أكثر «للتطور التعليمي والفكري للبلاد»(١١٥). ومع ذلك عمد الانجليز إلى ترك عهد «القصر ـ صدقي» يتابع مسيرته، على أمل أن يؤدي «انكشاف عجز الوفد إلى انتهاج زعمائه لنهج أكثر تعقلاً»(١١٦).

وتمثل الهدف الثاني في أن لا يكون للإنجليز أية مسؤولية مباشرة عن الموقف السياسي الداخلي، وهو ما يتفق مع سياستهم القائمة على فك ارتباطهم تدريجياً. على أن سياسة عدم التدخل، وكما سنلاحظ في ما بعد(١١٧)، لم تستمر طويلاً. فمع توطد نظام الحكم التابع للقصر تماماً، وتدهور صحة الملك فؤاد، بدأ تدخل الانجليز. ذلك أنهم تخوفوا من وزارة يحيى التي لا يعتمد عليها، من ناحية، ومن وفاة الملك فؤاد، من ناحية أخرى، إذ قد يؤدي بهم ذلك إلى مواجهة سافرة مع الوفد، وبالتالي «يختزل» مثلث القوى السياسية «إلى خط مستقيم»(١١٨).

ومع حلول عام ١٩٣٥ عادت عجلة التغييرات السياسية، التي ميزت فترة العشرينات (وبعد فترة قصيرة اتبع فيها الانجليز سياسة عدم التدخل) إلى الدوران مرة أخرى. ومع ذلك فقد ظلت السمات الأساسية للعملية السياسية كما هي دون أي تغير أساسي. ويذهب لامبسون، في محاولة منه لاكتشاف الأسباب الرئيسية للتغيرات التي ميزت الساحة السياسية بعد عام ١٩٢٤، إلى أن «جوهر المسألة يتمثل في معارضتنا لتولي الوفد للسلطة بينما تواجهنا في الوقت ذاته الحقيقة المرة التي مؤداها أن الوفد يسيطر بلا ريب على الأغلبية العظمى من الشعب»(١١٩). ومن هنا كان «التطويق المتزن» للتغيرات السياسية

ضروريا لإبعاد الوفد عن السلطة. على أن لامبسون كان يحدوه الأمل بأن تسفر هذه «الحلقة المفرغة»، مع مرور الزمن، عن تحلي الوفد «ببعض الاعتدال وبالنظرة الواقعية للأمور»[١٢٠]، وهو ما بدأت علاماته، مع حلول صيف ١٩٣٥، بالظهور.

الرواية السياسية للأحداث

شكل إسماعيل صدقي وزارته في العشرين من يونيو[١٢١]، إلا أن رغبته في التعاون مع حزب الأحرار الدستوريين لم تجد صدى كاملاً عند هذا الأخير، إذ أعلن تأييده لوزارة صدقي، لكنه رفض الاشتراك فيها[١٢٢].

وكانت أول خطوة لصدقي، في انقلابه، هي تأجيل انعقاد البرلمان في الحادي والعشرين من يونيو ١٩٣٠ لمدة شهر[١٢٣]. ونتيجة لذلك عقد الوفد مؤتمراً وطنياً لأعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب وأعضاء المجالس القروية، في السادس والعشرين من يونيو ١٩٣٠[١٢٤]، والذي أقر مبدأ عدم التعاون، وإنشاء لجنة تشرف على وضعه موضع التنفيذ، وذلك في حالة عدم مثول الحكومة أمام البرلمان، عند انقضاء فترة انفضاضه. وقد اضطر الوفد إزاء المرسوم الذي أصدره صدقي، في الثاني عشر من يوليو ١٩٣٠، بإنهاء دور انعقاد البرلمان[١٢٥]، إلى اللجوء إلى الامتناع عن دفع الضرائب، كخطوة أولى في سياسة عدم التعاون. فقد رأى الوفد أن حكومة صدقي لا تمثل الأمة، وأنها تعمل ضد إرادة الأمة وضد الدستور[١٢٦].

وتركزت جهود صدقي، بعد إنهاء انعقاد البرلمان، في إجراء تعديلات على قانون الانتخاب، من أجل جعل أعضاء البرلمان «أصدق تمثيلاً» للناخبين[١٢٧]، وفي إدخال بعض التعديلات على النظام الدستوري. وقد أكد حزب الأحرار الدستوريين أن السبب الأساسي للمساوىء النظام البرلماني، هو «استبداد الأغلبية البرلمانية» وليس الدستور، الذي يتعين حماية مبادئه الأساسية. وتلك المبادىء هي: الأمة هي مصدر السلطات، حماية الحريات العامة، والمسؤولية الوزارية[١٢٨]. ويروي هيكل في مذكراته أن اسماعيل صدقي استشار محمد محمود وبعض زعماء الأحرار الدستوريين، والذي استهدف حماية المبادىء الدستورية الرئيسية الثلاثة[١٣٠]. وبناء على ذلك قرر حزب الأحرار الدستوريين سحب تأييده لصدقي بعد أن أصدر دستوراً جديداً في الثاني والعشرين من أكتوبر ١٩٣٠[١٣١].

وغني عن القول أن الدستور الجديد لعام ١٩٣٠، أعطى المزيد من الصلاحيات للسلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية للبرلمان. أي أنه عزز في الواقع سلطة الملك فؤاد، بمنحه إياه مجالا أوسع لممارسة حكمه الأوتوقراطي. فالمادة ٢٨ تمنح الملك وحده سلطة اقتراح مشروعات القوانين المالية[١٣٢]. كما أصبح موقف الملك أقوى، بموجب المادة (٣٥) من الدستور الجديد، في مواجهة مشروعات القوانين البرلمانية، عما كان عليه الحال في دستور ١٩٢٣[١٣٣]. وبدلاً من تعيين نسبة الخمسين فقط من أعضاء مجلس الشيوخ، أصبح من حقه، طبقاً لدستور ١٩٣٠، تعيين ثلاثة

أخماس (أو ٦٠ من ١٠٠) أعضاء المجلس[١٣٤]. وفضلاً عن ذلك أصبح من حق الملك، طبقاً للمادة (١٤٢)، تعيين شيخ الأزهر والزعماء الدينيين لغير المسلمين[١٣٥].

أما بشأن الوزارة، فقد أصبح تصويت البرلمان بعدم الثقة فيها أمراً أكثر صعوبة في ظل الدستور الجديد، إذ يتعين من أجل إجازة الاقتراع حصوله على الأغلبية المطلقة، وبعد مرور عشرة أيام على الأقل من تقديم الاقتراح[١٣٦]. كما تم تحجيم سلطة البرلمان، إذ خفض الحد الأدنى للدورة البرلمانية إلى خمسة أشهر بدلاً من ستة[١٣٧]. ولم يحتو الدستور الجديد على مادة تناظر المادة (١٤٠) من دستور ١٩٢٣، والتي تحظر فض دور الانعقاد العادي للبرلمان قبل مناقشة الميزانية.

لقد اختار صدقي وضع دستور جديد، أي نظام برلماني جديد، بدلاً من البديل «الأقسى» أي الإلغاء الكامل للنظام البرلماني، من أجل إنقاذ البلاد من «نير ثقيل من الطغيان الحزبي البرلماني»[١٣٨]. وكان عليه أن يختار طريقاً وسطاً يجمع بين إرضاء الملك فؤاد، ولكن دون أن يصبح أداة تابعة له، وبين الحفاظ على تأييد محمد محمود وحزب الأحرار الدستوريين. ولكن من الواضح، من ناحية أخرى، أن الامتيازات الكبرى التي تمتع بها الملك فؤاد في ظل الدستور الجديد، كانت بمثابة المكافأة التي قدمها صدقي للملك في مقابل موافقته على مخطط الأخير، والذي انطوى على إدخال تغييرات أساسية في النظام البرلماني بهدف تقويض سلطة حزب الوفد[١٣٩]. وكان من نتيجة ذلك سحب حزب الأحرار الدستوريين تأييده للوزارة، إنطلاقاً من مقاومة الحزب للميول الأوتوقراطية للملك[١٤٠].

وفي تلك الفترة نفسها شكّل صدقي حزباً سياسياً جديداً، مظهراً بذلك الخط الاستقلالي الذي اتبعه في مواجهة الملك. وكان في حاجة إلى حزب سياسي يستند إليه، ويؤدي دور القوة الموازنة لحزب الاتحاد التابع للقصر. وأطلق على الحزب الجديد، الذي تأسس في السابع عشر من نوفمبر ١٩٣٠، اسم «حزب الشعب»[١٤١]. وشأنه شأن حزب الاتحاد، كان الحزب الجديد «شلة» أو زمرة أكثر منه حزباً سياسياً[١٤٢].

وقد مثّل إنشاء صدقي لحزب الشعب نوعاً من الاستعداد للإنتخابات البرلمانية المقبلة. فالبرلمان ضرورة، في رأي صدقي، إذ أن العهود اللابرلمانية أو الدكتاتورية، كعهد محمد محمود «١٩٢٨ - ١٩٢٩»، لا تستطيع الصمود إلى النهاية. وفضلاً عن ذلك فإن الاعتماد على برلمان سهل الانقياد، أفضل من الاعتماد الكامل على تأييد القصر[١٤٣].

وفي غضون ذلك قررت أحزاب المعارضة، أي حزبي الوفد والأحرار الدستوريين، عدم الاعتراف بالدستور ومقاطعة الانتخابات. فقد حث الوفد، على سبيل المثال، أعضاء هيئته البرلمانية والأعضاء الوفديين في المجالس القروية، على زيارة دوائرهم الانتخابية في الفترة من ٢٠ ديسمبر ١٩٣٠ حتى ٥ يناير ١٩٣١، «لنشر الدعوة» بين جمهور الناخبين، ولمقاطعة الانتخابات القادمة[١٤٤]. وبناء على ذلك تشكلت وفود من المديريات لزيارة «بيت الأمة» (أي منزل سعد زغلول والمقر الرئيسي لحزب الوفد) وكان مصطفى النحاس هو الذي يستقبلهم ويخطب فيهم[١٤٥].

وفي الحادي والثلاثين من مارس ١٩٣١، تشكل ائتلاف بين حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين، ووقعا معاً «الميثاق القومي». وقرر الحزبان، طبقاً لنص الميثاق، أن يعملا على عودة دستور ١٩٢٣. وذهبا إلى أن الحكومة القائمة على أساس الأغلبية البرلمانية طبقاً لدستور ١٩٢٣ هي وحدها صاحبة الحق في توقيع أية إتفاقية أو معاهدة مع الحكومة البريطانية، والتي يمكن في تلك الحالة فحسب للمصريين أن يقبلوها[١٤٦]. كذلك قرر الحزبان «عقد مؤتمر وطني عام يمثل الأمة على اختلاف طبقاتها وهيئاتها لتأييد هذه السياسة القومية. . .»[١٤٧]. كما قررا، فضلاً عن ذلك، تنظيم العديد من الزيارات للأقاليم. إلا أن تلك الزيارات حوربت من جانب صدقي الذي استخدم كل الوسائل الممكنة لمنع مصطفى النحاس ومحمد محمود وزملائهم من الوصول إلى الأماكن التي أزمعوا زيارتها[١٤٨].

وقوبلت انتخابات مايو/ يونيو ١٩٣١ بمقاطعة منظمة من الوفد والأحرار الدستوريين. وحث مصطفى النحاس، في نشرة أرسلها لأعضاء مجلسي النواب والشيوخ الوفديين، ولأعضاء المجالس القروية، بتاريخ ١٠ مايو ١٩٣١، على أن يقوم هؤلاء بزيارة دوائرهم ويحضوا الناخبين على مقاطعة الانتخابات، وأن يتولوا بأنفسهم تنفيذ هذه السياسة[١٤٩].

ومن الواضح أن مقاطعة الانتخابات كانت فعالة، ومن الواضح أيضاً أن الحكومة قد «تلاعبت» بنتائجها، وخاصة من خلال لجان التصويت[١٥٠]. وقد شبه الرافعي هذه المقاطعة بمقاطعة لجنة ملنر عام ١٩١٩/ ١٩٢٠[١٥١]. وتوضح رواية شهود العيان للإنتخابات في القاهرة أن «اللامبالاة العميقة» كانت «النغمة السائدة»، وأن عدداً هائلاً من مقار التصويت كان مهجوراً تماماً[١٥٢]. وأغلقت المحلات المملوكة لمصريين، بل والمملوكة للأجانب أيضاً، امتثالاً لقرار المقاطعة[١٥٣]. كذلك أوضحت تقارير عديدة لشهود عيان من الأقاليم أن المقاطعة كانت ملموسة تماماً بوجه عام، وأن الحكومة «طبخت الانتخابات»[١٥٤]. وفضلاً عن ذلك فقد أصدرت الحكومة نشرة إلى كل الموظفين، تحثهم فيها على الادلاء بأصواتهم، حيث أن التصويت «واجب وطني»، كما أنها وفرت لهم مواصلات مجانية. وأفضى ذلك إلى قيام بعض المستخدمين بإرسال رد على نشرة الحكومة، أكدوا فيه أنه بما أن الادلاء بأصواتهم الانتخابية أمر اختياري، فإنهم ليسوا مجبرين على الانصياع للحكومة، فهذه المسألة لا تدخل ضمن واجباتهم الوظيفية[١٥٥].

وقد وضع «الموقف الحيادي» البريطاني، والذي كان يعني في الواقع تكريس نظام الحكم القائم آنذاك، أو بعبارة أخرى الحفاظ على الوضع القائم، المعارضة في مأزق، وهو ما وصفه محمد محمود بدقة تامة حين قال: «لقد أعلن صدقي باشا. . . أن دستوره لن يستطيع تغييره سوى ثورة. وصرحت الحكومة البريطانية، من جانب آخر، أنها ستتدخل إذا ما تهددت أرواح وممتلكات الأجانب. والثورة تشكل خطراً على حياة الأجانب وعلى حياة أي فرد آخر. فكيف يمكن لنا أن نقبل «حياداً مسلحاً» على أنه موقف محايد، وهو الذي أعد لقمع أية محاولة للثورة، في ضوء عبارة صدقي باشا القائلة بأن الثورة وحدها هي التي يمكنها إعادة دستور الأمة؟»[١٥٦].

وتمثل المأزق الذي وجدت المعارضة نفسها فيه، في الحيرة بين القيام بحملة مناهضة للانجليز، وبين التريث في هذا الموضوع. وقد أيد النحاس ومكرم عبيد ومحمود النقراشي الرأي «المتطرف» القائل بوجوب الدعوة للنضال ضد الانجليز، لأنهم «العدو الحقيقي» والمسؤولون عن العهد القائم(١٥٧)، في حين عارض محمد محمود وبقية زعماء حزب الأحرار الدستوريين تبني سياسة مناهضة للإنجليز(١٥٨). ويمكن القول أن هذا الموقف حظي بتأييد عدد كبير من الوفديين البارزين في الهيئة العليا للوفد ذاتها.

وفي أواخر ديسمبر ١٩٣١، جرت مناقشة بين زعماء الوفد حول فكرة تشكيل وزارة قومية. وقد بزغت تلك الفكرة خلال حوار بين سير بيرسي لورين وبين عدلي يكن. وفسر الأخير هذه الفكرة بأنها تعبير عن استعداد الانجليز للتدخل في صالح تشكيل وزارة قومية(١٥٩). وأيدت أغلبية الهيئة العليا للوفد تشكيل وزارة قومية، سواء برئاسة النحاس أو بدون رئاسته(١٦٠). وطرح مكرم عبيد وجهة نظر الأقلية في الهيئة العليا للوفد، والتي عارضت الاقتراح على أساس أن «أية وزارة لا ينبغي أن تتولى السلطة إلا إذا كانت وزارة أغلبية»، وأيده في ذلك كل من سنيوت حنا وأحمد ماهر وحسن حسيب ومحمود النقراشي ومصطفى النحاس(١٦١). لكن الانقسام الذي هدد وحدة الوفد أمكن تجاوزه، مع نهاية يناير ١٩٣٢، نتيجة لجهود واصف غالي وصفية زغلول. وتم الاتفاق في النهاية على أنه يتعين أن تشكل الوزارة من جانب الأحزاب الموقعة على «الميثاق القومي» في مارس ١٩٣١، من أجل استعادة دستور ١٩٢٣، ثم إجراء الانتخابات بموجب ذلك. وذهبت الأغلبية، بزعامة فتح الله بركات، إلى أنه يتعين بقاء الوزارة القومية في السلطة بعد الانتخابات. بينما أصرت الأقلية، من ناحية أخرى، على ضرورة تشكيل وزارة جديدة بعد الانتخابات، عن طريق الأغلبية البرلمانية، من أجل التفاوض مع بريطانيا. وتم التوصل إلى حل وسط، نص على أن «يتم البت في وضع الوزارة القومية، بعد الانتخابات، طبقاً لأحكام دستور ١٩٢٣»(١٦٢).

ومع ذلك فقد بدأت تظهر مرة أخرى علامات الانقسام، والتي أمكن التغلب عليه لفترة من الوقت، بين الجناحين المختلفين داخل الوفد. ففي السادس من مارس ١٩٣٢، وفي أحد اجتماعات الحزب، اقترحت سياسة تقوم على المقاطعة، لم يؤيدها سوى خمسة من الأعضاء، بينما عارضتها الأغلبية، أي كل «المعتدلين»، رغم أنهم امتثلوا لرأي الأعضاء الخمسة على مضض(١٦٣). واشتملت القرارات التي توصل إليها هذا الاجتماع على أربع نقاط: أولاً. إبلاغ الصحافة الوفدية بأن تبدأ حملة ضد الانجليز. ثانياً. تشكيل لجان لمقاطعة التجارة البريطانية وللدعاية لها في صفوف الطبقات المختلفة. ثالثاً. انتخاب محمود فهمي النقراشي ومحمد بهاء الدين بركات وعبدالحميد البنان ليشكلوا لجنة عامة للمقاطعة، تتولى مسؤولية الاشراف على الحركة. ورابعاً. تأجيل إصدار بيان للدعوة إلى مقاطعة التجارة البريطانية حتى تحين اللحظة المناسبة(١٦٤).

لكن سياسة مناهضة الانجليز، التي اقترحها النحاس وأقليته من الوفد، لم تلق القبول من جانب الحزب الآخر في المعارضة، أي حزب الأحرار الدستوريين (باستثناء قلة من أعضائه القياديين)(١٦٥).

ولقد مثلت حقيقة أن الوفد نفسه انقسم حول هذا الموضوع، عاملاً مؤثراً في تردد حزب الأحرار المستمر إزاء تبني السياسة التي اقترحها النحاس ومجموعته داخل حزب الوفد. ولم يكن محمد محمود، الذي خدم طموحاته الانشقاق داخل الوفد، مستعداً أن يتبع طريقاً قد يساعد على رأب الصدع في صفوف الوفد، ويعزز موقف النحاس ومجموعته. وتمثلت وجهة نظر حزب الأحرار في أنه إذا باشر الوفد سياسة مناهضة للإنجليز، فسيكون من الضروري أن يتخذ حزب المعارضة الآخر موقفاً «ودياً» من الانجليز، وعندما تحين الفرصة المناسبة يصبح في مقدوره القيام بدور الوساطة بين الوفد والانجليز[١٦٦]. وهكذا فشلت حركة الوفد نتيجة لوجود أغلبية «معتدلة» في قيادته، تتفق في الرأي مع حزب الأحرار الدستوريين. ونتيجة لذلك لم يجر تنفيذ اقتراح السياسة المناهضة للإنجليز، وتجمد كل نشاط لحركة المقاطعة بحلول يوليو ١٩٣٢.

وخلال شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٣٢، بلغ الانقسام بين «المعتدلين» و«الراديكاليين» في قيادة الوفد ذروته. وأدى الخلاف الذي نشب بين مكرم عبيد ومحمد نجيب الغرابلي، أثناء الدفاع عن المتهمين في قضية القنابل[١٦٧] عام ١٩٣٢، إلى استقالة الأخير من الهيئة العليا للوفد في أغسطس ١٩٣٢[١٦٨]. لكن النحاس طلب من الغرابلي أن يعيد التفكير في الأمر وأن يسحب استقالته، بناء على نصيحة من «المعتدلين» في الوفد. وسحب الغرابلي استقالته في الخامس عشر من أكتوبر، مبرراً ذلك بأنه حظي بتأييد الأغلبية في الوفد[١٦٩]. وكان من نتيجة ذلك أن غضب منه النحاس غضباً شديداً، وطلب منه إنهاء عضويته في الوفد، وأيده في ذلك أحمد ماهر ومحمود النقراشي ومكرم عبيد وحسن حسيب وسنيوت حنا[١٧٠]. وطالب الأعضاء الثمانية الباقون بزعامة حمد الباسل أن لا يتم اتخاذ أي إجراء ضد الغرابلي حتى يعود علي الشمسي وواصف غالي من أوروبا[١٧١]. لكن النحاس قرر، بعد استشارة صفية زغلول التي أيدته، طرد الغرابلي من الوفد. كما قرر النحاس، بالنظر إلى تأييد الأعضاء الثمانية المعتدلين للغرابلي، ألا يعتبر أي منهم، بعد الآن، عضواً بالوفد[١٧٢]. وفضلاً عن ذلك فقد تم فصل علي الشمسي، الذي أيد المنشقين، من الوفد في الرابع والعشرين من نوفمبر ١٩٣٢[١٧٣].

وفي ديسمبر ١٩٣٢ زعم الوفديون المنشقون، الذين أسموا مجموعتهم في ما بعد «الوفد السعدي»، أنهم «سيكتسحون البلاد» خلال ثلاثة أشهر، وأن قوة الوفد سوف تنحصر في المدن وحدها.. وذلك لأن كلاً من المنشقين كان يتمتع ببعض النفوذ في الأقاليم، مثل علي الشمسي في الشرقية، وحمد الباسل في الفيوم، الخ[١٧٤]. على أنهم لم ينجحوا، بوجه عام، في شيء من ذلك، وكان دورهم السياسي هامشياً.

وفي شهر مارس ١٩٣٢، قتل شخصان مأمور مركز البداري، وأدانتهما محكمة جنايات أسيوط، إلا أنهما قدما استئنافاً إلى محكمة النقض برئاسة عبدالعزيز فهمي، والتي كشفت أن سبب قتل المأمور هو تعذيبه للمتهمين. ونتيجة لذلك قدمت شكاوى واتهامات عديدة ضد موظفي الإدارة الحكومية[١٧٥]. وفي هذه القضية، طالب علي ماهر، وزير العدل، والذي خفف الحكم الصادر على المتهمين، بإطلاق يد النيابة العامة في القيام بتحقيقات شاملة في الادعاءات المشابهة ضد موظفي

الحكومة. وأدى ذلك إلى الصدام الذي حدث بينه وبين صدقي، وبالتالي عزم على الاستقالة، في الوقت الذي حاول فيه الملك والمستشار القانوني تفادي حدوث أزمة وزارية[١٧٦]. وقدم صدقي، من ناحية أخرى، وبموافقة تامة من الملك، استقالة وزارته في الرابع من يناير ١٩٣٣، وشكل وزارة جديدة استبعد منها علي ماهر ووزيرين آخرين[١٧٧]. بل ان الملك أكد، بعد إصابة صدقي بأزمة قلبية في نهاية يناير ١٩٣٣، أنه ينبغي أن يبقى صدقي في الحكم لعامين آخرين، من أجل توطيد العهد، «إذ لا يوجد من يضاهي صدقي مكانة وقدرة على مواصلة القيام بأعباء الحكم. .»[١٧٨].

ولم تفلح المعارضة المعتدلة، أي حزب الأحرار الدستوريين والوفد السعدي، في حث الانجليز على التدخل لصالحهم، من أجل تشكيل «وزارة قومية». كما فشلت محادثاتهم مع الملك. ذلك أن الملك لم يكن، وكما هو عهده دائماً، مستعداً لأية حلول وسط في ما يختص بمسألة الدستور[١٧٩]. ويمكن القول أن القضية الأساسية بالنسبة للمعتدلين لم تكن أي الدستورين أفضل من الآخر، بل تمثلت بالأحرى في الحاجة إلى ضمان عدم تدخل الملك، سواء في ظل دستور ١٩٢٣ أو دستور ١٩٣٠، في أعمال الحكومة[١٨٠].

وخلال تغيب صدقي، في أوروبا، في الفترة من مايو إلى سبتمبر ١٩٣٣، تعرضت الإدارة الحكومية للتدخل المستمر من جانب القصر من خلال زكي الابراشي. فقد تدخل هذا الأخير حتى في أعمال صغار الموظفين[١٨١]. وكان الوزراء من الضعف بحيث أنهم لم يستطيعوا معارضة طلب الملك اعتمادات إضافية لإنفاقها على مشروعات باهظة التكاليف. وفي مواجهة هذا الموقف، أعلن صدقي عن اعتزامه الاستقالة لأسباب صحية، إلا أن الملك فؤاد ناور من أجل استمراره في منصبه. لكن اعتراض الملك على إجراء تعديل وزاري اضطر صدقي إلى الاستقالة في النهاية، في الحادي والعشرين من سبتمبر ١٩٣٣[١٨٢]

وقد تمثلت أسباب سقوط صدقي في اعتماده على تأييد الملك فؤاد. وكان من قبيل المفارقة أنه بقدر ما كان نظام أو عهد دستور ١٩٣٠ يزداد قوة، بقدر ما كانت الحاجة تقل لابقاء صدقي ممسكاً بزمام أموره: وذلك لأنه «طالما ظل خطر المعارضة المادية أو البدنية للعهد قائمة، فقد كان بمقدور صدقي أن يفرض آراءه على الملك فؤاد إلى المدى الذي تبلغه مخاوف صاحب الجلالة»[١٨٣].

على أن صدقي كان رئيس الوزراء الذي أمضى أطول وقت في السلطة منذ انتفاضة ١٩١٩ الشعبية، فما هو الأساس الذي انبنت عليه سلطته؟ الواقع أن أهم هذه الأسس هو التأييد الذي حظي به من جانب الملك فؤاد حتى سبتمبر ١٩٣٣. وإذا ما نظرنا إلى عهد صدقي من منظور تاريخي فسوف نلاحظ أن أكبر قدر من السلطة استحوذ عليه الملك فؤاد، منذ توليه العرش عام ١٩١٧، تم خلال عهد صدقي. فهذا العهد كان بمعنى ما ذروة الهجوم ضد الوفد. فخلال العشرينات، حل الملك فؤاد، من خلال زيور، مجلس النواب، ثم حل البرلمان خلال عهد محمد محمود وعطل الحياة البرلمانية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. أما في عام ١٩٣٠ فقد تمكن الملك من خلال صدقي من تمزيق دستور

١٩٢٣ وإصدار دستور جديد[١٨٤]. وعلى حد قول النحاس، لقد دمر فؤاد «ميثاق الشعب مع العرش مثلما دمر ميثاق العرش مع الشعب»[١٨٥].

أما ثاني أهم العوامل التي مكنت صدقي من البقاء أطول فترة في السلطة، فقد تمثلت في السياسة الانجليزية القائمة على «عدم التدخل» على المستوى العلني، والعلاقة الودية القوية التي جمعت بينه وبين المندوب السامي. لكن صدقي لم يكن رغم ذلك صنيعة للقصر أو للإنجليز، بل كان سيد نفسه.

وكان الوفد منقسماً حتى نهاية عام ١٩٣٢، وقيد حركته إلى حد كبير الجناح «المعتدل» القوي في الهيئة العليا للوفد. وميز رفض حزب الأحرار الدستوريين الانضمام للوفد في حملة مناهضة الانجليز بداية لانهيار التحالف بين الحزبين وفسخ الميثاق القومي لعامي ١٩٣١ و١٩٣٢. على أن هذين العاملين لعبا دوراً جانبياً من حيث أنهما ساعدا على نحو غير مباشر على استمرار صدقي في الحكم. ذلك أنهما مثلا «أعراض» عقم الوفد وعجزه، بوجه خاص، وأحزاب المعارضة، بوجه عام، في مواجهة عهد «القصر ـ صدقي». وفي سياق إقامته الحجة ضد «حياد» الانجليز، عبر مكرم عبيد عن هذا العجز الذي يتسم به موقف الوفد، «كيف تتخلص البلدان الأخرى من نظم الحكم غير الشعبية؟ بالاقتراع البرلماني. واليوم يمثل البرلمان في مصر أداة للحكومة ولا يضم أي ممثلين لجمهور الشعب لأن المعارضة امتنعت عن المشاركة في الانتخابات. فما هو الطريق البديل المتاح للشعب للقيام بالتغيير المطلوب لنظام الحكم؟ أنه الثورة. ولكن مع وجود القوات البريطانية في مصر تصبح الثورة مستحيلة، وذلك لأن هذه القوات سوف تندفع، بحجة حماية الأرواح والممتلكات الأجنبية، إلى مساعدة الحكومة عند أول بادرة للقلاقل»[١٨٦]. وقد أدى هذا العجز أو العقم الكامل، والذي تجلى في أوضح صورة خلال عهد «القصر ـ صدقي»، بصورة تدريجية، إلى جنوح الوفد إلى الاعتدال.

وباستقالة صدقي، أصبح الطريق ممهداً لتشكيل وزارة تابعة للقصر تبعية خالصة، فرئيس الوزراء الجديد عبد الفتاح يحيى[١٨٧] لم يكن يملك الشخصية المستقلة أو الارادة القوية بحيث يوازن تدخل الملك فؤاد، وخاصة من خلال زكي الابراشي، في شؤون الحكم. وعندما استقال صدقي كان عبدالفتاح يحيى في أوروبا. فعاد إلى مصر في السابع والعشرين من سبتمبر (صباحاً)، وفي المساء كانت الوزارة قد شكلت. من هنا يتضح أن الوزراء كان قد تم اختيارهم بالفعل من جانب الملك فؤاد وزكي الابراشي، ولم يكن باقياً سوى موافقة عبدالفتاح يحيى[١٨٨].

وقوبل تنصيب عهد تابع للقصر، بتشكيل وزارة عبدالفتاح يحيى، بعداء متصل من جانب أحزاب المعارضة. فقد دعا الوفد، في بيان صدر بتاريخ الخامس من أكتوبر ١٩٣٣، لمضاعفة الجهود من أجل تخليص الأمة من العهد القائم[١٨٩]. وذهب النقراشي، في حديث إلى «الايجيبشيان جازيت» لم ينشر، إلى أن الاجراء الممكن لعلاج الموقف هو تشكيل وزارة محايدة يرأسها شخص مثل توفيق نسيم، تقوم بإلغاء دستور ١٩٣٠، ثم يتم إجراء الانتخابات طبقاً لدستور ١٩٢٣.. وذلك لأن الوفد سيرفض رفضاً باتاً الاشتراك في أية وزارة قومية أو ائتلافية[١٩٠].

أما عناصر المعارضة الأخرى، أي الأحرار الدستوريون والوفد السعدي، فقد اختلفوا عن الوفد في أنهم اقترحوا تشكيل وزارة ائتلافية برئاسة محمد محمود، كما اقترح علي الشمسي[١٩١]. ومن ناحية أخرى، رفض محمد محمود محاولات عبدالفتاح يحيى لاقناعه بالتعاون المشترك، وظل في الجانب المعارض للحكم[١٩٢].

وتحدد موقف الانجليز من وزارة عبد الفتاح يحيى بثلاثة عوامل. أولاً، افتقار العهد للشعبية. ثانياً، حقيقة أن صدقي كان قادراً على الصمود أمام الملك، بينما لا يستطيع عبد الفتاح يحيى أن يلعب الدور نفسه[١٩٣]. ثالثاً، وربما أكثر هذه العوامل أهمية، لم يحاول يحيى، وعلى خلاف صدقي، أن «يبذل جهداً كافياً ليظهر بمظهر الأداة الطيعة لرغبات الانجليز»[١٩٤]. كما أن صدقي كان يملك، من ناحية أخرى، وكما وصفه بيرسي لورين، «ميزة غير مباشرة، (إذ)... كان من المفهوم بوجه عام وعلى نحو مطابق للحقيقة أنه على صلة وثيقة وودية، في كل ما يقوم به، بدار المندوب السامي..»[١٩٥].

ولم يظهر يحيى، خلال توليه الوزارة، أي نوع من الرغبة في الأخذ بالمشورة البريطانية في شؤون الحكم المختلفة. بل واتخذ في بعض الحالات «مواقف الوطنية المتصلبة». ومع بداية خريف عام ١٩٣٤، كان التساؤل حول بقاء يحيى أو خروجه من الوزارة مطروحاً بالفعل[١٩٧]. وأصبح الصدام بين دار المندوب السامي وبين رئيس الوزراء أمراً وشيك الوقوع، نتيجة للحالة الصحية السيئة للملك فؤاد في بداية أكتوبر ١٩٣٤[١٩٨]. واقترح الانجليز بعض الاصلاحات، مثل إنهاء تدخل الأبراشي في إدارة البلاد، والاقلاع عن سياسة «المضايقة المستمرة لبريطانيا العظمى في كل مناسبة»[١٩٩]. ورفض يحيى تنفيذ تلك الاصلاحات متذرعاً بتدهور الحالة الصحية للملك فؤاد[٢٠٠].

وأصبح أمام الانجليز، بالتالي، على حد قول موريس بيترسون القائم بأعمال المندوب السامي، خيارات ثلاثة. الأول، إنتظار تحسن الحالة الصحية للملك فؤاد ثم إجبار رئيس الوزراء على تنفيذ التغييرات المقترحة. على أن الانجليز قد يواجهون، في حالة وفاة الملك فؤاد، «بعناد متصلب» من جانب يحيى، وربما اضطروا لفرض مجلس وصاية على العرش، يقوم بحل البرلمان وتعيين وزارة جديدة ثم إجراء الانتخابات. والثاني، توجيه رسالة إلى الملك بأنه إذا لم يلب رئيس الوزراء رغباتهم فسوف يطالبون باستدعاء شخص مثل توفيق نسيم لتشكيل الوزارة. أو، ثالثاً، وكما اقترح توفيق نسيم نفسه، أن يقترحوا على الملك تعيين مجلس وصاية (خلال فترة مرضه ونقاهته) يكون «مقبولاً» بالنسبة للمندوب السامي[٢٠١].

وأمكن تفادي الصدام بين الملك فؤاد والانجليز، بعد أن أظهر الملك علامات الاستجابة لرغبات الانجليز. فقد عين أحمد زيور رئيساً للديوان الملكي في السابع والعشرين من أكتوبر ١٩٣٤، للحد من نفوذ الابراشي في القصر[٢٠٢]. وفي السادس من نوفمبر قدم عبد الفتاح يحيى استقالته[٢٠٣]، ودعي توفيق نسيم لتشكيل وزارة جديدة. ووضع نسيم بعض الشروط لقبول المنصب، كان من بينها حل البرلمان القائم وإجراء انتخابات جديدة خلال عام، على أساس «دستور آخر يتعين تحديده»[٢٠٤].

وفي الثلاثين من نوفمبر عمد نسيم إلى إقناع الملك فؤاد بإلغاء دستور ١٩٣٠ وحل البرلمان دون أن يحدد، مع ذلك، أي نظام دستوري يتعين إقراره[٢٠٥].

وقد رأى الوفد في حكومة نسيم فترة انتقالية تعقبها العودة إلى دستور ١٩٢٣، وإجراء انتخابات حرة[٢٠٦]، في الوقت الذي حاول الانجليز، من ناحية أخرى، دعم نسيم في حد ذاته، مع إبقاء الوفد بعيداً عن السلطة[٢٠٧]. واعتمدت وزارة نسيم على تأييد الانجليز، وسعت خلال فترة توليها السلطة إلى حل المسألة الدستورية من خلال إيجاد طريق وسط بين مطالب الملك فؤاد ومطالب الوفد. وفرضت هذه الرغبة في إرضاء كل من الوفد والقصر، كما ذكرت التقارير، نفسها على تكوين الوزارة. ومع أن أعضاء وزارة نسيم كانوا من غير المنتمين للأحزاب، إلا أن بعضهم كان متعاطفاً مع الوفد، في حين تعاطف البعض الآخر مع القصر. ولا ريب أن ذلك قد أدى إلى افتقار الوزارة للانسجام، بل وربما كان سبباً في ظهور بعض الخلافات داخل الوزارة[٢٠٨].

وكسب الوفد السيطرة على بعض المواقع، من خلال التغييرات الإدارية التي أجراها نسيم، وبعد فصل بعض مديري المديريات وعدد آخر من موظفي الحكومة الذين عينوا في ظل النظام البائد لعام ١٩٣٠. في هذا الوقت عارض الملك، من ناحية أخرى، إجراء المزيد من التغييرات الادارية. ورغم تقييد سلطات الابراشي إلا أنه ظل مصدراً للمتاعب بالنسبة لنسيم بوصفه «كبير المستشارين السياسيين للملك»[٢٠٩].

ويمكن وصف سياسة نسيم في تلك الفترة بأنها سياسة «السير على الحبال»، إذ أنه حاول دائماً أن يتفادى إغضاب الملك أو الوفد. والواقع أن نسيم كان يراوح الخطى انتظاراً لموت الملك، من حيث أن سياسته هذه ستجعله أفضل من يسند إليه منصب الوصي على العرش. فلا ريب أنه سيصبح، بفضل عدم معاداته لكل من الوفد والقصر، القوة التي توكل لها الأمور، في حالة اختفاء الملك فؤاد من الساحة[٢١٠].

ولم يكن أمام بريطانيا خيار آخر سوى دعم وزارة نسيم[٢١١]. فالانجليز عارضوا، من ناحية، عودة الوفد للسلطة، كما أن تدخلهم الأخير كان من ناحية أخرى ضد عهد تابع للقصر. وفضلاً عن ذلك فإن مرض الملك فؤاد واحتمال وفاته، قد ينتج عنهما تولي الوفد للسلطة وإقامته «جمهورية أو دكتاتورية فعلية». وسوف يكون السبب في ذلك هو غياب الملك الذي «أفلح في الماضي في استدراج (الوفد) وإبقائه بعيداً عن الأنظار من خلال دبلوماسيته الأريبة»[٢١٢]. أو، بعبارة أخرى، ان وفاة الملك فؤاد قد تسفر عن ميل الميزان لصالح الوفد. وبناء على ذلك فقد كان على الانجليز أن يؤيدوا وأن يتعهدوا وزارة نسيم، بحيث يصبح في الامكان أن تعين الحكومة مجلس وصاية «مقبولاً»، من جهتهم.

ونجح نسيم في إثناء القصر عن معارضته السابقة لاعادة تعيين أحمد لطفي السيد رئيساً للجامعة المصرية، ومصطفى المراغي شيخاً للأزهر[٢١٣]. وفي أبريل ١٩٣٥ أقيل الابراشي من منصبه في القصر. وعُين أحمد ماهر، في أول يوليو، رئيساً للديوان الملكي[٢١٤]. وتآمر القصر، من ناحية أخرى،

ضد نسيم، بإبلاغ الوفد رغبة الملك في عودة دستور ١٩٢٣[٢١٥]. كما شن الملك في الوقت نفسه هجوماً ضد الحكومة من خلال «الأحزاب الرجعية»، التي أعاد صدقي حشدها[٢١٦]، وهو ما وضع توفيق نسيم في موقف صعب. إذ أنه سيخسر تأييد الوفد لو أنه عارض إعادة دستور ١٩٢٣، في حين أنه سيواجه بمعارضة البريطانيين لو أنه أرجع هذا الدستور. لكن الوفد واصل تأييده لوزارة نسيم وتوجيه اللوم إلى الانجليز لمنعهم عودة دستور ١٩٢٣، ليعفي بالتالي نسيم من أية مسؤولية[٢١٧].

ولقد انبنت معارضة الانجليز لعودة دستور ١٩٢٣ على الدوافع التالية: «(أ) أنه لم يصلح عندما تم تطبيقه عملياً (ب) أن إعادته ستؤدي بصورة آلية إلى تولي الوفد للسلطة»[٢١٨]، أو بعبارة أخرى ان الوفد لن يكون مفيداً للحكومة البريطانية إذا ما عاد لتولي الحكم، فضلاً عن أنه سيصطدم بالانجليز حتماً، عاجلاً أم آجلاً. وازداد التخوف من عودة الوفد، حتى لو أقيم نظام جديد للحكم، نتيجة للنقد الذي وجهه الوفد لسياسة نسيم القائمة على التعاون الاقتصادي مع بريطانيا. ومع ذلك فلم تكن معارضة الانجليز لعودة الوفد للحكم نهائية، أو أنها لم تبلغ حد الالتزام بمنع عودته للحكم بأي ثمن.

وفي السابع من نوفمبر، اجتمعت الأحزاب كلها، باستثناء الوفد، عندما ألقى محمد محمود خطبة هاجم فيها حكم نسيم. وكان تجمع الأحزاب عملاً ناجحاً، بوجه عام، وقد شمل كل الشخصيات البارزة من غير الوفديين: اسماعيل صدقي وحزبه (الشعب) العائد حديثاً[٢١٩]، عباس حليم الزعيم العمالي[٢٢٠]، عباس محمود العقاد ومؤيديه من الوفديين السابقين[٢٢١]، الوفديين السعديين، الاتحاديين، أعضاء الحزب الوطني، وبعض «المستقلين» من أمثال حافظ عفيفي.

وقد ذكرت التقارير أن حضور محمد حلمي عيسى، وكيل حزب الاتحاد، هذا الاجتماع كان يعني ضمناً أن الملك فؤاد لا يعارض مثل هذا التجمع، مما برر الاعتقاد بأن علي ماهر لعب دوراً في تشجيع هذا التجمع الحاشد. كذلك أوضحت بعض المعلومات المبنية على تقارير سرية، في الوقت نفسه، وجود عديد من الشواهد على حدوث تقارب بين الملك ومحمد محمود[٢٢٢]. وهكذا، يمكن القول أن القصر كان وراء هذا التكتل للقوى غير الوفدية، من أجل الاطاحة بوزارة نسيم التي حظيت بتأييد كل من الوفد ودار المندوب السامي.

وفي غضون ذلك ظهر عامل جديد في الساحة السياسية اعترض بحدة مجرى العملية السياسية. ففي التاسع من نوفمبر، ألقى السير صمويل هور كلمة في دار البلدية بلندن، فسرها المصريون على أنها تعبير عن رفض الانجليز للعودة إلى دستور ١٩٢٣: «ولقد سبق أن نصحنا بعدم العودة إلى دستور ١٩٢٣ الذي برهن على أنه غير صالح للتطبيق العملي، وبعدم العودة إلى دستور ١٩٣٠ الذي برهن على أنه لا يحقق رغبات الشعب»[٢٢٣].

ومن الواضح أن الوفد أرجأ اتخاذ أي موقف ضد الانجليز، بعد كلمة هور، وضد حكومة نسيم، حتى الثالث عشر من نوفمبر (عيد الجهاد)[٢٢٤]. ففي هذا اليوم دعا الوفد إلى عدم التعاون مع الانجليز، كما طالب باستقالة وزارة نسيم[٢٢٥]. وسار المتظاهرون، ومعظمهم من الطلبة، في شوارع القاهرة

يهتفون: «يسقط نسيم وصمويل هور»، ويطالبون بدستور ١٩٢٣[٢٢٦]. وأعاد عنف المصادمات التي حدثت بين المتظاهرين والبوليس إلى الذاكرة أحداث تلك الأيام من عهد صدقي عام ١٩٣١. ووقع حادث فوق كوبري عباس بالقاهرة، قتل فيه ثلاثة من طلبة الجامعة المصرية على يد ضباط البوليس الانجليز، مما أدى إلى تقوية المشاعر المناهضة للانجليز، والتي كانت قد تصاعدت بالفعل[٢٢٧]. وفي السابع عشر من ديسمبر شيد الطلبة نصباً تذكارياً لتخليد ذكرى الطلاب الذين قتلوا[٢٢٨]. وشارك في الاحتفال ما بين سبعة آلاف وثمانية آلاف طالب، كما أعلن أن العميد وبعض الأساتذة سيحضرون الاحتفال[٢٢٩]. وفي تلك الأحداث تصرف الطلبة من تلقاء أنفسهم، وأخذوا يحثون الزعماء السياسيين على اختلاف مشاربهم على الاتحاد في جبهة وطنية. وقد نجحوا في إقناع النحاس، في العاشر من ديسمبر (والذي كان يرفض حتى ذلك الوقت التعاون مع الأحزاب السياسية الأخرى تحاشياً لما يترتب عليه من تشكيل للوزارة القومية، وهي الفكرة التي رفضها منذ عام ١٩٣١)[٢٣٠] بالانضمام لما أطلق عليه «الجبهة الوطنية»، التي تم تأليفها في اليوم نفسه[٢٣١].

وفوضت الجبهة لجنة[٢٣٢] ضمت ممثلين لأغلب الأحزاب السياسية، صياغة رسالة توجه للملك وتطالب بعودة دستور ١٩٢٣[٢٣٣]. كذلك تم توجيه رسالة أخرى، في الوقت ذاته، إلى المندوب السامي البريطاني تعرب عن الأمل في بدء المفاوضات والتوصل في النهاية إلى تسوية بين مصر وبريطانيا العظمى، على أساس مفاوضات «النحاس - هندرسون» عام ١٩٣٠. وقد ذكرت الرسالة أسباباً كثيرة لتبرير مطلب المفاوضات الفورية، منها، على سبيل المثال، عدم وجود اتفاقية أو معاهدة بين البلدين، وهو ما أدى إلى خلق نزاعات واختلافات عديدة بينهما، وعدم عقد معاهدة مما أدى إلى إعاقة تقدم مصر في أمور عديدة مثل التشريع، نتيجة للامتيازات الأجنبية، ووجود إدارة أوروبية جنباً إلى جنب مع إدارة الأمن العام المصرية، والافتقار إلى قوة عسكرية مصرية للدفاع عن البلاد، وعدم مشاركة مصر في الشؤون الدولية وعدم انضمامها لعصبة الأمم. وبالتالي فقد أدت هذه الأمور التي لم يتم البت فيها إلى «عدم استقرار الحكم وفقدان الثقة في البلاد». كذلك أوضحت الرسالة أن النزاع الايطالي - الحبشي عزز قناعة المصريين بضرورة عقد معاهدة. وكتبوا في الرسالة «ان تطور هذه الأزمة قد ينتهي بهم إلى الاشتراك فيها وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها...»[٢٣٥].

وفي الثاني عشر من ديسمبر، أعادت وزارة نسيم دستور ١٩٢٣. وهكذا تحقق جانب من مطالب المصريين، بينما ظلت مشكلة بدء المفاوضات دون حل. على أن الهبّة العارمة في صفوف الطلاب، والتي تركزت في القاهرة بصفة أساسية، خفت حدتها إلى حد كبير. وتمثل السبب الرئيسي في ذلك في التغير الذي طرأ على سياسة الوفد[٢٣٦]. فقد حث النقراشي، كما ذكرت التقارير، الطلبة على مقاطعة السلع البريطانية، كأفضل سلاح لإجبار الحكومة البريطانية على تلبية مطالب مصر[٢٣٧]. ولقد لاقت هذه السياسة استجابة لدى الأحزاب السياسية الأخرى، فأصدرت جمعية مصر الفتاة عدداً من النشرات، صادرها البوليس، تطالب بمقاطعة السلع البريطانية. بل ان السياسة، لسان حال حزب الأحرار الدستوريين، نشرت نداء بمقاطعة السلع البريطانية أيضاً.

وبعد عودة دستور ۱۹۲۳ ، عمد الوفد إلى مساندة نسيم حتى انتهاء الانتخابات، في الوقت الذي حرّض فيه محمد محمود واسماعيل صدقي، من ناحية أخرى، الطلبة على إثارة القلاقل ضد وزارة نسيم . أما الانجليز فقد استمروا في مساندتهم لنسيم، لكن الملك فؤاد أحبط خططهم عندما طلب من نسيم، في الحادي والعشرين من يناير ١٩٣٦، أن يستقيل، نظراً لأن هذا الأخير «لم يكن لديه برلمان يسانده»[٢٣٨]. وهكذا، استدعى الملك فؤاد زعماء الجبهة الوطنية، وحاول إقناع النحاس بتشكيل وزارة ائتلافية، ولكن دون جدوى[٢٣٩]. وأخيراً وافق الوفد على اقتراح تشكيل وزارة «محايدة» (مهمتها إجراء الانتخابات) برئاسة علي ماهر، وتتألف من وزراء ليست لهم أية انتماءات حزبية[٢٤٠].

وفي العشرين من يناير رد السير مايلز لامبسون شفوياً على رسالة الجبهة الوطنية المؤرخة في الثاني عشر من ديسمبر، حيث أبدى استعداد الحكومة البريطانية لإجراء المفاوضات، لكنه أشار أيضاً إلى أن الانجليز سيضطرون، في حال فشل المفاوضات إلى إعادة النظر في علاقاتهم مع مصر. واعتبر المصريون التهديد المتضمن في هذا الرد عقبة ستحول دون إجراء «مناقشة حرة». وبالتالي لم يصدر القرار الخاص بتعيين أعضاء وفد المفاوضات المصري ـ والمؤرخ في الثالث عشر من فبراير ـ إلا بعد أن قدمت الضمانات بأن بريطانيا ومصر «ستبذلان ما في وسعهما»، في حالة تعثر المفاوضات، «للحيلولة دون أن يعكر فشل المفاوضات صفو العلاقات الودية بين البلدين»[٢٤١]. وتألف الوفد المفاوض من مصطفى النحاس رئيساً وستة أعضاء آخرين من الوفد[٢٤٢]، وثلاثة من المستقلين[٢٤٣]، وثلاثة يمثلون حزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد[٢٤٤].

(٣)
الوفد

١ ـ القاعدة الاجتماعية

لم يطرأ أي تغير ملموس على القاعدة الاجتماعية للوفد خلال الفترة «١٩٣٠ ـ ١٩٣٥». ولقد كان صعباً بالنسبة للوفد أن يظهر الطابع المميز لقاعدته الاجتماعية بصورة إيجابية في ظل العهود القمعية المناهضة للوفد. ومع ذلك فقد كشف الوفد هذا الطابع على نحو غير مباشر في مجرى نضاله ذاته، اما من خلال لجوئه إلى أساليب معينة، أو من خلال توجهه إلى طبقات اجتماعية بعينها.

ففي أوائل شهر يوليو ١٩٣٠، دعا الوفد إلى الامتناع عن دفع الضرائب الحكومية كجزء لا يتجزأ من سياسة عدم التعاون مع وزارة صدقي. وقد تم توجيه هذا النداء إلى الأمة ككل إلا أنه وجه أساساً، في الواقع، إلى الطبقات المالكة للأراضي[٢٤٥]. وذكرت التقارير أن أول من سينفذ هذه السياسة هم أعضاء البرلمان وأعضاء مجالس المديريات ومندوبو الناخبين التابعين لهم[٢٤٦]. ويرجع فشل حركة عدم التعاون إلى رد فعل الحكومة المتمثل في مصادرة نسخ بيان السادس والعشرين من يوليو ١٩٣٠، وإلى إجراءاتها الأخرى الأبعد أثراً، ومنها على سبيل المثال الحجز على المحاصيل، لإجبار ملاك الأراضي على دفع الضرائب المستحقة عليهم[٢٤٧]. وفضلاً عن ذلك يمكن القول أن الأزمة

الاقتصادية، التي بدأت تؤثر على ملاك الأراضي، مثلت أحد العوامل في تقاعس هؤلاء المـلاك عن الصمود أمام استيلاء الحكومة على أراضيهم أو محاصيلهم. لكن إصدار صدقي لدستـور جديد في أكتوبر ١٩٣٠، وقبل أن تكتسب حركة عدم التعاون أبعاداً تنذر بالخطر، دفع الوفد إلى تغيير أساليبه تبعاً لذلك. وهو ما أدى إلى ظهور اتجاهين جمع بينهما ارتباط وثيق. تمثل الأول في الحملة التي شنها الوفد بالتعاون مع الأحرار الدستوريين من أجل استقالة العمد والمشـايخ، وتمثـل الثانـي في حركة المقاطعة التي نظمها حزبا المعارضة للإنتخابات القادمة.

ومن الواضح أن الحملة الأولى مثلت توجهاً أو نداء إلى الطبقة الاجتماعية التي شكلت الدعامة الأساسية للوفد في الريف. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الحملة كان محدوداً، إذ لم يتعد عدد من استقال بالفعل من العمد والمشايخ أربعمائة عمدة وشيخ[٢٤٨]. وفرضت الحكومة غرامات ضخمة على هؤلاء المسـتقيلين، بل وتـم اعتقـال بعضهـم بتهمـة الاخـلال بواجباتهـم الـوظيفية كمستخـدمين لدى الحكومة[٢٤٩]. وحلت محل هذه الحملة بالتدريج حركة مقاطعة الانتخابات، التي اعتبرها الوفد ذروة جهوده من أجل محاربة العهد الجديد.

وكما سبق أن أوضحنا، أظهرت تقارير شهود العيان لحركة مقاطعة الانتخابات، أن الوفد كان ما زال يتمتع بتواجد قوي في الريف[٢٥٠]، وأنه كان قادراً على تحريك سكان الريف، وبالتالي فقد احتفظ بتأييد الملاك المتوسطين والفلاحين، الذي تمتع به طوال العشرينات. ولما كان من المؤكد أن صدقي قد زيف الانتخابات، وأن الأرقام المعلنة عن عدد من أدلوا بأصواتهم بالفعل زائفة تماماً، لذلك فإن أي تحليل لانتخابات مايو/ يونيو ١٩٣١ لن يلقي أي ضوء حقيقي على قوة الوفد، التي تستلزم عملية قياسها التحديد الدقيق لنسبة من شارك ومن لم يشارك من الناخبين.

وقد توجه الوفد علانية، في المؤتمر الوفدي الأول لعام ١٩٣٥، إلى الفلاحين. ومثّل المؤتمر، من حيث أنه انعقد بعد تولي نسيم للحكم في نوفمبر ١٩٣٤، وبعد إلغاء دستور ١٩٣٠، علامة على نهاية عهد «القصر ـ صدقي». وفـي ذلك المؤتمـر أكد مكرم عبيد أن زعمـاء الوفـد «فلاحـون أبنـاء فلاحين»، كما أكد أن أول أهداف البرنامج الاصلاحي للوفد هو خدمة مصالح الفلاح[٢٥١]. وعلى نحو أعاد للأذهان خطب سعد زغلول، أكد مكرم عبيد الأصول الفلاحية لمصطفى النحاس، في المؤتمر الذي شهده عدد ضخم من قيادات الوفد في المديريات، والذين انتموا إلى، أو جاؤوا من طبقة الملاك المتوسطين. كذلك مثلت جولة النحاس في الصعيد ومصر الوسطى، خلال فبراير ١٩٣٥، وما استقبل به من حماس وترحيب، مؤشراً آخر على الجذور القوية التي احتفظ بها الوفد في الريف، بالرغم من ديكتاتورية «القصر ـ صدقي»[٢٥٢].

وتجسد التأييد الذي حظي به الوفد بين الأفندية، والبرجوازية الصغيرة، والقطاع المصري من البرجوازية المحلية، والعمال، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر، في العديد من الأنشطة. فموجة المظاهرات والاضرابات التي اجتاحت البلاد، وخاصـة القاهـرة والاسكنـدرية ومـدن الأقـاليم مثـل

بورسعيد والاسماعيلية والسويس وطنطا والمنصورة، في أعقاب تولي صدقي للسلطة والانهاء القسري لدور انعقاد البرلمان، حدثت أساساً في معاقل الوفد المدينية وتحت القيادة المباشرة للأفندية[٢٥٣].

وفي أوائل عام ١٩٣١ طالبت قواعد الوفد، أي أعضاء اللجان الوفدية، بمقاطعة البضائع البريطانية وبتشجيع الصناعة المحلية[٢٥٤]. وبالتدريج أصبحت هذه المطالب، التي نشرتها الصحف، «أكثر تحديداً»، كما أنها استفادت كثيراً من الطريقة التي استخدمت بها الأساليب نفسها في الهند في تلك الفترة نفسها. وهكذا انخرط الوفد مع بداية مارس ١٩٣١ على نحو غير مباشر في حملة تهدف إلى تشجيع الصناعة المحلية، واكبتها حملة مماثلة لمقاطعة السلع الأجنبية والبريطانية بوجه خاص. وفي الثالث من مارس نشرت الصحف بياناً يتعلق بتشكيل لجنة من الشبان الوفديين، مهمتها تشجيع منتجات الصناعة المحلية[٢٥٥]. وحثت اللجنة المصريين على إنشاء فروع لها في مختلف أنحاء مصر، كما دعت الصناعيين المحليين إلى تزويدها بقائمة السلع التي تصنّع في مصر. ونتيجة لذلك تم إنشاء مثل تلك الفروع في الجيزة والاسكندرية وأسيوط، والدقهلية، الخ[٢٥٧]. وفي الثاني والعشرين من مارس نظم حمد الباسل اجتماعاً ضم كبار التجار المصريين وعدداً من الوفديين المعروفين وعباس حليم[٢٥٨]، من أجل وضع خطة لنشر الدعوة إلى تشجيع السلع المصرية[٢٥٩]. ومضت النشرات التي وزعها الطلاب خطوة أبعد بالدعوة إلى مقاطعة التجارة الأجنبية وتشجيع التجارة المصرية بدلاً منها.

وتوافق مع هذه الحملة نشاط جمعية «المصري للمصري»، التي أسسها سلامه موسى عام ١٩٣٠ «كي أبعث الوجدان الاقتصادي للأمة»[٢٦٠]. وقد حثت الجمعية المصريين على شراء المنتجات المصرية[٢٦١]، وبالتالي التقت في وجهة النظر مع الدعوة لمقاطعة السلع الأجنبية والبريطانية بوجه خاص.

وقد توجهت هذه الحركة إلى (وحظيت بتأييد كامل من) التجار والحرفيين المصريين، الذين شكلوا، مع الطلبة وبقية أفراد طبقة الأفندية، الدعامة الأساسية للحركة. وهو ما يمكن أن يلاحظ من خلال دراسة عضوية اللجان العديدة التي تم إنشاؤها من أجل تشجيع الصناعة المحلية. وقد تشكلت هذه اللجان إما من أعضاء اللجان الوفدية المحلية مثل لجنة أسيوط، أو ألفها المتعاطفون مع الوفد بالاشتراك مع بعض المهتمين بتشجيع الصناعة المحلية، أو المستفيدون من هذا التشجيع مثل لجنة ميت أبو غالب بمديرية الغربية[٢٦٢]. والواقع أن أغلب اللجان مثلت مزيجاً من النمطين السابقين. ولكن كان هناك نوع آخر وهام من اللجان، تألف من الشبان الوفديين (معظمهم من الطلبة والعمال وأفراد طبقة الأفندية الأصغر سناً) ولعب دوراً نشطاً للغاية في تلك الحملة. فقد تمثلت المهمة التي التزمت بتحقيقها «لجنة الشبان الوفديين المتطوعين» المؤلفة حديثاً، في نشر الدعوة لتشجيع الصناعة المحلية. وكانت اللجنة برئاسة زهير صبري النائب الوفدي المعروف والزعيم العمالي[٢٦٣]. وتلا ذلك إنشاء عدد كبير من لجان الشبان الوفديين في مختلف أنحاء البلاد للمعاونة في نشر هذه الدعوة[٢٦٤].

وقد لاقت هذه الحركة، بطبيعة الحال، الدعم والتأييد من رجال الصناعة المصريين من أمثال

محمد طلعت حرب، الذي كان يتطلع إلى حركة بلا لون سياسي[٢٦٥]. ورغم أن شخصيات وفدية معروفة كانت المروج الأساسي لهذه الحركة، إلا أن هذه الشخصيات أكدت الطابع «القومي» أو «اللاحزبي» للحركة[٢٦٦]. وهو ما يوضح إلى أي مدى كانت الحركة مرتبطة بمصالح وطموحات التجار والصناعيين والحرفيين المصريين، وأنها لم تكن مجرد سلاح سياسي استخدمه الوفد. فالأزمة الاقتصادية العالمية وأحداث الهند أديا بالعديد من المصريين إلى استشعار الحاجة إلى تحقيق قدر ولو يسير من الاستقلال الاقتصادي. ولم يكن من قبيل المصادفة أن يُشاد بطلعت حرب ورفاقه في بنك مصر بوصفهم أبطالاً لنهضة مصر الاقتصادية[٢٦٧].

أما المحاولة الثانية للقيام بتلك الحركة فكانت سياسية أساساً من حيث طبيعتها، وتم التركيز فيها على مناهضة التجارة البريطانية بدلاً من تشجيع الصناعة المحلية. فقد شن الوفد، في مارس - أبريل ١٩٣٢، حملة مقاطعة للسلع البريطانية، مستخدماً اللجان الوفدية المركزية على مستوى المحليات، وخاصة في القاهرة، كأداة لنشر دعوة المقاطعة. وكان من بين أهداف هذه الحملة نشر «فكرة ارتداء الملابس الوطنية»[٢٦٨]. وحتى بعد أن انتهت الحركة، داوم الطلاب والشبان الوفديون على دعوة الناس إلى مقاطعة السلع والبضائع البريطانية، وتشجيع الصناعة والتجارة المصرية بوصفها وسيلة التحقيق الناجز للاستقلال الاقتصادي[٢٦٩].

ومن بين الفئات الأخرى التي استمد منها الوفد الدعم والمساندة، فئات المهنيين كالمحامين على سبيل المثال. وهو ما اتضح بجلاء في الانتخابات السنوية لنقابة المحامين، التي سيطر عليها الوفد طوال الفترة «١٩٣٠ - ١٩٣٥». فمجلس النقابة على المستوى القومي مكون من خمسة عشر عضواً. وخلال الفترة «١٩٣٠ - ١٩٣٥» كان الأعضاء الوفديون في هذا المجلس يشكلون أغلبية بلغت في حدها الأدنى أحد عشر عضواً، ووصلت أحياناً إلى أربعة عشر عضواً من بين الأعضاء الخمسة عشر. وفضلاً عن ذلك، كان منصبا رئيس المجلس ووكيل المجلس يشغلهما دائماً وفديون بارزون من أمثال محمد نجيب الغرابلي ومحمود البسيوني ومكرم عبيد وكامل صدقي[٢٧٠].

كذلك حظي الوفد بتأييد طبقة اجتماعية أخرى هي الطبقة العاملة. وكان لتولي صدقي التسلطة في يونيو ١٩٣٠، وما اتخذه من إجراءات متشددة ضد حزب الوفد نتائجه المحتومة في ما يتعلق بالحركة العمالية، بوصفها أحد المعاقل الوفدية. وقد حاول صدقي أن يسيطر على نقابات العمال، مجنداً في هذا السبيل جهود داود راتب الذي كان يرأس في ذلك الحين الاتحاد العام المؤلف من ثلاث نقابات فحسب[٢٧١]. لكن أعضاء الاتحاد العام أقصوا راتب عن منصبه، في ديسمبر ١٩٣٠، ليحل محله عباس حليم[٢٧٢]. وكان هذا الأخير قد أبدى بالفعل تعاطفاً مع الوفد في ما يتعلق بإلغاء دستور ١٩٢٣. ويعد قرار الملك فؤاد بحرمان عباس حليم من لقب النبالة، منحه الوفد عوضاً عنه لقب «صاحب الشرف الرفيع»[٢٧٣]. وقد حاول الوفد استخدام عباس حليم في صراعه مع صدقي والملك فؤاد، في الوقت الذي حاول فيه حليم تعزيز طموحاته من خلال ركوب موجة حزب الوفد ذي الشعبية الطاغية. وكانت المحصلة نوعاً من التحالف القلق بين الوفد وحليم.

وأدت الاجراءات التي اتخذها صدقي ضد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الذي يتزعمه عباس حليم - مثل إغلاق المقر الرئيسي للاتحاد في مارس ١٩٣١، وحظر أية اجتماعات تعقدها النقابات[٢٧٤] - إلى تعزيز التعاون بين الوفد وعباس حليم. كذلك ساعد على تعزيز هذا التحالف عامل آخر، تمثل في مقاطعة الوفد لانتخابات يونيو ١٩٣١، والتي مُنع العمال من المشاركة فيها بسبب المؤهلات التي اشترطها صدقي في قانونه الانتخابي الجديد[٢٧٥]. ورغم أن الاتحاد العام التابع لحليم كان يحجم، طبقاً لأهدافه المعلنة، عن التدخل في المسائل السياسية[٢٧٦]، إلا أن إجراءات صدقي، وخاصة القانون الانتخابي الجديد، أدت إلى تعميق الوعي السياسي بين العمال. فقد أدت على سبيل المثال إلى تطلع العمال إلى عودة الديموقراطية، أي العودة إلى قانون الانتخاب المباشر الذي قدمه حزب الوفد وأولاه عنايته. فحرمان العمال من المشاركة في الشؤون السياسية، يعادل تماماً، على حد تعبير أحد النقابيين، ارتكاب جريمة لا تغتفر[٢٧٧]. ومن المفارقات الساخرة أن عهد صدقي قد أسفر، في البداية، عن المزيد من تسييس الطبقة العاملة، وتعزيز عرى التحالف بين الوفد واتحاد عباس حليم.

وطوال الفترة التي تعاون فيها عباس حليم مع الوفد، لم يكن لهذا الأخير أي نشاط فعال في عملية تنظيم الطبقة العاملة بما هي كذلك. على أن مؤتمر الوفد لعام ١٩٣٥ أوصى بإنشاء مجلس عمالي دائم، ومن ثم تم إبلاغ عباس حليم بالاقتراح، ومن الواضح أنه وافق في البداية على ترؤس «المجلس الأعلى للعمال» المقترح إنشاؤه[٢٧٨]، إلا أن حليم تعرض بعد ذلك لضغوط من أتباعه[٢٧٩] ومن جمعية مصر الفتاة[٢٨٠]، وهو ما أدى به إلى تغيير موقفه ورفض العرض. والواقع أن هناك سببين دفعا الوفد للقيام بمبادرته تلك: الأول، لكي لا تظل الحركة العمالية «متوقفة على حياة رجل واحد»؛ والثاني، السيطرة على الجماهير العمالية التي هي وفدية أساساً، والتي قد تتصرف على نحو غير مسؤول، وبالتالي تسيء إلى حزب الوفد. وجرت مفاوضات بين الوفد وعباس حليم، وتم التوصل إلى اتفاق تمثل أساساً في الاعتراف بوجود المجلس الأعلى للعمال (الذي أنشأه الوفد في العاشر من فبراير ١٩٣٥ برئاسة عباس حليم)[٢٨٢] واتحاد النقابات، بوصفهما منظمتين منفصلتين ومستقلتين، بحيث لا يحق للأولى التدخل في شؤون الثانية[٢٨٣]. وفي غضون ذلك نشط الزعماء العماليون الوفديون بين النقابات لكسبها إلى جانب الوفد[٢٨٤]. وبحلول شهر أبريل (١٩٣٥) كان عباس حليم قد فقد نفوذه داخل المجلس الأعلى للعمال. ولم تكن استقالته من رئاسة المجلس سوى خطوة استبق بها صدور قرار من أعضاء الاتحاد الوفديين بعزله من منصبه[٢٨٥]. وقد اتهم حليم الوفد، في خطاب استقالته، بإقحام أمور السياسة في المجال العمالي[٢٨٦]، في حين اتهم عزيز ميرهم، الزعيم العمالي الوفدي، إتحاد عباس حليم بأنه تحول إلى اتحاد لا يختلف في شيء عن اتحادي داود راتب وإدجار جلاد[٢٨٧]. وخلال مايو ١٩٣٥ كانت أغلبية النقابات العمالية في القاهرة والاسكندرية قد انسحبت من اتحاد عباس حليم، وانضمت للمجلس الأعلى للعمال[٢٨٨]. وعلى الرغم مما ذكرته بعض التقارير حول هامشية نشاط المجلس الأعلى، و«التأثير المحدود في الحركة العمالية المنظمة» الذي يمارسه الوفد، ورغم الزعم القائل بأن «عباس حليم لا يزال صامداً أمام الوفد»[٢٨٩]، إلا أن اتحاد عباس حليم لم يستطع

مجابهة التحدي الوفدي. وقد فشلت محاولات توحيد المنظمات العمالية المعارضة، عشية إنشاء الجبهة المتحدة للأحزاب السياسية في ديسمبر ١٩٣٥. ومع بداية عام ١٩٣٦ ترك عباس حليم ساحة النشاط العمالي[٢٩٠].

وهكذا، فكلما تعرض ولاء العمال للاختبار، فإننا نجد أن الوفد ينجح دائماً في كسب تأييد الغالبية العظمى منهم. وعلى حد زعم أحد القادة العماليين الوفديين ـ وهو زعم لا يخلو من الحقيقة وإن صاغها بأسلوب مجازي ـ «العمال وفديون بالسليقة»[٢٩١].

٢ ـ التنظيم

لم يطرأ أي تغير يذكر على تنظيم الوفد خلال الفترة (١٩٣٠ ـ ١٩٣٥)، وخاصة في ما يتعلق بالمراتب العليا من تسلسله المراتبي. وظلت الهيئة العليا وسكرتاريتها العامة والهيئة البرلمانية الوفدية قمة هذا التسلسل المراتبي.

وقد أعيد تشكيل الهيئة العليا نتيجة للانقسام الذي حدث خلال أكتوبر ـ نوفمبر ١٩٣٢. واستطاع النحاس وعبيد وماهر والنقراشي، وثلاثة أعضاء آخرين، أن يخرجوا عشرة أعضاء من الهيئة العليا على أثر هذا الانقسام[٢٩٢]. ولم يجر انتخاب الاثني عشر عضواً الجدد الذين حلوا محل الأعضاء المفصولين، بل تم اختيارهم (حسب التقليد الوفدي) بواسطة النحاس ومجموعته[٢٩٣].

وبرر النحاس فصل الأغلبية من جانب الأقلية، وهو ما يتعارض مع المادتين (٧) و(١٠) من قانون الوفد[٢٩٤]، بالقول أن «الأصل في أي نظام دستوري وشعبي هو الخضوع لرأي الأمة»[٢٩٥]. وهكذا يعيد التاريخ نفسه. لقد وجد النحاس نفسه وسط أقلية، أي في الموضع نفسه الذي وجد سعد زغلول نفسه فيه، في خلافه مع عدلي في أبريل ١٩٢١. وكما حدث في حالة سعد، كان النحاس مسيطراً على زمام الأمور داخل تنظيم الوفد، كما كان تجسيداً للوطنية «الراديكالية» التي تمسكت بها الدعامتان الأساسيتان للوفد في المدينة والريف، أي طبقة الأفندية وطبقة الملاك المتوسطين. وهكذا جددت اللجنة التنفيذية للجان الوفد بالقاهرة «الثقة» بالنحاس، بإصدار بيان تقر فيه سياسته[٢٩٧]. كذلك أعلنت لجان الوفد في كافة أنحاء البلاد، ولجنة الوفد للسيدات تأييدها لقرار النحاس[٢٩٨].

وظلت هيئة الوفد البرلمانية تمثل الهيئة الرئيسية الثانية في التسلسل المراتبي للوفد، وكانت تتألف من الأعضاء الوفديين في البرلمان المنحل عام ١٩٢٩. وكانت إجتماعاتها وقراراتها تتعلق أساساً باعتماد وإقرار البيانات والقرارات الصادرة من الهيئة العليا[٢٩٩].

وفي يناير ١٩٣٥ عقد الوفد مؤتمراً وطنياً وصفه مكرم عبيد، سكرتير الوفد، بأنه «بمثابة جمعية عمومية شعبية للوفد المصري». وعلى نحو مشابه للأحزاب السياسية البريطانية والأوروبية، قرر الوفد أن يعقد مؤتمراً سنوياً (حتى في الفترات التي لا تعطل فيها الحياة البرلمانية) لكي يظل الوفديون داخل البرلمان «على اتصال مباشر بالأمة وبالوفديين خارج البرلمان»[٣٠٠]. ويمكن القول أن الوفد كان

يسعى، من خلال عقد مؤتمر ١٩٣٥، إلى حشد قواه الشعبية بعد أطول فترة مناهضة للوفدية واجهها منذ إنشائه[٣٠١]. وفي سياق تلك الظروف نفسها أوصى المؤتمر بإجراء تغييرات في تنظيم الوفد. وكانت هذه التغييرات المقترحة عمومية أكثر منها نوعية من حيث طابعها. كما قرر المؤتمر أيضاً «تعميم نظام لجان الوفد الأصلية والفرعية والانتخابية وتحديد اختصاص كل منها، وتنظيم ماليتها واجتماعاتها»[٣٠٢] ويشير التمييز بين اللجان الأصلية والفرعية، إلى الاختلاف بين لجنة الدائرة الانتخابية واللجنة الفرعية داخل الدائرة. أما اللجان الانتخابية فلم يعد ممكناً، منذ الفترة السابقة مباشرة على انتخابات ١٩٢٣ - ١٩٢٤ فصاعداً، التمييز بينها وبين لجان الوفد بما هي كذلك. والواقع أن هذا القرار كان يعني إقامة لجنة منفصلة مخصصة أساساً للعمل على إنجاح مرشحي الوفد. وتمثل القرار الثالث الذي اتخذه المؤتمر في ما يتعلق بالبنية التنظيمية للوفد، في التوسع في إنشاء اللجان الوفدية للسيدات. فهذه اللجان (والتي ظلت محصورة حتى ذلك الحين في القاهرة والاسكندرية وأسيوط وبعض مدن المديريات الأخرى) كانت تقتصر على فئات بعينها، تتألف من الوجهة الاجتماعية من القبطيات المتعلمات والمصريات من أصل تركي والفئات الأكثر غنى في المجتمع المديني المصري. وأخيراً، اقترح المؤتمر إنشاء النوادي السعدية في مختلف المدن، مع ترتيب سلسلة من المحاضرات، يتم تنظيمها بصفة دورية[٣٠٣]. على أن هذه التعديلات في تنظيم الوفد لم تتعد كونها مجموعة من المقترحات، تُركت مهمة صياغتها ونقلها إلى حيز التنفيذ إلى سكرتارية الوفد، التي تتولى عادة النظر في الاقتراحات المختلفة، وخاصة ما تعلق منها بتنفيذ الأفكار التي يطرحها المشاركون في المؤتمر الوطني[٣٠٤].

وقد شارك في أعمال المؤتمر الوطني لعام ١٩٣٥ الهيئة العليا وأعضاء الهيئة البرلمانية للوفد ومختلف لجان الوفد في كافة أنحاء البلاد ولجان الشباب والنقابات العمالية. وكان الوفد قد مُنع، طوال ما يزيد على أربع سنوات، من عقد أية اجتماعات دون تدخل أو فرض العديد من القيود من جانب الحكومة. ولما كان النحاس ومكرم عبيد وعدد آخر من زعماء الوفد قد مُنعوا من القيام بأية جولات حرة عبر أنحاء البلاد، خلال عهد «القصر ـ صدقي»، لذا كان على المؤتمر أن يعمل على تعويض ذلك التباعد الذي تم فرضه بين زعماء الوفد ومؤيديهم. كذلك مثل المؤتمر نوعاً من استعراض القوة من جانب الوفد ـ خاصة بالنسبة لخصومه ـ للتدليل على أنه لم يفقد، خلال الحكم المناهض للوفد، شعبيته وتمتعه بتأييد الأمة. وفضلاً عن ذلك فقد كان من عادة الوفد التوجه مباشرة إلى الأمة.

والواقع أن الوفد كان في أمسّ الحاجة إلى عقد المؤتمر الوطني، من أجل بعث النشاط من جديد في لجانه المختلفة عبر أنحاء البلاد. فخلال الفترة «١٩٣٠ ـ ١٩٣٥» ركز الوفد الجانب الأكبر من نشاطه في المراكز المدينية على حساب الريف. ويمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى سببين أساسيين. أولاً، ان قيادة الوفد غلب عليها الطابع المديني بأكثر مما كان عليه الحال خلال العشرينات[٣٠٥]. ثانياً، ان الاجراءات التعسفية التي اتخذتها الحكومة ضد الوفد أدت إلى عزل زعامة الوفد، إلى حد ما، عن الجماهير المؤيدة لها، وهو ما ينطبق بوجه خاص على الريف، إذ كان يصعب على زعماء الوفد الاتصال بمؤيديهم خارج القاهرة والاسكندرية وبعض عواصم المديريات بالوجه القبلي.

وقد ظلت العلاقة بين وحدات الوفد الأساسية، أي لجان الدوائر واللجان الأخرى من ناحية، والهيئة العليا من ناحية أخرى، محتفظة بمقوماتها ذاتها خلال العشرينات. فهناك سجل خاص بكل اللجان تحتفظ به سكرتارية الوفد. وكل لجنة جديدة يجري إنشاؤها يتم تسجيلها بأسماء أعضائها ورئيسها. وتتصل الهيئة العليا بهذه اللجان مباشرة عن طريق رئيسها وسكرتاريتها[٣٠٦]. على أن هذه الطريقة لم تكن الوسيلة الوحيدة للاتصال بلجان الوفد، بل ويمكن القول بأنها كانت أقل فعالية وأكثر صعوبة، من طريقة تبليغ التعليمات من خلال أعضاء الهيئة البرلمانية الوفدية. وقد استخدمت الطريقة الأخيرة بالذات من أجل مقاطعة انتخابات مايو - يونيو ١٩٣١[٣٠٧]، في حين تحرك الوفد، خلال حركة المقاطعة في مارس - أبريل ١٩٣٢، من خلال اللجنة التنفيذية للجان الوفد بالقاهرة، واتجه إلى نشر دعوة المقاطعة عن طريق اللجان الوفدية بالمديريات قبل أن تنحسر الحركة.

وهناك تطور هام ووحيد في تنظيم الوفد، حدث في الفترة «١٩٣٠ - ١٩٣٥»، وقدر له أن يصبح أكثر أهمية في أواخر الثلاثينات، وأعني به إنشاء لجان الشبان الوفديين. وقد سبق أن أوضحنا أن حركة تشجيع الصناعة المحلية التي شهدها عام ١٩٣١، أدت إلى إنشاء لجان من المتطوعين من الشبان الوفديين بالقاهرة والاسكندرية والمديريات[٣٠٨]. وتحولت هذه اللجان بالتدريج إلى لجان للشبان الوفديين، أصبحت جزءاً متمماً للبنية التنظيمية للوفد. وطبقاً للقانون المنظم لعمل تلك اللجان، فإنها اتبعت التقسيمات الادارية للجان الوفد على مستوى البلاد: فقد تشكلت لجان على مستوى «القسم» (الوحدة الادارية) في القاهرة وفي كل المحافظات[٣٠٩]، وعلى مستوى «المركز» (الوحدة الادارية) في المديريات، وسميت «لجان الشبان الوفديين المركزية»[٣١٠]. ثم تأتي في المستوى الأعلى لجان المديريات وتسمى «لجان الشبان الوفديين العامة»[٣١١]. وتتولى «رابطة لجان الشبان الوفديين العامة»، التي أنشئت بالقاهرة في يونيو ١٩٣١، مسؤولية تنظيم وتوجيه اللجان المركزية واللجان العامة والاشراف على أعمالها. فهذه الرابطة العامة هي الوسيط بين لجان الشبان الوفديين والهيئة العليا للوفد. وقد تألفت من ممثلين لكل لجنة مركزية بالقاهرة، وكل لجنة مركزية أو عامة في المديريات. والواقع أن تنظيم اللجان الوفدية كان ديموقراطياً تماماً، على الأقل من الوجهة النظرية. وفضلاً عن ذلك، كان على الرابطة العامة أن تعقد اجتماعاً مرة كل شهر على الأقل[٣١٢].

ورغم أن لجان الشبان الوفديين قد تألفت أساساً من أجل تشجيع الصناعة المحلية، إلا أنها اكتسبت بالتدريج دوراً سياسياً هاماً. وأصبح هدفها نشر مبادىء الوفد وتعاليمه «بين كل الطبقات الاجتماعية»، ومساعدة لجان الوفد خلال فترة الانتخابات[٣١٣]. وبحلول عام ١٩٣٥ فقدت لجان الشبان الوفديين هدفها الأصلي، وأصبحت ذات طابع سياسي محض. وقد تضمنت مقترحات المؤتمر الوطني لعام ١٩٣٥ اقتراحاً بأن يناط بهذه اللجان مهمة تشجيع الصناعة الوطنية، إلى جانب مهامها السياسية[٣١٤].

وغني عن البيان أن لجان الشبان الوفديين في المدن، ضمت بين أعضائها عدداً كبيراً من العمال. وليست هناك أية شواهد على وجود لجان للعمال الوفديين مستقلة بذاتها عن لجان الشبان

الوفديين. والواقع أن عزيز ميرهم الزعيم العمالي كان قد أشار، في مايو ١٩٣٥، إلى «لجان العمال الوفديين»، إلا أنه كان يقصد على الأرجح لجان الشبان الوفديين التي تتألف أغلبية العضوية فيها من العمال[٢١٥]. كذلك تحدث مكرم عبيد، في المؤتمر الوطني لعام ١٩٣٥، عن «لجان الشبان والعمال»[٢١٦]. وعلى أية حال فإن الوفد لم يكن بحاجة، باستثناء لجان الشبان ـ وعلى حد قول عزيز ميرهم ـ «لتنظيم العمال لكي يكسب تأييدهم»[٢١٧]. ويوضح ذلك العلاقة التنظيمية الفضفاضة التي تربط الوفد بالفئات الاجتماعية، والتي تمثل الطابع المميز للنمط «المؤتمري» للتنظيم السياسي[٢١٨]. ومع ذلك فإن الوفد كان يتجه، كما سبق أن رأينا، إلى المبادرة بتنظيم العمال عندما يواجه بخصوم أو بحلفاء لا يركن إليهم، مثل عباس حليم، وهو ما فعله في فبراير ١٩٣٥. وقد مثل المجلس الأعلى للعمال محاولة لكبح جماح عباس حليم أو ترويضه على الأقل، وعندما رفض الاستجابة لرغبات الوفد، تم إبعاده من رئاسة المجلس. وكان المجلس يتألف من تسعة أعضاء من بينهم قيادات عمالية معروفة مثل عزيز ميرهم، سكرتير المجلس، وحسن نافع وزهير صبري[٢١٩]. وكان للمجلس صلاحية اختيار ممثلي العمال المنتخبين عن طريق نقاباتهم. وهكذا شارك الوفد مشاركة فعالة في تنظيم النقابات وتأييد المطالب العمالية، الخ. إلا أن هذه الأنشطة فضلاً عن مشاركة الوفد المباشرة في الشؤون العمالية تنتمي لفترة لاحقة سنعرض لها في الفصل الخامس[٢٢٠].

٣ ـ الهيئة العليا

طرأ تغير على عضوية الهيئة العليا، خلال الفترة «١٩٣٠ ـ ١٩٣٥»، نتيجة للانقسام الذي حدث في نوفمبر ١٩٣٢[٢٢١]. وفي الثالث من ديسمبر ١٩٣٢، نشرت الصحف أسماء الأعضاء الجدد الذين تم اختيارهم[٢٢٢]. وكان هناك ثمانية أعضاء جدد (هم: محمود البسيوني[٢٢٣]، محمد زغلول[٢٢٤]، علي سالم[٢٢٥]، عبد السلام فهمي جمعة[٢٢٦]، حامد محمود[٢٢٧]، محمد عز العرب[٢٢٨]، كامل صدقي[٢٢٩]، ومحمد يوسف[٢٣٠]) ينتمون للطبقة المتوسطة المدينية، وبعض هؤلاء كانوا أبناء لأسر تنتمي لطبقة الملاك المتوسطين. ومن الأعضاء الجدد أيضاً كان هناك عضو يعمل في التجارة هو إبراهيم سيد أحمد، الذي وصف بأنه «ثري» إلا أنه لم يكن من الثراء بحيث يمكن تصنيفه ضمن طبقة البرجوازية التجارية الكبيرة[٢٣١]. ومنهم أيضاً محمد الشناوي الذي يمكن اعتباره، على الرغم من كونه من كبار ملاك الأراضي[٢٣٢]، أحد رجال الصناعة، وبالتالي فهو ينتمي تحديداً إلى البرجوازية المحلية الكبيرة[٢٣٣]. أما العضوان الباقيان، محمود الأتربي[٢٣٤] وأحمد حمدي سيف النصر[٢٣٥]، فينتميان لطبقة كبار ملاك الأراضي.

وهكذا أصبحت قيادة الوفد مؤلفة من تسعة عشر عضواً[٢٣٦]، ينتمي أربعة عشر عضواً منهم إلى الطبقة المتوسطة المدينية، وعضو واحد إلى طبقة الملاك المتوسطين، وعضو آخر إلى البرجوازية المحلية، بينما انتمى الثلاثة الباقون إلى طبقة كبار ملاك الأراضي. ومن ثم فقد ازدادت نسبة الأفندية وطبقة الملاك المتوسطين من ٥٩٪ إلى ٧٩٪. وانخفضت من ناحية أخرى نسبة كبار ملاك الأراضي من ٤١٪ في أواخر العشرينات إلى ١٥,٧٪ في منتصف الثلاثينات.

٤ ـ الأيديولوجية والبرنامج

شهدت الفترة «١٩٣٠ ـ ١٩٣٥» أوضح صيغة لأيديولوجية الوفد وبرنامجه منذ إنشائه في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وقد مثلت الأفكار التي طرحها زعماء الوفد البارزون في المؤتمر الوطني المنعقد في يناير ١٩٣٥، ذروة هذا التطور الجديد. لقد عني الوفد، كما سبق أن رأينا خلال العشرينات، بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، مثلما عني بالقضايا السياسية[٣٣٧]. لكن الوفد لم يقدم برنامجاً واضحاً محدداً تماماً إلا في بداية ١٩٣٥. فما هي الأسباب الأساسية لهذا التغير؟ لا ريب أن الأزمة الاقتصادية العالمية في بداية الثلاثينات قد تركت أثرها على مصر. وقد أصبح الوفد واعياً بالتفاوت الكبير في الثروة، وبالظروف المعيشية المتدهورة للفلاحين والعمال. ثانياً، مر الوفد بتطور تدريجي حتى اكتملت له مقومات الحزب السياسي، كما حدث على سبيل المثال عندما اتخذت إجراءات عدة في المؤتمر الوطني، لتعديل الهيكل التنظيمي للحزب على شاكلة نمط الحزب السياسي الأوروبي الحديث. ثالثاً، ظهور حركات سياسية ذات أيديولوجية واضحة وراديكالية، مثل جمعية مصر الفتاة، كبؤر كامنة لحشد الشباب المصري[٣٣٨].

وفي المؤتمر الوطني لعام ١٩٣٥ صاغ مكرم عبيد، سكرتير الوفد، ما أسماه الأغراض الأربعة للوفد: الغرض الأول هو الغرض الوطني: أي إذكاء الفكرة الوطنية، وما يترتب عليها من نتائج عملية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية[٣٣٩]. والغرض الثاني سياسي، ويتمثل في تحقيق استقلال مصر[٣٤٠]. ويأتي الغرض الدستوري في المرتبة الثالثة، ويتمثل في العمل على عودة دستور ١٩٢٣، وإرساء الأسس الثابتة لاستمرار وجود الحياة البرلمانية في ظله، وهو ما يعد تحقيقاً للبعد الثاني للاستقلال، أي «الاستقلال الداخلي». أما الغرض الرابع فهو الغرض الاصلاحي، وهو بمثابة برنامج إصلاحي واسع النطاق يغطي كلاً من المجالين الاجتماعي والاقتصادي[٣٤١].

وغني عن البيان أن هذه الأغراض لا تضيف الكثير لما كان متضمناً، على الأقل بصورة كامنة، في برنامج الوفد خلال العشرينات. ومع ذلك فإن علينا أن نلحظ التباين الملموس بين صياغتها الواضحة والمحددة، وبين تأكيدات سعد زغلول العامة أن الاهتمام الرئيسي للوفد هو أن ينوب عن الأمة لتحقيق الاستقلال التام لمصر[٣٤٢]. ورغم أننا نذهب إلى أنه لا يوجد تناقض حاد بين الوفد بوصفه حركة وطنية والوفد بوصفه حزباً سياسياً، إلا أن الغرضين الأولين يمكن اعتبارهما غرضين لحركة وطنية صرفة، في حين تميز الغرضان الأخيران بأنهما أكثر قرباً من مهام التنظيم السياسي، الذي اكتسب بالفعل بعض السمات الهامة للحزب السياسي بالمعنى المعاصر للكلمة.

وإذا كانت الأغراض الوطنية والسياسية والدستورية قد تم التعبير عنها بالطريقة ذاتها تقريباً في أواخر العشرينات، فإننا نجد أن الغرض «الاصلاحي» هو الذي ميز الفترة «١٩٣٠ ـ ١٩٣٥». والمتوخى من هذا الغرض «أولاً مصلحة الفلاح والطبقات العاملة التي يتكون منها مجموع الشعب»[٣٤٣]. فالفلاح وظروفه المعيشية، هما الاهتمام الأول للوفد. ومن الضرورة بمكان تحسين أحوال القرية، مثل توفير

التسهيلات المتعلقة بالصحة والتعليم. كما يتعين إعطاء الفلاح قسطاً أكبر مما يستحقه. أما الضرائب، التي يتحملها الفلاح وحده حتى الآن، فينبغي توزيعها بصورة منصفة وأكثر عدلاً[٣٤٤].

كذلك كان للعمال نصيبهم في المؤتمر الوطني. فقد طالب الزعيم العمالي عزيز ميرهم بإنشاء مصلحة أو إدارة للعمال، لا تتبع وزارة الداخلية كما هو الحال بالنسبة لمكتب العمل، وأن تشجع الحكومة وتساعد على التوسع في إنشاء نقابات عمالية و اتحاد عام لنقابات العمال. وتناول ميرهم أيضاً المشكلات الرئيسية والجوهرية التي تواجه العمال، ومنها على سبيل المثال الحد الأدنى للأجور، الشروط الصحية للمعامل والورش، تنظيم عمل الأطفال والنساء، تحديد ساعات العمل، الخ. وعلاوة على ذلك طالب ميرهم، بخبرته الطويلة في الشؤون العمالية، بتوفير ضمانات عدم الحجز على أجور العمال أو أية نسبة من هذه الأجور، نظير تسديد ديون أو ضرائب حكومية، الخ. كما دعا إلى توفير الضمانات من أجل ألا يصبح العمال تحت رحمة أصحاب العمل، في ما يتعلق بالاستخدام أو الفصل من العمل. وأخيراً طالب بأن تتم محاربة البطالة عن طريق تقييد استخدام العمال المهاجرين، وإصدار تشريع يفرض على الشركات استخدام أكبر عدد ممكن من العمال المصريين[٣٤٥].

وقد اعتبر المؤتمر أن حماية الصناعة، باتباع سياسة واضحة ومفصلة في ما يتعلق بالتعريفة الجمركية، له الأسبقية من حيث الأهمية على أي اعتبار آخر. وطرح إبراهيم عبدالهادي، في تقريره عن «الصناعة وترقيتها في مصر»، فكرة أن تساهم الحكومة في إنشاء المشروعات الصناعية من خلال استخدام أرصدتها الاحتياطية، فسوف يوفر ذلك فرص العمل لكثير من المصريين، ناهيك عن أنه سيؤدي إلى تطوير الصناعة في البلاد[٣٤٦].

وهكذا فقد أرسى المؤتمر الوطني للوفد عام ١٩٣٥، من خلال التقارير المختلفة التي تمت قراءتها ومناقشتها، أسس السياسة الداخلية للوفد، وخاصة في ما يتعلق بالاصلاح. كذلك ظلت العناصر الشعبية والديموقراطية لأيديولوجية الوفد، والتي ميزناها في العشرينات، تشكل أساس أيديولوجيته خلال هذه الفترة. ففي معرض الإشارة إلى الانقسامات التي حدثت داخل الوفد، في أواخر ١٩٣٢ وقبل ذلك في عام ١٩٢١، أكد مكرم عبيد أنه بغض النظر عما تنص عليه مواد قانون الوفد، فإن «محور الوفد هو إرادة الأمة وليس إرادة سعد أو مصطفى. فلو أن المنشقين إتبعتهم الأمة لكانوا هم الوفد»[٣٤٧]. وفضلاً عن ذلك فإن النزعة الشعبية عند الوفد جرى التعبير عنها من خلال التوجه المباشر إلى الفلاحين والعمال، بوصفهما العنصرين اللذين تتشكل منهما أغلبية الأمة. فالاصلاحات التي دافع عنها الوفد في مؤتمر عام ١٩٣٥، كانت موجهة في المقام الأول للفلاح وللطبقة العاملة. وفي المقام الثاني، إلى القطاعات الأخرى من السكان.

الأحزاب السياسية الأخرى

١ ـ حزب الأحرار الدستوريين

لم يطرأ أي تغير أساسي على التكوين الاجتماعي للهيئة العليا لحزب الأحرار الدستوريين. ففي مايو ١٩٣١ كان عدد أعضائها ثمانية وثلاثين عضواً، توفرت لدينا معلومات، في ما يتعلق بالوضع الطبقي والمهنة، عن أربعة وثلاثين منهم فحسب. فستة وعشرون من أعضائها ينتمون لطبقة كبار ملاك الأراضي، من بينهم عشرة كانوا أعضاء بالهيئة خلال العشرينات[٣٤٨]. وعلى ذلك فهناك ستة عشر عضواً جديداً من أفراد طبقة كبار الملاك هم: رشوان محفوظ[٣٤٩]، كامل جلال[٣٥٠]، محمد توفيق اسماعيل[٣٥١]، صالح الشريعي[٣٥٢]، السيد علي راتب[٣٥٣]، السيد إسماعيل راتب[٣٥٤]، علي عبد الرازق[٣٥٥]، عبدالسلام عبدالغفار[٣٥٦]، محمد الفقي[٣٥٧]، أحمد معبد[٣٥٨]، عبدالله أبو حسين[٣٥٩]، عبدالعزيز أبو سعدة[٣٦٠]، حفني محمود[٣٦١]، أحمد مصطفى أبو رحاب[٣٦٢]، أحمد خشبه[٣٦٣]، عبدالله عبد الآخر[٣٦٤]، وكان هناك ستة أعضاء بمجلس الادارة ينتمون للطبقة المتوسطة المدينية ثلاثة منهم أعضاء جدد[٣٦٥] هم: أحمد علي علوبة[٣٦٦]، محمد كامل البنداري[٣٦٧]، محمد حامد محسب[٣٦٨]. وهناك عضوان آخران كانا ينتميان للبرجوازية المحلية الناشئة أكثر من انتمائهما لطبقة كبار ملاك الأراضي، هما الشقيقان عبدالحليم وحامد العلايلي[٣٦٩]. وقد بلغت نسبة كبار الملاك في عضوية الهيئة العليالحزب الأحرار الدستوريين[٣٧٠]،خلال هذه الفترة ٦٨,٤٪،بينما كانت٥٦,٦٪ في بداية العشرينات و ٦٦,٦٪ في نهاية العشرينات. وبلغت نسبة الطبقة المتوسطة المدينية ١٥,٧٪، بينما كانت ٣٠,٣٪ في أوائل العشرينات و ١٧٪ في أواخر العشرينات.

لكن حزب الأحرار الدستوريين عانى الكثير خلال عهد صدقي والقصر. فرغم فشل صدقي في كسب أي تأييد شعبي، إلا أنه تمكن من أن يكسب إلى جانبه بعض الأحرار الدستوريين. فالأزمة الاقتصادية العالمية، التي أثّرت على طبقة كبار ملاك الأراضي، جعلت هذه الطبقة أكثر خضوعاً للضغط الحكومي. وقد روى تقرير للسكرتير الشرقي لدار المندوب السامي، حول جولة له في بعض محافظات الوجه البحري، أن عائلة أباظة في الشرقية وعائلتي علي المنزلاوي والبدراوي عاشور في الغربية قد انضمت جميعها إلى حزب الشعب، وهي خسارة لحقت بحزب الأحرار الدستوريين[٣٧١].

وقد انتقد الأعضاء البارزون بحزب الأحرار الدستوريين الحكومة، لتأخرها في عملية تأسيس بنك التسليف الزراعي، وعدم كفاية الأموال المخصصة للبنك من أجل مساعدة ملاك الأراضي، وضآلتها الواضحة بالمقارنة مع أرصدة بنوك التسليف الأجنبية[٣٧٢]. ويصور محمد محمود، بأسلوب تميز به حزب الأحرار الدستوريين (كحزب كبار ملاك أساساً)، مشاعر التخوف والنفور التي تنتاب كبار ملاك الأراضي في ما يتعلق ببنوك التسليف الأجنبية، حين يقول ان كبار الملاك الذين جردتهم الشركة العقارية المصرية من ملكياتهم «لن يتمكنوا . . أبداً من استرداد أراضيهم»، وبالتالي ستؤول ملكية هذه الأراضي إلى الأجانب المقيمين في مصر والذين يسيطرون على مجريات الأمور في تلك الشركة[٣٧٣].

٢ ـ الحزب الوطني

تعرض الحزب الوطني لأزمة خلال هذه الفترة. ويروي عبدالرحمن الرافعي كيف انقسم الحزب حول قضية المشاركة أو عدم المشاركة في انتخابات ١٩٣١[٣٧٤]. وقد نجح الحزب في الحصول على ثمانية مقاعد في البرلمان احتلها أعضاؤه الكبار، من أمثال محمد حافظ رمضان رئيس الحزب[٣٧٥]، وعبدالحميد سعيد، وعبدالعزيز الصوفاني، وعلي علي بسيوني[٣٧٦]، ومصطفى الشوربجي[٣٧٧]. ومن الواضح أن هذا الانقسام في صفوف زعماء الحزب الوطني قد شل نشاط الحزب حتى أوائل عام ١٩٣٣[٣٧٨].

وفي السادس والعشرين من ديسمبر ١٩٣٢ انتخب مجلس الادارة عبدالرحمن الرافعي سكرتيراً للحزب[٣٧٩]. وحيث أنه كان من معارضي عهد صدقي، فقد أعاد تنشيط الحزب، إلا أنه حصر هذا النشاط، كما صرح هو نفسه، في التعبير عن موقف الحزب، وعلى أوسع نطاق، من الأحداث السياسية الجارية. وفي الخامس عشر من يناير ١٩٣٣، صدر أول بيان للحزب منذ تولي الرافعي منصب السكرتير العام، وفيه ذكّر الرافعي الأعضاء بضرورة «الحفاظ على تقاليد الحزب في أحاديثهم وتصريحاتهم . . . بوصفهم أعضاء حزب المعارضة للعهد القائم . . .»[٣٨٠]. كذلك كرر البيان السياسة القديمة للحزب، والمتمثلة في أنه لا مفاوضات مع بريطانيا قبل إجلائها لقواتها من مصر والسودان.

وفي أواخر عام ١٩٣٢، كان عدد أعضاء اللجنة الادارية للحزب أربعة عشر عضواً فقط. وقد أعيد تنظيم اللجان الفرعية التي انحلت منذ أواخر العشرينات. ولكن من الواضح أن التنظيم المحلي، حيثما تواجد، لم يكن له أي نشاط ملموس خلال هذه الفترة. أما التكوين الاجتماعي لزعماء الحزب البارزين، فقد غلب عليه الطابع المديني بالرغم من النفوذ القوي الذي تمتع به كبار الملاك داخل الحزب. ولا ريب أن الحزب قد تدهور، حتى بمقاييس العشرينات. وترك الزعماء السابقون للحزب، بتاريخهم الطويل في النشاط السياسي المناوىء للحكم، ساحة النضال، بعد أن نالت منهم مشاعر الاحباط وخيبة الأمل[٣٨١]، وهو ما يرمز لحالة الحزب نفسه.

٣ ـ حزب الاتحاد

احتفظ حزب الاتحاد بهويته كزمرة من المؤيدين للملك، أكثر من كونه حزباً سياسياً أصيلاً. وضمت لجنته التنفيذية عدداً من كبار ملاك الأراضي وكبار موظفي الحكومة والضباط السابقين، إلى جانب عدد محدود من المحامين[٣٨٢]. أما أعضاؤه في الأقاليم فكانوا في أغلبهم من الطبقات المالكة للأراضي، وخاصة كبار الملاك. فنواب حزب الاتحاد في المجلس، على سبيل المثال، كانوا في أغلبهم ممن يمتهنون مهناً ريفية: ٣١ من ٤٠ عضواً، أي بنسبة ٧٧,٥٪. وتفوق هذه النسبة من النواب النسبة المناظرة لها من النواب حتى في حزب الشعب نفسه، أو في مجموع أعضاء مجلس النواب[٣٨٣]. ولم يكن لتنظيم الحزب أي تواجد عملي على مستوى المحليات. وقد كسب الحزب أعضاءً جدداً بعد

قيام نظام «صدقي/ القصر»[٣٨٤]، إلا أنه لم يحرز أي تقدم على طريق تطوير العناصر الضرورية من أجل تشكيل حزب سياسي حديث.

٤ ـ حزب الشعب

رأينا في ما سبق أن حزب الشعب تم إنشاؤه في نوفمبر ١٩٣٠[٣٨٥]. وحيث أنه تأسس بهدف منافسة الأحزاب السياسية القائمة، كان عليه أن يمتلك أدوات الحزب السياسي التقليدية، أي أن يكون له مجلس إدارة وصحيفة تعبر عنه[٣٨٦]. بل كان عليه أن ينشر أيضاً برنامجاً سياسياً محدداً، كما هو متبع في الأحزاب السياسية الحديثة. ومع ذلك، فمن المشكوك فيه تماماً أن يكون انضمام الأعضاء للحزب قد انبنى على أساس من الاقتناع ببرنامجه[٣٨٧]. ذلك أن حزب الشعب لم ينشأ نتيجة لحركة سياسية أصيلة كما حدث بالنسبة لحزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني، بل كان في واقع الأمر من «خلق» اسماعيل صدقي. فأعضاء هذا الحزب لم ينضموا إليه بوصفه حزباً، وإنما انضموا إلى إسماعيل صدقي بوصفه رئيس الوزراء الذي يمكنه أن «يضمن ولاءهم (أي ولاء الأعضاء) من خلال المزايا والخدمات التي يستطيع توزيعها عليهم ومن خلال رغبة (هؤلاء) الأعضاء في البقاء في الجانب المنتصر»[٣٨٨]. وعندما استقال صدقي، في سبتمبر ١٩٣٣، حاول أن يؤكد سلطته داخل حزب الشعب، بوصفه رئيساً للحزب، واعتزم التقدم للترشيح لمنصب رئيس مجلس النواب. إلا أن عدداً قليلاً من نواب حزب الشعب وقفوا إلى جانبه، وبالتالي اضطر صدقي لتقديم استقالته من رئاسة الحزب، وقنع بالبقاء في صفوف المعارضة في البرلمان الذي أنشأه[٣٨٩]. وحل عبدالفتاح يحيى، الذي كان حتى ذلك الوقت وكيلاً «بلا عمل» لحزب الشعب، محل اسماعيل صدقي في منصب الرئاسة، ولم يجد صعوبة في حشد نواب الحزب وأعضائه حول الوزارة الجديدة[٣٩٠].

وعلى الرغم من النشأة «المصطنعة» لحزب الشعب، إلا أننا سنلاحظ، إذا ما درسنا المجموعة البارزة من أعضائه، الغلبة الواضحة لكبار ملاك الأراضي. وبعض هؤلاء، كما سبق أن أوضحنا[٣٩١]، كانوا في الأصل أعضاء بحزب الأحرار الدستوريين، ومنهم على سبيل المثال: صالح لملوم[٣٩٢]، عيسوي زايد[٣٩٣]، سلطان بهنس[٣٩٤]، علي المنزلاوي[٣٩٥]. ومن أعضائه أيضاً ملاك أراض كبار آخرون من أمثال قليني فهمي[٣٩٦]، محمد علام[٣٩٧]، الفريد ويصا[٣٩٨]، أحمد جاد الرب[٣٩٩]، راغب عطية[٤٠٠]. وهناك عدد آخر من أعضاء الحزب من أفراد الطبقة المتوسطة المدينية ومنهم على سبيل المثال أحمد طلعت[٤٠١]، محمد مصطفى[٤٠٢]، وهيب دوس[٤٠٣]، أحمد رشدي[٤٠٤]. وعلى وجه الاجمال كانت أغلبية الأعضاء في أول مجلس إدارة للحزب من كبار ملاك الأراضي[٤٠٥]. ولم تقتصر هيمنة كبار الملاك على المجلس وحده، بل كانت لهم الغلبة أيضاً في لجان الأقاليم، إذ أن أعضاء هذه اللجان، في حدود ما توفر لدينا من معلومات، كانوا في أغلبهم من الطبقة نفسها[٤٠٦]. وفضلاً عن ذلك فإن النسبة الأكبر من أعضاء مجلس نواب عام ١٩٣١، وأغلبية أعضائه من حزب الشعب، كانوا من ذوي المهن الريفية[٤٠٧] (٧٣,٣٪)[٤٠٨]، وقد بلغت نسبة أعضاء حزب الشعب الذين يمتهنون مهناً ريفية في المجلس النسبة ذاتها تقريباً (٧٣,٤٪). ويمكن مقارنة هذه النسب بالنسبة المقابلة لها،

والمتعلقة بالمجالس النيابية خلال العشرينات، لادراك مغزى هذه الأرقام(١٠٩).

	العدد	المهن المدينية	المهن الريفية
المجموع	١٥٠ (١٠٠٪)	٤٠ (٢٦,٦٪)	١١٠ (٧٣,٣٪)
نواب حزب الشعب	٨٣ (١٠٠٪)	٢٢ (٢٦,٥٪)	٦١ (٧٣,٥٪)
نواب حزب الاتحاد	٤٠ (١٠٠٪)	٩ (٢٢,٥٪)	٣١ (٧٧,٥٪)

جدول رقم ٢: مجلس نواب عام ١٩٣١.

وقد تم إنشاء اللجان العامة في أوائل عام ١٩٣١، في عواصم المديريات في أغلب الحالات، وبمساعدة المقر الرئيسي للحزب بالقاهرة. ومن الأمثلة النموذجية للكيفية التي تم بها إنشاء هذه اللجان، لجنة مديرية طنطا. فمحمد علام مدير الحزب يقوم بزيارة طنطا ويحضر جمعية عمومية لمؤيدي الحزب بالغربية، وبصحبته أحد أعضاء مجلس الإدارة البارزين، الذي إما أن يكون قد نشأ بطنطا قبل أن ينزح إلى القاهرة أو من المقيمين بطنطا (مثل علي المنزلاوي). وفي هذا الاجتماع يتم انتخاب لجنة حزب الشعب بالغربية(١١٠). كذلك جرت محاولات في ذلك الوقت لإنشاء لجان مركزية ولجان فرعية، إلا أن هذه اللجان انفرط عقدها مع انتهاء انتخابات مايو - يونيو ١٩٣١(١١١). فقد أظهر حزب الشعب في بداية عام ١٩٣١ ذلك النوع من الحماس الذي يصاحب، عادة، مولد حزب جديد، ولكن هذه اللجان المحلية جميعها انحلت تدريجياً، نتيجة لافتقاره إلى «جذور في البلاد»(١١٢) واعتماده أساساً على مساندة الحكومة ودعمها.

ورغم أننا لا نستطيع أن نعتبر حزب الشعب ممثلاً أصيلاً لطبقة كبار ملاك الأراضي، كما هو الحال بالنسبة لحزب الأحرار الدستوريين، إلا أنه يلفت النظر أن العناصر «المحافظة» في البلاد، وخاصة كبار ملاك الأراضي، قد انضمت للحزب. وبالتالي كان على صدقي، إرضاءً لأعضاء حزبه، أن يخدم (وهو ما قام به بالفعل) بعض مصالح طبقة كبار الملاك. فقد وصف هذه الأخيرة بأنها العمود الفقري للبلاد، وقال انها في حاجة للمساعدة، خاصة في فترة الركود الاقتصادي، نظراً لأن هذه الطبقة عانت أكثر من غيرها من الطبقات المالكة للأراضي(١١٣). وفي سياق آخر تحدث صدقي عن عدم المساواة في نظام الضرائب، الذي يلحق الضرر بكبار ملاك الأراضي، الذين انخفضت عائداتهم من الأراضي الزراعية(١١٤).

وكان اسماعيل صدقي، الذي شغل منصب رئيس الوزارة لأطول فترة متصلة بعد حصول مصر على استقلالها الاسمي، ينتمي لفئة اجتماعية مختلفة عن الغالبية العظمى من زعماء حزب الشعب البارزين. فقد أصبح صدقي في أواخر العشرينات، كما سبق أن رأينا(١١٥)، عضواً بارزاً في البرجوازية المحلية (المقيمة في مصر). وكان متهماً من جانب خصومه بأنه مرشح «المصالح المالية»(١١٦) التي يسيطر عليها الأجانب. وروت تقارير عديدة أن وفداً من الأجانب المقيمين في مصر، قاموا بزيارة

صدقي في أغسطس ١٩٣٠، وأعربوا عن ثقتهم به[٤١٧]. وفضلاً عن ذلك، فقد امتدحت البرجوازية المحلية، وهو ما سبق أن أوضحناه عند مناقشة المسائل المتعلقة بالحركة العمالية، عهد صدقي. ومن أمثلة ذلك إطراء اتحاد الصناعات لجهود الحكومة في مساعدة الصناعة المحلية والحفاظ على النظام العام في البلاد[٤١٨].

وغني عن البيان أن صدقي سعى إلى حماية وتشجيع الصناعة المحلية. فوزارته «تعنى عناية خاصة بإيجاد صناعات جديدة وتشجيع الصناعات الموجودة. . .»[٤١٩]. وقد تعرضت سياسة الحماية الجمركية التي اتبعها صدقي للنقد من جانب المصالح التجارية الأجنبية، كما حدث على سبيل المثال بالنسبة للضريبة المفروضة على الدقيق المستورد والاعانات المالية المقدمة لشركة «اسكندرية للملاحة» لصاحبها أمين يحيى، والتي «ستؤثر بالسلب على شركات الشحن البريطانية»[٤٢٠]. وفضلاً عن ذلك، ولمّا كانت البرجوازية المحلية مرتبطة بصلات وثيقة مع المصالح الأوروبية، فقد انتُقِدَ صدقي (من جانب الانجليز) لاعطائه المناقصات الحكومية لشركات أوروبية[٤٢١]. وقد تساءل أحد الموظفين بدار المندوب السامي، عند إحياء مقاطعة السلع البريطانية في مارس ١٩٣١، عما إذا كان صدقي مدركاً لحقيقة أن «سياسته الحمائية الزائدة عن الحد يمكن أن تساعد على تعزيز حركة المقاطعة»[٤٢٢].

لذلك كان من قبيل المفارقة أن يتبع الخصوم السياسيون لصدقي، وخاصة حزب الوفد من حين لآخر، وخلال السنتين الأوليين لحكم صدقي، سياسة مقاطعة السلع الأجنبية، والبريطانية بوجه خاص، وتشجيع الصناعة المحلية. فإذا كانت التجارة هي «عصب بريطانيا الأكثر حساسية»[٤٢٣]، فإنها لم تكن السلاح المناسب بحال لكي يستخدمه الوفد ضد صدقي.

هوامش الفصل الرابع

(١) Economic Conditions in Egypt (1931), p. 11.

(٢) Baer, A History of, p. 107. وفي بداية عام ١٩٣٤ زعمت النقابة أن مساحة الأراضي المرهونة بلغت ٩٠٠,٠٠٠ فدان، وأن الديون العقارية بلغت ٣٥ مليون جنيه، نحاس، جهود، الخ، ص ٢٦٤.

(٣) يوسف نحاس، القطن في خمسين عاماً (القاهرة، ١٩٥٤) ص ٢٣٠ ـ ص ٢٣٥.

(٤) Jean Economidis, "Le Probleme de l'Endettement Rural en Egypt", L'Egypt Contemporaine, Vol. XLIII, No. 270, October 1952, p. 52.

(٥) نحاس، القطن، الخ، ص ٣٠٨، ص ٣١٤ ـ ٣١٥.

(٦) نحاس، جهود، الخ، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١. .

(٧) المرجع السابق، ص ٣٤٣.

(٨) مضابط مجلس النواب، جلسة ٢١ فبراير ١٩٣٣.

(٩) المرجع السابق، جلسة ٥ يونيو ١٩٣٣.

(١٠) أنظر حديث محافظ «البنك الأهلي المصري»، المنشور في: صحيفة التجارة والصناعة، مجلد ٩، العدد ٤، أبريل ١٩٣٣، ص ٥٩٦.

(١١) نحاس، القطن، الخ، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

(١٢) نحاس، جهود، الخ، ص ٢٣٠. و: Issawi, Egypt: An Economic and Social Analasis, p. 66.

وأنظر في ما يتعلق بفشل هذا الاجراء وبعده عن الصحة: المرجع السابق، ص ٦٦ ـ ٦٨.

(١٣) نحاس، جهود، الخ، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(١٤) المرجع السابق، ص ٢٤٦.

(١٥) FO 141/711/628/27/32-20 April 1932.

(١٦) FO 141/711/628/27/32. No date

(١٧) E. James, "L'Organisation du Credit en Egypt", L'Egypt Contemporaine, Vol. XXX. Nos. 186-187, Nov. - Dec. 1939, p. 563.

(١٨) Baer, A History etc., p. 109.

(١٩) استولى الدائنون على مساحة قدرها ٢٨٠,٠٠٠ فدان بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٩. منها نسبة قدرها ٥١٪ حصل عليها دائنون أفراد، و ٤٠,٥٪ استولت عليها البنوك، و ٨,٥٪ استولت عليها الدولة، المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٢٠) Annuuaire Statistique 1939-1940, p. 572.

(٢١) مأخوذة عن: Annuaire Statistics 1931 (Cairo, 1932) p. 283.

(٢٢) Heyworth - Dunne, Egypt the Cooperative Movement, p. 8.

(٢٣) رشاد، كتاب التعاون الزراعي، المجلد الثاني، ص ٧٧.

(٢٤) المرجع السابق، ص ٢٢.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٤٥ ـ ص ٤٩.

(٢٦) المرجع السابق، ص ٢٣.

(٢٧) Issawi, Egypt: an Economic and Social Analysis, p. 79.

(٢٨) Economic Conditions in Egypt (1931), p. 9.

(٢٩) FO 141/711/628/4/32. 22 April 1932.

(٣٠) FO 141/711/628/27/32. No date.

(٣١) FO 141/711/628/1/32 "A". 12 April 1932.

(٣٢) FO 141/560/1974/1/30 - 28 August 1931.

(٣٣) FO 141/560/1074/3/30. 13 September 1930.

(٣٤) FO 141/711/628/9/2. 12 May 1932.

(٣٥) FO 141/711/628/6/32. 22 April 1932.

(٣٦) القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٣٠، والقانون رقم (١٠٣) ورقم (١١٠) لسنة ١٩٣١، والقانون رقم (٣٢)، ورقم (٥٥) لسنة ١٩٣٢. أنظر القوانين المتعلقة بالايجارات الزراعية في:
Umberto Pace (ed.), Repertoire Permanent de Legislation Egyptienne (Alexandria, 1934).

(٣٧) القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٣١، والقانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٣٢. المرجع السابق.

(٣٨) Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, p. 215.

(٣٩) مضابط مجلس النواب، جلسة ٤ أبريل ١٩٣٢.

(٤٠) مضابط مجلس الشيوخ، جلسة ٦ يوليو ١٩٣٢.

(٤١) في ما يتعلق ببنك التسليف الزراعي، والذي كان أكثر أهمية من البنك الآخر، نجد أن باير يقول: «ومع ذلك فليس هناك دليل مباشر على أن عملياته قد دعمت الحيازات الصغيرة أم لا». A History etc., p. 86.

(٤٢) مصر الصناعية، المجلد الأول، العدد ٣ (١٩٢٥)، ص ٣.

(٤٣) لم يستغل الانجليز فرص الاستثمار في مصر إلا بعد إنشاء المؤسسة الانجليزية المصرية للمال، عام ١٩٣١: «ظلت المملكة المتحدة لفترة طويلة بعيدة عن القيام بدور قيادي في المشروعات المالية في مصر كما فعلت في

التجـارة مع ذلك البلـد: FO 141/733/792. Confidential. Memorandum from Department of Overseas Trade, May 1931.

(٤٤) بنك مصر، إنشاء الصناعات الأهلية وتنظيم التسليف الصناعي، مشروع بنك صناعي مصري (القاهرة، ١٩٢٩)، ص ٢٠٠.

(٤٥) المرجع السابق.

(٤٦) المرجع السابق، ص ٦٢، ص ٦٣، ٦٧ - ٦٨.

(٤٧) المرجع السابق، ص ٦١ - ص ٦٢.

(٤٨) نتيجة لحقيقة أن المصريين فضلوا استثمار أموالهم في الأراضي والمباني على استثمارها في الشركات. المرجع السابق، ص ٢١٢ - ٢١٣.

(٤٩) المرجع السابق، ص ٢١١.

(٥٠) المرجع السابق، ص ٧٢.

(٥١) صحيفة التجارة والصناعة، المجلد الثامن، العدد السادس، يونيو ١٩٣٢، ص ٩٥٩. بنك مصر، أعمال الجمعية العمومية العادية، المنعقدة في ٢٧ مارس ١٩٣٤ (القاهرة، بدون تاريخ)، ص ١٩ - ص ٢٠.

(٥٢) A.A.E. El-Gritly, "The Structure of Modern Industry in Egypt", L'Egypte Contemporaine, Vol. XXVIII, Nos. 24-242, 1947, pp. 435-436.

بنك مصر، أعمال الجمعية العمومية العادية، المنعقدة في ٢٤ مارس ١٩٣٤ (القاهرة، بدون تاريخ)، ص ٢٠.

(٥٣) El-Gritly, pp. 435-436.

(٥٤) صحيفة التجارة والصناعة، المجلد السادس، العدد ٢، فبراير ١٩٣٥، ص ٤٧٥.

(٥٥) تقرير الغرفة، الخ، (الاسكندرية)، للسنة المالية ١٩٢٤ - ١٩٢٥، ص ٤٤. تقرير الغرفة التجارية المصرية لمدينة الاسكندرية، للسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ (الاسكندرية، بدون تاريخ) ص ٦٩.

(٥٦) تقرير الغرفة، الخ (الاسكندرية) للسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥، ص ١٣.

(٥٧) تقرير الغرفة التجارية المصرية لمدينة الاسكندرية، للسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ (الاسكندرية، ١٩٣٣) ص ٦٩.

(٥٨) مصر الصناعية، المجلد الرابع، العدد ١٦، ١٥ ديسمبر ١٩٣٥، ص ٥.

(٥٩) الغرفة التجارية البريطانية بمصر، المجلد السادس عشر، العدد ٢، فبراير ١٩٢٩، ص ١٨.

(٦٠) المرجع السابق، المجلد الخامس عشر، العدد ٤، أبريل ١٩٢٨، ص ٥٤.

(٦١) المرجع السابق، المجلد السابع عشر، العدد الأول، يناير ١٩٣٠، ص ٢.

(٦٢) Memorandum of the meeting of the 20th Oct. 1931. FO 141/793/19/31.

(٦٣) The British Chamber of Commerce of Egypt, Vol.XXII, No. 5, May 1935, p. 76.

فعلى سبيل المثال، ازدهرت المطاحن، نتيجة للرسوم الجمركية العالية التي فرضت على الدقيق المستورد، وكان القسم الأكبر من الآلات المطلوبة يتم توريده عن طريق شركات بريطانية. المرجع السابق.

(٦٤) من أمثلة ذلك الاتفاق الذي تم بين الشركة الوطنية للغزل واتحاد كاليسو للطباعة لصبغ وطباعة القطن المنسوج باستخدام أحدث الوسائل التكنيكية. المرجع السابق نفسه.

(٦٥) FO 407/219, Part CXIX. Enclosure in No. 172. Memorandum. May 1936.

(٦٦) The British Chamber of Commerce in Egypt, Vol. XXIV, No. 12, December 1937, p. 209.

(٦٧) فبالنسبة للدول الثلاث الأولى، ازدادت حصص مبيعاتها ٢٢٪ أو أكثر قليلاً، وزادت النسبة لألمانيا ١١٪، وللولايات المتحدة ١٣,٦٪، أنظر:
The British Chamber of Commerce of Egypt, Vol. XII, No. 3, March 1925, p. 45.

(٦٨) ومع ذلك ظل لبريطانيا نصيب الأسد في حجم الاستيراد الكلي: فالمعدل السنوي لما استوردته مصر من بريطانيا خلال الفترة ١٩٢٣ - ١٩٣٩ بلغ ٢٤٪، ومن الامبراطورية البريطانية ٢,٨٪. وهذه النسب مبنية على الاحصائيات الواردة في التقارير السنوية للغرفة التجارية البريطانية بمصر.

(٦٩) FO 141/498/218/2/34. 4 October, 1933. كذلك كان ايلي موصيري مرشحاً لتمثيل المؤسسة المالية الانجليزية المصرية، إلا أنه لم يقبل بسبب ما تردد عن علاقته بممثل شركة كروب وبعض المصالح الألمانية الأخرى.

. FO 141/766/793/16/31

(٧٠) FO 141/698/568/5/33 .

(٧١) FO 141/560/1094/2/30 .

(٧٢) كان مديراً لشركة مصر للتأمين وشركة مصر لتصدير القطن، وثلاثة مشروعات أخرى تابعة لبنك مصر.

(٧٣) مصر الصناعية، المجلد الثامن، العدد ٢، ١٥ يناير ١٩٣٢، ص ٣.

(٧٤) من أمثلة ذلك إسناد عملية إكمال مصنع الزجاج الحكومي لمنشأة فرنسية - بلجيكية، دون اللجوء لعطاءات مفتوحة: FO 141/698/568/9/33 .

(٧٥) The British Chamber of Commerce of Egypt, Vol. XX, No. 4, April 1933, p. 52.

(٧٦) المرجع السابق: Vol.XXIV, No. 4, April 1937, p. 59 .

(٧٧) FO 141/482/358/34, 1 Dec. 1934 . وأنظر أيضاً: Amine Youssef, Independent Egypt (London, 1940), p. 216 - 217، المصور، العدد ٥٣٣، ٢٨ ديسمبر ١٩٣٤، ص ٥.

(٧٨) The British Chamber of Commerce of Egypt, Vol. XXI, No. 3, March 1934, p. 34 .

(٧٩) FO 141/658/164/25/30 .

(٨٠) الطليعة، المجلد الأول، العدد ٦، ص ١٥٦، وهارولد بتلر كان موفداً من مكتب العمل الدولي بناء على طلب وزارة صدقي لدراسة الموقف العمالي في مصر، تقرير مارس ١٩٣٢. المرجع السابق، ص ١٤٦.

(٨١) سلامة موسى، حركات العمال في مصر، المجلة الجديدة، المجلد الرابع، العدد الثاني، فبراير ١٩٣٥، ص ١٩ - ص ٢٠.

(٨٢) عباس حليم، «العمال المصريون في العشرين سنة الماضية»، المجلة الجديدة، المجلد الثالث، العدد الثاني، نوفمبر ١٩٣٤، ص ٥٦.

(٨٣) الطليعة، المجلد الأول، العدد السادس، ص ١٤٩.

(٨٤) أنظر ما سبق، ص ٢٦٣ - ٢٦٦.

(٨٥) الصفاء، ٢٦ أبريل ١٩٣١.

(٨٦) 141/763/506/1/131 . وهو عدد الأعضاء في القاهرة وحدها، إلا أن الاتحاد كان قد أنشأ بالفعل فروعاً في عدد من المدن مثل الاسكندرية ودمنهور والمحمودية وبنها وحلوان، الخ. سيد قنديل، نقابيتي (القاهرة، ١٩٣٨)، ص ١٩ - ص ٢٠.

(٨٧) محمد حسن عمارة، أربعين (أربعون) عاماً في الحركة العمالية (مخطوط)، ص ١٥. FO 141/763/506/22/31 . الصفاء، ٢٦ أبريل ١٩٣١.

(٨٨) رؤوف عباس، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ (القاهرة، ١٩٦٧)، ص ٩١.

(٨٩) أنظر: الصفاء، العدد ٣، ١٩ أبريل ١٩٣١.

(٩٠) FO 141/763/506/22131. European Department of Oriental Secretary. Confidential. 30 Jun 1931. وكان للحزب مجلس إداري من عشرة أعضاء برئاسة حليم نفسه، ووكيلان وسكرتير عام. أنظر: FO 407/214. No. 10. Lorraine to Henderson 10 July 1931.

(٩١) المرجع السابق.

(٩٢) The Egyptian Gazette, 22 July 1931 .

(٩٣) FO 141/733/894/3/34. European Department to Smart. 25 June 1934 .

(٩٤) عمارة، ص ١٥. عبدالرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، المجلد الثاني (القاهرة، ١٩٦٦)، ص ١٧٢.

(٩٥) عمارة، ص ١٨.

(٩٦) المرجع السابق، ص ١٩.

(٩٧) عباس، ص ٩٥ - ٩٦.

(٩٨) FO 141/733/894/1a/34. 21 June 1934 .

(٩٩) حدثت خمسة نزاعات من بين سبعة نزاعات عمالية رئيسية خلال عام ١٩٣٤. الحكومة المصرية، مكتب

العمل، التقرير السنوي لعام ١٩٣٥ (القاهرة، ١٩٣٥)، الملحق ج، ص ٤٠ ـ ص ٤١. وتوضح القائمة بعض النزاعات التي تدخل فيها مكتب العمل.

(١٠٠) FO 371/1989/815/16. Lampson to Eden. 16 April 1937.

(١٠١) مصر الصناعية، المجلد الخامس، العدد السابع.

(١٠٢) المرجع السابق، المجلد السابع، العدد ٢، ٣، ص ٢٠.

(١٠٣) Labour Office, Annual Report for the Year 1935, pp. 27-28.

(١٠٤) الطليعة، المجلد الأول، العدد السادس، ص ١٤٩.

(١٠٥) المرجع السابق، العدد الخامس، ص ١٥٨. مصر الصناعية، المجلد الرابع، العدد السابع، ص ٢٩ ـ ٣٢.

(١٠٦) المرجع السابق، المجلد التاسع، العدد الأول، أول يناير ١٩٣٣، ص ٨.

(١٠٧) الأهرام، ١٢ فبراير ١٩٣٥.

(١٠٨) المجلة الجديدة، المجلد الثالث، العدد ١١، ص ٥٦.

(١٠٩) شفيق، حوليات، الخ، ١٩٣٠، ص ١٠١١.

(١١٠) FO 407/210. No. 75. Loraine to Henderson. 27 June 1930.

(١١١) FO 407/212. No. 7. Memorandum on the Political Situation in Egypt.

(١١٢) FO 407/212. No. 71. Loraine to Henderson. 25 July 1930.

(١١٣) FO 407/213. No. 42. Loraine to Henderson. 4 April 1931.

(١١٤) FO 407/214. No. 66. Loraine to Simon. 28 November 1931.

(١١٥) FO 407/212. No. 164. Hoare to Henderson. 25 October 1930.

(١١٦) FO 371/14617/2473/4/16. 22 July 1930.

(١١٧) أنظر ما سبق ص ٢٥٠ ـ ٢٥٣.

(١١٨) FO 407/218. Part CXVIII. No. 58 Lampson to Hoare. 1 August 1935.

(١١٩) المرجع السابق.

(١٢٠) المرجع السابق.

(١٢١) تشكلت الوزارة من كل من: محمد توفيق رفعت، عبدالفتاح يحيى، حافظ حسن، علي ماهر، توفيق دوس، محمد حلمي عيسى، وحافظ عفيفي، صبحي، ص ٣٩٩.

(١٢٢) هيكل، مذكرات، المجلد الأول، ص ٣١٥، ص ٣١٦.

(١٢٣) من الواضح أن صدقي لم يحظ بتأييد أعضاء وزارته لتلك الخطوة. أنظر:
FO 407/212. Enclosure in No. 28. Record of a Conversation with Ali Maher Pasha. 30 June 1930. Campbell.

(١٢٤) بلغ عدد المشاركين في المؤتمر حوالي ثمانمائة شخص. شفيق، حوليات، الخ، ١٩٣٠، ص ٨٣٩.

(١٢٥) الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الثاني، ص ١٤٦.

(١٢٦) FO 141/560/1080/1/30. 9 August, 1930.

(١٢٧) شفيق، حوليات، الخ، ١٩٣٠، ص ١١٥٢. وهو ما ورد في خطاب صدقي في الحادي عشر من سبتمبر ١٩٣٠.

(١٢٨) المرجع السابق، ص ١١٦٩ ـ ١١٧١.

(١٢٩) هيكل، مذكرات، المجلد الأول، ص ٣٢٠ ـ ٣٢١.

(١٣٠) شفيق، حوليات، الخ، ١٩٣٠، ص ١٥٠٠ ـ ١٥٠١. وأنظر في ما يتعلق برواية صدقي لما حدث: المرجع السابق، ص ١٥٠١ ـ ١٥٠٤.

(١٣١) المرسوم الملكي رقم (٧٠) لسنة ١٩٣٠. أنظر النص الكامل في المرجع السابق، ص ١٢٤٧ ـ ١٢٨١.

(١٣٢) المرجع السابق، ص ١٢٥٥. أنظر المادة المناظرة في دستور ١٩٢٣، أي المادة (٢٨). الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الأول، ص ٣١٣.

(١٣٣) المرجع السابق، ٣١٤. شفيق، حوليات، الخ، ١٩٣٠، ص ١٢٥٥ ـ ١٢٥٦.

(١٣٤) المرجع السابق، ص ١٢٦٤، المادة ٧٥.

(١٣٥) المرجع السابق، ١٢٧٧.

(١٣٦) المرجع السابق، ص ١٢٦١ - ١٢٦٢، المادتان: (٦٥)، (٦٦). والمادة المناظرة في دستور ١٩٢٣ هي المادة (٦٥). الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الأول، ص ٣١٧.

(١٣٧) شفيق، حوليات، الخ، ١٩٣٠، ص ١٢٦٧، أنظر المادة ٩١ من دستور ١٩٣٠. وأنظر المادة المقابلة لها رقم (٩٦): الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الأول، ص ٣٢٠.

(١٣٨) شفيق، حوليات، الخ، ١٩٣٠، ص ١٣٨٥.

(١٣٩) FO 407/212. No. 164. Hoare to Henderson. 25 October 1930.

(١٤٠) مثّل نفور محمد محمود الشخصي من الملك فؤاد (الذي كان يبادله الشعور نفسه) عاملاً مهماً في القرار الذي اتخذه بالنسبة للدستور الجديد:

FO 407/212. No. 110. Hoare to Henderson. 20 October 1930.

(١٤١) الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الثاني، ص ١٦٣.

(١٤٢) أنظر ما سبق ص ٢٧٩ - ٢٨١.

(١٤٣) FO 407/213. No. 16. Loraine to Henderson. 21 February 1931.

(١٤٤) نشرة مرسلة إلى راغب اسكندر بتوقيع مصطفى النحاس بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٣٠. أوراق راغب اسكندر الخاصة.

(١٤٥) FO 407/213. No. 16.

(١٤٦) الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الثاني، ص ١٦٥ - ١٦٦.

(١٤٧) المرجع السابق، ص ١٦٥.

(١٤٨) المرجع السابق، ص ١٦٨.

(١٤٩) نشرة من مصطفى النحاس إلى راغب اسكندر. أوراق راغب اسكندر الخاصة.

(١٥٠) زعم كيون - بويد، مدير عام الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية والذي كان في الغالب متحيزاً لحكومة صدقي أنه «لم يحدث تزييف في أصوات اللجان، أي كتابة الأسماء على البطاقات الانتخابية ثم وضعها في صندوق الانتخاب، دون أن يكون صاحب الصوت الانتخابي موجوداً باللجنة».

FO 407/213. No. 118. Annex. Summary by the European Department of the Enclosures in Cairo Despatch, No. 533 of May 29, 1933.

(١٥١) الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الثاني، ص ١٧٢.

(١٥٢) FO 407/213. No. 118. Annex.

(١٥٣) ناشد مسيحه، مذكرات ناشد مسيحه في خفايا العهد البائد. القاهرة، ١٩٣٥، ص ٣٠.

(١٥٤) ذكر طبيب أمريكي عضو بالبعثة الأمريكية بالفيوم أن الانتخابات كانت «كوميديا هزلية في كل تفاصيلها... فقرى بكاملها هجرها أهلها خوفاً من أن تجمعهم الحكومة بالقوة للإدلاء بأصواتهم... كما أن طبخ الجداول كان يتم في كل مقار التصويت بطريقة سافرة». كذلك ذكر الوكيل القنصلي البريطاني في المنيا في تقرير له أنه «ليس هناك أدنى شك في أنه قد جرى طبخ الانتخابات». ففي المنيا «كان المقيدون بالجداول الانتخابية حوالي ٥٠٠٠ ناخب. سجلت اللجان ٦٧٪ على أنهم أدلوا بأصواتهم بينما بلغ عدد من حضروا بالفعل ستمائة ناخب وهؤلاء ليسوا بالضرورة مقيدين بجداول الانتخاب وبذلك أصبح عليهم أن يبذلوا أقصى الجهد لتسويد بطاقات ٢٥٠٠ ناخب، مهزلة كاملة. وقد وضع الاقليم كله تحت نوع من الأحكام العرفية» FO 407/213. No. 118. Annex

(١٥٥) تاريخ هذه الرسالة هو ١٢ مايو. وقد فصل سابا حبشي، أحد المسؤولين بإدارة التجارة والصناعة بوزارة المالية، وكان له دور قيادي في موضوع الرسالة FO 141/767/836/2/31

(١٥٦) FO 407/213. No. 77. Loraine to Henderson. 2 May 1931.

(١٥٧) FO 407/214. No. 71. Loraine to Simon. No date but probably the 13th or 14th December 1931.

(١٥٨) FO 407/214. No. 82. Loraine to Simon. 19 December 1931.

(١٥٩) FO 407/215. No. 9. Loraine to Simon. 8 January 1932. وأكد لورين أن اتحاد الأحزاب السياسية ينبغي أن

يقوم بناء على مبادرة المصريين وليس من خلال مساندة الانجليز:
FO 407/215. No. 20. Loraine to Simon. 30 January 1932.

(١٦٠) وافق على الاقتراح اثنا عشر من بين الأعضاء العشرين هم: فتح الله بركات - فخري عبدالنور - علي الشمسي - جورج خياط - مصطفى بكير - علوي الجزار - مراد الشريعي - عطا عفيفي - راغب اسكندر - محمد نجيب الغرابلي - سلامه ميخائيل - حمد الباسل، الذي لم يحضر ولكنه أرسل خطاباً يؤيد فيه الاقتراح. أنظر:
FO 407/215. Enclosure in No. 9. Copy of Cairo City Police Report of December, 31, 1931.

(١٦١) FO 407/215. No. 9. Loraine to Simon. 8 January 1932.

(١٦٢) FO 407/215. No. 21. Loraine to Simon. 5 February 1932.

(١٦٣) الأعضاء الخمسة الذين أيدوا حركة المقاطعة هم: مصطفى النحاس، مكرم عبيد، محمود فهمي النقراشي، أحمد ماهر، سينوت حنا:
FO 141/711/465/3/32. 7 March 1932.

(١٦٤) FO 141/711/465/5/32. 12 March 1932.

(١٦٥) FO 407/215. No. 36. Loraine to Simon. 8 April 1932. وأبرز اعضاء هذه الأقلية هو محمد علي علوبة وكيل الحزب. أنظر:
FO 407/215. Enclosure in No. 59. Memorandum respecting the Egyptian Press of June 2 to 9 1932.

(١٦٦) FO 407/215. No. 43. Loraine to Simon. 23 April 1932.

(١٦٧) وتتعلق بسلسلة من الانفجارات حدثت خلال عامي ١٩٣١ و ١٩٣٢، وقد اتهم فيها نجيب اسكندر، النائب السابق والعضو البارز بلجنة الوفد المحلية بشبرا، ثم تم الافراج عنه في وقت لاحق في سبتمبر ١٩٣٢. المقطم، ٨ سبتمبر ١٩٣٢.

(١٦٨) الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الثاني، ص ١٩٦.

(١٦٩) FO 407/216. No. 22. Campbell to Simon. 28 October 1932.

(١٧٠) المرجع السابق. أما مصطفى بكير، فقد امتنع عن التصويت في الاجتماع ثم أيد النحاس في ما بعد.

(١٧١) والأعضاء الثمانية هم: حمد الباسل، مراد الشريعي، علوي الجزار، سلامه ميخائيل، عطا عفيفي، فتح الله بركات، فخري عبدالنور، راغب اسكندر. المرجع السابق.

(١٧٢) وصف البيان المؤرخ في العشرين من نوفمبر سلوكهم بأنه مناقض لسياسة الوفد، البلاغ، ٢١ نوفمبر ١٩٣٢.

(١٧٣) المرجع السابق، ٢٧ نوفمبر ١٩٣٢.

(١٧٤) FO 407/217. Part XCIII. Enclosure in No. 4. Memorandum of Conversation with Ali Shamsi Pasha of December 14 1932.

(١٧٥) الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الثاني، ص ٢٠٠ - ٢٠١. هيكل، مذكرات، المجلد الأول، ص ٣٥٢.
FO 407/217. Part XCIII. Enclosure in No. 16. Note by Judicial Adviser, 13 January 1933.

(١٧٦) المرجع السابق.

(١٧٧) هما وزيرا الخارجية، عبد الفتاح يحيى، والتعليم، توفيق دوس:
FO 407/217. Part CXIII. No. 1. Loraine to Simon. 3 January 1933.

وأنظر أيضاً: صبحي، ص ٣٣٩.

(١٧٨) FO 407/217. Part CXIII. No. 24. Lorain to Simon. 1 February 1933.

(١٧٩) FO 407/217. Part CXIV. No. 13. Campbell to Simon. 28 July 1933.

(١٨٠) وهو ما عبر عنه عبدالرحمن عزام في حديثه مع السكرتير الشرقي:
FO 407/217. Part CXIV. No. 2. Campbell to Simon 24 June 1933.

(١٨١) FO 407/217. Part CXIV. No. 20. Campbell to Simon. 16 September 1933.

(١٨٢) FO 407/217. Part CXIV. Enclosure in No. 34. Memorandum.

(١٨٣) FO 407/217. Part CXIV. No.56. Loraine to Simon. 2 December 1933.

(١٨٤) من علامات هذا الهجوم الدالة مصير ضريح سعد زغلول. فقد توقف العمل في بناء الضريح خلال فترة

دكتاتورية «القصر - محمد محمود» عامي ١٩٢٨ و ١٩٢٩. وخلال عهد «القصر - صدقي» خصص المبنى لاثنتي عشرة مومياء فرعونية بدلاً من رفات سعد زغلول:

FO 407/214. No. 70. Loraine to Simon. 5 December 1931.

(١٨٥) FO 407/217. Part CXVI. No. 38. Peterson to Simon. 12 October 1934.

(١٨٦) FO 407/217. Part CXV. No.23. Lampson to Simon. 24 February 1934.

(١٨٧) قال عنه السير بيرسي لورين أنه «شخص وديع» لكنه «عديم الجدوى ومغتر بذاته» كما أنه لا يمتلك مقدرة على تحمل أعباء العمل الجاد»:

FO 407/217. Part CXIV. No. 56. Loraine to Simon. 2 December 1933.

(١٨٨) FO 407/217. Part CXIV. No. 36. Campbell to Simon. 30 September 1933.

(١٨٩) الأهرام، ٦ أكتوبر ١٩٣٣.

(١٩٠) FO 407/217. Part CXV. No. 23. Lampson to Simon. 24 February 1934.

(١٩١) المرجع السابق.

(١٩٢) روى هيكل في مذكراته كيف حاول عبد الفتاح يحيى، من خلال وسيط، إقامة علاقات ودية بين الحكومة وبين حزب الأحرار الدستوريين، وأنه أغرى الحزب بالتخلي عن سياسته العدائية تجاه وزارة يحيى. هيكل، مذكرات، المجلد الأول، ص ٣٥٥ - ٣٥٦.

(١٩٣) FO 407/217. Part CXIV. No. 56. Loraine to Simon. 2 December 1933.

(١٩٤) FO 407/217. Part CXV. No. 38. Lampson to Simon. 3 May 1934.

(١٩٥) FO 407/217. Part CXIV. No. 56.

(١٩٦) FO 407/217. Part CXV. No. 38.

(١٩٧) FO 407/217. Part CXVI. No. 26. Simon to Peterson. 5 October 1934.

(١٩٨) يرجع مرض الملك فؤاد إلى يناير ١٩٣٤، إلا أن حالته الصحية أخذت في التدهور بحلول خريف ١٩٣٤.

(١٩٩) FO 407/217. Part CXVI. No. 57. Simon to Peterson. 8 November 1934.

(٢٠٠) FO 407/217. Part CXVI. No. 27. Peterson to Simon. 7 October 1934.

(٢٠١) FO 407/217. Part CXVI. No. CXVI. No.28. Peterson to Simon. 8 October 1934.

(٢٠٢) FO 371/20916/1989/815/16.

(٢٠٣) صبحي، ص ٤٠٢.

(٢٠٤) FO 407/217. Part CXVI. No. 60. Peterson to Simon. 13 November 1934.

وقد شكل توفيق نسيم وزارته من عناصر غير حزبية من كبار موظفي الدولة، مثل عبدالوهاب وأحمد نجيب الهلالي وعبدالمجيد عمر. صبحي، ص ٤٠٢.

FO 371/20916/1989/815/16.

(٢٠٥) الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الثاني، ص ٢١٩ - ص ٢٢٠.

(٢٠٦) عبر مكرم عبيد عن هذا الرأي حتى قبل تشكيل وزارة توفيق نسيم:

FO 407/217. Part CXVI. Enclosure in No. 33. Record of a conversation with Makram Obeid. Dated 4 October 1934.

(٢٠٧) FO 407/218. CXVII. Enclosure in No. 7. Record of a conversation between Sir M. Lampson and King Fuad.

(٢٠٨) FO 407/218. part CXVII. No.18. Lampson to Simon. 8 February 1935.

(٢٠٩) FO 407/218. part CXVII. No. 3. Lampson to Simon. 29 March 1935.

(٢١٠) FO 407/218. part CXVII. No. 18 Lampson to Simon 8 February 1935.

(٢١١) ذهب لامبسون إلى أنه «لا يوجد بديل واضح للسياسة الحالية القائمة على دعم توفيق نسيم بكل الوسائل المناسبة والمواتية»:

FO 407/218. CXVII. No. 15. Lampson to Simon. 2 February 1935.

(٢١٢) وبالتالي فلن يصبح ممكناً في هذه الحالة العمل «من خلال الأوتوقراطية المهيمنة على اقصاء الحكومة الوفدية . . . التي (يمكنها مهاجمة) مواقفنا الأساسية القائمة في ظل التحفظات الأربعة . . . ينبغي أن يكون لنا في مصر أوتوقراطية مهيمنة، وحكومة مستعدة للتعاون معنا على الأقل إلى الحد الذي يسمح لنا بالحفاظ

على التحفظات الأربعة، مفسرة تفسيراً معقولاً، حتى يتم حسم موضوع المعاهدة»:
FO 407/218. part CXVII. No. 57. Lampson to Simon. 24 April 1935.

(٢١٣) FO 407/218. part CXVIII. No. 10. Lampson to Hoare. 13 July 1935 .

(٢١٤) FO 371/209/16/1989/815/16 .

(٢١٥) FO 407/218. part CXVII. No. 90. Lampson to Simon. 11 May 1935 .

وبتاريخ ١٧ أبريل ١٩٣٥، كتب توفيق نسيم رسالة إلى الملك فؤاد يقترح فيها حل المسألة الدستورية أما عن طريق العودة إلى دستور ١٩٢٣ «منقحاً طبقاً لنص الدستور المذكور» أو إعداد دستور جديد عن طريق جمعية وطنية تأسيسية تمثل الأمة كلها. واختار الملك فؤاد، في رده على رسالة نسيم بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٣٥، الحر، الأول، وبرر اختياره هذا بأن عليه أن يفعل ذلك ـ رغم بغضه لدستور ١٩٢٣ ـ وإلا «وصم بأنه عدو لحريات الشعب». أنظر: الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الثاني، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٧. و:
FO 407/218. part CXVII. No. 66. Lampson to Simon. 2 May 1935.

(٢١٦) FO 407/218. part CXVIII. No.10 .

(٢١٧) المرجع السابق.

(٢١٨) FO 407/218. part CXVII. No. 91. Simon to Lampson. 20 May 1935 .

(٢١٩) السياسة، ١١ ديسمبر ١٩٣٥. وانتخب صدقي رئيساً للحزب وأحمد كامل (صهر صدقي) سكرتيراً.

(٢٢٠) أنظر في ما سبق ص ٢٣٤ ـ ٢٣٧.

(٢٢١) أنظر في ما يتعلق بانسحاب العقاد من الوفد وحملة النقد الصحفية التي تلته: فاطمة اليوسف، ذكريات (القاهرة، ١٩٦٣)، ص ١٨٤، ص ١٩٣ ـ ١٩٤. وقد تعارض هجوم العقاد على الهلالي وعبدالوهاب، الوزيران البارزان في وزارة نسيم، مع سياسة التهدئة التي اتبعها الوفد مع نسيم.

(٢٢٢) FO 407/218. CXVIII. No. 25. Lampson to Hoare. 8 November 1935 .

(٢٢٣) H.A.R. Gibb, "The Situation in Egypt", International Affairs, May 1936. pp. 358-359.

(٢٢٤) FO 407/219. part CXIX. Enclosure in No. 31. : «ملاحظات حول الحركة الطلابية في مصر بقلم الباشتلي أفندي من الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية». ٢٣ يناير ١٩٣٦.

(٢٢٥) كوكب الشرق، ١٤ نوفمبر ١٩٣٥.

(٢٢٦) FO 407/219. part CXIX. Enclosure in No. 31 .

(٢٢٧) FO 407/218. part CXVIII. No. 35. Lampson to Hoare. 28 November 1935 .

(٢٢٨) المرجع السابق.

(٢٢٩) FO 407/219. part CXIX. Enclosure in No. 31 .

(٢٣٠) هيكل، مذكرات، المجلد الأول، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٢٣١) المرجع السابق، ص ٣٨٦، ٣٨٨، FO 407/219. part XCIX. Enclosure in No. 31 .

(٢٣٢) تألفت اللجنة من كل من: مكرم عبيد (الوفد) ـ عبدالرحمن الرافعي (الحزب الوطني) ـ محمد حسين هيكل (الأحرار الدستوريين) ـ أحمد كامل (عن حزب الشعب) ـ محمد حلمي عيسى (حزب الاتحاد) الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الثاني، ص ٢٣٢.

(٢٣٣) المرجع السابق، ص ٢٣٣. وقّع على الرسالة كل من: مصطفى النحاس (رئيس الوفد) ـ محمد محمود (رئيس حزب الأحرار الدستوريين) ـ اسماعيل صدقي (رئيس حزب الشعب) ـ يحيى إبراهيم (رئيس حزب الاتحاد) ـ حمد الباسل (رئيس الوفد السعدي) ـ عبدالفتاح يحيى وحافظ عفيفي (مستقلان)، المرجع السابق، ص ٢٣٤.

(٢٣٤) المرجع السابق، ٢٣٥.

(٢٣٥) المرجع السابق، ص ٢٣٦.

(٢٣٦) «... لقد حصل الوفديون على ما كانوا يريدونه في الوقت الحاضر وبالتالي فقد مارسوا تأثيرهم من أجل تهدئة الطلبة»: FO 407/219. part CXIX. Enclosure in No. 31 .

(٢٣٧) FO 407/219. part CXIX. No. 5 Lampson to Eden. 23 December 1935 .

(٢٣٨) FO 407/219, part XCIX, No. 15, Lampson to Eden, 22 January 1936 .
(٢٣٩) حاول الملك فؤاد ركوب الموجة الشعبية من خلال الدعوة إلى الوحدة والظهور ـ في تصرفاته ـ بمظهر البؤرة أو المركز لهذه الحركة . وحتى ذلك الحين ، وباستثناء عام ١٩٢٤ ، لم يرتبط الملك فؤاد بسياسة يمكن أن تضفي عليه أية مسحة من الشعبية .
(٢٤٠) تم تشكيل الوزارة في الثلاثين من يناير ١٩٣٦ ، أنظر في ما يتعلق بأعضاء الوزارة : صبحي ، ص ٤٠٣ .
(٢٤١) Gibb, "The Situation in Egypt", p. 353 .
(٢٤٢) هم واصف غالي ، أحمد ماهر ، عثمان محرم ، مكرم عبيد ، محمود النقراشي ، أحمد حمدي سيف النصر . الرافعي ، في أعقاب ، الخ ، المجلد الثاني ، ص ٢٤٣ .
(٢٤٣) هم عبدالفتاح يحيى ، علي الشمسي ، حافظ عفيفي . المرجع السابق .
(٢٤٤) هم على الترتيب : محمد محمود ، اسماعيل صدقي ، محمد حلمي عيسى . المرجع السابق .
(٢٤٥) FO 141/560/1018/1/30
(٢٤٦) المرجع السابق .
(٢٤٧) المرجع السابق .
(٢٤٨) الرافعي ، في أعقاب ، الخ ، المجلد الثاني ، ص ١٦٤ ـ ١٦٥ .
(٢٤٩) المرجع نفسه .
(٢٥٠) أنظر في ما سبق ص ٢٤٤ .
(٢٥١) كوكب الشرق ، ١٠ يناير ١٩٣٥ .
(٢٥٢) حسني عبدالحميد ، الزعيم في الصعيد (القاهرة ، ١٩٣٥) ، مواضع متفرقة .
(٢٥٣) شفيق ، حوليات ، الخ ، ١٩٣٠ ، ص ٩٠٣ ـ ٩٠٧ ، ص ٩٣٦ ـ ٩٤٩ . وأنظر أيضاً : FO 371/14116234/4/16
(٢٥٤) FO 407/213, No. 16, Loraine to Henderson, 21 February 1931 .
(٢٥٥) المرجع السابق .
(٢٥٦) FO 141/110/515/0/31, Keown-Boyd to Oriental Secretary, 3 March 1931 .
(٢٥٧) فلجنة نموذجية مثل لجنة مدينة الجيزة ، والتي ترأسها أحد الأعيان المعروفين وعضو مجلس الشيوخ سابقاً ، كان فيها ثلاثة من المحامين وترزي وصانع أحذية وتاجر واحد وأحد الأعيان وثلاثة منهم غير محددة . المرجع السابق . وأنظر أيضاً : المساء ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ مارس ١٩٣١ .
(٢٥٨) المرجع السابق ، ٢٣ مارس ١٩٣١ .
(٢٥٩) الأهرام ، ٢٣ مارس ١٩٣١ . وانفض الاجتماع على أمل أن ينعقد مرة أخرى بعد أن يجري حمد الباسل اتصالاً بمجموعة بنك مصر وبقية رجال الصناعة .
(٢٦٠) سلامه موسى ، تربية سلامه موسى ، ص ١٦٧ .
(٢٦١) فقسم الجمعية كان كالتالي : «أن أتعامل مع المصريين وأن لا استخدم سوى البضاعة المصرية إلا إذا تأكدت تماماً من أنه لا يوجد مصري ، أو بضاعة مصرية تحل محل الأجنبي أو البضاعة الأجنبية» : FO 141/770/515/3/31 .
(٢٦٢) أنظر : المساء خلال شهري مارس وأبريل ١٩٣١ .
(٢٦٣) الأهرام ، ٢٣ مارس ١٩٣١ .
(٢٦٤) المساء ، ٢٣ مارس ١٩٣١ .
(٢٦٥) محمد طلعت حرب ، المجلد ٢ ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١١ .
(٢٦٦) كانت تلك وجهة نظر كل من راغب اسكندر ومحمد صلاح الدين . الأهرام ، ٢٣ مارس ١٩٣١ .
(٢٦٧) الصريح ، المجلد ٢ ، العدد ٥ . ١٦ مارس ١٩٣٣ ، ص ١٥ .
(٢٦٨) أنظر : FO 141/711/415/7/32 27 April 1932 . تحرك الطلاب داخل الجامعة طبقاً لتوجيهات الوفد ، بإحراق الملابس الأوروبية الصنع وبالهتافات المطالبة بمقاطعة السلع البريطانية . وكان على أعضاء لجنة المقاطعة أن يؤدوا القسم التالي : «أقسم بشرفي ألا أستخدم أبداً أتوبيسات شركة تورني كروفت الانجليزية ، وأن أقاطع كافة السلع البريطانية المشار إليها في بيان لجنة المقاطعة الحرة ، حتى يتحقق استقلال بلادي» ، أنظر : FO

. 141/711/464/6/32. 29 April 1932

(٢٦٩) الصريح، المجلد ٢، العدد ١٠، ٢٠ أبريل ١٩٣٣، ص ٣.

(٢٧٠) عزيز وجميل الخانكي، ص ٣٤. ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٢٧١) قنديل، ص ١٨ ـ ١٩. وقد ظل راتب حتى يونيو ١٩٣٠ عضواً في حزب الأحرار الدستوريين. روح العصر، العدد ١٨، ١٣ يونيو ١٩٣٠.

(٢٧٢) عمارة، ص ١٢ ـ ١٣.

(٢٧٣) عباس، ص ٩٠.

(٢٧٤) عمارة، ص ١٥.

(٢٧٥) القانون رقم ٣٨ لعام ١٩٣٠، الصادر في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠. انظر المادة ٢٠. شفيق، حوليات، الخ، ١٩٣٠، ص ١٢٩٢ ـ ١٢٩٣.

(٢٧٦) الصفاء، العدد الأول، ٣ أبريل ١٩٣١.

(٢٧٧) المرجع نفسه، العدد ٨، ٢٨ مايو ١٩٣١.

(٢٧٨) FO 141/713/259/6/35 Lampson to Simon. 15 February 1935.

(٢٧٩) المرجع السابق ـ عمارة، ص ٢٤.

(٢٨٠) تم الاتفاق بين عباس حليم وأحمد حسين على أن يتم اختيار المستشارين القانونيين لنقابات العمال «من بين أعضاء (مصر الفتاة)». أنظر: FO 141/713/259/2/35 Secret. Subject: Abbas Halim and Young Egypt Society. 24 January 1935.

(٢٨١) FO 141/713/259/8/35. Discussion with Director General of the European Department. 12 February 1935.

(٢٨٢) كوكب الشرق، ١١ فبراير ١٩٣٥.

(٢٨٣) FO 141/713/259/11/35. Lampson to Simon. 2 March 1935 .

(٢٨٤) FO 141/713/259/9/35. Lampson to Simon. 23 February 1935 .

(٢٨٥) FO 141/713/259/16/35. Lampson to Simon. 26 April 1935 .

(٢٨٦) قنديل، ص ٢٧.

(٢٨٧) المصور، العدد ٥٥١، ٣ مايو ١٩٣٥، ص ١٤. وقد أسس ادجار جلاد، مدير تحرير جريدة La Liberte (الحرية)، اتحاداً عاماً للنقابات عام ١٩٣١، بلغ حجم عضويته حوالي ١٥٠ عاملاً. وكان اتحاداً عاماً يرعاه القصر، كما كان ضعيفاً للغاية ويفتقر إلى أي تأييد شعبي.

(٢٨٨) FO 141/713/259/19/35. Lampson to Simon. 17 May 1935 .

(٢٨٩) FO 141/713/259/23/35. Lampson to Eden. 31 December 1935 .

(٢٩٠) وقد ظل بعيداً عن هذه الساحة حتى أغسطس ١٩٣٧، عندما عاد إلى المشاركة في النشاط العمالي.

(٢٩١) المصور، العدد ٥٥١، ٣ مايو ١٩٣٥، ص ١٤.

(٢٩٢) أنظر في ما سبق القسم الواقع بين الهامشين ١٦٦، ١٨٠.

(٢٩٣) أنظر في ما سبق القسم الواقع بين الهامشين ٣٢٠ و ٣٣٦.

(٢٩٤) المفاد الظاهري للمادة (٧) هو أنه يتعين الحصول على موافقة ثلاثة أرباع أعضاء الوفد لإجازة قرار فصل أي عضو. أما المادة (١٠) فتنص على أن أي قرار يحتاج لإجازته أن يحصل على موافقة أغلبية الأعضاء. أنظر: شفيق، حوليات، الخ. تمهيد، المجلد الأول، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

(٢٩٥) البلاغ، ٢١ نوفمبر ١٩٣٢.

(٢٩٦) FO 407/216. Enclosure in No. 39 Memorandum respecting the Egyptian press. November 25 to December 1 1932.

(٢٩٧) الأهرام، ٢٣ نوفمبر ١٩٣٢.

(٢٩٨) المقطم، ٢٩ أكتوبر ١٩٣٢. وانظر أيضاً: FO 407/216. Enclosure in No. 30 .

(٢٩٩) أنظر على سبيل المثال: الأهرام، ٦ أكتوبر ١٩٣٣.

(٣٠٠) كوكب الشرق، ١٠ يناير ١٩٣٥.

(٣٠١) استمر عهد زيور المدعوم من القصر حوالي عام ونصف عام، ولم يدم عهد محمد محمود أكثر من عام وثلاثة شهور، في حين بقي عهد صدقي ثم عهد يحيى اللاحق فترة ناهزت أربع سنوات وخمسة شهور.
(٣٠٢) كوكب الشرق، ١٠ يناير ١٩٣٥.
(٣٠٣) المرجع السابق. وكان على هذه النوادي أن تحتذي نموذج النادي السعدي الذي أنشىء في مايو ١٩٢٤ كما كان يلتقي فيه زعماء الوفد وأعضاء الوفد في البرلمان ولجان الوفد بالقاهرة، الخ. الجزيري، آثار، ص ١٥٢. المصور، العدد الخاص بالمؤتمر الوطني، ٨ يناير ١٩٣٥، ص ٩.
(٣٠٤) كوكب الشرق، ١٠ يناير ١٩٣٥.
(٣٠٥) أنظر في ما يلي القسم الواقع بين الهامش ٣٢٠، والهامش ٣٣٦.
(٣٠٦) المصور، عدد المؤتمر الوطني، ٨ يناير ١٩٣٥، ص ١١.
(٣٠٧) مذكرتان من النحاس إلى راغب اسكندر بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٣٠، ١٠ مايو ١٩٣١. أوراق راغب اسكندر.
(٣٠٨) أنظر في ما سبق القسم الواقع بين الهامش ٢٦٠ والهامش ٢٦٦.
(٣٠٩) فبخلاف القاهرة هناك أربع محافظات هي: الاسكندرية، القناة، السويس، دمياط.
(٣١٠) «قانون لجان الشبان الوفديين بالقطر المصري» في مجلة الشبان الوفديين، العدد ٨٤، ١٣ فبراير ١٩٣٩، ص ٥.
(٣١١) المرجع السابق.
(٣١٢) «قانون رابطة لجان الوفديين العامة» في المرجع السابق، ص ٣.
(٣١٣) المرجع السابق، ص ٥.
(٣١٤) كوكب الشرق، ١٠ يناير ١٩٣٨.
(٣١٥) المصور، العدد ٥٥١، ٣ مايو ١٩٣٥، ص ١٤.
(٣١٦) كوكب الشرق، ١٠ يناير ١٩٣٨.
(٣١٧) المصور، العدد ٥٥١، ٣ مايو ١٩٣٥، ص ١٤.
(٣١٨) أنظر في ما سبق الفصل الأول، القسم الواقع بين الهامشين ٣٣، ٣٩، وأنظر أيضاً: الفصل الثاني، القسم الواقع بين الهامشين ١٧٤، ١٧٦.
(٣١٩) باستثناء أحمد حمدي سيف النصر الذي كان آخر من يصلح لمنصب وكيل المجلس، من حيث أنه أحد كبار ملاك الأراضي المقيمين بالمدن. أنظر فيما يلي هامش ٣٣٥ وربما تم اختياره على اعتبار أنه عضو سابق بمجلس النواب عن دائرة مصر القديمة بالقاهرة منذ عام ١٩٢٦. صبحي، ص ١٢٢، ١٤٤، ١٧٦.
(٣٢٠) أنظر في ما يلي الفصل الخامس القسم الواقع بين الهامش ٢٥٩ والهامش ٢٦٢.
(٣٢١) أنظر في ما سبق القسم الواقع بين الهامش ١٦٦ والهامش ١٨٠.
(٣٢٢) البلاغ، ٣ ديسمبر ١٩٣٢.
(٣٢٣) نشأ في أسيوط ابناً لمهندس زراعي. درس القانون وكان محامياً قديراً. كما شغل منصب نقيب المحامين المصريين لسنوات عديدة. أنظر: مجاهد، المجلد الأول، ص ١١٣. وأنظر أيضاً: FO 371/20916/1989/815/16.
(٣٢٤) عمل مهندساً لفترة طويلة بوزارة الأشغال. وشغل منصب وكيل وزارة الأشغال عام ١٩٢٣، ثم وكيل وزارة المواصلات عام ١٩٢٤. أنظر: FO 371/17020/177/16.
(٣٢٥) التحق بالسلك القضائي عام ١٨٩٥، وعمل قاضياً في أماكن مختلفة. ثم عين مستشاراً بمحكمة الاستئناف في الفترة من ١٩٢١ حتى ١٩٢٨. أنظر: FO 371/19091/728/725/16.
(٣٢٦) نشأ بإحدى قرى المنوفية. درس القانون ومارس المحاماة بمدينة طنطا وأصبح في ما بعد عضواً بالمجلس البلدي بطنطا. وخلال العشرينات كان عضواً بالبرلمان عن الوفد. وكانت طنطا محل إقامته الدائم، وقيل أنه «واسع الثراء، يمتلك ثلاث عزب واحدة بالغربية واثنتان بالمنوفية». وهو ينتمي على الأرجح لعائلة من الملاك المتوسطين. أنظر: FO 371/20916/1989/815/16. وأنظر أيضاً: صبحي، ص ٩٩، ص ١٣٠، ١٥٠.
(٣٢٧) طبيب مزاول للمهنة وكان نائباً وفدياً طوال فترة العشرينات عن دائرة طوخ بمديرية القليوبية. أنظر:

صبحي، ص ٩٢، ص ١٠٩، ١٢٤، ١٤٣.

(٣٢٨) نشأ بالغربية ودرس بالأزهر وكلية دار العلوم. عمل مدرساً لفترة ثم قاضياً شرعياً. وأصبح أحد أعضاء مجلس الشيوخ الوفديين طوال العشرينات عن دائرة السيدة زينب. أنظر: مجاهد، المجلد الثالث، ص ٧١. صبحي، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٣٢٩) محامٍ، قبطي وعضو بارز بمجلس نقابة المحامين الأهلية. رُشح لعضوية مجلس الشيوخ عن الوفد عام ١٩٢٧. وفي عام ١٩١٣ بلغت ملكيته مائة فدان. أنظر: FO 371/20916/1939/815/16. صبحي، ص ٢١٨. وأيضاً: FO 371/1964/15252.

(٣٣٠) درس بالأزهر ثم عمل محامياً مع سعد زغلول. وطوال فترة العشرينات كان نائباً وفدياً. أنظر: FO 371/20916/1989/815/16. صبحي، ص ٩٢، ١٠٩، ١٣٢، ١٥١.

(٣٣١) رئيس لجنة الوفد المركزية بالاسكندرية، وعضو مجلس الشيوخ عن دائرة العطارين خلال السنوات (١٩٢٨ ـ ١٩٣٠). أنظر: FO 371/20916/1989/815/16. وكان يرتدي «الجلابية». أنظر: المصور، عدد المؤتمر الوطني، ٨ يناير ١٩٣٥، ص ٢٤.

(٣٣٢) امتلك أبوه مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية إلا أنه زاول في ما بعد النشاط الصناعي. أنظر: زكي فهمي، ص ٦٢٧ ـ ٦٢٨. كذلك كان عضواً في النقابة الزراعية العامة. النحاس، جهود، الخ، ص ٥١٥.

(٣٣٣) كان يمتلك عدة مصانع، بالمنصورة، لحلج القطن، وغزل القطن، والثلج، الخ. أنظر: FO 371/20916/1939/816/16. ووصف بأنه «واسع الثراء، مليونير تقريباً» أنظر: FO 371/15403/1032/26/10. Loraine to Henderson. 23 March 1931. كما كان نائباً وفدياً عن المنصورة طوال العشرينات. أنظر: صبحي، ص ٩٤، ١١٠، ١٢٤، ١٤٦.

(٣٣٤) من كبار ملاك الأراضي بأجا دقهلية، وكان يملك خمسة آلاف فدان. كما كان عضواً وفدياً بمجلس الشيوخ خلال العشرينات وعضواً بالنقابة الزراعية العامة. أنظر: FO 371/20916/1989/815/16. صبحي، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥. النحاس، جهود، الخ، ص ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥.

(٣٣٥) درس بالمدرسة الحربية ثم عين، بعد فترة شغل فيها أكثر من وظيفة، في البوليس، مديراً لمديرية الفيوم، ثم الجيزة في وقت لاحق تزامن مع أحداث انتفاضة ١٩١٩ الشعبية. وفي أعقاب الانتفاضة قدم استقالته وركز نشاطه في مجال الزراعة. وكان أحد الأعضاء البارزين (نائب الرئيس) في النقابة الزراعية العامة FO 371/20916/1989/815/16. نحاس، جهود، ص ٥١١، ٥١٢، ٥١٤.

(٣٣٦) فعلاوة على الأعضاء العشرة المنشقين، كان واصف غالي قد توقف عن المشاركة في نشاط الحزب. كما استقال حسين هلال في نوفمبر ١٩٣١. أنظر: FO 407/214. No. 49. Loraine to Simon. 14 November 1931. وتوفي جورج خياط في أبريل ١٩٣٢ (المقطم، ٣ أبريل ١٩٣٢). أما مرقص حنا فقد توقف عن المشاركة في نشاط الحزب بسبب مرضه الشديد. FO 371/20916/1989/815/16.

(٣٣٧) أنظر في ما سبق القسم الواقع بين الهامش ٢٨١ والهامش ٣٠٠ بالفصل الثالث.

(٣٣٨) أنظر في ما يلي: الفصل الخامس، القسم الواقع بين الهامش ٣٦٨ والهامش ٣٨٩.

(٣٣٩) فإقامة أو تشجيع الصناعة الوطنية، على سبيل المثال، يمكن أن تعد احدى ثمار الفكرة القومية في الحقل الاقتصادي.

(٣٤٠) يتوخى الغرض السياسي في وقت معاً تحقيق الاستقلال التام والتحالف مع بريطانيا. فالوفد، على حد قول مكرم عبيد «ورث عن سعد رغبته في التوصل إلى اتفاق مع الشعب البريطاني ومواصلة النضال، في نفس الوقت، ضد الامبريالية البريطانية في مصر». كوكب الشرق، ١٠ يناير ١٩٣٥.

(٣٤١) المرجع السابق.

(٣٤٢) أنظر في ما سبق: الفصل الثاني، القسم الواقع بين الهامش ١٧٤ والهامش ١٨٤.

(٣٤٣) كوكب الشرق، ١٠ يناير ١٩٣٥.

(٣٤٤) المرجع السابق.

(٣٤٥) الأهرام، ١٠ يناير ١٩٣٥.

(٣٤٦) المرجع السابق.

(٣٤٧) كوكب الشرق، ١٠ يناير ١٩٣٥.

(٣٤٨) هؤلاء العشرة هم: محمد محمود، محمود عبدالرازق، عبدالجليل أبو سمرة، محمد حسين هيكل، أحمد عبد الغفار، عباس أبو حسين، عبدالمجيد إبراهيم، محمد محفوظ، إبراهيم الطاهري، كامل بطرس. أنظر في ما سبق الفصل الثاني، القسم الواقع بين الهامش ٣٠٠ والهامش ٣٣٣، والفصل الثالث، ما بين الهامشين ٢٩٠ و ٣١٦.

(٣٤٩) شقيق محمد محفوظ. ابن أحد كبار الملاك بأسيوط درس القانون وعمل موظفاً بالحكومة. فرج سليمان فؤاد، ص ٢٨٨.

(٣٥٠) عندما توفي فجأة ترك ٤٥٠٠ فدان في مديرية المنيا. المصور، العدد ٨١٢، ٣ مايو ١٩٤٠، ص ١٨.

(٣٥١) وصف بأنه «من أعيان» مديرية المنيا. صبحي، ص ١٠٢، ص ١١٦.

(٣٥٢) أحد أفراد أسرة الشريعي المعروفة بسمالوط بالمنيا، وأفرادها جميعاً من كبار ملاك الأراضي. أنظر في ما سبق ص ١٠٨ الهامش ٢٣٨.

(٣٥٣) ابن محمد راتب وهو مصري من أصل تركي ومن كبار ملاك الأراضي. أنظر ص ١٠٨ الهامش ٢٤٢.

(٣٥٤) شقيق السيد علي راتب.

(٣٥٥) شقيق حسين عبد الرازق، أنظر في ما سبق الهامش ٣٠٢ بالفصل الثاني. وقد عمل محامياً شرعياً. أنظر: صبحي، ص ١٨٦، ٢٠٣.

(٣٥٦) أحد أفراد عائلة عبدالغفار الشهيرة، وشقيق أحمد عبدالغفار. أنظر ما سبق الهامش ٣٠٥ بالفصل الثاني. وقد وصف بأنه «من الأعيان». صبحي، ١١٣، ص ١٣٠.

(٣٥٧) أحد أفراد عائلة الفقي من كبار الملاك بالقليوبية. الأهرام، ٣ مايو ١٩٣٦. صبحي، ص ١٩٤.

(٣٥٨) أحد أفراد عائلة معبد المعروفة من كبار ملاك الأراضي بالفيوم. المرجع السابق، ص ١٥٣، ١٨٦، ٢٠٢.

(٣٥٩) من عائلة أبو حسين من كبار ملاك الأراضي بالمنوفية. أنظر الهامش ٢٩٤ بالفصل الثالث.

(٣٦٠) من عائلة أبو سعدة الشهيرة من كبار ملاك الأراضي بالدقهلية. FO 141/770/358/5131.

(٣٦١) شقيق محمد محمود، ونجل محمود سليمان، أحد كبار ملاك الأراضي بأسيوط. أنظر فيما سبق الهامش ٣٠١ بالفصل الثاني.

(٣٦٢) ابن مالك كبير بلغت ملكيته من الأراضي ألف فدان بمديرية جرجا: FO 371/1964/15252.

(٣٦٣) ابن عائلة خشبة الشهيرة من كبار ملاك الأراضي بأسيوط. أنظر: فرج سليمان فؤاد، ص ٣٤٩ ـ ص ٣٩٤. مارس مهنة المحاماة وعمل بوزارة العدل. صبحي، ص ١٠٣.

(٣٦٤) وصف بأنه أحد أعيان طهطا بمديرية جرجا. وكان نائباً عن دائرة طهطا خلال الثلاثينات، صبحي، ص ١٠٤، ١١٧، ١٣٧.

(٣٦٥) أما الأعضاء الثلاثة القدامى فهم: إبراهيم الهلباوي، جعفر والي، محمد علي علوبة.

(٣٦٦) شقيق محمد علي علوبة. أنظر ما سبق الهامش ٨٥ بالفصل الثاني. عمل بالمحاماة ثم عين مستشاراً بمحكمة الاستئناف. عزيز وجميل الخانكي، ص ٥٩.

(٣٦٧) من احدى عائلات الشرقية. عمل بالمحاماة إلا أن من المرجح أنه من عائلة من الملاك المتوسطين. FO 407/223. Part CXXVI Enclosure in No. 3.

(٣٦٨) عمل بالمحاماة وينتمي لاحدى عائلات مديرية قنا، صبحي، ص ٢٠٨.

(٣٦٩) أنظر ما سبق الهامش ٣١٣، بالفصل الثالث.

(٣٧٠) مستقاة من أسماء أعضاء مجلس الحزب الواردة في «قرارات المؤتمر الوطني العام»، ص ٦، ٧.

(٣٧١) FO 407/213. Enclosure in No. 36. Report by the Oriental Secretary on a Tour to Zagazig, Mansourah and Mehalla Kebir, 26 March 1931.

وأنظر أيضاً: هيكل، مذكرات، المجلد الأول، ص ٣٥٠.

(٣٧٢) محمد حسين هيكل وآخرون، السياسة المصرية والانقلاب الدستوري (القاهرة، ١٩٣١)، ص ٦٨ ـ ص ٦٩.

(٣٧٣) FO 407/217. Part CXIV. No. 6 Campbell to Simon. 1 July 1933.

(٣٧٤) الرافعي، في أعقاب. الخ. المجلد الثاني، ص ١٦٢.
(٣٧٥) ابن تاجر قاهري، عمل بالمحاماة. البشري، ص ٦٢.
(٣٧٦) من كبار ملاك الأراضي بالبحيرة. صبحي، ص ١٠٠، ١٦٧.
(٣٧٧) محام معروف نشأ في مديرية الغربية. وكان يعد من «الأغنياء»، أنظر: FO 141/770/358/31 .
(٣٧٨) الرافعي. مذكراتي. ص ٨٣.
(٣٧٩) المقطم. ٢٩ ديسمبر ١٩٣٢.
(٣٨٠) الرافعي. مذكراتي. ص ٨٣.
(٣٨١) أنظر رواية الرافعي لخروج مصطفى الشوربجي ومحمد زكي علي من الحزب، المرجع السابق، ص ١٠٨، ص ١٠٩
(٣٨٢) أنظر في ما يتعلق بقائمة أعضاء اللجنة التنفيذية: الاتحاد، ٧ أبريل ١٩٣١. المقطم، ٢٠ يناير ١٩٣١. ومن بين كبار ملاك الأراضي البارزين نذكر: فتحي يكن ومحمد رياض عفيفي، ومحمد عفيفي. أما كبار موظفي الدولة فهم: يحيى ابراهيم (رئيس الحزب) وحلمي عيسى (وكيل الحزب منذ يناير ١٩٣٣) ومحمد توفيق رفعت. ومن ضباط الجيش السابقين: محمود عزمي وموسى فؤاد وعلي أحمد. ومن المحامين: محمود أبو النصر (السكرتير العام) وادوارد قصيري (السكرتير الجديد بدءاً من ١٩٣٣ بعد وفاة أبو النصر). أنظر في ما سبق، الهامش ٣٣٩ بالفصل الثالث. وأنظر أيضاً: FO 371/20916/1989/815/16 . مجاهد، المجلد الأول، ص ١٠٠.
(٣٨٣) أنظر ما يلي، الجدول رقم ٢، الفصل الرابع.
(٣٨٤) المقطم، ٨ يناير ١٩٣١.
(٣٨٥) أنظر في ما سبق القسم الواقع بين الهامشين ١٣٦، ١٤٣.
(٣٨٦) محمد زكي عبد القادر، أقدام على الطريق (القاهرة، ١٩٦٧)، ص ٢٧.
(٣٨٧) أنظر نص البرنامج في: شفيق، حوليات، الخ، ١٩٣٠، ص ١٤٦١ - ١٤٦٢.
(٣٨٨) FO 407/217. Part CXIV. No. 34 Campbell to Simon. 23 September 1933.
زكي عبد القادر، أقدام، الخ، ص ٢٩٦.
(٣٨٩) FO 407/217. Part XCIV. No. 38. Campell to Simon. 5 October 1933; FO 407/217. Part CXIV. Enclosure in No. 60. Memorandum respecting the Egyptian Press. 1-6 December 1933.
الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الثاني، ص ٢٠٧.
(٣٩٠) عبدالقادر، أقدام، الخ، ص ٢٩٨.
(٣٩١) أنظر ما سبق القسم الواقع بين الهامشين ٣٤٨ و ٣٧١.
(٣٩٢) أنظر الهامش ٣٠٨ بالفصل الثاني.
(٣٩٣) أنظر الهامش ٢٩٨ بالفصل الثالث. ابن حسن زايد «أغنى رجل» بالمنوفية. كان يملك ألفي فدان. وأنظر: FO 141/7703258/5/31. Election 1931. Notes on Success-ful Condidates .
(٣٩٤) أنظر الهامش ٣٠٩ بالفصل الثالث.
(٣٩٥) أنظر الهامش ٢٩٣. بالفصل الثالث.
(٣٩٦) قبطي من مديرية المنيا. عمل موظفاً في الحكومة وشغل منصب مراقب الضرائب غير المباشرة بوزارة المالية. FO 371/1989/815/16. 16 April 1937 . وكان مالكاً لخمسمائة فدان: FO 371/1964/15252 . وأنظر أيضاً: قليني فهمي، مذكرات قليني فهمي باشا، المجلد الثاني (القاهرة، ١٩٣٤)، ص ٢٥٠ - ٣١٢.
(٣٩٧) مدير مديرية الجيزة لفترة من الوقت، عين بعدها مديراً لمديرية أسيوط. وكان قاضيا بمحكمة الاستئناف الأهلية بالقاهرة. FO 371/1989/815/16. كما كان عضواً بالنقابة الزراعية العامة. نحاس، جهود، الخ، ص ٥١٣، ٥١٤.
(٣٩٨) من عائلة ويصا احدى عائلات كبار الملاك بأسيوط. ابن نائب القنصل الايطالي. تادرس، المجلد الأول، ص ١٧٣، السياسة، ٣١ ديسمبر ١٩٢٢.
(٣٩٩) ابن محمد جاد الرب مدير مديرية المنيا. كان عمدة للقومية وأحد كبار ملاك الأراضي بأسيوط. فرج سليمان

فؤاد، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

(٤٠٠) من كبار ملاك الأراضي بطنطا. امتلكت عائلته ستمائة فدان. FO 371/1964/15252. ووصف عام ١٩٣١ بأنه «ثري جداً»: FO 141/770/358/5/31.

(٤٠١) من عائلة من أصل تركي. قاض ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية خلال الفترة من نوفمبر ١٩١٩ وحتى يونيو ١٩٢٨. FO 371/1989/815/16.

(٤٠٢) التحق بالعمل بالحكومة كاتباً بالنيابة العامة بالقاهرة، وأصبح في ما بعد من العاملين بالسلك القضائي. المرجع السابق.

(٤٠٣) شفيق توفيق دوس ـ أنظر الهامش ٣١٩. بالفصل الثاني ـ وكان محامياً ممارساً. صبحي، ص ١٦١.

(٤٠٤) عمل بالمحاماة وكان ممثلاً لشركة «ثورنكروفت» في مصر. وشغل منصب السكرتير العام للحزب. السياسة، ١١ ديسمبر ١٩٣٥. صبحي، ص ١٦١، ص ١٩٢. الشعب، ١٠ يناير ١٩٣١.

(٤٠٥) أنظر القائمة الكاملة لأعضاء المجلس الأربعة والثلاثين في: الشعب، ١٠ يناير ١٩٣١.

(٤٠٦) أنظر على سبيل المثال أعضاء لجنة الفيوم العامة، واللجنة المرادفة لها والخاصة بمديرية المنيا. المرجع السابق، ١٠، ١٧ يناير ١٩٣١. وينطبق ذلك بصورة أقل على اللجان المركزية على مستوى الدوائر الانتخابية. المرجع السابق.

(٤٠٧) أنظر القسم الواقع بين الهامشين ١٧٩ و ١٨٤.

(٤٠٨) أنظر الجدول رقم ٢.

(٤٠٩) أنظر الجدول رقم (١) في الفصل الثالث.

(٤١٠) الشعب، ١٠، ١٥، ١٧ يناير ١٩٣١.

(٤١١) المرجع نفسه، ٤، ١٠ يناير ١٩٣١.

(٤١٢) FO 407/217. Part CXIV. No. 34.

(٤١٣) المقطم، ١٣ ديسمبر ١٩٣٢. ولم يكن غريباً أن يوصف مرشحو حزب الشعب لإنتخابات مجلس النواب عام ١٩٣١ بأنهم «يملكون في أغلبهم مؤهلات الملكية الكبيرة ويحملون أسماء عائلات ريفية معروفة». FO 407/213. No. 118. Annex.

(٤١٤) المقطم، ٣ يوليو ١٩٣٢.

(٤١٥) أنظر ما سبق القسم الواقع بين الهامشين ٩٥ و ١٠٨.

(٤١٦) هيكل وآخرون، السياسة المصرية الخ، ص ٩، ص ٢٠.

(٤١٧) وقيل ان الوفد كان برئاسة هـ. ب. كارفر أحد مسؤولي شركة تصدير القطن الشهيرة بالاسكندرية. المرجع السابق، ص ٢٠.

(٤١٨) أنظر ما سبق القسم الواقع بين الهامشين ١٠١ و ١٠٨.

(٤١٩) من خطبة العرش، مضابط مجلس الشيوخ، جلسة ١٧ ديسمبر ١٩٣١.

(٤٢٠) FO 141/708/248/4/31. Cultural and Economic Policy of Sidky Pasha. 24 January 1931.

(٤٢١) المرجع السابق.

(٤٢٢) FO 141/770/515/0/31.

(٤٢٣) FO 407/213. Enclosure in No. 20.

الفصل الخامس

بدايات أفول الوفد: ظهور أحزاب سياسية جديدة (١٩٣٥ ـ ١٩٣٩)

الخلفية الاجتماعية ـ الاقتصادية

١ ـ مشكلة البرجوازية الوطنية

بلغ التعاون بين القطاع المصري الصرف من البرجوازية المحلية وبين رأس المال الأجنبي، بل ومع الصناعيين الأجانب المقيمين في مصر، ذروته في أواخر الثلاثينات. وخير مثال على ذلك التطور الهام، إنشاء شركة صباغة البيضا وشركة مصر للغزل الرفيع بكفر الدوار، عام ١٩٣٨، مشاركة بين مجموعة صناعيي بنك مصر واتحاد صباغي براد فورد[١]. وقد بلغ رأس المال الابتدائي لهاتين الشركتين« خمسمائة ألف جنيه استرليني، شارك فيه بنك مصر وعدد آخر من المصريين بنسبة ٥٠٪.

ومن أوجه التعاون الأخرى بين صناعيي بنك مصر وبين رأس المال الأجنبي، مشاركة هؤلاء في إنشاء شركات يسيطر عليها أجانب مقيمون في مصر[٣].

وغني عن البيان أن التعاون بين بنك مصر وبين رأس المال الأجنبي، جعل البنك أقل اعتماداً، بصورة نسبية، على كبار ملاك الأراضي في ما يتعلق بتمويل مشروعاته. وقد عزز هذا الاتجاه اتساع مجال أنشطة بنك مصر الاقتصادية. ففي عام ١٩٣٠ أسس بنك مصر، اتساقاً مع هدفه المتمثل في المساهمة بنصيب أكبر في الحياة الاقتصادية لمصر (أي في القطاعات المختلفة للاقتصاد)، شركة لتصدير القطن، بالاتفاق مع هوجو لندمان تاجر القطن الألماني[٤]. كذلك اشترك مع بنوك أخرى في تأسيس بنك التسليف الزراعي (واختير لادارته محمد شكري المدير السابق لشركة مصر للغزل والنسيج، كما عين فؤاد سلطان عضواً في مجلس إدارته). كذلك تم الاتفاق بين الشركة العقارية المصرية (وأغلب أسهمها كانت مملوكة لبنك مصر وعدد من المصريين) وبين الحكومة على شراء الأراضي الزراعية المحجوز عليها[٥]. وخلال عام ١٩٣٥ أصبح بنك مصر البنك الأول في تمويل محاصيل القطن، على أساس تصديره من الاسكندرية باسم البنك[٦]. وهكذا أدى التوسع في الأنشطة الاقتصادية لبنك مصر، إلى وقوف البنك الموقف ذاته الذي تتبناه بنوك التسليف والرهن العقاري، في

مواجهة كبار ملاك الأراضي، وهو ما يمكن ملاحظته في الهجوم العنيف الذي شنه كبار ملاك الأراضي، ضد الشركة العقارية المصرية والبنك العقاري، في مجلس النواب(٧). وكف بنك مصر، من ناحية أخرى، في أواخر الثلاثينات، عن تأييد مطالب كبار الملاك كما كان يفعل (بحماس) خلال العشرينات. وقد أوضح النقد الذي وجهه بنك مصر لقوانين التسوية (الخاصة بالديون العقارية) ومطالبته بأن يُترك للدائن والمدين أن يسويا أمورهما في ما بينهما، ورجاءه ألاّ تُسنّ قوانين جديدة للتدخل في هذه العلاقة(٨)، أوضح ذلك كله إلى أي مدى حرر بنك مصر نفسه من نفوذ أصحاب الأطيان.

ولا ريب أن اتحاد الصناعات قد أصبح، في واخر الثلاثينات، ممثل البرجوازية المحلية الناشئة. ففي الفترة من يناير ١٩٣٦ وحتى يونيو ١٩٣٩، انضم للاتحاد مائة وثلاثون عضواً جديداً، وهي زيادة بلغت تقريباً ٤٤٪(٩). والأكثر دلالة في هذا الصدد هو أن ٥١,٥٪ من هؤلاء الأعضاء الجدد كانوا مصريين. والواقع أن أواخر الثلاثينات، يمكن أن تعتبر، وعلى خلاف الفترات السابقة، ذروة التداخل بين العناصر المصرية والعناصر الأجنبية المحلية في البرجوازية المحلية الناشئة: ففي الفترة «١٩٢٥ - ١٩٣٠» والفترة «١٩٣٠ - ١٩٣٥» كان ١١,٧٪ و ١٩,٧٪ (على الترتيب) من الأعضاء الجدد مصريين. ومع ذلك فقد ظل الطابع الأجنبي، في أواخر الثلاثينات، هو المسيطر في اتحاد الصناعات.

وفضلاً عن ذلك، فإن إلقاء نظرة على أسماء مديري الشركات المساهمة العاملة في مصر، يضيف دليلاً آخر على صحة الرأي القائل بأن البرجوازية المحلية كانت أجنبية في أغلبها. فخلال عام ١٩٣١، شكل المديرون المصريون ما يقل قليلاً عن ١٠٪ من مجموع مديري تلك الشركات (٥٠ من ٥٠٤)(١٠). وفي عام ١٩٣٧ ازدادت هذه النسبة لتصبح ١٤,٥٪، أي ٧٢ من إجمالي ٤٩٦ مديراً(١١).

والواقع أن البرجوازية المحلية كانت مصابة بنوع من الجبن الاجتماعي والسياسي يمكن القول بأنه امتداد للطابع الأجنبي الغالب عليها. وقد التزمت موقف الدفاع، نظراً لأنه لم تفرض أية ضرائب على المؤسسات المالية والتجارية والصناعية حتى عام ١٩٣٩، نتيجة لوجود نظام الامتيازات الأجنبية(١٢). ثم تعرضت للهجوم خلال المناقشات البرلمانية حول القانون ١٤ لعام ١٩٣٩، والمتعلق بالضريبة على الأرباح والمرتبات والأجور. إذ ذهب كبار ملاك الأراضي، بل وأفراد الطبقة المتوسطة المدينية، إلى أن الوقت قد حان لكي يدفع رجال المال والصناعيون والتجار ضرائب على أرباحهم، بعد أن ظلت الطبقات المالكة للأراضي تتحمل العبء وحدها حتى ذلك الحين(١٣). كذلك يمكن القول أن حذر هذه الطبقة كان يرجع أساساً إلى تخوفها من رفع مستوى الوعي النقابي الآخذ بالتزايد في صفوف العمال. فمكافحة التشريعات المتعلقة بالعمال بوجه عام، كان الشغل الشاغل، على سبيل المثال، لاتحاد الصناعات طوال فترة ما بين الحربين(١٤). وقد لجأ هذا الأخير إلى كبار ملاك الأراضي لمنع صدور التشريع العمالي، من خلال استثارة تخوفهم من مطالب مماثلة بين صفوف العمال الزراعيين(١٥). ولم تكن هناك حاجة للدعوة إلى إصلاحات زراعية من أجل توفير العمالة للمصانع، وذلك لأن ازدياد السكان، والكساد الاقتصادي في الثلاثينات، جعلا العمالة وفيرة في المدن، بل كان

على الحكومة أن تتخذ الاجراءات الكفيلة بالحد من هذه الهجرة[١٦]. ولا ريب أن انخفاض مستوى معيشة الطبقة الفلاحية كان سبباً مباشراً في إعاقة توسع السوق الأهلية، من خلال ما ترتب عليه من انخفاض في القوة الشرائية للفلاح. وعلى الرغم من ذلك فإن حافظ عفيفي، مفكر البرجوازية المحلية، لم يطالب بسياسة راديكالية، في أواخر الثلاثينات، كالاصلاح الزراعي، وبهذا تجنب المواجهة السافرة مع طبقة كبار ملاك الأراضي.

وكان لغلبة الطابع الأجنبي على البرجوازية المحلية الناشئة، واندماج فئاتها الرئيسية الثلاث (وهي: العناصر الأجنبية المحلية، الغرف التجارية المصرية، مجموعة بنك مصر) أثر كبير في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية لمصر. فالمثل العليا المتعلقة بالاستقلال الاقتصادي، التي نادى بها طلعت حرب (أي إقامة اقتصاد متوازن يعتمد على كل من القطاعين الصناعي والزراعي، من ناحية، وإنشاء مشروعات مصرية صرفة ومشاركة المصريين بالنصيب الأكبر في النشاط المالي والصناعي، من ناحية أخرى) لم تكتمل لها أسباب التحقق. وأوضحت سلسلة المشروعات الصناعية التي دشنها بنك مصر، خلال الثلاثينات، بالاتفاق مع رأس المال الأجنبي (سواء الأوروبي أو البريطاني)، أن مجموعة بنك مصر قد وصلت إلى طريق مسدود، نظراً لأنها لم تستطع، من ناحية، الحصول على دعم الحكومة ومساهمتها الفعالة في مشروع بنك التسليف الصناعي المقترح إنشاؤه عام ١٩٢٩، كما لم تنجح، من ناحية أخرى، في إقناع المصريين باستثمار المزيد من الأموال في المشروعات الصناعية. وفي السنوات الأخيرة من الثلاثينات، أصبح التعاون المباشر بين رأس المال الأجنبي والصناعة المحلية، إتجاهاً تدافع عنه وتتّبعه البرجوازية المحلية والمصالح التجارية الأجنبية في الوقت ذاته. والواقع أن مجموعة بنك مصر قد مثّلت، منذ إنشائها، جنيناً «لبرجوازية وطنية» غير قادرة على النمو والحفاظ على طابعها الأصلي، أو المرجو إن جاز التعبير. ويمكن ملاحظة هذا التطور في توجهات مجموعة بنك مصر، من خلال الموقف البريطاني منها، والتغير الذي طرأ عليه حوالي منتصف الثلاثينات. فخلال العشرينات وأوائل الثلاثينات، رأى الانجليز في بنك مصر مؤسسة ينبني ازدهارها على «الدعاية المناهضة لما هو أجنبي» وعلى الدعم الحكومي[١٧]، وتستهدف منافسة «المشروعات المصرفية والصناعية ومشروعات النقل البريطانية بوجه خاص»[١٨]. ولم تكن مساهمة بنك مصر في المؤسسة الانجليزية ـ المصرية للمال موضع ترحيب من جانب الانجليز، من حيث أن البنك «وطني قلباً وقالباً، وينبغي أن يترك ليلاقي مصيره المحتوم»[١٩]. في حين رحب الانجليز «بصفة خاصة» ـ عندما اقترح إرسال بعثة تجارية مصرية إلى بريطانيا في بداية عام ١٩٣٥ ـ بطلعت حرب عضواً في البعثة، وكان رأيهم فيه إيجابياً للغاية[٢٠]. كذلك تلقى طلعت حرب، عندما توصل بنك مصر للاتفاق الخاص بإنشاء شركة صباغة البيضا ومصنع كفر الدوار مع اتحاد «برادفورد» للصباغة، تمنيات السير ادوارد كوك محافظ البنك الأهلي بنجاح المشروع[٢١].

وإيجازاً لما سبق نقول ان مجموعة بنك مصر وجدت نفسها، وقد اضطرت إلى الاعتماد على كبار ملاك الأراضي خلال العشرينات، ثم على رأس المال الأجنبي خلال الثلاثينات، عاجزة عن القيام

بالمهام المطروحة على «البرجوازية الوطنية»، والتي كان من الممكن أن تضع حداً لهيمنة المصالح التجارية الأجنبية، وأن تخلص البلاد، من خلال التصنيع، من قبضة اقتصاد كولونيالي يقوم على إنتاج المحاصيل الزراعية المخصصة للتصدير.

٢ ـ الطبقة المتوسطة المدينية المصرية ومشكلة المتعلمين المتعطلين

نستطيع القول أن الموقع المسيطر والدائم، من الوجهة الاجتماعية الاقتصادية، للأقليات الأجنبية في مصر خلال الفترة التي تتناولها الدراسة، كانت له أهميته البالغة في تطور مواقف واهتمامات وتطلعات «الأفندية»، أي الطبقة المتوسطة المدينية، والبرجوازية المصرية الصغيرة.

لقد ملأت هذه الأقليات «الأجنبية»، من الوجهة التاريخية، الفجوة التي لحقت ببنية المجتمع المصري، نتيجة للتغيرات الكيفية التي طرأت على بنيته التحتية (infra-structure) خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بوجه خاص. وبعبارة أخرى فإن المجتمع المصري لم يكن بمقدوره، وقد شهد عملية تغير جذرية حدثت بفعل قوى غريبة عنه، أن يوفر العدد اللازم من الأفراد المجهزين بالمعرفة المتخصصة والتكنولوجية المطلوبة لمواجهة الاحتياجات التي ظهرت حديثاً. وهكذا أتيح للجماعات الأجنبية أن تلعب دوراً هاماً في مجتمع كهذا[٢٢].

ويمكن حصر هذه الجماعات «الأجنبية» في خمس جماعات رئيسية، تتدرج في نظام تنازلي من حيث الأهمية الاجتماعية ـ الاقتصادية على النحو التالي: اليهود، اليونانيون، السوريون، الايطاليون، الأرمن[٢٣]. وقد اتسمت جميعها بالطابع المديني بصفة أساسية. ويمكن تقسيمها إلى طبقات ثلاث: البرجوازية الكبيرة والطبقة المتوسطة المدينية والبرجوازية الصغيرة. وتؤلف الطبقة الأولى، أي البرجوازية الكبيرة، الغالبية العظمى من الأجانب المحليين (المقيمين في مصر) ـ سواء انتموا للأقليات الأجنبية الرئيسية أم لا ـ والذين حتّمت محاربة المصالح التجارية الأجنبية حتى منتصف الثلاثينات توطد أواصر التعاون بينهم وبين الصناعيين المصريين، أو على وجه التحديد بنك مصر ومنشآته، إلى اللحظة التي توصلت فيها المصالح التجارية الأجنبية إلى تسوية مؤقتة مع البرجوازية الكبيرة المحلية. أما في ما يتعلق بالطبقتين الأخريين، وهما الطبقة المتوسطة المدينية والطبقة البرجوازية الصغيرة، فقد ظلت العناصر المصرية والأجنبية فيهما في خلاف ونزاع دائم طوال الفترة التي تتناولها الدراسة. وتلك حقيقة انطوت على أهمية بالغة مع تفاقم الأزمة التي عانت منها طبقة الأفندية، ذلك أنها هيأت الأسباب مرة أخرى لظهور الأفكار «المناهضة للأجانب» في صفوف أفراد طبقة الأفندية والبرجوازية الصغيرة المصرية، والتي وجدت متنفساً سياسياً لها في تنظيمات مثل جماعة الأخوان المسلمين وجمعية مصر الفتاة.

وقد تألفت الطبقة المتوسطة المدينية المصرية من موظفي الحكومة والمهنيين. وخلال فترة ما بين الحربين طرأ تغيران أساسيان على الادارة المدنية: **الأول**، تضخم هذه الادارة، **والثاني**، حلول موظفين مصريين، تدريجياً، محل الموظفين الأجانب. والواقع أن التوسع في الادارة المدنية الدائمة

كان كبيراً، إذ ارتفع عدد الموظفين من ١٥,٠٠٠ عام ١٩١٥ إلى ٤٢,٠٠٠ عام ١٩٤٠[٢٤]، أي أن معدل الزيادة بلغ ١٨٠٪. لكن معدل التوسع كان أكبر خلال الفترة «١٩١٥ - ١٩٢٥» (من ١٥,٠٠٠ إلى ٣٣,٠٠٠ أي بنسبة ١٢٠٪) منه في الفترة الثانية «١٩٢٥ - ١٩٤٠»، حيث لم تتعد الزيادة ٢٧٪. ويتضح من ذلك أن التوسع في الادارة المدنية الدائمة بعد عام ١٩٢٥ كان في أضيق الحدود. وقد ظهر المعدل البطيء للتوسع بوضوح، على سبيل المثال، في عدد خريجي المدارس الذين استطاعوا الحصول على وظيفة في المصالح الحكومية. فقد قُدر عدد هؤلاء بـ ١٠٪ من الخريجين[٢٥]. ولكن من الواضح أن عدد العاملين المؤقتين في الإدارة المدنية قد تزايد خلال الفترة نفسها[٢٦]. وبحلول عام ١٩٣٠ كان عدد المندرجين تحت هذه الفئة من المستخدمين قد بلغ ١٩٠,٠٠٠ مستخدم[٢٧]. وقد كلف الموظفون الدائمون والمؤقتون الحكومة، في السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨، ٣٦٪ من الانفاق الحكومي، فضلاً عن معاشات الموظفين والمكافآت الممنوحة لهم والتي ترفع النسبة السابقة إلى ٤١٪[٢٨].

ومن النتائج الهامة التي ترتبت على التوسع الضخم في الادارة المدنية، والذي اقترن بهبوط أسعار القطن، شعور الطبقات الريفية بأن موظفي الحكومة يتمتعون بوضع متميز، بالمقارنة مع الفئات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى. ولم يكن من قبيل المصادفة أن تتزايد حدة النقد في أوقات الأزمات الاقتصادية - والتي كانت تؤثر في الطبقات الريفية بالدرجة الأولى - ففي يوليو ١٩٢٦ طُرح موضوع خفض عدد موظفي الحكومة وتخفيض مرتباتهم للمناقشة في مجلس النواب. وأجاز المجلس بالاجماع قراراً يقضي بضرورة وضع كادر جديد لموظفي الحكومة، يتم فيه تخفيض الحد الأقصى للمرتب بالنسبة للدرجات الدنيا بنسبة ٣٩٪، وبنسبة ٢٠٪ للدرجات الوسطى، بينما تخفض مرتبات الوزراء بنسبة ١٠٪[٢٩]. وفي يناير ١٩٢٧، وافقت وزارة عدلي على وضع مشروع كادر جديد للموظفين، إلا أن الضغوط التي مارستها نقابة موظفي الحكومة، التي تمثل ١٨,٠٠٠ عضو، أفلحت في منع أي تخفيض في الأجور، كما حصلت على تأكيدات من الوزارة بأن الخفض سيقتصر، في حالة إصرار البرلمان، على فئة الموظفين الذين تصل مرتباتهم السنوية إلى تسعمائة جنيه استرليني فأكثر.

وخلال فترة الكساد الاقتصادي الكبير وحتى منتصف الثلاثينات، كان تمتع موظفي الحكومة بحياة مستتبة بفضل الدخل الثابت، في الوقت الذي تدهورت فيه الدخول الزراعية، موضوعاً دائماً للشكوى والنقد. واقترح ملاك الأراضي أكثر من مشروع لخفض مرتبات الموظفين، أو على الأقل اقراض ملاك الأراضي ٢٠٪ أو ٢٥٪ من مرتباتهم، بضمان سندات صادرة عن الحكومة لتغطية القرض المقترح[٣٠].

وطوال الثلاثينات ظل مطلب تخفيض عدد الموظفين وخفض رواتبهم يطرح من حين لآخر. لكن كل تلك المحاولات المقترحة لتغيير الكادر القديم لم تلق النجاح. وفي أواخر الثلاثينات أصبح هذا النقد موجهاً بصورة أساسية، في ما يبدو، للفئة العليا من الموظفين. فقد اقترح عزيز ميرهم إصدار كادر جديد تخفض بمقتضاه المرتبات التي تزيد عن ستة جنيهات شهرياً بنسبة تصاعدية، في حين

يخفض الحد الأقصى للراتب الشهري إلى ١٢٠ أو ١٥٠ جنيهاً استرلينياً[٣١].

أما التغير الأساسي الثاني الذي طرأ على الادارة المدنية، فهو حلول المصريين تدريجياً محل الموظفين الأجانب. وقد مثّل هذا الاحلال مطلباً ملحاً للمصريين خلال العشرينات. وفي الفترة «١٩٢٢ - ١٩٣٦» انخفض عدد الموظفين الأجانب إلى حوالي النصف: (من ٢٣٩٢ إلى ١٢٢٦). لكن عدد الموظفين الأجانب انخفض بشدة في كل الوزارات والمصالح، (باستثناء وزارة المعارف) من ٢٢٢٩ عام ١٩٢٢ إلى ٤٤٠ عام ١٩٣٦، أي بنسبة ٨٠٪، في حين ازداد عدد الموظفين الأجانب العاملين بوزارة المعارف من ١٦٣ عام ١٩٢٢ إلى ٧٨٦ عام ١٩٣٦، أي بزيادة قدرها ٤٨٢٪. وبالتالي، فإن الأرقام الأولى، والتي تشير إلى الانخفاض العام في عدد الموظفين الأجانب، يمكن أن تكون خادعة[٣٢].

وقد شهدت فترة ما بين الحربين نمواً غير معهود في عدد المهنيين، كالمحامين والأطباء والمهندسين، الخ، بفضل توافر فرص أوسع لمواصلة التعليم العالي، وخاصة منذ عام ١٩٢٥، حيث أعيد تأسيس الجامعة المصرية بصورة نهائية وكاملة، وأُدمجت فيها مختلف مدارس التعليم العالي القائمة بالفعل في ذلك الحين.

وتوضح المقارنة بين تعداد السكان عام ١٩٢٧ وعام ١٩٣٧ الزيادة الملموسة في عدد المهنيين[٣٣]. فقد ازداد عدد المحامين، على سبيل المثال، من ٢٧٠٠ عام ١٩٢٧ إلى ٣٤٠٠ عام ١٩٣٧، وارتفع عدد الأطباء والجراحين وأطباء الأسنان من ٢٩٠٠ إلى ٣٧٠٠، بينما ازداد عدد المهندسين من ٦٥٠٠ إلى ٨٤٠٠ مهندس[٣٤]. وعلى ذلك، فقد بلغت الزيادة في هذه المهن الرئيسية الثلاث حوالي ٢٨٪، في حين بلغت الزيادة في عدد السكان بوجه عام في الفترة ذاتها ١٢,٣٪.

ومن مظاهر نمو فئات المهنيين أيضاً، عدد المصريين الذين تخرجوا من الجامعة المصرية ومن المعاهد العليا المتخصصة، فضلاً عن الذين تخرجوا من جامعات ومعاهد الخارج، خلال الفترة «١٩٢٤ - ١٩٣٣» والذي بلغ ١٢٢٧٠ خريجاً، أي بمعدل ١٢٢٧ خريجاً في السنة. ورغم أن عدد الخريجين اختلف من عام لآخر، إلا أن الزيادة كانت ملموسة، وهو ما يظهر من حقيقة أن عدد الخريجين بلغ ١١٠١ في العام الدراسي ١٩٢٣/ ١٩٢٤، وأن عددهم بلغ ضعف هذا الرقم تقريباً عام ١٩٣٢/ ١٩٣٣[٣٥].

وقد بدأت نتائج هذه الزيادة في عدد الخريجين المصريين تظهر بالفعل في أواخر العشرينات. فعندما أُعلن عن خلو عشر وظائف صغيرة في إدارة الجمعيات التعاونية، تقدم لها ألف طالب للوظيفة، من بينهم ٨٣ يحملون شهادة الدكتوراه في القانون أو الاقتصاد، أو يحملون درجات أخرى من جامعات أوروبية. وفي عام ١٩٢٩ كانت الشكوى قد ذاعت بالفعل من الوفرة الزائدة للمشتغلين في المهن الحرة[٣٧]. وعلى الرغم من ذلك، فإن مشكلة بطالة المتعلمين لم تستفحل إلا في أوائل الثلاثينات حيث أصبحت مشكلة تشغل الرأي العام.

وقد تم توجيه النقد إلى النظام التعليمي كأحد أسباب هذه البطالة التي بدأت تتفشى في صفوف الانتليجنسيا المصرية[٣٨]، بتزويده إياها بقدر ضئيل للغاية من المعرفة بالعلوم التطبيقية والفنية، ومع ذلك فإذا كان هذا النقد ينطبق على الفترة السابقة لفترة موضوع هذه الدراسة، فإن هذه الأخيرة شهدت عدداً أكبر من الطلبة الذين واصلوا دراساتهم العليا في مجالات فنية وعملية. فقد ركزت البعثات التعليمية خلال الفترة ١٩٢٠ - ١٩٣٦، على سبيل المثال، بصفة أساسية، على هذه المجالات من الدراسة، والتي التحق بها ٩٩٠ من إجمالي عدد طلاب البعثات البالغ ١٤٥٠ طالباً[٣٩]. وفضلاً عن ذلك، فمن المشكوك فيه أن يكون القصور القائم في النظام التعليمي من بين الأسباب الهامة لانتشار البطالة في صفوف الأنتليجنسيا المصرية، وذلك لأن منتقدي التعليم المتخصص أدرجوا في الاجراءات التي دافعوا عنها، وقف المعاهد التي تزود خريجيها من الطلبة المصريين بالمعرفة الفنية والتطبيقية المطلوبة، على الأقل لفترة من الزمن، ومنها على سبيل المثال مدرسة التجارة المتوسطة وبعض مدارس الصنائع[٤٠].

كذلك يؤدي النقد المتعلق بافتقار المصريين إلى الخبرة العملية، في الشؤون المالية والتجارية والصناعية، بالمرء، إلى حلقة مفرغة. فالفرص المتاحة لاكتساب الخبرة العملية في تلك المجالات تكاد تكون منعدمة نتيجة للسيطرة شبه الكاملة للأجانب المقيمين في مصر على الصناعة والتجارة والمال. وتضعنا تلك الحقيقة أمام عامل أساسي كان وراء إخفاق المصريين في الحصول على عمل، وهو احتكار الأجانب المحليين شبه الكامل للأنشطة التجارية والصناعية. وينطبق ذلك بالدرجة الأولى على المنشآت المالية والتجارية والصناعية الكبيرة، والتي يمكنها استخدام الخريجين. وفي الشركات المساهمة كانت نسبة المديرين المصريين، عام ١٩٣١، لا تتعدى ١٠٪، ارتفعت عام ١٩٣٧ إلى ١٦,٤٪[٤١]. وقد عمدت العناصر الأجنبية المسيطرة، بطبيعة الحال، إلى مواصلة سيطرتها هذه من خلال استخدام الأجانب المقيمين في مصر، مع عدد محدود للغاية من المصريين[٤٢]. وهكذا لم تتوفر للمصريين، وباستثناء المؤسسات التابعة لبنك مصر وبعض المشروعات الكبيرة الأخرى المحدودة العدد، فرص كافية للعمل في البيوت التجارية. وبالتالي، فقد حدد الدور المسيطر للأجانب في الحياة الاقتصادية لمصر، مجرى تطور الطبقة المتوسطة المدينية المصرية، في ما يتعلق بطبيعة مصالحها وتطلعاتها.

وقد سعى المصريون الذين كانوا في وضع سيء، من خلال الدعم الحكومي ومن خلال التشريع، إلى تحسين أوضاعهم في مجالات النشاط المالي والصناعي والتجاري. ففي يونيو ١٩٢٤ أقر مجلس النواب مطلب لجنة الشؤون المالية في المجلس، بأن يكون ممثلو الحكومة في بعض البنوك والشركات مصريين لا أجانب[٤٣]. ووجه المجلس النقد لوزارة زيور بسبب تعيينه بعض الأجانب في هذه الوظائف. وتعهد مرقص حنا، وزير المالية في وزارة عدلي، بالاستجابة لقرار المجلس[٤٤]. وتحقيقاً للغرض ذاته صدر المرسوم الوزاري المؤرخ في ٣١ مايو ١٩٢٧، والخاص بالشركات المساهمة، واشترط وجود عضوين مصريين على الأقل في مجلس إدارة أية شركة يتم تأسيسها[٤٥]. ولم

يكن من قبيل المفاجأة أن يتعرض هذا المرسوم لهجوم شديد من الغرف التجارية الأجنبية في مصر. وهكذا اجتمع ممثلو الغرف التجارية البريطانية والفرنسية واليونانية والايطالية، ورفعوا مذكرة لرئيس الوزراء، أكدوا فيها أن قرار ٣١ مايو ١٩٢٧ «لن يكون في صالح مصر وأن النتائج التي تتوخى الحكومة تحقيقها سيتعذر بلوغها»[٤٦]. وعلى ذلك فقد كان رد الفعل قوياً من جانب الغرف التجارية الأجنبية، في مواجهة مطلب إلغاء التشريع الذي صدر لصالح المصريين. والواقع أن القرار الوزاري لم يجر الالتزام به على الوجه الأكمل. ومع ذلك فقد استجابت شركات مساهمة عديدة منشأة حديثاً (منذ بداية الثلاثينات فصاعداً) للقرار الوزاري. ويمكن القول أن تلك الاستجابة كانت ثمرة للتعاون المتزايد بين الصناعيين المصريين والصناعيين الأجانب المقيمين في مصر.

وفي أغسطس ١٩٣٦، صرح مكرم عبيد في مجلس النواب، بأن الحكومة على إدراك تام بأوجه القصور التي ينطوي عليها مرسوم ١٩٢٧، لذلك فقد شرعت في معالجتها من خلال مراجعة جوهرية لشروط إنشاء الشركات الجديدة، بحيث أصبح المصريون يشكلون ٥٠٪ من موظفي الشركات، و ٩٠٪ من عمالها[٤٧]. ومن الواضح أن هذا التصريح من جانب وزير المالية الوفدي، جاء استجابة لاحتياجات الطبقة المتوسطة المدينية المصرية، وخاصة احتياجات خريجي المدارس والجامعات الذين كانوا الضحايا الأساسيين للبطالة. وفي وقت لاحق، عام ١٩٣٨، طالب عبدالمجيد نافع بسن تشريع ينص صراحة على المبدأ الذي أرساه مكرم عبيد، لكن دون جدوى[٤٨].

ومن العوامل الأساسية الأخرى التي أدت إلى أزمة الانتليجنسيا المصرية، فقر الغالبية العظمى من السكان والطبقة الفلاحية بوجه خاص. وقد أثر فقر السكان في الطبقة المتوسطة المدينية المصرية من ناحيتين، إذ منع غالبية السكان من الانتفاع بخدمات المهنيين كالأطباء وأطباء الأسنان والمحامين والصيادلة، الخ[٤٩]، كما أدى إلى استمرار انخفاض القوة الشرائية لسكان الريف، مما أعاق بالتالي توسع الصناعة المحلية[٥٠]. فلو أن الصناعة المحلية، خلافاً لما هو قائم، أمكن تطويرها، وهو ما يفترض مقدماً رفع مستوى معيشة الفلاحين لتمكينهم من استهلاك المزيد من السلع، لأمكن توفير فرص أوسع لتوظيف أفراد الانتليجنسيا المصرية.

وأخيراً، تمثل العامل الثالث، والذي فاقم محنة المتعلمين من المصريين، في التقلبات التي شهدها دخول الطبقات الزراعية، والتي بلغت أوجها في أثناء الكساد الاقتصادي في أوائل الثلاثينات، مما جعل طبقة الملاك المتوسطين أو أعيان الريف، توقن أكثر من أي وقت آخر بتقلب وعدم استقرار أسباب الحياة المرتبطة بالزراعة على خلاف حياة الموظف الحكومي[٥١] أو صاحب المهنة الحرة.

ويمكن القول أن نسبة كبيرة من خريجي المعاهد العليا، كانوا ينتمون لعائلات مالكة للأراضي، وبوجه خاص طبقة الملاك المتوسطين. فهذه الطبقة الأخيرة زودت الطبقة المتوسطة المدينية بأبنائها الذين تلقوا تعليمهم في المراكز المدينية ومن ثم اتجه أغلبهم إلى البحث عن عمل في الدوائر الحكومية وفي المهن الحرة[٥٢]. وقد شكلت الطبقتان، كما سبق أن رأينا، الدعامة الأساسية، من الوجهة

السياسية، لنفوذ حزب الوفد. كذلك فإن الروابط القائمة بين الطبقتين، جعلت الطبقة المتوسطة المدينية، من الوجهة الاجتماعية الاقتصادية، أقل استعداداً لتقبل تغيرات جذرية في البنية الاجتماعية الاقتصادية للريف. لكن هذه الطبقة أصبحت أشد حساسية بالنسبة لعلاقاتها بالريف، مع تفاقم أزمة أواخر الثلاثينات. فقد بدأت ترى في الهجرة الموشكة من الريف منافساً يهدد مصالحها في المستقبل. وعلى الرغم من ذلك فإن انتقادات هذه الطبقة لم تبلغ حد المطالبة بتغير جذري في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية السائدة في الريف، أي أن الاصلاح الزراعي ظل بعيداً عن أذهان أبنائها.

لقد أيدت الطبقة المتوسطة المدينية، طوال فترة ما بين الحربين، بنك مصر ومنشآته بإخلاص كامل، كما تبنت أيديولوجيته القائمة على «الاستقلال الاقتصادي»، إذ أنها وجدت في هذه الأيديولوجية تعبيراً عن مصالحها. ورغم أن أواخر الثلاثينات شهدت تخلي بنك مصر عن أيديولوجية «الاستقلال الاقتصادي»، حيث تعاون بصورة متزايدة مع الأجانب المقيمين في مصر، إلا أن هالة بنك مصر ظلت حية في أذهان الانتليجنسيا المصرية. والواقع أن حماية الصناعة المحلية وتوسعها، والتي كانت في، أغلبها أجنبية، لم تؤد إلى أية زيادة ملموسة في فرص العمل المتاحة للمصريين في مختلف المشروعات التجارية.

وبعبارة أخرى، فإن الطبقة المتوسطة المدينية ظلت، في نهاية الفترة موضوع الدراسة، ضحية لأسطورة البرجوازية الوطنية: أي الاعتقاد المستمر بقدرة ورغبة مجموعة بنك مصر في الكفاح من أجل «الاستقلال الاقتصادي». ولم يكن ممكناً لهذه الطبقة أن تجد طريقاً لحل أزمتها المستعصية، إلا إذا حررت نفسها أولاً من هذه الأوهام. ولقد كانت طبقة «ثورية» من حيث الامكانية، بمعنى أنها تستطيع أن تمارس دور محور ارتكاز التغيير في عملية تحويل المجتمع المصري. لكن ذلك يفترض مسبقاً بالضرورة تحللها من الروابط التي تشدها إلى الملاك المتوسطين، من ناحية، واكتساب درجة كافية من الوعي الطبقي باعتبارها طبقة مستقلة، وليست كياناً ملحقاً بالبرجوازية الكبيرة، من ناحية أخرى. وكان لا بد من الانتظار لفترة أخرى، أي حتى الأربعينات، لكي يتحقق كل من هذين الشرطين.

٣ ـ البرجوازية المصرية الصغيرة

رغم ضعف الغرف التجارية المصرية، ورغم إخفاقها في جذب التجار المصريين، فضلاً عن صغار التجار، إلا أننا نرى أنها كانت الناطق بلسان الغالبية العظمى من التجار المصريين، خلال العشرينات، بما في ذلك صغار التجار. فخلال العشرينات كانت الغرف التجارية المصرية ترى مصالحها متعارضة تماماً مع مصالح الأجانب المقيمين في مصر. فقد ذهبت الغرفة التجارية بالقاهرة، على سبيل المثال، في تقريرها لعام ١٩٢٧، إلى أن سيطرة الأجانب على تجارة الاستيراد كانت أحد الأسباب الرئيسية وراء إفلاس العديد من التجار المصريين[٥٣]. فالتجار الصغار والمتوسطون، لم تكن لديهم معلومات كافية عن أسعار السلع، في حين كان التجار الأجانب المشتغلون بالاستيراد على إطلاع دائم ومنتظم على تفاصيل الموقف الاقتصادي للسوق الداخلية، إلى جانب معرفتهم بالأسعار

خارج البلاد. وبالتالي، فإن التجار المصريين يتحملون، في أوقات الأزمة، معظم العبء، أي يعانون ضائقة أكبر بكثير مما يعانيه التجار الأجانب. كذلك ينص التقرير على أن البنوك الأجنبية لا تقدم أية قروض، في أوقات الأزمة، للتجار المصريين. وبنغمة مشابهة هاجمت الغرفة التجارية بالاسكندرية سيطرة الأجانب على تجارة الاستيراد والتصدير، والتي جعلت المصريين «غرباء في بلادنا»[٥٤].

وخلال الثلاثينات طرأ تغير هام على موقف الغرف التجارية المصرية، إذ أخذت تدعو إلى التعاون بين المصريين والأجانب المقيمين في مصر، وتتصرف بمقتضاه بصراحة. وقد سبق أن أشرنا إلى التغير الذي طرأ على سياسات الغرف المصرية تجاه رأس المال الأجنبي[٥٥]. ونتيجة لذلك أصبح عدد أكبر من الأجانب المحليين أعضاء بمجالس إدارات الغرف التجارية. ففي عام ١٩٢٥ كان ثلاثة فقط من أعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية بالقاهرة (٢١ عضواً) من غير المصريين، وفي العام نفسه كان هناك عضو واحد من الأجانب في مجلس إدارة غرفة الاسكندرية التجارية، المكون من خمسة عشر عضواً[٥٦]، بينما ارتفع عدد الأعضاء الأجانب المقيمين في مصر ـ عام ١٩٣٤ ـ في مجلس إدارة غرفة القاهرة إلى سبعة من ثلاثين عضواً، وإلى ثلاثة من خمسة عشر عضواً بمجلس إدارة غرفة الاسكندرية[٥٧].

ومن جهة ثانية اعتمدت الغرف التجارية المصرية، خلال الثلاثينات، اعتماداً كاملاً على اتحاد الصناعات، ثم انضمت إلى الاتحاد في ديسمبر عام ١٩٣٥. ولأن التعاون مع اتحاد الصناعات أصبح أحد السياسات الأساسية للغرف التجارية[٥٨]، لذا فقد ربطها نهائياً بالبرجوازية الكبيرة المحلية، أو بعبارة أخرى أن الغرف التجارية المصرية اتبعت سياسة الترضية والتعاون مع الأجانب المحليين. وتمثلت محصلة هذا التطور في المزيد من التباعد بين صغار التجار المصريين والغرف التجارية المصرية، التي ظل حجم عضويتها يشكل أقلية صغيرة بالمقارنة مع العدد الاجمالي للتجار[٥٩]. ومن ناحية أخرى لم يطرأ أي تغير على موقف التجار الصغار، في ما يتعلق بنظرائهم من الأجانب المقيمين. أي أنهم ظلوا، بعبارة أخرى، مخلصين لموقف الغرف التجارية الأصلي خلال العشرينات، والذي كان مناهضاً بصفة أساسية للأجانب المقيمين، حيث كانت المنافسة على أشدها بين الجانبين.

وهكذا أصبحت مصالح البرجوازية التجارية المصرية، في أواخر الثلاثينات، متعارضة مع مصالح الغرف التجارية المصرية التي تألفت أساساً من التجار المصريين الكبار، والمتوسطين إلى حد معين.

٤ ـ الحركة العمالية

سيطر الوفد في أواخر الثلاثينات على الحركة العمالية، وحقق نصراً أكيداً على عباس حليم. وقد مثل الدور الفعال للوفد في الشؤون العمالية، في الفترة «١٩٣٥ ـ ١٩٣٩»، جزءاً لا يتجزأ من تطور حزب الوفد نفسه، لذلك سوف نعرض له في قسم آخر من هذا الفصل.

ومع ذلك علينا أن نشير هنا إلى النشاط العمالي المستمر لعباس حليم (الذي استعاد لقبه كنبيل في

يونيو ١٩٣٦) والذي استأنفه في أغسطس ١٩٣٧[٦٠]. وهو ما حدا بالنقابيين إلى الاجتماع، في سبتمبر ١٩٣٧، وتشكيل هيئة تعمل على تنظيم الحركة العمالية، أي إحياء وتنظيم النقابات العمالية، ثم تأسيس حزب للعمال في نهاية الأمر[٦١]. ونتيجة لذلك تم إنشاء «الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية» في مارس ١٩٣٨، وقد تألف من اثنتين وثلاثين نقابة، وترأسه عباس حليم[٦٢]. وفي الثامن من مايو ١٩٣٨، نظم الاتحاد العام مظاهرة قدم خلالها مطالبه المتعلقة بالاعتراف الرسمي بالنقابات، وتخفيض ساعات العمل، ووضع حد أدنى للأجور، وإعادة النظر في قانون تعويض العمال (إصابات العمل)، وتنفيذ تعليمات مصلحة العمل في التفتيش على المنشآت الصناعية، وحل مشكلة العمال العاطلين عن العمل[٦٣]. وكان من أسباب القيام بهذه المظاهرة، الرد على دعوة هنري نوس، رئيس اتحاد الصناعات، إلى التمهل في تنفيذ التشريعات العمالية[٦٤]. وفضلاً عن ذلك، فقد أقدم الاتحاد العام في ٢٥ مايو ١٩٣٩، على خطوة بالغة الأهمية، عندما صرح بأن ثمانية من أعضائه سيضربون عن الطعام إذا لم يصدر التشريع في ظرف أسبوعين. لكن الاضراب استمر لمدة ثلاثة أيام فقط، كان آخرها الخامس عشر من يونيو ١٩٣٩، حيث بدأ مجلس النواب مناقشة قانون نقابات العمال[٦٥]. ومن الواضح أن الاتحاد العام بدأ، في يوليو ١٩٣٩، مرحلة جديدة استطاع فيها أن ينأى بنفسه عن كل الأحزاب السياسية وكل نفوذ سياسي (بما في ذلك نفوذ عباس حليم)، وأن يضع لائحة جديدة وبرنامجاً جديداً. لكن ظروف الحرب العالمية الثانية هيأت للحكومة فرصة حظر نشاط الاتحاد العام[٦٦].

٥ ـ كبار ملاك الأراضي

ظلت مشكلة الديون العقارية تشغل اهتمام كبار الملاك خلال السنوات الأولى من هذه الفترة «١٩٣٥ ـ ١٩٣٩»[٦٧]. ولكن من الواضح أن القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٣٦، والمتعلق بالديون العقارية، لقي ترحيباً من كبار الملاك أكثر مما لقي من دائنيهم. فقد اعتبره كبار الملاك خطوة هامة من أجل تسوية مشكلة الديون العقارية. فطبقاً للقانون (٤٨) لعام ١٩٣٦، انخفضت نسبة الفائدة إلى $5\frac{3}{4}$٪ في حالة البنك العقاري، و٦٪ في حالة بنك الأراضي بمصر[٦٨]، في حين تولت الشركة العقارية المصرية الاشراف على ديون شركة الرهن العقاري، وتم تخفيضها بنسبة ٢٠٪ على أن يسدد الباقي بفائدة $5\frac{1}{2}$٪[٦٩]. وبعد أن أصبح هذا القانون ساري المفعول، خفت حدة مطالبة كبار الملاك بتدخل الحكومة لصالحهم. وقد أثار مد أجل السداد والحماية التي كفلها القانون ضد إجراءات الحجز انتقاد الدوائر المالية الأجنبية[٧٠]. وذهب البعض إلى أن ذلك سيدفع مؤسسات الائتمان والتسليف إلى إتباع سياسة شديدة الحذر، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالتسليف الزراعي، وهو ضرورة ملحة بالنسبة للزراع[٧١]. وليس معنى ذلك أن الحجز على الأراضي قد توقف من جانب البنوك[٧٢]، أو أن العديد من كبار الملاك قد كفوا عن الشكوى من قصور القوانين المنظمة للرهن العقاري[٧٣]. لكن ارتفاع أسعار القطن بدءاً من عام ١٩٣٨ فصاعداً (في عام ١٩٤٠ كان العائد الصافي للفدان قد حقق زيادة بلغت ٤٠٪ بالمقارنة مع عام ١٩٣٢) والانتعاش الذي ميز فترة الحرب العالمية الثانية تكفلا بحل مشكلة الديون العقارية[٧٤].

٦ ـ مشكلة الفلاحين

أثرت أزمة ١٩٣٨ بصورة معاكسة في الظروف المعيشية لطبقة الفلاحين، وهو ما يتضح من قراءة التقارير الواردة من مناطق الريف، والتي تصف ظروف الفلاحين بأنها «سيئة». فقد عانى الفلاحون مرة أخرى، وكما حدث في الأزمات الاقتصادية السابقة، مصاعب مالية جمّة، إذ عجزوا عن تسديد الايجارات المستحقة عليهم، واضطروا إلى بيع مواشيهم بأسعار زهيدة من أجل الوفاء بالتزاماتهم[٧٥]. وهكذا أصبح الفلاح، في نهاية هذا العقد، في وضع لا يقل سوءاً عن وضعه في بداية الثلاثينات، وهو ما حدا بعلي ماهر، رئيس الوزراء، إلى إصدار قانون، في يناير ١٩٤٠، يكفل للفلاح، بغض النظر عن كونه مالكاً أو مستأجراً للأرض التي يزرعها، غذاء يكفي عائلته لمدة ثلاثة شهور، وعلفاً يكفي دوابه لمدة شهر[٧٦]. ومن الواضح أن القانون لاقى ترحيباً كبيراً من الفلاحين[٧٧]، كما رحب به بعض كبار ملاك الأراضي الذين يتحلون ببعد النظر. وكان الهدف من القانون، كما أوضح علي ماهر، أن يعالج على الأقل سوء التغذية المزمن الذي يعاني منه الفلاح، والذي يجعله فريسة سهلة لأمراض كثيرة، في الوقت الذي رأى فيه منتقدو القانون أنه يمثل تغيراً جذرياً في العلاقة بين مالك الأرض ومستأجرها[٧٨].

ولم يكن العمال الزراعيون أحسن حالاً من صغار الملاك وصغار المستأجرين. فقد استمر نزوح العمالة الدائمة والموسمية من الوجه القبلي إلى الوجه البحري خلال العشرينات[٧٩]، وظلت الأجور على انخفاضها باستثناء فترة الانتعاش الاقتصادي التي أعقبت الحرب العالمية الأولى[٨٠]. وأدت الأزمات الاقتصادية إلى انخفاض الأجور بصورة فاقت انخفاض تكاليف المعيشة[٨١]. وخلال الثلاثينات أصبح الوضع أكثر سوءاً نتيجة لزيادة السكان، ونزع ملكية صغار ملاك الأراضي وتحولهم بالتالي إلى عمال زراعيين. وكان التطور الذي شهدته الصناعة، وما نتج عنه من هجرة متزايدة إلى المراكز المدينية، أقل من أن يستوعب الزيادة الكبيرة في عدد العمال الزراعيين. وظلت العمالة في المناطق الريفية، في أواخر الثلاثينات، متوفرة بكثرة، وبالتالي رخيصة[٨٢]. وقد ووجهت محاولات تحسين ظروف العمال الزراعيين من خلال التشريع، الذي ينص على الاعتراف بنقاباتهم عند تشكيلها، بمعارضة قوية من كبار ملاك الأراضي، إذ وصف هؤلاء عمال الزراعة بأنهم راضون بما هم فيه، ومن ثم فهم لا يطالبون بإنشاء أية نقابات[٨٣].

وهناك عامل آخر بدأ يؤثر في الظروف التي يعيشها الفلاح، في أواخر الثلاثينات، وهو زيادة السكان بوجه عام، وسكان الريف بوجه خاص. فقد ازداد عدد السكان من ١٤,٢١٧,٠٠٠ عام ١٩٢٧ إلى ١٥,٩٣٢,٠٠٠ عام ١٩٣٧، أي بنسبة ١٢٪، وازداد عدد السكان المشتغلين بالزراعة من ٣,٤٨٦,٠٠٠ عام ١٩٢٧ إلى ٤,٢٦٥,٠٠٠ عام ١٩٣٧، بنسبة ٢٢٪[٨٤]. وهكذا فإن بداية الوعي بالمشكلة الزراعية في أواخر الثلاثينات، ترجع جزئياً إلى هذا التدهور في ظروف الفلاحين. لكن المشكلة الزراعية لم تكن تعني إعادة توزيع الثروة الزراعية، بل انصب التأكيد على «الجوانب الانسانية» للمشكلة، أي تحسين ظروف الفلاح. فلا بد من أن يكفل «حق الفلاح الشرعي في بعض ما ينتجه»[٨٥] أي حقه في تلبية احتياجاته الأساسية. أو بعبارة أخرى، أن يزود بالماء العذب الصالح

للشرب وبالخدمات الصحية وأن تُخفَّض ضرائبه[٨٦]. وقد ناشدت بنت الشاطىء ضمير كبار ملاك الأراضي من أجل تحسين الظروف المعيشية للفلاح[٨٧]. لكنها أضافت أن تحسين ظروف الفلاح لا يعني أن يتم ذلك التحسين على حساب ملاك الأراضي الأغنياء، بل على العكس، فإصلاح النمط المعيشي للفلاح سيجعله أكثر إنتاجية، وبالتالي ينمي ثروة مالك الأرض[٨٨].

وهناك سبب آخر للاهتمام الخاص بالفلاح، تمثل في أن فقره أدى إلى تضاؤل قوته الشرائية بوصفه مستهلكاً. فقد انخفض استهلاك المنسوجات القطنية، على سبيل المثال، من ١٨,٣ لكل فرد عام ١٩١٠ إلى ١٦,٩٠ عام ١٩٢٩، أي بنسبة ٦,٧٨٪. وبعبارة أخرى ان الفلاح «لو كان يملك بأسعار عام ١٩٢٩ نفس القدرة على توفير كسائه التي كانت لديه بأسعار عام ١٩١٠، لتحققت زيادة مقدارها ١٧,٨٠٠,٠٠٠ متر مربع من الاستيراد السنوي للمنسوجات القطنية»[٨٩]. وعلى ذلك فإن تحسين ظروف الفلاح ورفع مستوى معيشته سيؤديان إلى توسع السوق المصرية. وهذا الموقف الأخير شاركت في تبنيه البرجوازية المحلية: فقد تحدث حافظ عفيفي، على سبيل المثال، عن فرض ضرائب تصاعدية على الأراضي، متناسبة مع حجم الحيازة، بحيث يتم بموجب هذا النظام إعفاء الفلاحين من الضرائب[٩٠]. لكن حافظ عفيفي تحاشى المطالبة الصريحة بإصلاح الظروف المعيشية للفلاح ـ ناهيك عن إتمام هذا الاصلاح على حساب كبار ملاك الأراضي ـ وتحويل الفلاح إلى مستهلك يملك قدرة أكبر على الاستهلاك[٩١].

وفي الظروف الاجتماعية الاقتصادية السائدة في الريف، لم يكن ممكناً سوى لفئة «اجتماعية اقتصادية» مدينية أن تتحدى كبار ملاك الأراضي، نظراً لأن مصالح الملاك المتوسطين المقيمين لم تكن متعارضة مع مصالح كبار الملاك. وفي المدن كانت البرجوازية المحلية أجنبية في أغلبها وضعيفة أساساً، كما كانت تخشى الوعي النقابي المتزايد بين العمال، وتطلعت إلى مساعدة كبار ملاك الأراضي من أجل إرجاء صدور التشريعات العمالية. وفضلاً عن ذلك، كانت الأيدي العاملة وفيرة في المدن، كذلك كان الاصلاح الزراعي سابقاً لأوانه بالنسبة لطبقة الأفندية، نظراً لأنها لم تكن قد قطعت صلتها نهائيا بعد بالطبقات الريفية، وخاصة طبقة الملاك المتوسطين. وفضلاً عن ذلك، فقد تعاملت هذه الطبقة مع قضية الفلاح بقدر ما كانت تؤثر على مصالحها الخاصة. وكان من المفترض أن تحسين ظروف الفلاح سوف يثنيه عن الهجرة إلى المدن[٩٢]. ومع تزايد عدد السكان وزيادة البطالة في الريف، وانتشار الطابع المديني للتعليم في الريف[٩٣]، فاقمت هجرة الفلاح إلى المراكز المدينية وتحوله إلى أفندي[٩٤] الظروف السيئة التي تعيشها طبقة الأفندية، والتي تواجد في صفوفها عدد كبير من المتعلمين العاطلين عن العمل.

السمات الأساسية للعملية السياسية

لم يؤد توقيع المعاهدة الانجليزية ـ المصرية إلى أي تغير أساسي في النمط الثلاثي للقوى السياسية في مصر. ومع ذلك فقد طرأ تغير، جاء نتيجة لتلك المعاهدة، في الموقف البريطاني إزاء

الوفد، خاصة في ما يتعلق بالسياسة الخارجية للبلاد. فعندما بدت معالم الخلاف بين الوفد والقصر، اختار الانجليز أن يؤيدوا الوفد بطريقة مستترة، حيث أن الأخير «يمكن الاعتماد عليه أكثر في الشؤون الخارجية . . . وسيصبح تنظيم الشؤون الخارجية أكثر صعوبة إذا ما تعلق الأمر بالقصر»[٩٥]. وقد واجه الانجليز مأزقاً حرجاً. فهم لا يستطيعون من ناحية اتخاذ «موقف لامبالي للنهاية»[٩٦] في ما يتعلق بالوضع الداخلي في مصر، في حين يعرّض تأييد الانجليز لحكومة الوفد، من ناحية أخرى، النفوذ البريطاني للخطر إذا ما مضى الملك والمعارضة قدماً في مخططاتهما، رغم الاستنكار البريطاني[٩٧].

وقد مثلت حقيقة أن الوفد استطاع أن ينهي بنجاح مشكلة العلاقات الانجليزية ـ المصرية، عاملاً هاماً في هذا التغير الذي طرأ على الموقف البريطاني. ومع ذلك، ظل الانجليز على موقفهم غير الودي من الوفد في ما يتعلق بالشؤون الداخلية، مثل التعامل مع العمال والطلبة. الخ[٩٨].

أما العامل الجديد والأكثر أهمية، والذي نشأ عنه بعض التغير في نمط السلطة، فقد تمثل في أن الجالس على العرش حينئذ هو الملك فاروق، الذي كان شاباً وذا شعبية على خلاف والده الملك فؤاد. فالملك فؤاد كان أكثر اعتماداً على مساندة الانجليز من أجل عرشه، ولأنه لم يحظ بأي تأييد شعبي. أو بعبارة أخرى أنه كلما كان الملك أكثر شعبية كلما قل اعتماده على الانجليز. وفضلاً عن ذلك، فقد كان من الصعب معارضة الملك صراحة، ناهيك عن خلع ملك يتمتع بتأييد شعبي. بل ان حقيقة أن الملك فاروق كان ما يزال غضاً لم يكتمل نضجه بعد، قمينة بأن تجعله «يتجاهل أكثر الاحتجاجات (البريطانية) حدة»[٩٩]. وقد تخوف الانجليز، إذا ما أجبر الملك على «الامتثال للأوامر»، ثم نجح بعد ذلك في إقامة حكومة مناهضة للوفد، من أن «يصبح عامل عداء دائم» لهم[١٠٠].

والواقع أن القلق الذي أبداه الانجليز في ما يتعلق بموقف القصر إزاء الشؤون الخارجية، كان له ما يبرره حقاً خلال الحرب العالمية الثانية. وقد اضطر الانجليز إزاء العلاقة السرية التي نشأت بين المحور والقصر إلى التدخل مرتين. في المرة الأولى استهدف التدخل علي ماهر في يونيو ١٩٤٠. أما في المرة الثانية، عام ١٩٤٢، فكان التدخل أبعد خطراً، إذ وُجِّه ضد الملك فاروق نفسه، وفي صالح الوفد.

الرواية السياسية للأحداث

لاحظنا في الفصل الرابع أن وزارة علي ماهر، التي استمرت من يناير حتى مايو ١٩٣٦، كانت وزارة إنتقالية مهمتها إجراء أول انتخابات برلمانية بعد عودة دستور ١٩٢٣. وقد شاركت كافة الأحزاب السياسية القائمة في تلك الانتخابات. لكن الأحزاب اللاوفدية المشتركة في الجبهة الوطنية، لم تتمكن من الوصول إلى اتفاق في ما يتعلق بتقسيم مقاعد مجلس النواب الثمانية والخمسين، التي خصصها الوفد لها، ولذا قرر كل من هذه الأحزاب دخول الانتخابات مستقلاً[١٠١]. كذلك وافق الوفد على تخصيص مقاعد نيابية لكل أعضاء وفد المعاهدة. وأجريت انتخابات مجلس النواب في الثاني من مايو. وانتخابات مجلس الشيوخ في السابع من مايو[١٠٢]. وحقق الوفد انتصاراً ساحقاً، إذ حصل على

١٧٩ مقعدا من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب البالغ ٢٣٢ مقعداً[١٠٣]، وعلى ٦٥ مقعداً من مقاعد مجلس الشيوخ وعددها ٧٩ مقعداً[١٠٤].

وفي تلك الفترة نفسها توفي الملك فؤاد (في الثامن والعشرين من أبريل ١٩٣٦) وبالتالي كانت الخطوة الأولى التي يتعين القيام بها هي أن يعقد مجلسا النواب والشيوخ اجتماعاً مشتركاً، يعلنان فيه تنصيب فاروق، ابن الملك فؤاد، ملكاً على مصر. لكن فاروق لم يكن قد بلغ بعد سن الرشد[١٠٥]، ومن ثم تم إنشاء مجلس وصاية على العرش، وصدق عليه البرلمان بالاجماع. وتشكل مجلس الوصاية من كل من الأمير محمد علي[١٠٦]، وعبدالعزيز عزت[١٠٧]، ومحمد شريف صبري[١٠٨].

وفي التاسع من مايو قدم علي ماهر استقالته، وكُلف مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة الجديدة في اليوم ذاته[١٠٩]. وجاءت الوزارة الجديدة وفدية خالصة، بالرغم من أن خمسة فقط من أعضائها الأحد عشر كانوا أعضاء في الهيئة العليا للوفد[١١٠]. وقد أوردت تقارير عديدة أن شخصيات غير وفدية، مثل أحمد عبد الوهاب وأحمد نجيب الحلالي، كانت مرشحة أيضاً للاشتراك في وزارة النحاس[١١١]. وكانت علامات الصراع بين مجموعة النحاس وعبيد ومجموعة ماهر والنقراشي قد بدأت بالظهور[١١٢]. ويمكن القول أن تكوين الوزارة قد تأثر بتلك الخلافات الداخلية في حزب الوفد.

وحاولت وزارة النحاس منذ البداية تأكيد سلطة البرلمان، وأدخلت في يونيو عام ١٩٣٦ نظام وكلاء الوزارات البرلمانيين للدولة. وتم تعيين أربعة وكلاء لوزارات الصحة والداخلية والعدل والخارجية[١١٣]. ثم أنشئت في وقت لاحق وظيفة وكيل وزارة برلماني لشؤون القصر، كبديل للاقتراح الأصلي بإنشاء وزارة للقصر[١١٤]. وكان الهدف من هذه الوظيفة في الظاهر توثيق روابط التعاون بين الوزارة والقصر، إلا أن الغرض الحقيقي منها تمثل في المراقبة الدقيقة لأنشطة موظفي القصر، فمثلت محاولة من الوزارة ليكون لها بعض التأثير، أو أن تكون لها كلمة في القصر، وبالتالي أن تجعله أقل استقلالاً مما كان في عهد الملك فؤاد. لكن هذا النظام الجديد استمر حتى يوليو ١٩٣٧ فحسب، أي حتى بلوغ الملك فاروق سن الرشد[١١٥].

وقد شهد ربيع ١٩٣٦، فضلاً عن إجراء الانتخابات البرلمانية، وتولي الوفد للسلطة، البداية الفعلية للمفاوضات بين الانجليز ووفد المفاوضات المصري (الذي تم تشكيله في فبراير ١٩٣٦) في شهر مارس، والتي انتهت، بنجاح، إلى توقيع المعاهدة الانجليزية المصرية في السادس والعشربن من أغسطس ١٩٣٦. ووصف حزب الوفد الالتزامات الواجبة على مصر بموجب المعاهدة بأنها لا تتعارض مع استقلال مصر ومكانتها الدولية[١١٦]. وفي نوفمبر ١٩٣٦ أقر البرلمان بمجلسيه المعاهدة[١١٧]. وقد مهد ذلك لانعقاد مؤتمر مونترو في الفترة من أبريل حتى مايو عام ١٩٣٧، حيث تم إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة (بعد فترة إنتقالية مدتها اثني عشر عاماً) وهو ما ظل لفترة طويلة جزءاً لا يتجزأ من المطالب الوطنية.

وفي تلك الفترة نفسها اكتسب الملك فاروق شعبية واضحة، من خلال ظهوره المنتظم في

المناسبات العامة، وحضوره صلاة الجمعة، بانتظام، أسبوعيا في المساجد. وتعززت سلطة علي ماهر في القصر، بل ان محمد محمود استطاع أن يكسب صداقة الملك. كذلك كان في مقدور مجموعة ماهر والنقراشي من ناحية أخرى، أن تصبح بؤرة لحشد المعارضة. وكل هذه العناصر المناهضة للوفد كانت تفتقر إلى زعيم شعبي يتوجه للجماهير المصرية، ومن ثم فإن الملك الشاب كان المرشح الوحيد القادر على القيام بهذا الدور[١١٨].

وقد توقعت قوى المعارضة، التي تكتلت حول القصر (وكان علي ماهر هو أبرز شخصيات هذه الحركة المناهضة للوفد) حدوث صدام بين القصر والوفد بعد فترة وجيزة من بلوغ الملك سن الرشد[١١٩]. وأوردت مصادر سرية للمعلومات، أن علي ماهر فكر في إجبار الوفد على الاستقالة في خريف ١٩٣٧. وبدأت العلاقة بين القصر والوفد تتعرض للتوتر عندما اعترضت الحكومة على إقامة احتفال ديني (معادل لاحتفال التتويج) بمناسبة تولي فاروق لسلطاته الدستورية في التاسع والعشرين من يوليو ١٩٣٧. وكان الأمير محمد علي، الوصي على العرش، هو صاحب فكرة هذا الاحتفال الديني، الذي يتضمن مشاركة شيخ الأزهر وأمراء العائلة الملكية[١٢٠]. والواقع أن اعتراض الحكومة كان دستورياً تماماً، نظراً لأن المادة (٥٠) من الدستور تنص على اقتصار الاحتفال على أداء الملك لليمين الدستورية في حضور البرلمان[١٢١].

وعلى أثر تولي الملك لسلطته الدستورية وجلوسه على العرش، قدم النحاس استقالته وطلب منه الملك تشكيل وزارة جديدة، وشكل النحاس وزارته في الثالث من أغسطس ١٩٣٧، فأشرك فيها أربعة وزراء جدد هم محمود البسيوني ومحمد محمود خليل ومحمد صبري أبو علم وعبدالفتاح الطويل وقد حلوا محل النقراشي وثلاثة وزراء آخرين[١٢٢]. وأيدت هيئة الوفد البرلمانية قرار النحاس[١٢٣]. ومن الواضح أن الخلاف الذي نشأ بين النحاس وعبيد من جانب، والنقراشي ومجموعته من جانب آخر، تعلق أساساً بمشروع كهربة خزان أسوان. فقد أراد النحاس إسناد العملية إلى شركة الكهرباء الانجليزية، بينما طالب النقراشي بطرح المشروع في مناقصة مفتوحة[١٢٤]. وفي الثالث عشر من سبتمبر احتدم الخلاف مع صدور قرار باعتبار النقراشي مفصولاً عن عضوية الهيئة العليا للوفد[١٢٥]. ووافق الأعضاء على القرار باستثناء أحمد ماهر الذي صوت ضد القرار، وإبراهيم سيد أحمد الذي امتنع عن التصويت[١٢٦]. كذلك تم فصل أحمد ماهر في يناير ١٩٣٨، وهو ما يعد علامة على أخطر انشقاق داخل الوفد، والذي أدى إلى ظهور الحزب السعدي[١٢٧].

وفي أواخر أغسطس ١٩٣٧ توفرت شواهد عديدة على أن علي ماهر والشيخ محمد المراغي كانا يدبران لانقلاب ضد حكومة الوفد. وزعم الشيخ المراغي بوجه خاص أن الوقت قد حان لأن يطلب الملك حل كافة منظمات القمصان بكل ألوانها. وأن الملك يستطيع، في حالة رفض النحاس لهذا الطلب، أن يقيله، وأن يكلف أحمد ماهر بتشكيل الوزارة. وسيؤدي ذلك، في المقابل، إلى شق صفوف حزب الوفد، وإلى تجمع الأغلبية الوفدية حول أحمد ماهر الذي سيصبح قابضاً بالفعل على زمام الأمور في الحزب[١٢٨].

وفي خريف ١٩٣٧ تدهورت العلاقة بين القصر والوفد. ولا ريب أن الانقسام الذي حدث داخل الوفد قد عزز موقف المعارضة، وشجع الملك على اتخاذ موقف سلبي من الوفد[١٢٩]. ورغم أن النحاس شكا كثيراً من تصرفات الملك[١٣٠]، إلا أن أمين عثمان كان مقتنعاً بأن من الممكن تحاشي الصدام بين الملك والنحاس، لو أظهر الملك في تعامله الشخصي مع النحاس لباقة أكثر وتعريضاً أقل[١٣١]. وقد أعرب أحمد محمد حسنين[١٣٢]، في معرض حوار مع مستر كيلي، عن رغبته في إقناع الملك بتعديل موقفه من النحاس، إلا أنه اعتبر ذلك نوعاً من «محاربة الطبيعة، أي الطبيعة الشخصية للملك»[١٣٣].

واتخذت الحملات التي شنها القصر ضد الوفد شكلين متميزين. ففي المسائل الدستورية رفض الملك مرشح الوفد لوظيفة شاغرة في مجلس الشيوخ، ورفض أيضاً اعتماد ميزانية المخابرات العامة، كما أصرّ على أن تكون له الكلمة الأخيرة في تعيين كبار الموظفين وموظفي القصر، وفي منح الألقاب والأوسمة، الخ. كذلك طالب بحل منظمات القمصان بكافة ألوانها[١٣٤]. وعلى المستوى الشعبي، نظم القصر، غالباً من خلال علي ماهر، عدداً من المظاهرات ضد حكومة الوفد. كما مثلت هذه المظاهرات رداً على المظاهرات الوفدية التي رفعت شعار «النحاس أو الثورة»[١٣٥]، والذي يذكرنا بأحداث أكتوبر ١٩٢٤.

وفي الثلاثين من ديسمبر ١٩٣٧ بعث الملك فاروق إلى النحاس، رسالة مقتضبة[١٣٦]، يخبره فيها بإقالة وزارته، مدللاً بذلك على عماده السياسي، على درب التقليد الأوتوقراطي لأسرة محمد علي الحاكمة. وفي اليوم نفسه كلف محمد محمود بتشكيل الوزارة الجديدة. ويروي هيكل في مذكراته أنه تقرر تشكيل «وزارة كبرى» تضم كل الشخصيات البارزة في أحزاب المعارضة[١٣٧]. وقد دخل وزارة محمد محمود بالفعل ستة من المستقلين، من بينهم عبدالفتاح يحيى وحسن صبري[١٣٨]، كما ضمت أيضاً خمسة من الأحرار الدستوريين وواحداً من أنصار حزب الأحرار، فضلاً عن محمد محمود رئيس الحزب. ونذكر من هؤلاء عبدالعزيز فهمي وأحمد لطفي السيد ومحمد حسين هيكل[١٣٩]. ومثّل حزب الشعب في الوزارة اسماعيل صدقي رئيس الحزب كوزير دولة مسؤول عن وزارة المالية، وأحمد كامل سكرتير الحزب وزيراً للتجارة والصناعة. ومثّل حزب الاتحاد محمد حلمي عيسى رئيس الحزب وزيراً للأوقاف. بل ان الحزب الوطني اشترك هو الآخر في الوزارة ومثّله فيها رئيسه محمد حافظ رمضان[١٤٠].

وواجهت الوزارة فور توليها مشكلة الاختيار بين حل مجلس النواب والابقاء عليه. وكان هناك تخوف من إخفاق أحمد ماهر في ضم أغلبية النواب إلى جانبه[١٤١]. ومن ثم قرر محمد محمود، وأيدته في ذلك أغلبية الوزارة، حل مجلس النواب في الثاني والعشرين من فبراير[١٤٢]، وإجراء انتخابات جديدة في الحادي والثلاثين من مارس، في الوجه القبلي، وفي الثاني من أبريل في الوجه البحري[١٤٣].

وشكلت الحكومة لجنة للترشيح شارك في عضويتها رئيس الوزراء نفسه ومحمود النقراشي. وكان الغرض من إنشاء هذه اللجنة اختيار مرشحي الحكومة للانتخابات. كذلك ألفت وزارة الداخلية

لجنة أخرى لاعادة تحديد الدوائر الانتخابية، في ضوء الزيادة في عدد السكان[١٤٤]. ووضعت الحكومة كل ثقلها الاداري وكل تعديل ممكن في الدوائر الانتخابية (لصالح مرشحيها) من أجل هزيمة الوفد. وكان من «الواضح أن الانتخابات ستلفق من جانب الحكومة»[١٤٥]. وقد أورد أحد موظفي السفارة البريطانية، الذي كان في زيارة لأسيوط وجرجا قبل إجراء الانتخابات بأسابيع قليلة، أمثلة عديدة على الوسائل التي اتبعتها الحكومة. وأول هذه الوسائل، التعديلات الكثيرة وغير العادية التي أدخلتها الحكومة على الدوائر الانتخابية لصالح المرشحين المعارضين للوفد. ثانياً، إرهاب الوفديين و «احتجاز بطاقاتهم الانتخابية» من جانب موظفي الحكومة. ثالثاً، تهديد العمد بالفصل إذا لم يمتثلوا لرغبات الحكومة[١٤٦]. كما وضع القنصل العام البريطاني بالاسكندرية تقريراً مشابهاً حول هذه الانتخابات. لقد استخدم الجهاز الاداري بكامله ضد الوفد، من خلال اعتبار موضوع الانتخابات مسألة مصير بالنسبة للملكية ممثلة في شخص الملك فاروق[١٤٧]. ووصفت الانتخابات بأنها «مهزلة كبيرة. . . مثل انتخابات اسماعيل صدقي باشا عام ١٩٣١. . .»[١٤٨]، والفارق الوحيد هو «أن محمد محمود كان يتظاهر بالولاء التام لمبادىء الحكم الدستوري»[١٤٩]. وقد مُنع الوفديون من الادلاء بأصواتهم، واتبعت في تحقيق ذلك إجراءات عديدة، بل وصل الأمر في حالات كثيرة إلى اعتقالهم خلال ساعات التصويت[١٥٠].

وأسفرت الانتخابات عن فوز مرشحي الحكومة وحزب السعديين المشكل حديثاً[١٥١]. فقد فاز حزب الأحرار الدستوريين بسبعة وسبعين مقعداً، وفاز حزب السعديين بأربعة وثمانين مقعداً، بينما فاز الوفد باثني عشر مقعداً فقط[١٥٢]. وبعد الانتخابات قدم محمد محمود استقالته في الخامس من أبريل عام ١٩٣٨، من أجل تشكيل وزارته الجديدة. لكن القصر، الذي كان مرادفاً لعلي ماهر رئيس الديوان الملكي[١٥٣]، وضع العراقيل في طريق محمد محمود عند تشكيله للوزارة. فقد وضع محمد محمود أكثر من قائمة بأسماء أعضاء الوزارة الجديدة، إلا أن ثلاثة أسابيع انقضت قبل أن يتم تشكيل الوزارة[١٥٤]. وكان مثار الخلاف هو استبعاد محمد كامل البنداري من التشكيل الوزاري، بعد أن اتضح أنه رجل علي ماهر الذي ينقل له كل ما يدور في المجلس الوزاري[١٥٥]. وضمت الوزارة الجديدة ستة وزراء من حزب الأحرار الدستوريين ووزيرين من حزب الشعب - كما في الوزارة السابقة - ووزيراً واحداً من حزب الاتحاد، وأربعة فقط من المستقلين[١٥٦]. وهكذا، فرغم تعزيز الأحرار الدستوريين لموقعهم ظل الوضع داخل الوزارة، بعيداً عن أن يكون احتكاراً للسلطة. وفضلاً عن ذلك فقد عين علي ماهر محمد كامل البنداري، الذي استبعد من الوزارة، وكيلاً للديوان الملكي، في تحد سافر لرئيس الوزراء[١٥٧].

وقد سعى محمد محمود، نتيجة لمناورات علي ماهر بالدرجة الأولى، إلى التحالف مع حزب السعديين، وبالتالي حدث تعديل وزاري، في يونيو ١٩٣٨، لاشراك السعديين. فأصبح للأحرار الدستوريين خمسة وزراء؛ وللسعديين عدد مماثل من الوزراء، بينما بلغ عدد الوزراء المستقلين ثلاثة فقط[١٥٨]. ونال السعديون مواقع وزارية هامة، مثل وزارتي المالية والداخلية[١٥٩]. وقد استبعدت

الوزارة الجديدة حزب الشعب وحزب الاتحاد بعد أن رفضا المشاركة في الوزارة كوزراء دولة[١٦٠]. وهكذا عزز اشتراك السعديين في الوزارة الجديدة موقعهم داخل البرلمان، نظراً لأن الأحرار الدستوريين والسعديين كانا يحوزان معاً أغلبية المقاعد في مجلس النواب. وفضلاً عن ذلك، فقد أصبحت الوزارة في موضع أفضل في صراعها مع القصر، بحيث يمكنها تفادي أية محاولة من جانب علي ماهر لاقناع الملك فاروق بإقالة رئيس الوزراء. فالسعديون كانوا ضد قيام حكومة «غير دستورية» أو عهد تابع للقصر[١٦١]. لذلك لم تكن مؤامرات علي ماهر ضد رئيس الوزراء تجدي نفعاً طالما ساند السعديون الوزارة.

وكان موقف الوفد إزاء القصر وإزاء علي ماهر بوجه خاص عاملاً هاماً آخر في الموقف السياسي. فالتقارير تذكر أن علي ماهر حاول التقرب من النحاس، إلا أن كشف النحاس عن هذه الاتصالات، وشجب محاولات علي ماهر، جعلت هذا الأخير أكثر تحفظاً في إبداء معارضته للوزارة[١٦٢].

لكن تحالف الأحرار والسعديين لم يتمكن من اكتساب شعبية كبيرة في البلاد. فالوفد، الذي لقي هزيمة وقت إقالته، كان يتقدم، بل واستعاد نفوذه في صفوف طلاب الجامعة المصرية. فقد فاز الوفديون، على سبيل المثال، بانتخابات الاتحاد العام للطلاب[١٦٣]. كذلك ساند الوفد معارضة الموظفين لصدور كادر جديد للموظفين على يد أحمد ماهر وزير المالية، وتخفيض ميزانية أجور الموظفين بمقدار مليوني جنيه استرليني[١٦٤].

بل ان التنظيمات السياسية الجديدة، مثل مصر الفتاة وجماعة الأخوان المسلمين، اتخذوا موقفاً تراوح بين المعارضة الصريحة لوزارة الأحرار والسعديين، والمعارضة غير المباشرة للحكومة بسبب ارتباط هذه التنظيمات بالقصر وبعلي ماهر وكامل البنداري بوجه خاص. وذكرت التقارير في مايو ١٩٣٨ أن مصر الفتاة كانت «من الوجهة العملية تحت إشراف كامل البنداري»، وبالتالي تحت السيطرة الكاملة للقصر[١٦٥]. كذلك أبدت جماعة الأخوان المسلمين، علاوة على صلاتها الوثيقة بعلي ماهر، رغبتها في التعاون مع وزارته من خلال تقديم كادر لبرنامجه للاصلاح، بل والمشاركة في الجيش المرابط بقيادة عبد الرحمن عزام[١٦٦].

ومرت وزارة محمد محمود بسلسلة من الأزمات الصغيرة قبل هزيمتها النهائية في أغسطس عام ١٩٣٩. فقد اتُّهم رشوان محفوظ، وزير الزراعة وأحد أعضاء حزب الأحرار الدستوريين، على سبيل المثال، بأنه حصل بوسائل غير مشروعة على عقد إيجار مزرعة حكومية، فقدم استقالته في الحادي عشر من ديسمبر ١٩٣٨، عندما قدم أحد النواب السعديين، ربما بإيحاء من القصر، استجواباً في البرلمان حول هذا الموضوع[١٦٧]. وفي يناير ١٩٣٩ ظهرت أزمة أخرى بصورة مفاجئة، عندما اعترض حسن صبري وزير الحربية والبحرية على تطبيق كادر الموظفين الجديد على ضباط الجيش؛ فهذا الكادر سيؤدي في رأيه إلى «القضاء على تقاليد الجيش وهدماً لاستقلاله وزجاً به في معترك السياسة الحزبية...»[١٦٨]. ونتيجة لذلك قدم حسن صبري استقالته في الحادي عشر من يناير ١٩٣٩، وكان

هناك سبب آخر لاستقالته تمثل في خلافه مع الملك فاروق حول تعيين صالح حرب مديراً عاماً لسلاح الحدود[١٦٩].

وفي القصر، نشأ خلاف بين علي ماهر رئيس الديوان الملكي، ووكيله كامل البنداري. وقد أيد محمد محمود علي ماهر في هذا الخلاف. ونُقل البنداري، مع إصرار علي ماهر، من القصر إلى منصب قائم بالأعمال في البعثة الدبلوماسية ببروكسل[١٧٠]. وهكذا تعزز موقف علي ماهر في القصر، وواصل سياسته المتمثلة في إضعاف موقف الحكومة.

وفي الحادي عشر من أغسطس عام ١٩٣٩ طلب سعيد ذو الفقار، كبير أمناء الملك، من محمد محمود أن يقدم استقالته لدواعي المرض، وهو ما فعله في السابع عشر من أغسطس. وتذكر التقارير أن علي ماهر انهمك، حتى قبل تقديم محمد محمود لاستقالته، في اختيار أعضاء وزارته الجديدة. وعلى الرغم من ذلك، فإن محمد محمود لم يتخذ أي موقف عدائي تجاه علي ماهر، بل عرض تعاون حزب الأحرار الدستوريين في عملية تشكيل الوزارة الجديدة[١٧١].

لكن علي ماهر وضع العراقيل، كما يروي هيكل في مذكراته، أمام مشاركة حزب الأحرار الدستوريين في الوزارة. فقد رفض علي ماهر الموافقة على اشتراك الوزراء الثلاثة من حزب الأحرار الذين شاركوا في الوزارة السابقة، واقترح آخرين بدلاً منهم هما إبراهيم الهلباوي وعبدالمجيد إبراهيم صالح[١٧٢]. ونتيجة لذلك رفض حزب الأحرار الدستوريين الاشتراك في وزارة علي ماهر[١٧٣]، التي تم تشكيلها على الفور في الثامن عشر من أغسطس ١٩٣٩، من خمسة وزراء من حزب السعديين وثمانية مستقلين[١٧٤]. واعتمدت وزارة علي ماهر، في مجلس النواب، على السعديين والمستقلين. وكان انتخاب أحمد ماهر رئيساً لمجلس النواب، بدلاً من محمد بهاء الدين بركات، الذي يؤيده الأحرار الدستوريون، إشارة واضحة إلى أن الحكومة تتمتع بتأييد الأغلبية في المجلس[١٧٥].

وربما كان من سوء طالع علي ماهر، أن تنشب الحرب العالمية الثانية بعد أسبوعين فقط من توليه الوزارة. فقد كان يعتزم، في ما ظهر، إقامة نظام «شبه دكتاتوري». فبعد يومين من تشكيل وزارة علي ماهر، أعرب الملك فاروق عن اعتقاده بأن مصر في حاجة إلى نظام يكون في منتصف الطريق بين النظامين الدكتاتوري والديموقراطي. فالبرلمان أصبح «مجتمع نقاش ومجادلة لا أكثر، يتميز بنزوع واضح إلى الهدم»[١٧٦]، وهناك جوانب معينة في الديموقراطية ينبغي نبذها لأنها لا تصلح للتطبيق ولا تثمر نتائج إيجابية في مصر، وعلى ذلك، فهناك حاجة إلى إرادة قوية ومبادرة كبرى لاستبدال تلك الاجراءات الديموقراطية القاصرة، التي تضر بتطور البلاد، خاصة في أوقات الشدة. تلك صورة واضحة إلى حد بعيد للهدف الذي سعى كل من الملك فاروق وعلي ماهر إلى تحقيقه، أي إقامة أوتوقراطية والاستغناء عن البرلمان.

لكن مشروع علي ماهر لاقامة نظام دكتاتوري لم ير النور. إذ لم ينته شهر أكتوبر حتى دعا علي ماهر الأحرار الدستوريين، ربما بضغط من أحمد ماهر، إلى الاشتراك في الوزارة. كذلك وجهت

الدعوة ذاتها لحزب الاتحاد وحزب الشعب، لكنها لم تلق قبولاً. والواقع أن علي ماهر أضعف موقفه عندما استبعد حزب الأحرار الدستوريين من وزارته. فالأغلبية في مجلس النواب كانت معه، لكن الوضع كان سيختلف في مجلس الشيوخ إذا ما تعاون الأحرار الدستوريون مع الأكثرية الوفدية الكبيرة في المجلس(١٧٨). وقد اتضح الوضع المقلقل لوزارة علي ماهر من موقف البرلمان إزاء إعلان الأحكام العرفية، الذي تم في الاجتماع غير العادي للبرلمان بتاريخ ١٢ وحتى ١٧ أكتوبر ١٩٣٩(١٧٩). فقد أقر مجلس النواب الاعلان بأغلبية كبيرة واعتراض أقلية ضئيلة . نتيجة لتأييد محمد محمود وحزب الأحرار للحكومة(١٨٠). أما في مجلس الشيوخ فقد واجهت الحكومة معارضة وفدية قوية صوتت ضد قرار إعلان الأحكام العرفية، خوفاً من أن تستخدم الحكومة السلطات المكفولة لها بموجبه في قمع المعارضة، أي حزب الوفد(١٨١).

ولكن يمكن القول أن علي ماهر كان مسؤولاً إلى حد ما عن المعارضة التي واجهها قرار إعلان الأحكام العرفية. فقد انتابه التردد. وبدلاً من دعوة البرلمان فور نشوب الحرب العالمية الثانية، تصور أنه طالما أن المعاهدة تم التصديق عليها من البرلمان، فليس هناك ما يدعو لاقرار الأخير إعلان الأحكام العرفية، حيث أن هذا الاعلان يتفق مع المادة (٧) من المعاهدة(١٨٢). وربما فرض هذا التصور نفسه نتيجة لموقف علي ماهر في ما يتعلق بإعلان الحرب على ألمانيا (والذي شاركه فيه الملك فاروق و «جزء من الأرستوقراطية التركية المتمصرة»)(١٨٣)، حيث أن المادة (٧) لم تنص على ضرورة إعلان مصر للحرب كجزء من المساعدة التي تقدمها لبريطانيا في حالة الحرب(١٨٤). وقد نجحت الحكومة المصرية في تفادي إعلان الحرب، إلا أن علي ماهر ظل طوال الوقت «نزيهاً ومتعاوناً تماماً» في تطبيق نصوص المعاهدة الانجليزية المصرية، في ما يتعلق بالمسائل العسكرية والاقتصادية(١٨٥).

ويمكن القول أن وضع علي ماهر قد تعزز باتخاذه موقف المدافع عن استقلال مصر ضد التجاوزات البريطانية. ومع ذلك، فإن أية محاولة في اتجاه إقامة دكتاتورية كانت ستثير معارضة قوية من جانب أحمد ماهر وحزبه السعدي(١٨٦)، علاوة على معارضة الأحرار الدستوريين والوفد. وفضلاً عن ذلك، فإن قيام نظام حكم تابع للقصر، وفي ظل قيادة علي ماهر، لم يكن ليكتسب أية شعبية لأن شعبية الملك فاروق نفسه كانت آخذة في الأفول(١٨٧). ومن ناحية أخرى، كان «الثلاثي» صالح حرب وعبدالرحمن عزام وعزيز المصري(١٨٨)، بمساندة من علي ماهر وربما من فاروق أيضاً، متشغلين بالتأثير على الجيش المصري على نحو يؤدي إلى «إضعاف» موقف القوات البريطانية(١٨٩). فقد أظهروا «احتراماً مبالغاً فيه للتنظيم العسكري الألماني والقوة الحربية الألمانية»، بل وروجوا لهذه الأفكار في صفوف ضباط الجيش المصري(١٩٠). وفي سبتمبر اقتُرح إنشاء «الجيش المرابط». وكان عبد الرحمن عزام هو صاحب هذه الفكرة. واعترض الانجليز على هذا الاقتراح لدواعٍ عسكرية، بوصفه «تشتيتاً لا مبرر له للجهود في وقت الحرب»، فضلاً عن أنه غير مجد من الوجهة العملية(١٩١). ومن الوجهة السياسية كان الجيش المرابط في نظر الكثيرين بمثابة سلاح في يد دكتاتورية القصر، ومن ثم فقد أسماه منتقدو الحكومة «قمصان الحكومة الزرقاء»(١٩٢).

وإجمالاً لما سبق، يمكن القول أن الفترة (١٩٣٨ ـ ١٩٣٩) تميزت بتزايد سلطة القصر على حساب الوفد، وأن تولي محمد محمود للوزارة (١٩٣٨/ ١٩٣٩) جاء نتيجة لتكتل القوى السياسية المناهضة للوفد، في أواخر عام ١٩٣٧. ومع ذلك، فإن هذا الائتلاف بين الأحزاب السياسية ضد الوفد، هو ذاته الذي أضفى طابع عدم الاستقرار على الحكومة، بل ان محمد محمود لم يملك تواجداً قوياً في مجلس النواب، حيث أنه لم يكن يضمن تأييد أغلبية أعضائه. والواقع أن محمد محمود كان يعتمد، في التحليل الأخير، على الملك فاروق، ليبقى في الحكم. ومن ناحية أخرى ساعد التخوف من إبعاد السعديين، من خلال تعطيل البرلمان، على الابقاء على عهد محمد محمود لفترة أطول.

وقد مثل عهد علي ماهر (١٩٣٩ ـ ١٩٤٠) خطوة أبعد على طريق تزايد سلطة القصر. على أن علي ماهر لم يكن مجرد أداة طيعة في يد الملك، كما كان الحال في عهدي زيور ويحيى في (١٩٢٤ ـ ١٩٢٦) و (١٩٣٣ ـ ١٩٣٤) على التوالي، لسبب واحد هو افتقار فاروق الشاب لقدرات الملك فؤاد. ذلك أن اهتمام فاروق العرضي والمتقلب بأمور السياسة، أفسح المجال أمام علي ماهر ليلعب دوراً أكبر بكثير مما كان متاحاً في عهد الملك السابق. وعلى ذلك، فإن ازدياد نفوذ علي ماهر بصورة متدرجة خلال الفترة (١٩٣٦ ـ ١٩٤٠)[١٩٣]، إنبنى أساساً على ثقافة الملك وخبرته المحدودتين في المسائل السياسية.

وقد اختلف عهد علي ماهر إلى حد ما عن عهود القصر السابقة، إذ حاز قدراً ضئيلاً من الشعبية، نتيجة لرعاية علي ماهر لتنظيمات إسلامية محددة، لها تطلعات سياسية، مثل مصر الفتاة وجماعة الأخوان المسلمين. وسواء كان متأثراً بالبرامج الاجتماعية لهذه الجماعة الأخيرة أم لا، فقد أنشأ على الأقل، وزارة للشؤون الاجتماعية، وسعى إلى تحسين المستوى المعيشي للفلاح. ويرجع البدء في مثل هذا البرنامج، جزئياً، إلى تدهور الظروف المعيشية للفلاحين[١٩٤]. وفضلاً عن ذلك، فقد قصد علي ماهر بإتباعه هذه السياسة «تصفية الحساب مع الوفد، وإن أمكن، أن يكسر للمرة الأولى والأخيرة سيطرتهم على الجماهير على أساس إنجازاته هو (أي علي ماهر)»[١٩٥].

الوفد

١ ـ القاعدة الاجتماعية والهيئة العليا

كانت السمة العامة للفترة (١٩٣٥ ـ ١٩٣٩) هي الأفول النسبي لحزب الوفد. وحتى ذلك الحين مثل الوفد تجسيداً للفكرة الوطنية، أي الحركة الوطنية الأصيلة التي صهرتها انتفاضة ١٩١٩ الشعبية. وقد اعتمدت القاعدة الاجتماعية للوفد بصفة أساسية على التحالف بين الأفندية في المدن والملاك المتوسطين في الريف. واستطاع الوفد أن يستقطب الجماهير تباعاً إلى جانبه، أي الفلاحين، بقدرتهم المحدودة على التعبير السياسي والعمال النشطين سياسياً إلى حد كبير. فما الذي يعنيه إذن حديثنا عن الأفول النسبي لنفوذ الوفد من وجهة نظر قاعدته الاجتماعية؟

كان الوفد ما يزال قادراً، في أواخر الثلاثينات، على الفوز بأغلبية المقاعد في البرلمان، في أية انتخابات حرة. لكن تنظيمات سياسية أخرى، بدأت تشارك الوفد، في الفترة (١٩٣٥ - ١٩٣٩)، تأييد طبقات أو فئات معينة كانت تمنح في السابق كل تأييدها للوفد وحده. فالحزب السعدي المشكل حديثاً كان يغلب عليه، كما سوف نرى[١٩٦]، الطابع المدني ولا ريب أنه أفلح في كسب تأييد قطاع من البرجوازية المحلية المصرية، والقسم الأرقى تعليماً من طبقة الأفندية. ومن جانب آخر، بدأت جماعتا الأخوان المسلمين ومصر الفتاة تتغلغلان داخل الطبقة ذاتها التي كانت تشكل الدعامة الأساسية لحزب الوفد، أي طبقة الأفندية[١٩٧].

ومن الشواهد الدالة على هذا الأفول التدريجي والنسبي للنفوذ الطاغي للوفد، في المراكز المدينية، فقدانه لولاء الطلاب. ففي بداية ديسمبر ١٩٣٥ كانت هناك أقلية داخل اللجنة التنفيذية للطلبة، غير وفدية، إن لم تكن مناهضة للوفد. وأغلب أفراد تلك الأقلية كانوا من طلاب كلية الحقوق ودار العلوم والأزهر[١٩٨]. وكانت الآراء السياسية لهؤلاء تنتمي في أغلبها إما لمصر الفتاة أو لجماعة الأخوان المسلمين[١٩٩]. لذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن يبدأ الوفد على الفور بتنظيم القمصان الزرقاء، في ديسمبر ١٩٣٥، بعد أن اتخذت حشود الطلبة، في أحداث نوفمبر ـ ديسمبر من ذلك العام، موقفاً سياسياً مستقلاً. كذلك أراد الوفد أن يفحم مصر الفتاة وقمصانها الخضراء، التي حققت درجة من النجاح. ونتيجة لذلك، تم تمثيل الطلبة في المجلس الأعلى لفرق القمصان الزرقاء، علاوة على تواجدهم كأعضاء في الحركة نفسها[٢٠٠].

وفي خريف ١٩٣٦، واجهت حكومة الوفد أحداث شغب طلابية. ولا ريب أن بعض الاضرابات الطلابية كانت نتيجة لشكاوى حقيقية. . . متأصلة في مشكلة العاطلين عن العمل من المتعلمين[٢٠١]. فقد طالب طلاب كلية التجارة في الجامعة المصرية، بتوفير فرص أفضل للعمل لخريجي كليتهم: أولاً، بأن تقدم الحكومة للخريجين سلفات بالطريقة ذاتها التي تتبعها مع طلاب المدارس الصناعية. ثانياً، أن تجعل اللغة العربية اللغة الرسمية في البنوك وفي الشركات التجارية. ثالثاً، أن تقنع وزير المالية بعدم تخفيض المرتب الأساسي الذي يتقاضاه خريجو المدارس التجارية. وأخيراً، أن تدعم المناقصات الحكومية للشركة التي تعرض «تشغيل أكبر عدد من المصريين»[٢٠٢]. واتسعت حركة الاضراب لتصل إلى المدارس الفنية في القاهرة، مثل مدرسة الفنون والصنائع، ومدرسة الصناعات الزخرفية والميكانيكية، وبعض المدارس الفنية في المديريات. وقد أوضح تساهل الحكومة الوفدية في مواجهتها للشغب الطلابي، إلى أي مدى كان الوفد مهتماً بالحفاظ على ولاء الغالبية العظمى من الطلبة[٢٠٣].

واستمرت موجة القلاقل الطلابية طوال عام ١٩٣٧ تقريباً. ففي يناير أضرب طلاب دار العلوم، وأمر وزير المعارف بإغلاق الكلية. ونتيجة لذلك عُقد اجتماع طلابي في العشرين من يناير في مقر جمعية الشبان المسلمين، لمناقشة شكاوى الطلاب، ومنها على سبيل المثال مرتب ودرجة خريجي الكلية عند التحاقهم بالعمل الحكومي. وفي فبراير من العام نفسه، هدد المدرسون بالاضراب مطالبين

برفع أجورهم، بعد أن تخوفوا من اقدام الحكومة على خفض مرتباتهم بناء على الاقتراح المقدم للبرلمان(٢٠٤).

وفي مارس ١٩٣٧، بدأت القطاعات التابعة لأحزاب المعارضة تنشط في اتجاهين. الأول عريضة - صدرت أصلاً عن طلاب الأزهر - تطالب بإدخال «التعليم الديني إلى الجامعة (المصرية) ومنع الاختلاط بين الذكور والاناث»(٢٠٥)، وحشدٌ من الطلبة قوامه أربعة آلاف طالب من الأزهر والجامعة، احتشد في الرابع عشر من مارس، حول مسكن الوصي على العرش، الأمير محمد علي، وحول مكاتب جريدة البلاغ، احدى صحف المعارضة الرئيسية. وتمثل الاتجاه الثاني في المحاولات التي بذلت، في الثامن عشر من مارس ١٩٣٧، من أجل عقد اجتماع طلابي لمناقشة قضية الامتيازات الأجنبية، والتي يرجح أنها لاقت تشجيعاً من المعارضة. وعندما منعت سلطات الجامعة عقد الاجتماع، التقى طلاب الأزهر وأعضاء جماعة مصر الفتاة في ساحة الأزهر، وطرحوا مطالبهم في ما يتعلق بقضيتي الاختلاط بين الطلبة والطالبات والتعليم الديني في الجامعة. ورد على هذه الخطوة تجمع حاشد من طلبة الأزهر المؤيدين للوفد، طالبوا بإلغاء الامتيازات الأجنبية، وأعربوا عن تأييدهم لوفد الحكومة في مؤتمر مونترو(٢٠٦).

وفي أكتوبر ١٩٣٧ تم حل اللجنة التنفيذية للطلبة. وتذكر التقارير أن سبب حل هذه اللجنة هو أن أغلبية أعضائها كانت مناهضة للوفد(٢٠٧). كذلك تذهب تلك التقارير إلى أن الوفد خسر، في أواخر عام ١٩٣٧ «الكثير من التأييد الذي كان يحظى به قبل ذلك بين فئات المهنيين والمثقفين في القاهرة والاسكندرية . . .»(٢٠٨). لكن الوفد استعاد، مع قيام عهد محمد محمود المعادي له، بعض ما فقده من تأييد طلاب الجامعة المصرية، في ما يتعلق بالوزارة الجديدة، بعد أسابيع قليلة من إقالة النحاس(٢٠٩). لكن تلك العملية بلغت ذروتها في أكتوبر ١٩٣٨، مع انتخاب أغلبية من ممثلي الوفد في كليات الجامعة المصرية(٢١٠).

ونستطيع أن نقول إجمالاً، دون أن نجافي الحقيقة، أن الوفد فقد في هذه الفترة ذلك التأييد شبه الكامل، بل الاجماعي الذي سبق أن حظي به في صفوف الطلبة في الفترة ١٩١٩ - ١٩٣٥.

من جهة ثانية استطاع الوفد أن يستعيد، بوجه عام، ولاء العمال في الفترة ١٩٣٥ - ١٩٣٩. وقد أيد عبدالسلام فهمي جمعة، الوزير الوفدي للتجارة والصناعة، الاعتراف الرسمي بنقابات العمال بوصفه إجراء يفيد العمال والرأسماليين(٢١١). وعندما احتل العمال بعض المصانع (مثل مصنع شركة الغزل الأهلية بالاسكندرية) شجبت وزارة الوفد هذا الأسلوب(٢١٢). إلا أن الوفد كان متعاطفاً، بوجه عام، مع مطالب النقابات العمالية المختلفة(٢١٣)، مثل زيادة الأجور، وتخفيض ساعات العمل، والاجازات المدفوعة الأجر، والاجازات المرضية، والتأمينات، والمعاشات، الخ، ومع العدد المتزايد من الاضرابات العمالية(٢١٤). وفضلاً عن ذلك، فقد حول الخلاف بين النحاس والنقراشي، والذي نشب في سبتمبر ١٩٣٧، سياسة الوفد القائمة على «التصدق الذي لا يجدي شيئاً، والمقترن بالتشجيع

السري لاتحاد النقابات» إلى سياسة مبنية على «الدعم الصريح»[٢١٥]. ومن أمثلة ذلك منحها اجازات مدفوعة الأجر لعمال الحكومة، دون استشارة مصلحة (مكتب) العمل[٢١٦]. وغني عن البيان أن الوفد كان يشجع بقوة اشراك العمال في حركة القمصان الزرق، وفي لجان الشبان الوفديين. وقد امتدح الوفد العمال وتوجه إليهم من خلال اعتزازه بحقيقة أنهم أعضاء في «الفرق»: «ومن أبر وأنبل من العامل في وطنيته»[٢١٧].

وخلال عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩، كان التكوين الاجتماعي للجان الوفدية في المدن، على مستوى لجان الدوائر واللجان المتفرعة منها، يغلب عليه طابع الأفندية والبرجوازية الصغيرة، على نحو فاق كل الفترات السابقة. ويرجع السبب في ذلك إلى خلو هذه اللجان من أفراد طبقة الأفندية الأرقى تعليماً، وأفراد البرجوازية المحلية الناشئة. فتلك كانت الحالة السائدة في لجان وفدية عديدة، مثل لجنتي الوايلي والسيدة زينب في القاهرة، ولجنة بورسعيد الوفدية المركزية، واللجان الفرعية في القاهرة والاسكندرية والزقازيق[٢١٨].

وقد مثل أفول الوفد في الريف، في أواخر عام ١٩٣٧، «أفولا في الحماس أكثر منه انصرافاً عن الولاء للوفد»[٢١٩]. أو، بعبارة أخرى، أن أياً من الأحزاب السياسية الأخرى لم يكسب اعضاء جدداً على حساب الوفد. ولم يكن ذلك شيئاً غريباً، حيث أن الأحزاب المنافسة للوفد في تلك الفترة، لم تكن أحزاباً ريفية، بل على العكس، إذ غلب عليها جميعها الطابع المديني.

وبعد الانشقاق الذي حدث في سبتمبر ١٩٣٧، ثم يناير ١٩٣٨، أظهر التكوين الاجتماعي للهيئة العليا للوفد، الأهمية المتزايدة لعنصر كبار ملاك الأراضي. ففي سبتمبر وديسمبر ١٩٣٧، انتخب الوفد خمسة عشر عضواً جديداً، سبعة منهم من كبار الملاك، هم: محمد سليمان الوكيل[٢٢٠]، محمد المغازي عبدربه[٢٢١]، بشرى حنا[٢٢٢]، محمد الحفني الترزي[٢٢٣]، كمال عُلما[٢٢٤]، فهمي ويصا[٢٢٥]، سيد بهنس[٢٢٦]. بينما كان ستة من الأعضاء الجدد من الطبقة المتوسطة المدينية، وهم: محمد صبري أبو علم[٢٢٧]، عبدالفتاح الطويل[٢٢٨]، يوسف الجندي[٢٢٩]، علي زكي العرابي[٢٣٠]، علي حسين[٢٣١]، أحمد نجيب الهلالي[٢٣٢]. ورغم انتماء محمد محمود خليل إلى طبقة كبار الملاك، إلا أن من الأفضل تصنيفه كأحد أفراد البرجوازية المحلية[٢٣٣]. أما عثمان محرم، المهندس الممارس، فكان منتسباً للطبقة البرجوازية المحلية[٢٣٤].

وفي نهاية عام ١٩٣٨، كانت قيادة الوفد مكونة من ثلاثة وعشرين عضواً، تسعة منهم من كبار ملاك الأراضي، أي بنسبة ٣٩٪، بينما كانت هذه النسبة ١٥,٧٪ فقط في منتصف الثلاثينات، و ٤١٪ في أواخر العشرينات، في حين انخفضت نسبة الطبقة المتوسطة المدينية وطبقة الملاك المتوسطين من ٧٩٪ في منتصف الثلاثينات، إلى ٤٨٪ في أواخر الثلاثينات، وارتفعت نسبة البرجوازية المحلية من ٥,٢٪ (عضو من تسعة أعضاء) إلى ١٣٪ في الفترة نفسها.

ويمكن إرجاع انتخاب مثل هذا العدد الكبير، نسبياً، من كبار الملاك، لعضوية الهيئة العليا

للوفد، إلى حقيقة أن النحاس وعبيد يضمنان بذلك ولاءهم، إذا ما حاول أحمد ماهر، الذي كان عضواً في الوفد حتى ذلك الوقت، الانشقاق على الهيئة العليا للوفد. فنفوذ أحمد ماهر والنقراشي كان متركزاً في اللجان الوفدية المدينية، وخاصة في القاهرة والاسكندرية، بينما لم يملكا أي نفوذ في التنظيمات الوفدية بالريف، وبالتالي فإن هذه التنظيمات لم تكن لتخضع لضغوط من جانب مجموعة ماهر والنقراشي.

وقد قُدِّر لعملية انتخاب هؤلاء الملاك الكبار لعضوية الهيئة العليا للوفد أن تكون بالغة الأهمية. وفي أواخر الثلاثينات بدأ التفاوت بين الهيئة العليا للوفد واللجان الوفدية المحلية بالظهور، سواء من حيث التكوين الاجتماعي أو في ما يتعلق بالأغراض السياسية. وقد أظهر الوفد بالفعل، في تلك الفترة، تطوراً باتجاه إقامة «ديكتاتورية برجوازية صغيرة، محورها النحاس ومكرم، وإلى استبعاد العناصر المنحدرة من العائلات شبه الأرستقراطية والأنتليجنسيا من الوفد»[٢٣٥]. لكن الفجوة القائمة بين زعماء الوفد والشبان الوفديين لم تصبح سمة دائمة من سمات الحزب إلا في الأربعينات.

٢ ـ التنظيم

لم يطرأ أي تغير على تنظيم حزب الوفد خلال الفترة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٧ (أي حتى إقالة وزارة النحاس في الثامن والعشرين من ديسمبر ١٩٣٧). ومع ذلك، فقد حدث تطور هام تمثل في التحول الجزئي في حركة القمصان الزرقاء التابعة للوفد. إذ ووجه الوفد في عام ١٩٣٥ بظهور النزعة العسكرية، ممثلة في إنشاء القمصان الخضر على يد مصر الفتاة[٢٣٦]. ومن الواضح أن الوفد لجأ، في البداية، إلى وزارة نسيم لمنع القمصان الخضر، بل وتم إعداد قانون خاص لهذا الغرض إلا أنه لم يصدر[٢٣٧].

ويمكن القول أن قيام الطلبة الوفديين بالجامعة المصرية بإنشاء القمصان الزرقاء، بمبادرة منهم، كان نوعاً من رد الفعل إزاء القمصان الخضر[٢٣٨]. وقد أثارت جماعة القمصان الزرقاء اهتمام زهير صبري[٢٣٩]، ومكرم عبيد، الذي هاجم في وقت سابق تشكيل جماعات شبه عسكرية[٢٤٠]. وأصبح زهير صبري، في ما بعد، رئيساً لجماعة القمصان الزرقاء، التي يبلغ عدد أعضائها مائتين وكانت تحت إشراف اللجان الفرعية للوفد بالقاهرة[٢٤١]. وتتألف هذه الجماعة أساساً من الطلبة و«الشباب المثقف»[٢٤٢]. كذلك كانت هناك جماعة منافسة من القمصان الزرقاء في القاهرة يرأسها محمد بلال، وأغلب أعضائها لم يكونوا طلاباً، رغم أن بلالاً كان طالب طب في الجامعة المصرية، وكان عدد أعضاء جماعته يفوق بكثير عدد أعضاء جماعة صبري، وقدر عددهم، في خريف عام ١٩٣٦، بحوالي ١٨٠٠ عضو[٢٤٣].

وقد تم تنظيم حركة القمصان الزرقاء ووضع نظامها الأساسي بعد أن كانت «فرق الشباب» قد شكلت بالفعل. وهذه الفرق بوشر بإنشائها، رسمياً، في العشرين من ديسمبر ١٩٣٥. وكان النحاس نفسه هو رئيس هذه الفرق، رغم تفويض سلطة إدارتها إلى مجلس أعلى مقره الرئيسي في القاهرة[٢٤٤]. وكانت عضوية هذه الفرق متاحة أمام أي مصري تعدى الخامسة عشرة من عمره. وتتمثل الصفات التي

يفترض أن يتحلى بها العضو في «الطاعة ـ النظام ـ إنكار الذات ـ الوفاء ـ التضحية»[٢٤٥]. وخلال خريف عام ١٩٣٦ لم يكن قد تم بعد وضع تنظيم محدد للفرق، فتقدم عدد من الأعضاء البارزين باقتراحات من أجل وضع صيغة نهائية للنظام الأساسي للفرق[٢٤٦]. لكن الصيغة النهائية لم تنشر إلا مع حلول صيف عام ١٩٣٧. وقد تم تقسيم الفرق إلى ثلاث فئات تبعاً للسن. فالأعضاء ما بين العشر سنوات والخامسة عشرة يكونون مجموعة الفتيان، بينما تضم مجموعة الأنصار، الذي تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والعشرين. وأخيراً، تضم مجموعة المجاهدين، الذين تتراوح أعمارهم بين العشرين والخامسة والثلاثين. وهناك ست وحدات أساسية في الفرق: الوحدة الأولى هي الرهط، ويبلغ حجم عضويتها في المتوسط ١٥ عضواً، بينما يبلغ متوسط عدد أعضاء الوحدة السادسة، وهي الفرقة، ١٠٠٠ عضو. وطبقاً للنظام الأساسي يقوم المجلس الأعلى بتقسيم الوحدات الادارية للبلاد إلى «مناطق»، ويتم في كل منطقة إنشاء لجنة تتولى فحص الطلبات المقدمة لعضوية الفرق، كما تقوم بدور الوسيط بين الفرق في منطقتها والمجلس الأعلى في القاهرة[٢٤٧].

وفي يونيو ١٩٣٦ شكّل المجلس الأعلى للفرق من أربعة عشر عضواً، كان من بينهم ثلاثة من ضباط الجيش واثنان من الأعيان المعروفين، كانا من نواب الوفد في مجلس النواب، بينما كانت بقية الأعضاء من قيادات الشبان والطلبة، من أمثال زهير صبري وحسن يسن ومحمد شعراوي ومحمد بلال[٢٤٨].

وكان بمقدور الهيئة العليا للوفد الاشراف على القمصان الزرقاء والسيطرة على أنشطتها من خلال المجلس الأعلى. والواقع أن الحركة منذ نشأتها كانت خاضعة إلى حد بعيد لاشراف مباشر من النحاس ومكرم عبيد. وكان على الأعضاء أن يؤدوا قسماً تتلخص فحواه في أن يظلوا مخلصين للوفد ورئيسه[٢٤٩]. وقد اعتبر النحاس وعبيد القمصان الزرقاء سلاحاً هاماً ضد خصومهما. وتذكر التقارير أن النحاس أكد، رداً على من طالبوه بإرجاع الحركة إلى نشاطها الشبابي السلمي، أنه «يتعين أن يكون في وضع يتيح له الدفاع عن نفسه وعن حزبه إذا ما هوجما . . .»[٢٥٠]، ذلك أن ما بدا للبعض افتقارا للقدرة على السيطرة من جانب الهيئة العليا للوفد[٢٥١]، إنما تمتد جذوره في طابع الوفد بوصفه حزباً سياسياً من نمط المؤتمر، الذي يميل إلى إعطاء قدر أكبر من حرية التصرف لأتباعه، وخاصة تنظيماته المساعدة. وهو ما يفسر وجود جماعات متنافسة في أقسام حركة القمصان الزرقاء في القاهرة والاسكندرية.

وقد تزايد أعضاء القمصان الزرقاء بصورة مطردة خلال النصف الأول من عام ١٩٣٦، وفي يونيو من هذا العام قدر عدد الأعضاء في المديريات بحوالي ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ عضو، والعدد نفسه تقريباً في القاهرة والاسكندرية[٢٥٢].

ولم تتأثر حركة القمصان الزرقاء بانقسام الوفد الذي أسفر عن استبعاد محمود النقراشي من الوفد في سبتمبر ١٩٣٧[٢٥٣]. فباستثناء قلة من أعضاء الحركة القياديين، وبعض فروع القمصان الزرقاء، مثل فرع المنصورة[٢٥٤]، أيدت الفرق بالاجماع موقف النحاس ومكرم عبيد، بينما شجب النقراشي

«بشدة فرق القمصان الزرقاء» . مما يدل على ضعف النفوذ الذي كان يتمتع به في صفوفها[٢٥٥]. وفي أواخر عام ١٩٣٧ قدر عدد أعضاء الحركة بحوالي ثلاثين ألف عضو. وفضلاً عن ذلك، فقد ذهب البعض إلى أن عبيد وبلال حاولا زيادة عدد أعضاء القمصان الزرقاء إلى مائة ألف عضو[٢٥٦].

وكان هناك نوع من التداخل والتشابك بين الاتحاد العام للجان الشبان الوفديين، بفروعه المختلفة في القاهرة والمديريات، وحركة القمصان الزرقاء، إلا أنه لم يصل لدرجة التطابق الكامل. وقد أنشىء الاتحاد العام، كما سبق أن لاحظنا، في فترة سابقة على إنشاء حركة القمصان الزرقاء، كما أن أغراضه الانتخابية والسياسية أكدت على استخدام الوسائل السلمية من أجل تحقيقها[٢٥٧]. ويمكن ملاحظة الفرق بينهما من خلال حقيقة أن الاتحاد لم يكن لديه زي خاص يرتديه أعضاؤه، كما لم يكن فيه فرقة عسكرية أو تسلسل مراتبي عسكرى كما هو الحال في حركة القمصان الزرقاء.

وقد صاحب انتشار القمصان الزرقاء خلال عامي (١٩٣٦ - ١٩٣٧)، إنشاء لجان جديدة للشبان الوفديين[٢٥٨]. ففي أبريل ١٩٣٧ كان هناك ما لا يقل عن ثلاثين لجنة تابعة للاتحاد العام[٢٥٩]. لكن التقدم الذي أحرزته لجان الشبان الوفديين كان متواضعاً للغاية بالنسبة للقمصان الزرقاء. . وربما يوضح ذلك أيهما كان الأكثر أهمية بالنسبة للهيئة العليا للوفد. وفي مارس ١٩٣٨ صدر قرار بحظر كافة منظمات القمصان، وتم حل منظمة القمصان الزرقاء. ونتيجة لذلك، لم يتبق لدى الوفد سوى الاتحاد العام للجان الشبان الوفديين، الذي واصل نشاطه حتى فترة الأربعينات.

سبق أن لاحظنا، في الفصل الرابع، أن الوفد نجح في السيطرة على معظم النقابات العمالية، التي كانت تابعة قبل ذلك لاتحاد عباس حليم. كذلك أنشأ الوفد اتحاداً جديداً للنقابات العمالية، تحت إشراف المجلس الأعلى للعمال التابع للوفد. وكان هذا الأخير تحت رئاسة عزيز ميرهم، بدءاً من صيف عام ١٩٣٦. وقد واصل الوفد اعتماد العرف المتبع في الاتحاد العام التابع لحليم، والمتمثل في تحويل ٤٠٪ من اشتراكات أعضاء النقابات الفردية إلى التنظيم المركزي. ونجح الوفد أيضاً في أن يزيد عدد النقابات المرتبطة به، و«أثار قدراً غير قليل من القلاقل في منشآت صناعية عديدة أدت إلى حدوث إضرابات وقرارات فصل كما أدت في بعض الحالات إلى تحسين الأوضاع العمالية»[٢٦٠]. وعندما تولى الوفد السلطة، في مايو ١٩٣٦، واصل إتباع سياسته العمالية من خلال المجلس الأعلى للعمال واتحاد النقابات، بدلاً من الجهة الرسمية المختصة، وهي مكتب العمل، فارضاً بذلك ضغطاً كبيراً على هذا الأخير «ليتدخل في النزاعات التي لم يكن لها أن تنشأ لو أن العمال تركوا لأنفسهم»[٢٦١]. ولم تبد الوزارة الوفدية أي اهتمام بمحاولة مدير مكتب العمل إعادة تنظيم المجلس الاستشاري للعمل (الذي شكلته وزارة صدقي عام ١٩٣٢).

وخلال عهدي محمد محمود وعلي ماهر المناهضين للوفد، احتفظ الوفد بتبعية اتحاده العام للنقابات تحت إشراف المجلس الأعلى للعمال[٢٦٢]، إلا أن أنشطته كبحت إلى حد ما في ظل المناخ

السياسي غير المؤاتي. وهكذا ظلت منظمات العمال جزءا لا يتجزأ من البنية التنظيمية للوفد عند نهاية فترة ما بين الحربين.

وقد أثر الانقسام الذي حدث داخل الهيئة العليا للوفد، والذي تطور بعد ذلك إلى تشكيل الحزب السعدي، في حجم عضوية عدد معين من اللجان الوفدية على مستوى الدوائر الانتخابية واللجان المتفرعة منها. وينطبق ذلك بوجه خاص على بعض لجان القاهرة والاسكندرية، أكثر مما ينطبق على لجان المديريات. ومع ذلك فإن الهيئة البرلمانية للوفد لم تقرر إعادة تنظيم اللجان الوفدية في كل أنحاء البلاد إلا بعد انتهاء انتخابات مارس ـ أبريل ١٩٣٨[٢٦٣]. ولم يكن ذلك تغييراً في البنية التنظيمية للتسلسل المراتبي للوفد، بل أوجبه انسحاب بعض أعضاء اللجان الوفدية السابقين إبان تأسيس الحزب السعدي.

ومن الواضح أن عملية إعادة تشكيل اللجان الوفدية لم تكن بالمهمة الصعبة، إذ أن الوفد نجح، في الثاني من يوليو ١٩٣٨، في عقد اجتماع وفدي حاشد يذكرنا بمؤتمر الوفد عام ١٩٣٥. فقد قُدِّر عدد من حضروا الاجتماع بحوالي ٤٠,٠٠٠ شخص: الهيئة العليا للوفد، والهيئة البرلمانية، واللجان الوفدية ولجان الشبان، ونقابات العمال، والطلاب، وأنصار حزب الوفد[٢٦٤].

٣ ـ الايديولوجية والبرنامج

كان لظهور حركات سياسية جديدة ذات اتجاه اسلامي واضح، تأثير عكسي على الوفد. فبدلاً من محاولة اكتشاف الأصول الدينية للديموقراطية والقومية، أكد منظرو الوفد الأساس العلماني والقومي البحت لأيديولوجية الوفد. فالعصر الحديث، في رأيهم، لا يتميز بالانقسام على أساس الدين، بل بحلول القومية محل الدين[٢٦٥]. ويذهب محمود المنجوري إلى أن هناك عقلاً مصرياً موجوداً منذ الأزل طبع حتى الاسلام في مصر بطابعه الخاص. ويضيف أن القومية المصرية يتعين أن تبقى دائماً مصدر الجوانب المختلفة للحياة المصرية: في التعليم والتشريع والفن والاخلاقيات، الخ[٢٦٦].

فالديموقراطية، كما يتصورها هؤلاء المنظرون، لا تنفصل عن المبدأ الوفدي القائل بأن «حكومة الشعب تمثل روح الأمة»[٢٦٧]. و «حكومة الشعب» وهي وحدها التي تصون الهوية المصرية والوطنية المصرية. و «الوفدية» هي الضمان الوحيد الذي يكفل اتباع الحكومة للتقاليد البرلمانية والدستورية. فقد تولى الوفد السلطة دائماً بـ «الطريقة الطبيعية» أي من خلال الأمة[٢٦٨].

وتتناول كراسة محمود المنجوري، المشار إليها في ما سبق، القضايا الاجتماعية ـ الاقتصادية المختلفة التي واجهت المجتمع المصري في أواخر الثلاثينات. ومن أهم تلك القضايا وأكثرها إلحاحاً قضية التعليم. ويقترح المنجوري لعلاج النظام التعليمي توحيد برامجه وتحسين مناهج التدريس. فقد أدى قصور النظام التعليمي، فضلاً عن افتقاره إلى الدروس العملية، إلى ظهور تلك المشكلة المتفاقمة، الخاصة بالمتعلمين العاطلين عن العمل[٢٦٩]. وفي أبريل ١٩٣٧، كتب المنجوري مطالباً بإلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة، وبإدماج كل المحاكم الطائفية في المحاكم الوطنية[٢٧٠].

وحيث أن المنجوري نفسه سبق أن شارك في حملات العشرينات وأوائل الثلاثينات من أجل تشجيع الصناعة المصرية والتجارة المصرية، فقد طالب بإحلال رأس المال المصري محل رأس المال الأجنبي في مختلف القطاعات الاقتصادية. فالمال والبنوك والتجارة والصناعة كانت في أغلبها تحت سيطرة الأجانب. وكتب المنجوري «ليس هناك بلد مستقل واحد يبقى اقتصاده القومي بمنأى عن سيطرة أهله كما هو الحال في مصر»[٢٧١]. والحكومة القائمة على أساس برلمان يمثل الشعب هي وحدها القادرة على حماية ثروة مصر القومية. فعندما تفاوض صدقي مع بنوك الرهن العقاري في أوائل الثلاثينات، على سبيل المثال، كان موقفه ضعيفاً، وبالتالي، فإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه كان في صالح بنوك التسليف وعلى حساب المدينين المصريين[٢٧٢].

كذلك تناول المنجوري قضية أخرى هي قضية المركزية. فهذه الأخيرة ورثناها عن الاحتلال البريطاني، وقد حان الوقت لتطبيق اللامركزية في البلاد ومنح المديريات والمجالس البلدية والقروية حقها المعقول في الادارة. بل يذهب المنجوري إلى أن المركزية أدت إلى إهمال القرية والظروف المعيشية للفلاح. ولقد أصبح تحسين الحالة الصحية للفلاح ضرورة ملحة، ويتعين أن يتم ذلك جنباً إلى جنب مع تعليمه. لكن ما أعرب عنه المنجوري من اهتمام بقضية الفلاح، ربما رجع أساساً إلى ذلك التخوف الذي انتاب الأفندية في أواخر الثلاثينات، والمتمثل في إمكانية أن تؤدي هجرة الفلاحين من الريف، نتيجة للتعليم، إلى زيادة العدد، الضخم أصلاً، من المتعلمين العاطلين عن العمل في المراكز المدينية[٢٧٣].

الأحزاب السياسية الأخرى

١ ـ الحزب السعدي

خلال الفترة من تأسيس الحزب السعدي وحتى يوليو ١٩٣٨، استطاع الحزب تكوين شبكة من اللجان المحلية. وقد بلغ عدد اللجان السعدية على مستوى الدوائر الانتخابية حوالي ٣٨ لجنة[٢٧٤]. ونصف هذه اللجان أو أقل قليلاً شُكّل في القاهرة والاسكندرية والمحافظات، أي (١٧) لجنة من (٣٨) وبنسبة ٤٥٪ من العدد الاجمالي للجان[٢٧٥]، في الوقت الذي بلغ فيه عدد الدوائر الانتخابية في القاهرة والاسكندرية والمحافظات الأخرى ١٢,٥٪ (٣٣ من ٢٦٤) فقط من العدد الاجمالي للدوائر. فإذا انتقل المرء من المحافظات إلى الوجه البحري، فمصر الوسطى، فالوجه القبلي، سيجد أن النسبة المئوية للجان السعدية، بالمقارنة مع الدوائر الانتخابية، يقل على الترتيب. ويمكن ملاحظة الاتجاه ذاته عند دراسة نسبة المرشحين والنواب السعديين، إلى عدد الدوائر الانتخابية في المناطق الرئيسية الأربعة. (أنظر الجدول رقم ٣). وعلى ذلك، فإن توزيع اللجان السعدية على مستوى الدوائر والمرشحين والنواب السعديين يكشف في حد ذاته الطابع المديني للحزب.

عدد الدوائر الانتخابية		اللجان السعدية على مستوى الدوائر	المرشحون السعديون	النواب السعديون
المحافظات	٣٣	١٧ (٥١,٥٪)	٢٣ (٦٩,٦٪)	١٧ (٥١,٥٪)
الوجه البحري	١٢١	١٤ (١١,٥٪)	٥٠ (٤١,٣٪)	٤١ (٣٣,٨٪)
مصر الوسطى	٣٣	٢ (٦,-٪)	١٣ (٣٩,٣٪)	٨ (٢٤,٢٪)
الوجه القبلي	٧٧	٥ (٦,٤٪)	٢٣ (٢٩,٨٪)	١٨ (٢٣,٣٪)
الاجمالي:	٢٦٤	٣٨	١٠٩	٨٤

«الجدول رقم ٣ ـ الحزب السعدي ومجلس النواب المنتخب عام ١٩٣٨».

فضلاً عن ذلك، فإذا ما حللنا مهن النواب السعديين، في مجلس نواب عام ١٩٣٨، سنجد أن الأغلبية هم من أصحاب ما يمكن تصنيفه مهناً مدينية. والواقع أن ٤٥ نائباً من مجموع ٨٤، أي ٥٣,٥٪، كانوا يمارسون مهناً مدينية، وهي نسبة يمكن مقابلتها بنسبة النواب المشتغلين بمهن مدينية في المجلس نفسه، والتي بلغت ٣٨,٣٪[٢٧٦].

كذلك غلب على أول مجلس إدارة للحزب، الذي كان مكوناً من ٢٨ عضواً، الطابع المديني[٢٧٧]، ذلك أن ٢٢ من أعضائه الـ ٢٨ كانوا من ذوي المهن المدينية. وتتساوى هذه النسبة العالية مع النسبة المقابلة لها في الهيئة العليا للوفد خلال الفترة «١٩٣٠ ـ ١٩٣٥»[٢٧٨].

وربما لم يكن من قبيل المصادفة أن تكون المعلومات المتوفرة حول التكوين الاجتماعي للجان السعدية، على مستوى الدوائر على سبيل المثال، خاصة بلجان الدوائر المدينية. وفي ضوء تلك المعلومات نجد أن احدى اللجان النموذجية للمديريات تتكون من خمسة أعضاء: اثنان من الأعيان، واثنان يعملان في المحاماة، ومقاول[٢٧٩]، بينما تتكون لجنة دائرة أخرى في القاهرة، هي لجنة بولاق، من ستة أعضاء: ثلاثة يعملون في المحاماة، وتاجر، واثنان من الأفندية[٢٨٠]. أما على مستوى اللجان الفرعية (التابعة للجان الدوائر) فإن قياداتها كانت من أفراد طبقة الأفندية، مثل التجار وموظفي الحكومة والمهنيين[٢٨١]. وفي هذا الصدد، لم تختلف اللجان السعدية كثيراً عن اللجان الوفدية من حيث التكوين الاجتماعي. ومع ذلك، فقد كان هناك اختلافان رئيسيان بين الحزب السعدي وحزب الوفد، أولهما أن لجان الحزب السعدي كان فيها عدد أكبر من التجار والصناعيين، فاللجنة التنفيذية للحزب السعدي في الاسكندرية، على سبيل المثال، كانت برئاسة تاجر ومصدر القطن المعروف السيد مرسي[٢٨٢]. لذلك ضمت لجنة الحزب السعدي العامة في الاسكندرية سبعة عشر عضواً: تسعة تجار، وثلاثة من الأعيان، وثلاثة أطباء، وضابطا جيش متقاعدان[٢٨٣]. وفي لجنة الحزب العامة في أسوان كان هناك ستة أعضاء، اثنان منهما يعملان في التجارة، واثنان من الأعيان، وصناعي واحد، وموظف حكومي كبير[٢٨٤]. وفي مجلس النواب كان للحزب السعدي خمسة عشر نائبا يمكن تصنيفهم على أنهم ينتمون للبرجوازية المحلية الناشئة من تجار وصناعيين ورجال مال[٢٨٥]. وتلك نسبة كبيرة، إذا ما

قورنت بمجلس النواب السابق، بل وبمجلس عام ١٩٣٨ نفسه، ففي هذا المجلس شكل النواب السعديون الأعضاء في الطبقة البرجوازية الناشئة نصف العدد الاجمالي للنواب المنتمين للطبقة نفسها (أنظر الجدول رقم ٤) في مجالس النواب السابقة.

	العدد الاجمالي	التجار، الصناعيون، رجال المال
مجلس عام ١٩٢٤	٢١٤	٨
مجلس عام ١٩٢٩	٢٣٥	١٣
مجلس عام ١٩٣٦	٢٣٢	١١
مجلس عام ١٩٣٨	٢٦٤	٣٠
النواب السعديون عام ١٩٣٨	٨٤	١٥

جدول رقم ٤

ويتمثل الاختلاف الثاني، في ما يتعلق بالقاعدة الاجتماعية، بين الحزب السعدي وحزب الوفد، في أن الحزب السعدي كان أكثر اتصافاً بالطابع المديني حتى من الوفد. وبالتالي، فإن الحزب السعدي واجه صعوبة أقل عندما عمد إلى تمثيل مصالح فئات اجتماعية مدينية محددة، بالمقارنة مع الوفد الذي حافظ على قاعدته المدينية ـ الريفية (الأفندية ـ الملاك المتوسطون) التي أورثته إياها انتفاضة ١٩١٩ الشعبية. لكن الفرق بين الحزبين كان فرقاً في الدرجة فحسب، نظراً لأن الوفد نفسه كان حزبا سياسيا مدينياً بصفة أساسية[٢٨٦].

ويمكن النظر إلى الحزب السعدي على أنه التعبير السياسي، في حدود معينة، عن الظاهرة الاجتماعية الاقتصادية التي ميزت أواخر الثلاثينات، وأعني بها التعاون التام بين المصالح التجارية والصناعية المصرية للبرجوازية المحلية والتجار والصناعيين المحليين «الأجانب». لقد أصبح اتحاد الصناعات، كما سبق أن رأينا، بؤرة تلك القطاعات من البرجوازية المحلية في أواخر الثلاثينات[٢٨٧]. وكان الوزير «السعدي» للتجارة والصناعة هو أول من أثنى على زيادة الاعانة الحكومية لاتحاد الصناعات[٢٨٨]. ذلك أن حماية الصناعة المحلية كانت قضية ذات أهمية قصوى في نظر الحزب السعدي، فضلاً عن ارتباطها الوثيق بمبدأ «الاستقلال الاقتصادي». ففي عام ١٩٣٨، دافع الحزب عن قرار وزارة السعديين والأحرار الدستوريين بتعديل التعريفة الجمركية على المنسوجات القطنية على أساس حماية الصناعة المصرية[٢٩٠]. ووصف بنك مصر، من جهة أخرى، التعريفة الجمركية الجديدة بالقول: «وهذه أول مرة نظر فيها إلى تشجيع الصناعة المحلية على أساس صحيح وسليم»[٢٩١]. وقد تميزت العلاقات بين الحزب السعدي وبنك مصر بالقوة، حتى ان صناعيي بنك مصر اتهموا، لأول مرة، بالتعاطف السياسي مع وزارة الأحرار والسعديين[٢٩٢]. وفضلاً عن ذلك فقد اتضح انحياز الحزب السعدي للصناعة والتجارة، في موقفه من فرض الضرائب على المشروعات الصناعية والتجارية التي

تمتعت حتى ذلك الحين بالاعفاء من الضرائب، بموجب الامتيازات الأجنبية. وتعرض كبار الملاك، الذين طالبوا بألا تزيد الضرائب على الأراضي عن الضرائب المفروضة على المنشآت الصناعية والتجارية، للوم الشديد نتيجة لعدم إدراكهم الفرق في التكلفة بين الزراعة من ناحية والتجارة والصناعة من ناحية أخرى. وعلاوة على ذلك، فقد ساعدت الحكومة كبار ملاك الأراضي من خلال شق الترع والطرق والصرف الصحي، الخ، بينما لم يوجد مثل هذا الانفاق الحكومي بالنسبة للمشروعات الصناعية والتجارية[٢٩٣].

وزعم حزب السعديين أنه أول تنظيم سياسي يرشح أحد أفراد الطبقة العاملة لعضوية مجلس النواب في انتخابات ١٩٣٨[٢٩٤]. كذلك أظهر مرشحو الحزب السعدي عن الدوائر ذات الكثافة العمالية تفهماً وتأييداً لمطالب العمال[٢٩٥]. ومع ذلك فإن أحد الاتهامات الرئيسية التي وجهها أحمد ماهر رئيس الحزب السعدي ضد وزارة الوفد، عام (١٩٣٦/ ١٩٣٧)، تمثل في مؤازرتها للعمال، وخاصة في الورش الحكومية والمطابع الأميرية، مما يساعد على تشجيع العمال، في الصناعات الأخرى، على المطالبة بالمعاملة نفسها من الصناعيين، وبالتالي تتعرض «الصناعات المصرية للتقلقل والاضطراب»[٢٩٦]. وأضاف ماهر أن موقف الوزارة الوفدية أدى «إلى تفشي روح التمرد بين هؤلاء العمال حتى انهم قد أصبحوا يتحكمون في رؤسائهم»[٢٩٧].

وعلى ذلك نستطيع أن نقول، دون أن نجانب الصواب، أن الحزب السعدي جذب عناصر البرجوازية المصرية المحلية، التي أيدت الوفد حتى ذلك الحين، وأنه نزع أساساً إلى تمثيل مصالح القطاع المصري من هذه الطبقة المدينية.

وتشبه البنية التنظيمية للحزب السعدي ظاهرياً بنية الوفد التنظيمية[٢٩٨]. وتنظيمه يحذو حذو التقسيم الاداري للبلاد.. فهناك لجان سعدية على مستوى المديرية، والدائرة الانتخابية، والأقسام المتفرعة من الدائرة الانتخابية. لكن انتشار هذه اللجان لم يكن باتساع انتشار اللجان الوفدية. إذ لم يكن عدد لجانه على مستوى الدوائر، كما سبق أن أوضحنا، يتعدى ٣٨ لجنة من جميع أنحاء مصر[٢٩٩]، بينما بلغ عددها على مستوى المديرية ٤ أو ٥ لجان في المديريات[٣٠٠]. أما اللجان المتفرعة عن لجان الدوائر، فكانت كثيرة العدد في القاهرة والاسكندرية والمحافظات الأخرى، لكنها لم تتجاوز ١٥ لجنة في المديريات[٣٠١]. وكانت لجان الدوائر والمديريات تسمى، في أغلب الحالات، باللجان العامة، مثل: «لجنة الزمالك العامة»، و «اللجنة العامة للهيئة السعدية بالقليوبية»[٣٠٢].

ويمكن، من ناحية، اعتبار اللجنة السعدية على مستوى الدائرة الوحدة الأساسية للحزب، لكنها من ناحية أخرى ـ ونتيجة لمنشأ الحزب وطبيعته ـ كانت تنطوي على أهمية أقل مما ينبغي توافره في الوحدة الأساسية. فإذا كانت بنية لجنة الدائرة في مستوى وضوح معالم بنية اللجنة السعدية في الزمالك، فسوف يصبح ممكناً النظر إليها بوصفها الوحدة الأساسية للحزب. ويتحدد

غرض أو هدف هذه اللجنة، طبقاً لنظامها الأساسي، في «نشر مبادىء الهيئة السعدية والعمل على تأييدها في مواقفها السياسية»[٣٠٣]. كذلك كان على لجنة الزمالك السعدية، شأنها شأن لجان الوفد، أن تعمل على إنشاء لجان فرعية داخل الدائرة[٣٠٤]. وطبقاً للنظام الأساسي، انقسم الأعضاء إلى فئتين: أعضاء مؤسسون، وأعضاء عاديون. ويدفع أعضاء الفئة الأولى ضعف ما يدفعه أعضاء الفئة الثانية كالتزامات شهرية. وتنعقد الجمعية العمومية لكل أعضاء اللجان العامة ولجان الدائرة مرة كل عام. ويعقد مجلس الادارة واللجنة التنفيذية للجان العامة اجتماعاً عادياً مرة كل شهرين ومرتين كل شهر على الترتيب. وعلى ذلك فإن تنظيم اللجنة السعدية (بافتراض أن المثال المعطى يمثل حالة نموذجية) تمت صياغته بصورة أوضح بالمقارنة مع لجان الوفد، وخاصة في ما يتعلق بالاشتراكات (رغم أن التبرعات ظلت لها الأهمية نفسها في تمويل نشاط اللجنة)[٣٠٥]، وفئات العضوية. وتجدر الاشارة هنا إلى الأهمية الخاصة لاختيار نظام رسوم عضوية الحزب، وذلك لأنها كانت مجحفة بالنسبة للطبقات الدنيا، مثل الشرائح الدنيا من طبقة الأفندية والعمال والفلاحين. بل انها حالت دون انضمام أفراد هذه الطبقات والفئات الاجتماعية (بافتراض نموذجية النظام الأساسي للجنة الزمالك العامة) إلى اللجان الفرعية[٣٠٦]. في حين تمتع العديد من أفراد تلك الفئات بعضوية لجان الوفد على مستوى الدائرة واللجان المتفرعة عنها. وجدير بالذكر أن افتقار حزب الوفد إلى نظام لاشتراكات العضوية، وإلى التصنيف الفئوي للأعضاء، حال دون ظهور حاجز نفسي أمام تطور الشعور بالانتماء أو بالجماعة بين «الأعضاء». فبسبب عدم وجود مفهوم واضح ومحدد للعضوية، ونتيجة لأنها لم تكن مبنية على الاشتراكات، لهذا السبب على وجه التحديد كانت عملية التوجه إلى الجماهير أكثر سهولة بالنسبة لزعماء الوفد عنها بالنسبة لزعماء الحزب السعدي.

ولكن هل كان الحزب السعدي حزباً جماهيرياً؟ إذا كان المقصود بالحزب الجماهيري الحزب الذي من مقوماته الأساسية وجود نظام محدد لتسجيل الأعضاء والتحصيل المنتظم لرسوم العضوية، فإن الحزب السعدي ينتمي في هذه الحالة إلى هذه الفئة من الأحزاب. لكن هذه السمات لا تكفي قطعاً، رغم أن توافرها ضروري للحزب الجماهيري، لكي يكتسب الحزب هذه الصفة. والواقع أن قانون الحزب أو نظامه الأساسي، والذي نشرته «الدستور» في الخامس عشر من يونيو ١٩٣٩، لم يوضح أية سمة أخرى يمكن أن تجعله حزباً جماهيرياً أصيلاً. وقد تم الانتهاء من صياغة نظامه الأساسي بعد أكثر من عام من انتهاء انتخابات ١٩٣٨[٣٠٧]. وفي ذلك الوقت كان للحزب السعدي ثلث مقاعد مجلس النواب، كما كان يحظى بتأييد ستة عشر عضواً في مجلس الشيوخ[٣٠٨]. وبالتالي، فقد صيغت مواد النظام الأساسي كما لو كان الحزب ذا أصل برلماني[٣٠٩].

فمجلس إدارة الحزب يتكون، طبقاً للمادة (٨) من النظام الأساسي، من سبعة وعشرين عضواً (فضلاً عن الرئيس والوكيل) يتم انتخابهم أو اختيارهم من أعضاء الحزب في

البرلمان[٣١٠]. ويجري انتخاب ٢١ عضوا من أعضاء المجلس عن طريق الجمعية العمومية للحزب، بينما يتم اختيار الأعضاء الستة الباقين عن طريق رئيس الحزب ووكيله والواحد وعشرين عضواً المنتخبين. ويتعين استبدال ثلث الأعضاء كل عام. وتتكون الجمعية العمومية للحزب من مجموع الأعضاء العاملين، الذين يدفعون رسم دخول قدره خمسة جنيهات استرلينية، واشتراكاً سنوياً قدره، ١٢ جنيهاً استرلينياً. وكانت هناك فئة أخرى من الأعضاء هم المنتسبون، يسددون رسوم عضوية قدرها نصف جنيه استرليني، إلا أنهم لا يشاركون في أعمال الجمعية العمومية السنوية التي تنعقد في شهر ديسمبر[٣١١]. وتوضح القيمة العالية لاشتراك العضو العامل أن الحزب السعدي لم يكن يقصد به أن يكون حزباً جماهيرياً. فالحزب السعدي في الحقيقة حزب كادر مع بعض صفات الحزب الجماهيري. ويمكن للمرء أن ينظر إلى الحزب السعدي على أنه حزب كادر، برلماني أساساً، له عدد من اللجان (بوصفها «فروعاً») مهمتها تجنيد الأعيان، وليس تجنيد الجماهير أو التوجه إليها.

وتحتل الشعبة البرلمانية للحزب السعدي موقعاً هاماً في البنية المراتبية للحزب[٣١٢]. بل انها تشكل في الواقع العملي العنصر الأكثر أهمية في الجمعية العمومية للحزب[٣١٣]. فأعضاء مجلس الادارة يتم انتخابهم واختيارهم، كما سبق أن رأينا، من بين أعضاء هذه الشعبة. ويمكن القول أن الجمعية العمومية لم تكن من القوة، من الوجهة العملية، بحيث تعارض القرارات التي يتخذها مجلس الادارة، في ضوء اختصاصها الوظيفي المتمثل في مناقشة التقرير السنوي لمجلس الادارة، كما أنها تستطيع تعديل النظام الأساسي، علاوة على انتخاب الرئيس والوكيل عندما يصبح منصباهما شاغرين. ويحتل مجلس الادارة قمة بنية السلطة، وهو يمثل هيئة صنع القرار داخل الحزب. ويختص المجلس بتوجيه سياسات الحزب في ما يتعلق بقضايا العمل السياسي، ويتولى الاشراف على الموارد المالية للحزب، وتعقد اجتماعاته مرة كل أسبوعين على الأقل، والنصاب القانوني لاجتماعاته هو عشرة أعضاء. وللمجلس أن يختار ثلاثة من النواب واثنين من أعضاء مجلس الشيوخ، للعمل كضباط اتصال بين المجلس وأعضاء الحزب في البرلمان، و «مراقبة تنفيذ قراراته (المجلس)»[٣١٤].

ويأتي الرئيس في قمة التسلسل المراتبي للحزب، يليه وكيل الحزب، ويتم انتخابهما لمدة ثلاث سنوات. إلا أن المادة (٦) من النظام الأساسي استثنت رئيس الحزب ووكيله في ذلك الوقت، واللذين تم انتخابهما في أبريل ١٩٣٨، بجعل مدة توليهما لمنصبيهما ست سنوات[٣١٥]. ويتولى الرئيس رئاسة الجمعية العمومية ومجلس الادارة، وطبقاً للمادة (١٣) «ينفذ قرارات الجمعية العمومية ومجلس الادارة». كذلك يتولى الرئيس مسؤولية إدارة الممتلكات التابعة للحزب[٣١٦].

ولا يسع المرء إلا أن يلاحظ أن النظام الأساسي للحزب قد وضع ليناسب الشخصيتين القويتين في الحزب: أي أحمد ماهر ومحمود النقراشي. فهما البؤرة التي انتظم حولها الحزب،

ولا ريب أن مقاليد السلطة كانت في أيديهما.

وقد حاول الحزب السعدي حشد بعض التأييد الشعبي من خلال محاكاة أساليب الوفد في ما يتعلق بتنظيم الشباب والطلبة على سبيل المثال. ويجدر بنا أن نلاحظ في هذا الصدد الغياب شبه الكامل لأية محاولة لتنظيم العمال[٢١٧]. أما لجان الشبان فكانت عديدة وتم تشكيل بعضها في المديريات[٢١٨]. وكانت «رابطة الشبان السعديين» بمثابة التنظيم المركزي لتلك اللجان، ومقرها الرئيسي في نادي سعد زغلول وهو مقر الحزب السعدي[٢١٩]. وقد تمتعت رابطة الشبان السعديين، شأنها في ذلك شأن نظيرتها الوفدية، بتمثيل قوي في لجان القاهرة وضواحيها. وكان رئيس الرابطة هو عبدالحليم رافع النائب السعدي عن القاهرة. وشغل محمد إبراهيم أبو رواع، السكرتير السابق لرابطة الشبان الوفديين، المنصب ذاته، في الحزب المنافس، أي الحزب السعدي[٢٢٠]. والفئة الأخرى التي حاول الحزب السعدي حشدها حوله هي الطلاب. ففي صيف عام ١٩٣٨، ظهرت إلى حيز الوجود لجنة مخصصة لهذا الغرض هي «اللجنة التنفيذية للطلبة السعديين»[٢٢١]. وتدل الشواهد على أن الحزب السعدي لم يحرز أي نجاح ملموس بين الطلبة، باستثناء وحيد، هو طلبة الأزهر[٢٢٢].

وتمتد جذور أيديولوجية الحزب السعدي ومبادئه، في الوطنية الوفدية الأصلية والأيديولوجية الليبرالية. فهي تعلن أن الحزب يسعى إلى «تدعيم الاستقلال وحماية قدسية الدستور»، وتزعم أن الحزب يستهدف كفالة الحريات العامة وإقامة عهد من الحرية والمساواة، من خلال استخدام الوسائل السلمية والديموقراطية لتحقيقها[٢٢٣].

وقد جاءت صياغة برنامج الحزب، سواء من خلال خطب أحمد ماهر، أو كما ورد في النظام الأساسي للحزب، مفتقرة بوجه عام إلى العبارات الواضحة أو المحددة. فهو يدعو إلى أن يتعاون المصريون من أجل تمكين الشعب من القيام «بأعباء النهضة الحديثة»[٢٢٤]. كذلك استهدف الحزب تنظيم وإصلاح المجالات الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنه صاغ ذلك بأسلوب مبهم وغير محدد. وتمثلت الأهداف الأكثر نوعية في «إعداد جيش قوي» و «العمل على توثيق روابط المحالفة والصداقة بين مصر وبريطانيا العظمى»[٢٢٥].

وعلى ذلك، فإن برنامج الحزب السعدي المفتقر إلى الوضوح والتحدد، والذي تم إعداده في فترة تفاقمت فيها المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، يعد شاهداً آخر على حقيقة انتمائه لنمط الكادر من الأحزاب السياسية.

٢ ـ حزب الأحرار الدستوريين

سبق أن لاحظنا أن العديد من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين انضموا، خلال الفترة «١٩٣٠ ـ ١٩٣٥»، لصفوف حزب الشعب أو حزب الاتحاد. وقد أفاد أفول هذين الحزبين، مع نهاية عهد صدقي والقصر (بعودة دستور ١٩٢٣)، الحزب المنافس، أي حزب الأحرار

الدستوريين. فقد خسر حزب الاتحاد ركيزته الأساسية التي جمعت حولها مؤيديه بوفاة الملك فؤاد في أبريل ١٩٣٦، أما حزب الشعب فقد وصفه إسماعيل صدقي نفسه بقوله أنه يمر بحالة كمون[٣٢٦].

ويتمثل السبب الرئيسي لهذا النهوض في حزب الأحرار الدستوريين، في تولي رئيسه محمد محمود رئاسة الوزارة في يناير ١٩٣٨. وكان من المناسب تماماً أن يتخذ محمد محمود ذلك الاجراء المتمثل في تشكيل «الجبهة القومية»، وهي ائتلاف بين حزب الأحرار وحزب الشعب وحزب الاتحاد والحزب الوطني، خلال انتخابات مارس - أبريل ١٩٣٨. كذلك انضم عدد كبير من المستقلين إلى هذه «الكتلة القومية». وهكذا استطاع محمد محمود، من خلال هذه الكتلة ونتيجة لموقعه كرئيس للحكومة، أن يستعيد لحزبه بعض أعضاء حزبي الشعب والاتحاد، الذين كانوا في الأصل أعضاءً في الأحرار الدستوريين خلال العشرينات. وبالتالي فلو حللنا قائمة أعضاء برلمان ١٩٣١، الذين تم انتخابهم لمجلس النواب عام ١٩٣٨، فسوف نجد أن ما لا يقل عن نصف هؤلاء الأعضاء قد تخلوا عن ولائهم السابق لحزب الشعب أو حزب الاتحاد وانضموا للأحرار الدستوريين[٣٢٧].

كذلك صاحب انتخابات عام ١٩٣٨ عودة الحيوية من جديد إلى الوحدات التنظيمية المحلية لحزب الأحرار الدستوريين. وتم تشكيل لجان على مستوى المديريات لمساعدة الأحرار الدستوريين في حملتهم الانتخابية. وشكلت لجنة في كل محافظة في الوجه البحري ومصر الوسطى والصعيد[٣٢٨]. وعلى مستوى الدوائر شكلت عشر لجان نصفها في الوجه البحري والنصف الآخر في القاهرة والاسكندرية والصعيد[٣٢٩]. كذلك نظمت لجان الشبان والطلبة، وكانت في أغلبها على مستوى الدوائر[٣٣٠]. ولم يكن التوزيع الجغرافي لهذه اللجان التابعة لحزب الأحرار معبراً عن قوة الحزب، بل على العكس، فكلما ازداد عدد اللجان على مستوى الدائرة أو المديرية في منطقة ما، كلما ضعف موقف الحزب في تلك المنطقة. ويوضح الجدول رقم (٥) كيف كان الحزب أقوى في المديريات منه في المحافظات، وكيف كانت قوته تتزايد

	العدد الاجمالي	لجان حزب الأحرار على مستوى الدوائر والمديريات	نواب حزب الأحرار
المحافظات	٣٣	٤ (١٢,١٪)	٤ (١٢,١٪)
الوجه البحري	١٢١	٦ (٤,٩٪)	٣٣ (٢٧,٢٪)
مصر الوسطى	٣٣	١ (٣,-٪)	١٠ (٣٠,٣٪)
الوجه القبلي	٧٧	٣ (٣,٩٪)	٣٠ (٣٨,٩٪)

«جدول رقم ٥: حزب الأحرار الدستوريين وانتخابات مجلس النواب عام ١٩٣٨».

كلما انتقل المرء من الوجه البحري إلى مصر الوسطى ثم إلى الوجه القبلي. وغني عن البيان أن الحزب كان يعتمد أساساً على كبار ملاك الأراضي بالمديريات، كما كان يفعل خلال العشرينات.

ويتضح من تحليل مهن نواب حزب الأحرار في مجلس النواب المنتخب عام ١٩٣٨، أنها ذات طابع ريفي في أغلبها. فهناك ١٨ نائباً فقط من نواب الحزب، وعددهم ٧٧ نائباً، يعملون في مهن مدينية، بينما يعمل النواب الباقون (٥٩) في مهن ريفية (بنسبة ٧٦,٦٪). في حين أن مجلس عام ١٩٣٨ في مجمله كان فيه ١٦٣ نائباً من أصل ٢٦٤ (أي ٦١,٧٪) يعملون في مهن أو أعمال يمكن تصنيفها أنها ريفية[٣٣١].

وقد تمت انتخابات ١٩٣٨ على مرحلتين. أجريت المرحلة الأولى في الحادي والثلاثين من مارس في مصر الوسطى والوجه القبلي، بينما أجريت المرحلة الثانية في الثاني من أبريل في الوجه البحري والمحافظات. وهذا يوضح مدى ثقة محمد محمود في ما يتعلق بقدرة الأحرار الدستوريين والأحزاب السياسية المتحالفة معه على الفوز في انتخابات المنطقة الجنوبية، وليس في الدلتا والمدن الرئيسية. وكان محمود يأمل بالتأثير على الناخبين في الدلتا من خلال النتائج الطيبة التي سيتم تحقيقها في مصر الوسطى والصعيد[٣٣٢].

ولم يكن أغلب الزعماء البارزين في حزب الأحرار الدستوريين، خلال الفترة «١٩٣٥ - ١٩٣٩»، من كبار ملاك الأراضي أو من أبنائهم فحسب، بل كانوا ينحدرون أيضاً من مجموعة الشخصيات نفسها التي برزت في الحزب خلال العشرينات وأوائل الثلاثينات. أو بعبارة أخرى، فإن الحزب لم تصب فيه دماء جديدة، وكل ما في الأمر أنه استعاد بعض أعضائه السابقين، الذين تركوه في الأوقات الصعبة إبان عهد «صدقي - القصر». وكان محمد محمود هو الشخصية الأكثر أهمية والأقوى نفوذاً بين أعضاء الحزب القياديين، وهو الرئيس الفعلي للحزب بداية من عام ١٩٢٩ حتى وفاته في يناير ١٩٤١[٣٣٣]. وهناك عضوان آخران في الحزب من عائلة محمود هما عبدالرحمن وحفني محمود[٣٣٤]. كما كان هناك العديد من عائلات كبار الملاك ذات النفوذ في الوجه القبلي ممثلة في الحزب مثل عائلات خشبة[٣٣٥] ومحفوظ[٣٣٦] وعبدالرازق[٣٣٧]. وفي الوجه القبلي كان للحزب أعضاء بارزون من كبار ملاك الأراضي، الذين عرضنا لهم في ما سبق بوصفهم أعضاء في اللجنة الادارية للحزب خلال العشرينات وبداية الثلاثينات. وبعض هؤلاء لم يكن نشطاً سياسياً، إلا أنهم لاقوا التكريم والاحترام بوصفهم مؤسسي الحزب، مثل أحمد لطفي السيد[٣٣٨]، وعبدالعزيز فهمي[٣٣٩]. وفي أواخر الثلاثينات كان هناك العديد من أفراد عائلات كبار ملاك الأراضي الذين حافظوا على تأييدهم التقليدي لحزب الأحرار الدستوريين. منهم على سبيل المثال: عبدالجليل أبو سمرة، ابراهيم الطاهري، محمد حسين هيكل من مديرية الدقهلية، أحمد عبدالغفار ومحمد حسين من المنوفية، وابراهيم دسوقي أباظة من مديرية الشرقية[٣٤٠].

٣ ـ الحزب الوطني

استمر أفول الحزب الوطني خلال الفترة «١٩٣٥ ـ ١٩٣٩»، باستثناء فترة قصيرة أعقبت توقيع معاهدة ١٩٣٦ بين انجلترا ومصر. وكان زعماء الحزب ينتقدون صراحة وعلانية معاهدة ١٩٣٦، وهو ما يتمشى تماماً مع تقاليد الحزب[٣٤١]، وهو الحزب القديم الوحيد الذي اتخذ هذا الموقف من المعاهدة. وتورد التقارير أن لجاناً محلية جديدة تابعة للحزب الوطني شكلت خصيصاً للقيام بحملة ضد المعاهدة[٣٤٢].

وقد أدى اشتراك محمد حافظ رمضان في وزارة محمد محمود عام ١٩٣٨، إلى ظهور الخلافات بين أعضاء اللجنة الادارية للحزب، والذي انتهى إلى حدوث انشقاق داخل الحزب نفسه عام ١٩٤٠. وانقسم الحزب إلى مجموعتين، احداهما بقيادة رمضان والأخرى بقيادة عبدالرحمن فهمي سكرتير الحزب[٣٤٣]. وظل الانقسام يصدِّع صفوف الحزب حتى منتصف الأربعينات.

٤ ـ حزب الاتحاد الشعبي

سبق أن لاحظنا أن حزب الاتحاد وحزب الشعب كانا يمران بحالة أفول في هذه الفترة. كما أن عدداً كبيراً من أعضائهما استقال خلال عام ١٩٣٦. بل ان اسماعيل صدقي، الذي استعاد رئاسة حزب الشعب عام ١٩٣٥، تحول إلى نائب «مستقل» عام ١٩٣٨[٣٤٤]. ولم تكن انتخابات عام ١٩٣٨ مشجعة بالنسبة للحزبين، إذ حصلا على ستة عشر مقعداً فقط[٣٤٥]. وفي نوفمبر ١٩٣٨، اندمج الحزبان في حزب واحد سمي «حزب الاتحاد الشعبي». وأصبح محمد حلمي عيسى، العضو القديم بحزب الاتحاد ورئيسه في ما بعد، رئيساً للحزب الجديد[٣٤٦]. وقد لعب حزب الاتحاد الشعبي، شأنه شأن الحزب الوطني، دوراً هامشياً ومحدوداً في الحياة السياسية لمصر في تلك الفترة.

أحزاب سياسية جديدة

لم تكن مصر الفتاة، أو جماعة الأخوان المسلمين، مجرد حزب سياسي جديد، بل مثلتا في الواقع حركة سياسية جديدة تتبنى ايديولوجية مختلفة تماماً عن الأيديولوجية الليبرالية التي ميزت، حتى ذلك الحين، مجمل الحركة الوطنية. وقد اختلفت الجماعتان اختلافاً أساسياً عن الوفد والأحزاب السياسية الأخرى، لا في الأيديولوجية فحسب، بل في شكل التنظيم وفي الوسائل المستخدمة لتحقيق أهدافهما أيضاً، وهما تشبهان، للوهلة الأولى، من حيث النظرة إلى الواقع الاجتماعي، الحزب الوطني في عهد مصطفى كامل ومحمد فريد، إلا أن تنظيمهما ووسائلهما اختلفت تماماً في الواقع العملي عن تنظيم الحزب الوطني ووسائله. وقد توجه الحزب الأخير إليهما بسبب طابعه الاسلامي. على خلاف العلمانية الواضحة وغير المنقوصة لحزب الوفد.

ولما كانت القاعدة الاجتماعية لكل من مصر الفتاة والأخوان المسلمين، تتشكل من أفراد الطبقة نفسها (أي طبقة الأفندية) التي مثلت الدعامة الأساسية للوفد في المدن، لذا لم يكن غريباً أن تتميز علاقتهما بالوفد بالتنافس والعداء.

وحقيقة أن التحدي الذي واجه الوفد قد جاءه من اليمين وليس من اليسار، ترجع في الأساس للأسباب ذاتها التي سبق أن أدت الى اضمحلال الحزب الشيوعي المصري، ثم اختفائه نهائياً في منتصف العشرينات. فالأسباب الرئيسية لذلك هي غلبة الطابع الأجنبي على الحزب، وافتقاره إلى منظِّرين، واخفاقه في تشكيل تنظيم سري من ناحية، وفي تحديد علاقته بالوفد من ناحية أخرى. ويتعين أن نلحق بهذين السببين المترابطين السيطرة الكاملة للوفد على العمال، ناهيك عن أن وعي العمال بوصفهم طبقة لم يكن قد تبلور بعد. وتلك حقيقة تجاهلها أو جهلها بعض كتاب اليسار في مصر[٣٤٧].

١ ـ مصر الفتاة

أنشئت «جمعية مصر الفتاة» في الثالث عشر من أكتوبر عام ١٩٣٣[٣٤٨]. وكان زعيمها، أحمد حسين، من خريجي مدرسة الحقوق، وقد لعب دوراً بارزاً ونشطاً في «مشروع القرش» في أوائل الثلاثينات[٣٤٩]. وكان مؤسسو هذه الجماعة قلة، إذ لم يتجاوز عددهم اثني عشر مؤسساً[٣٥٠]. والواقع أن تاريخ إنشاء جمعية مصر الفتاة ينطوي على أهمية خاصة، إذ كان يمثل ظهور النزعة الوطنية الراديكالية، التي زاودت على الوفد بعد أن أظهر عجزه، إلى حد ما، خلال عهد صدقي. فحتى ذلك الحين كان الذين أسسوا مصر الفتاة يتعاونون مع الوفد، ويؤيدون موقفه في نضاله السياسي[٣٥١]. لكن عملية تأسيس جمعية لها أغراض سياسية ومستقلة عن الوفد، جعلت هذا الأخير ينظر إلى الجمعية المنشأة حديثاً نظرة الشك والغيرة[٣٥٢]. والواقع أن النحاس اقترح في ذلك الوقت أن يعمل أحمد حسين من داخل الوفد بدلاً من أن يعمل مستقلاً[٣٥٣]. لكن هناك اختلافين رئيسيين ميزا بين الوفد وجمعية مصر الفتاة، في رأي أحمد حسين، هما افتقار الأول إلى برنامج، وعدم اتباعه الوسائل الصحيحة لتحقيق استقلال مصر[٣٥٤]. لكن هذا لا ينفي أن بعض أهداف مصر الفتاة، على الأقل، تعود جذورها إلى الراديكالية الأصلية للوفد نفسه. وربما لم يكن من قبيل المصادفة أن يستشهد أحمد حسين في خطبه بأيام البطولة والاستشهاد إبان انتفاضة ١٩١٩ الشعبية والفترة التي أعقبتها[٣٥٥]. كما لم يكن شيئاً يفتقر إلى الدلالة ما زعمه بعض أعضاء مصر الفتاة، من أن ما يمثلونه هو الوفدية الحقّة[٣٥٦]. وهكذا يمكن، في حدود معينة، النظر إلى جمعية مصر الفتاة على أنها امتداد للتقليد الراديكالي الذي كان موجوداً كإمكانية طوال العشرينات وأوائل الثلاثينات في حزب الوفد ذاته.

ولكن ما هي السمات الرئيسية لبرنامج مصر الفتاة؟ وإلى أي حد اختلفت هذه السمات اختلافاً أساسياً عن السمات الرئيسية لبرنامج الوفد؟ من الأهمية بمكان في هذا الصدد أن جمعية

مصر الفتاة أكدت دور العقيدة أو الايمان في مذهبها. وقد سمي الكتاب الأساسي لأحمد حسين «إيماني» نتيجة لتأكيده الشديد على العنصر الديني والاسلامي بوجه خاص[٣٥٧]. ففكره يجمع بين عنصري الدين والوطنية على نحو يشبه إلى حد بعيد فكر مصطفى كامل زعيم الحزب الوطني. وعندما خاطب أحمد حسين الجمهور الأوروبي، كما حدث في جولته عام ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦، تراجع العنصر الاسلامي إلى الخلفية[٣٥٨]. وهدف الجمعية، أو غايتها بلغة أحمد حسين، هو «أن تصبح مصر فوق الجميع امبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الاسلام»[٣٥٩]. لكن أفكار أحمد حسين انطوت، وإن لم تتجاوز حدود القومية المصرية، على بذور النزعة الشمولية العربية أو النزعة الشمولية الاسلامية. ونتيجة لوجود هذا العنصر الاسلامي، راودت الشكوك الكثيرين بارتباط مصر الفتاة بالحزب الوطني القديم، بل وظن البعض أن الحزب الوطني القديم هو الذي أنشأها[٣٦٠]. والواقع أن أفكار أحمد حسين، وحتى نهاية الثلاثينات على الأقل، كانت قومية أكثر منها إسلامية، وهو ما يتناقض بوضوح مع اتجاه جماعة الأخوان المسلمين[٣٦١].

والسمة الرئيسية الثانية لبرنامج الجمعية هو الروح العسكرية. وتدل اللغة المستخدمة في الجمعية على هذه السمة. فأعضاؤها كانوا يسمون «جنود مصر الفتاة»[٣٦٢]. كما أن كلمتي «نظام» و «قانون» كانتا كلمتين محوريتين استخدمهما أحمد حسين نفسه، في وصفه لطابع الجمعية المميز[٣٦٣]. فهذه الأخيرة كانت تستهدف جعل الخدمة العسكرية إجبارية «وأن يمتلىء الشباب بالروح العسكرية»[٣٦٤]. وكان تنظيم الجمعية، كما سوف نرى، ذا طابع عسكري حيث أنه اعتمد على منظمات شبه عسكرية.

أما ثالث السمات الرئيسية لبرنامج الجمعية، فهو تغطيته الواسعة للمسائل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المسائل غير السياسية، مثل البحث العلمي والتعليم والأسرة والصحة العامة والأمن الاجتماعي والفن الشعبي والزراعة والصناعة والتجارة وتخطيط المدن. وتكشف القراءة المتمهلة لهذا البرنامج أن اهتمامه بالمشكلات والقضايا المتعلقة بالأفندية والبرجوازية الصغيرة، يفوق بكثير اهتمامه بمشكلات الطبقات المالكة للأراضي. وقد بني هذا الاهتمام على إنشاء المشروعات الصناعية وحماية الصناعة الوطنية، من خلال التعريفات الجمركية واجراءات التفضيل في المعاملة المتخذة من جانب الحكومة. وفي التجارة ينبغي أن يحتكر المصريون التجارة الداخلية وأن تنعقد لهم السيطرة على تجارة الاستيراد والتصدير. كما طالب البرنامج بألا يشتري أحد شيئاً لا يصنعه أو لا يبيعه مصريون. وفضلاً عن ذلك، فإن على مصر أن تبني أسطولاً تجارياً وأن تؤسس بنكاً مركزياً لمعاونة النشاط التجاري وتمويله، وبنكاً آخر صناعياً لتمويل مختلف المشروعات[٣٦٥]. وقد مثل هذا البرنامج، على الأقل منذ انتفاضة ١٩١٩ الشعبية، جزءاً لا يتجزأ من مبدأ الاستقلال الاقتصادي الذي صاغه طلعت حرب. والواقع أن أحمد حسين قد أكد أن برنامج الجمعية البنّاء في المجال الاقتصادي يستهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي[٣٦٦].

وعلى ذلك فإن البرنامج الاجتماعي ـ الاقتصادي لمصر الفتاة لم يكن مرفوضاً من جانب الوفد، إذ أن ما قالت به الجمعية في هذا الصدد لم يتعد تأكيد أفكار الاستقلال الاقتصادي كما عبرت عنها مختلف حركات المقاطعة الوفدية، خلال العشرينات وأوائل الثلاثينات. وتلك الحقيقة هي ذاتها السبب، كما سوف نرى في ما يلي، في توجه الجمعية إلى الطبقة المدينية التي شكلت الدعامة الأساسية للوفد، أي طبقة الأفندية.

وعلى ذلك، فقد جمعت مصر الفتاة، من الوجهة الأيديولوجية، بين ثلاثة تيارات فكرية: هي الراديكالية الوفدية والتيار الاسلامي والتيار الفاشي. فهي تعد امتداداً للتقليد الراديكالي الوفدي بقدر ما دافعت عن أيديولوجية الاستقلال الاقتصادي، التي عبرت عنها حملات المقاطعة الوفدية العديدة للبضائع الأجنبية، وتشجيع الصناعة والتجارة المصرية. لكن أحمد حسين كان يسعى أيضاً، رغم إيمانه القوي بالقومية المصرية، إلى أن تلعب مصر دوراً أكثر أهمية في العالم العربي الاسلامي. ورغم أنه لم يدع إلى فرض «الشريعة» على المجتمع المصري، بوصفها علاجاً لمحنتها، إلا أنه طالب بتطبيق الشريعة الاسلامية تطبيقاً دقيقاً في ما يتعلق بالبغاء والمشروبات الكحولية والقمار، الخ. وأخيراً، فإن تأثير «الفاشية» أمر اعترف به أحمد حسين نفسه، إلا أنه ميز بين الفاشية والنازية من ناحية، ومصر الفتاة من ناحية أخرى. فالفاشية والنازية تتوجهان إلى «الجنود والعاطلين» بينما يعتمد حزبه على الشباب. وفضلاً عن ذلك فإن مصر، خلافاً لايطاليا وألمانيا، بلد مستعمر[٢٦٧].

وفي الفترة من أكتوبر ١٩٣٣ حتى مارس ١٩٣٨، كانت الجمعية بمثابة تنظيم ذي «نزعة فاشية» واضحة[٢٦٨]، تتبعه ميليشيا القمصان الخضر، أهم وحداته التنظيمية. وقد انقسمت العضوية في الجماعة إلى فئتين. الأعضاء العاديون الذين وقعوا استمارات طلب العضوية في مختلف الفروع، أو في المقر الرئيسي بالقاهرة، ويطلق عليهم «جنود مصر الفتاة». أما الفئة الثانية، أي «المجاهدون»، فتمثل مرتبة أرقى، وتتألف من نخبة تختارها القيادة. ويؤدي «الجندي»، أي العضو العادي، قسماً مؤداه استعداده للتضحية بالحياة والأموال، وأن يبذل قصارى جهده من أجل الجمعية، وأن يطيع زعماءه قبل أن يقبل كمجاهد[٢٦٩]. وبعد إنشاء الجمعية بثلاثة شهور، أي في السابع عشر من يناير ١٩٣٤، لم يكن في الجمعية أي عضو «مجاهد». وفي منتصف عام ١٩٣٤، بلغ عدد المجاهدين اثني عشر عضواً فقط، ازدادوا في أوائل ١٩٣٥ إلى ٣٧ عضواً[٢٧٠]. لكن هذا العدد تضاعف في فترة قصيرة، رغم الاجراءات القمعية ضد الجمعية من جانب وزارات يحيى ونسيم والنحاس، ووصل عدد المجاهدين من أعضاء الجمعية إلى عدة مئات في أوائل عام ١٩٣٨. بل ان «فرقة فؤاد الأول» وحدها كان فيها أكثر من مائة عضو من هذه الفئة، في عام ١٩٣٦[٢٧١]. وكان «القميص الأخضر» هو الزي الرسمي الذي يرتديه المجاهد. وفي أوائل عام ١٩٣٨ كانت ميليشيا الجمعية تتألف من فرقتي القميص الأخضر المركزيتين، أي فرقة فؤاد الأول وفرقة فاروق، وكتائب القميص الأخضر في كل أنحاء البلاد.

وقد تركزت الفرقتان في القاهرة، بينما مثلت الكتائب منظمات القميص الأخضر في المديريات. ويحتل قمة البنية التنظيمية للجمعية «مجلس الجهاد» برئاسة الزعيم أحمد حسين[٣٧٢].

وقد أجبرت الجمعية على حل ميليشياتها بعد صدور قانون الثامن من مارس ١٩٣٨، والقاضي بحظر كافة المنظمات شبه العسكرية وفرق القمصان أياً كان لونها. وبالتالي، لم يبق لدى الجمعية سوى شبكة من الفروع.

ونتيجة لذلك تحول مجلس الجهاد إلى مجلس إدارة وتحول الأعضاء المجاهدون إلى أعضاء مؤسسين. وبناء على تعليمات أحمد حسين، بدأ العمل بإنشاء لجان في القاهرة وكافة أنحاء البلاد لتحل تدريجياً محل كتائب القمصان الخضر[٣٧٣].

وفي ظل العهد الوفدي (مايو ١٩٣٦ ـ ديسمبر ١٩٣٧) عانى حزب مصر الفتاة معاناة هائلة. فقد وقعت مصادمات عديدة بين قمصان مصر الفتاة «الخضر» والقمصان الزرقاء التابعة للوفد، على مدار تلك الفترة. وبلغت هذه المصادمات ذروتها بالمحاولة الفاشلة لاغتيال النحاس، والتي قام بها أحد أعضاء الجمعية في نوفمبر ١٩٣٧[٣٧٤]. إلا أن زعماء مصر الفتاة الذين اعتقلوا في أعقاب محاولة الاغتيال تم الافراج عنهم، بعد إقالة النحاس وتشكيل وزارة محمد محمود في يناير ١٩٣٨، ليستعيد الحزب نشاطه في ظل عهد سياسي أكثر ملاءمة. وتكونت فروع للحزب، فضلاً عن فروعه في القاهرة والاسكندرية، في مختلف مدن الأقاليم، وان تركز أغلبها في الوجه البحري وقناة السويس، مثل بورسعيد وطنطا والمنصورة والمحلة الكبرى ومنوف وأسيوط وسوهاج، الخ[٣٧٥]. وليست هناك أية أرقام متاحة عن عضوية الحزب خلال الفترة «١٩٣٦ ـ ١٩٣٩»[٣٧٦]. وكان للحزب نظام اشتراكات يلزم كل عضو بدفع خمسة قروش، إلا أنه اعتمد في الغالب على تبرعات الأعضاء الأغنياء من أمثال إبراهيم شكري، أو على كرم المتعاطفين معه من أمثال محمد علي علوبة وعبدالخالق مدكور وعلي ماهر ومحمد كامل البنداري[٣٧٧].

وهناك العديد من الأدلة الصريحة على أن علي ماهر كان يستخدم حزب مصر الفتاة ويموله ربما منذ يوليو ١٩٣٥. فقد ازدهرت الجمعية، مع وزارة علي ماهر (يناير ـ مايو ١٩٣٦)، وحظيت بالمساعدة العلنية من محمد علي علوبة وزير المعارف[٣٧٨]. وخلال عام ١٩٣٨ عمدت مصر الفتاة إلى تبني آراء مشابهة لآراء القصر، ممثلاً بعلي ماهر، في ما يتعلق بوزارة محمد محمود. فأعربت، على سبيل المثال، عن استحسانها لتعيين محمد كامل البنداري وكيلاً للديوان الملكي[٣٧٩].

وتمكن رؤية القاعدة الاجتماعية للحزب بوضوح في الطبقات أو الفئات الاجتماعية التي توجَّه إليها. فرغم بعض التوجهات الرومانتيكية للفلاح المصري، الذي «لم يلوثه الفساد»[٣٨٠]، إلا أن الحزب توجه في المقام الأول إلى طبقة الأفندية والبرجوازية الصغيرة، التي عانت أزمة طاحنة خلال الثلاثينات. فالفقر، في رأي أحمد حسين، نتج عن التوزيع غير العادل للثروة بين

المصريين والأجانب. والأجانب يحتكرون «جميع رؤوس الأموال وكل تجارة مصر الخارجية»، ناهيك عن أن الأراضي الزراعية مرهونة لهم ونظام الامتيازات في صالحهم[٣٨١]. وبالتالي، فقد طالبت جمعية مصر الفتاة بإلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة «وتمصير الشركات الأجنبية وجعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الحياة التجارية»[٣٨٢]. وينبغي القيام بعملية تمصير تدريجية للشركات «الاحتكارية» الكبيرة بوجه خاص - مثل شركة مياه القاهرة وشركة كوم أمبو وشركة ترام القاهرة الخ - عن طريق جعل أغلبية مستخدميها وحاملي أسهمها وأعضاء مجالس إداراتها من المصريين. وفضلاً عن ذلك، يتعين عدم السماح لأية شركة أجنبية جديدة بالعمل في مصر، إلا إذا كان أربعة أخماس مستخدميها على الأقل مصريين... «وإلا فماذا نفعل في هذه الألوف المؤلفة من شبابنا العاطل والذي يتزايد كل يوم»[٣٨٣]. وقد أبدت جمعية مصر الفتاة اهتماماً كبيراً بموظفي الحكومة المحدودي الدخل، واتضح هذا الاهتمام في مطالبتها بألا يقل الحد الأدنى للأجور عن خمسة جنيهات استرلينية، وألا يزيد الحد الأقصى عن مائة جنيه. فغاية العمل السياسي في مصر لا ينبغي أن تكون، في رأي الحزب، خدمة مصالح «الوزراء، والحكام وكبار موظفي الحكومة» بل خدمة «موظفي الحكومة محدودي الدخل، والفلاحين والعمال»[٣٨٤]. وعلى ذلك فقد توجهت مصر الفتاة إلى تلك الطبقات التي عانت من الأزمات خلال الثلاثينات، أي: طبقة الأفندية بمشكلتها المتعلقة بالعاطلين عن العمل من المتعلمين، والبرجوازية الصغيرة بالسيطرة الأجنبية المستمرة في الصناعة والتجارة، والتي ترجع أساساً إلى إخفاق البرجوازية المصرية الناشئة في التطور إلى برجوازية وطنية. كذلك توجه الحزب إلى الفلاحين، الذين شغلت محنتهم اهتمام كل من طبقة الأفندية والبرجوازية المحلية، بدءاً من منتصف الثلاثينات فصاعداً. وقد أظهرت مصر الفتاة إدراكاً أوسع لقضية الفلاح في أواخر الثلاثينات، فاق ما كان لديها في سنواتها الأولى. ففي عام ١٩٣٨ طالبت الجمعية بتحسين ظروف الحياة في القرى، وبنظام ضريبي على الأراضي أكثر عدالة بحيث تتزايد الضريبة بصورة تصاعدية كلما ازداد حجم الملكية، وبإعفاء الملكيات الصغيرة من الضرائب[٣٨٥]. أما العمال فكانوا موضع اهتمام الحزب منذ يونيو ١٩٣٤، عندما دافع أحمد حسين عن العمال الذين اعتقلوا خلال الأحداث العمالية التي وقعت في يونيو ١٩٣٤[٣٨٦]. وفي بداية عام ١٩٣٥ قامت علاقة تعاون بين مصر الفتاة وعباس حليم - الزعيم العمالي - واختير العديد من مستشاري النقابات العمالية من بين أعضاء مصر الفتاة البارزين، كما استخدم أعضاء الاتحاد العام التابع لعباس حليم المبنى التابع للجمعية[٣٨٧].

وقد غلب الطابع المديني على الحزب منذ إنشائه. ففي عام ١٩٣٤، كان عدد أعضائه ٢١٦ عضواً، ١٢٤ منهم كانوا يعيشون في القاهرة وضواحيها، و ٧٣ في الوجه البحري و ٩ أعضاء في الوجه القبلي. وفضلاً عن ذلك فإن الغالبية العظمى من هؤلاء الأعضاء كانوا طلبة وموظفي حكومة ومهنيين، وأصحاب محلات تجارية[٣٨٨]. وفي أواخر الثلاثينات كان الحزب أكثر قدرة على الحركة وأكثر شعبية في المراكز المدينية، أي في القاهرة والاسكندرية وبورسعيد، وفي مدن

المديريات في الوجهين البحري والقبلي، وهو ما يتضح من وجود فروع للحزب أو من تعدد الاجتماعات الحاشدة للحزب في تلك المدن[٣٨٩].

٢ ـ جماعة الأخوان المسلمين

نظرياً، يمكن القول أن أي تنظيم إسلامي هو أيضاً تنظيم سياسي من حيث الامكانية، لأن الاسلام يمثل عند منظريه أيديولوجية شاملة تترك أثرها على المؤسسات والأنشطة السياسية داخل المجتمع الاسلامي المعني. ولم تكن جماعة الأخوان المسلمين (التي تأسست عام ١٩٢٨) تتميز، في سنواتها الأولى، عن الجماعات الاسلامية الأخرى المنظمة، إذ كان هدفها حماية القيم الأساسية للاسلام. فقد انحصرت أنشطتها الأولى في بناء المساجد وإنشاء المعاهد التعليمية ونشر الدعوة، بوصفها دعوة دينية وأخلاقية في الأساس. وعني أول مؤتمرين للجماعة، عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٤ (؟)، بالشؤون العامة للجماعة[٣٩٠]. والمرجح أن الجماعة لم تكن تبدي اهتماماً مباشراً، حتى ذلك الوقت، بالقضايا والمشكلات السياسية القائمة في مصر. وفي حدود ما هو متاح لنا من شواهد، نستطيع القول أن الجماعة بدأت تتطرق إلى موضوعات ذات دلالة سياسية واضحة بدءاً من عام ١٩٣٤ فصاعداً[٣٩١].

وفي رسالة مبكرة، كتبت عام ١٩٣٤، لا يحاول البنّا إنكار الاتهام الموجه إلى الجماعة بأنها تتوخى أغراضاً سياسية، إذ أنه يؤكد أن العودة إلى الاسلام، وهو ما تدعو إليه الجماعة، تمثل بضرورة أمراً دنيوياً وآخروياً في آن معاً، فذلك هو جوهر الاسلام ذاته[٣٩٢]. وفي المؤتمر الثالث الذي عقد عام ١٩٣٥، تحدث أحد الأعضاء البارزين في الجماعة عن موقفها من «التيارات العامة»[٣٩٣]. وفي أغسطس ١٩٣٦ كتب البنا «رسالة نحو النور»، التي أرسلت إلى الملك فاروق والنحاس رئيس الوزراء وعدد من الحكام العرب. ولا ريب أن هذه «الرسالة» تمثل برنامجاً للاصلاح السياسي والاجتماعي العام، يعبر بدقة عن الأفكار التي تؤمن بها الجماعة. وتدعو الرسالة إلى إلغاء «الحزبية» و «توجيه القوى السياسية للأمة وجهة واحدة وككتلة واحدة»[٣٩٤].

فالغاية التي تتوخاها جماعة الأخوان المسلمين، في ما يتعلق بمصر، هي «نهضة» الأمة أو انبعاثها الروحي. فقد عانت مصر، في رأي الجماعة، أمراضاً عديدة أفسدت كل نواحي حياتها. فعلى المستوى السياسي عانت من الامبريالية ومن التحزّب، كما عانت من الخلافات والانقسامات بين أبنائها. وعلى المستوى الاقتصادي «انتشر الربا على نطاق واسع بين كل طبقاتها»، كما عانت من سيطرة الشركات الأجنبية على ثرواتها[٣٩٥]. أما من الوجهة الاجتماعية والتعليمية والأخلاقية، فإن الأمة المصرية والبلدان الشرقية الأخرى تمر أيضاً بفترة انحطاط. لذلك، فإن إصلاح أحوال الأمة لازم لكل قطاعات المجتمع. ويرى البنا أنه لا يكفي، للعمل على تحقيق الطموحات السياسية للأمة، أن نركز جهودنا في النضال السياسي وحده، بل على العكس، فالطريق الوحيد لضمان الحقوق السياسية لمصر هو أن نعالج محنتها الاجتماعية

والاقتصادية والثقافية والتعليمية[٣٩٦]. وفي كتابات البنا عام ١٩٣٤، في أعقاب الكساد الاقتصادي العالمي، كان الوضع الاقتصادي هو أساس الداء. فقد تأثر كل فرد بمشكلة الديون العقارية التي حولت الثروة من أيدي المصريين إلى أيدي الأجانب. «. . . والشركات الأجنبية. والبضائع الأجنبية. والكماليات الأجنبية. والخمور الأجنبية. والنساء الأجنبيات. والسماسرة الأجانب عوامل مدمرة للثروة الوطنية وهي عقبة كؤود في سبيل النهوض الاقتصادي وسبب كبير في كثرة العاطلين من الأيدي القادرة على العمل»[٣٩٧].

ويأخذ البنا على الحركة الوطنية المصرية والأحزاب السياسية الرئيسية، أنها افتقرت إلى البرنامج الواضح والزعامة الأصيلة. وفي منتصف الثلاثينات كتب البنا: «إن نهضتنا لا تزال مبهمة لا وسائل لها ولا غايات ولا مناهج ولا برامج»[٣٩٨]. فليس هناك زعيم سياسي واحد يملك برنامجاً واضحاً للنهوض بالأمة. وفضلاً عن ذلك فإن زعماء تلك الفترة صنعتهم الظروف ليس غير، ولم يتأهلوا «تربوياً» ليصبحوا زعماء. ومن جهة أخرى، فإن الزعامة الأصيلة والبرامج الواضحة هي «القواعد» التي «بنى» عليها «مصطفى كامل وفريد ومن قبلهما جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده نهضة مصر ولو سارت في طريقها هذا ولم تنحرف عنه لوصلت إلى بغيتها أو على الأقل لتقدمت. . .»[٣٩٩]. لكن الزعماء الذين تصنعهم الظروف يريدون الوصول إلى النتائج قبل أن يملكوا الوسائل الواضحة لتحقيقها[٤٠٠].

لقد دعا البنا إلى العودة للنهضة الحقيقية والأصيلة التي شهدتها مصر قبل الحرب العالمية الأولى. فكل حركات النهضة التي نجحت في بلوغ أهدافها إتبعت، في رأيه، قانوناً اجتماعياً عاماً، هو السير في طريق واضح المراحل، يؤدي حتماً إلى النتائج التي تبتغيها الأمة المعنية[٤٠١]. ومن بين الأسباب التي أدت إلى فشل مصر في اتباع هذا القانون العام، ما تتصف به الشخصية المصرية من عاطفية وتهور، وهو ما «جعل نهضتنا (بمثابة) انفجارات عاطفية»، وفضلاً عن ذلك، فلو أن المرء قبل بأن غايتها كانت واضحة، والكلام للبنا، فإن «الوسائل غير معروفة ولا محدودة وقد تكون متعاكسة يحيط بعضها بعضاً ونحن لا نشعر»[٤٠٢]. وأخيراً ليس هناك اتصال في الحركات السياسية المصرية، إذ أنها تنتهي بمجرد وفاة زعمائها.

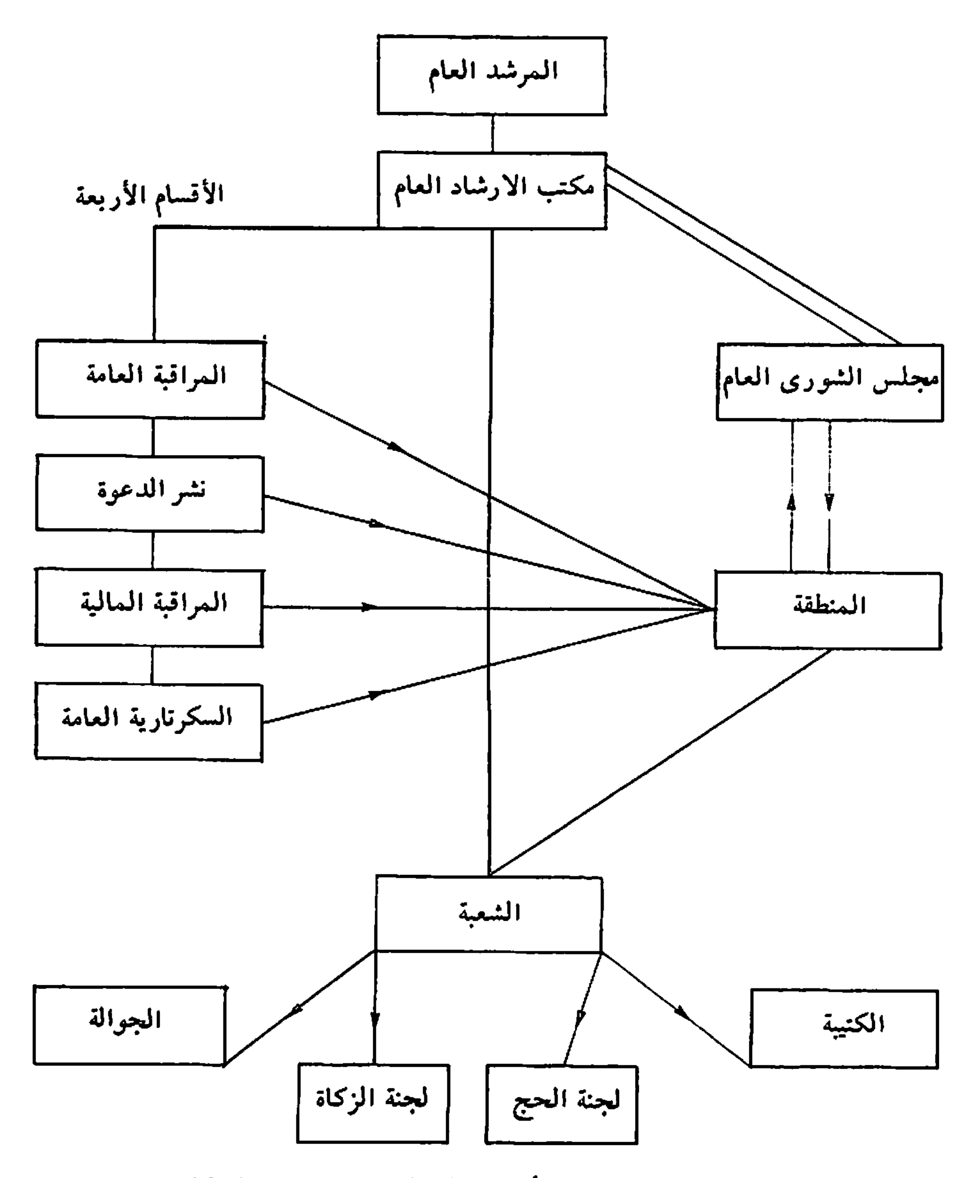
ويفتقر التحليل الذي قدمه ميتشل لتنظيم الجماعة وبنيتها إلى المنظور التاريخي، أي أنه لا يوضح التغيرات التي حدثت منذ إنشائها في أواخر العشرينات حتى نهاية الثلاثينات. وربما يرجع ذلك إلى قلة المادة المتاحة حول تلك الفترة المبكرة، أي فترة الثلاثينات. إلا أن مذكرات البنا تنطوي بالفعل على بعض المعلومات المتعلقة بتنظيم الجماعة وبنيتها. وينطبق ذلك بوجه خاص على تغطية المؤتمر الثالث للجماعة في مارس ١٩٣٥[٤٠٣]. ومن الواضح، في ضوء الشواهد التي يوردها البنا في المذكرات، أن تنظيم الجماعة خلال الثلاثينات، كان مختلفاً تماماً عن تنظيمها في الأربعينات والخمسينات.

والوحدة الأساسية للجماعة، طبقاً لقرارات المؤتمر الثالث، هي «الدائرة»، وهو تعبير كان يستخدم بالتبادل مع كلمة فرع أو «شعبة»، وهي الكلمة المستخدمة عادة لتسمية الوحدة الأساسية لتنظيم الجماعة[٤٠٥]. وفي عام ١٩٣٥ قسمت البلاد إلى «مناطق» جاءت متطابقة إلى حد ما (وخاصة في الوجه البحري والمحافظات) مع الأقسام الادارية للبلاد. وعندما بدأت الجماعة تطبيق هذا النظام كان لديها اثنتي عشرة منطقة، ست في الوجه البحري، وثلاث في مصر الوسطى والصعيد، ومنطقة واحدة في كل من منطقة القناة والقاهرة والاسكندرية[٤٠٦]. وكانت الاجتماعات المنتظمة بين رؤساء الشعب داخل كل منطقة، تعقد في احدى هذه الشعب بمعدل لا يقل عن أربعة اجتماعات في السنة. ورغم أن نظام المناطق والمؤتمرات التي تعقد بانتظام في كل منطقة، أدى إلى خلق روابط أفقية بين الوحدات الأساسية، إلا أنه ساعد أيضاً على تعزيز المركزية في الجماعة وعلى احكام رقابة الهيئة العليا في الجماعة، أي مكتب الارشاد العام[٤٠٧].

وفي أوائل الثلاثينات كان لكل شعبة مجلس إدارة ورئيس يسمى «النائب» وسكرتير. لكن اسم رئيس الشعبة أصبح، في أواخر الثلاثينات «الرئيس» بدلاً من النائب[٤٠٩]. فهذا الأخير كان ينطوي على نوع من الخلط، إذ أنه لم يكن يشير إلى رئيس الشعبة فحسب، بل كان يمثل أيضاً لقباً شرفياً يمنحه مكتب الارشاد لبعض أعضاء الجماعة المنتمين لفئة العضو العامل أو لفئة المجاهد. وهناك خلط آخر في استخدام تعبير «مجلس الشورى المركزي»، في المؤتمر الثالث، والذي يشير على الأرجح إلى مجلس الادارة، إلا أن هذه التعبيرات التي ابتكرها المؤتمر الثالث، عام ١٩٣٥، سرعان ما انصرفت الجماعة عن استخدامها[٤١١].

وطبقاً لقرارات المؤتمر الثالث، تألف «مجلس الشورى العام» من رؤساء (نواب) المناطق[٤١٢]. والواقع أن الشُعبْ، بوصفها فروعاً للمناطق، لم تكن قد تطورت، حتى ذلك الوقت، إلى مستوى الهيئة التنظيمية الوسيطة التي تمثل حلقة الوصل بين المركز العام في القاهرة والشُعَب[٤١٣]. ويحتل مجلس الشورى العام مرتبة أعلى في التسلسل المراتبي للجماعة من المرتبة التنظيمية للمنطقة والشعبة.

ومكتب الارشاد العام، برئاسة «المرشد العام»، هو الهيئة المخول إليها «السلطة العليا للأخوان المسلمين»[٤١٤]. وفي عام ١٩٣٥ تم تقسيم العمل في مكتب الارشاد العام إلى أربعة أقسام. أولها قسم «المراقبة العامة» برئاسة «المراقب»[٤١٥]. والقسم الثاني هو الخزينة أو «صندوق الدعوة» بلغة الجماعة، والذي تم تأسيسه باستقلال عن خزينة مكتب الارشاد العام، نظراً لأن هدفه الوحيد هو تمويل نشر الدعوة، بتعيين الدعاة والمستخدمين ونشر المطبوعات اللازمة لتحقيق هذا الغرض. أما القسم الثالث فهو «المراقبة المالية» برئاسة أمين صندوق الجماعة. وأخيراً سُمي القسم الرابع «السكرتارية العامة» برئاسة السكرتير العام، الذي كان يشرف أيضاً على صحيفة الجماعة. ومن الواضح أن مكتب الارشاد العام خصَّص عدداً من ضباط



رسم بياني رقم ٢ : «جماعة الأخوان المسلمين» (١٩٣٥ ـ ١٩٣٩).

الاتصال المفوضين من قبل المكتب، لربط قيادات المناطق برؤساء الأقسام الأربعة التابعة لمكتب الارشاد[٤١٦].

وقد مثل مكتب الارشاد العام، الذي شُكل عام ١٩٣٣ (بعد المؤتمر الأول الذي عقد في مايو ١٩٣٣)، طوال فترة الثلاثينات، الذراع الاداري للمرشد العام نفسه[٤١٧]. فالأخير لم تكن له سكرتارية خاصة به ومنفصلة عن سكرتارية مكتب الارشاد[٤١٨]. ولا ريب أن المرشد العام

نفسه كان على قمة التسلسل المراتبي للجماعة. فهو المؤسس والمنظِّر الأول، وهو المنظم الرئيسي للجماعة. والواقع أن شخصيته القوية وسيطرته الكاملة على التنظيم جعلا منه الزعيم الأوحد، عملياً، وذو السلطة المطلقة في شؤون الجماعة.

ويرجع منشأ المنظمات شبه العسكرية في الجماعة إلى سنواتها الأولى، حين كان مقر مركزها العام بالاسماعيلية[٤١٩]. وقد سميت بالجوّالة، وكانت تتبع تنظيم حركة الكشافة المصرية[٤٢٠]. وكان لكل شعبة فرقة من الجوالة. وفي عام ١٩٣٥ وُضعت اللائحة المنظمة لأنشطة هذه الفرق، وصدّق عليها المؤتمر الثالث للجماعة[٤٢١]. ومن الواضح أن مدير الجوالة هو الذي تولى تأسيس هذه الفرق وتدريبها والاشراف عليها، وكان يقوم بزيارات منتظمة لمختلف الشُعب. وقد تزايد عددها زيادة هائلة بحيث بلغ، وقت انعقاد المؤتمر الرابع في يوليو ١٩٣٧، ألفاً أو ربما ألفا عضو[٤٢٢]. وفي خريف عام ١٩٣٧، تم تأسيس نوع جديد من الفرق شبه العسكرية سمي بالكتائب. وتألفت الكتائب الأولى بالقاهرة، وتم تقسيمها على أساس الفئات الاجتماعية: الطلبة، العمال، التجار، موظفو الحكومة، حيث خصصت كتيبة لكل فئة[٤٢٣]. ورغم عدم وضوح الصلة بين الجوالة والكتائب، إلا أنه من الواضح أن الأخيرة تميزت عن الأولى بحصر عضويتها في نطاق معين، وأغلب الظن أنها شكلت القاعدة الأساسية للجهاز السري للجماعة. ومع ذلك يمكن القول أنه بعد إضافة نظام «الأسر» لنظام الكتائب[٤٢٤]، خلال الحرب العالمية الثانية، ساعد الطابع السري لنشاط الأسر وفعالية هذا النشاط على تطوير الجهاز السري (إن لم يكن قد هيأ أسس هذا التطوير) على النحو الذي عرف به في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية. ولا ريب أن نواة الجهاز السري كانت قائمة بالفعل منذ عام ١٩٣٥ فصاعداً، إلا أن تنظيم الجماعة افتقر في ذلك الوقت إلى السرية، وإلى الدرجة العالية من المركزية التي تميز بها خلال الأربعينات.

وقد حث مكتب الارشاد، من ناحية، كافة الشُعب، خلال الفترة ١٩٣٨ - ١٩٣٩، على تنظيم فرق الجوالة والكتائب طبقاً للقرار الهام الذي اتخذه المؤتمر العام الخامس في يناير ١٩٣٩[٤٢٥]. أو، بعبارة أخرى، أن يعتمد تنظيم هذه الهيئات شبه العسكرية إلى حد كبير على المبادرة المحلية. وعلى ذلك، فقد تشابهت فرق الجوالة والكتائب، من حيث إنشائها وتنظيمها، مع القمصان الزرقاء التابعة للوفد[٤٢٦]. لكن البرنامج الأسبوعي لنشاط الجوالة والكتائب، كان يقوم بإعداده مكتب الارشاد، من ناحية أخرى، وهو الذي كان يقوم بإبلاغه للشعب، من خلال صحيفة «النذير»، التي كانت تنشرها صحيفة الجماعة[٤٢٧].

ولم تكن عضوية الجوالة والكتائب مفتوحة لكل أعضاء الجماعة. فقد ميز المؤتمر الثالث، على سبيل المثال، بين ثلاث درجات للعضوية. الدرجة أو الفئة الأولى هي العضو «المساعد»، ويندرج تحتها أي مسلم يود الانضمام إلى الجماعة (بملء استمارة العضوية والتوقيع عليها)، ويبدي استعداده لتأدية الرسوم (والواقع أن تلك الرسوم لم تكن إلزامية بل

تعتمد على الحالة المالية لطالب العضـوية). والفئـة (الدرجـة) الثـانية للعضـوية هي العضـو «المنتسب»، وهي مفتوحة لكل من تعلم مبادىء الجماعة وتعهد بإطاعة قادتها وانتظم في حضور اجتماعات الشُعَب. وأخيراً تضم الدرجة الأخيرة، أي العضو «العامل»، الأعضاء الذين درسوا بدقة مبادىء الجماعة وواظبوا على حضور حلقات الدراسة القرآنية وساهموا في تمويل خزينة لجنة الحج ولجنة الزكاة (حسب الموارد المالية لكل عضو) وانضموا إلـى الجماعـة (حسـب العمر) وأخيراً قبلوا بالجزاءات التـي تفرضهـا الجماعـة علـى من ينقض أو ينتهـك المبـادىء الأخلاقية.

ومجلس إدارة الشعبة هو الذي يحدد، عملياً، هذه الدرجات الثلاث للعضوية، وهو الذي يمنحها للأعضاء. ويتم إرسال التفاصيل المتعلقة بأعضاء كل شعبة إلى مكتب الارشاد العام، الذي يملك وحده حق منح الدرجة الأعلى للعضوية، وهي درجـة المجاهـد، لبعض الأعضـاء العـاملين. ويتعين علـى المجاهـد، فضـلاً عن الالتـزام الـدقيق بفـروض الإسلام ومبادئه، أن يسدد اشتراكاً سنوياً لمكتب الارشاد وخزينة نشر الدعوة، وأن يتنازل عن جزء من ممتلكاته كوصية للجماعة. وأخيراً، يتعين على المجاهد أن «يلبي دعوة مكتب الارشاد العام في أي وقت وأي مكان»[٢٨].

وتوضح الدراسة الفاحصة لعضوية جماعة الأخوان المسلمين، خلال الثلاثينات، غلبة عنصر الأفندية، فقد تكون أول مكتب للارشاد، طبقاً لقرارات الاجتماع الأول لمجلس الشورى العام، في مايو ١٩٣٣، من أربعة من مشايخ الأزهر وسبعة أعضاء يمكن القول أنهم ينتمون إلى طبقة الأفندية. فأربعة منهم من موظفي الحكومـة، والخـامس كان يعمـل مدرسـاً في مدرسـة حكومية، والسادس تاجر، والسابع أفندي ينتمي لعائلة من عائلات أعيان الريف. وفضلاً عن ذلك، فإن سبعة من أعضاء مكتب الارشاد كانوا يعملون ويقيمون في القاهرة، وواحد فقط كان يعمل ويقيم في السويس، وعضو آخـر بمـديرية البحيرة، وعضـو بشبـراخيت (فـي البحيرة)، والعضو الأخير في الجمالية (بالدقهلية)[٢٩]. أما مكتـب الارشـاد العـام الـذي شكلـه مجلس الشورى العام، عام ١٩٣٥، فقد تكون من عشرة أعضاء ينتمون لطبقة الأفندية واثنين من مشايخ الأزهر. وقد بلغ عدد الأعضاء الذين شاركوا في أعمال المؤتمر الثالث، أو الذين دعوا لكنهم لم يتمكنـوا من الحضـور، ١٣٩ عضـواً، منهـم ٤٣ فحسـب من المشـايخ (سـواء مدينيين أو ريفيين)[٣٠]. وإذا غضضنا النظر عن أعضاء مجلس الشورى العام، فإن نسبة مندوبي القاهرة في المؤتمر تجاوزت ٣٥٪ من العدد الاجمالي. فإذا أضفنا إليها نسبة مندوبي منطقة القناة، فإنها تصل إلى ٦٠٪ (٧١ من ١٢٧)[٣١]. وعلى ذلك فإن الطابع «الأفندي» لقيادة جماعـة الأخـوان المسلمين، في منتصف الثلاثينات، كان واضحاً لا مراء فيه.

ويمكن القول أن عضوية الجماعة لم تختلف كثيراً، في منتصف الثلاثينات، عن عضوية القيادة. فرغم أن الجماعة تأسست في الاسماعيلية وسط العمال[٣٢]، ورغم أنها توسعت بعد

ذلك غرباً، في بعض المناطق الريفية أساساً (بالدقهلية والقليوبية وبصورة أقل في مديرية الشرقية)، إلا أننا لا نستطيع أن نقول أن عضوية هذه الفترة المبكرة (١٩٢٨ ـ ١٩٣٥) تعبر عن عضوية الجماعة في السنين اللاحقة . فنظراً لأن الحركة لم تشمل كل مصر، بل انحصرت جغرافياً في منطقة القناة والقاهرة ومحافظات الوجه البحري الثلاث، لذا، فإن عضويتها في تلك الفترة المبكرة كانت «ريفية وعمالية»[٤٣] بوجه عام لأسباب تتعلق بمكان نشأتها ونموها وانتشارها تدريجياً . والواقع أن المؤتمرين الرابع والخامس، المنعقدين في يوليو ١٩٣٧ ويناير ١٩٣٩ على الترتيب، كانا أكثر تمثيلاً للجماعة، وذلك لأن الحركة كانت قد انتشرت في ذلك الوقت في كل أنحاء البلاد . ويزعم البنا أن المؤتمر الخامس ضم ممثلين لكل المديريات «وكل القرى والمدن ومن كل الطبقات. . .»[٤٤]. ولا تتوفر أية معلومات، لسوء الحظ، حول عدد المندوبين في المؤتمر الخامس أو طبقاتهم الاجتماعية، أو حول عدد أعضاء الجماعة عموماً وانتماءاتهم الطبقية في أواخر الثلاثينات .

هوامش الفصل الخامس

(١) The British Chamber of Commerce of Egypt, Vol. XXV, No. 2, February 1939, p. 23 .

(٢) بنك مصر، تقرير مجلس الإدارة عن سنة ١٩٣٧ (القاهرة، ١٩٣٨)، ص ٢٧ .

(٣) E.L. Politi, ed., Annuaire des Sociétés Egyptiennes par Actions (Alexandria, 1937), pp. 128, 147, 151.

(٤) FO 141/560/1094/2/30 .

(٥) بنك مصر، أعمال الجمعية الخ، ١٩٣٢، ص ٢٧ ـ ص ٢٨ .

(٦) محمد طلعت حرب، مجموعة خطب طلعت حرب، المجلد الثاني (القاهرة، ١٩٣٥)، ص ١٦٢ .

(٧) مضابط مجلس النواب، جلسة ٢١ فبراير ١٩٣٣ . المرجع السابق، جلسة ٥ يونيو ١٩٣٣ .

(٨) بنك مصر، تقرير مجلس الادارة عن سنة ١٩٣٨ (القاهرة، ١٩٣٩)، ص ١٣ .

(٩) مصر الصناعية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، ١ يناير ١٩٣٦، ص ٢١ ـ ص ٣٣. المرجع نفسه، المجلد الخامس عشر، العدد ١٢، ١٥ يونيو ١٩٣٩، ص ٢٥ ـ ٣٥. ديب، «بنك مصر»، ص ٧٨ ـ ص ٧٩.

(١٠) E.L.Politi, ed., Annuaire des Sociétés Egyptiennes par Actions (Alexandria, 1931), Passim .

(١١) Politi, Annuaires etc., 1937, pp. 111-152 .

(١٢) أنظر: Issawi, Egypt: an. Economic and Social Analysis, pp. 150-151 . والواقع أن القانون صدر بتاريخ السادس والعشرين من يناير، إلا أنه طبق بأثر رجعي اعتباراً من أول سبتمبر ١٩٣٨ . مجلس الشيوخ، قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (القاهرة، ١٩٣٩) ص ٢٤٧، ص ٣٥٠.

(١٣) المرجع نفسه، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣، ص ٢٢٦.

(١٤) مصر الصناعية، المجلد الرابع، العدد السابع، ص ٢٩ ـ ص ٣٢. المرجع نفسه، المجلد الخامس، العدد ٨، ص ٢٨ . المرجع نفسه، المجلد الثامن، العدد ٤، ص ٦. المرجع نفسه، العدد الخامس، ص ١٠ ـ ص ١٢ . المرجع نفسه، المجلد الحادي عشر، العدد ١٠، ص ١٠ ـ ١٣. المرجع نفسه، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، ص ٢٥ ـ ٢٦. المرجع نفسه، العدد ١٣، ص ١٠.

(١٥) المرجع السابق نفسه، المجلد الرابع، العدد ٢، ص ٣٩.

(١٦) المرجع السابق، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، ص ١١.

(١٧) FO 141/560/1094/2/30 .

(١٨) المرجع نفسه.

(١٩) FO 141/766/793/1/31, 22 May 1931 .

(٢٠) FO 407/218, Part CXVII, No. 122, Lampson to Simon, 21 January 1935 .

(٢١) بنك مصر، تقرير مجلس الادارة عن سنة ١٩٣٧، ص ٢٨.

(٢٢) إنني مدين هنا لدراسة البرت حوراني: "The Syrians in Egypt in the Eighteenth and Nineteenth Centuries" في: **Colloque Internationale sur L'histoire du Caire Mars-Avril 1969** (n.p.1972) pp. 221, 231.

(٢٣) أنظر في ما يتعلق بالأقليات الأجنبية في مصر المصادر التالية:
A.H. Hourani, **Minorities in the Arab World** (London, 1947), pp. 48-50; Issawi, **Egypt an Economic and Social Analysis**, pp. 162-166; Murray Harris, **Egypt under The Egyptians** (London, 1925), pp. 163-182.

وأنظر في ما يتعلق باليهود:
Roger Lambelin, **L'Egypt et L'Angleterre vers L'Independence de Mohammed Ali au Roi Fouad** (Paris, 1922), pp 191-200.

وأنظر في ما يتعلق باليونانيين:
A.G. Politis, **L'Hellenisme et L'Egypte Moderne**, Vol. I (Paris, 1928), pp. 326-383; idem, **L'Hellenisme et L'Egypte Moderne**, Vol. II (Paris, 1930), pp. 214-231, 318-345.

وأنظر في ما يتعلق بالسوريين:
Hourani, "The Syrians in Egypt in the Eighteenth and Ninteenth Century"

وأنظر في ما يتعلق بالأيطاليين: Ettore Rossi, "Gli Italiani in Egitto"
من: **Egitto Moderno** (Rome, 1939), pp. 83-87

(٢٤) FO 141/533/515/1/35, 6 March 1935 . المصور، العدد ٢٦، ٨، ٩ أغسطس ١٩٤٠، ص ٢٠.

(٢٥) FO 141/533/515/1/35 .

(٢٦) حافظ عفيفي، على هامش السياسة (القاهرة، ١٩٣٨)، ص ١٣٩.

(٢٧) المصور، العدد ٨٢٦، ٩ أغسطس ١٩٤٠، ص ٢٠.

(٢٨) عفيفي، ص ١٣٢.

(٢٩) FO 371/421/8/16, Lloyd to Chamberlain, 13 February 1927 .

(٣٠) المقطم، ٢٣ سبتمبر ١٩٣٣.

(٣١) مضابط مجلس الشيوخ، جلسة ٦ فبراير ١٩٣٩.

(٣٢) FO 407/219, Part CXX, Enclosure in No. 11, Minute regarding Foreign Officials in Egyptian Grovernment Service, 19 August 1936.

(٣٣) هناك قدر كبير من التداخل بين المهنيين وموظفي الحكومة، ففي عام ١٩٢٧، على سبيل المثال، التحقت أعداد ضئيلة من المحامين والأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة بالعمل في الحكومة، في حين عُين أغلب المهندسين (باستثناء المهندسين المعماريين) والمدرسين في العمل الحكومي. أنظر: Egypt, **Population Census of Egypt, 1927** (Cairo, 1931) Table XX, p. 142, 144 لكن تعداد ١٩٣٧ لم يشتمل، لسوء الحظ، على أية أرقام قابلة للمقارنة في هذا الصدد.

(٣٤) المرجع السابق. وانظر أيضاً: Egypt, **Population Census of Egypt, 1937** (Cairo, 1942), Table XXIII, p.230 .

(٣٥) A. el-Emary, "La Crise du chomage en Egypt et Ailleurs, ses causes et ses Remèdes», **L'Egypte Contemporaine**, Vol.XXVII, No.164, May 1936, p.476.

(٣٦) FO 371/2254/8/16, Henderson to Chamberlain, 1 August 1927 .

(٣٧) The Economic and Financial Situation in Egypt (1929), p. 7 .

(٣٨) عبدالحميد فهمي مطر، التعليم والمتعطلون في مصر (الاسكندرية، ١٩٣٩)، ص ٣٣٧.

(٣٩) M.M. Mosharrafa, **Cultural Survey of Modern Egypt**, Part II, (London, 1948), p. 54.

(٤٠) مريت غالي، سياسة الغد، (القاهرة، ١٩٣٨)، ص ١١٦.

(٤١) أنظر القسم الواقع بين الهامش ٩ والهامش ١٢ في بداية هذا الفصل.
(٤٢) A. el-Emary, p. 472.
(٤٣) مضابط مجلس النواب، جلسة ١٥ يونيو ١٩٢٤.
(٤٤) المرجع نفسه، جلسة ٣٠ أغسطس ١٩٢٦.
(٤٥) **Pacc, Repertoire Permanent de l'egislation Egyptienne,** Societe Anonymes, p. 4.
(٤٦) **The British Chamber of Commerce of Egypt,** Vol.XV, No.1, January 1928, pp. 3-4.
(٤٧) مضابط مجلس النواب، جلسة ١٠ أغسطس ١٩٣٦.
(٤٨) المرجع نفسه، جلسة ٢٠ يونيو ١٩٣٨.
(٤٩) A. el-Emary, p. 477.
(٥٠) رمسيس يونان، «الفقر مسألة اجتماعية»، الرسالة، المجلد التاسع، العدد ٤٢٧، ٨ سبتمبر ١٩٤١، ص ١١٢٥.
(٥١) Berque, **Histoire sociale d'un village Egyptian au XXeme siècle**, p.64.
(٥٢) مقابلة صحفية مع أحمد عبدالوهاب في الهلال، المجلد ٣٩، العدد ٦، أبريل ١٩٣١، ص ٨٢٩.
(٥٣) صحيفة التجارة والصناعة، المجلد الخامس، العدد الأول، أكتوبر ١٩٢٨، ص ٨٢ - ص ٨٤.
(٥٤) تقرير الغرفة، الخ. (الاسكندرية)، لسنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣، ص ١٢.
(٥٥) أنظر ما سبق القسم الواقع بين الهامشين ٥٢ و ٦٠ في الفصل الرابع.
(٥٦) صحيفة التجارة والصناعة، المجلد الثاني، العدد الرابع، ص ٦٥ - ص ٦٦.
(٥٧) المقطم، ٤ فبراير ١٩٣٤. المرجع نفسه، ٢٤ يناير ١٩٣٤.
(٥٨) خلال العشرينات كان موقف الغرف التجارية المصرية تجاه اتحاد الصناعات مناقضاً لذلك على طول الخط. فقد وصفت الغرفة التجارية بالاسكندرية اتحاد الصناعات بأنه تحت سيطرة الأجانب، وأنه سمح لعدد قليل من الأعضاء المصريين بالانضمام، بهدف استخدامهم لتحقيق أغراضه عندما تدعو الضرورة. أنظر: تقرير الغرفة، الخ. (الاسكندرية) للعام ١٩٢٣ - ١٩٢٤ ص ١٧.
(٥٩) خطاب عبدالسلام فهمي جمعة في افتتاح الغرفة التجارية بطنطا، الأهرام، ٢٩ مايو ١٩٣٧.
(٦٠) إيجيبشان جازيت، ١١ أغسطس ١٩٣٧. ومن الواضح أنه كان يحظى بتشجيع الملك فاروق الذي كان يأمل في تكوين حزب عمالي يصبح «شوكة مزعجة في جنب الوفد».
أنظر: FO 141/660/357/2/37, Kelly to Eden, 18 August 1937.
(٦١) قنديل، ص ٣٣، ص ٤٣.
(٦٢) المرجع السابق، ص ٣٤. وفي أبريل ١٩٣٨ أصبح عباس حليم زعيماً (لاتحاد النقابات) بينما انتخب محمد الدمرداش الشندي رئيساً للاتحاد، وكان عضواً بمجلس النواب، ومستخدماً بشركة للغزل بالاسكندرية. عمارة، ص ٢٧.
(٦٣) قنديل، ص ٣٩ - ٤٠.
(٦٤) المرجع نفسه، ص ٤٠ - ٤١، مصر الصناعية، المجلد الرابع عشر، العدد ٦، ١٥ مارس ١٩٣٨، ص ٢٢ - ص ٢٣.
(٦٥) عمارة، ص ٢٩ - ص ٣٢.
(٦٦) عباس، ص ١٠٩.
(٦٧) نحاس، جهود، الخ، ص ٣٤٧.
(٦٨) Economidis, pp. 54-55.
(٦٩) نحاس، جهود، الخ، ص ٣٤٣.
(٧٠) National Bank of Egypt, **Governor's speech 1939** (Cairo, n.d), pp. 9-10; Economidis, pp. 55, 65.
(٧١) National Bank of Egypt, Governor's speech 1939, pp. 9-10.
(٧٢) ومع ذلك فقد انخفض عدد الفدادين المحجوز عليها سنوياً من متوسط قدره ١١,٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ فدان. أنظر: Baer, **A History etc.**, p. 108، المصور، العدد ٧٩٣، ٢٢ ديسمبر ١٩٣٩.
(٧٣) مضابط مجلس النواب، جلسة ٢٩ يناير ١٩٤٠.
(٧٤) Economidis, p. 60.

(٧٥) Department of Overseas Trade, Report on Economic and Commercial Conditions in Egypt (London, 1939), p. 53.

(٧٦) مضابط مجلس النواب، جلسة ٣ أبريل ١٩٤٠ .

(٧٧) المصور، العدد ٧٩٧، ١٩ يناير ١٩٤٠، ص ١٢ .

(٧٨) مضابط مجلس النواب، جلسة ٣ أبريل ١٩٤٠ .

(٧٩) سيد قطب، طفل من القرية (بيروت، ١٩٦٧)، ص ١٨٤ . وأنظر أيضاً:
William Wendell Cleland, The Population Problem in Egypt (Lancaster, Pennsylvania,1936, p. 88.

(٨٠) Report on the Economic and Financial Situation of Egypt for 1919, p.10 .

(٨١) Economic Conditions in Egypt (1931). p.9 .

(٨٢) مضابط مجلس النواب، جلسة ٢٨ فبراير ١٩٣٩ . Cleland, p.95 .

(٨٣) المرجع السابق، جلسة ١٣ فبراير ١٩٤٠ .

(٨٤) Egypt, Population Census of Egypt 1937, p. 9 .

(٨٥) بنت الشاطىء، قضية الفلاح (القاهرة، بدون تاريخ)، ص ٢٣ ـ ص ٢٤ .

(٨٦) المرجع نفسه، ص ٩٢ ـ ص ٩٣.

(٨٧) المرجع نفسه، ص ١٠٩ .

(٨٨) المرجع السابق نفسه، ص ١٨٤ .

(٨٩) FO 141/770/365/1/31 .

(٩٠) عفيفي، ص ١٥٦ .

(٩١) المرجع السابق، ص ١٥٧ .وهو نقيض ما يذهب إليه صبحي وحيدة، منظّر البرجوازية المحلية في أواخر الأربعينات. أنظر: في أصول المسألة المصرية (القاهرة، ١٩٥٠)، ص ٢٣٣ .

(٩٢) بنت الشاطىء، ص ٦٠.

(٩٣) Amir Boktor, School and Society in the Valley of the Nile (Cairo, 1936), p. 157 .

(٩٤) بنت الشاطىء، ص ٦٠.

(٩٥) FO 407/221. Part CXXII. No. 30. Kelly to Chamberlain. 14 September 1937 .

(٩٦) FO 407/221. Part CXXII. No. 27. Kelly to Eden. 2 September 1937

(٩٧) Ibid., FO 407/2211. Part CXXII. No. 30 .

(٩٨) أنظر القسم الواقع بين الهامش ٢١٠ والهامش ٢١٧ .

(٩٩) FO 407/221. Part CXXII. No. 64. Lampson to Eden. 28 November 1937 .

(١٠٠) المرجع السابق.

(١٠١) FO 407/219. Part CXIX. No. 53. Lampson to Eden. 25 March 1936 .

(١٠٢) أجريت انتخابات مجلس الشيوخ في وقت مُبكر عن الموعد المقرر بسبب وفاة الملك فؤاد، وعملاً بأحكام المادة ٥٢ من الدستور، والتي تنص على وجوب انعقاد البرلمان في ظرف عشرة أيام من وفاة الملك. الرافعي، في أعقاب الغ، المجلد الأول، ص ٣١٥، عبدالرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، المجلد الثالث (القاهرة، ١٩٥١)، ص ١٠ .

(١٠٣) وحصل حزب الأحرار الدستوريين على ٢٠ مقعداً من المقاعد غير الوفدية، وعشرة مقاعد فاز بها حزب الشعب، وعشرة أخرى للمستقلين، وستة مقاعد لحزب الاتحاد، وأربعة للحزب الوطني، وثلاثة للوفديين السعديين:
FO 407/219. Part CXIX. No. 99. Lamspn to Eden. 9 May 1936

(١٠٤) وهذا هو العدد الاجمالي للمقاعد المنتخبة، في حين يتم اختيار المقاعد الباقية وعددها ٥٣ مقعداً (خمسي عدد المقاعد) بالتعيين.

(١٠٥) لم يبلغ فاروق سن الرشد إلا في يوليو ١٩٣٧ .

(١٠٦) ابن الخديوي توفيق وأصغر أشقاء الخديوي السابق عباس حلمي. وقد انتخبه مجلسا البرلمان عضواً أولاً في مجلس الوصاية FO 371/20916/1989/815/16 .

(١٠٧) مصري من أصل تركي. شغل منصب الوزير المفوض لمصر بلندن من ١٩٢٣ إلى ١٩٢٨ . المرجع السابق.

(١٠٨) صهر الملك فؤاد، أي شقيق الملكة نازلي. وكيل وزارة الخارجية سابقا. عزيز خانكي، نفحات تاريخية (القاهرة، ١٩٤١)، ص ٧٧ ـ ص ٧٨.

(١٠٩) صبحي، ص ٤٠٣ ـ ص ٤٠٤.

(١١٠) هم: النحاس وعبيد والنقراشي وسيف النصر وعبدالسلام جمعه. ولم يكن واصف غالي عضواً بصفة رسمية منذ انشقاق نوفمبر ١٩٣٢. وأنظر في ما يتعلق بعثمان محرم القسم الواقع بين الهامش ٢١٨ والهامش ٢٢٣ في هذا الفصل. وقد شغل محمود غالب وظائف عديدة في النيابة العامة وفي المحكمة الأهلية ووزارة العدل: FO 371/20916/1989/815/16.. ومن أعضاء الوزارة أيضاً محمد صفوت وهو ابن ضابط في الجيش، نشأ في مديرية الدقهلية، ثم درس القانون وعمل بالنيابة العامة والمحكمة الأهلية، وشغل مناصب إدارية عديدة، كما عمل لفترة مساعداً للمدير العام للأمن العام. (مجاهد، المجلد الأول، ص ١٠٥). أما علي فهمي، وزير الحربية والبحرية فكان لواء متقاعداً وعضواً بمجلس الشيوخ عام ١٩٣٠ عن دائرة شبرا بالقاهرة. (صبحي، ص ٢٢٠). وأخيراً علي زكي العرابي، وزير المعارف، وقد تخرج من مدرسة الحقوق بالقاهرة ثم عمل في التدريس في المدرسة ذاتها لاحقاً. وقد أصبح قاضياً بارزاً في محكمة الاستئناف: FO 371/20916/1989/815/16 .

(١١١) بل ورشح أيضاً للوزارة علي الشمسي المنشق عن الوفد إلا أنه رُفض من جانب النقراشي. أنظر:
FO 407/219. Part CXIX. No. 23. Lampson to Eden. 21 May 1936.

(١١٢) على أن بوادر الخلاف بين المجموعتين كانت ظاهرة منذ مارس ١٩٣٥. أنظر:
FO 407/218. Part CXVII. No. 46. Lampson to Simon. 6 April 1935.

(١١٣) هم بالترتيب: حامد محمود، يوسف الجندي، محمد صبري أبو علم، ممدوح رياض. الرافعي، في أعقاب الثورة، المجلد الثالث، ص ١٤.

(١١٤) المرجع السابق، ص ١٣، ١٥. وقد عين عبدالفتاح الطويل في هذه الوظيفة الجديدة:
FO 407/219. Part CXIX. No. 132. Kelly to Eden. 23 June 1936.

(١١٥) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، المجلد الثاني (القاهرة، ١٩٥٣)، ص ٣٥.

(١١٦) محاضرات معالي الأستاذ مكرم عبيد باشا في الجمعية المصرية (القاهرة، ١٩٣٦)، ص ٢٣ ـ ٢٤. وقد حاول عبيد أن يثبت أن معاهدة ١٩٣٦ كانت ستجد قبولاً عند سعد زغلول نفسه.

(١١٧) في مجلس النواب وافق على المعاهدة ٢٠٢ من النواب بينما اعترض عليها ١١ نائباً. وفي مجلس الشيوخ وافق ١٠٩ ورفضها ٧. الرافعي، في أعقاب الثورة، المجلد الثالث، ص ٣٣.

(١١٨) FO 407/221. Part CXXI. No. 11. Lampson to Eden. 16 February 1937 .

وتنطوي الملاحظة التالية بوجه خاص والمتعلقة بشعبية فاروق في ذلك الوقت على لهجة نبوئية:
«ليس من الحكمة في شيء المبالغة في مظاهر الشعبية، والتي تهييء للملك فاروق، لسوء الحظ، تصوراً مبالغاً فيه عن نفسه. وأغلب الظن أن الشعب المصري سيعود، في المدى البعيد، إلى بغضه الأصلي لعائلة محمد علي... فهو (أي فاروق) يوصف من جانب مصادر عديدة موثوق بها بأنه أصبح في الوقت الحاضر غير مثقف وميالاً إلى الكسل ومتقلباً، كما يتصف بالغرور واللامسؤولية وإن كان يملك نوعاً من سرعة البديهية الساذجة ومظهراً جذاباً. والواقع أن هذه الصفات لا تستطيع أن توفر للملك في النهاية سيطرة ثابتة على شعبه».

(١١٩) المرجع السابق.

(١٢٠) محمد التابعي، من أسرار الساسة والسياسة (القاهرة، بدون تاريخ)، ص ٥٨ ـ ص ٥٩.

(١٢١) المرجع السابق، ص ٥٧ ـ ص ٥٨. الرافعي، في أعقاب الثورة، المجلد الأول، ص ٣١٥.

(١٢٢) هم: محمد صفوت، محمد غالب، علي فهمي. صبحي، ص ٤٠٤ ـ ص ٤٠٥. وفي السابع عشر من نوفمبر ١٩٣٧ عين أحمد الهلالي وزيراً للمعارف. المرجع السابق، ص ٤٠٥. وهذا الموقع الوزاري كان شاغراً نظراً لأن الملك فاروق اعترض على يوسف الجندي، عندما أعيد تشكيل الوزارة، لأسباب تتعلق بالنزاهة. هيكل، مذكرات، المجلد الثاني، ص ٣٣ ـ ص ٣٤. وأنظر أيضاً:
FO 407/221.. Part CXXII. No. 18. Kelly to Eden. 7 August 1937.

كذلك حل علي حسين، في السابع عشر من نوفمبر، محل محمود البسيوني وزير الأوقاف، بعد تعيين الأخير رئيساً لمجلس الشيوخ. صبحي، ص ٤٠٥.

(١٢٣) FO 407/221. Part CXXII. No. 20. Kelly to Halifax. 18 August 1937 .

(١٢٤) الرافعي، في أعقاب الخ، المجلد الثالث، ص ٤٥ . هيكل، مذكرات، المجلد الثاني، ص ٣٥ - ص ٣٦. وقبل شهور قليلة كان أمين عثمان، وكيل وزارة المالية والوسيط بين الوفد والسفارة البريطانية، قد ذكر أن النحاس كان يفكر في إبعاد النقراشي من الوزارة، نظراً لأن الأخير «كان بطبيعته معادياً للانجليز بصفة أساسية» وكان يسعى إلى التخلص من الموظفين الأجانب وبوجه خاص النفوذ البريطاني في المصالح الحكومية . FO 407/221. Part CXXI. No. 34. Lampson to Eden. 16 June 1937 .

(١٢٥) الرافعي، في أعقاب الخ، المجلد الثالث، ص ٥٠ - ٥١ .

(١٢٦) في بيان نشر في الصحف هاجم أحمد ماهر استبعاد النقراشي من الوفد، وذهب إلى أن النحاس حول الموضوع إلى مسألة شخصية، بدلاً من اعتباره مجرد خلافات متعلقة بالسياسة . الأهرام، ١٥ سبتمبر ١٩٣٧ . وفي الخامس عشر من سبتمبر انضم لقيادة الوفد أحد عشر عضواً، ثم اختير خمسة آخرون في ديسمبر. الرافعي، في أعقاب الخ، المجلد الثالث، ص ٥١ .

(١٢٧) أنظر القسم الواقع بين الهامشين ٢٧٣، ٣٢٥ .

(١٢٨) FO 407/221. Part CXXII. No. 21. Kelly to Eden. 28 August 1937 .

(١٢٩) FO 407/221. Part CXXII. No.36. Kelly to Eden. 7 October 1937 .

(١٣٠) كذلك أثار النحاس استياء الملك، من ناحية أخرى، «بأدائه شعائر الصلاة من المساجد بصورة علنية». أنظر: FO 407/221. Part CXXII. No. 27. Kelly to Eden. 2 September 1937 .

(١٣١) FO 407/221. Part CXXII. No. 36.

(١٣٢) أول موظفي بلاط الملك. من مستكشفي الصحراء المعروفين. عمل بالسلك الدبلوماسي قبل انضمامه للوفد في عام ١٩٢٥ . أنظر: FO 371/20916/1989/815/16 .

(١٣٣) FO 407!221. Part CXXII. No. 36 .

(١٣٤) الرافعي، في أعقاب الخ، المجلد الثالث، ص ٥٥ .

(١٣٥) ترجع صلة علي ماهر الوثيقة بجمعية مصر الفتاة إلى أوائل عام ١٩٣٥ (FO 407/218. Part CXVII. No. 70) وهناك من الشواهد ما يبرر اتهامات مكرم عبيد للشيخ المراغي بأنه كان وراء مشاركة الأزهر في المظاهرات المناهضة للوفد: FO 407/221. Part CXXII. No. 50. Lampson to Eden. 3 November 1937.

وقد لعب حسن نشأت دوراً مشابهاً في مظاهرات الأزهر ضد سعد زغلول في خريف عام ١٩٢٤ .

(١٣٦) تشبه تماماً الرسالة التي وجهها الملك فؤاد إلى النحاس، ينبئه فيها بإقالته، بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٢٨ . الرافعي، في أعقاب الخ، المجلد الثالث ص ٥٦ . ويزعم الملك فاروق في رسالته أن الشعب المصري «لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور» .

(١٣٧) هيكل، مذكرات، المجلد الثاني، ص ٦٠ .

(١٣٨) أما المستقلون الأربعة الآخرون فهم: محمد بهاء الدين بركات، حسين سري، مراد وهبه، حسين رفقي . صبحي، ص ٤٠٦ .

(١٣٩) والعضوان الآخران من حزب الأحرار الدستوريين هما: أحمد محمد خشبه ومحمد كامل البنداري .

(١٤٠) قبل رمضان المنصب الوزاري دون موافقة رسمية من اللجنة الادارية للحزب الوطني. الرافعي، مذكراتي، ص ١١٢ .

(١٤١) تمثل التخوف في أن بإمكان مجلس النواب أن يجيز قراراً بعدم الثقة في وزارة محمد محمود وبالتالي يعزز موقف الوفد ويضعف موقف الحكومة . هيكل، مذكرات، المجلد الثاني، ص ٧٠ .

(١٤٢) في ٢ يناير صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر. صبحي، ص ١٧٤ .

(١٤٣) هيكل، مذكرات، المجلد الثاني، ص ٧٠ .

(١٤٤) الرافعي، في أعقاب الخ، المجلد الثالث، ص ٦٠ . وقد ازداد عدد المقاعد من ٢٣٢ إلى ٢٦٤ مقعداً .

(١٤٥) FO 407/222. Part CXXIII. No. 13. Lampson to Eden. February 1938 .

(١٤٦) FO 407/222. Part CXXIII. Enclosure in No. 30. Report on a visit to Assiout and Girga Provinces. dated 14 March 1938.

(١٤٧) استثمرت الحكومة شعبية الملك فاروق في حملتها الانتخابية، كما استخدمت في حملتها أيضاً سلاحاً هاماً هو

الدعاية المناهضة للأقباط. وانطوت هذه الدعاية على التلميح إلى أن الوفد واقع تحت سيطرة سكرتيره القبطي مكرم عبيد. وقد أملت النغمة السياسية استخدام سلاح الدين. وتذكر التقارير أن طلبة الأزهر، الذين أرسلهم على الأرجح مصطفى المراغي، أخذوا يروجون في الوجه القبلي لفكرة مؤداها أن التصويت للنحاس يعني التصويت ضد الاسلام. (FO 407/222. Part CXXIII. Enclosure in No. 30) . كذلك تم توزيع النشرات والكتيبات المناهضة للأقباط لأغراض انتخابية. ومن الواضح أن مصطفى المراغي، الذي انطوت خطبه ومقالاته على عداء شديد للأقباط، قد حظي بالتشجيع وبالمساندة من الحكومة. على أن محمد محمود، الذي رأى في وقت لاحق أن المراغي «جاوز الحد»، بادر بوضع حد لهذه الحملة (FO 407/222. Part CXXIII. No. 24. Lampson to Halifax. 12 March 1938) . وبالتالي فليس هناك دليل على أن المراغي، كما يزعم قدوري «... كان يتصرف بوصفه رأساً لأحد المصالح الهامة في البلاد يتعين إرضاؤها واستمالتها، فمعارضتها قوة يحسب حسابها، وتأييدها هدف لا ينبغي أن يغفله أحد». أنظر: (Elie Kedouri. Egypt and the Chaliphate 1915-1946. p. 241) . وتذكر التقارير أن أنصار الحكومة - بعد انتهاء انتخابات مارس - أبريل ١٩٣٨ - «أوقفوا بوجه عام حملتهم المناهضة للأقباط»:
FO 407/222. Part CXXIII. No. 51. Lampson to Halifax. 6 May 1938.

(١٤٨) من الوسائل التي اتبعت في التلاعب بالانتخابات تزويد مرشحي الحكومة بقائمة بأسماء كل المرشحين المؤهلين للانتخاب في بعض الدوائر، كالاسكندرية على سبيل المثال. وكان في استطاعة هؤلاء المرشحين الحصول على ألفي بطاقة انتخابية بيضاء، على سبيل المثال، تحمل كل التوقيعات الرسمية التي تجعلها صالحة، ثم يجري ملؤها بأسماء الناخبين من القوائم التي في حوزتهم:
FO 407/222. Part CXXIII. Enclosure in No. 35. Consul-General Heathcote-Smith to Sir M. Lampson. 23 March 1938.

(١٤٩) المرجع السابق.

(١٥٠) FO 407/222. Part CXXIII. Enclosure in No. 38. Heathcote-Smith to Lampson. 5 April 1938 .

(١٥١) أنظر القسم الواقع بين الهامشين ٢٧٣ و ٣٢٥.

(١٥٢) وحصل حزب الشعب على احد عشر مقعداً، والاتحاد خمسة مقاعد، والوطني ثلاثة مقاعد، بينما حصل المستقلون على اثنين وسبعين مقعداً. الأهرام، ١، ٢، ٣، ٤، ٧ أبريل ١٩٣٨. لكن معظم المستقلين اعتبروا من مؤيدي الأحرار الدستوريين أو السعديين. وباستثناء الوفد وحزب السعديين، تعاون الباقون جميعاً، تحت راية «قوميون»، في الانتخابات.

(١٥٣) FO 407/222. Part CXXIII. No. 51. Lampson to Halifax. 6 May 1938 .

(١٥٤) هيكل، مذكرات، المجلد الثاني، ص ٨٧، ص ١٥٨.

(١٥٥) المرجع السابق، ص ٨٧ - ص ٨٨.

(١٥٦) انضم للوزارة الجديدة، بدلاً من عبدالعزيز فهمي، اثنان من حزب الأحرار هما رشوان محفوظ ومصطفى عبدالرازق. صبحي، ص ٤٠٧.

(١٥٧) هيكل، مذكرات، المجلد الثاني، ص ٩١.

(١٥٨) احتفظ وزراء حزب الأحرار الخمسة بمواقعهم في الوزارة الجديدة باستثناء لطفي السيد. وبقي الوزراء المستقلون الثلاثة في مناصبهم باستثناء مراد وهبة. أما وزراء حزب السعديين فهم: أحمد ماهر، محمود النقراشي، محمود غالب، حامد محمود، سابا حبشي. صبحي، ص ٤٠٧، ص ٤٠٨.

(١٥٩) شغل المنصبين على الترتيب أحمد ماهر ومحمود النقراشي. صبحي، ص ٤٠٨. وقد برر محمد محمود اسناده هذه المواقع للسعديين بقوله أنه لم يكن هناك مناص من استرضاء السعديين، إذ أن معارضتهم يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة، كما أنها ستضعف موقف الحكومة في مواجهة الوفد. هيكل، مذكرات، المجلد الثاني، ص ١٣٩.

(١٦٠) FO 407/222. Part CXXIV. No. 3. Lampson to Halifax. 30 June 1938 .

(١٦١) FO 407/222. Part CXXIV. No. 31. Bateman to Halifax. 30 August 1938 .

(١٦٢) هيكل، مذكرات، المجلد الثاني، ص ١٤٢.

(١٦٣) FO 407/222. Part CXXIV. No. 48. Lampson to Halifax. 7 November 1938 . المصري، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٣١ أكتوبر ١٩٣٨.

(١٦٤) FO 407/223. Part CXXV. No. 4. Lampson to Halifax. 16 January 1939 . المصري، ٢١ يناير ١٩٣٩.

(١٦٥) FO 407/222. Part CXXIII. No. 54. Lampson to Halifax. 20 May 1938 . وأنظر أيضاً القسم الواقع بين الهامشين ٣٧٨ و ٣٨٣ .

(١٦٦) حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية (مكان النشر غير محدد، ١٩٦٦)، ص ٢٥٧، ص ٢٦٠ .

(١٦٧) هيكل، مذكرات، المجلد الثاني، ص ١٥٣ . وقرر محمد محمود تعيين إبراهيم دسوقي أباظة، سكرتير حزب الأحرار الدستوريين، وزيراً للزراعة . إلا أن حسن صبري اعترض على هذا التعيين وهدد بالاستقالة . واضطر محمد محمود إلى الاستجابة لرغبته خوفاً من حدوث انقسام كبير في الوزارة. المرجع السابق، ص ١٥٣ - ص ١٥٤ .

(١٦٨) الرافعي، في أعقاب الخ، المجلد الثالث، ص ٦٣ .

(١٦٩) حارب صالح حرب إلى جانب السنوسيين خلال الحرب العالمية الأولى، وكان يشغل وقت تعيينه في المنصب المذكور، منصب المدير المساعد لمصلحة السجون . (FO 407/223. Part CXXV, No. 4. Lampson to Halifax. 16 January 1939).

(١٧٠) هيكل، مذكرات، المجلد الثاني، ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(١٧١) هيكل، مذكرات، المجلد الثاني، ص ١٦٢ - ص ١٦٣ .

(١٧٢) المرجع نفسه، ص ١٦٤ - ص ١٦٥ . وهناك تفسير آخر لامتناع حزب الأحرار الدستوريين عن الاشتراك في الوزارة يرى أن السبب في ذلك يرجع إلى أن علي ماهر اعتبر عبد القوي أحمد من الأحرار الدستوريين، في حين تبرأ منه الأحرار، ومن ثم تعثرت المفاوضات المتعلقة باشتراكهم في الوزارة: FO 407/223. Part CXXVI. No. 11. Bateman to Halifax. 25 August 1939.

(١٧٣) هيكل، مذكرات، المجلد الثاني، ص ١٦٥ .

(١٧٤) الثمانية المستقلون هم: محمد علي علوبة، حسين سري، عبدالرحمن عزام، مصطفى محمود الشوربجي، عبدالسلام الشاذلي، عبدالقوي أحمد، محمد صالح حرب، محمود توفيق الحفناوي. والسعديون الخمسة هم: محمود فهمي النقراشي، محمود غالب، حامد محمود، سابا حبشي، ابراهيم عبدالهادي، صبحي، ص ٤٠٩ .

(١٧٥) حصل أحمد ماهر على ١٤٤ صوتاً بينما حصل بركات على ١٠٨ أصوات. ومن الواضح أن الحكومة مارست ضغوطاً على المستقلين، بل وعلى نواب الأحرار الدستوريين لتأييد مرشح الحكومة. الرافعي، في أعقاب الخ، المجلد الثالث، ص ٧٥ - ص ٧٦. هيكل، مذكرات، المجلد الثاني، ص ١٧٤ - ص ١٧٥ .

(١٧٦) FO 407/223. Part CXXVI. No. 11. Bateman to Halifax. 25 August 1939.

(١٧٧) FO 407/223. Part CXXVI. No. 43. Lampson to Halifax. 8 November 1939.

(١٧٨) بلغ عدد الأعضاء الوفديين بمجلس الشيوخ ٦٨ من إجمالي عدد الأعضاء وقدره ١٤٧ . المصور، العدد ٨٤٤، ١٣ ديسمبر ١٩٤٠، ص ٦.

(١٧٩) صبحي، ص ٤١٣ .

(١٨٠) اعترض على القرار ١٣ عضواً من نواب الوفد. الرافعي، في أعقاب، الخ، المجلد الثالث، ص ٧٤.

(١٨١) وافق على القرار ٦٨ عضواً واعترض عليه ٥٩ . المرجع السابق.

(١٨٢) FO 407/223. Part CXXVI. No. 43. Lampson to Halifax. 8 November 1939. Mahmud Zayid, Egypt's Struggle for Independence (Beirut, 1965), p.201.

(١٨٣) FO 407/201. Part CXXVI. No. 43 .

(١٨٤) Zayid, p. 201 .

(١٨٥) FO 407/223. Part CXXVI. No. 43 .

(١٨٦) أصر أحمد ماهر على «احترام الاجراء الدستوري».

(١٨٧) وحتى علي ماهر كان سيجد صعوبة كبيرة في التوفيق بين «مطالب الحكومة ونزوات شاب أوتوقراطي وغير مسؤول (فاروق)» المرجع نفسه .

(١٨٨) في عام ١٩٣٦، عُين ياورا لولي العهد فاروق، لكنه ترك الوظيفة بعد مشاجرة مع أحمد حسنين كبير أمناء الملك فؤاد. وفي يناير ١٩٣٨ عين مفتشاً عاماً للجيش المصري ثم رئيساً للأركان في وقت لاحق، بعد تولي علي ماهر للوزارة. وقد أعفي من منصبه عندما أجبر علي ماهر على الاستقالة في يونيو ١٩٤٠ . FO 407/223. Part CXXII. Enclosure in No. 3. Egyptian personalities.
أنظر أيضاً: Majid khadduri, "Aziz Ali Misry and the Arab Nationalist Movement", Albert Hourani (ed.), St. Antony's Papers, No. XVII, Middle Eastern Affairs, No. IV, pp.156-159.

(١٨٩) الذي كان من المتوجب عليه أن يقوم بتدريب وتنظيم الجيش المصري كما هو متفق عليه بموجب المعاهدة المصرية -الانجليزية. زايد. ص ٢٢٣.

(١٩٠) FO 407/223. Part CXXVI .

(١٩١) المرجع السابق. الرافعي، في أعقاب الخ. المجلد الثالث، ص ٧١ - ٧٢.

(١٩٢) FO 407/223. Part CXXVI. No. 43 .

(١٩٣) J. Heyworth-Dunne, Religious and Political Trends in Modern Egypt (Washington D.C. 1950), p. 24.

(١٩٤) أنظر القسم الواقع بين الهامشين ٦٧ و ٩٤.

(١٩٥) FO 407/223. Part CXXVI. No. 11 .

(١٩٦) أنظر القسم الواقع بين الهامشين ٢٧٢ و ٢٩٧.

(١٩٧) أنظر القسم الواقع بين الهامشين ٣٧٧ و ٣٨٩.

(١٩٨) FO 141/618/25/37/35. 18 December 1935 .

(١٩٩) FO 141/543/19/15/36. 24 January 1936 . أحمد حسين، إيماني، (القاهرة، بدون تاريخ)، ص ٢٣٥ - ص ٢٣٦. البنا، مذكرات، ص ١٥٢ - ١٥٣، ص ٢٢٣.

(٢٠٠) الأهرام، ١٠ يونيو ١٩٣٦.

(٢٠١) أنظر القسم الواقع بين الهامشين ١٧ و ٥٤.

(٢٠٢) FO 407/221. Part CXX. No. 51. Lampson to Eden. 26 Nov. 1936 .

(٢٠٣) المرجع السابق.

(٢٠٤) FO 407/221. Part CXXI. No. 38. Lampson to Eden. 5 March 1937 .

(٢٠٥) FO 407/221. Part CXXI. No. 41. Lampson to Eden. 25 March 1937 .

(٢٠٦) المرجع نفسه.

(٢٠٧) FO 407/221. Part CXXII. No. 107. Kelly to Eden. 8 October 1937 .

(٢٠٨) FO 407/221. Part CXXII. No.72. Lampson to Eden. 23 November 1937 .

(٢٠٩) مجلة الشبان الوفديين، المجلد الثاني، العدد ٥٢، ١٤ فبراير ١٩٣٨، ص ٦.

(٢١٠) المصري، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٣١ أكتوبر ١٩٣٨.

(٢١١) الأهرام، ٤ يونيو ١٩٣٦. وقد زعم الوفد في وقت لاحق أن الأمير محمد علي، بوصفه الوصي على العرش، يستحق اللوم لاعتراضه على إصدار التشريعات العمالية عندما كان الوفد في السلطة. أنظر:
FO 407/222. Part CXXII. No. 4. Lampson to Halifax. 8 July 1938.

(٢١٢) الأهرام، ٢٧، ٢٩ يونيو ١٩٣٦.

(٢١٣) مثل نقابة عمال شركة الفنادق :الأهرام، ١٣ مارس ١٩٣٧، وعمال كوم امبو، المرجع نفسه، ١، ٢ أبريل ١٩٣٧. وعمال مكابس القطن، المرجع نفسه، ١٥ أبريل ١٩٣٧، وعمال ترام الاسكندرية، المرجع نفسه، ١٧ أبريل ١٩٣٧.

(٢١٤) مصر الصناعية، المجلد الرابع عشر، العدد السادس، ١٥ مارس ١٩٣٨، ص ٢٦.

(٢١٥) FO 141/660/357/7/37 .

(٢١٦) وكان ذلك نتيجة لاضراب حدث في المطابع الأميرية ،وتدخل فيه مكرم عبيد مؤيداً مطالب العمال، كما قرر نائب مدير المطابع. المرجع السابق.

(٢١٧) مجلة الشبان الوفديين، المجلد الثاني، العدد ٣٦، ١١ أكتوبر ١٩٣٧، ص ٩.

(٢١٨) المصري، ٦، ٧، ٨، ١١، ١٤، ١٥، ١٧ مارس ١٩٣٨.

(٢١٩) FO 407/222. Part CXXIII. Enclosure in No. 6. Report on Conclusion regarding the State of Political Feeling reached on a Tour of Lower Egypt in the Month of December 1937.

(٢٢٠) من كبار ملاك الأراضي بالبحيرة. وكان عضواً في النقابة الزراعية العامة. صبحي، ص ١٠٠، ١١٣، ١٣١. نحاس، جهود الخ، ص ٥١٣، ٥١٤، ٥١٦.

(٢٢١) من كبار ملاك الأراضي بالبحيرة. وكان عضواً في مجلس إدارة الجمعية الزراعية الملكية. تقرير عن أعمل الجمعية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ (القاهرة، بدون تاريخ)، ص ٣ - ص ٥.

(٢٢٢) من كبار ملاك الأراضي بأسيوط. امتلكت عائلته ٩٠٠ فدان: FO 371/15404/1110/26/16. Graffley-Smith's tour in Upper Egypt . عضو بارز في النقابة الزراعية العامة. نحاس، جهود، الخ، ص ٥١٢، ص ٥١٤.

(٢٢٣) من كبار الملاك بأسيوط. عضو في النقابة الزراعية العامة. صبحي، ص ٢٣٠. نحاس، جهود، الخ، ص ٥١١، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٦. كما مارس نشاطاً تجارياً، وكان من الأعضاء البارزين في الغرفة التجارية بالقاهرة. المقطم، ٤ فبراير ١٩٣٤.

(٢٢٤) من كبار الملاك بالقليوبية. امتلك ألفي فدان. صبحي، ص ٩٢، ١٠٨، ١٤٤. فرج سليمان فؤاد، ص ٤٧٢-٤٧٣.

(٢٢٥) من عائلة ويصا ومن كبار ملاك الأراضي بأسيوط: Baer, A History etc., p. 37.

(٢٢٦) من عائلة بهنس، احدى عائلات كبار الملاك بالفيوم. وكان عضواً في النقابة الزراعية العامة. نحاس، جهود الخ، ص ٥١٥، ٥١٦.

(٢٢٧) نشأ بمديرية المنوفية، والمرجح أنه من الملاك المتوسطين. وكان محامياً ممارساً. صبحي، ص ٩٨، ١١٢، ١٢٩، ١٤٩، ١٨٢.

(٢٢٨) محام اسكندري، المرجع السابق، ص ١٤٢، ص ١٧٦.

(٢٢٩) نزح من بلدة زفتى في الغربية، وعمل في وزارة الأوقاف، كما اشتغل بالمحاماة. المرجع السابق، ص ٩٦. مجاهد، المجلد الثالث، ص ٨٥.

(٢٣٠) تلقى تعليمه في مدرسة الحقوق بالقاهرة، وعمل في وقت لاحق مدرساً للقانون فيها. وكان من القضاة البارزين في محكمة الاستئناف: FO 371/20916/1989/815/16.

(٢٣١) قاض سابق بمحكمة استئناف أسيوط. صبحي، ص ١٤١، ص ١٧٦.

(٢٣٢) نزح من مديرية أسيوط. تلقى تعليمه في مدرسة الحقوق، ثم درّس القانون في الجامعة المصرية حتى عام ١٩٢٤، حيث عين سكرتيراً عاماً بوزارة المعارف: FO 371/1989/815/16.

(٢٣٣) في عام ١٩٣٧ كان رئيساً لشركة "S.A.E. des Tracteurs d'Egypt" مساهمة أخرى: Politi, Annuaire etc., 1937. وأنظر أيضاً: المصور، العدد ٨٦٢، ١٨ أبريل ١٩٤١، ص ٦.

(٢٣٤) المرجع السابق، العدد ٨٧٢، ٢٧ يونيو ١٩٤١، ص ٩. وكان عدد الأعضاء القدامى ثمانية أعضاء هم: النحاس، مكرم عبيد، سيف النصر، كامل صدقي، البسيوني، ابراهيم سيد أحمد، الأتربي وعبدالسلام جمعه.

(٢٣٥) FO 407/221. Part CXXII. No. 32. Kelly to Eden. 16 September 1937.

(٢٣٦) أنظر القسم الواقع بين الهامشين ٣٦٧ و ٣٧٧.

(٢٣٧) FO 407/219. Part CXIX. Enclosure in No. 35. Memorandum Respecting the Blue Shirt Movement.

(٢٣٨) James P. Jankowski, "The Egyptian Blue Shirts and the Egyptian Wafd, 1935-1938", Middle Eastern Studies, Vol.VI, No. 1, January 1970, p. 81.

(٢٣٩) FO 407/219. Part CXIX. Enclosure in No. 35. ويذكر التقرير أن صبري وعبيد هما اللذان بادرا بتنظيم فرق القمصان الزرقاء. المرجع نفسه.

(٢٤٠) مصطفى الحفناوي، السفر الخالد (القاهرة، بدون تاريخ)، ص ٦.

(٢٤١) FO 407/219. Part CXIX. Enclosure in No. 35.

(٢٤٢) المرجع السابق. ومن الواضح أنه لا يوجد أي دليل يثبت صحة ما يؤكده جانكوفسكي (أنظر: Jankowski p. 83) أن مجموعة بلال تكونت في معظمها من الطلاب. فالشواهد المتاحة تشير في الواقع إلى العكس. وبلال كان يدافع عن فكرة تجنيد أعضاء من بين العمال (مجلة الشبان الوفديين، المجلد الأول، العدد ٢٥ ـ ٢٦، ٢ أغسطس ١٩٣٧، ص ٥). وفضلاً عن ذلك، فقد تعلق أحد القرارات التي وافق عليها المؤتمر العام للقمصان الزرقاء، في يوليو ١٩٣٧، بالعمل على ضم العمال وأصحاب الأعمال الذين أظهروا أهمية العنصر العمالي إلى حركة القمصان الزرقاء. المرجع السابق. العدد ٢٣ ـ ٢٤، ١٩ يوليو ١٩٣٧، ص ٣ ـ ص ٤.

(٢٤٣) FO 407/219. Part CXIX. Enclosure in No. 35.

(٢٤٤) الشعلة، العدد الأول، ١٢ مارس ١٩٣٦، ص ٢٥.

(٢٤٥) المرجع نفسه.

(٢٤٦) أنظر على سبيل المثال، في ما يتعلق بالمقترحات الهامة التي قدمها أحد قادة حركة القمصان الزرقاء بالاسكندرية: محمد محفوظ، القميص الأزرق (الاسكندرية، ١٩٣٦)، ص ٢٧ - ٢٩، ص ٣١ - ٣٢، ص ٤٤.

(٢٤٧) مجلة الشبان الوفديين، المجلد الأول، العدد ٢٥ و ٢٦، ٢ أغسطس ١٩٣٧، ص ١٠.

(٢٤٨) الأهرام، ١٠ يونيو ١٩٣٦.

(٢٤٩) المرجع السابق، ٢١ يونيو ١٩٣٦.

(٢٥٠) FO 407/219. Part CXX. No. 59. Eden to Lampson. 23 December 1936.

(٢٥١) أنظر: Jankowski, p. 83.

(٢٥٢) FO 407/219. Part CXIX Enclosure in No. 35. الأهرام، ٢١ يونيو ١٩٣٦.

(٢٥٣) أنظر في القسم الواقع بين الهامشين ١١٧ و ١٣٠.

(٢٥٤) مجلة الشبان الوفديين، المجلد الأول، العدد ٣٢، ١٣ سبتمبر ١٩٣٧، ص ٥. وأنظر ايضاً: FO 407/221. Part CXXII. No. 104. Kelly to Eden. 4 September 1937.

(٢٥٥) المرجع السابق.

(٢٥٦) FO 407/221. Part CXXII. Enclosure in No. 104. Miralai Fitzpatrick Bey's Blue Shirt Report.

(٢٥٧) مجلة الشبان الوفديين، العدد ٨٤، ١٣ فبراير ١٩٣٩، ص ٥.

(٢٥٨) أنظر على سبيل المثال: الأهرام، ٢٣ يونيو ١٩٣٦.

(٢٥٩) مجلة الشبان الوفديين، المجلد الأول، العددان ١٤، ١٥، ١٦ أبريل ١٩٣٧، ص ٩.

(٢٦٠) FO 141/660/357/7/37. The Egyptian Government's attitude towards Labour, A note by R.M. Graves. 20 November 1937.

(٢٦١) المرجع السابق.

(٢٦٢) المصري، ١٨ مارس ١٩٣٨. المرجع نفسه، ٣١ يناير ١٩٣٩.

(٢٦٣) المصري، ١١ أبريل ١٩٣٨.

(٢٦٤) المرجع نفسه، ١ و ٢ و ٣ يوليو ١٩٣٨.

(٢٦٥) امام أبو شنب، الديموقراطية في مصر بين الأنصار والخصوم (القاهرة، بدون تاريخ)، ص ٩٠.

(٢٦٦) محمود المنجوري، اتجاهات العصر الجديد في مصر (القاهرة، ١٩٣٧)، ص ١٢ - ص ١٤.

(٢٦٧) المرجع نفسه، ص ١٧.

(٢٦٨) أبو شنب، ص ٤٧ - ص ٤٨.

(٢٦٩) المنجوري، ص ٣١ - ص ٣٤.

(٢٧٠) المرجع نفسه، ص ٤٢ - ص ٤٦.

(٢٧١) المرجع نفسه، ص ٩١ - ص ٩٣.

(٢٧٢) المرجع نفسه، ص ١١٨.

(٢٧٣) المرجع السابق نفسه، ص ١٢٦ - ص ١٣٣.

(٢٧٤) هذه الأرقام مستقاة من بيانات أوردتها الدستور، الجريدة الناطقة بلسان الحزب، حول تشكيل هذه اللجان. وقد بدأت الدستور في الصدور في الخامس من مارس ١٩٣٨. وتنبني إحصائياتنا على المعلومات الواردة فيها قبل وبعد انتخابات ١٩٣٨وحتى يوليو ١٩٣٨، وهو الوقت الذي ترسخت فيه دعائم الحزب.

(٢٧٥) أنظر الجدول رقم ٣ ص ٢٣٩.

(٢٧٦) مأخوذة عن صبحي، ص ١٩١ - ص ٢٠٨.

(٢٧٧) أنظر: الدستور، ٢٤ مايو ١٩٣٨.

(٢٧٨) أنظر القسم الواقع بين الهامشين ٣١٤، ٣٣٧ بالفصل الرابع.

(٢٧٩) وهي اللجنة السعدية بدسوق (الغربية). الدستور، ٧ مارس ١٩٣٨.

(٢٨٠) المرجع السابق، ١٣ مارس ١٩٣٨.

(٢٨١) مثل لجنتي دائرة الأزبكية الفرعيتين بالقاهرة. المرجع السابق، ١٦ مارس ١٩٣٨.

(٢٨٢) الدستور، ٢١ يونيو ١٩٣٨ .
(٢٨٣) الدستور، ٢١ يونيو ١٩٣٨ .
(٢٨٤) المرجع نفسه، ٢٧ أغسطس ١٩٣٨ .
(٢٨٥) اعتمدنا هنا على الأسماء التي أوردها صبحي، ص ١٩١ ـ ٢٠٨ .
(٢٨٦) أنظر القسم الواقع بين الهامشين ١٧٣ و ١٨٤ في الفصل الثالث.
(٢٨٧) أنظر القسم الواقع بين الهامشين ٤ و ١٥، في هذا الفصل.
(٢٨٨) مضابط مجلس النواب، جلسة ٢٥ مارس ١٩٤٠ .
(٢٨٩) الدستور، ١٥ مايو ١٩٣٨ .
(٢٩٠) المرجع السابق، ٢٤ أبريل ١٩٣٨ .
(٢٩١) بنك مصر، تقرير مجلس الادارة عن سنة ١٩٣٨، ص ٢١ ـ ص ٢٢ .
(٢٩٢) مجلة الشبان الوفديين، العدد ٨٧، ٦ مارس ١٩٣٩، ص ١٠ .
(٢٩٣) الدستور، ٢٢ أغسطس ١٩٣٨ .
(٢٩٤) الواقع أن محمد الدمرداش الشندي كان مستخدماً بشركة الغزل الأهلية، ولم يكن عاملاً بالمعنى الدقيق للكلمة، كما أنه سبق أن رُشح لمجلس النواب (وخسر أمام أحد مرشحي الوفد) عن دائرة كرموز بالاسكندرية في انتخابات عام ١٩٣٦ . الأهرام، ٣ مايو ١٩٣٦ .
(٢٩٥) الدستور، ١٢ و ٢١ مارس ١٩٣٨ .
(٢٩٦) المرجع نفسه، ٥ يوليو ١٩٣٨ .
(٢٩٧) المرجع السابق.
(٢٩٨) أنظر القسم الواقع بين الهامشين ١٩٥ و ٢٢٥ بالفصل الثالث.
(٢٩٩) أنظر القسم الواقع بين الهامشين ٢٧٣ و ٢٧٦ في هذا الفصل.
(٣٠٠) الدستور، ١١ مارس و ٢٤ و٢٧ و ٣٠ يونيو و٢٧ أغسطس ١٩٣٨ .
(٣٠١) أنظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ١٠ و ١٨ مارس ١٩٣٨ .
(٣٠٢) المرجع السابق، ١١ مارس و ١٦ يوليو ١٩٣٨ .
(٣٠٣) المرجع السابق نفسه، ١٦ يوليو ١٩٣٨ .
(٣٠٤) المرجع نفسه.
(٣٠٥) المادتان ٢١ و ٢٣ من النظام الأساسي. المرجع نفسه. ١٦ يوليو ١٩٣٨ .
(٣٠٦) وهو ما يمكن فهمه ضمناً من المادتين ٥ و ٣٦. المرجع نفسه.
(٣٠٧) شكلت لجنة إعداد النظام الأساسي في مايو ١٩٣٨ . الدستور، ٢٤ مايو ١٩٣٨ .
(٣٠٨) المصور، العدد ٨٤٤، ١٣ ديسمبر ١٩٤٠، ص ٦.
(٣٠٩) Duverger, pp.xxix, 29-30 .
(٣١٠) الدستور، ١٥ يونيو ١٩٣٩ .
(٣١١) المادة (٤) المرجع السابق.
(٣١٢) المادة (٥) المرجع السابق.
(٣١٣) فقد تم استشارة الشعبة البرلمانية، على سبيل المثال، في ما يتعلق باشتراك الحزب في وزارة محمد محمود في يونيو ١٩٣٨ . المرجع السابق، ٢٣ يونيو ١٩٣٨ .
(٣١٤) الدستور، ١٦ يونيو ١٩٣٩ .
(٣١٥) المرجع نفسه.
(٣١٦) المادة ٢١ . المرجع نفسه.
(٣١٧) والاستثناء الوحيد في هذا الصدد هو اللجنة السعدية للعمال في دائرة السيدة زينب بالقاهرة. الدستور، ٢٢ مارس ١٩٣٨ .
(٣١٨) أنظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ٩ و ١١ مارس، ٧ و ٩ و ١٦ و ١٩ مايو، ٢٣ و٢٧ و ٢٩ و ٣٠ يونيو، ٥ و ٨ و ٩ و ١٣ نوفمبر ١٩٣٨ .

(٣١٩) المرجع السابق نفسه، ١٧ يونيو ١٩٣٨ .
(٣٢٠) المرجع نفسه، ٢٧ يونيو ١٩٣٨ .
(٣٢١) المرجع نفسه، ١٩ أغسطس ١٩٣٨ .
(٣٢٢) المرجع نفسه، ٩ و ١٤ مارس، ٩ نوفمبر ١٩٣٨ .
(٣٢٣) المرجع السابق، ١٥ يونيو ١٩٣٩ .
(٣٢٤) المرجع السابق نفسه.
(٣٢٥) المرجع السابق، وأنظر أيضاً: محمد إبراهيم أبو رواع، ص ١٩٦ .
(٣٢٦) FO 407/218. Part CXVII. Heathcote-Smith to Lampson. 29 January, 1935 .
(٣٢٧) اعتماداً على القائمة التي أوردها: صبحي، ص ١٦١ - ١٧٣، ١٩١ - ٢٠٨، ص ٢٣٨ - ٢٤١ .
(٣٢٨) السياسة، ١٠ فبراير و ٧ أبريل ١٩٣٨ . البلاغ، ٩ و ١٦ مارس ١٩٣٨ .
(٣٢٩) السياسة، ١٣ يناير و ٢٢، ٢٥، ٢٨ فبراير ١٩٣٨ . البلاغ، ٣ و ١٢ و ١٤ و ٢٣ و ٢٧ مارس ١٩٣٨ .
(٣٣٠) السياسة، ١٠، ١٨ فبراير ١٩٣٨ . البلاغ، ٣، ١٠، ١١، ٢٧ مارس ١٩٣٨ .
(٣٣١) قارن مع الأرقام المقابلة بالنسبة للحزب السعدي. وقد يكون من المفيد أيضاً مقارنتها بتحليل مماثل طبق على حزب الوفد خلال العشرينات وحزب الشعب في أوائل الثلاثينات. أنظر القسم الواقع بين الهامشين ١٨٣ و ١٨٤ بالفصل الثالث والقسم الواقع بين الهامشين ٤٠٥ و ٤١٢ بالفصل الرابع .
(٣٣٢) هيكل، مذكرات، المجلد الثاني، ص ٧١.
(٣٣٣) المصور، العدد ٨٥٤، ٢١ فبراير ١٩٤١، ص ٧.
(٣٣٤) شقيقا محمد محمود. أنظر الهامش ٣٠١ بالفصل الثاني.
(٣٣٥) مثل أحمد محمد خشبه، أنظر الهامش ٣٦٣ بالفصل الرابع .
(٣٣٦) وبوجه خاص الأخوان رشوان ومحمد محفوظ. أنظر الهامش ٣٠٩ بالفصل الثاني .
(٣٣٧) الشقيقان مصطفى وعلي عبدالرازق. أنظر الهامش ٣٠٢ بالفصل الثاني .
(٣٣٨) اشترك في وزارة محمد محمود (ديسمبر ١٩٣٧- يونيو ١٩٣٨) كوزير دولة . صبحي، ص ٤٠٦ - ٤٠٧ .
(٣٣٩) اشترك أيضاً كوزير للدولة في وزارة محمد محمود الأولى . وبعد وفاة محمد محمود، انتخب رئيساً للحزب في فبراير ١٩٤١ . المصور، العدد ٨٥٤، ٢١ فبراير ١٩٤١، ص ٧.
(٣٤٠) أنظر القسم الواقع بين الهامشين ٣٠٠ و ٣٢٨ بالفصل الثاني ؛والقسم الواقع بين الهامشين ٥٩١ و ٣٧٦ بالفصل الثالث، والقسم الواقع بين الهامشين ٣٤٩ و ٣٧١ بالفصل الرابع .
(٣٤١) نشرت انتقادات عبدالرحمن الرافعي وحافظ رمضان ومحمد محمود جلال وعبدالعزيز الصوفاني وفكري أباظة مع كتابات أخرى في كتاب صنفه وأعده للنشر السكرتير العام «للجنة القومية للاستقلال التام» المناهضة للوفد. الحفناوي، ص ١٥٠ - ١٩٠، ص ٢٢٣ - ٢٧٣ .
(٣٤٢) المرجع السابق، ص ١٣ - ص ١٦ .
(٣٤٣) الرافعي، مذكراتي، ص ١١٢ . المصور، العدد ٨٣٥، ١١ أكتوبر ١٩٤٠، ص ٨. المرجع نفسه، العدد ٨٣٧، ٢٥ أكتوبر ١٩٤٠، ص ١٤ .
(٣٤٤) الأهرام، ٩ و ١٢ مايو ١٩٣٦ .
(٣٤٥) المرجع نفسه، ١ و ٣ أبريل ١٩٣٨ .
(٣٤٦) المرجع نفسه، ٩ نوفمبر ١٩٣٨ .
(٣٤٧) أنظر: الشافعي، ص ٤٢ - ص ٤٥ .
(٣٤٨) أحمد حسين، إيماني، ص ٨٢.
(٣٤٩) وهو حملة لجمع الأموال بغرض إنشاء مشروعات صناعية تعتمد على تبرعات الجماهير، وقد تجسدت في تأسيس مصنع للطرابيش، والتي كانت تعد رمزاً قومياً. وقد زعم أحمد حسين أنه المؤسس الأول لهذا المشروع . المرجع السابق، ص ٧٨ - ص ٨١. وذهب آخرون إلى أن محجوب ثابت، الزعيم العمالي، هو صاحب فكرة مشروع القرش . أنظر: صالح السوداني، الأسرار السياسية، مجلدان (القاهرة، بدون تاريخ)، ص ١٨٢ - ص ١٨٥.
(٣٥٠) حسين، إيماني، ص ٨٢.

(٣٥١) FO 141/498/220/1/34 . من كفاح مصر الفتاة، مرافعات الرئيس أحمد حسين في عهد حكومات الوفد (القاهرة، بدون تاريخ)، ص ٤٩.

(٣٥٢) FO 407/217. Part CXV. No. 11. Yencken to Simon. 19 January 1934 .

(٣٥٣) من كفاح مصر الفتاة، مرافعات الخ، ص ٥٠ ـ ص ٥٤. .

(٣٥٤) المرجع نفسه، ص ٥٣ ـ ٥٤. حسين، إيماني، ص ١٥٨.

(٣٥٥) المرجع السابق، ص ٧٧، ص ٢٣٦.

(٣٥٦) المقطم، ٢٨ ديسمبر ١٩٣٤.

(٣٥٧) كان شعار الجمعية هو «الله، الوطن، الملك». وربما جاء اختيار أحمد حسين لعنوان «إيماني» محاكاة لعنوان كتاب هتلر «كفاحي».

(٣٥٨) أنظر على سبيل المثال خطبة أحمد حسين في لندن، في السابع عشر من يناير ١٩٣٦. أحمد حسين، إيماني، ص ٢٥٩ ـ ص ٢٧٨. وقد نشر بالانجليزية تحت عنوان:
Egypt and Great Britain, What Young Egypt has to Say to British public Opinion: Pamphlet No. 1 (n.p., n.d.).

(٣٥٩) أحمد حسين، إيماني، ص ٨٥.

(٣٦٠) والانجليز هم أصحاب هذا الاتهام الأخير: FO 407/217. Part CXV. No. 11 . أحمد حسين، إيماني، ص ٣٠٧.

(٣٦١) في مارس ١٩٤٠ تحولت جمعية مصر الفتاة إلى «الحزب الوطني الاسلامي»، أنظر:
Heyworth - Dunne, Religious and Political Trends in Modern Egypt, p.30.

(٣٦٢) أحمد حسين، ايماني، ص ٨٤.

(٣٦٣) المرجع السابق، ص ٣١٠.

(٣٦٤) المرجع السابق، ص ٨٩.

(٣٦٥) المرجع السابق، ص ٨٦ ـ ص ٩٢.

(٣٦٦) المرجع السابق، ص ١٥٤ ـ ١٥٥، ٢٥١.

(٣٦٧) المرجع السابق نفسه، ص ٣١٤ ـ ص ٣١٥.

(٣٦٨) أنظر: Duverger, pp.36-38 .

(٣٦٩) أحمد حسين، إيماني، ص ١٧٨.

(٣٧٠) المرجع السابق، ص ١٤٠، ص ١٧١.

(٣٧١) المرجع السابق، ص ٩٥.

(٣٧٢) مصر الفتاة، العدد ١٤، ٢١ مارس ١٩٣٨، ص ٢.

(٣٧٣) المرجع السابق.

(٣٧٤) الرافعي، في أعقاب الخ، المجلد الثالث، ص ٥٣.

(٣٧٥) مصر الفتاة، العدد ٧، ٧ مارس ١٩٣٨، ص ٨. المرجع نفسه، العدد ٢٢، ١٨ أبريل ١٩٣٨، ص ٦.

(٣٧٦) في بداية عام ١٩٣٤، تمكن البوليس من العثور على قائمة بأسماء أعضاء مصر الفتاة، تألفت من ٢١٦ عضواً: FO 141/498/3/34 . على أن الأعضاء النشطين سياسياً لم يتجاوز واخمسين عضواً. أحمد حسين، إيماني، ص ٩٧ ـ ٩٨. وفي السنوات اللاحقة كان من الصعب تقدير عدد أعضاء الحزب، إلا أنه لم يتجاوز الألف عضو عندما كان الحزب في ذروة نشاطه.

(٣٧٧) إبراهيم شكري: ابن محمد شكري، المدير السابق للخاصة الملكية (أو الأوقاف)، وكان أيضاً من كبار ملاك الأراضي ثم أصبح في وقت لاحق من رجال المال والصناعة. أنظر: FO 371/20916/1989/815/16 وأنظر أيضاً: Politi, Annuaire etc., 1937, p. 128 . وكان دائماً من رجال القصر طوال الفترة التي تتناولها الدراسة. وترجع علاقات علوبة بمصر الفتاة إلى أواخر عام ١٩٣٤. المقطم، ٢٨ ديسمبر ١٩٣٤. وأنظر حول علاقة علي ماهر بمصر الفتاة: Heyworth-Dunne, Religious and Political Trends in Modern Egypt, p. 27 . حسين، إيماني، ص ٣٠١. وأنظر في ما يتعلق بمذكور: المرجع السابق، ص ١٦٧. وأنظر في ما يتعلق بالبنداري استقبال فرع مصر الفتاة ببورسعيد له: مصر الفتاة، العدد ١٥، ٢٤ مارس ١٩٣٨، ص ٤.

(٣٧٨) حسين، إيماني، ص ٢٣٧، ٣٠١؛ FO 141/713/259/21/35-Lampson to Hoare. 12. July 1935 .

(٣٧٩) مصر الفتاة، العدد ٢٦، ٥ مايو ١٩٣٨، ص ٧.
(٣٨٠) أحمد حسين، إيماني، ص ٢٢٠، ص ٢٢٤.
(٣٨١) المرجع نفسه، ص ٦٢.
(٣٨٢) المرجع السابق نفسه، ص ٨٥.
(٣٨٣) مصر الفتاة، العدد الأول، ٢٤ يناير ١٩٣٨، ص ١٠.
(٣٨٤) المرجع نفسه.
(٣٨٥) مصر الفتاة، العدد الأول، ٢٤ يناير ١٩٣٨، ص ١٠.
(٣٨٦) أحمد حسين، إيماني، ص ٦١ - ص ٧٦.
(٣٨٧) FO 141/713/259/2/358, Abbas Halim and Young Egypt Society, 24 January 1935; FO 141/713/259/21/35, Director General of European Department to First Secretary, The Residency, 3 July 1935.
(٣٨٨) FO 141/498/220/3/34.
(٣٨٩) مصر الفتاة، العدد العاشر، ٧ مارس ١٩٣٨، ص ٨. المرجع نفسه، العدد ٢٢، ١٨ أبريل ١٩٣٨، ص ٦.
(٣٩٠) تاريخ المؤتمر الثاني من استنتاجنا نظرا لأن التاريخ الذي أورده البنا غير صحيح. البنا، مذكرات، ص ١٥٣.
(٣٩١) حسن البنا، الرسائل الثلاث (القاهرة، بدون تاريخ)، ص ١٣. والاشارة هنا إلى الرسالة الأولى المسماة «دعوتنا» والتي كتبت على الأرجح عام ١٩٣٤.
(٣٩٢) البنا، الرسائل الثلاث، ص ٤٦.
(٣٩٣) البنا، مذكرات، ص ١٧٤.
(٣٩٤) البنا، الرسائل الثلاث، ص ١١٣.
(٣٩٥) المرجع نفسه، ص ٣١ - ص ٣٢.
(٣٩٦) حسن البنا، في الدعوة (القاهرة، بدون تاريخ) ص ١٨ - ص ٢٣.
(٣٩٧) المرجع نفسه، ص ١٩ - ص ٢٠.
(٣٩٨) البنا، مذكرات، ص ١٣٢.
(٣٩٩) المرجع نفسه، ص ١٣٠ - ص ١٣١.
(٤٠٠) المرجع السابق نفسه.
(٤٠١) حسن البنا، هل نحن قوم عمليون (مكان النشر غير محدد وكذلك تاريخ النشر)، ص ٦٥.
(٤٠٢) المرجع السابق، ص ٦٦ - ٦٧.
(٤٠٣) أنظر بوجه خاص الفصل الرابع في كتاب ميتشل:
Richard P. Mitchell, The Society of the Muslim Brothers (London, 1969) pp. 163-184.
(٤٠٤) البنا، مذكرات، ص ١٣٨ - ١٣٩، ١٤٠، ١٥٦ - ١٥٧، ١٧١، ١٨٣ - ١٨٧.
(٤٠٥) المرجع السابق، ص ١٩٦، ص ٢٢٦ - ٢٢٧، ٢٢٨. الأهرام، ١ سبتمبر ١٩٣٦.
(٤٠٦) البنا، مذكرات، ص ١٨٦ - ص ١٨٧.
(٤٠٧) أنظر الرسم البياني رقم ٢ ص ٣٨٣.
(٤٠٨) البنا، مذكرات، ص ١٥٨.
(٤٠٩) المرجع السابق، ص ٢٢٨، ص ٢٣٣.
(٤١٠) المرجع السابق، ص ١٨٥، ص ١٩٠.
(٤١١) فقد أرسل السكرتير العام لمكتب الارشاد، على سبيل المثال، نشرة إلى الشعب، وردت فيها الاشارة إلى «مجلس الادارة الأخير». المرجع السابق، ص ٢٢٨.
(٤١٢) البنا، مذكرات، ص ١٨٥.
(٤١٣) أنظر: Mitchell, pp.176-177.
(٤١٤) البنا، مذكرات، ص ١٩٦.
(٤١٥) المرجع نفسه، ص ١٨١، ١٨٢.
(٤١٦) المرجع نفسه، ص ١٨١، ص ١٨٧.

(٤١٧) المرجع نفسه، ص ١٦١ ـ ١٦٢، ص ١٩٦، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٨، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٨.
(٤١٨) أنظر: Mitchell, p.167-168.
(٤١٩) تكونت الفرقة الأولى في الاسماعيلية، ودربها البنا بنفسه. البنا، مذكرات، ص ٢٣٢.
(٤٢٠) وكانت تسمى حتى عام ١٩٣٧ «فرق الرحالة». المرجع السابق نفسه.
(٤٢١) المرجع السابق نفسه، ص ١٨٦.
(٤٢٢) حسب تقديرنا الخاص. أنظر: المرجع السابق، ص ٢٣٠.
(٤٢٣) عبد الباسط البنا، تاج الاسلام وملحمة الامام (مكان النشر غير محدد وكذلك تاريخ النشر)، ص ٣٧.
(٤٢٤) أنظر: Mitchell, p.32.
(٤٢٥) مذكرات، ص ٢٣٥.
(٤٢٦) أنظر في ما سبق القسم الواقع بين الهامشين ٢٣٥ و ٢٥٩.
(٤٢٧) البنا، مذكرات، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.
(٤٢٨) البنا، مذكرات، ص ١٨٤.
(٤٢٩) المرجع السابق، ص ١٥١ ـ ص ١٥٢.
(٤٣٠) المرجع السابق، ص ١٧٥ ـ ص ١٨١. أنظر: Mitchell, p.329.
(٤٣١) البنا، مذكرات، ص ١٧٥ ـ ١٨١.
(٤٣٢) عبد الباسط البنا، ص ٢٣ ـ ص ٢٤.
(٤٣٣) Mitchell, p. 329.
(٤٣٤) حسن البنا، مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا (بيروت، ١٩٦٥)، ص ٢٦١.

الفصل السادس

خاتمة

ميز ظهور الوفد، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، نشوء حركة وطنية جديدة تفردت بميزتين على الأقل. أولاهما أن الوفد، رغم انطوائه على بعض عناصر الاستمرار مع الحزب الوطني وحزب الأمة القديمين (جناحا الحركة الوطنية في الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى) لكنه كان أكثر تمثيلاً للأمة من الحركات الوطنية السابقة. والميزة الثانية التي تفرد بها الوفد هي امتداد جذوره في انتفاضة «مارس - أبريل ١٩١٩» الشعبية.

وخلال الفترة «١٩١٩ - ١٩٢٣» مثل الوفد، إلى حد كبير، تنظيماً من نمط المؤتمر. فبنيته التنظيمية فضفاضة، وهو «جامع»، وشعبي، وديموقراطي إلى أقصى حدود الديموقراطية، سواء في ما يتعلق بقاعدته الاجتماعية أو بايديولوجيته.

ويمكن، من ناحية، اعتبار الوفد، خلال الفترة الممتدة من أول انتخابات برلمانية عام ١٩٢٣ - ١٩٢٤، وحتى نهاية الثلاثينات، حركة وطنية وحزباً سياسياً في وقت معاً. وقد خسر الوفد، في ما يتعلق بقاعدته الاجتماعية، تأييد قطاع كبير من طبقة كبار ملاك الأراضي، خلال عامي ١٩٢١ - ١٩٢٢، بعد إنضمامهم لحزب الأحرار الدستوريين المؤلف حديثاً. وفي العام ١٩٣٧ - ١٩٣٨، وقع الانشقاق الثاني في صفوف الوفد، وأسفر عن إنشاء الحزب السعدي. ونتيجة لذلك إنقطعت صلة القطاع المصري من البرجوازية المحلية بالوفد. وفي الفترة ذاتها كان مؤيدو الوفد السابقون ينضمون إلى صفوف مصر الفتاة وجماعة الأخوان المسلمين. وعلى ذلك، فإن الأفول النسبي للوفد في أواخر الثلاثينات كان العامل الأساسي الذي أدى إلى القناعة بأن الوفد لم يعد يمثل الحركة الوطنية ذات التوجه «الجامع»، والتي يؤيدها الجميع.

وقد اكتسب الوفد، تنظيمياً، بعض السمات المميزة للحزب السياسي بصورة تدريجية. فخلال انتخابات «١٩٢٣ - ١٩٢٤» تم إنشاء اللجان الوفدية المحلية «الدائمة». وفي عام ١٩٢٤ تألفت الهيئة

الوفدية البرلمانية، والتي أصبحت في ما بعد جزءاً لا يتجزأ من بنية الوفد التنظيمية. ففي بداية الثلاثينات كانت توجيهات الزعماء تُنقل، في أغلب الأحوال، إلى اللجان المحلية، من خلال أعضائها، بدلاً من إبلاغها مباشرة إلى اللجان. كذلك مثلت الميليشيا الوفدية التي لم تستمر طويلاً (١٩٣٥ - ١٩٣٧) مؤشراً آخر على الشكل الأصرح الذي بدأت تتخذه البنية التنظيمية للوفد.

وبعد عام ١٩٢٤، واصل الوفد التحدث بلغة الممثل الوحيد للأمة. لكنه ألّف، على مستوى الممارسة العملية، وزارات ائتلافية بالاشتراك مع الأحرار الدستوريين، في الفترة ١٩٢٦ - ١٩٢٨، وجبهة وطنية، في بداية الثلاثينات. كذلك انضم الوفد، على مضض، إلى «الجبهة الوطنية» التي تألفت عام ١٩٣٥ - ١٩٣٦، وضمت الأحزاب السياسية الأخرى، من أجل عودة دستور ١٩٢٣ وبدء المفاوضات مع الانجليز، مما يوضح استعداد الوفد للتعاون أو التنافس، في ظل وجود نظام برلماني دستوري، من أجل ممارسة السيطرة في النهاية على الحكومة. فقد تحول الوفد، منذ صدور دستور ١٩٢٣، إلى مدافع عن «الوضع الراهن» في الصورة التي كان عليها في ظل الوزارة الوفدية الأولى برئاسة سعد زغلول، والتي مثلت بلا ريب خطوة كبيرة في اتجاه النمط الحزبي للتنظيم السياسي.

وتوضح أهداف الوفد، كما صاغتها سكرتاريته العامة في المؤتمر الوطني للوفد عام ١٩٣٥، هذا الطابع الثنائي للوفد. فهو، من ناحية، يسعى إلى تحقيق هدفين، الهدف الوطني والهدف السياسي، وهو ما ميز الوفد بوصفه حركة وطنية. وهو يعمل، من ناحية أخرى، على تحقيق هدفين آخرين، الهدف الدستوري والهدف الاصلاحي، وهما يشكلان سمتان من سمات الوفد بوصفه حزباً سياسياً.

ومع ذلك، فبدلاً من تطور الوفد بمرور الوقت إلى حزب سياسي، كانت هناك ثلاثة أسباب رئيسية لاستمرار «التوتر» بين الحركة الوطنية والحزب السياسي داخل الوفد. أولها، التركة التي ورثها الوفد عن انتفاضة ١٩١٩ الشعبية وسنوات البطولة في أوائل العشرينات، بوصفه الحركة الوطنية (مع التشديد على أداة التعريف في كلمة الحركة)*. إذ أن زعماء الوفد، في أواخر الثلاثينات، كانوا في أغلبهم القيادات الشابة للحركة الوطنية في الفترة السابقة عليها. ويتمثل السبب الثاني في أن الوفد كان يحظى، رغم أفوله النسبي، بتأييد الغالبية العظمى من الشعب، في أية انتخابات حرة يتم إجراؤها. وقد فرض ذلك على الوفد تطوير بنية تنظيمية وايديولوجية أكثر تحدداً، وبرنامج أكثر تطوراً، وهو ما يمثل ضرورة لا غنى عنها للحزب السياسي المكتمل النضج. وثالث تلك الأسباب أن الوفد قد حيل بينه وبين التطور بصورة طبيعية إلى حزب سياسي، نتيجة للعهود المناهضة للوفد، والتي تكررت بصفة دورية في تلك الفترة، فأدت به إلى اللجوء لوسائل، وانبعاث أفكار، أكثر تمييزاً للحركة الوطنية، التي ظلت خارج نطاق الحياة السياسية.

وقد مثل الوفد، بالقدر الذي يعدُّ به حزباً سياسياً، حزباً جماهيرياً له بعض سمات حزب «الكادر». وباستثناء الفترة «١٩١٩ - ١٩٢٣» - حيث مثل الوفد النمط «المؤتمري» في أبسط وأوضح

---

* في النص الانجليزي: The national movement (م).

صوره ـ تميز الوفد طوال فترة ما بين الحربين بسمات الحزب الجماهيري وحزب «الكادر» في آن معاً. فقد توجه إلى الجماهير، وخاصة الطبقات الدنيا. . وتشكلت قيادته من طبقة الأفندية والملاك المتوسطين، على عكس حزب الأحرار الدستوريين الذي تزعمه كبار ملاك الأراضي. . وكانت له بنيته التنظيمية المتكاملة ذات الطبيعة الدائمة إلى حد بعيد. وهكذا، يمكن تصنيف الوفد، في ما يتعلق بكل تلك النواحي، كحزب جماهيري. ومن جهة ثانية، فإن الوفد لم يضع أي نظام لاشتراكات عضوية الحزب. وكان الوفد يعتمد أساساً، حتى أواخر الثلاثينات، على تبرعات أعضائه الأغنياء لتمويل نشاطه. وفضلاً عن ذلك، فإن التمييز بين مؤيد الوفد وعضو الوفد لم يكن واضحاً، أو كان بلا معنى. وبالتالي، فقد تميز الوفد أيضاً ببعض سمات حزب «الكادر».

وقد مثل التحالف الذي تشكل في غمرة أحداث انتفاضة ١٩١٩ الشعبية، بين الأفندية والملاك المتوسطين، الدعامة الأساسية لنفوذ الوفد طوال فترة ما بين الحربين. لكن بعض كتاب اليسار المصري حاولوا أن يساووا بين الوفد والبرجوازية الوطنية، التي ميزوا بينها وبين ما أسموه بالبرجوازية الصناعية والتجارية الكبيرة[1]. والواقع أن هذا الاستخدام لتعبير «البرجوازية الوطنية» ينطوي على نوع من الالتباس أو الخلط. فالقطاع المصري من البرجوازية المحلية، رغم بعض المزاعم المناقضة لذلك (أو على وجه التحديد بنك مصر والغرف التجارية المصرية) كان خلال العشرينات برجوازية وطنية، على الأقل من حيث الامكانية، ولم يكف هذا القطاع تدريجياً عن القيام بدور البرجوازية الوطنية، إلا في أوائل الثلاثينات. ويمكن تفسير هذا الخلط في استخدام تعبير «البرجوازية الوطنية»، بأن الوفد ظل يحتفظ حتى الفترة «١٩٣٧ ـ ١٩٣٩» بتأييد العديد من أفراد القطاع المصري من البرجوازية المحلية، وأنه تبنى بإخلاص أيديولوجية «الاستقلال الاقتصادي» كما طرحها طلعت حرب. أو بعبارة أخرى، أن البرجوازية الوطنية الجنينية في العشرينات نجحت، رغم أنها لم تكن قوية بما يكفي لقيادة الحركة الوطنية، في تزويد هذه الحركة بأيديولوجيتها في المجال الاقتصادي والتي مثلت في الواقع الأيديولوجية السائدة طوال فترة ما بين الحربين.

وخلال الفترة التي تناولتها هذه الدراسة، شهد الوفد انقسامات ثلاثة، اتصف اثنان منها بالأهمية البالغة. أما الانقسام أو الانشقاق الثالث، والذي حدث عام ١٩٣٢، وأدى إلى خروج الأغلبية في الهيئة العليا للوفد من الحزب، فلم يؤد إلى تشكيل تنظيم سياسي على أي جانب من الأهمية، نظراً لأن الحزب الوفدي السعدي لعب دوراً سياسياً هامشياً للغاية. وقد مثل انقسام ١٩٢١ ـ ١٩٢٢، من ناحية أخرى، حدثاً بالغ الأهمية، حيث أنه أظهر قدرة الملاك المتوسطين في الريف، بالتعاون مع الأفندية في المدن، على انتزاع النفوذ السياسي في المديريات من كبار ملاك الأراضي الذين اعتبروا أنفسهم، حتى ذلك الحين، الزعماء السياسيين الشرعيين للبلاد. وأخيراً، يمكن القول أن انشقاق (١٩٣٧ ـ

---

(١) الشافعي، ص ٤٥، ص ٧١. فوزي جرجس، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي (القاهرة، ١٩٥٨)، ص ١٣٩ ـ ص ١٤٠. أنور عبد الملك: Egypte Société Militaire (Paris, 1962) pp.22-24 .

١٩٣٨)، الذي أسفر عن تأليف الحزب السعدي، كان يعني خروج العناصر الممثلة للقطاع المصري من البرجوازية المحلية من الوفد.

وقد مثل حزب الأحرار الدستوريين، الذي شكّل بعد الانشقاق الأول، حزباً لكبار الملاك في المقام الأول، طوال الفترة التي تناولتها الدراسة. فالسند الأساسي للحزب يكاد لا يتعدى حدود العائلات المعروفة لكبار ملاك الأراضي في الوجه البحري والوجه القبلي. وتدل المحاولات المتسرعة وغير الناجحة التي بذلها الحزب لتنظيم فروع (فضلاً عن مجلس إدارته الدائم) وإيمانه بحكومة «النخبة» ـ أو بهؤلا الذين لهم شأنهم في البلاد ـ على طابعه كحزب سياسي من نمط «الكادر».

كذلك مثّل الحزب السعدي، الذي شكّل بعد انشقاق ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨ (وباستثناء نشأته البرلمانية وطابعه العام) نمط حزب الأحرار ذاته. أي أنه كان، أساساً، حزب «كادر»، بالرغم من اتصافه ببعض صفات الحزب الجماهيري، مثل التصور المحدد للعضوية ووجود نظام معين للاشتراكات. ويمكن رؤية طابعه، بوصفه حزباً سياسياً، من خلال قاعدته الاجتماعية وأيديولوجيته. فهو أساساً حزب أعيان المدن الأغنياء المنتمين للقطاع المصري من البرجوازية المحلية.

ويرجع ظهور مصر الفتاة وجماعة الأخوان المسلمين، بوصفهما نوعاً جديداً من التنظيم السياسي، «للعجز» السياسي للوفد في أوائل الثلاثينات، علاوة على تفاقم المشكلات الاجتماعية ـ الاقتصادية في تلك السنوات. فقد أصبح برنامج الوفد، والوسائل التي يستخدمها، على وجه التخصيص، في منتصف الثلاثينات موضعاً للتساؤل. ووصفت بأنها غير فعالة. وأدت الأزمة التي مرت بها طبقة الأفندية، في أواخر الثلاثينات، إلى تحرر أفرادها من وهم «البرجوازية الوطنية». بعد أن وجدوا إشباعاً أكبر لميولهم الراديكالية في مصر الفتاة وجماعة الأخوان المسلمين. وقد انتمت هذه التنظيمات إلى تلك الفئة من الأحزاب السياسية، التي يمكن وصفها بأنها «فاشية»، نتيجة لغلبة الميليشيا كوحدة أساسية للحزب. ففي مصر الفتاة نجد القمصان الخضر، وفي جماعة الأخوان المسلمين نجد الجوالة والكتائب، علاوة على الأعضاء «المجاهدين».

وهكذا إن التحدي الذي واجه الوفد، بظهور التنظيمين السياسيين السالفي الذكر، كان أكبر بكثير مما خلفه أي إنشقاق حدث داخل الوفد. فهما يتصفان بالتعقيد والتفوق في التنظيم، ويملكان برامج معلنة ومدروسة بدقة، ويتوجهان إلى الطبقة نفسها التي شكلت الدعامة الأساسية للوفد في المدن، أي طبقة الأفندية. وللمرة الأولى واجه الوفد تحدياً، لم يكن مصدره جماعات منشقة، تشكلت من أعضاء منسحبين من الهيئة العليا للوفد، بل تنظيمات توجهت إلى جماهيره، أي تنظيمات تحدث قاعدة الوفد نفسها في البلاد.

ملحق خاص بالطبعة العربية

الوفد الجديد ومستقبل النظام السياسي التعددي في مصر

نقول بأن الإنتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٧ مايو/ أيار ١٩٨٤ إنما تشكل نقطة تحول في الحياة السياسية المصرية بعد ١٩٥٢. فقد كانت أول انتخابات برلمانية في فترة ما بعد ثورة ١٩٥٢ يسمح خلالها لطائفة واسعة من الأحزاب السياسية بالإشتراك في العملية الإنتخابية، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر.

ففي ظل حكم عبد الناصر في الخمسينات والستينات، كان يتعين على المرشحين أن يكونوا أعضاء في الإتحاد القومي، في الخمسينات، وفي الإتحاد الإشتراكي العربي، في الستينات وفي الحالتين، لم يكن ذلك ليتم إلا بعد أن يفحصهم النظام بصورة شاملة ودقيقة. أما في ظل حكم السادات، فكانت انتخابات أكتوبر/ تشرين أول - نوفمبر/ تشرين ثان ١٩٧٦ انتخابات حرة نسبياً، إلا أن الخيارات كانت مقصورة على ثلاثة فروع من الإتحاد الإشتراكي العربي، والأكثر أهمية من ذلك أنه لم تكن هناك بعد صحافة «حرة» أو حزبية تسهم بشكل إيجابي في الحملة الإنتخابية.

فأول صحيفة حزبية منذ منتصف الخمسينات كانت «الأحرار» التي صدرت في نوفمبر/ تشرين ثان ١٩٧٧، أي بعد عام من انتخابات ١٩٧٦. وهي منذ ذلك الحين لسان حال حزب الأحرار الإشتراكيين الذي يتزعمه مصطفى كامل مراد (والذي يمثل اليمين بين المنابر الثلاثة في الإتحاد الإشتراكي العربي الزائل).

وبحلول انتخابات ١٩٧٩، كانت هناك ثلاث صحف اسبوعية معارضة هي: الأحرار، و الأهالي (التي أصدرها التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في أول فبراير/ شباط ١٩٧٨)، و الشعب التي صدرت في أول مايو/ أيار ١٩٧٩ لتنطق بلسان حزب العمل الإشتراكي.

إلا أن انتخابات ١٩٧٩ قد أجريت في أعقاب معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية وقبل

أن تنتهي المدة الدستورية لمجلس الشعب المنتخب عام ١٩٧٦، وكانت في جوهرها مهزلة وتزويراً فاضحاً من جانب الحزب الحاكم. وفي ضوء ما حدث في ظل حكم عبد الناصر والسادات، فإن انتخابات مايو/ أيار ١٩٨٤ تبدو مختلفة تماماً. وكان أهم تغيير يتمثل في عودة حزب الوفد الجديد ومشاركته في الإنتخابات كأكبر حزب معارض. فأول محاولة من جانب الوفد لمعاودة الظهور عام ١٩٧٨ كان قد قضي عليها في مهدها على يد السادات، الذي كان يخشى الشعبية الجماهيرية المفاجئة لحزب الوفد الجديد. وبناء على ذلك، قرر زعماء حزب الوفد الجديد عندئذ تجميد أو وقف حزبهم السياسي. ونجح السادات أيضاً في يونيو/ حزيران ١٩٧٨ في حرمان الشخصيات القيادية في حزب الوفد الجديد، التي كانت نشطة سياسياً في فترة ما قبل ١٩٥٢، من حقوقها السياسية.

وفي ظل حكم مبارك، تغيرت الحياة السياسية. فلم يقتصر الأمر على إطلاق سراح زعماء الوفد بعد أن كانوا قد اعتقلوا مع غيرهم في سبتمبر/ أيلول ١٩٨١، بل إن حكماً قضائياً في ٢٩ أكتوبر/ تشرين أول ١٩٨٣ سمح لحزب الوفد الجديد بممارسة النشاط السياسي مرة أخرى، كما أعيدت الحقوق السياسية لقادته في فبراير/ شباط ١٩٨٤. وفي ٢٢ مارس/ آذار ١٩٨٤، أصدر حزب الوفد الجديد العدد الأول من صحيفته الأسبوعية «الوفد»، بادئاً بذلك حقبة جديدة في الحياة السياسية المصرية، ولا سيما فيما يتصل بحرية الصحافة. ونقول ـ وهو ما سنبينه فيما بعد ـ أن مستقبل النظام السياسي التعددي إنما يتوقف إلى حد كبير على مستقبل حزب الوفد الجديد نفسه.

ورغم أن انتخابات ١٩٨٤ ليست بالإنتخابات الحرة إذا ما قورنت على سبيل المثال بانتخابات ١٩٥٠، وهي آخر انتخابات أجريت في العهد الملكي، فربما كان بمقدورها مع ذلك أن تكشف عن بعض من جوانب القوة والضعف في مختلف أحزاب المعارضة. ولنبدأ بحزب اليسار، وهو التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الذي يتزعمه خالد محيي الدين. فقد تشكل هذا الحزب أصلاً باعتباره الجناح اليساري من الإتحاد الإشتراكي العربي عندما تم تقسيمه إلى ثلاثة منابر، وهي التي تحولت فيما بعد إلى ثلاثة أحزاب سياسية في نوفمبر/ تشرين ثان ١٩٧٦. وقد حصل التجمع في انتخابات ١٩٨٤ على ٢٢٠,٦٧٣ صوتاً، كان ٣٥,٧ في المائة منها تتركز في أربع دوائر انتخابية فقط هي: الدائرة الأولى في محافظة القليوبية (بنها)، والدائرتان الثانية والثالثة في محافظة الدقهلية (ميت غمر ودكرنس)، والدائرة الثالثة في محافظة الشرقية (أبو حماد). وعلى سبيل المثال، فقد كانت نسبة الأصوات التي حصل عليها التجمع في الدائرة الأولى في محافظة القليوبية ١٨,٣ في المائة من إجمالي الأصوات الصحيحة، على حين لم يتجاوز المتوسط القومي للتجمع ٤,١٧ في المائة. وفي هذه الدائرة في محافظة القليوبية، كان على رأس القائمة الإنتخابية للتجمع خالد محيي الدين نفسه ومجدي حسنين الذي كان أمين صندوق حركة الضباط الأحرار ومؤسس مديرية التحرير. وكان خالد محيي الدين قد مثل هذه

الدائرة في برلمانات عبدالناصر والسادات، كما أن أصوله الطبقية والعائلية هو ومجدي حسنين ترجع إلى هذه المنطقة ذاتها. وبالمثل، فإن الدائرة الثالثة في محافظة الشرقية أعطت التجمع ٨,٠٣ في المائة من إجمالي الأصوات، أي ضعف المتوسط القومي، وهو ما كان يرجع أساساً إلى أن أحمد لطفي واكد ـ وهو أحد الضباط الأحرار السابقين، وكان والده «عمدة» ونائباً في البرلمان قبل ثورة ١٩٥٢ ـ كان على رأس قائمة التجمع.

وأيديولوجيا التجمع هي خليط غريب من الناصرية والماركسية. ولقد أظهرت حملته الإنتخابية عام ١٩٨٤ لونه الحقيقي، فقد كان هناك تأكيد على أن شخصياته القيادية كانت من أعضاء حركة الضباط الأحرار/ أو المرتبطين بمنظمة الشباب في ظل حكم عبد الناصر. وعشية انتخابات السابع والعشرين من مايو/ أيار ١٩٨٤، صدرت طبعة خاصة من الأهالي، صحيفة الحزب الأسبوعية، تحمل صورة لعبد الناصر وهو يدلي بصوته، وكان صوته لصالح التجمع. وفي المجال الإقتصادي، نجد موقف التجمع مماثلاً للميثاق الوطني الذي أصدره عبد الناصر، حيث يؤيد بشدة القطاع العام وتأمين مصالح «العمال والفلاحين والموظفين والحرفيين والبورجوازية الوطنية» وهو مجمل الناصرية. وليس مفاجئاً إن راح التجمع يهاجم بشدة سياسة الإنفتاح الإقتصادي. ورغم كل هذه المواقف الأيديولوجية، فإن التأييد الذي حصل عليه التجمع في المراكز الحضرية كان أعلى قليلاً من متوسطه على المستوى القومي باستثناء الدائرة الثانية في محافظة الأسكندرية حيث حصل على ٧,٥ في المائة، ولا سيما في محافظة أسوان حيث كانت نتيجة التجمع أفضل من أي حزب معارض آخر بما في ذلك حزب الوفد ـ فقد حصل على ١٠,٨٩ في المائة من الأصوات. وفي هذه الحالة الأخيرة، ربما كانت هذه النسبة العالية ترجع إلى قائمة التجمع في أسوان بوجه خاص، حيث كان يأتي على رأسها محمد مختار جمعة، وهو رئيس سابق للمجلس الشعبي في أسوان. وربما كان بمقدور المرء الإنتهاء إلى أن التجمع بوجه عام كان أقل نجاحاً في استمالة الطبقات التي كان يحاول خدمتها. وحيثما نجح التجمع في الحصول على أصوات تفوق متوسطه القومي في بعض المناطق، فقد كان ذلك يرجع في المقام الأول إلى الخلفية العائلية والطبقية لبعض أعضائه البارزين أكثر مما كان يرجع إلى أيديولوجيتهم المعلنة.

وإذا ما أخذنا حزباً آخر من أحزاب المعارضة وهو حزب العمل الإشتراكي الذي تأسس في ديسمبر/ كانون أول ١٩٧٨ على يد إبراهيم شكري الذي كان حتى ذلك الوقت عضواً في حزب مصر العربي الإشتراكي الذي أقامه السادات، والذي كان قبل ذلك عضواً في الإتحاد الإشتراكي العربي في عهد عبد الناصر، فإنه يكشف هو الآخر عن نمط مماثل. فعلى حين كانت جذور التجمع ترجع إلى ماركسيي الجماعات الشيوعية المصرية في الأربعينات والخمسينات ممن انضموا بعد ذلك إلى الإتحاد الإشتراكي العربي الذي أقامه عبد الناصر وتنظيمه الطليعي في الستينات، فإن جذور حزب العمل الإشتراكي إنما ترجع إلى الثلاثينات، وبوجه خاص إلى

حزب مصر الفتاة الذي شكله أحمد حسين عام ١٩٣٣ . فإبراهيم شكري زعيم حزب العمل الإشتراكي كان زميلاً لأحمد حسين في العهد الملكي . وعندما تحول حزب مصر الفتاة عام ١٩٤٩ إلى حزب مصر الإشتراكي الديمقراطي ، أصبح شكري نائباً لرئيس الحزب ؛ وفي عام ١٩٥٠ فاز بمقعد في البرلمان عن دائرة شربين ، حيث كان والده محمود شكري من كبار ملاك الأراضي .

ويعتبر حزب العمل الإشتراكي نفسه الممثل الأول لايديولوجيا حركة الضباط الأحرار بلا منازع . وبناء على ذلك ، فقد كانت حملته الإنتخابية عام ١٩٨٤ موجهة إلى كل من الناصريين والأعضاء السابقين والمتعاطفين مع حزب مصر الفتاة و الحزب الإشتراكي الزائلين في الفترة ١٩٤٩ - ١٩٥٣ . وفي انتخابات ١٩٨٤ ، حصل حزب العمل الإشتراكي على ٣٧٢,٣٨٥ صوتاً (بنسبة ٧,٠٤٨ في المائة) ، من بينها ١١٥,٩٧٤ صوتاً (بنسبة ٣١,١٤ في المائة) حصل عليها في خمس دوائر انتخابية هي : الدوائر الثلاث في محافظة الدقهلية بالاضافة إلى دمياط وكفر الشيخ . وهكذا ، ورغم محاولة حزب العمل الإشتراكي استمالة الناصريين والمتعاطفين السابقين مع حزب مصر الفتاة ، فإن قوته الانتخابية كانت تميل لأن تتركز في مناطق محافظة الدقهلية التي ينحدر منها زعيمه ، والتي كانت تشكل قاعدة قوته في فترة ما قبل ثورة ١٩٥٢ .

وحتى إذا ما أخذنا حزباً عديم الأهمية ، وهو حزب الأحرار الإشتراكيين الذي تأسس في نوفمبر/ تشرين ثان ١٩٧٦ على يد مصطفى كامل مراد ، الذي كان هو نفسه من الضباط الأحرار وعضوا في كل تنظيمات الحزب الواحد في عهدي عبد الناصر والسادات ، سنجد أن تأثيره كان مقصوراً على بعض الدوائر المعينة في الوجه البحري . وفي إنتخابات ١٩٨٤ ، حصل حزب الأحرار الإشتراكيين على ٣٥,٦٧٦ صوتاً تمثل ٠,٦٧٦ في المائة من إجمالي الأصوات التي جرى الإدلاء بها في أنحاء البلاد . وإذا ما أخذنا دوائر محافظة الشرقية الثلاث ودمياط وكفر الشيخ والدائرتين الثانية والثالثة في محافظة الدقهلية ، لوجدنا أن هذه الدوائر السبع تضم ٤٤,٢ في المائة من إجمالي الأصوات التي حصل عليها حزب الأحرار الإشتراكيين . ويدين مراد زعيم هذا الحزب باستقلاله المالي ، وبقاعدة قوته الإنتخابية في آخر الأمر ، إلى أنه كان رئيساً للشركة الشرقية للأقطان التي تقوم بشراء القطن من الفلاحين والتعاونيات الزراعية ثم تبيعه للمصانع المحلية أو تصدره للخارج . ولم يكن من قبيل المصادفة أن تكون المناطق التي يبدو فيها التأثير السياسي لحزب الأحرار الإشتراكيين هي بشكل أو بآخر المناطق التي تتم فيها أعمال مراد التجارية .

ومن الواضح أن أحزاب المعارضة مثل التجمع و حزب العمل الإشتراكي و حزب الأحرار الإشتراكيين إما أنها تمثل قاعدة إنتخابية صغيرة ومتشرذمة ، وإما أنها تميل إلى اجتذاب التأييد لها من مناطق بعينها في الدلتا .

ورغم أن انتخابات ١٩٨٤ كانت أبعد ما تكون عن التمثيل الحقيقي ، فلا يزال من الممكن أن نجد بعض الأنماط التي تلقي الضوء على قاعدة قوة حزب الوفد الجديد ، الذي حصل على

٧٩٨,٥٥٠ صوتا بنسبة ١٥,١١ في المائة من إجمالي الأصوات. ومثلما كان الحال مع حزب الوفد القديم، فإن الوفد الجديد يميل لأن يتركز في المراكز الحضرية. فعلى سبيل المثال، كانت نسبة الأصوات التي حصل عليها الوفد الجديد في دوائر القاهرة والأسكندرية وبور سعيد والسويس تتراوح بين ١٨,٤ في المائة و ٤٤,٤ في المائة. وكانت الدوائر الأخرى التي حصل فيها الوفد الجديد على نسب تفوق متوسطه القومي هي دوائر محافظة الجيزة الثلاث والدائرتان الأولى والثانية في محافظة الغربية ودائرتا محافظة أسيوط. ومن المؤشرات الأخرى على الطابع الحضري الغالب على حزب الوفد الجديد التوزيع الإقليمي للأعضاء الثمانية والخمسين في مجلس الشعب الذين ينتمون للحزب. وفي الواقع، فإن ٢٧ من بين الـ ٥٨ عضواً قد انتخبوا ضمن قوائم في القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والسويس والجيزة، أي بنسبة ٤٦,٥٥ في المائة من إجمالي النواب الوفديين المنتخبين. وإذا ما وضعنا الأمر بصورة مختلفة، سنجد أن ٢٣,٢٧ في المائة من كل النواب المنتخبين في هذه المناطق السالفة الذكر كانوا وفديين (٢٧ عضواً من بين ١١٦ عضواً)، على حين أن الرقم المقابل بالنسبة للدلتا والصعيد كان ٩,٥ في المائة من عدد النواب المنتخبين في هذه المناطق.

ومع حساب التغيرات، فإن هذه النتائج تتطابق مع طابع حزب الوفد القديم قبل عام ١٩٥٢. فقد كان حزب الوفد يتسم بطابعه الحضري الغالب، وكانت قوته تتراجع تدريجياً كلما ابتعدنا عن المراكز الحضرية وتوغلنا في الدلتا، ثم في الصعيد. ففي انتخابات ١٩٥٠، كان نصيب الوفد من إجمالي الأصوات يبلغ ٤٥,٥ في المائة. إلا أنه حصل على أكثر من ٥٠ في المائة في القاهرة والإسكندرية ومدن القناة وبعض دوائر الغربية، على حين حصل على أقل من ٤٠ في المائة من إجمالي الأصوات في الصعيد.

ولقد أظهرت انتخابات ١٩٨٤ إنه على العكس من الوفد القديم، فإن التأييد الذي حصل عليه الوفد الجديد في الصعيد لم يكن أضعف منه في الوجه البحري. وهناك سببان رئيسيان لهذه الظاهرة. أولاً، إن الإصلاحات الزراعية في حقبة ما بعد ١٩٥٢ قد أدت إلى زوال الأحزاب السياسية التي كانت تمثل كبار ملاك الأراضي في العهد الملكي، مثل حزب الأحرار الدستوريين. ولذلك، فإن العصبية العائلية لهذه العائلات من ملاك الأراضي لم تعد موجهة ضد حزب الوفد الجديد. وثانياً، ومثلما رأينا، فإن معاقل أحزاب المعارضة الأخرى كانت تقع في الوجه البحري، وبالتالي لم يكن حزب الوفد الجديد يواجه في انتخابات ١٩٨٤ أي منافسة جادة في الصعيد، باستثناء بضع دوائر قليلة، من جانب التجمع أو حزب العمل الإشتراكي.

القاعدة الإجتماعية لحزب الوفد الجديد:

يمكن تقسيم مؤيدي حزب الوفد الجديد إلى ثلاث فئات أساسية. أولاً، هناك الوفديون القدامى، أو أولئك الذين ينتمون إلى عائلات وفدية قديمة. ومن نماذج هذه الفئة، نجد فؤاد

سراج الدين وعائلته، وأيضاً إبراهيم فرج السكرتير الحالي للوفد الجديد. وهناك آخرون ينتمون لهذه الفئة، مثل محمد بلال الوفدي القديم الذي نظم حركة القمصان الزرق في الثلاثينات والذي كان نائباً وفدياً في برلمان ١٩٥٠، أو مصطفى الطويل ابن عبد الفتاح الطويل باشا الذي كان يمثل الإسكندرية في برلمان ١٩٥٠. وهناك ثانياً أبناء الأعيان الذين كانوا إما مستقلين أو منتمين لأحزاب سياسية أخرى في العهد الملكي، وجدوا في حزب الوفد الجديد أداة لمشاركتهم السياسية. ومن نماذج هذه الفئة رجل القانون البارز الدكتور وحيد رأفت نائب رئيس حزب الوفد الجديد، والدكتور ابراهيم دسوقي أباظه. أما الفئة الثالثة، فتمثل الجيل الجديد من الوفديين الذين انضموا للحزب بسبب برنامجه السياسي والإقتصادي الذي من شأنه إذا ما وضع موضع التنفيذ أن يخدم مصالح جماعات عديدة. مثل المحامين وغيرهم من المهنيين ورجال الأعمال والمقاولين والتجار والنقابيين. والنماذج عديدة لهذه الفئة، مثل عبد الحميد حشيش والدكتور نعمان جمعة ومصطفى شردي وكرم زيدان ومحمد طايع. وربما كان ممكناً للمرء القول بأن هذه الجماعات تمثل أساساً المصالح الطبقية التي جسدها حزب الوفد الجديد منذ بدايته.

إن حزب الوفد الجديد هو حزب المعارضة الأول بلا منازع الذي يطرح برنامجاً جديداً على المستويين الإجتماعي - الإقتصادي والسياسي، على حين تمتد جذوره في نفس الوقت في تراث طويل من الدفاع عن الديمقراطية وممارستها ومناصرة الحريات المدنية. وفي الواقع، فإن حزب الوفد الجديد هو الذي قاد بقية أحزاب المعارضة في ما يتعلق بمطلب إضفاء الديمقراطية على النظام السياسي المصري.

ولقد اتفقت كل أحزاب المعارضة على عدة مباديء أساسية: أولاً، حرية تشكيل التجمعات، وخاصة ضرورة عدم تقييد تشكيل الأحزاب السياسية بأي حال من الأحوال. ثانياً، ضرورة تأمين حرية الصحافة. ثالثاً، ضرورة انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه بالتصويت الشعبي، وبالتالي ضرورة السماح لأكثر من مرشح واحد بالترشيح لكل من هذين المنصبين. رابعاً، ضرورة الغاء كل القوانين المقيدة للحريات، مثل قوانين الصحافة وحرية التعبير والتجمع، بالإضافة إلى الحد من السلطات الحالية التي تخول لرئيس الجمهورية إصدار مراسيم. خامساً، ضرورة تدعيم استقلال القضاء، والغاء منصب المدعي العام الإشتراكي. سادساً، ضرورة تعديل قانون الإنتخابات الحالي، الذي يشترط حصول أي حزب على نسبة ٨ في المائة من الأصوات على المستوى القومي كحد أدنى لتمثيله في البرلمان، وذلك للسماح للأحزاب السياسية الصغيرة بدخول مجلس الشعب.

ويتمتع حزب الوفد الجديد بميزة على كل الأحزاب المعارضة الأخرى لأنه، بحلول صيف ١٩٨٦، كان يتمتع بالفعل بتنظيم في سائر أنحاء البلاد، وبلائحته الداخلية التي أقرت مؤخراً بعد أن نوقشت وتمت الموافقة عليها من جانب المؤتمر العام للحزب في ٢٧ يونيو/ حزيران ١٩٨٦. وقد نوقشت اللائحة بطبيعة ديمقراطية تبين أن حزب الوفد الجديد يمارس بالفعل ما يدعو

إليه. ورغم أنه من الصعوبة بمكان قياس مدى شعبية الوفد الجديد، فمن المقدر أن إجمالي عدد أعضائه والمتعاطفين معه يتراوح بين مليون ونصف وبين مليوني شخص. والميزة الثانية التي يتمتع بها الوفد الجديد على الأحزاب السياسية المعارضة الأخرى تتمثل في أنه ظل خارج دائرة الصراع السياسي في عهدي عبد الناصر والسادات. فكل الأحزاب السياسية الأخرى كانت ترتبط بشكل أو بآخر بالنظام السياسي الشمولي ذي الحزب الواحد، على حين يمثل حزب الوفد الجديد تعايشاً بين عناصر الإستمرار وعناصر التغيير، بما يجعله مناسباً للعب دور الحزب «القومي» للمعارضة. وإذا ما قدر أن يكون هناك بديل ديمقراطي للمأزق السياسي الراهن في مصر، فإن حزب الوفد الجديد سيكون شرطاً لازماً لتحقق مثل هذا البديل.

ديسمبر، ك ١، ١٩٨٦

ماريوس ديب
جامعة جورجتاون

المراجع

مصادر غير منشورة

(أ) مصادر رسمية :

Great Britain, Public Record Office.
FO 141
FO 371
FO 407

(ب) مصادر غير رسمية :

عبد النور، فخري، مذكرات فخري عبد النور.
علوبة، محمد علي ذكريات اجتماعية وسياسية . الأرشيف القومي . القاهرة .

— Cantori, L.J. **The Organisational Basis of An Elite Political Parti: the Egyptian Wafd.** Ph.D. Thesis, University of Chicago, September 1966.

فهمي، عبد الرحمن، مذكرات . الأرشيف القومي . القاهرة .

— Holden, A. **Witness in a Criminal Trial** Holden's Private Papers. Middle East Centre, St. Antony's College, Oxford.

عمارة، محمد حسن، أربعون عاما في الحركة العمالية .
اسكندر، راغب، أوراق خاصة .

— Milner, Lord, Milner Papers, Bodleian Library, Oxford.

زغلول، سعد، مذكرات، الأرشيف القومي . القاهرة .

الصحف والدوريات :

الأهرام، الاسكندرية، ثم القاهرة، ١٨٧٦ .

الأخبار، القاهرة، ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠.
العامل المصري، القاهرة، ١٩٣٠ (فبراير ـ مايو).
البلاغ، القاهرة، ١٩٢٣ ـ ١٩٥٣.
البلاغ الأسبوعي، القاهرة، ١٩٢٦ ـ ١٩٣٠.
The British Chamber of Commerce of Egypt, 1914-1940.
الدستور، القاهرة، ١٩٣٨ ـ ١٩٥٠.
L'Egypt Contemporaine, Cairo, 1910.
The Egyptian Gazette, Alexandria, 1882.
الهلال، القاهرة، ١٨٩٢.
الحساب، القاهرة، ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥.
الاتحاد، القاهرة، ١٩٢٥ ـ ١٩٥٤.
اتحاد العمال، القاهرة، ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥.
كوكب الشرق، القاهرة، ١٩٢٤ ـ ١٩٣٩.
اللواء المصري، القاهرة، ١٩٢١ ـ ١٩٢٨.
المجلة الجديدة، ١٩٢٩ ـ ١٩٤١.
مجلة الشبان الوفديين، القاهرة، ١٩٣٦ ـ ١٩٤٩.
المساء، القاهرة، ١٩٣٠ ـ ١٩٥٤.
مصر الفتاة، القاهرة، ١٩٣٨.
مصر الصناعية، القاهرة، ١٩٢٥.
المصري، القاهرة، ١٩٣٠ (سبتمبر ـ ديسمبر).
المصري، القاهرة، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٩.
المقطم، القاهرة، ١٨٨٩ ـ ١٩٥٢.
المصور، القاهرة، ١٩٢٤.
روح العصر، القاهرة، ١٩٣٠ (فبراير ـ أغسطس).
روز اليوسف، القاهرة، ١٩٢٥.
الصفاء، القاهرة، ١٩٣٠ ـ ١٩٣١.
صحيفة التجارة والصناعة، القاهرة، ١٩٢٤ ـ ١٩٤١.
الصريح، القاهرة، ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣.
الشعب، القاهرة، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٦.
الشعلة، القاهرة، ١٩٣٦ (مارس ـ أبريل).
السياسة، القاهرة، ١٩٢٢ ـ ١٩٥١.
السياسة الأسبوعية، القاهرة، ١٩٢٦ ـ ١٩٣٨.
الطليعة، القاهرة، ١٩٦٥.

العمال، الاسكندرية ١٩٢٤ (أبريل - سبتمبر).

مطبوعات رسمية

مصر:

— **Annuaire Statistique 1931. Cairo, 1932.**
— **Annuaire Statistique 1936-1937. Cairo, 1939.**
— **Annuaire Statistique 1937-1938. Cairo, 1939.**
— **Annuaire Statistique 1939-1940. Cairo, 1941.**

فهرس مجموعة القوانين والمراسيم المتعلقة بالشؤون العامة سنة ١٩١٩. القاهرة، ١٩٢١.

— Labour Office. **Annual Report for the Year 1935.** Cairo, 1935.

لجنة الدستور. محضر لجنة وضع المبادىء العامة. القاهرة، ١٩٢٧.

— Law No. 28 of 1923: **Law Relating to the Conditions of Service Retirement and Dismissal of Officials Employees and Agents of Foreign Nationality.** Cairo, 1923.

مضابط مجلس النواب. القاهرة، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦ - ١٩٢٨، ١٩٣٠، ١٩٣١ - ١٩٣٤، ١٩٣٦ - ١٩٤٠.

مضابط مجلس الشيوخ. القاهرة. ١٩٢٤ - ١٩٢٨، ١٩٣٠، ١٩٣١ - ١٩٣٤، ١٩٣٦ - ١٩٤٠.

مجلس الشيوخ، قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، القاهرة، ١٩٣٩.

تقرير لجنة التجارة والصناعة. القاهرة، ١٩٢٥.

— Ministry of Agriculture. **Agricultural Census of Egypt, 1939** Cairo, 1946.

— Ministry of Education. **Final Report of the University Commission.** Cairo, 1921.

— Ministry of Finance, Statistical and Census Department:
- **Industrial and Commercial Census 1927.** Cairo, 1931.
- **Industrial and Commercial Census 1937.** Cairo, 1942.
- **Population Census of Egypt, 1927.** Cairo, 1931.
- **Population Census of Egypt, 1937.** Cairo, 1942.

— Ministry of Finance Statistical Department. **Monthly Agricultural Statistics,** ix (1920), No. 3.

الوقائع المصرية:

— Great Britain Department of Overseas Trade:
- **The Economic and Financial Situation in Egypt.** London, 1929.
- **Economic Conditions in Egypt.** London. 1931.
- **Report on Economic and Commercial Conditions in Egypt.** London. 1939.
- **Report on the Economic and Financial Situation of Egypt for 1919.** London. 1920.
- **Report on the Economic and Financial Situation of Egypt.** London 1921.
- **Report on the Economic and Financial Situation of Egypt.** London 1923.
- **Report on the Economic and Financial Situation of Egypt.** London, 1925.
- **Report on the Economic and Financial Situation of Egypt.** London, 1927.
- **Report on the Economic and Financial Situation of Egypt.** London, 1928.

— Report of the Special Mission to Egypt. London, 1921.
— Reports by His Majesty's Agent and Consul-General on the Finances, Administration and Condition of Egypt and the Sudan in 1898. London, 1899.
— Reports by His Majesty's Agent and Consul-General on the Finances, Administration and Condition of Egypt and the Sudan in 1906. London, 1907.
— Reports by His Majesty's Agent and Consul-General on the Finances, Administration and Condition of Egypt and the Sudan in 1912. London, 1913.
— Reports by His Majesty's High Commissioner of the Finances, Administration and Condition of Egypt and the Sudan for the period 1914-1919. London, 1920.

كتب ومقالات ومطبوعات أخرى

أباظة، فكري، الضاحك الباكي. القاهرة، ١٩٣٣.
عباس، رؤوف، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢. القاهرة، ١٩٦٧.
عبدالهادي، أمين، الصحيفة الطاهرة، القاهرة، ١٩٢٣.
عبدالحميد، حسني، الزعيم في الصعيد. القاهرة، ١٩٣٥.
عبدالملك، أنور، Egypt Société Militaire. Paris, 1962.
عبدالنور، فخري، ذكريات عن الوفد والزعامة. المصري، ١٩ سبتمبر ١٩٣٧.
عبدالقادر، محمد زكي، أقدام على الطريق. القاهرة، ١٩٦٧ - محنة الدستور. القاهرة، ١٩٥٥.
عبده، ابراهيم وعلي عبد العظيم، تذكار محمد طلعت حرب. القاهرة، ١٩٤٥.
أبو الفتح، محمود، المسألة المصرية والوفد. القاهرة، بدون تاريخ.
أبو رواع، محمد إبراهيم، الشهيد أحمد ماهر. القاهرة، ١٩٤٦، مجلدان.
أبو شنب، إمام. الديموقراطية في مصر بين الأنصار والخصوم. القاهرة، بدون تاريخ.
عفيفي، حافظ، على هامش السياسة. القاهرة، ١٩٣٨.
أحمد، محمد حسن، الأخوان المسلمون في الميزان. القاهرة، بدون تاريخ.
— Ahmed.J.M. The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism. London. 1960.
أمين، أحمد، حياتي. القاهرة، ١٩٥٨.
أمين، مصطفى، عمالقة وأقزام. القاهرة، بدون تاريخ.
عامر، إبراهيم، الأرض والفلاح. القاهرة، ١٩٥٨.
عنايت، عبدالفتاح، قصة كفاحي. القاهرة، بدون تاريخ.
— The Anglo-Egyptian Treaty of Friendship and Alliance Needs Revising, Young Egypt offer its Views for British Consideration. n.p. 1938.
أنيس، أحمد، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩. القاهرة، ١٩٦٣.

العقاد، عباس محمود، سعد زغلول سيرة وتحية. القاهرة، ١٩٣٦.
عواد، أحمد حافظ، تحيات الرئيس من منفاه. القاهرة، ١٩٢٢.

— Ayrout, H.H., **Moeurs et Coutumes des Fellahs.** Paris, 1938.
— Baer, G., The Dissolution of the Egyptian Village Community.
- **Die Welt des Islams**, vi (1959), Nos.1-2.
- **Egyptian Guilds in Modern Times.** Jerusalem, 1964.
- **A History of Landownership in Modern Egypt 1900-1950.** London, 1962.
- **Studies in the Social History of Modern Egypt.** Chicago, 1969.

بهاء الدين، أحمد، أيام لها تاريخ. القاهرة، ١٩٦٧.
بنك مصر، أعمال الجمعية العمومية الاعتيادية، المنعقدة في الخامس والعشرين من مارس ١٩٢٢. القاهرة، بدون تاريخ.
- أعمال الجمعية العمومية الاعتيادية المنعقدة في ٣١ مارس ١٩٢٣. القاهرة، ١٩٢٤.
- أعمال الجمعية العمومية الاعتيادية المنعقدة في ١٤ مارس ١٩٢٦. القاهرة، بدون تاريخ.
- أعمال الجمعية العمومية الاعتيادية المنعقدة في ٢٠ مارس ١٩٢٧. القاهرة، بدون تاريخ.
- أعمال الجمعية العمومية العادية المنعقدة في ١٨ مارس ١٩٢٨. القاهرة، بدون تاريخ.
- أعمال الجمعية العمومية العادية المنعقدة في ٢٧ مارس ١٩٣٢. القاهرة، بدون تاريخ.
- أعمال الجمعية العمومية العادية المنعقدة في ٢٤ مارس ١٩٣٤. القاهرة، بدون تاريخ.
- إنشاء الصناعات الأهلية وتنظيم التسليف الصناعي. .
- مشروع بنك صناعي مصري. القاهرة، ١٩٢٩.
- تقرير مجلس الادارة عن سنة ١٩٣٧. القاهرة، ١٩٣٨.
- تقرير مجلس الادارة عن سنة ١٩٣٨. القاهرة، ١٩٣٩.
بنك التسليف الزراعي المصري، تقرير مجلس الادارة. القاهرة، ١٩٣٦.
البنا، حسن في الدعوة، القاهرة، بدون تاريخ.
- هل نحن قوم عمليون، مكان النشر غير محدد، وبدون تاريخ.
- الرسائل الثلاث. القاهرة، بدون تاريخ.
البنا، عبدالباسط. تاج الاسلام وملحمة الامام. بدون تاريخ ومكان النشر غير محدد.
البشرى، عبدالعزيز. في المرآة. القاهرة، ١٩٤٧.

— Berque, J., **L'Egypt Impérialisme et Revolution.** Paris, 1967.
- **Histoire Sociale d'un Village Egyptien au xxeme Siécle.** Paris, 1957.

— Blanchard, G. Le Bien de Famille et la Loi Egyptienne sur L'Insaisissabilité des Cinq Feddans. **L'Egypte Contemporaine,** iv (1913), No. 15.

— Boktor, A. **School and Society in the Valley of the Nile,** Cairo, 1936.
— Braunthal, J. **History of the Communist International, 1914-1943,** ii, New York, 1967.
— Brinton. J.Y. **The Mixed Courts of Egypt.** New Haven, 1930.
— Burke, E. **The Works of the Right Honourable Edmund Burke, ii,** London, 1906.
— Coleman, J.S. The Emergence of African Political Parties. In C.G. Haines, ed. **Africa Today.** Baltimore 1955.

— Colombe, M. **L'Evolution de l'Egypte 1924-1950.** Paris, 1951.
— Cleland, W.W. **The Population Problem of Egypt.** Lancaster, Pennsylvania, 1936.

— Constant (de), B. **La Doctrine Politique, qui peut Réunir les Partis en France.** Paris, 1816.
— Crouchley, A.E. **The Economic Development of Modern Egypt.** London, 1938.
- **The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt.** Cairo, 1936.

— Deeb, Marius The 1919 Popular Uprising: A Genesis of Egyptian Nationalism. **The Canadian Review of Studies in Nationalism,** I (Fall, 1973).

ذهني، صلاح. مصر بين الاحتلال والثورة. القاهرة، ١٩٣٩.

— Duverger, M. **Political Parties their Organization and Activity in the Modern State.** London, 1967.

— Economidis, J. Le Probléme de l'Endettement Rural en Egypte. L'Egypte Contemporaine, xliii (1952), No.270.

— El-Emary, Ahmed La Crise du chomage en Egypte et Ailleurs, ses Causes et ses Remédes. **L'Egypte Contemporaine,** xxvii (1936), No.164.

فهمي، زكي. صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر. القاهرة ١٩٢٦.
فهمي، عبد العزيز. هذه حياتي. القاهرة، ١٩٦٣.
فهمي، قليني. مذكرات قليني فهمي باشا، ج ٢، القاهرة، ١٩٣٤.
فؤاد، فرج سليمان. الكنز الثمين لعظمة المصريين، ج ١، القاهرة، ١٩١٩.
فؤاد، محمود. مجموعة خطب سعد زغلول الحديثة. القاهرة، ١٩٢٤.
غالي، ميريت. سياسة الغد. القاهرة، ١٩٣٨.

— Gibb, H.A.R. The Situation in Egypt. **International Affairs,** xv (May 1936).
— Golds midt, A. (dr.) The Egyptian Nationalist Party: 1892-1919. In P.M.Holt, ed. **Political and Social Change in Modern Egypt.** London, 1968.

— El-Gritly, A.A.E. The Structure of Modern Industry in Egypt. **l'Egypt Contemporaine,** xxviii (1947), Nols.241-242.

— Le Groupe d'Etude de l'Islam, **l'Egypte Indépendente.** Paris, 1938.

حافظ، عباس. مصطفى النحاس، الزعامة والزعيم. القاهرة، ١٩٣٦.
هيكل، محمد حسين. مذكراتي في السياسة المصرية. القاهرة، ١٩٥١ - ١٩٥٣ مجلدان.
حليم، عباس. العمال المصريون في العشرين سنة الماضية. المجلة الجديدة، المجلد ٣ (نوفمبر، ١٩٣٤)، العدد ١١.

حمزة، عبدالقادر. اذكروا سعداً وصحبه المعتقلين. القاهرة، بدون تاريخ.
حرب، محمد طلعت. مجموعة خطب طلعت حرب، ج ١، (١٩٢٧)، ج ٢ (١٩٣٥)، ج ٣، بدون تاريخ.

— Harris, M. **Egypt under the Egyptians.** London, 1925.

الحفناوي، مصطفى. السفر الخالد. القاهرة، بدون تاريخ.
حزب الأحرار الدستوريين، خطب الرئيس الأستاذ عبدالعزيز فهمي. القاهرة، بدون تاريخ.
حسين، طه. مستقبل الثقافة في مصر. القاهرة ١٩٤٤.
عيسى، حلمي. مجموعة مقالات. القاهرة، بدون تاريخ.
حسين، أحمد. إيماني، القاهرة، ١٩٤٤.

— Heyworth-Dunne, J. **Egypt; the Cooperative Movement.** Cairo, 1952. **An Introduction to the History of Education in Modern Egypt.** London, 1938.

- **Relogious and Political Trends in Modern Egypt.** Washington, 1950.

— Hodgkin, T. **African Political Parties: An Introductory Guide.** Harmondsworth, Middlesex, 1961.
- **Nationalism in Colonial Africa.** London, 1956.

— Hourani, A.H.. The Anglo-Egyptian Agreement. Some Causes and its Implications. **Middle East Journal,** ix (Summer, 1965).

- **Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939.** London, 1962.
- **Minorities in the Arab World.** London, 1947.
- The Syrians in Egypt in the Eighteenth and Nineteenth Centuries **Colloque Internationale sur l'histoire du Caire 27 Mars- 5 Avril 1969.** n.p.1972.

— Husain, Ahmad, **Egypt and Great Britain, What Young Egypt Has to Say to British Public Opinion: Pamphlet No. 1.,** n.p., n.d. **Imani.** Cairo, n.d.

— Issawi, C. **Egypt: An Economic and Social Analysis.** London, 1947.
- **Egypt at Mid-Century.** London, 1954.
- Egypt since 1800: A Study in Lopsided Development. **The Journal of Economic History,** xxi (1961), No.1.

— James, E., L'Organisation du Crédit en Egypte. **L'Egypte Contemporaine,** xxx (1939), Nos. 186-187.

— Jankowski, J.P., The Egyptian Blue Shirts and the Egyptian Wafd, 1935-1938. **Middle Eastern Studies,** vi (1970), No. 1.

الجزيري، محمود إبراهيم. آثار الزعيم سعد زغلول، عهد وزارة الشعب، ج ١، القاهرة، ١٩٢٧.
- سعد زغلول، ذكريات تاريخية طريفة. القاهرة، بدون تاريخ.

جرجس، فوزي. دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي. القاهرة، ١٩٥٨.

جودة، أحمد قاسم. المكرميات، القاهرة، بدون تاريخ.
جورجي، مهنا. سر نجاح المجاهد الكبير الأستاذ مكرم عبيد. القاهرة، بدون تاريخ.
جورجي، مهنا ويوسف عبده. سر عظمة حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا. القاهرة. بدون تاريخ.

— Kedourie, E., Egypt and the Caliphate 1915-1948. **Journal of the Royal Asiatic Society** (1963), parts 3 and 4.

- The Genesis of the Egyptian Constitution of 1923. In. P.M. Holt, ed. **Political and Social Change in Modern Egypt.** London, 1968.

- Sad Zaghlul and the British. In A.H. Hourani, ed., **St. Antony's Papers xi, Middle Eastern Affairs ii.** London, 1961.

— Khadduri, Majid, Aziz Ali and the Arab Nationalist Movement. In A.H. Hourani, ed. **St. Antony's Papers xvii,** Middle Eastern Affairs xv. London, 1965.

خانكي، عزيز. نفحات ذكية. القاهرة، ١٩٤١.
خانكي، عزيز وجميل خانكي. المحاماة قديماً وحديثاً. القاهرة، ١٩٤١.
الكرداوي، محمد شكري. مذكرات خمسة وخمسين شهراً في مخبأي. بدون مكان نشر، ١٩٣٦.

— Lambelin, R., **L'Egypte et l'Angleterre vers l'Indépendence de Mohammed Ali au Roi Fouad.** Paris, 1922.

— Landau, J., **Parliament and Parties in Egypt.** New York. 1954.

— La Palombara, J. and M. Weiner, eds., **Political Parties and Political Development.** Princeton, New Jersey, 1966.

— Laqueur, W., **Communism and Nationalism in the Middle East.** London, 1961.
- **The Soviet Union and the Middle East.** London 1959.

— Lloyd, Lord, **Egypt Since Cromer.** London, 1933-1934. 2 vols.

لطفي السيد، أحمد. قصة حياتي. القاهرة، ١٩٦٢.
مبادىء وقوانين الحزب الوطني. مكان النشر غير محدد، ١٩٢٢.
محفوظ، محمد. القميص الأزرق. الاسكندرية ١٩٣٦.
محمود، محمد. اليد القوية. الاسكندرية، بدون تاريخ.
مجموعة الخطب التي ألقيت في اجتماع السيدات المصريات. القاهرة، ١٩٢٢.
المنجوري، محمود. اتجاهات العصر الجديد في مصر. القاهرة، ١٩٣٧.
مسيحه، ناشد. مذكرات ناشد مسيحه في خفايا العهد البائد. القاهرة، ١٩٣٥.

— Marx, K. and F. Engels **Selected Works,** i, London, 1950.

مطر، عبدالحميد فهمي. التعليم والمتعطلين في مصر. الاسكندرية، ١٩٣٩.

— Michels, R., First Lectures in Political Sociology. New York, 1965.

- **Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy.** New York, 1966.

من كفاح مصر الفتاة، مرافعات الرئيس أحمد حسين في عهد حكومة الوفد. القاهرة، بدون تاريخ.

— Mitchell, R.P., **The Society of Muslim Brothers.** London. 1969.
— Mosharrafa, M.M., **Cultural Survey of Modern Egypt. Part II,** London, 1948.
— Murray, G.W. **Sons of Ishmael.** London 1935.

مجاهد، محمد زكي. الأعلام الشرقية. القاهرة، ١٩٤٩ - ١٩٦٣. أربعة مجلدات.

موسى، سلامة. حركات العمال في مصر. المجلة الجديدة، المجلد الرابع، (فبراير، ١٩٣٥)، العدد الثاني.

المؤتمر العام للغرف التجارية المصرية بالقاهرة، المنعقد في ٦ و ٧ مارس ١٩٢٦، القاهرة، بدون تاريخ.

نحاس، يوسف. ذكريات سعد، عبدالعزيز، ماهر، والرافعي في ثورة ١٩١٩. القاهرة، ١٩٥٢.

- الفلاح: حالته الاقتصادية والاجتماعية. القاهرة، ١٩٢٦.
- جهود النقابة الزراعية المصرية العامة في ثلاثين عاماً. القاهرة، ١٩٥٢.
- القطن في خمسين عاماً. القاهرة، ١٩٥٤.
- صفحات من تاريخ مصر السياسي الحديث، مفاوضات عدلي - كيرزن. القاهرة، ١٩٥١.

نظام لجان الوفد الانتخابية لقسم السيدة زينب بالقاهرة. القاهرة، بدون تاريخ.

— National Bank of Egypt **Governor's Speech 1939.** Cairo, n.d.
- **National Bank of Egypt** 1898-1948. Cairo, n.d.
- **Statistical Report for November 1938,** for international circulation, Cairo, n.dl.

— Ostrogorski, M., **Democracy and Organisation of Political Parties.** London, 1902. 2 vols.
Owen, E.R.J., **Cotton and the Egyptian Economy 1820-1914.** Oxford, 1969.
- Pace, U. ed., **répertoire Permanent delégislation Egyptienne.** Alexandria, 1934.
— Politi, E.I. ed., **Annuaire des Société Egyptiennes par Actions.** Alexandria, 1930-1937. 4 vols.

قلعجي، قدري. سعد زغلول، بيروت، ١٩٣٨.
قنديل، سيد. نقابيتي. القاهرة، ١٩٣٨.
قرارات المؤتمر الوطني العام. القاهرة، ١٩٣١.

— Quraishi, Z.M. **Liberal Nationalism in Egypt. Rise and Fall of the Wafd Party.** Delhi, 1967.

قطب، سيد. طفل من القرية. بيروت، ١٩٦٧.
الرافعي، عبدالرحمن. في أعقاب الثورة المصرية. القاهرة، ج ١ (١٩٥٩)، ج ٢ (١٩٦٦).

ـ مذكرات، ١٨٩٩ ـ ١٩٥١. القاهرة، ١٩٥٧.
ـ محمد فريد. القاهرة، ١٩٤٨.
ـ مصطفى كامل، باعث الحركة الوطنية. القاهرة، ١٩٣٨.
ـ ثورة سنة ١٩١٩. القاهرة، ١٩٤٦، مجلدان.

رشاد، إبراهيم، كتاب التعاون الزراعي، ج ٢، القاهرة، ١٩٣٥
ـ سعد زغلول التعاوني. القاهرة، ١٩٣٧.

الرفاعي، عبدالعزيز، ثورة مصر سنة ١٩١٩، القاهرة، ١٩٦٦.
رزق، يونان لبيب، الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ ـ ١٩١٤. القاهرة، ١٩٧٠.

— Rossi, E., Gli Italiani in Egitto. **Egitto Moderno.** Rome, 1939.
— Safran, Nadav, **Egypt in Search of Political Community.** Cambridge, Massachusetts, 1961.
— Said, Muhammad Muzhir **Sajin Thawrat 1919.** Cairo, 1969.

سامي، صليب، ذكريات ١٨٩١ ـ ١٩٥٢. القاهرة، ١٩٥٣.
الشافعي، شهدي عطيه، تطور الحركة الوطنية المصرية. القاهرة، ١٩٥٧.
شفيق، أحمد، حوليات مصر السياسية، تمهيد. القاهرة، ١٩٢٦ ـ ١٩٢٨ ثلاثة مجلدات.
ـ حوليات مصر السياسية. القاهرة، ١٩٢٨ ـ ١٩٣١. سبعة مجلدات.
الشاطىء، بنت، قضية الفلاح. القاهرة، بدون تاريخ.
الشوربجي، مصطفى، الوطن في خطر. بدون مكان نشر، ١٩٣٠.
صدقي، اسماعيل، مذكراتي. القاهرة، ١٩٥٠.
صبحي، محمد خليل، تاريخ الحياة النيابية في مصر، ج ٦، القاهرة، ١٩٣٩.
السوداني، صالح، الأسرار السياسية. القاهرة، بدون تاريخ، مجلدان.
التابعي، محمد، من أسرار الساسة والسياسة. القاهرة، بدون تاريخ.
تادرس، رمزي، الأقباط في القرن العشرين. القاهرة، ١٩١٠ ـ ١٩١١، أربعة مجلدات.
تقرير الغرفة التجارية المصرية لمدينة الاسكندرية، للعام ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣. الاسكندرية، بدون تاريخ.
تقرير الغرفة التجارية المصرية بالاسكندرية، لعام ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤. الاسكندرية، بدون تاريخ.
تقرير الغرفة التجارية المصرية بالاسكندرية، لعام ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥. الاسكندرية، بدون تاريخ.
تقرير الغرفة التجارية المصرية لمدينة الاسكندرية، لعام ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦. الاسكندرية، بدون تاريخ.
تقرير الغرفة التجارية المصرية لمدينة الاسكندرية، لعام ١٩٣١ ـ ١٩٣٢. الاسكندرية، ١٩٣٣.
تقرير الغرفة التجارية للقاهرة، ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧. القاهرة، ١٩٢٧.

تقرير الحزب الديموقراطي المصري. القاهرة، بدون تاريخ.

— Tawwaf, **Egypt, 1919, Being a Narrative of Certain Incidents of the Rising in Upper Egypt.** Alexandria, 1925.

طوسون، عمر، كلمات في سبيل مصر. القاهرة، ١٩٢٨.

ـ مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية المصرية. الاسكندرية، ١٩٤٢.

عبيد، مكرم، محاضرات معالي الأستاذ مكرم عبيد باشا في الجمعية المصرية. القاهرة، ١٩٣٦.

وحيده، صبحي، في أصول المسألة المصرية. القاهرة، ١٩٥٠.

— Vatikiotis, P.J., **The Modern History of Egypt.** London, 1969.

— Weber, M., **Economy and Society.** New York, 1968. 3 vols. Politics as a Vocation. In H.H. Gerth and C.W. Mills, eds. **From Max Weber: Essays in Sociology.** London, 1964.

— Worsley, P., **The Third World.** London, 1967.

— Wright, A. ed., **Twentieth Century Impressions of Egypt: its History, People, Commerce, Industries, and Resources.** London, 1909.

— Youssef, Amine, **Independent Egypt.** London, 1940.

يونان، رمسيس، الفقر مسألة اجتماعية. الرسالة، المجلد ٩ (١٩٤١)، العدد ٤٢٧.

اليوسف، فاطمة، ذكريات. القاهرة، ١٩٦٣.

زغلول، سعد، مجموعة خطب وأحاديث. القاهرة، بدون تاريخ.

زخورا، الياس، مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال في مصر. القاهرة، ١٨٩٧.

— Zayid, Mahmud **Egypt's Struggle for Independence.** Beirut, 1965.

ملحقات

— Deep, Marius, Bank Misr and the Emergence of the Local Bourgeoisie in Egypt. **Middle Eastern Studies,** xii (October 1976), no. 3.

هيكل، محمد حسين، السياسة المصرية والانقلاب الدستوري. القاهرة، ١٩٣١. وآخرون.

ب

ت

ث

ج

خ

د

ذ

ر

ز

س

ش

ص

غ

ف

ق

ك

الإشراف اللغوى : حسام عبد العزيز
الإشراف الفنى : حسن كامل
التصميم الأساسى للغلاف أسامة العبد